397
فبراير
2013



عالم المعرفة

جغرافيات العولمة

قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية

تأليف: د. ورويك موراي
ترجمة: د. سعيد منتاق

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978

أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

397

جغرافيات العولمة

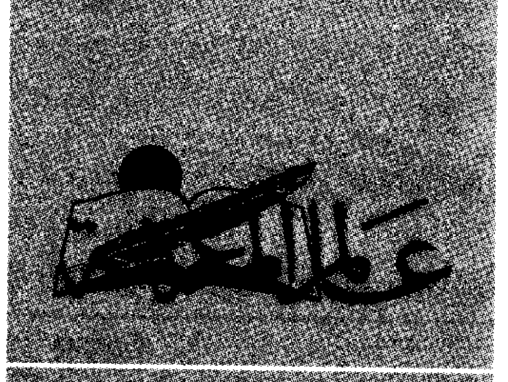
قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية

تأليف: د. ورويك موراي

ترجمة: د. سعيد منتاق



فبراير 2013



سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	15 د. ك
للمؤسسات	25 د. ك

دول الخليج

للأفراد	17 د. ك
للمؤسسات	30 د. ك

الدول العربية

للأفراد	25 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	50 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وترسل على العنوان التالي:

السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب: 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون: 22431704 (965)
فاكس: 22431229 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

ISBN 978 - 99906 - 0 - 382 - 8

رقم الإيداع (2013/19)

العنوان الأصلي للكتاب

Geograhies of Globalization

by

Dr. Warwick E. Murray

Routledge, New York 2006

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

ربيع الأول 1434 هـ - فبراير 2013

المحتويات

الباب الأول:

جغرافيات مُحَوَّلة

1

ماتت الجغرافيا؟ ظهور العولمة

«علــى الجغرافيــين أن يعملوا باجتهاد كبيــر ليجاروا تحديات هــذه الفضــاءات الجديــدة، وليقنعوا الآخرين بأهميتهم»

المؤلف

العولمة ونهاية الجغرافيا

إننا نعيش في عالم لم يحلم به عدد من أجدادنا، وعادة ما نسمع مقولة إنه «عالم صغير» جــدا. ويرتبط كثير من هذا بثورة القرن العشرين في تكنولوجيا النقــل والاتصالات التي اســتولت على الخيــال الشــعبي. من الممكــن، مثلا، القيام برحلة حول العالم في يوم واحد فقط على خطــوط الطيران التجارية. قبل أقل من خمسين سنة، كانت الرحلة من إنجلترا إلى أستراليا تأخذ أسبوعا تقريبــا. فــي العــام 1870، كان على البريد الأرضي أن يســافر سبعين يوما مــن لندن إلــى نيوزيلنــدا. ومع مجيء

الهاتف والفاكس، وفي الآونة الأخيرة البريد الإلكتروني والتواصل عبر الفيديو، أصبح التواصل فوريا تقريبا. إننا نعيش، لو صدقنا المقارنة المبالغ فيها، في «قرية عالمية»، والمصطلح الأكثر شيوعا للإحالة على هذا التقلص الواضح هو «العولمة» (انظر الشكل 1-1).

وباستعمال مفهوم «العولمة» على نحو متزايد لترشيد مجموعة واسعة من الخطط الاقتصادية والسياسية، ولشرح وفرة من العمليات والنتائج الثقافية والاجتماعية والاقتصادية اتخذ المفهوم قوة هائلة، على الرغم من أنه لم يحدد دائما بشكل جيد أو يقوم بشكل نقدي في الاستعمال الشعبي أو الأكاديمي. ومن الصور الشائعة للعولمة أنها عملية تفتح مثل بطانية عبر العالم وتنشر، تجعل اقتصادات العالم ومجتمعاته وثقافاته متجانسة عندما تسقط تصبح كل الأمكنة متشابهة. لا تعود الحدود مهمة، وتختفي المسافة.

نهاية الجغرافيا؟

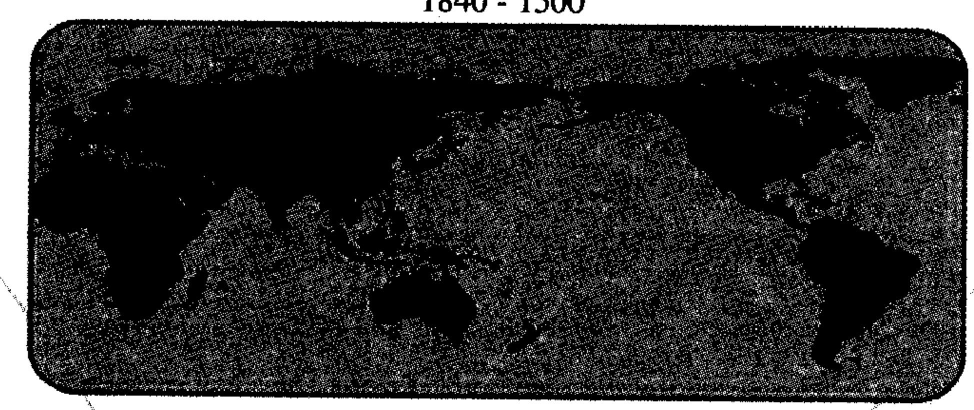
اعتمادا على الاتجاهات التي نوقشت سابقا، تنبأ الناس بموت الجغرافيا منذ ما يقرب من أربعة عقود. تزعم توفلر (1970) هذا المنظور في كتابه «الصدمة المستقبلية»، حيث يرى أن تطور تكنولوجيات النقل والاتصال وتدفقات الأشخاص المكثفة التي نتجت عن ذلك يعني «أن المكان لم يعد المصدر الرئيس للتنوع» (نقلا عن ليشون، 1995، ص 35). في الآونة الأخيرة، أعلن أوبراين - من خلال عنوانه الفرعي لكتابه «التكامل المالي العالمي» «نهاية الجغرافيا» - وضعية تنطوي على «حالة من التطور الاقتصادي حيث لم يعد التحديد الجغرافي مهما» (أوبراين، 1992، ص 1) (انظر الكاريكاتور 1-1).

ليس هناك أدنى شك، مقارنة بالماضي أن الناس والعمليات في الأماكن البعيدة لها تأثيرات «محلية» آنية تقريبا، وقد استعمل الجغرافيون وعلماء اجتماع آخرون عددا من المصطلحات الأخرى لهذه العملية بما في ذلك «تدمير الزمن للفضاء»، و«التقاء الزمن

بالفضاء»، و«انضغاط الزمن والفضاء» (انظر الشكل 1-1) (هارفي، 1989). وأصبحت العدوى الاقتصادية كلمة طنانة في القطاع المالي، مثلا. وانتشرت «الأزمة» الآسيوية للعام 1997 بسرعة حول منطقة آسيا المحيط الهادئ من تايلند إلى كوريا الجنوبية، وإلى اليابان، وكان لتداعيات الانهيار تأثير سريع وملموس على اقتصادات العالم بدرجات متفاوتة. لكن يبدو أن هذا «التقلص» قد تخلل كل مجالات النشاط البشري. ويبث مقدمو أخبار الأربع والعشرين ساعة، مثل «سي إن إن» و«بي بي سي»، أحداثا جارية، مثل آثار تسونامي المحيط الهندي في العام 2004 في التوقيت الحقيقي في بيوت الأشخاص ومساكنهم عبر الكوكب، ويحض هذا على تدفق آني لتبرعات الإغاثة من جميع أنحاء العالم. ولانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة أو الصين تأثير مباشر على دول الجزر الصغيرة عندما يرتفع مستوى البحر وتصبح أحداث الإعصار أكثر شيوعا في أماكن محلية مثل غرينادا في منطقة الكاريبي أو نيوي في منطقة المحيط الهادئ. عمليا، إذن، يمكننا الحديث عن عدوى سياسية وبيئية واجتماعية وثقافية متزايدة نظرا إلى السيولة الجديدة للتدفقات العالمية. وما هو مؤكد أن الطريقة التي يعيش بها كثير منا العالم تتحول أحيانا بطرق مذهلة وأن لثورة تكنولوجيات التفاعل وظيفة مركزية في هذا (انظر الجدول 1-1).

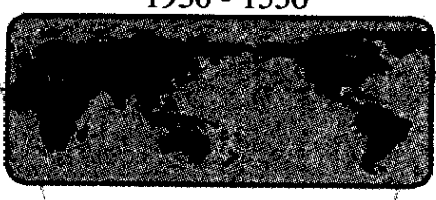
إن المفاهيم الشعبية عن العولمة غالبا ما تسيء الفهم حول معنى الجغرافيا باعتبارها كيانا وحقلا أكاديميا على حد سواء، وتفشل في تقدير طريقة تحديد الجغرافيين المعاصرين لمكونات مركزية في تحليلاتهم مثل الفضاء والمكان والحجم والموقع. والهدف الجوهري من هذا الكتاب هو توضيح ما يلي: مع التغيير الأساس الذي تحدثه العولمة في طريقة تدفق الأشخاص والسلع والمعلومات وتفاعلهم، تنشأ جغرافيات جديدة ومعقدة. وهناك ملاحظتان تحذيريتان يجب الإشارة إليهما حالا حول مفهوم «تقلص العالم»:





متوسط السرعة القصوى لسيارة تجرها
أحصنة وللسفن المبحرة 10 أميال
في الساعة





متوسط القاطرات البخارية بلغ 65 ميلا
في الساعة والسفن البخارية 30 ميلا في الساعة

1950



الطائرة المروحية
300 - 400 ميل في الساعة

1960

طائرة الركاب النفاثة
500 - 700 ميل في الساعة

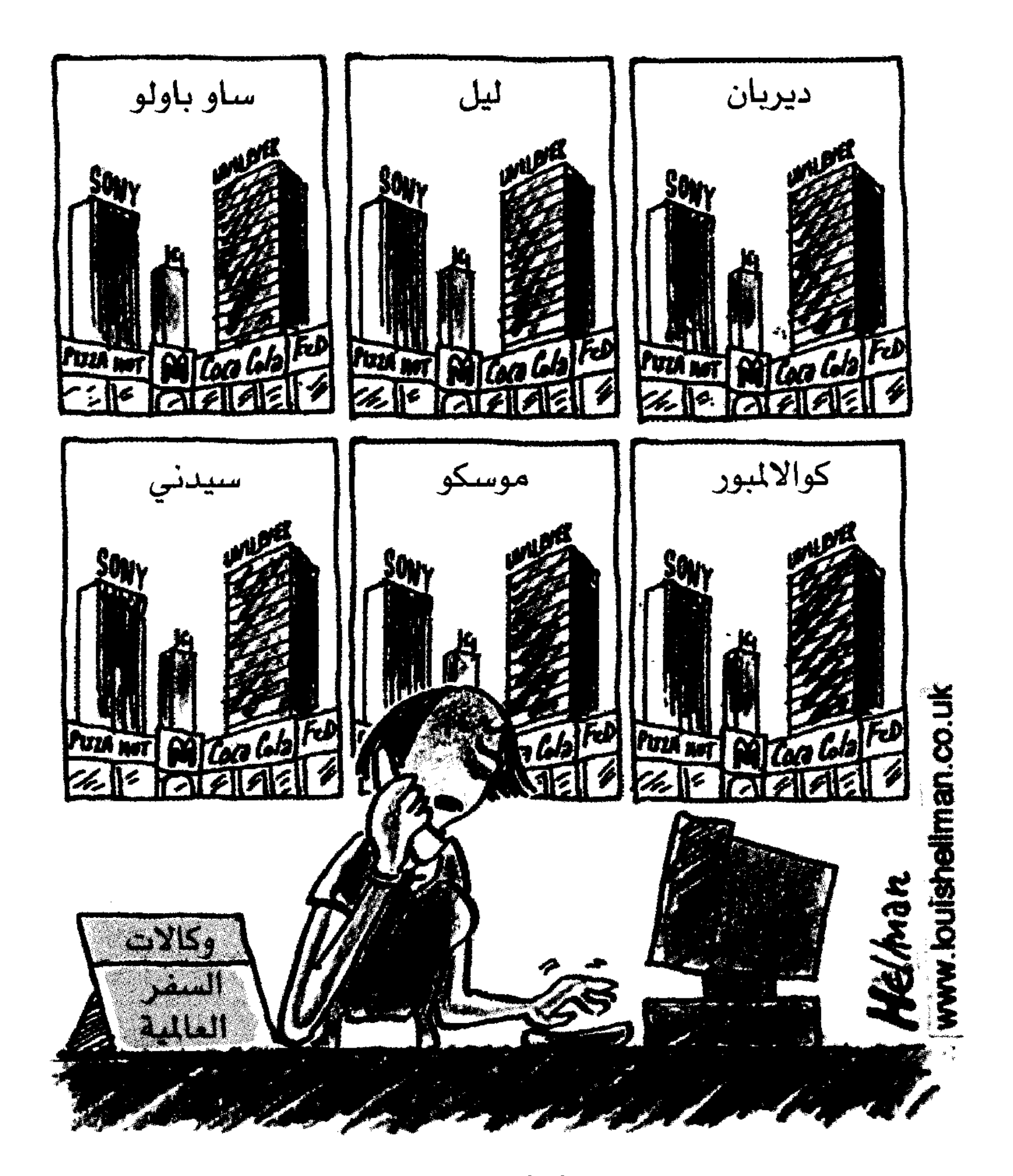
1976

طائرة أسرع من الصوت
1450 ميلا في الساعة

2010

طائرة دون المدارية
3500 ميل في الساعة

الشكل (1-1) العالم المتقلص
المصدر: نقلا عن ديكن (1998) بتصرف



الكاريكاتور (1-1): وجهات متجانسة
المصدر: لويس هيلمان

أولا، المسافة النسبية بين بعض الأماكن والناس أصبحت أكبر. مثلا، تزايدت فجوة الدخل بين أفقر الدول والشعوب وأغناها في الخمسين سنة الماضية (بوتر وآخرون 2004). وأولئك الذين يستخدمون الإنترنت قد يستمتعون بالتواصل السريع مع أصدقاء بعيدين يبدون كأنهم في الجوار، لكن الأغلبية الذين لا يستطيعون الوصول إلى هذه التكنولوجيات قد أصبحوا نسبيا معزولين أكثر. وكون تكنولوجيا «التقلص» تستطيع أن

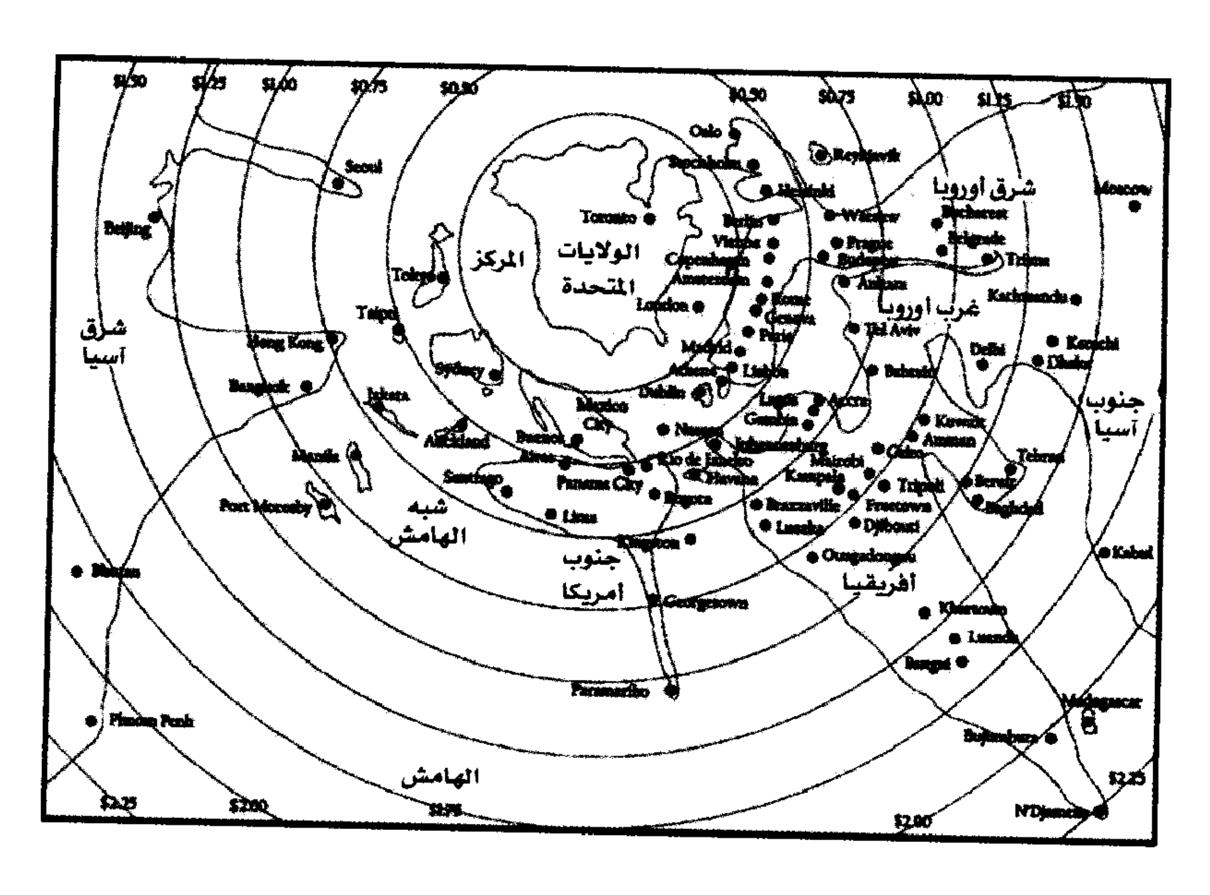
تبعد بين الأماكن توضحه الخريطة (1-1)، التي تبين تزامن تقارب العالم في الزمن والفضاء واختلافهما بقياس ثمن مكالمة هاتفية مدتها دقيقة واحدة من الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2000. باختصار، بدلا من خنق الأرض كبطانية، ألقت العولمة شبكة عبرها، مما زاد من التمييز المكاني فيها.

الجدول (1-1): علامات فارقة في النقل والتواصل

التاريخ	الحدث
نحو 60000	استعمار الإنسان العاقل لأستراليا يعني ضمنا بناء مراكب قادرة على الإبحار
نحو 2900	طُورت بالكامل المخطوطات الهيروغليفية المصرية
نحو 2500	العربات في بلاد ما بين النهرين، والزُحلوقات في إسكندنافيا
نحو 1200	اختراع الأبجدية الفينيقية من 22 حرفا
نحو 220	سفن ثلاثية الصواري تظهر في اليونان
نحو 271	اختراع بوصلة مغناطيسية في الصين
نحو 650	علماء صينيون يطورون تقنية طبع النصوص من قطع خشبية منقوشة
1403	حروف معدنية متحركة تستعمل لأول مرة للطباعة في كوريا
1522	عودة سفن إسبانية من رحلة ماجلان وتنهي أول دورة بحرية حول العالم
1807	بدأت أول خدمة لمركب بخاري بالعمل في نهر هادسن، الولايات المتحدة
1825	فتح سكة ستوكتون-دارلنغتن، بريطانيا، بقاطرة من تصميم جورج ستيفنسن

1843	سفينة «بريطانيا العظمى» البخارية أول سفينة مدفوعة بمروحة تقطع المحيط الأطلسي
1866	أول سلك عبر الأطلسي يوضع بنجاح
1876	اختراع الهاتف من قبل العالم الأمريكي ألكساندر غراهام بيل
1878	أول سكة حديد كهربائية يتم إظهارها وشرحها في ألمانيا من قبل فورنر فون سيمنس
1886	أول سيارة بترولية بأربع عجلات يصممها المهندس الألماني غوتليب دايملر
1901	يبث ماركوني إشارات الراديو عبر المحيط الأطلسي
1903	الأخوان رايت يقومان برحلة طويلة بطائرة تعمل بالطاقة
1908	بداية الإنتاج الضخم للسيارات من طراز فورد في الولايات المتحدة
1927	أول بث تلفزي عمومي يذاع ببريطانيا
1941	أول رحلة لطائرة نفاثة، بمحرك صممه المهندس البريطاني فرانك ويتل
1951	شيد المهندسون الأمريكيون يونيفاك 1 أول حاسوب تجاري
1957	يطلق الاتحاد السوفييتي أول قمر اصطناعي - سبوتنيك 1
1962	إطلاق قمر الاتصالات الأمريكي تيلستار
1964	بداية اشتغال السكة الحديد اليابانية بقطارات «الرصاصة» ذات السرعة العالية
1970	بوينغ 747 تدخل الخدمة
1975	الحاسوب الشخصي (PC) في شكل طقم يتوافر للبيع في الولايات المتحدة
1984	إطلاق شبكة الهاتف المحمول في شيكاغو، الولايات المتحدة
1994	إطلاق الشبكة العالمية (www)
1997	ظهور تكنولوجيات الإنترنت المتنقل (WAP)

والنقطــة الثانية هي أنه من المغري اســتهلاك الفكــرة التي تقول إن التكنولوجيا نفسها تقود عمليات التقلص الفضائي وأن العولمة إذن محددة تكنولوجيــا. ما يدعم التغيير التكنولوجي هــو عمليات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياســية وبرامج بشــرية. تيسِّــر عمليات العولمــة بالتغيير التكنولوجي ولكنها مدفوعة بقوى أكثر أساسية. ولدراسة العولمة إيحاءات سياســية تحديدا لأنها توســع الفجوات، وتحدث التفاوت وتنتج الفائزين والخاسرين، لذلك تستطيع العولمة أن تثير الخوف والاشمئزاز عند البعض بينمــا تعتبر من قبل آخرين منقذا. باختصار، تتمحور العولمة حول كل من العمليات والبرامج السياسية الاقتصادية.



الخريطة (1-1): تقارب الزمان – الفضاء وتباعده.
المصدر: نقلا عن غوين وآخرين (2003) بتصرف.

تكشــف هذه التعديلات الأولية لمفهوم «العالم المتقلص» عن بعض نقاط الضعف في مناقشــات «موت الجغرافيا». ويشــير البحث المعاصر في الجغرافيــا البشــرية وفي بعض العلوم الاجتماعيــة الأخرى إلى الآثار

المميزة للعمليات «العالمية» بتفاعلها مع الأماكن والمؤسسات والأشخاص «المحليين». والحقيقة أن اقتصادات العالم وثقافاته في ترابط متزايد، وأن القوى «العالمية» تخترق حتى أبعد المناطق والمواقع الهامشية على الأرض. وبرغم ذلك، فبالتعبير عن هذه العمليات ومقاومتها في أماكن محددة، بتواريخ ومجتمعات وبيئات معينة، تحدث جغرافيات أكثر تفاوتا. وجغرافيات العولمة هذه، مع أنها ديناميكية بشكل متزايد، وأحيانا عابرة يصعب فهمها، فهي مهمة ولها آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية حقيقية. يقوم هذا الكتاب على فرضية أن فهم العولمة ومحاولة ضبطها وإصلاحها يتطلب أخذ الجغرافيا بجدية أكبر.

مناهضة العولمة - لماذا كل هذه الجلبة؟

سيعي كل قارئ أن العولمة كانت موقعا لصراع ضخم في السنوات الأخيرة. اندفعت صور احتجاجات «ضد العولمة» عبر شاشات التلفزة، بداية بسياتل في العام 1999. وكما هو متوقع، صورت وسائل الإعلام الرسمية هذه الاحتجاجات غالبا على أنها عنيفة وفوضوية. ليس هناك أدنى شك أن غضبا شديدا قد أثير، لكن بصفة عامة شاهدنا تطور حركة احتجاجية عالمية سلمية (انظر اللوحة 1-1). مع أن هذا معقد ومتنوع ومتنافر في نواح كثيرة (انظر الفصل الخامس)، فليس هناك أدنى شك في أن الحركة قد حققت هدفا أساسيا في إثارة اهتمام الجمهور العالمي بقضية العولمة وتأثيراتها الارتدادية المدركة. واحدة من المفارقات الكبيرة، كما دُرست في الفصل الخامس، هي أن الحركة استعملت تكنولوجيات العولمة، خاصة الإنترنت، لنشر رسالتها. وقد جلبت الحركة بعض الأنصار غير العاديين مثل رئيس اقتصاد البنك العالمي السابق والحائز جائزة نوبل في الاقتصاد، جوزيف ستيغليتز، الذي كتب:

> إن الاجتماعات الهادئة سابقا لتكنوقراطيين مغمورين يناقشون مواضيع عادية مثل القروض الميسرة والحصص التجارية أصبحت الآن مشهدا لمعارك محتدمة ومظاهرات ضخمة في الشارع. وكانت احتجاجات اجتماع سياتل لمنظمة

التجارة العالمية في العام 1999 صدمة. منذ ذلك الحين، أصبحت الحركة قوية أكثر وانتشر الغضب. كل اجتماع رئيس لصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية هو الآن عمليا مشهد للصراع والاضطراب. وكان موت أحد المتظاهرين بجنوى في العام 2001 بداية لما يمكن أن يسبب خسائر إضافية في الحرب ضد العولمة... ومن الواضح للكل تقريبا أن شيئا ما قد ساء بشكل مرعب. (ستيغليتز، 2002، ص 3-4).

مع ذلك، لم تبدأ الحركة «المناهضة للعولمة» في سياتل 1999، كما تصور لنا وسائل الإعلام السائدة. كانت هناك دوافع مماثلة لاحتجاجات ومعارك عبر العالم ردا على الميسر الأكبر لعولمة الشركات، الليبرالية الجديدة، على مدى عقود من الزمن (انظر الفصل الرابع). وبصفة أعم، كان لمقاومة الرأسمالية تاريخ طويل ومضطرب على مدى قرنين من الزمن. وليست الاحتجاجات دائما عرضا مثيرا مثل تلك الاحتجاجات التي ظهرت في عناوين الصحف الأخيرة؛ فقد استمرت المقاومة اليومية للعولمة والليبرالية الجديدة في حيوات كثير من المهمشين في كلا العالمين الغني والفقير (روتليدج 2002). وهناك قليل من الشك مع ذلك في أنها حركة غير مسبوقة فيما يخص اتساعها ومداها، وأن العولمة أصبحت من القضايا الأكثر إثارة للجدل في زمننا.

ما علاقة كل هذا بانضغاط الزمن والمكان والمفاهيم الشعبية المرتبطة بالعولمة باعتبارها عملية؟ على العموم، إن لحركة «مناهضة العولمة» اعتقادا خاصا من حيث ما تعتبره عولمة - ما يمكن وسمه بـ «عولمة الشركات/ الليبرالية الجديدة». يعتقد مؤيدو الحركة، ولدرجة إمكان تمثيل آرائهم في فكرة واحدة، أن هناك جدول أعمال قويا للشركات يعمل بدعم من الدولة ويروم نشر رأسمالية السوق الحرة، وأن عمليات «التقلص» تمنح «حلا فضائيا» يساعد على تحقيق ذلك الهدف (هارفي، 1989)، لكن هذه مجرد طريقة واحدة لفهم الظاهرة، ينطوي نقاش العولمة على خطابات متنافسة حول طبيعة التفاعلات الجغرافية.

خطابات العولمة المتنافسة

يوضـــح رد فعل ما يســـمى بحركـــة «مناهضة العولـــمة» طبيعة العولمة المتنازع عليها، فهي تفهم وتمثل بطرق عديدة، لا تعتبر أي منها «صحيحة» بالضـــرورة (روبير 2000، شـــيراتو وويب 2003، شـــولت 2000). وقبل محاولة إعطاء تعريفات رسمية إضافية، من الأفيد محاولة اختزال الملامح العريضـــة للنقاش التي تُتنـــاول بعد ذلك بعمق في بقية هـــذا الكتاب. لا يعتبر هذا النقاش مجردا فحســـب بل له تشـــعبات سياسية حقيقية. ومع أن الخطابات تتداخل (انظر الفصل الثاني)، فمن الأفيد تقســـيم وجهات النظر المعيارية إلى ثلاثة معسكرات.



اللوحة (1-1): احتجاجات ضد العولمة في المنتدى الاجتماعي العالمي، بورتو أليغري، البرازيل

المصدر: غيتي

تأييد العولمة

ترى وجهة النظر هذه أن انتشار اقتصاد السوق والمنافسة والتجارة الحرة والديموقراطية الغربية - أي العولمة كما تمارس حاليا - هي اتجاهات تقدمية مهمة. وتعتبر الرأسمالية خيرا أخلاقيا يعزز الفعالية والنمو الاقتصادي ويؤدي إلى مكاسب الرفاه العالمي على العموم. هذا النوع من الرأي هو الذي يرتبط بصندوق النقد الدولي ومؤسساته الشقيقة، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. عموما أغلب الحكومات القومية لها الرأي نفسه في الوقت الحالي، خاصة تلك التي تعد الأقوى في الاقتصاد الرأسمالي العالمي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى. وتؤيد وسائل الإعلام اليمينية كذلك هذا الرأي وتنشره (هورمن وشومسكي 1988). وغالبا ما يفهم مؤيدو العولمة أن العولمة هي استمرار لمنطق التحديث والتقدم، وأنها شيء لا مفر منه في التطور البشري. غالبا ما تكمن وراء هذا الرأي فكرة أن التكنولوجيا هي القوة الدافعة للتقدم. والتشعبات السياسية هي «لا وجود لبديل» وعلى المواطنين والدول القومية أن يتعلموا كيفية المشاركة مهما كانت الظروف، ويرتبط هذا الرأي ارتباطا وثيقا بالصورة المتحمسة جدا للعولمة (انظر الفصل الثاني).

مناهضة العولمة

كما فُحص ذلك بإيجاز سابقا، يؤمن هذا المنظور بأن العولمة تشكل تهديدا للمجتمع والمحيط المحليين بطريقة تعيد أصداء الاستعمار في الماضي. ويرى البعض أن من تثقل كواهلهم بالحمل الأثقل هي المجموعات التي هُمشت بالفعل، خاصة في العالم الفقير. بحسب هذا الرأي تنمي العولمة - ولا تقلص - التفاوت في التطور وتديم الظلم بطرق لا رجعة فيها. ويرى مناهضو العولمة أن مؤيدي العولمة يجعلونها تبدو حتمية لأنها في مصلحة أولئك الذين يشجعونها - طبقة رجال الأعمال وأصحاب المصانع والدول الغنية - وتتجه التشعبات السياسية نحو ما هو ثوري وما هو ضد مؤسسات وشركات الرأسمالية العالمية (كورتين 1995).

العولمة البديلة

يفترض هذا الرأي أن طبيعة العولمة ليست قدرا محتوما ولا تتبع مسارا تطوريــا معينا. بالأحرى، فهي نتيجة لأفعال بشــرية ولاختيارات سياســية محددة. الآثار السياسية لهذا الرأي إصلاحية، فللمواطنين وللدول القومية دور تؤديه في مقاومتها وضبطها، والعولمات البديلة والتقدمية ممكنة (انظر الفصل التاسع). على هذا النحو، يمكن للعولمة أن تسفر عن نتائج إيجابية أو ســلبية اعتمادا على الطريقة التي تبنى بها. فالمهمة الأساس إذن هي تغيير طبيعة العولمة من خلال الفعل البشــري، وليس هدمها. عدد من المجموعات المصنفة تحت مسمى «مناهضة العولمة» قد توضع بشكل ملائم أكثر في هذه المدرسة الفكرية. ويرتبط هذا الرأي إلى حد بعيد بالمدرسة الفكرية المؤمنة بالتحول (انظر الفصل الثاني)، وأغلب الأعمال المباشــرة من قبل الجغرافيا البشرية حتى الآن تندرج في هذا المعسكر، مع أنها كانت راديكالية أكثر من الرأي الضعيف أو السلبي المؤمن بالتحول، كما سنرى.

تعريف العولمة

نظرا هذه الخطابــات المتعددة والمتداخلة، كيف يمكننا تعريف العولمة؟ ليس غريبا أنه لا يوجد تعريف وحيد. وكما يناقش تايلور وآخرون (2002، ص 2)، «العولمــة مفهوم ســلس ومرن جدا، هو فــي الواقع زبون زلق جدا يصعب التعامــل معه». دنيالز وآخرون (2001، الملحق) يســلطون الضوء على الجدل حول استعمال المصطلح بـ «تعريفه» بالطريقة الآتية:

> إنه مصطلــح متنازع عليه يرتبط بتحول العلاقات المكانية التي تشمل تغييرا في العلاقة بين المكان والاقتصاد والمجتمع.

لتوضيح الآراء المتنافسة، يمثل التعريفان الآتيان الرأي العالمي المتحمس والرأي المشكك على التوالي (انظر الفصل الثاني لأجل مناقشة وافية للمصطلحين):

> تتدفــق المعلومة ورأس المال والابتــكار في جميع أنحاء العالم بســرعة فائقة، تمكنهــا التكنولوجيا وتغذيها رغبات المســتهلكين للوصول إلى الأفضل والمنتجــات الأقل تكلفة (أوهمي 1995 في ديكن 1998، ص 4).

> تبدو العولمة مبالغة بقدر ما هي أيديولوجيا ومفهوم تحليلي (روجروك وفان تولدر 1995، ص 22).

في كتاب رائد عن العولمة، «التحولات العالمية»، يؤكد هيلد وآخرون (1999، ص 16) على النقاش المؤمن بالتحول:

> «العولمة» هي عملية (أو مجموعة من العمليات) تجسد تحولا في التنظيم المكاني للعلاقات والمعاملات الاجتماعية – التي تُقيّم من حيث اتساعها وكثافتها وسرعتها وتأثيرها – مولدة تدفقات وشبكات من النشاط والتفاعل وممارسة للسلطة عابرة للقارات وأقاليمية.

وكما يناقش ووترز (2001)، هناك تمرين مفيد للبحث عن تعريف وهو اعتبار كيف سيبدو عالما معولَما بكل معنى الكلمة: مجتمع واحد، وثقافة عالمية متجانسة، واقتصاد عالمي واحد، وغياب الدول القومية. ومن الواضح أنه ليس هذا ما لدينا. نحن إذن نعيش في عالم يتعولم، حيث يبدو أن العمليات تأخذنا قريبا جدا من الوضعية المذكورة آنفا. وبناء على عمل روبرتسون الذي يسلط الضوء على نمو «وعي عالمي» (1992، ص 7، انظر كذلك 2003) يقترح ووترز تعريفا سوسيولوجيا:

> هي عملية تتراجع فيها قيود الجغرافيا على التنظيمات الثقافية والاجتماعية ويصبح فيها الناس واعين بشكل متزايد بأنهم يتراجعون.

وقد اتجه العمل الجغرافي البشري نحو الاعتماد على العمل التحولي والسوسيولوجي. ونجد التعريف الذي يعكس هذا المنظور في كتاب كلوك وآخرين «تقديم الجغرافيات البشرية» (1999، ص 337):

> هي العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي بواسطتها: (أ) تصبح الأماكن عبر العالم مترابطة بشكل متزايد، (ب) تجري العلاقات الاجتماعية والمعاملات الاقتصادية على مستوى قاري، (ج) يصبح العالم نفسه مجموعة جغرافية يمكن تمييزها. على هذا النحو، لا تعني العولمة أن كل الأماكن في العالم أصبحت متشابهة،

ولا هي عملية متساوية تماما، بل أماكن مختلفة مرتبطة بشكل مختلف بالعالم وترى ذلك العالم من وجهات نظر مختلفة. بدأت العولمة لعدة مئات من السنين، لكن في العالم المعاصر بدا حجم ومدى التداخل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي مختلفا نوعيا عن الشبكات العالمية في الماضي.

هناك طبعا تعريفات إضافية عديدة، وسنصادف بعضا منها في هذا الكتاب فيما بعد، وأحد أهمها مفهوم الانضغاط الزمكاني عند هارفي (1989) (انظر الفصل الثاني). لقد حاولت تلخيص رأيي في معنى العولمة فيما سيأتي والإمساك بروح المنظور الجغرافي. هناك روايتان - واحدة طويلة وأخرى قصيرة. تقول الرواية القصيرة:

> العولمة هي مجموعة من عمليات الأفعال البشرية الجدلية التي تحدث شبكات محلية - محلية وفردية - فردية من التضمين/ الضغط، والتي تتجاوز بشكل متزايد الحدود الوطنية/ الإقليمية وتتمدد لتصبح عالمية في الحجم.

وبالنسبة إلى الرواية الطويلة، خذ الرواية القصيرة وأضف ما يلي:

> العمليات جدلية لأن المسافة الاجتماعية النسبية بين من يوجد خارج الشبكة ومن يوجد فيها تتسع مع تزايد كثافة العمليات واتساعها. وهكذا تحدث العولمة في وقت واحد فضاءات من الإقصاء/ التهميش تؤدي إلى تزايد في التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي عبر الفضاء. وبالنسبة إلى أولئك الذين يوجدون في الشبكة مع ذلك، فإن التكنولوجيات المعولمة - في النقل والاتصالات - تعطي الانطباع بأن العالم أصبح أصغر باعتباره نظاما واحدا. وظهور مثل هذه العمليات مرتبط ارتباطا وثيقا بظهور الرأسمالية وتوسعها وهكذا يرجع إلى الإمبراطوريات «العالمية» الأولى. ونظرا إلى حتمية الأرباح المتزايدة للرأسمالية اللامتناهية، تطورت تكنولوجيات

جديدة نمت بشكل أكبر من سرعة الرأسمال والمعلومة والأفكار، خاصة على مدى العقود الثلاثة الماضية. واستجاب الأفراد والمجموعات الاجتماعية والحكومات وهيئات عابرة للقوميات، كما أحدثوا عمليات من العولمة في صراعهم كي يحدثوا ويحموا سبلا للعيش وهويات سليمة ومستدامة، وقد طُورت منظمات تتجاوز القوميات في محاولة لتنظيم مثل هذه التدفقات وتوجيهها. ومن منظور سياسي أُعيدت في أحيان كثيرة صياغة العولمة باعتبارها برنامجا أو خطابا حيث تقود المصلحة الشخصية لبعض المجموعات إلى انسجام الحالة الأخلاقية أو المعيارية مع هذه العمليات.

يجب أن تصل إلى تعريفك الخاص بك، ويعرف الطلبة بانقسامهم حول موضوع معنى العولمة (انظر الإطار 1-1 والخريطة 2-1). التعريف السابق، مع ذلك، هو المفترض في بقية هذا الكتاب وكثير من المصطلحات في التعريف ستُوضح. باختصار يتبنى هذا النص الرأي الواضح بأن العولمة حقيقية، وجغرافية بطبيعتها، وتحدث التفاوت والظلم.

الإطار 1-1

تعريفات الطلبة للعولمة

هذه التعريفات مستنسخة من منافسة بالفصل في العام 2004 في مقرر الجغرافيا البشرية لطلبة السنة الثالثة بجامعة فيكتوريا بنيوزيلندا. وقدمت هذه التعريفات في بداية المقرر - قبل بداية أي محاضرات ثابتة - ومنح الطلبة عشر دقائق لكتابتها. لاحظ كم عدد الطلبة الذين مالوا إلى تعريف العولمة على أنها «فقدان للتنوع»، وغالبا مع دافع سياسي وراء ذلك:

«تعتبر العولمة، إيجابا وسلبا على حد سواء، ترابطا متزايدا بين الشعوب/ الثقافات. والقضية الأولية هي: من المقصود بالعولمة؟ ومن له القوة حاليا؟».

«إنها نشــر الأفكار والنظريات والممارســات من خلال عوالم التجــارة، والثقافــة، والمجتمع. والأفــكار التي تنتشــر هي أفكار الثقافــات والمجتمعــات المهيمنة، وغالبا ما ينتــج عن ذلك فقدان التنــوع وفرض الأفكار والقيم والممارســات.. إلخ، على الآخرين، والتي لا تكون مناسبة دائما للذين فرضت عليهم».

«إنها عملية جعل أي جزء من العالم غير متميز عن الجزء الآخر».

«الــدول مرتبطة من خــلال أنظمة العالم (مثــلا، اقتصاديا وسياسيا ... إلخ) ولكنها تدمجها في ثقافتها الموجودة مسبقا».

«العولمــة هــي التواصل المتزايــد، ونقل البضائــع والخدمات والأشخاص والأفكار حول العالم».

«النــاس في حاجة إلى الناس، والناس في حاجة إلى المغامرة. قــادت هاتان الفكرتان إلــى ما وصلنا إليه فــي العالم. هذه هي الظاهرة المعروفة بالعولمة».

«العولمة هي كل شــيء مترابط يعمل علــى جعل الأثرياء أكثر ثراء ويرمي الفقراء بعيدا في أعماق اليأس والحرمان. العولمة هي جنون وسائل الإعلام والازدهار الصناعي. إنها العمالة بأقل ثمن والموضة بســعر مرتفع. إنها تجريد الأرض من مواردها الطبيعية إلى آخر قطرة من عصائر الطبيعة الأم».

«المشــاركة في التكنولوجيات الجديدة بهــدف جعل الحياة سهلة وأفضل».

«إنها الاختفاء التدريجي لوهم الفضاء الذي أنشــأته المسافة المادية، من خلال تكنولوجيات عديدة اخترعها الجنس البشري».

«العولمة هــي أن الكلمات مثل «العولمة» globalization بحرف (Z) تســتعمل في نيوزيلندا، بينما تهجيتها الصحيحة هي العولمة globalisation بحرف (S)».

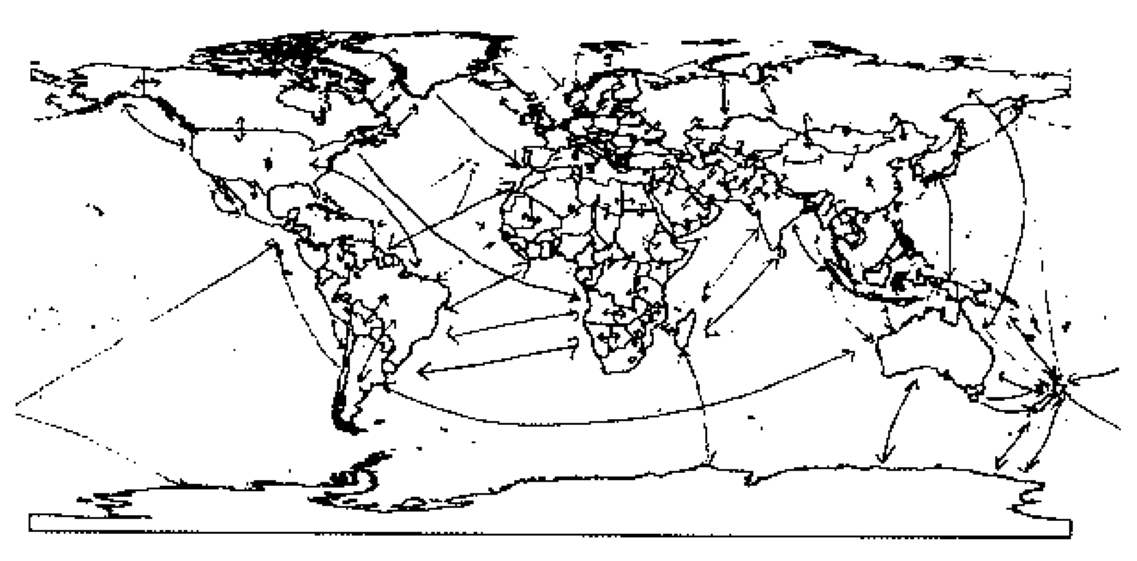
«ماكدونالدز وستارباكس».

«أعتقد أن العولمة هي المرحلة التالية في نمو الإنسانية، وقد وقعت بسبب التحديث وحب الاستطلاع».

«العولمة هي الوعي التدريجي للجنس البشـري بأن وجوده مرتبط جوهريا حتى بأصغر الجسيمات في الكون وأن حيواتنا وأفعالنا تعتمد كليا على كل شيء يحيط بنا».

«أظـن أن العولمة فكرة معقدة جدا تؤثر في الناس بشـكل مختلف، وتحدث إدراكات مختلفة عنها وعن مزاياها ومساوئها مما يجعلها صعبة التعريف».

«إنها عملية التغيير التدريجي والمستمر الذي لا يمكن وقفه. يجب أن نملكها ونؤثر فيها، ولا ندعها تؤثر فينا فقط».



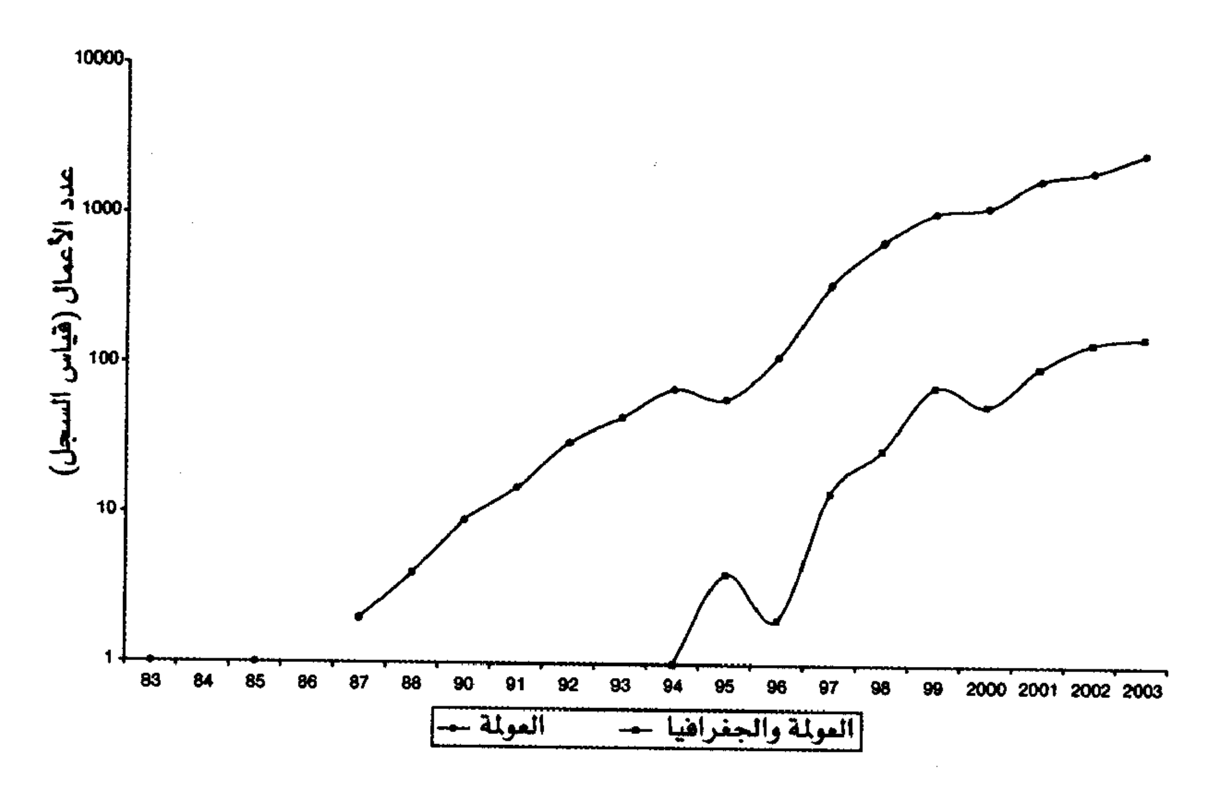
الخريطة (2 - 1): منظور فضائي لطالب عن العولمة

الجغرافيا ودراسة العولمة

اسـتعمل مصطلـح «العولمـة» بداية منتصـف السـتينيات ودرج في الاستعمال الشعبي منتصف التسـعينيات. لا تنكر سوى فئة قليلة أن شيئا مـا يجري «هنـاك» يعيد بناء العالم جذريا. هناك، كما سـبقت الإشـارة إلـى ذلك، خلاف حول ما يدفع هذا الشـيء، وكيف يجب التنظير له، وما هـي تأثيراته. وقد أنتج البحث النظـري والتجريبي مادة ضخمة ومتنامية في العلوم الاجتماعية. تسـجل «البيبليوغرافيـا العالمية للعلوم الاجتماعية» (IBSS) مقالات نشـرت في مجلات أكاديمية مرموقـة جدا. ظهر المقال الأول بمصطلـح العولمـة globali*ation (الذي يكتب إما بحرف «الإس» S

أو «الـزد» Z) إما في العنوان أو الكلمات الرئيسـة فـي العام 1983. في العام 1990 ظهر مجرد خمسـة عشر مقالا ضمن المصطلح. وبحلول العام 1998 ارتفـع هـذا الرقم إلى ما يزيد على ألـف، وفي العام 2003 وصل إلى 2909. وفي السـنوات العشرين بداية من العام 1983، أدرج 12859 مقـالا يتناول قضايا العولمة بشـكل كبير في الببليوغرافيـا العالمية للعلوم الاجتماعية. في الشـكل 2.1 تتم مقارنة هذا الاتجاه، في سـجل متدرج، بعدد المقالات التي احتوت على كلمتـي «العولمة» و«الجغرافيا» في عنوانها أو في عناوين الإصدارات. نسـبيا كان هناك ارتفاع سـريع في عدد هذه المقـالات في النصف الثاني من التسـعينيات، مرتفعـا من مقال واحد في العـام 1993 إلى 72 في العام 2000. وفي العام 2002، أدرج 152 مقالا من هذا النوع. هناك 725 مقالا يتضمن هاتين الكلمتين الرئيستين مدرجا في الببليوغرافيا العالمية للعلوم الاجتماعية. لا يعطينا هذا القياس سـوى إحساس بأهمية الموضوع المتزايدة، بما أن عددا من المقالات تتناول قضايا حول العولمة بوضوح أقل.

مع أن كثيرا من الجغرافيا البشرية مرتبط على نحو وثيق بنقاشات العولمة وإسهامات الجغرافيين في تلك النقاشات ارتقت إلى مصطلحات مطلقـة، فإن كتب ومقالات الجغرافيا في الموضوع لا يشـار إليها كثيرا مـن قبل الأكاديميين في الحقول المعرفيـة الأخرى. بعض المؤلفين مثل هارفـي (1989، 1995، 2000، 2003) وساسـن (2000، 2001)، وأمـين وثريفـت (2004)، ونوكـس وتايلـر (1995)، وتايلـر وفلينت (2000)، وجونسـتون وآخريـن (2002)، وماسـي (1984، 1995)، ولهـرون (1993)، وكوكـس (1973)، وكوربريـدج وآخرين (1994)، ونوكـس وآنيو (1998)، وبيـت (1991)، وسـميث (1984، 2003)، ودانيالز وليفـر (1996)، وديكن (2003)، وغويـن وآخرين (2003)، وسـوينغدو (1997)، على سـبيل المثال لا الحصـر، قاموا بمداخلات مهمة، سـيتم سـبر بعض منها لاحقا في هذا الكتـاب. مع ذلك، فقد تأثـر عمل الجغرافيين عموما عن العولمة بالبحث خارج الحقل المعرفي الجغرافي أكثر من العكس (انظر ديكن 2004).



الشكل 1.2 العولمة في مجلات العلوم الاجتماعية والجغرافيا (1983 - 2003)
المصدر: محسوب من البيليوغرافيا الدولية للعلوم الاجتماعية

إذن، مـــاذا على الجغرافيا أن تقدم؟ ما هو مثير للاهتمام بالنســبة إلى أولئك الذين يدرســون العولمة، وما هو ربما مربك بالنسبة إلى غير المتعوديــن على العولمة، هو أن قوات «عالميـــة» و«محلية» تعمل في وقت واحد بالسياســة والثقافة والاقتصاد. مثلا، شــاهدنا في أوروبا خلال الســنوات الخمســين الماضية تطور حركة التكامــل التي توجت باتحاد سياسي واقتصادي لخمس وعشرين دولة (بداية من أول مايو 2004). في العام 2002، تبنت اثنتا عشــرة دولة من هذه الدول عملة مشتركة، وهــي اليورو. مع ذلك، وفي الوقت نفســه، حولت حكومة العمال لتوني بلير الســلطة إلى البرلمان الأســكتلندي والمجلس الويلزي، وبنجاح أقل، إلــى المجلس الإيرلندي الشــمالي. وفي الميدان الاقتصادي، شــاهدنا تطور القطاع المالي العالمي منســقا من خلال عدد من مدن عبر العالم مثل لندن ونيويورك وطوكيو وســنغافورة. من خلال عمل هذا القطاع، يمكــن للتغير الاقتصــادي في منطقة واحدة أن ينتقــل على الفور إلى أخرى من خلال العملة وأسواق الأسهم، مثلا. وفي وقت واحد، في دول

مثل أستراليا والمملكة المتحدة، تطورت كليا مخططات تجارة الاقتصاد المحلي التي تتجنب دوائر رأس المال هذه. وأخيرا، في الميدان الثقافي، أينما تذهب في العالم وتستمع إلى الإعلانات التجارية في المذياع، من المحتمل في نقطة ما أن تسمع أغنية لمادونا، أو لروبي وليامز أو لإمنيم. ومع ذلك، بارتقاء أصناف الموسيقى العالمية إلى الشهرة في موجات الأثير، فإن مشهد موسيقى «العالم» قد تطور، مما ساهم في تحويل أنماط الموسيقى المحلية غير الغربية إلى أسواق عالمية من خلال منافذ للبيع مثل «أتش إم في» (HMV) في المملكة المتحدة أو «ساوندز» (Sounds) في نيوزيلندا (انظر دراسة صناعة الموسيقى العالمية في الفصل السادس).

كيف نفهم هذه العمليات التي تبدو متعارضة على مستويات مختلفة؟ تقدم الجغرافيا البشرية إطارا متميزا لفهم تعقيدات العولمة على الأقل بثلاث طرق:

1 - **هذا الحقل المعرفي يهتم بطبيعته بالفضاء، لاسيما تفاعل العمليات والبنيات والذوات الفاعلة على مستويات مختلفة من التحليل،** فالنقاش الذي يدور حول الأهمية النسبية للبنية والفعل في الجغرافيا البشرية احتدم لسنوات عديدة. ويسلم أغلب الجغرافيين الآن بأنه على الرغم من أن القوة الخاصة بكل واحد تختلف عبر الزمان والفضاء وأن هذه القوة تتوقف على سلسلة من العوامل السياسية والاقتصادية والبيئية، تؤدي البنية والفعل دورا محددا بشكل متبادل في النتائج الفضائية المحلية للعمليات الواسعة. علاوة على ذلك، يتكون «العالمي» مما هو «محلي». كل شيء، في النهاية، يملك تعبيرا محليا، حتى إن تمدد ليصبح «عالميا». مثلا، في المثل الثقافي المذكور آنفا من الخطأ افتراض أن روبي وليامز ينتج موسيقى «عالمية». تجمع موسيقاه عناصر تنبع من أماكن خاصة (الروك والبوب أساسا) ويسوق هذا اللون الهجين من خلال شبكات تتمدد عبر العالم وتربط بين مواقع خاصة من الاستهلاك. يتجنب هذا المفهوم حتمية الخطابات الاقتصادية العالمية ويفلت من النزعة المحلية المثالية لبعض الآراء الأنثروبولوجية.

2 - في علاقتها بالنقطة الأولى، **الجغرافيا البشرية «تؤهل» خطابات العولمة**. العولمة لا تبنى من «الأعلى» ولا من «الأسفل»، بالأحرى يعاد تكوينها باستمرار بالتفاعل بين الناس والمؤسسات بمقاييس مختلفة. ومع أن البعض هم من دون شك أكثر قوة من الآخرين في تشكيل العمليات فإنها مسيرة من قبل البشر. ليس القطاع المالي، على سبيل المثال، نوعا من القوة العالمية الطافية، فهو يحوي أصحاب القرار منفردين يوجدون في نقاط خاصة بالشبكة. من خلال طرح إشكاليات عن المقياس باعتباره كيانا موضوعيا، حذرت بعض الجغرافيات البشرية من عبث محاولة التفريق بين «العالمي» و«المحلي». ليست هاتان القوتان متعارضتين، وإنما هما جزء من العملية الجدلية نفسها.

3 - **الجغرافيا البشرية هي بطبيعتها انتقائية**. يتناول الجغرافيون العمليات الاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية وتأثيراتها الفضائية على، وبسبب، أفعال الناس. تشمل العولمة تغييرا في كل ميدان من هذه الميادين، وهذه من الأسباب التي جعلتها صعبة الفهم بالنسبة إلى الأكاديميين في أدوارهم المعرفية التقليدية. إن تطور الوحدة الأوروبية، مثلا هو أكثر من مجرد وحدة اقتصادية، فجذورها سياسية وثقافية وتأثيراتها متنوعة. والجغرافيا البشرية في وضعية قوية للتأمل في هذا التغيير.

سيقال الكثير لتوضيح النقاش السابق في بقية هذا الكتاب. عند هذه النقطة من المفيد أن نقيم بإيجاز وضعية الجغرافيا البشرية ودورها حتى الآن. يقترح تايلر وآخرون (2002) أربع طرق ترتبط فيها الجغرافيا باعتبارها حقلا معرفيا بالعولمة.

- الجغرافيا والعولمة.
- الجغرافيا في العولمة.
- جغرافيات العولمة.
- جغرافيات مع العولمة وضدها.

الجغرافيا والعولمة

كان للجغرافيا «تقليد عالمي» طويل وكان هذا واضحا قبل بزوغ العولمة مفهوما في العلوم الاجتماعية. ويضع هذا الجغرافيون في موقع قوي من حيث وضع العولمة في منظور تاريخي. تتبع تايلر وآخرون (2002) التأكيد المتغير على «العالمي» و«المحلي» من خلال مراحل متنوعة من تطور هذا الحقل المعرفي. تأسست الجغرافيا أداة لسبر أغوار الكوكب، وإلى حد كبير لدعم حاجات الإمبريالية الغربية. وبعد الحرب العالمية الثانية حجبت الجغرافيا الإقليمية هذه العولمة التي حجبت بدورها في الستينيات من قبل اهتمام متجدد بما هو عالمي. وقد ربط هذا التركيز الجديد ثلاث قضايا أولاها: الاهتمام المتزايد بالمحيط العالمي المادي والأيكولوجي، والثانية، العمل المتعلق بـ«التقسيم الدولي للعمل» ودور الشركات متعددة الجنسيات، والثالثة، الاهتمام المتزايد بالتفاوت العالمي. مع بزوغ ما بعد الحداثة في الثمانينيات ظهر الاهتمام بالمحلي في المقدمة مجددا (انظر كرانغ 1999، إستيفا وبراكاش 1998). وكما يبرهن الشكل (2-1)، يتميز التطور الحالي لهذا الحقل المعرفي بالتزام مهم بقضايا عالمية. بيد أن التناول مختلف هذه المرة نظرا إلى وجود هدف واضح وهو ربط التغيير العالمي والمحلي، كما توضح الفقرة الآتية (انظر مثلا لارنر ولهرون 2002).

الجغرافيا في العولمة

مارست الجغرافيا دورا مهما في تتبع معاني ومقاييس العولمة، من خلال اهتمامها بفهم القياس، على وجه التحديد، اتجهت الجغرافيا نحو «تجنب مفهوم العالمي باعتباره مرحلة، وفضاء خامدا تتجلى فيه الأحداث حتميا» (تايلر وآخرون 2002، ص 3). في العمل الذي يعتزم تعريف «العالمي»، يعين المؤلفون نقطتين مركزيتين الأولى، المقاييس نسبية - بمعنى آخر، ليس هناك قياس ثابت أو معطى مسبق وتأثيرات التغيير في أي قياس لا تحدد سلفا التأثيرات في قياس آخر. هذا مهم بشكل خاص من حيث فكرة أن «العالمي» يحدد «المحلي». بنيتان، «العالمي - المحلي» و«المحلي - العالمي»، تمثلان جوابين مهمين لهذا التعارض الخاطئ، الذي يعني ضمنا أن العالمي هو باستمرار في حالة من التدفق ويعاد تشكيله من الأسفل. بمعنى آخر، يُعاد قياس الأشياء باستمرار، من ثم، «يشمل هذا أحيانا عمليات تنتقل إلى

مؤسسات «فوق الدولة»، وأحيانا أخرى إلى «دون الدولة»، ومن خلال كل هذا تتغير الدولة نفسها وتتأقلم» (ص 7).

النقطة الثانية: ينشأ القياس من خلال التدفقات والتفاعلات التي تحدث في الاقتصاد السياسي والمجتمع، ولهذا لا يوجد شيء حتمي حول بزوغ ظواهر «القياس العالمي» التي تنتج عن عمل الذوات الفاعلة. مثلا، كما سنرى في الفصل الثالث، بنيت العولمة الاستعمارية على أساس مفاهيم السيادة الغربية. ويمكن القول بأن قوات مشابهة تدعم المرحلة الأخيرة من العولمة. باختصار، في تكرار لنقطة سابقة، فإن قياس ما هو عالمي وبالتالي بزوغ العولمة كلاهما بناء بشري.

الطريقة المهمة الأخرى التي ساهم بها الجغرافيون هي توضيح الفرق بين «فضاءات التدفقات» و«فضاءات الأماكن». وصفت هذه الفكرة أولا من قبل مانويل كاستيلز في كتابه «بزوغ مجتمع الشبكة» (1996)، وسنتناول هذه المناقشات بتفصيل أكثر في الفصل الثاني. يكفي أن نقول هنا إن فضاءات الأماكن (الدول، والأقاليم، والقرى) قد تحدتها فضاءات التدفقات الجديدة حيث المعرفة وأشكال أخرى من المعلومات تنتقل من خلال أنسجة عنكبوتية إلكترونية وشبكات أخرى. ولكن «فضاءات التدفقات» لم تقض على الأماكن - «مدينة عالمية»، مثلا، هي عقدة في شبكة ولكنها تبقى مكانا متميزا (انظر اللوحة 2-1). غير أن التغيير في الأهمية النسبية للأماكن والتدفقات يتجه نحو تقويض القياس، جاعلا من «هناك» أكثر قربا، مما ينمي سرعة التعاملات وتأثيرها على الأرض.

جغرافيات العولمة

كما سبقت الإشارة، من الأساطير الكثيرة التي تصاحب خطابات معينة عن العولمة هي فكرة أن العولمة تجعل العالم متجانسا. من الواضح أن هذا ليس صحيحا، ومن إسهامات الجغرافيا الرئيسية الاستمرار في منح معطيات تجريبية وتركيبات نظرية توضح هذا. وكما سنرى في الفصل السابع فيما يخص التطور والتفاوت، العالم الآن متفاوت أكثر مما كان عليه من قبل. تحت العولمة الاستعمارية، خُلق التفاوت بصفته جزءا من عملية ضرورية لتعزيز الاقتصادات الإمبريالية. بعد الحرب العالمية الثانية،

عزز بزوغ مشـــروع التطور (ماكمايكل 2004) توسع النواة الرأسمالية، مخلدا التهميش والإقصاء. والمرحلة الأخيرة (وسـنصور بدقة هذه الموجات بشـكل رسـمي أكثر في الفصل الثالث) هي أيضا تتبني على التفاوت. مع ذلك، فقد تغيرت طبيعة ذلك التفاوت، وما لدينا الآن هو شبكات من الامتياز، مع فواصل (ثغرات في الشـبكة) من الفقر والحرمان. هذه طبعا مجرد قراءة واحدة في الظاهرة، ولكن بما أن الجغرافيا منشـغلة بالتمييز فإنها هي التي نميل إليها، نحن الجغرافيين. يقول هارفي (1995)، مثلا، إن العولمة قد يستحسن وصفها «تطـورا زمكانيا متفاوتا للرأسـمالية» (وردت في غويـن وآخرين 2003، ص 10). ويجب أيضا أن يكون دور الجغرافيا في فهم «فضاءات التدفقات» فهما لـ «فضاءات الأماكن» التي لا تخضع لتلك التدفقات (انظر اللوحة 3-1). في هذا الصدد، يقول تايلر وآخرون (2002، ص 9):

> تميـز بزوغ العولمة بقطبية مادية متزايدة بين الأقاليم، لكل مدينة عالمية في شـبكة المدن العالمية هناك ما يسميه كاستيل «ثقبا أسود» من التهميش والإقصاء عن مجتمع الشبكة العالمية.



اللوحة (1-2): سنغافورة: مكان فريد في فضاء التدفقات المالية
المصدر دونوفان ستوري

جغرافيات مع العولمة وضدها

كما نعرف من خلال نظرتنا الموجزة على بزوغ حركة «مناهضة العولمة»، فقد رُسم عدد من التحديات. لقد تمت مقاومة العولمة بطرق عديدة ومنذ بدايتها. وكما تمت الإشارة سابقا أيضا، فإن موجة الاحتجاجات الحالية ليست غير مسبوقة في التاريخ؛ مقاومة حكم الاستعمار في الهند، ومقاومة التقسيم الدولي الجديد للعمل في شكل ظهور نقابات في الولايات المتحدة الأمريكية، والبرامج المناهضة للاقتراض التي كانت واضحة في أمريكا اللاتينية لسنوات عديدة هي مجرد أمثلة قليلة. لقد أدت الجغرافيا دورا في توثيق حركات المقاومة هذه. كما سبقت الإشارة، واحدة من النتائج الأكثر سخرية لظهور التكنولوجيات التي ساعدت على العولمة هي أنها عبئت لمقاومتها. ويقودنا هذا مرة أخرى إلى أن العولمة في حد ذاتها ليست هي بالضرورة المشكلة - بالأحرى إنها الطريقة التي مورست بها. ودور الجغرافيا الأخلاقي (د. م. سميث 2000) في هذا الصدد ليس فقط توثيق ظهور هذه المقاومة ولكن أيضا اقتراح طرق تجعلها تحول العولمة إلى الأحسن - المطلوب هنا هو «عولمة القاعدة» أو «عولمة من الأسفل». من خلال الدراسات الجغرافية التي أنجزت إلى الآن، يبدو أن المجتمع المدني العالمي بعيد جدا عن تحقيق نوع القرار والتماسك المطلوبين لمواجهة «فضاءات التدفقات» الناتجة عن «فضاءات الأماكن» المنتقاة والمهيمنة. ما تبينه الجغرافيا على الأقل، نظرا إلى تركيزها المتأصل على العولمي/ المحلي، هو أن هذا على الأقل ممكن نظريا.

عموما، مارست الجغرافيا البشرية دورا في توضيح طبيعة العولمة وجذورها وتأثيراتها - لكن أمامها طريقا طويلا لكي تقترح أنواع الحلول القابلة للتحقق. يقترح تايلر وآخرون أن علينا «أن نفهم العولمة اليوم، لصناعة غد أفضل، للإنسانية جمعاء» (2002، ص 17) - لكن نحن في حاجة كذلك إلى فهم عولمة أمس لتقديم اقتراحات ذات أساس تاريخي.

فضاءات معولمة جديدة؟

لختم هذا الفصل التمهيـــدي، نعود إلى نواقيس الموت وهي تقرع على الجغرافيا في بعض الأحياء. لقد رُســمت الخطوط العريضة فيما سيأتي لرأيــين في هــذا النقاش المهــم. وجوهر النقاش في هــذا الكتاب هو أن فضــاءات معولمة جديدة تُكون، وهي تحول طبيعــة الجغرافيا من دون أن تتسبب في تآكل صلتها الوثيقة بالموضوع.

ماتت الجغرافيا

إن الجــدل حول مــوت الجغرافيا، أو على الأقــل انخفاض صلتها بالموضــوع اليــوم، المطروح من لــدن الاقتصاديين المتحمســين للعولمة، وطرحه آخرون لا علاقة لهم بالجغرافيا، يمكن وصفه على النحو الآتي: يجعل انضغاط الزمن – الفضاء المسافة غير مهمة. للمحلية معنى أقل، ما دمنا نعيش في «قرية عالمية». وينخفض الاختلاف وتتجانس الثقافة وهكذا. مثلا، في ظل هذا النقاش أصبحت الشركات العابرة للقوميات «طليقة» توزع منتجات مشابهة عبر الكوكب. في الميدان الثقافي، ترسل علامات تجارية عالمية مثل نايكي أو مادونا أو الـ «بي بي ســي» رسائل مشابهة تنتشــر بطريقة واحدة عبر المجتمع العالمي. تعتبر هذه الفكرة العولمــة قطعية وحتمية، خاضعة لمنطقها العنيــد. وتصبح الأقاليم أقل بروزا بسبب عبور العملية من خلالها وفوقها.

للجغرافيا حياة جديدة

في المقابل، النقاش الأكثر واقعية الذي يقول إن الجغرافيا لها حياة جديــدة من خلال العولمة قــد يأخذ هذا التوجه. المســافة، كما تُقاس بمعنى مطلق، هي فــي الواقع أقل أهمية، ولكن المكان والفضاء والموقع والمسافة النســبية بين هذه الأشياء ليســت كذلك. العمليات «العالمية» تتمدد في الحقيقة إلى عمليات «محلية إلى محلية» وتنتشــر في مواقع محلية لها تاريخ وميزة فريدان. في الميدان الاقتصادي، تختار الشركات العابــرة للقوميــات مواقعهــا في أماكــن خاصة بســبب المزيج المعقد للخصائص المحلية في منطقة الوجهة والعوامل الخاصة بالشــركة التي

تأثرت بطبيعة موقع مصدرها. في الثقافة، أصبحت الهُجنة الحالة السوية الجديدة مع اختلاط توجهات «عالمية» بأخرى محلية لإحداث ثقافات جديدة، مثلا، السالسا النيويوركية والروك البولونيزي. إن الجغرافيا في الحقيقة تتحول، سواء باعتبارها واقعا محسوسا وحقلا معرفيا يروم تحليل هذه التغييرات، لكنها ليست خارجة عن الموضوع. وهذا التفاوت الجديد، والمتقلب بشكل كبير، يجعل الجغرافيا - «دراسة التمييز الفضائي» - أكثر أهمية من أي وقت مضى والعالم يتشظى ويتبلور من جديد في موازاة خطوط سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة.

فضاءات محوَّلة؟

في مجال التغيير التكنولوجي، خاصة بزوغ الإنترنت، يتم التصريح بسهولة في أحوال كثيرة بموت الجغرافيا. نشرت مجلة «الاقتصادي» The Economist (15 مارس 2003) مقالا بعنوان «انتقام الجغرافيا»، حيث حاول صاحب المقال أن يبرهن على أنه «كان من السذاجة أن نتخيل أن الوصول العالمي للإنترنت سيجعل الجغرافيا غير ذات صلة بالموضوع. وحدت التكنولوجيات السلكية واللاسلكية العوالم الافتراضية والحقيقية بشكل أقرب من أي وقت مضى» (ص 13). وواصل المقال يشرح أن عملية استعمال مثل هذه التكنولوجيا مرتبط أصلا بالمكان وبالفضاء «الحقيقي» أو الإقليمي، وعلى وجه التخصيص يدعي أنه:

> في الحقيقة، الجغرافيا بعيدة كل البعد عن الموت. مع أنه من المفيد دائما أن نفكر في الإنترنت على أنه كون مواز، أو سحابة موجودة في كل مكان، يعيش مستعملوه العالم الحقيقي حيث قيود الجغرافيا مازالت تطبق، وتمدد هذه القيود إلى الإنترنت. وليس من السهل دائما أن نجد معلومة لها علاقة بمكان معين، أو بموقع محلي مرتبط بجزء محدد من المعلومة. تسبب هذا في موجة من الابتكار عندما تطورت تكنولوجيات

> جديدة لربط الأماكن على الإنترنت بالأماكن في العالم الحقيقي، مُخيِّطة العالمين الحقيقي والافتراضي اللذين يبدوان منفصلين.

ويتكرر هذا النقاش في العمل الرائد للجغرافيين مثل كيتشين ودودج (2002) في مقالتهما «جغرافيات الفضاء الإلكتروني الناشئة»، التي تحاول أن تبرهن أن الفضاء الإلكتروني يعرض جغرافيات حقيقية ومتفاوتة حيث «لا تنفصل التفاعلات على الإنترنت عن تلك في الواقع، لكنها بالأحرى تكون سياقا لها» (ص 353).

إن مفهوم الفضاء مهم هنا، وأولئك الذين يعتقدون أن الجغرافيا قد جُعلت أقل أهمية قد أساءوا تأويل هذا الحقل المعرفي وبعض عناصره الجوهرية. وبشكل حاسم يوجد خلط فيما يخص التمييز بين الفضاء الجغرافي والفضاء المطلق. تعتبر الجغرافيا شيئا متأصلا، غالبا ما يمثل على خريطة طوبوغرافية توضح عليها العمليات، وهذا بالطبع مكون مركزي في التحليل الجغرافي، لكنها ليست القصة الكاملة. حاولت مجموعة واسعة من أدبيات الجغرافيا أن تبرهن على أن الفضاء له معان عديدة حولتها العولمة المعاصرة (انظر الفصل الثاني). على الجغرافيين أن يعملوا باجتهاد كبير ليجاروا تحديات هذه الفضاءات الجديدة، وليقنعوا الآخرين بأهميتهم.

هذا الكتاب

يتمحور هذا الكتاب، جوهريا، حول دراسة مفاهيم العولمة المتعددة ونظرياتها وعملياتها وتأثيراتها من منظور جغرافي. سيكون علينا أن نعرف بحذر مفاهيم مثل «عالمي» و«محلي» والتفكير بعمق في مضامين التفاعل المتزايد داخل هذه المستويات الجغرافية وبينها. يجب أن نشير هنا إلى نقطتين مهمتين: الأولى، أن دراسة الجغرافيا هي أساسا دراسة متعددة الحقول المعرفية، فهناك جغرافيا في عمل متخصصين غير جغرافيين والعكس صحيح. والثانية، أن المادة التي أنتجت حول العولمة مدهشة، قد يأخذ العمل العمر كله لتلخيص الأعمال الرئيسة

وآثارهـــا، ولدينا مجرد تســـعة فصول وجيزة لإلقـــاء نظرة عامة على الملامح الأساسية هنا. أســـقطت بعض القضايا المهمة، بيد أن القراء يوجهون حيـــث يمكنهم الحصول على معلومـــات إضافية. هدف هذا الكتاب هو الإشـــارة إلى الأفكار في عمليات العولمة وبرامجها وتقديم مَعْلَمات لدراســـة إضافية. والقصد هو اســـتعمال لغة مباشرة للقيام بهـــذا في أحيان كثيـــرة، وبالضرورة تولد أفـــكار ومفاهيم جديدة في العلوم الطبيعية والاجتماعيـــة لغة جديدة، أو على الأقل لغة أكاديمية خاصة بها.

لتحقيـــق الأهـــداف المذكورة آنفا، يقســـم الكتاب إلـــى ثلاثة أبواب تتدفـــق من النظري إلى الملموس، ومن العـــام إلى الخاص، ومن العالمي إلـــى المحلي. وكل بـــاب من هذه الأبواب يتضمن فصولا فردية تتوســـع فـــي مظاهر خاصة بالمواضيع المنظمة. الباب الأول: جغرافيات محولة، الذي يشـــتمل على هذا الفصل، يقدم مفهوم العولمة ويقومها نقديا. ثم يواصل في مناقشـــة وجهات نظر و«نظريات» متعددة (الفصل الثاني)، ويتناول بالتفصيل الآثار الفضائية للآراء المتعددة ويضعها في الســـياق التاريخي (الفصـــل الثالث). أما الباب الثاني: مجالات متغيرة، فيجزئ عمليـــة العولمة ونتائجها ويحللها في مجالات متداخلة في ثلاثة فصول: المجـــال الاقتصادي (الفصـــل الرابع)، والسياســـي (الفصل الخامس)، والثقافي (الفصل الســـادس)، مؤكدا الصلات والانقطاعات بين التغيير في هذه المجالات المتعددة. تُدرج حالات وأمثلة من سلســـلة واســـعة من الدول دائما في النص، وأحيانا في شكل مؤطًر. وفي عرض هذه الأمثلة تم القيام بمحاولة واضحة للاعتماد على مواد وأبحاث من جميع أنحاء العالم - شـــيء يجـــب أن تطمح له جغرافية متماســـكة للعولمة. ويبحث الباب الثالث: تحديات عالمية، في مجالين لهما أهمية خاصة بالنســـبة إلى المتخصصين في الجغرافيا البشـــرية: التنميـــة والتفاوت (الفصل الســـابع) والبيئة (الفصل الثامـــن)، مع تعقب التحديـــات التي تنتجها العولمة في هذين المجالين.

وفي الفصل الأخير جُمع بين التحليلات النظرية والتاريخية والتجريبية لكي يتم التفكير مليا في الطبيعة المتغيرة للعولمة وآثارها في الجغرافيات على أرض الواقع، والطريقة التي تدرس بها ويبحث فيها. ويعطى اهتمام خاص لاحتمال عولمة تقدمية تحويلية (في مقابل «العولمة كما تمارس حاليا») والدور الذي قد تمارسه الجغرافيا في مساعدة تحقيق ذلك. هناك عدد من الأسئلة يتوخى الكتاب معالجتها، ويرجع إليها دائما وبوضوح في الفصل الختامي:

1 - كيف يمكن تعريف العولمة؟
2 - هل العولمة جديدة؟
3 - ما الذي يدفع العولمة، الآن وفي الماضي؟
4 - هل العولمة المعاصرة مختلفة عن عولمة الماضي؟
5 - هل تسهم العولمة في تجانس المجتمع العالمي؟
6 - هل العولمة عملية أو برنامج؟
7 - كيف تغير العولمة مفاهيمنا عن الفضاء والمكان والقياس؟
8 - هل تشبه العولمة التدويل؟
9 - هل تحدث العولمة تآكلا في قوة الدولة القومية؟
10 - هل العولمة مضرة بالبيئة؟
11 - هل العولمة مضرة بـ «العالم الفقير»؟
12 - هل تنتج العولمة رابحين أكثر من خاسرين؟
13 - هل يمكن إصلاح العولمة؟
14 - إذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن إصلاحها؟
15 - ما الدور الذي تمارسه الجغرافيا ويمارسه الجغرافيون في تحقيق عولمة تقدمية بديلة؟

يسود الكتاب كله إذن التزام واضح بقوة العولمة المفترض غالبا أنها حتمية. مركزيا، هناك من يحاول أن يبرهن على أن جغرافيات الاختلاف البشرية تبقى مهمة كما كانت عليه من قبل. هذا الاستنتاج العام، موضحا من خلال أمثلة مناسبة، من المحتمل أن يكون وثيق الصلة بطلبة الجغرافيا البشرية الذين يندهشون باستمرار للتعقيد والتباين المتزايدين لأماكنهم المحلية الخاصة على الرغم من سيطرة خطابات التجانس.

اقرأ أيضا

تتعلق المراجع التالية خصوصا بالعلاقة بين الجغرافيا والعولمة. مراجع جوهرية إضافية عن العولمة عموما يشار إليها في الفصول اللاحقة المفصلة أكثر.

- ديكن (2004) **Dicken**: تقترح هذه المقالة أن الجغرافيين قد فقدوا قاربهم من حيث دراسة العولمة وتضع جدول أعمال مقنعا قد يحدث الجغرافيون من خلاله فرقا.
- ليشون (1995) **Leyshon**: هذا الفصل مفيد على وجه الخصوص من حيث النقاشات بشأن «موت الجغرافيا».
- تايلر وآخرون (2002) **Taylor et al**: يقدم مجموعة «جغرافيات التغيير العالمي»، ويناقش العلاقة بين الجغرافيا والعولمة.
- يونغ (2002) **Yeung**: تتناول هذه المقالة العولمة الاقتصادية من منظور الجغرافيا البشرية بطريقة سهلة.



2

العولمة عبر الفضاء - نظريات متنافسة

«تتغير قيود الجغرافيا مع تحول الفضاء والقياس، ويحدث هذا جغرافيات جديدة للأماكن القديمة والحديثة، التي هي من دون شك أصعب للفهم من أي وقت مضى»

المؤلف

النظريات الأولى - من ماركس إلى القرية العالمية

لتوضيح الإرث الطويل للفكرة، ذكرنا ووترز (2001) أنه «بشكل غريب، أعلنت العولمة، أو مفهوم يشبهها كثيرا، ظهورا مبكرا في تطور العلوم الاجتماعية» (ص 7)، وتتبع الروابط بين بعض الروايات القديمة المبكرة لـ«عالمية» سان سيمون وكونت ودوركهايم من بين آخرين. تكلم دوركهايم مثلا عن آثار التصنيع من حيث إضعافه لبنيات الدولة وثقافة الدولة القومية، مؤديا إلى «تفكيك الحدود بين المجتمعات» (ووترز، 2001، ص 8). وفي مثال آخر، تكلم فيبر عن انتشار مذهب الكالفينية والتفكير العقلاني في أوروبا

وهيمنـــة الثقافة الغربية في نهاية المطاف. كان عند ماركس كذلك نوع من نظرية العولمة، فصلها لينين بشـــكل أكثر منهجية. حاول ماركس أن يبرهن بأن البورجوازية (الطبقة الصناعية)، في بحثها عن الأرباح واســـتخلاص الفائض مـــن البروليتارية (الطبقـــة العاملة)، ستوســـع آفاقها الجغرافية جاذبـــة بلدان الهامش نحو نظامها باعتبارها مزودا لليد العاملة الرخيصة والمواد الخام. واســـتنتج أن هذا ســـيؤدي في النهاية إلـــى الثورة - مرددا العالميـــة المثالية لأفكار الآخرين الأولى مثل ســـان ســـيمون. تبرز نقطتان مهمتان في تفســـير ماركـــس: أولا، أوضح أن المنطق الكامن وراء توســـع الرأســـمالية ثقافي واقتصـــادي أيضا؛ ثانيا، اعتبر ماركـــس هذه العملية واحـــدة من عمليات «اعتماد القوميات بعضها على بعض واعترف بالوجود المســـتمر للدولة القوميـــة» (ووتـــرز، 2001، ص 9). واصلت هذه النقطة الأخيرة خاصة تأثيرها في نظرية التبعية الماركســـية ونظرية أنظمة العالم ونظرية التحديث.

اقترح وولرســـتاين (1980)، مـــن خلال كتاباته في الســـبعينيات، نظرية أنظمة العالم، محاولا البرهنة على أن نموذج الإنتاج الرأســـمالي ســـيخلف آخرين مع انتشـــاره عبر الكوكب. بالنســـبة إلى وولرستاين، ومنظري التبعية الذين يستخدمون وجهات نظر مشابهة، لن يؤدي هذا بالضـــرورة إلى نتيجـــة مثالية في النهاية كما توقع ماركس وسيســـتمر إلى أجل غير مســـمى. وتكمن أهم أفكار وولرستاين في مركزية الدولة القومية وتعايش أنظمة العالم المختلفة وثقافاته التي تُعتبر الرأســـمالية المهيمنة فيها.

في رأي ووترز، كانت نظريـــات العولمة إلى حدود منتصف الثمانينيات «ذات بعد واحد»، مركزة على مجال واحد من التجربة الإنســـانية - غالبا المجال الاقتصادي. طُورت في سنوات السبعينيات والثمانينيات من خلال أعمال بورتن (1972) وروسنو (1980) خاصة، الجوانب السياسية. واحتُج بشـــكل متزايد على أن الحكامة العابرة للقوميات، على سبيل المثال، برزت إلى جانب الأنظمة القومية الحاكمة، مما أدى إلى ثنائية سياسية جديدة. طُورت هذه الفكرة بشـــكل أوضح مع أعمال روســـنو بشأن عوالم «مركزية

الدولة» و«المركزية المتعددة» (روســنو، 1990) (وانظر الفصل الخامس). بعــد ذلك، أيــد هيلد (1991) بوضوح أكثر فكرة تآكل ســلطة الدولة في سياق ظهور الحكامة العالمية.

قرية عالمية؟

من بين الأفكار الأكثر تأثيرا في النصف الثاني من القرن العشــرين فيما يخص العولمة كانت فكرة الناقد الأدبي الكندي مارشل ماكلوهن، أي «القريــة العالمية» (ماكلوهن، 1962، 1964). دخل هذا المفهوم الخيال الشــعبي بطرق لم تكن ربما مقصودة من قبل المؤلف وكانت مركزية في تطور الوعي العالمي الشــعبي (روبرتسون، 2003). بعد الحرب العالمية الثانية لاحــظ النقاد أن العلاقات الاجتماعية كانت تمتد إلى حد كبير علــى الفضاء بســبب تطور تكنولوجيا الاتصالات التي تحســن بعضها خلال المجهود الحربي. في الســتينيات، أمســك ماكلوهن بجوهر ذلك وصــاغ المصطلح، محاولا البرهنة علــى أن «العالم قد أصبح مضغوطا ومتقلصــا كهربائيا، إلى حــد أن الكوكب ليس أكثر مــن قرية واحدة» (ماكلوهــن، 1964، ص 4). مع أن المصطلح قد وُظف بشــكل مبســط فيما بعد، فإن مصطلح ماكلوهن الأصلي كان معقدا. أشــار أساسا إلى تطور العلاقات الاجتماعية والبنيات التحتية الثقافية المستعملة لتبليغها مع مرور الوقت. انقسم التاريخ الإنساني إلى ثلاث مراحل مرتكزة على شكل التواصل المهيمن:

- شفاهي
- كتابي/تصويري
- إلكتروني

مع مرور الوقت، في رأي ماكلوهن، خُلفت كل فترة بشكل آخر وكان لهذا آثار فضائية. قيد التواصل الشــفاهي، بالضرورة، التفاعل الاجتماعي في مسافات قصيرة نســبيا، مثلا، داخل القرى. وجعل ظهور الكتابة والرسم نقل الأفكار والعلامات الثقافية عبر الفضاء أســهل بكثير مؤديا إلى تزايد في «تمدد» العلاقات الإنســانية. وكان لمجيء العصر الإلكتروني والتوسع

الأكبر للعلاقات الاجتماعية التأثير المتناقض في جعل التواصل الشفاهي مرة أخرى أكثر شعبية. ردد هذا الشكل الفترة الأولى ولكن هذه المرة توسعت «القرية» عالميا. ولخص ماكلوهن هذا في مقدمة «في فهم وسائل الإعلام»: «اليوم، بعد أكثر من قرن من التكنولوجيا الكهربائية، وسعنا جهازنا العصبي المركزي في عناق عالمي، ملغين كلا من الفضاء والزمن فيما يتعلق بكوكبنا» (1964، ص 3).

كثيرا ما أُسيء فهم هذا البناء على أنه انعكاس خيالي للواقع، يعزز فكرة التجانس. وكان المؤلف نفسه أحيانا كثيرة متضاربا حول نتائج «التقلص الكهربائي». في العام 1964، مثلا، يقول ماكلوهن: «طموح زمننا نحو الكمال والتعاطف والوعي العميق ملحق طبيعي للتكنولوجيا الكهربائية... هناك إيمان عميق يوجد في هذا الموقف - إيمان يخص الانسجام النهائي لكل الوجود» (1964، ص 5). وفي كتابات أخرى، مع ذلك، يشير ماكلوهن للقرية العالمية باعتبارها مكانا لـ«الرعب»، و«الشك»، و«القبلية». اختيرت فكرة «القرية العالمية» من قبل السياسيين ورجال الأعمال والأكاديميين من جميع الاتجاهات لتبرير آرائهم الخاصة وتوضيحها. وباستخدام الفكرة من دون نقد، فإنها في بيان التفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا الإلكترونية التي تميز العالم. ليس هناك شك، مع ذلك، في أنه بحقن مفاهيم التفاعل الثقافي والفضاء «الممتد» في النقاش أثرت الفكرة في عدد من النظريات اللاحقة، بما في ذلك نظرية روبرتسون (1992) وغيدنز (1990)، كما سنرى لاحقا. أثر ماكلوهن كذلك في دراسات وسائل الإعلام النقدية وإيكولوجيا وسائل الإعلام حيث تُحلل مفاهيمه عن الشبكات الممددة التي تنقل العلامات الثقافية.

أطروحات معاصرة - المتحمسون للعولمة والمشككون والمؤمنون بالتحول

منذ نحو منتصف الثمانينيات برز التنظير الواضح للعولمة بعد دخول المصطلح في الاستعمال الأكاديمي وأخيرا في الاستعمال الشعبي. ذكر ووترز (2001) شخصيات مثل بيك (1992) وروسنو (1990) ولاش

وأوري (1994) والجغرافي هارفي (1989) بصفتهم مساهمين مهمين في هذا المسعى. ومع ذلك، فإن روبرتسون (1992) وغيدنز هما اللذان تُنسب إليهما الإسهامات الرئيسة، بأفكارهما حول «نسبوية الفرد في علاقته بالمقاييس العليا من التحليل» و«وضع مسافة زمنية - فضائية» على التوالي. ويقال إن:

> الخصائص المهمة لكل من اقتراحيهما [اقتراحي روبرتسون وغيدنز] هي أنهما، أولا، متعددا الأسباب أو متعددا الأبعاد في مقاربتهما، وأنهما، ثانيا، يركزان على الذاتية والثقافة باعتبارهما عاملين مركزيين في التسريع الحالي لعملية العولمة. (ووترز، 2001، ص 14)

من خلال أعمال هذين العالمين ادعى ووترز أن نموذج نظرية العولمة يتطور حيث يمكن التعرف على المواضيع المشتركة. ويمكن القول إن هذا إفراط في التفاؤل، وإن هناك في الحقيقة طرقا متعددة تعايَن بها العولمة وتناقش. ويقدم هيلد وآخرون (1999) طريقة مفيدة لمراجعة تنوع الأفكار في «الأطروحات» الثلاث لمخطط العولمة. لا يرى هؤلاء المؤلفون إجماعا متطورا، ولا حتى نموذجا، محاولين البرهنة على أنه:

> ما وراء الاعتراف العام بتكثيف واقعي أو مدرك للترابط العالمي هناك خلاف جوهري فيما يتعلق بكيفية تصور العولمة بشكل أفضل، كيف يجب على المرء أن يفكر في قواها السببية المحركة، وكيف يمكن للمرء أن يميز نتائجها البنيوية، إن وُجدت. (هيلد وآخرون، 1999، ص 2)

ما يُلاحَظ عن التقسيم الثلاثي لهيلد وآخرين هو أن الخطوط الأيديولوجية التقليدية غير واضحة. وفي معسكر المتحمسين للعولمة، مثلا، نجد الماركسيين الجدد مثل غريدر (1997) مع الليبراليين الجدد مثل أوهمي (1990، 1995). وبالمثل، في مجموعة المشككين، توجد آراء المحافظين والراديكاليين على حد سواء. ولكن، كما نلاحظ أدناه، كل مدرسة تتفق على موضوع مركزي من حيث طبيعة العولمة ونتائجها (انظر أيضا الفصل الثالث).

المتحمسون للعولمة

بحسب المتحمسين للعولمة هناك عصر جديد من التاريخ يطل علينا، عصر لم يسبق له مثيل إطلاقا. يرى أوهمي، مثلا، أن «الدول القومية التقليدية أصبحت وحدات غير طبيعية، بل مستحيلة، في الاقتصاد العالمي» (أوهمي، 1995، ص 5). في هذا النقاش، يعد الاقتصاد العالمي دون حدود ويتميز بسوق عالمية واحدة تعمل من خلال شبكات الإنتاج والتجارة والتمويل العابرة للقوميات (خان، 1996). لذلك أصبحت أشكال الحكامة الناشئة، التي تحتل أعلى قياس الدولة القومية وأسفله، مهمة بشكل متزايد. واختلاف الأيديولوجيات داخل هذه المجموعة بارز من خلال أن الليبراليين الجدد وبعض الماركسيين الجدد على حد سواء يكونون جزءا من المدرسة. يعتبر الليبراليون الجدد، ويمثلهم أوهمي (1995)، أن تآكل السلطة التنظيمية للدول عامل إيجابي يعلن انتصار الرأسمالية على الاشتراكية. ومن الملاحظ أن مثل هذه البلاغة كُتبت، وأُخذت بجدية في كليات إدارة أعمال خاصة، مباشرة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي في العام 1989. وترى المجموعة الثانية أيضا، مجموعة الراديكاليين، أن الرأسمالية العالمية انتصرت. في المقابل، فهم يعتبرون الرأسمالية العالمية جائرة ورجعية في آن واحد (بيت وواتس، 1993؛ بيتراس، 1999). ويفترض المنظوران أن القوات الاقتصادية مهيمنة، ويوجد في الحقيقة اقتصاد عالمي متكامل بالفعل، وأن الحكومات منحشرة بشكل غير مريح بين المحلي والإقليمي وهيئات الحكامة المتجاوزة للقومية، فهي بذلك إلى حد كبير لا صلة لها بهذا التوجه العام.

وترى أطروحة المتحمسين للعولمة أن ولاءات الطبقة الجديدة العابرة للقوميات قد تطورت، محدثة نخبة عالمية جديدة تتشارك في الارتباط الأيديولوجي بالليبرالية الجديدة والنزعة الاستهلاكية. ويرى البعض أن هذا دليل على أول «حضارة عالمية» حقيقية، مسهلة انتشار ليس فقط النزعة الاستهلاكية الليبرالية الجديدة، بل أيضا الديموقراطية الليبرالية وأشكال جديدة من الحكامة العالمية (جيل، 1995؛ لويرد، 1990؛ سترينج، 1996). لا يحتفل الراديكاليون المتحمسون للعولمة بهذا بل يعترفون بمجيء

«حضارة السوق العالمية» (بيرلماتر، 1991؛ غريدر، 1997). باختصار، «سواء انبثقت من منظور اشتراكي/ راديكالي أو ليبرالي، تمثل أطروحة المتحمسين للعولمة، العولمة على أنها تجسد لا شيء أقل من إعادة تكوين أساسية لـ «إطار العمل الإنساني» (هيلد وآخرون، 1999، ص 5). تجسَّد العولمة إذن على أنها طاغوت حاسم لا يمكن إيقافه (كلاك، 1998).

المشككون

في الطرف الآخر من السلسلة يوجد المشككون الذين يطرحون تساؤلات عن وجود «العولمة» ذاته (راغمان، 2000). ومع أنهم أقل صخبا، فإنهم يرددون مرارا الروايات التي تدعي أن العولمة حتمية. الأنصار الرواد لهذا الرأي هما هورست وتومبسون (1999) اللذان يستعملان مجموعة واسعة من الحقائق التجريبية للبرهنة على أن اقتصاد العالم ليس مترابطا اليوم أكثر مما كان عليه في الماضي (بوير ودراش، 1996). في الواقع، يقولان بأنه في حقبة معيار الذهب، في نهاية القرن التاسع عشر، كان اقتصاد العالم أكثر تكاملا (انظر الفصل الثالث للحصول على تحليل أوفى لهذه القضية). ستكون تدفقات الشغل والاستثمار والتجارة - لو كانت أطروحة المتحمسين للعولمة حقيقية - غير مقيدة وحرة. هذا، في رأيهما، بعيد جدا عن الواقع ويبقى الشغل على الخصوص لا يتحرك. بالنسبة إلى المشككين، تبقى الحكومات القومية هي الفاعلة المركزية في بناء الاقتصاد العالمي وتنظيمه. ما بقي لدينا إذن هو اقتصاد سياسي تم تدويله، ينقسم إلى كتل اقتصادية قوية، وأقوى الكتل هي أوروبا وشرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وتجري عملية الأقلمة، في رأي المشككين، ضد العولمة بينما تعتبر بالنسبة إلى مدارس أخرى ممهدة للعولمة (انظر الفصل الرابع عن الإقليمية).

يتهم المشككون المتحمسين للعولمة بكون رواياتهم عن العولمة ستارا من دخان وضع لتعتيم الأهداف الحقيقية للنخبة الرأسمالية القوية. فالحكومات القومية الرأسمالية، وفي المقام الأول الدول الثماني الكبرى، هي المصممة الأولى للاقتصاد العالمي الجديد. تؤكد هذه المجموعة

المختـــارة من البلدان المركزية إصلاح الســـوق الحرة فـــي البلدان الفقيرة - مدعيـــة أن هذا ضروري للبقاء في ســـياق العولمـــة المحتومة. وفي وقت واحد، هؤلاء الأنصار الصاخبون لإصلاح الســـوق الحرة هم أنفسهم أكبر مؤيدي السياســـات الحمائيـــة (*). بهذه الطريقة يرى المشـــككون العولمة «جدول أعمال» (فورث، 2000) أو «مشروعا» (ماك مايكل، 2004) يسعى بنشـــاط إلى فتح أفضية الفرص للرأســـمال الذي يخـــرج من اقتصادات الرأســـمالية المتقدمة (هورســـت، 1997). جاء جدول الأعمال هذا نتيجة لإعادة بناء النظـــام الاقتصادي العالمي الذي تزعمته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية التي أحدثت جدول أعمال جديدا للتحرر - مصمَّمة بشكل كبير لمصلحة القوى المهيمنة في ذلك الوقت (غيلبين، 2001) (انظر الفصل الرابع). اعتبر الماركســـيون الجـــدد «العولمة» الحالية مرحلة أخرى في توسع الإمبريالية الغربية، حيث تقوم الحكومات القومية بوظيفة قنوات لاحتكار رأس المال (فورث، 2000).

نظرا إلى ما ســـبق، يطرح المشـــككون تســـاؤلات حول ظهور «حضارة» عالميـــة أو «مجتمع مدني» عالمي جديد. بالأحرى، يضاعف تعميق التفاوت مـــن التوترات الاســـتعمارية الجديـــدة بين الكتل الحضاريـــة والجماعات الأخلاقية (هنتنغتـــون، 1996). ويعتبر خطاب «تجانـــس» الثقافة العالمية جـــزءا من المشـــروع التاريخي لهيمنـــة الغرب مهد له الاســـتعمار. وتوجد روابـــط هنا، بدأت دراســـتها للتو، مع ثقافة ما بعد الاســـتعمار التي تميل نحو اعتبـــار خطاب العولمة جدول أعمال صُمم لتوســـيع تبعية ضحايا ما بعد الاستعمار (انظر بلنت وماكيون، 2003؛ غريغوري، 2004؛ سيداواي، 2000؛ ســـيداواي وآخرون، 2003). ويرى كاتب مثل تشومسكي (2001) «الحرب على الإرهاب» الحالية جزءا من المشـــروع نفسه، متمما خطابات التنمية والعولمة باعتبارها اســـتراتيجية للهيمنة المســـتمرة من قبل الغرب. والحصيلة الرئيسة للأطروحة المشـــككة هي انفجار أسطورة تآكل سلطة الدولة. وتعتبر الدول القومية ناشرة رئيسة لجدول الأعمال، بالإضافة إلى كونها على الأقل احتمالا، المواقع الرئيسة لمقاومتها.

(*) Protectionists، الحمائية هي إحدى السياسات الاقتصادية الداعية إلى تقييد التجارة بين الدول من خلال عدد من الأنظمة الحكومية. [المحررة].

المؤمنون بالتحول

في نقاط مختلفة على سلسلة متصلة بين حدين متطرفين تقع أطروحة المؤمنين بالتحول (انظر الجدول 1 - 2). يرى العلماء في هذه المجموعة، بطرق مختلفة في أحوال كثيرة، أن العولمة حقيقية وأنها تعيد بناء المجتمع بعمق (كاستيلز، 1996؛ غيدنز، 1990). ويمتد هذا التغيير من التحولات التاريخية، مما يتباين مع ادعاء المتحمسين للعولمة بأن العولمة حالة جديدة تماما. ويرى المؤمنون بالتحول أن العولمة طارئة تاريخيا وجغرافيا، بناها العمل الإنساني، فهي بذلك لا تحتوي على نتائج حتمية (بيت، 1991). ويتغير دور الدول القومية، وإن لم يتآكل بالضرورة. ويتطلب ردودا سياسية جديدة مطلوبة نظرا إلى أن الثنائيات التقليدية مثل دولي/ قومي، داخلي/ خارجي، عالمي/ محلي قد انهارت (روسنو، 1990؛ ساسن، 2000). في هذا السياق يتحدث روسنو (1990) عن ظهور شؤون سياسية توجد بين ما هو محلي ودولي.

إن العولمة المعاصرة مختلفة عن عولمة الماضي، على الرغم من اعتمادها بوضوح على عمليات تغيير تاريخية (انظر الفصل الثالث). في المجال الاقتصادي، مثلا، نرى منظمات إنتاجية ومالية وتجارية تتجاوز الحدود القومية إلى حد أن قدر المجموعات البعيدة مرتبط بطرق مختلفة نوعية عن الماضي (ديكن، 2003) (وانظر الفصل الرابع). التبادل الثقافي أكثر انتشارا ويؤدي إلى تكوين أشكال هجينة جديدة. في المجال السياسي، عطلت الروابط بين السلطة المطلقة للدول القومية وحدود تلك الدول الإقليمية. لم تعد الدول القومية منظمة فقط بالحكومات القومية ولكن أيضا بمؤسسات عالمية تتخطى الحدود القومية. كما أن تكوين الحركات الاجتماعية العابرة للقوميات، معتمدة على هويات جديدة تربط بين مجموعات قومية فرعية عبر الحدود، يتحدى الدولة من الأسفل (روتليدج، 2002). في هذا الصدد، «السلطة المطلقة اليوم حاجز أقل تحديدا إقليميا من كونها موردا مساوما من أجل سياسة تتميز بشبكات معقدة عابرة للقوميات» (كيوهين، 1995، عن (هيلد وآخرون)، 1999، ص 9). وقد انتشرت الحكامة الاقتصادية والثقافية والسياسية بعيدا عن

الدول القومية نحو مقاييس جغرافية عليا وسفلى في وقت واحد. في رأي روسنو (1990) جعل هذا الدول أكثر «نشاطا» بما أنها وصلت إلى تدبير الشؤون العابرة للقوميات التي تؤثر فيها جوهريا. وسيقال الكثير عن أطروحات المؤمنين بالتحول فيما بقي من هذا الكتاب، نظرا إلى أن هذا المنظور هو أكثر ملاءمة لمقاربة الجغرافيا البشرية.

الجدول (1 – 2): ثلاث أطروحات عن العولمة – رسم بياني

	متحمس للعولمة	مشكك	مؤمن بالتحول
ماذا يحدث؟	العصر العالمي	إقليمية متزايدة	ترابط غير مسبوق
خصائص مركزية	حضارة عالمية مرتكزة على رأسمالية وحكامة عالميتين	إقليمية موجهة مركزيا تجعل الكوكب أقل ارتباطا مما كان عليه في القرن 19	«عولمة كثيفة». كثافة عليا للعولمة، وامتدادية، وسرعة.
عمليات قيادية	تكنولوجيا، رأسمالية، وبراعة إنسانية	الدول القومية والسوق	قوات «حديثة» في انسجام
أنماط التمييز	انهيار الرفاه التفاضلي مع مرور الوقت بتوازن السوق	بنية المركز – الهامش معززة، مؤدية إلى تفاوت عالمي أكبر	شبكات جديدة من التضمين/ الإقصاء أكثر تعقيدا من الأنماط القديمة
وضع مفاهيم للعولمة	عالم بلا حدود وأسواق ممتازة	تحديد الإقليم، تدويل، وأسواق ناقصة	تقليص الزمن – الفضاء ووضع مسافة تعيد قياس التفاعل
الآثار بالنسبة إلى الدولة القومية	متآكلة أو غير ذات صلة بالموضوع	معززة ولها صلة بالموضوع	أنماط حكامة محولة وضرورات جديدة للدولة

المسار التاريخي	حضارة عالمية ترتكز على نخبة جديدة عابرة للقوميات والمجموعات الطبقية	إمبريالية جديدة وصراع حضاري من خلال ردود جبهات إقليمية وجدول أعمال الليبرالية الجديدة	غير محددة - تعتمد على بناء وعمل الدول القومية والمجتمع المدني
الموقف المركزي	انتصار الرأسمالية والسوق على الدول القومية	الدول القومية تخلق جدول أعمال العولمة لتديم وضعيتها المهيمنة	تحول الحكامة بكل المقاييس وشبكات قوية جديدة

الآثار الجغرافية للخطابات الثلاثة عن العولمة

من منظور جغرافي، لموقف المتحمسين للعولمة عواقب مهمة. يعتبر النموذج التقليدي «المركز - الهامش»، مع تنوعات أخرى عن الموضوع مثل «شمال/ جنوب» والعالم «المتقدم/ النامي»، قديما وذلك لأفول أهمية الدولة القومية بصفتها وحدة للتحليل. بالأحرى، تتطور هرمية جديدة من القوة، محيطة خاصة بالتقسيم الدولي الجديد للعمل (انظر الفصل الرابع) ومن خلال الشبكات. لاتزال الدول تحاول تدبير التقسيمات الجديدة التي تنشأ بين المجموعات الاجتماعية والمحليات والمناطق الوطنية الفرعية مستعملة مقاييس الرفاه وإعادة التوزيع. بيد أنه من الصعب الإبقاء على هذه التقسيمات وهي الآن في طور الإصلاح. يوجد إذن رابحون وخاسرون في الاقتصاد العالمي الجديد. ويرى المتحمسون للعولمة، الليبراليون الجدد، مرددين نظرية التجارة الكلاسيكية الجديدة، أن ظهور السوق الحرة العالمية، بينما تخلق الخاسرين، تجعل الكل أفضل حالا على المدى البعيد، وستحدث في النهاية مجتمعا حديثا، ثريا، ومتجانسا. في المقابل، يرى المتحمسون للعولمة الراديكاليون أن أنماط التفاوت الجديدة من المحتمل أن تبقى خصائص دائمة. ويرجع هذا إلى نظريات التبعية والبنيوية الملهمة بالماركسية الجديدة التي تطورت في أمريكا اللاتينية في الستينيات.

بالنسبة إلى المشككين، مع وجود القسط الأوفر من التجارة العالمية وتدفقات الاستثمار في الجبهات الرئيسة وبينها، فالنتيجة الجغرافية الأساس لهذه العملية هي تهميش الاقتصادات الهامشية إلى حد أبعد وخلق صعوبة أكبر بالنسبة إلى الاقتصادات شبه هامشية عند دخولها المنافسة. كثيرا ما توضع حواجز مهمة حول الكتل الرئيسة: تتحاز السياسة الزراعية المشتركة للوحدة الأوروبية، مثلا، بشكل واضح ضد الصادرات الزراعية من البلدان الفقيرة. هذا يعني أن التطويق الجغرافي لاقتصاد العالم قد تقلص في الواقع مما كان عليه في الماضي (غوردون، 1988؛ ويس، 1998). ويعني كذلك ضمنا تكثيفا للتفاوت البنيوي الذي لايزال قائما في الاقتصاد العالمي (غوين وآخرون، 2003). يطرح المشككون تساؤلات حول ظهور تقسيمات الشغل العالمية الجديدة، ووجود شركات «عالمية» حقة (كروغمان، 1996). وتبقى مثل هذه الشركات، كما يقال، مغروسة بعمق في الأقاليم الوطنية (تومبسون وآلن، 1997)، التي تبقى «الأوعية» الأساسية للنشاط الاقتصادي (دانيالز وليفر، 1996). أصبحت الثقافة على نحو متزايد تُميز على أسس عرقية وتعكس التوزيع المتفاوت للتحديث.

وأهم تضمين فضائي لمنظور المؤمنين بالتحول هو أن النظام الرأسمالي العالمي يسبب تفاوتا متزايدا. لا يكرر هذا أنماط المركز - الهامش التقليدية، وهو ليس إقليميا في الجوهر، ولكنه اجتماعي بطبيعته ويصاغ من خلال الشبكات. مع ذلك، هذه التقسيمات لا تُحبس بالضرورة إلى الأبد، كما يرى المتحمسون للعولمة الراديكاليون. في أماكن خاصة، وبغض النظر عن ملاءمتها لنظام العالم كما يقاس بالإحالة إلى التقسيمات الجديدة مثل العالمين الأول والثالث، نلاحظ «هرمية جديدة تؤثر في كل مجتمعات ومناطق العالم وتخترقها» (هيلد وآخرون، 1999، ص 8). على العموم، ما عدا حالة روايات المتحمسين للعولمة، ونخص بالذكر الليبراليين الجدد، يشير كل خطاب للتمييز المتزايد للمجتمع والدولة والاقتصاد العالمي مع انتشار العولمة. يدقق الفصل الختامي لهذا الكتاب في المناقشة ويصوغ إطارا لآثار العولمة الفضائية في المجالات المختلفة المثيرة للاهتمام (انظر الجدول 1 - 9).

أربعة خلافات بارزة

توجد مصادر عامة للخلاف في المناقشة بين أطروحات العولمة الثلاث (هيلد وآخرون، 1999، ص 10). من أهمها أربع أطروحات تناقش أدناه وردودها متباينة.

- وضع المفهوم: ما هي طبيعة العولمة؟
- السببية: ما الذي يقودها؟
- الحقبة: هل هي جديدة؟
- الآثار: ما نتائجها؟

يتجه المتحمسون للعولمة والمشككون على السواء نحو وضع مفهوم للعولمة باعتبارها تحتوي على النهاية المفترضة للدولة. ويقال عموما في هذا الشأن إنها سوق عالمية تلبي شروط المنافسة الممتازة والإدماج الممتاز وتكافؤ عوامل السوق. والمشككون مثل هورست تومبسون (انظر الفصل الثالث) يختبرون الدليل على العولمة بمقارنة التوجهات التجريبية بهذا النوع المثالي. أما المؤمنون بالتحول، من جهة أخرى، فيتصورون العولمة عملية تاريخية «أكثر احتمالا وذات نهاية مفتوحة لا تتناسب مع نماذج التغيير الاجتماعي الخطية والتقليدية» (هيلد وآخرون، 1999، ص 11)، ومثل هذه التغييرات لا يمكن عكسها دائما بشكل كامل أو الإمساك بها من حيث البيانات التجريبية وحدها. علاوة على ذلك، يرى المؤمنون بالتحول، على خلاف المتحمسين للعولمة، أن عملية العولمة عملية متمايزة جدا حيث لا الثقافة تؤدي الدور الحتمي الوحيد ولا حتى الاقتصاد.

والمجال الثاني للخلاف هو السببية. فالقضية المركزية هنا هي هل العملية ذات سبب واحد أو أسباب متعددة. قلصت روايات عديدة الظاهرة إلى الاتجاهات التوسعية للرأسمالية، وأحيانا للإمبريالية أيضا (انظر هارفي، 1989). يرى آخرون، مثلا، التكنولوجيا هي القوة الدافعة (انظر أوهمي، 1995). وتحاول أحدث المواد الصادرة في الموضوع أن تبرهن على أن عددا من العوامل المتشابكة في الحقول الثقافية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية لها علاقة بالموضوع (هيلد وماكغرو، 2002؛ روبرتسون، 2003). وكما تشهد مجموعة

من القراءات جمعها روبرتس وهايت (2000)، هذا النقاش له علاقة بنقاش قديم يخص انتشار التحديث. هل يجب أن يُنظر إلى العولمة فقط باعتبارها توسعا للتحديث الغربي، كما قد تقول نظرية أنظمة العالم، أم هي أكثر تعقيدا لها أسباب جذرية وتعبير عبر العالم؟ قصارى القول: هل العولمة أكثر من مجرد التغريب؟

والخلاف الثالث هو هل يجب تصور العولمة باعتبارها شيئا جديدا، ويشكل هذا النقاش أس الفصل الثالث. ينقسم الكتّاب حول تحديد حقبة للعملية. يراها البعض ظاهرة ما بعد السبعينيات، وبعضهم يرى أنها عملية القرن العشرين، والبعض الآخر على أنها بدأت مع الهجرة البشرية المبكرة. يقول هيلد وآخرون (1999) إن الأدلة القوية على التجارة العالمية والروابط الثقافية في عصر ما قبل الحداثة ترغمنا على أن نكون أكثر حساسية للتاريخ في شروحاتنا وأوصافنا للعملية. تحديد الشكل التاريخي للعولمة، طبعا، هو تمرين في التعريفات بقدر ما هو محاولة لفهم الجغرافيات التاريخية المعقدة. في النهاية، كما هو الشأن بالنسبة إلى عديد من الخلافات الأخرى، يتلخص هذا الخلاف في ما نقصده بالعولمة.

حتما، هناك خلاف كبير حول آثار العولمة. على المستوى الأوسع هناك مدرستان فكريتان. ترى الأولى العولمة على أنها تجعل قوة الدولة القومية تتآكل وتؤدي إلى نهاية دولة الرفاه وفرض سياسات الليبرالية الجديدة عبر العالم (س. أمين، 1997؛ كوكس، 1997). أما الثانية فتنتقد بشدة نقاش «الحتمية» وترى أن قوة الدولة القومية تتكيف وتتحول استجابة لضرورات العولمة (ديكن، 2003؛ روجروك وفان تولدر، 1995). يتفق هذا النقاش مع مقاربة الجغرافيا البشرية المعتمدة على التقرير المشترك للعالمي والمحلي، بناء على أفكار الهيكلة لغيدنز (انظر مدخل «الهيكلة» في «قاموس الجغرافيا البشرية»، جونستون وآخرون، 2000).

تحليل العولمة - أربعة مقاييس مهمة

كيف يمكننا قياس العولمة وتأويلها ووضع أحكام متناسقة فيما يخص الخلافات الملخصة أعلاه؟ هناك أربعة مقاييس حاسمة.

- اتساع شبكات العولمة.
- كثافة ترابط العولمة.
- سرعة تدفقات العولمة.
- نزوع تأثيرات ترابط العولمة.

الأول هو اتساع العلاقات الاجتماعية، التي لها علاقة بمفهوم تباعد الزمن - الفضاء، وكيف أن التغيير في جزء من العالم قد تكون له تشعبات مهمة جدا على أشخاص في مكان بعيد. مع الامتداد المفهوم ضمنا أعلاه، توحي العولمة بكثافة متزايدة لعبور الحدود والتدفقات «المتباعدة» إلى حد أن حجم التفاعل يتزايد. علاوة على ذلك، إن الكثافة والاتساع المتزايدين لهذه العمليات يوحيان بتزايد في سرعة التدفقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. تعني هذه الخيوط الثلاثة ضمنا تشابكا كبيرا للعالمي والمحلي مع ارتفاع سرعة وكثافة الروابط وتزايد التداخل.

ماذا يعني ضمنا ما سبق ذكره بالنسبة إلى الجغرافيا البشرية؟ أولا، يجب أن يكون جدول أعمال الجغرافيا البشرية هو المساهمة في قاعدة المعرفة التي تدرس هذه المقولات الأربع أعلاه من خلال حالات مفصلة لـ«العالمي/المحلي». ثانيا، من المهم أن ينخرط متخصصو الجغرافيا البشرية في نقد المفاهيم التي نستخدمها لوصف العولمة وتأويلها. أساسا، يجب أن نتصدر استكشاف ما يُقصد بالعالمي والمحلي، الفضاء والقياس، وطريقة تفاعل كل ذلك.

الجغرافيا والفضاء

اهتمت كثير من النظرية الاجتماعية بالزمن (غريغوري، 1994). وهناك الآن اهتمام أكثر بالفضاء - ونشأ هذا جزئيا بسبب الأسئلة الفضائية الصعبة التي أثارها نقاش العولمة. وتهتم الجغرافيا البشرية بطبيعتها بالفضاء. تقريبا كل تحديدات هذا الحقل المعرفي تدمج المصطلح - وإن كان بطرق متنافسة ومتغيرة (انظر جونستون وآخرون، 2000). في موازاة التفاعل الإنساني - البيئي، فإن التمييز الفضائي هو الجوهر المحدِّد. ولكن طريقة الجغرافيا في وضع مفهوم للفضاء تنوعت

عبـــر الزمن والمكان، وتبقـــى الجغرافيا متميزة بتقاليـــد إقليمية وقومية مختلفـــة عديدة. أدى هذا إلـــى مفاهيم متحولة للقيـــاس أيضا. وعكس هذا التطور في التفكير تحولات نموذجية واســـعة في الجغرافيا البشرية خاصة في العالم الأنجلو - أمريكي. ســـنتناول الفضاء أدناه والقياس في الجزء اللاحق.

ثلاثة آراء عن الفضاء

هنـــاك على الأقل ثلاث طرق لوضـــع مفهوم للفضاء - كل طريقة على حدة لها آثار مهمة على الطريقة التي نفهم بها العالم.

● **فضاء مطلق** - وحدات من الإقليم يمكن قياســـها عدديا وهي معطى أنطولوجـــي (بمعنى، توجد مســـتقلة عن الطريقة التـــي تُدرك بها - فهي حقيقية). الفضاء مستعد ليُملأ بالملامح التي تميز الجغرافيات. يشار إلى هـــذا أحيانا بالفضاء الخرائطي - يقاس بالأميـــال والكيلومترات وهكذا. **الفضاء المطلق معطى خارجي له معنى استطرادي محايد.**

● **فضـاء نسـبي** - «يُـــدرك» الفضـــاء من طرف النـــاس وقد يختلف هذا الإدراك بحســـب ثقافتهم والتكنولوجيا المتاحة والموارد. لا يتطابق الفضاء النســـبي مع وحدة ثابتة - إن «معنـــى الفضاء» هو الذي يصبح مهما. مثلا، قد يشـــعر شخص في نيوزيلندا أنه «أقرب» إلى جدته في المملكة المتحدة التي يتواصل معها عن طريق البريد الإلكتروني من جاره الـــذي لم يتحدث معه قط. مســـتوطنة على خط ســـكة الحديد يظهر أقرب من مســـتوطنة بعيدة عنه بالنســـبة إلى من يسافر بالقطار، وإن كانت الأخيرة أقرب بالمعنى المطلق. **الفضاء النسبي يُدرك. يبني النشاط والتجربة الإنسانية ويُبنى بهما.**

● **فضـاء مجـازي** - فضاء لا يحيل على أي وحدة إقليمية على الإطلاق. «فضـــاء الآراء» - قد يغطي المفكرون نموذجا واحدا ولكنهم لا يتقاســـمون فضـــاء مطلقا. يمنح الإنترنت وظهور الفضاء الإلكتروني فضاءات مجازية جديدة للتفاعـــل. والواقـع الافتراضـــي فضـــاء مجـــازي. **الفضـــاء المجـــازي لا يوجد «على أرض الواقع» - ولكن قد تكون له آثار حقيقية.**

المجتمع والفضاء - مفاهيم متغيرة في الجغرافيا البشرية

لعبت طريقة الجغرافيا البشرية في وضع مفاهيم للفضاء دورا مهما في تطور الموضوع. في الستينيات وأوائل السبعينيات كانت المقاربة المهيمنة في الجغرافيا هي مقاربة العلم الفضائي. ببزوغه من علم الاجتماع الفضائي والإيكولوجيا الحضرية، كان هذا العلم مسعى كميا يرتكز على فكرة أن مقاربة العلوم الطبيعية (الفلسفة الوضعية) يمكن تطبيقها على العلوم الاجتماعية. باستعمال مقاييس إحصائية متطورة لتوزيع الظواهر، اعتُقد أنه بإمكاننا أن نستمد القوانين الفضائية التي ستفسر النشاط وتتنبأ به. قد يُقرأ الفضاء إذن باعتباره خريطة للمجتمع. أعطت هذه المقاربة الأسبقية لمفهوم الفضاء المطلق. لم ينجح النموذج بشكل كبير، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن التقنيات الموظفة فشلت في الإمساك بتعقيد المجتمع والمفاهيم البديلة المهمة للفضاء، مع أنه يعود الآن بصورة أو بأخرى مع ما تمنحه تكنولوجيات نظام المعلومات الجغرافي من تحليل فضائي كمي أكثر تطورا.

باتباعها نقد العلم الفضائي في بعض الأماكن (لاسيما في المملكة المتحدة) بدأت مقاربات إنسانية صاعدة تشكل قراءة للفضاء أكثر حساسية. وتم التأكيد على وجه الخصوص على الفضاء النسبي مع استكشاف الإدراك الإنساني للمكان. بدلا من اعتبار كيفية قياس الفضاء وكيف يمكن أن يُقرأ المجتمع منه، يسأل الإدراك الإنساني: كيف يبني الفضاء المجتمع؟ هذا يعني أن العلاقة بين المجتمع والفضاء وُضع لها مفهوم بصفتها تدفقا في اتجاهين أو مشاركة في الحتمية. شملت المقاربات في الثمانينيات أعمالا عن **فضاءات التمييز الجنسي وفضاءات عرقية**، **وفضاءات الفقر**، مثلا. في التسعينيات كونت مقاربات ما بعد الحداثة ارتباطا أوضح بالفضاء المجازي، في شكل الفضاء الثالث على وجه الخصوص (سوجا، 1996). في هذا الشكل، تتبنى الهويات الهجينة إلى حد بعيد فضاءات هامشية باعتبارها مواقع تتحدى منها المجموعات المهيمِنة في المجتمع – تصبح الفضاءات الإلكترونية فضاء «محرِّرا» من هذا القبيل (انظر هيليس، 1999).

كل المفاهيم الثلاثة عن الفضاء مهمة في تكوين الطريقة التي يعيش بها الناس ويتفاعلون مع العالم، وكل مفهوم على حدة يؤدي دورا في الجغرافيا البشرية. والمفهوم الخاطئ الأساس الذي جعل البعض يشك في استمرار صلة الجغرافيا بالموضوع هو أنها تهتم بالفضاء المطلق فقط. تغير العولمة الطريقة التي يعمل بها الزمن - الفضاء ويُدرك. أصبحت جغرافية الزمن - الفضاء حقلا معرفيا فرعيا مهما منذ العمل الرائد لهاغرستراند (1968، 1975). واعتمادا على هذه القاعدة، هناك ثلاث طرق مترابطة من التفكير جغرافيا حول العلاقة بين الفضاء والزمان.

- تقارب الزمن - الفضاء.
- تباعد الزمن - الفضاء.
- انضغاط الزمن - الفضاء.

يشير **تقارب الزمن - الفضاء إلى الانخفاض في احتكاك المسافة بين الأماكن**. وبصياغة دونالد جانيل في أواخر الستينيات (1968، 1969، 1973)، أشار إلى التقارب الظاهر للمستوطنات المرتبطة بتكنولوجيا النقل. مع تطور النقل تقلص زمن السفر بينها، وأعطى إحساسا بأنها قد اقتربت أكثر بعضها من بعض. والسرعة التي تنتقل بها المستوطنات معا قد تسمى نسبة تقارب الزمن - الفضاء. مستعملا مثال إدنبرا ولندن لاحظ أنهما قد تقاربا بمعدل ثلاثين دقيقة في السنة في فترة 200 سنة. يؤكد هذا القياس أهمية المسافة النسبية وكيفية تحولها بالتكنولوجيا (انظر الخريطة 1 - 1 مثالا على هذه المقاربة).

يشير **تباعد الزمن - الفضاء إلى تمدد الأنظمة الاجتماعية عبر الفضاء والزمن**. صيغ المصطلح من قبل عالم الاجتماع أنطوني غيدنز (1990) ويحيل على تداخل الناس والأماكن على مسافات كبيرة جدا. مرددا عمل ماكلوهن (انظر الجزء حول القرية العالمية أعلاه)، يرى غيدنز أن الناس تتفاعل بطريقتين: وجها لوجه، وعن بعد من خلال تكنولوجيات النقل والاتصالات. أصبحت الطريقة الثانية مهمة جدا، «مباعدة» العلاقات بين الناس. وهكذا، فالأشخاص الذين ليسوا حاضرين جسديا حقيقة في الفضاء المطلق يمكنهم أن يكونوا فاعلين اجتماعيين مهمين. لا يقول

غيدنز إن هذه العملية تؤدي إلى التجانس، في الواقع تباعد أكبر يزيد من إمكانية الأشخاص في إعادة هيكلة أنظمة القياس العالمي. ترتكز ماسي (1991) على هذا المفهوم عندما تناقش «المعنى العالمي للمحلي» الذي يتخلل تجاربنا اليومية.

يشير انضغاط الزمن - الفضاء إلى إلغاء الفضاء من خلال الزمن الذي يكمن في صميم الرأسمالية (هارفي، 1989). لا تعطي مفاهيم التقارب والتباعد تفسيرا لتمدد العلاقات الاجتماعية عبر الفضاء. قدم الجغرافي ديفيد هارفي في مؤلفه «حالة ما بعد الحداثة» (1989) نقاشا كان له أثر مركزي في طريقة تفكير الجغرافيين حول العلاقة بين الزمن – الفضاء والعولمة. ويقترح:

> أننا كنا نعيش، في العقدين الأخيرين، مرحلة مكثفة من انضغاط الزمن – الفضاء كان لها أثر مربك ومدمر في الممارسات الاقتصادية – السياسية، وتوازن القوة الطبقية، بالإضافة إلى أثرها في الحياة الاجتماعية والثقافية. (ص 284)

واصل نقاشه بأن تقارب وتباعد الزمن – الفضاء نتيجتان لتوسع علاقات الإنتاج الرأسمالية عبر الكوكب. ونظرا إلى أن «الزمن هو المال»، يبحث الرأسماليون باستمرار في طرق تسريع دائرة الرأسمال لتخفيض «دوران زمن الرأسمال» – أي مقدار الزمن الذي يُستغرق في تحويل الاستثمار إلى ربح. وهذا البحث عن دوران منخفض أدى إلي تطور التكنولوجيات والسياسات التي تسهل انضغاط الزمن – الفضاء. أُزيحت الحواجز من خلال خطاب الليبرالية الجديدة، وتطورت التكنولوجيا لجعل رأس المال والسلع والأشخاص قابلين للنقل بأسرع وقت ممكن. لاحظ النتائج التالية مثلا:

- بين العام 1960 والعام 1990 نزلت تكاليف التشغيل للميل الواحد بالنسبة إلى الخطوط الجوية العالمية بـ 60 في المائة.
- بين العام 1970 والعام 1990 نزل ثمن مكالمة هاتفية دولية بـ 90 في المائة.

● في العام 1970 وُجد 50 ألف حاسوب فقط في العالم. وفي العام 1998 كان الإنترنت يُستعمل من لدن 150 مليون شخص في العالم بأسره، صعودا من 50 مليونا في العام 1995.

يربط هارفي هذا الانضغاط المتزايد للزمن - الفضاء بأزمة في تراكم الرأسمالية ونحن ننتقل من عهد الحداثة إلى عهد ما بعد الحداثة (انظر الفصل الرابع). وكان حذرا في استخلاص الجذور الثقافية وآثارها. الرأسمالية نفسها ثقافة، وآثار انضغاط الزمن - الفضاء في الميدان الثقافي مهمة عندما «تتبخر الهوية في الهواء» ويبحث الناس عن «مراس آمنة وقيم دائمة في عالم متغير» (ص 293). في النهاية يضع النقاش أساسا منطقيا في المركز، وقد انتُقد هذا من قبل متخصصي الجغرافية الثقافية الجدد على الخصوص. والروابط بين أفكاره ونظرية أنظمة العالم واضحة عندما يقول: «شهدنا، باختصار، جولة عنيفة أخرى في عملية إلغاء الفضاء من خلال الزمن الذي بقي دائما في مركز دينامية الرأسمالية» (ص 293).

الجغرافيا والقياس

القياس مفهوم مركزي في الجغرافيا، ولكنه يُستعمل في أحوال كثيرة من دون نقد. ماذا نعني في الواقع بـ«عالمي»؟ ماذا نعني في الواقع بـ «محلي»؟ لو حاولنا فهم العولمة يجب أن ندرك جذور وآثار هذه المصطلحات. هذه ليست أسئلة مقصورة على فئة معينة - تؤثر كيفية تأويلنا للقياس في طريقة بنائنا للعالم، ومن ثم تؤثر فيما نقوم به سياسيا. بهذا المعنى، هناك سياسة القياس - وهي شخصية ومؤسساتية معا. مثلا، ماذا يعني أعضاء الحركة المناهضة للعولمة عندما يقولون إنهم يحاربون قوة عالمية؟ ماذا تعني الحركة البيئية بـ «فكِّر عالميا، واعمل محليا»؟ ماذا تعني شركات الفواكه العابرة للقوميات عندما تعلن أنها تجلب المنتج «المحلي» إلى «الكوكب»؟ ماذا تعني حربا «عالمية» على الإرهاب عندما تتركز هذه الإجراءات في مواقع خاصة جدا مثل أفغانستان أو العراق؟

إنتاج القياس الجغرافي

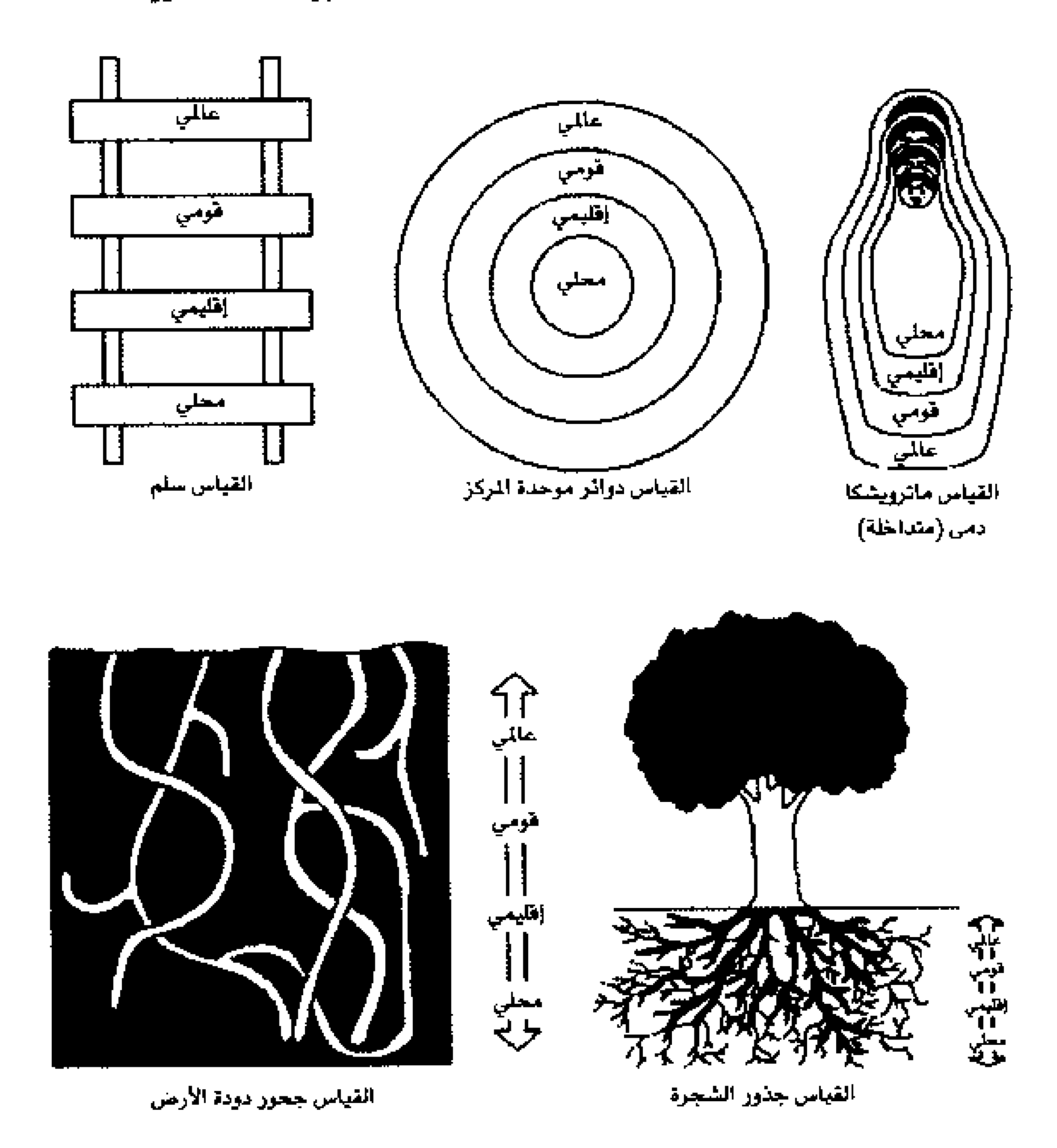
في عرض أخير عن دور القياس في الجغرافيا البشرية، لاحظ هيرود (2003) أنه «في الجغرافيا البشرية يعتبر القياس غالبا بواحدة من طريقتين: إما شيئا ماديا حقيقيا يوجد حقيقة وهو نتيجة الصراع السياسي و/أو العمليات الاجتماعية، أو طريقة لصياغة فهمنا للعالم» (ص 229). تمثل هاتان النقطتان على التوالي مواقف أنطولوجية مختلفة، الأولى «مادية» والثانية «مثالية». في حالة الأولى يرى المنظرون مثل ماركس أن العالم الحقيقي موجود ويُحدّث نتيجة للتغيير الاقتصادي والسياسي. ويرى المثاليون من ناحية أخرى، مثل كانط، أن العالم يُدرك في عقولنا ونفهمه ببناء مقولات نراه من خلالها. يتطابق هذا مع التقسيم الواسع في الجغرافيا البشرية، التي شهدت أفول الفلسفة الوضعية بجو خانق من المقاربات غالبا ما يُشار إليه بما بعد الفلسفة الوضعية. إن فكرة القياس التي يمكن التفكير فيها بشكل نقدي هي فكرة جديدة جدا في الجغرافيا البشرية. ونتيجة هذا النقاش في الجغرافيا البشرية هي أن القياس قد يُرى:

> من حيث كونه عملية بدلا من كونه كيانا ثابتا. بعبارة أخرى إن العالمي والمحلي ليسا ساحتين ثابتتين تدور فيهما الحياة الاجتماعية بل يُعاد تكوينهما باستمرار بالأعمال الاجتماعية. يسمح لنا هذا بالنظر ليس فقط في الطريقة التي تصبح بها منظمة سياسية أو شركة ما «عالمية» للتكفل بالفاعلين أو الفرص غير الحاضرة في فضاءاتها المحلية الخاصة، ولكن أيضا في كيف يمكن لفاعل اجتماعي خاص مثل شركة عابرة للقوميات أن يحاول التوجه نحو «المحلي» من خلال التفصيل... لإرضاء أذواق المستهلكين في أماكن مختلفة أو عكس قيم ثقافية لجماعات خاصة. (هيرود، 2003، ص 233 - 234)

من المهم بصفة خاصة فهم العلاقة بين العالمي والمحلي. إما أنه يوصى بإصلاح السوق الحرة والليبرالية الجديدة بشدة (انظر الفصل

الرابع) ، أو تُفرضا، من قبل مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على أســاس أنه من المحتوم أن تحدد القوات «العالمية» بشكل متزايد التغيير الاقتصادي لأي مكان. هذا المفهوم للعالمي باعتباره قويا جدا ومحتوما كانت له قوة سياسية هائلة خلال ما يقارب العشرين سـنة الماضية. واحد من المزالق الأساسـية لعديد مـن التأويلات غير الجغرافية للعولمة إذن كان نوعا ما مفهوما ساذجا عن القياس و«تمايزا معطّـلا» للعالمي والمحلـي. يرى ديكن (2004، ص 9) أنه «من حسـن الحظ أن مفهوم الجغرافيين للقياس أكثر تطورا من ذلك».

في رأي هيرود (2003)، واعتمادا على أعمال عديد من الجغرافيين قبله مثل بيتر تايلر ونيل سـميث من بين آخرين، من الممكن رؤية مفهوم القياس من خلال خمس استعارات: السلم، دوائر متحدة المركز، دمى روسـية، جحور دودة الأرض، جذور الشجرة (انظر الشكل 1 - 2). في حالـة الأولى، يُـرى القياس مثل درجات على سـلم، منتقلا من الأعلى (العالمي) إلى الأسـفل (المحلـي). في هذه الاسـتعارة، تعتبر المقاييس منفصلـة ومنظمة بطريقة هرمية صارمة. في حالة الاسـتعارة الثانية يوضـع مفهوم للمحلي باعتباره دائرة صغيرة تضمها دوائر أكبر. مع أن المقاييس لاتزال مميزة مقابل اسـتعارة السـلم لا يعتبر العالمي على أنه «فوق» المحلي. وتشـبه استعارة الدمى الروسـية الدوائر موحدة المركز لأن المقاييـس تعتبر مميزة وفي «حجم» مختلـف. مع ذلك، يعطي هذا المفهـوم المعنى بـأن المقاييس المختلفة تتلاحم لتؤلـف كلا مركبا نظرا إلى أنها تتداخل بعضها فـي بعض، والدمية غير كاملة من دون تلاحم كل الأجزاء معا. وتقدم اسـتعارتا جحور دودة الأرض وجذور الشـجرة منظورين مختلفين جذريا عن القياس مقارنة بالمفاهيم الثلاثة الأخرى. تبتعد بنا عـن مفاهيم «طبقات» القياس و«وصفتـه الإقليمية» وتوحي بأهمية الشـبكات. وهكذا كل المقاييـس مترابطة من خلال الجحور أو الجـذور التي تخترق الطبقات المختلفة للتربة. نبتعد في الاسـتعارتين الأخيرتـين عن فكـرة المقاييس المقيَّدة. عندما نضـع لها مفاهيم على طرفي نقيض الشبكات، ويغير هذا طريقة تفكيرنا في العالمي والمحلي.



الشكل (1 – 2): خمسة مفاهيم للقياس
المصدر: نقلا عن هيرود (2003) بتصرف

التفاعل العالمي - المحلي

بطـــرق عديدة، جُعلت الجغرافيا البشـــرية مميـــزة باهتمامها المتزامن بـ «العالمـــي» والمحلي معا. بصفتنـــا جغرافيين نريد أن نعـــرف أكثر عن أماكن خاصة «بعمق»، وفي الوقت نفســـه «نوسع آفاقنا» ونتعلم من العالم الشاسع. بلـــغ الاهتمام بالعالمـــي ذروته أوقاتا معينة في هذا الحقـــل المعرفي. وهكذا شـــهدنا ظهور جغرافيات مرتبطـــة بالإمبريالية والاستكشـــاف أوائل القرن العشـــرين، مرورا باهتمامات التنمية والبيئة في الســـتينيات والســـبعينيات،

وأخيرا جغرافيات تسعى إلى استخلاص جغرافيات «الانضغاط». وتخلل الاهتمام بالمحلي هذا الانتقال وأحيانا حجب العولمة - لاسيما في الثمانينيات مع ظهور جغرافية ثقافية جديدة ما أصبح واضحا، مع ذلك، هو أنه لا يمكننا أن نفسر الواحد من دون الآخر. العالمي والمحلي وجهان لعملة واحدة. والدعوة إلى التركيز على القضايا الكبرى مرحب بها ولكنها لن تنجح من دون الاهتمام المتزامن بالمحلي. يشير جو بينتر إلى أن دراسات الموقع الأخيرة تأثرت بـ«زيادة الاهتمام بالعولمة خلال التسعينيات وتضمنت إعادة صياغة قضية الخصوصية المحلية من حيث العلاقات العالمية - المحلية» (2000، ص 458). كيف أول الجغرافيين إذن ما هو محلي؟ يرى كرانغ (1999) أن هذا جاء في ثلاثة أشكال مقيدة بكيفية تصورنا للمكان:

- **أهمية المكان التجريبية** - مؤكدة على اختلافات موجودة حقيقية. كل مكان ليس هو المكان نفسه - «نحن أينما نوجد».
- **أهمية المكان المعيارية** - قد يرمز «المحلي» إلى الأشياء «الجيدة». الاحتفال بالاختلاف والأصالة ومقاومة التجانس.
- **أهمية المكان المعرفية** - كيف أن الموقع مهم في تكوين المعرفة. وكيف يمكن تحديد موقع الأفكار ووجهات النظر.

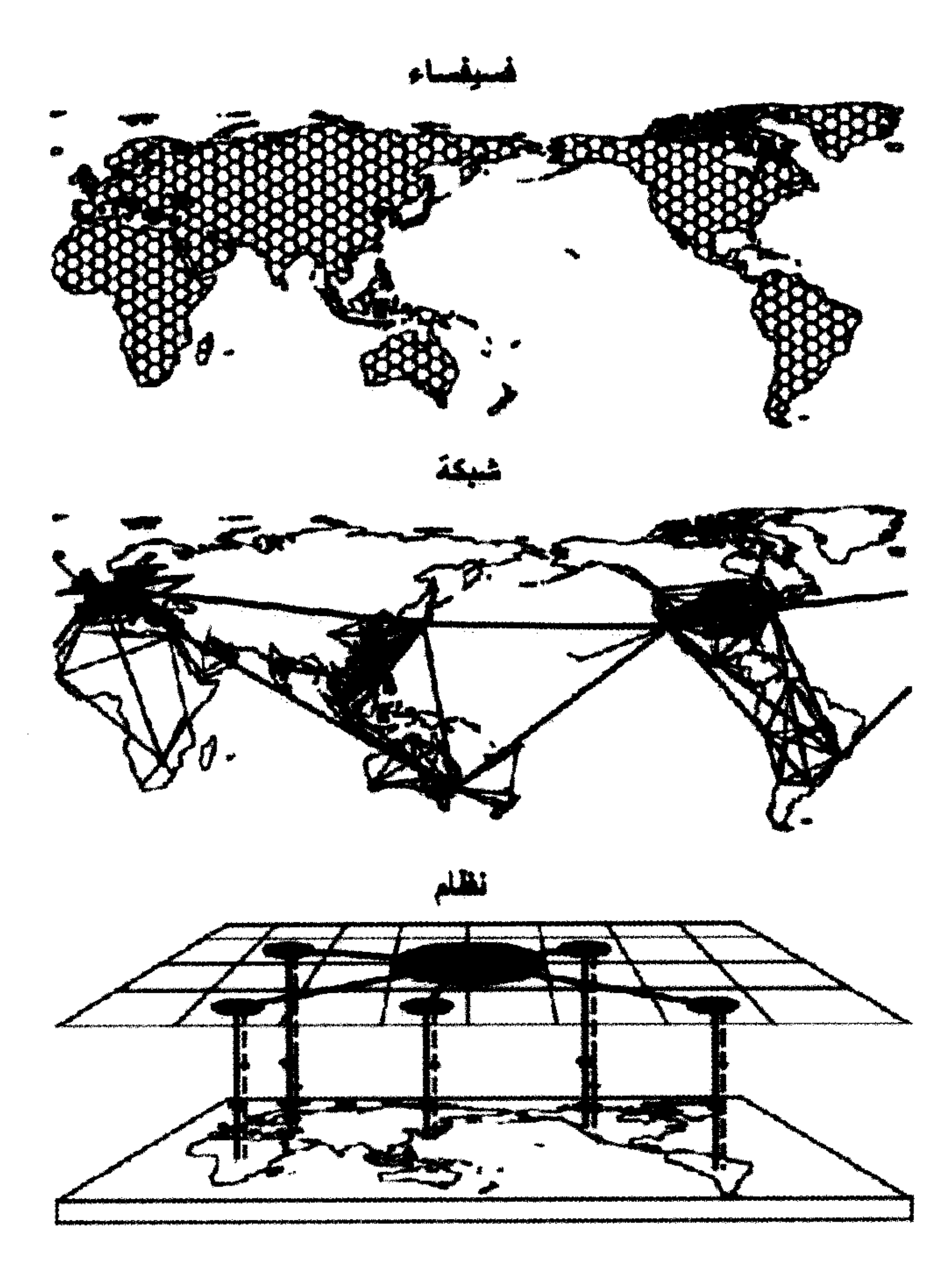
تتأكد أهمية دراسات الموقع عندما نتمعن فيما نعنيه بـ «العالمي». يُبنى العالمي من الفعل المحلي - وعندما نشير إلى العملية العالمية فإننا غالبا ما نصف التدفقات المحلية - إلى - المحلية التي أصبحت ممددة عبر الفضاء لتصبح عالمية في مداها. هذه هي العملية التي يُشار إليها في تعريف العولمة المنصوص عليه في الفصل الأول. باختصار، لتصبح ذات فائدة، تحتاج الجغرافيات إلى أن تكون متعددة الدرجات.

يقدم كرانغ (1999) إطارا مفيدا من ثلاثة أجزاء من حيث طريقة المفكرين المختلفين في وضع مفاهيم للتفاعل العالمي والمحلي (الشكل 2 - 2؛ انظر أيضا غيبسون - جراهام، 2002):

- العالم فسيفساء.
- العالم نظاما.
- العالم شبكة.

● **العالم فسيفساء**. يرى هذا المفهوم العالم على أنه يشبه لغز بانوراما بمواقع مختلفة متجاورة ولكنها مستقلة. قد يشير هذا إلى الأحياء أو البلدان المختلفة، مثلا. يُعزِّز هذا النوع من المفهوم بالسياحة وطرق أخرى تيسر عيش تجارب العالم وتمثيله. هناك ثلاثة ملامح:

● تؤكد على الحدود.
● كل موقع على حدة له «شخصية» فريدة وهوية جغرافية موحدة.
● يعتبر الاقتحام تهديدا للأصالة و/أو التقاليد.



الشكل (2 – 2): ثلاثة مفاهيم للتفاعل العالمي – المحلي

يمكن القول إن هذا المفهوم لم يعد ذا صلة بالموضوع بما أنه لا توجد أماكن منعزلة تماما - إنه تمرين مفيد أن يحاول المرء ويفكر في واحد من الأماكن. يرى كرانغ أن المفهوم يتجه نحو «تحجير» الاختلاف، ويمكن استعماله جزءا من «محلية» دفاعية تحاول إقصاء «الغرباء». ينبع التمييز العنصري، مثلا، من هذه النظرة إلى العالم. علاوة على ذلك، بتحجير الاختلاف، يمكن في الواقع تكوين الأماكن في الصورة التي يرغب فيها المشاهدون. في حالة السياحة غالبا ما يرغب السائحون في مشاهدة «الأصالة» و«التقاليد» - وهذا «مبني» بثبات و«مجمد» لتلبية هذا الطلب.

● **العالم نظاما**. نظر عديد من علماء الاجتماع إلى تفاعل العالمي والمحلي من خلال منظور النظام العالمي (نظرية نظام العالم والتبعية، مثلا). في هذه الحالة، ثمة من يقول إن النتائج المحلية تُصنع من خلال موقع المكان الخاص داخل النظام العالمي الواسع عند تلك النقطة في الزمن. ويواجه هذا النوع من النقاش التفسيرات التي تسعى إلى شرح الاختلافات المحلية فقط من حيث الخصائص «الداخلية» (مثلا، روايات التحديث في نظرية التنمية). يؤدي هذا النوع من الحتمية الثقافية إلى تفسيرات أحيانا عنصرية وتحتمل النقاش. مثلا، لماذا أوروبا غنية وأفريقيا فقيرة؟ لأن هناك شيئا متأصلا في الثقافة الأوروبية يجعلها أكثر إنتاجية وفاعلية؟ يرى التفسير الذي يعتمد الأنظمة أن ما يفسر التفاوت هو تاريخ المنطقتين في سياق النظام العالمي والطريقة التي يحدد بها تفاعلاتهما، أوروبا مستعمِرة، وأفريقيا مستعمَرة. ولكن لا تقترح مقاربات الأنظمة دائما أن «العالمي» يحدد «المحلي». فالطريقة التي ينتشر بها «العالمي» هي أيضا متأثرة بشروط موجودة مسبقا. إنها عملية التمايز المتبادل هذه هي التي تعمل في أعلى القياس وأسفله على حد سواء، مما ينتج الاختلاف والتنوع.

● **العالم شبكة**. ركز الجغرافيون أخيرا على مفهوم الشبكات لتفسير الروابط بين «العالمي» و«المحلي»، وفي قيامهم بذلك فقد انتقدوا طبيعة الأول. يركز هذا على العلاقات بين أشخاص مختلفين ومؤسسات

مختلفة تقع في عُقد خاصة عبر العالم. بهذا المعنى يصبح المحلي عالميا والعالمي محليا - شيء يدعى أحيانا «العولَمة المحلية» (انظر النقاش اللاحق في هذا الفصل). مثلا، تتحدث ماسي (1991) عن «المعنى العالمي للمكان» وهي تعيش تجربة السير نحو منزلها بالشارع الرئيسي في كيلبورن. تؤكد على الروابط بين ذلك المكان الخاص وباقي أنحاء العالم، التي تم نقلها من شبكات خاصة. واستنتجت أن المحلية تُبنى من تفاعلها مع العالمية وأن الاثنين مرتبطان بشكل لا ينفصم في طبيعتهما من خلال هذه الشبكات. على هذا النحو، «المحليات هي دائما مؤقتة، دائما في عملية التكوين، دائما متنازع عنها» (ماسي، 1991، ص 29). يؤيد هذا النقاش الفكرة التي تقول إن ما نحيل عليه في الواقع عندما نتحدث عن العالمي هي روابط جُعلت محلية على مسافة واسعة. فكر في تدفقات المال العالمية (انظر الإطار 1 - 2)، والهجرة الدولية، وموسيقى العالم، بل وحتى في الشبكة العنكبوتية - كل ذلك يُكوِّن بالفعل الإنساني الذي يحدث في مواقع خاصة. يلخص كرانغ هذا قائلا إنه:

> ما نملكه إذن هو مملكة عالمية تتكون من شبكات ذات اتجاهات وخيوط متعددة، لها جغرافيات غير قابلة لأن توضع في خرائط أنظمة أو أقاليم مرتبة. لفهمها يجب أن تدخل هذه الجغرافيات داخل تلك الشبكات.

في الخلاصة، مع أن نقاشات كرانغ بشأن أهمية الشبكات باعتبارها معارضة للأنظمة ولتأويلات فسيفسائية للمجتمع العالمي مُفحِمة، يمكن القول إن الواقع هو أكثر تعقيدا من «الهندسة» المعقدة التي اقترحها. الشبكات في الواقع مهمة وتصبح بشكل متزايد أكثر أهمية، من دون شك. ولكن، أليس من الممكن أن الشبكات قد تتسم على نحو ملائم بكونها تعمل داخل أنظمة، وفي المقام الأول النظام الرأسمالي العالمي، ولكن أيضا النظام الاشتراكي حيث لايزال هذا موجودا؟ لاتزال الفسيفساء موجودة. وفي مدن العالم، مثلا، (نوكس، 2002؛ ساسن، 2001)، واحدة من نتائج العولمة كانت هي إحداث مناطق متمايزة جدا على طول خطوط اجتماعية اقتصادية وأحيانا عرقية. لدينا نظام

بشبكات ذات خيوط متعددة، وتتميز بتدفقات ذات اتجاهات متعددة، وتُؤوى داخل نظام أوسع (عموما، الرأسمالية)، ويُحدَث في عُقده فضاء يولد فسيفساء - مكونا أماكن متمايزة باستمرار. بصفتنا جغرافيين إذن من المهم أن نستمر في الدخول إلى الأنظمة والفسيفساء بالإضافة إلى الشبكات التي تربطها.

«فضاءات التدفقات» مقابل «أفضية الأماكن»؟

يوضح النقاش المحيط بـ«فضاءات الأماكن» مقابل «فضاءات التدفقات» بعض التوترات بين المقاربات المختلفة الملخصة أعلاه. في «العصر المعلوماتي» الجديد، الذي عوض «العصر الصناعي»، تطور مجتمعا شبكيا جديدا. يعتبر هذا المجتمع الجديد «فضاء للتدفقات» بدلا من «فضاء للأماكن»، الذي، بحسب كاستيلز (1996)، ميز المجتمع إلى حدود السبعينيات. فضاءات الأماكن هي، بتعبير كرانغ، تلك الفضاءات التي تحدث مفاهيم «العالم فسيفساء» الكوكبية - من ضواحي، وقرى، وبلدات، ومناطق، ودول قومية مصورة بدقة، مثلا. في رأي كاستيلز حل محل هذا علاقات متبادلة في المعرفة والقوة والمعلومة وتدفقات أخرى عبر الفضاء. ويميز كاستيلز بين «العالم السلكي» و«العالم الاجتماعي» للشبكات (تايلر وآخرون، 2002، ص 8). يحيل الأول على نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تجعل التحويلات الإلكترونية ممكنة، ويحيل الأخير على العلاقات بين الناس التي تدعم هذه التحويلات. يُيسِّر هذا الأخير بالأول ويجعل مجتمع الشبكة جاهزا للعمل. يفهم الجغرافيون بالكاد فضاءات التدفقات هذه - لأسباب ليس أقلها أنها تتطور بسرعة كبيرة. ما هو مركزي في هذا النقاش هو مسألة الأهمية النسبية للنوعين الاثنين من الفضاء. لاتزال الأماكن موجودة، والعُقَد في الشبكات مهمة، ولاتزال التجمعات الاقتصادية والاجتماعية ردودا وأجهزة إرسال مهمة للتدفقات، سواء كانت إعلامية أو غير ذلك. علاوة على ذلك، قبل الظهور المفترض لمجتمع الشبكة، وُجدت فضاءات التدفقات في شكل التجارة الدولية والتبادل الثقافي والتفاعل السياسي، مثلا. مع ذلك، كانت هذه الشبكات أقل انتشارا مما هي عليه الآن. والأثر الجغرافي الأساس لهذا

هو أن التقسيمات البسيطة للعالم على طول التسلسلات الهرمية مثل المركز والهامش أصبحت غير واضحة ومن المحتمل أن تصير أقل وضوحا. أدى هذا إلى نتائج العولمة المحلية، كما نستكشف أسفله.

الإطار 1 - 2

العولمة المفرطة في القطاع المالي - أسطورة أم واقع؟

يعتبر القطاع المالي العالمي في أحوال كثيرة خلاصة للعولمة، ولا شك في أنه منذ السبعينيات مقارنة بالقطاعات الأخرى ازدهرت التدفقات المالية العابرة للقوميات بطرق لم يسبق لها مثيل. وكما يشير لذلك بولارد (2001)، يتحدث عدد من المنظرين عن دور المال باعتباره أداة لتجانس الفضاء نظرا إلى قدرته على تحويل سلع وتجارب مختلفة إلى كيان مجرد - قيمة مالية. تطور مستوى عال من التكامل بين الأجزاء المختلفة من النظام المالي، مجسدا في مصارف عابرة للقوميات غير مطوقة بوضوح تنقل المال بسيولة هائلة. نسجت هذه التدفقات أسواقا محلية وقومية فيما يشير إليه مارتن (1994) «ونظاما جديدا يتجاوز الوطن». في هذا النظام الجديد، قد يكون للصفقات - مثلا، في أسواق العملات - في منطقة من العالم تشعبات مادية آنية في منطقة أخرى، جاعلة تنظيم التدفقات المالية من قبل مؤسسات الدولة صعبة جدا والتحول الاقتصادي في أي مكان ما أقل قابلية للتنبؤ به.

نتجت عولمة المال من خلال الدور المسهل للإصلاح الليبرالي الجديد، وتطور تكنولوجيا الاتصالات، وتطور المنتجات المالية القابلة للتجارة التي جعلت الحركات السريعة جدا ممكنة. مع ذلك، ما يشكل أساس تطور هذه التنظيمات والوسائل هو الحتمية الرأسمالية لتقليص دوران رأس المال من خلال تقلص الفضاء (هارفي، 1989). ولكن، هل القطاع

المالي «معولَم» كما يفترض كثيرون؟ يفضح بولارد (2001) زيف هذه الأسطورة من خلال عدد من الملاحظات. أولا، النظام المالي العالمي هو في الواقع مركز في حفنة من الاقتصادات الغربية، والجزء الأكبر من التدفقات ينتقل بين دوائر متخصصة في مدن العالم مثل وول ستريت، نيويورك، ثانيا، هناك في الحقيقة دوائر مالية جغرافية مميزة - أو «خليط من الفضاءات المالية المختلفة» (ليشون، 1996، ص 62) - متكاملة بشكل فضفاض. أخيرا، تتألف في الواقع شبكات المال من «المادية» و«الممارسات». وفي هذا السياق، يرى بولارد، «مع أن النظام المالي العالمي قد يبدو أحيانا «شيئا» غير ملموس نوعا ما، فهو تجمّع من المستهلكين والعمال والحواسيب والهواتف ومباني المكاتب وقصاصات من الورق وتقارير مالية وهكذا دواليك» (ص 392). بهذا المعنى، فهو يحدث في أماكن خاصة وهي بعيدة عن أن تكون منتشرة في كل مكان. على العموم، إذن، يُتصور النظام المالي العالمي بشكل أفضل باعتباره «شبكة متقاطعة من الشبكات - بعضها سريع، وبعضها بطيء، وبعضها طويل، وبعضها قصير... نحن لا نتحدث عن آلة تعمل «من هناك»، ولكن نتحدث عن شبكة من العلاقات مبنية سياسيا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا» (بولارد، 2001، ص 393).

العولمة المحلية (*) Glocalization

ليس هناك أدنى شك في أن المحليات تتأثر جدا بالتدفقات الآتية من المقاييس «العليا». والخطأ الأساس مع ذلك هو أن هذه العملية غالبا ما تعتبر حتمية. صاغ الجغرافي سوينغيدو (1997) تعبير العولمة

(*) لا توجد ترجمة عربية دقيقة لمصطلح Glocalization الحديث نسبيا، والذي نجم عن اندماج مفهومي العولمة والمحلية. [المحررة].

المحلية للإشارة إلى علاقة ذات اتجاهين بين العالمي والمحلي. وكما يقول ديكن، يساعدنا هذا المصطلح على إدراك ترابط المقاييس الجغرافية ولاسيما الفكرة التي تقول إنه بينما يوجد «المحلي» داخل «العالمي»، فـ «العالمي» يوجد أيضا داخل «المحلي» (2000، ص 459). من خلال هذا المفهوم نشط الجغرافيون جدا في مواجهة اقتراح فضاءات التدفقات «النقية». ويرى ديكن أن كثيرا من نقاشات «دحض الإقليمية» «مرتكزة على فهم خاطئ لطبيعة العمليات الفضائية التي هي مثبتة بعمق في المكان» (2000، ص 458). كل شيء يعتبر الأماكن في مجالاتها الثقافية والاقتصادية والسياسية فهو «أرضي» ومحلي، ويتطلب ما يسميه ديكن «رسوخا فضائيا» ليعمل.

يذكرنا مفهوم العولمة المحلية بأن نتائج العولمة تعتمد على المسار. وتنتقل تدفقات المعلومة عبر الشبكة من محور إلى آخر في أماكن خاصة، وداخل شبكات من القطاعات من المفترض أنها مفرطة في العولمة، مثل الموارد المالية، تتبلور تجمعات مهمة من النشاط. تعمل مدينة لندن، مثلا، بفضل تاريخها بقلب أكبر إمبراطورية معروفة حتى الآن، مركزا ماليا رئيسا. إن جمود المكان مهم وتؤدي «العاصمة الغارقة»، بالمعنيين الاجتماعي - الثقافي والاقتصادي معا، دورا مهما في إنتاج مواقع بوظائف وسمات متخصصة. في طرف التزويد للاقتصاد العالمي، مثلا، يستمر التوزيع غير المتجانس للموارد الطبيعية، مثل البترول والأرض الجيدة والغابات وأماكن صيد السمك وهلم جرا، في تحديد الامتياز المقارن للمناطق والمواقع، ومن ثم طريقة تأثير العولمة في «التنمية». ولكن، تمارس الأنماط التاريخية أيضا دورا مهما مع تنقل التدفقات العالمية عبرها. اسأل نفسك لماذا مثلا يضم اقتصاد أمريكا اللاتينية أرباحا من تصدير الموارد الطبيعية إلى اقتصادات المركز العالمية. هل فقط لأن أمريكا اللاتينية لها موارد طبيعية عديدة، مثل الغابات والمعادن، أو أن الأمر يتعلق بنمط التجارة الذي أُنشئ عندما أُدخل الاقتصاد الإقليمي في مدار النظام الرأسمالي العالمي؟ (انظر موراي وسيلفا، 2004).

ما يُكَون أساس جغرافيات التجمع إذن عوامل وعمليات اقتصادية واجتماعية ثقافية وتاريخية ومادية. في الحالة الاقتصادية، مثلا، يتدفق تجمع الاقتصادات من اقتصادات القياس التي تُكتسب من وظائف معينة تتجمع معا - ويشار إليها أحيانا بـ «تداول الاتكال». وهناك أيضا «اتكال غير متداول»، بمعنى، توجد أرباح (عوامل خارجية إيجابية إن استخدمنا المصطلحات الاقتصادية) يجلبها القرب الجغرافي ولا يمكن قياسها دائما بصرامة. يعين أمين وثريفت (1994) ثلاثة مصادر لهذا الاتكال: (1) الاتصال وجها لوجه؛ (2) التفاعل الاجتماعي والثقافي الذي يؤسس شبكات الثقة؛ (3) تعزيز المعرفة والابتكار. ويكمن وراء هذه الأفكار مفهوم يعتبر الكائنات البشرية جوهريا حيوانات اجتماعية تعتمد الأرباح التي يسفر عنها التفاعل مع الآخرين. ليس هناك دليل مباشر يوحي بأن هذه السمة البشرية الاجتماعية والتنظيمية ستتقلص في عصر ثورة الاتصالات الحالي.

يقود النقاش أعلاه إلى الاستنتاج بأن فضاءات التدفقات وفضاءات الأماكن لا تقصي بعضها بعضا بالضرورة وتعمل كلها في وقت واحد - تعمل فضاءات التدفقات داخل فضاءات الأماكن وبينها. بهذا المعنى، يلاحظ ديكن (2004، ص 9):

> الفضاءات السياسية المحدودة مهمة. بعضها، مثل الدول القومية، يهم أكثر من البعض الآخر. بهذا المعنى إذن عندنا وضعية معقدة جدا، «تعيق» فيها الشبكات المحددة طوبوغرافيا (مثلا، الشركات العابرة للقوميات) الحدود الإقليمية السياسية - وتُعاق - على حد سواء.

يقترح ثريفت (2000) في تلخيصه للآراء المتميزة عن تفاعل العالمي والمحلي:

> هناك ثلاث روايات محتملة. في واحدة، تترك العمليات العالمية آثار أقدامها على الأماكن، سامحة بهذا الاختيار الضيق، إما أن تقع في الخط أو تُسحق.

> في أخرى، «تحول» الأماكن المحلية العمليات العالمية... وتستطيع العمليات العالمية أن تحصل فقط على صفقة بالانسجام مع الثقافات المحلية. أخيرا، بين هذين الرأيين، هناك الرأي الذي يؤيد عملية العولمة المحلية، وهي عملية تفاعل معقد بين الاتجاهات المعولمة وتلك التي توطد المحلية. (ثريفت، 2000، ص 456)

في الواقع، يُحتمل أن تكون هناك طرق أكثر لوضع مفاهيم للتفاعل بين العالمي والمحلي. يناقش غيبسن - غراهام، مثلا، ست طرق (انظر الإطار 2-2). كان هناك كلام كثير عن توقع العولمة من الأعلى والعولمة من الأسفل. لو قبل المرء أن العولمة عملية جدلية (أنها محلية وعالمية في الآن نفسه) يصبح ثنائي العولمة من الأعلى ومن الأسفل إطنابا - أي يحدث بطريقتين في الوقت نفسه.

الإطار 2 - 2

العالمي والمحلي، ست طرق لوضع مفهوم للتفاعل

ذهب غيبسن - غراهام (2002) أبعد من كرانغ (1999) أو ثريفت (2000)، قائلا إنه هناك في الواقع ست طرق، وُضع فيها مفهوم للعالمي والمحلي، وللتفاعل بينهما، في الكتابات الجغرافية:

1 - لا يوجد العالمي والمحلي - هما طريقتان فقط لوضع «إطار» للأشياء.

2 - كل من العالمي والمحلي يأخذ معناه مما هو ليس عليه، بمعنى في معارضة الآخر.

3 - يمنح العالمي والمحلي آراء مختلفة عن الشبكات الاجتماعية.

4 - العالمي هو المحلي - وكل الأشياء العالمية لها تغيير محلي. الشركات متعددة القوميات هي في الحقيقة شركات متعددة المحليات.

5 - المحلـي هو العالمي - والمحلي هو حيث تتفاعل العملية العالمية مع سطح الأرض.
6 - كل الفضـاءات عالمية محليـة - يتكون العالمي بالمحلي والعكس صحيح.

استنتاج - جغرافيات جديدة

في رأي عدد من الجغرافيين، هناك ارتباك هائل بشأن وضع مفاهيم لقوة «العولمة» السـببية، لاسيما في دراسات عديدة حيث الخطوط بين العولمة خطابا وعملية ونتيجة غير واضحة. يلاحظ ديكن (2004، ص 7) في هذا السياق: «المشكل هو... أن العمليات المادية هي نفسها متشابكة داخل شـبكة من الخطابات يجب فصل العمليـات المادية عنها (كيلي، 1999، ص 386) - علـى الرغم طبعا من أن الخطابات نفسـها تؤثر في العمليات والنتائج المادية». في هذا السياق، وبحسب يانغ (2002)، ليس للعولمة قوة محدّدة في حد ذاتها ومن نفسـها، وهذه الفكرة فُندت أيضا مـن قبل عدد من المعلقـين، بما في ذلـك أوري (2003) وهاي ومـارش (2000). بالأحرى تُرتب أهميتها حول موضوعين حاسـمين. أولا، فهـي تكوِّن القياس. وكما رأينا في النقاش أعلاه تؤدي العولمة إلى انهيـار المقاييس وزيادة التداخل بينها. هـذا لا يعني، كما يقول ثريفت (2002) بشـكل مثير، إن القياس لا وجود له، ولكنه أصبح أكثر مرونة. فالعمليـة المهيمنة إذن في هـذا الصدد هي أنه في التجربة المعيشـة للبشـر ينمو المحلي (يصبح أكثر اتسـاعا) ويتقلـص العالمي (ينضغط) مؤديـا إلى نتائج «عالمية محلية» جديـدة، مما يتطلب تحول الحكومات والأعمال والأشـخاص - والفاعلين عموما - لأنشطتهم وردودهم قصد التعامـل مع الوضع الجديـد. ثانيا، هناك جغرافيـة للعولمة باعتبارها خطابا (بمعنى، كيف تُستعمل - ويساء استعمالها - من لدن مجموعات اجتماعية مختلفة لتبرير تدخـلات وقراءات معينة). باختصار، العولمة مشـروطة تاريخيا وفضائيا وسياسيا. للرد عليها بفعالية في أي حالة، يجب أن تُفهم داخل سياق تلك الحالة.

تذكرنا هذه النقاشات بأن الجغرافيا مهمة في الحقيقة. في مقدمة لنظرة عامة اجتماعية ممتازة عن العولمة، يقول ووترز (2001): «تقلصت القيود على الجغرافيا وأصبح العالم مكانا واحدا». بينما لا يمكن الاختلاف حول حدوث الانضغاط وتقويض قيود الفضاء المطلق على كل من التدفقات الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية، يسيء هذا التصريح تأويل ما يُقصد بـ «الجغرافيا» و«المكان». تتغير قيود الجغرافيا مع تحول الفضاء والقياس، ويحدث هذا جغرافيات جديدة للأماكن القديمة والحديثة، التي هي من دون شك أصعب للفهم من أي وقت مضى.

اقرأ أيضا

- **بيك (2000) Beck**؛ يقدم دليلا ذا معنى للعولمة وبعضا من الأسئلة المرتبطة بالموضوع التي تحيط بها.
- **كاستيلز (1996) Castells**: هذا كتاب ممتاز بشأن مجتمع الشبكة. أثر كثيرا في الفكر الجغرافي اللاحق.
- **كرانغ (1999) Crang**: يقدم هذا الكتاب نظرة شاملة مفيدة عن مفاهيم الجغرافيين بشأن التفاعل بين العالمي والمحلي.
- **ديكن وآخرون (2001) Dicken et al**: تقدم هذه المقالة نقاشات مفيدة عن مفاهيم الفضاء والقياس كما تُوظف في الجغرافيات الاقتصادية للعولمة.
- **غيبسن - غراهام (2002) Gibson - Graham**: يدرس هذا الفصل الروابط بين العالمي والمحلي بشكل مفصل أكثر من كرانغ ويقدم حججا دامغة تؤيد العولمة المحلية.
- **هارفي (1989) Harvey**: في هذا الكتاب تُدرس فكرة انضغاط الزمن - الفضاء بشكل تام وتُستعمل وسيلة لتفسير التوسع الرأسمالي عبر الكوكب.

- هيلد وآخرون (1999) Held et al: الفصل الأول فصل ممتاز يتحدث عن ثلاث أطروحات حول العولمة ويجب أن يكون نقطة انطلاق بالنسبة إلى أي شخص يحاول فهم وجهات النظر المتنافسة الموجودة.
- هيرود (2003) Herod: يقدم هذا الفصل مراجعة ممتازة، وقابلة لقراءة المفاهيم النقدية عن القياس كما يُستعمل في الجغرافيا البشرية.
- ماسي (1991) Massey: تقدم هذه المقالة لمفهوم المعنى العالمي للمكان وهي واحدة من أولى المقالات التي تدرس بشكل نقدي العلاقة بين العالمي والمحلي.



3

العولمة عبر الزمن - تواريخ متنافسة

«عولمة اليوم ليست جديدة كما قد يعتقد الخيال الشعبي، ولكنها بالتأكيد مختلفة جدا نوعيا»

المؤلف

تواريخ عالمية متنافسة

إن تأويل تاريخ العولمة مختلَف فيه بشدة، وتأثرت وجهات نظر مختلفة بالخطاب والأيديولوجيا والتعريف. قليلة هي الأعمال التي تناولت الموضوع من خلال استعمال الأدلة التجريبية، مع أن هيلد وآخرين (1999) وهورست وتومبسون (1999) استثناءات ملحوظة. فيما يلي، أربعة «إطارات» تاريخية ملخصة. نبدأ بمناقشة رأي المتحمسين للعولمة والمشككين على التوالي. ويُتبع هذا بتحليل تاريخين للمنظور المؤمن بالتحول - واحد اجتماعي والآخر قاعدته في الاقتصاد السياسي. يوضح هذا الجزء أن ساحة المعركة حول تحديد العولمة ووضع مفهوم لها، فضلا

عن قياسها، محفوفة بالمشاكل. ويختتم الفصل بإطار تاريخي سهل لتأويل الموجات المختلفة للعولمة التي سيتم تتبعها في بقية الكتاب.

رأي المتحمسين للعولمة - العولمة لا مثيل لها

في العام 1990 ألف كنيتشي أوهمي، وهو اقتصادي مؤثر من اليابان، كتابا بعنوان «عالم بلا حدود» (أوهمي، 1990)، الذي أفاد، وإن لم يفعل شيئا آخر، في رفع النقاشات بشأن طبيعة العولمة إلى الدرجة الشعبية. منذ ذلك الوقت ألف المحلل الإداري، الذي يترأس مجموعة تسعى إلى إصلاح نظام تدخل الحكومة اليابانية، عددا من الكتب كان لها تأثير خارج عالم الإدارة. تروم هذه الأعمال دعم النقاش الليبرالي الجديد ضد التدخل الحكومي. في «نهاية الدولة القومية» (أوهمي، 1995)، يطور المؤلف نقاشا ضد الدولة ويقدم تأويلا متسلسلا زمنيا للتاريخ. يبدأ الكتاب بادعاء أن نهاية الحرب الباردة كانت نقطة تحول في تاريخ الاقتصاد والمجتمع العالميين. وخلافا لإعلان فوكوياما (1992) بأن انهيار الاشتراكية أدى إلى «نهاية التاريخ»، يقول أوهمي:

> لا شيء يمكنه أن يكون أكثر بعدا عن الحقيقة. في الواقع، أما وقد انتهت المواجهة الأيديولوجية التي فجرها اصطدام مذاهب هذا القرن، تقدم عدد كبير من الناس بقوة من أغلب مناطق الكوكب مما كان عليه الأمر من قبل للمشاركة في التاريخ ... قبل جيل واحد، بل حتى قبل عقد من الزمن، كان أغلبهم لا صوت لهم وغير مرئيين كما كانوا دائما. لم يعد هذا صحيحا: لقد دخلوا التاريخ بقوة ولهم مطالب – اقتصادية – يحققونها. (أوهمي، 1995، ص 1).

يواصل نقاشه ليحاول البرهنة على أن هذه المطالب لا يمكن تلبيتها من قبل الدول القومية التي «لم تعد تملك، على ما يبدو، بئرا من الموارد لا قعر لها كانت تستمد منها دون خوف من العقاب لتمويل طموحاتهم» (ص 2). لو أن هؤلاء المشاركين الجدد في التاريخ لجأوا إلى الهيئات العالمية، مثل الأمم المتحدة، سيكتشفون أنهم ليسوا أكثر من مجموعات من الدول

القومية. والتجمعات الاقتصادية مثل الأوبك والتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ أو الاتحاد الأوروبي تتشابه، في رأي أوهمي، وهي غير قادرة على تدبير وتلبية مطالب «المواطن العالمي الجديد».

ما يدعم موقف أوهمي ضد الدول القومية هو تنقل الاستثمار والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والمستهلكين الفرديين. يرى أن كل واحدة من هذه الوسائل أصبحت بشكل كبير طليقة ومنتشرة، وأنه باستعمال التدفقات الجديدة التي ظهرت يمكن الزيادة في الرفاه إلى أقصى حد. فهو يحاول أن يدافع إذن من أجل عالم يسمح فيه للوسائل الأربع المكتشفة حديثا بالعمل في فضاء عالمي:

> إن تنقل هذه الوسائل الأربع، باعتبارها مجموعة، يجعل من الممكن بالنسبة للوحدات الاقتصادية العملية في أي جزء من العالم أن تستقطب كل ما هو مطلوب للتنمية... يجعل هذا من وظيفة «الوسيط» التقليدية للدول القومية - وحكوماتها - غير ضرورية إلى حد كبير... لو مُنحت حرية فستتدفق حلول عالمية إلى حيث تكون الحاجة إليها من دون تدخل الدول القومية. دليلنا الحالي هو أنها ستتدفق بشكل أفضل بالضبط في غياب التدخل. (أوهمي، 1995، ص 14)

ما يتكرر في تحليل أوهمي هو دفاع عن جغرافيا جديدة تتجاوز ما اصطلح عليه بـ «وهم رسم الخرائط». وعوضا عن الدول القومية، دافع أوهمي عن «الدول الإقليمية» - «حيث يُنجز العمل الحقيقي وتزدهر الأسواق الحقيقية» (ص 5). مثل هذه الوحدات لا يتم تعريفها من حيث حدودها السياسية الرسمية، بما أن هذا «هو نتيجة لحادثة تاريخية غير متصلة بالموضوع» (ص 5). بالأحرى، من الضروري أن تكون الوحدات ذات «الحجم والقياس الصحيحين لتصبح وحدات الأعمال الصحيحة والطبيعية في الاقتصاد العالمي اليوم. حدودها وعلاقاتها هي التي تهم في عالم بلا حدود» (ص 5).

كما تمت الإشارة سابقا، أثر التفكير الليبرالي الجديد كثيرا في نقاش أوهمي، واعتُبر عمله مثالا لادعاءات المتحمسين للعولمة، لأنه

يتخيـل عالما حيث تدفقات رأس المال والأشـخاص والبضائع غير مقيدة. إنه نقاش معياري، والسـبب أنه يقترح أن مثل هـذه الحكامة (أو غيابها) أفضل وستزيد في الرفاه إلى أقصى حد، لأنه «حيث تصل المعلومة، يتزايد الطلـب، وحيث يتزايد الطلب، يكون للاقتصاد العالمي موطن طبيعي» (ص 25). هذه هي الوصفة لوضع البلدان على ما يسـميه أوهمي، رجوعا إلى روسـتو «سـلم التنمية». ومن حيث الآثار السياسـية التي تتدفق من هذا النقاش يقدم ما يلي:

> الدليل، إذن، شـامل وغير مريح أيضا: في اقتصاد بلا حدود، فإن الخرائط المركزة على الدولة والتي نسـتخدمها عادة لفهم النشـاط الاقتصادي هي مضللة بشـكل فظيع. يجب علينا، نحن المديرين وصناع السياسة على السواء، أن نواجه على الأقل الحقيقـة غير المريحة والمحرجة: لم يعد الرسـم القديم للخرائط ناجعا. فقد أصبـح لا يزيد على كونه وهما. (أوهمي، 1995، ص 20).

إن التسلسـل الزمني لظهور العولمة عند أوهمي مباشـر. يقسم التاريخ إلـى فترتين (انظر الشـكل 1 - 3) - العصر الصناعـي وعصر المعلومات. الأول، الذي يتطابق مع القرنين التاسع عشر والعشرين، قادته الدول القومية والسـلطة القومية العليـا والتمركز، مما أدى إلى تدفقـات عطلتها الحدود ووضع رأس المال الوطني المحمي فوق الرأسمال العالمي. ونمت مركزية الدولة القومية من النماذج الاسـتعمارية، وتبنت الدول المستقلة حديثا هذا النموذج من الحكامة - ما يطلق عليه أوهمي «علاقات ما بعد الإقطاعية» (ص 142). ينظر أوهمي إلى العولمة على أنها جديدة تماما، بدأت في التسعينيات. لإعادة صياغـة أفكار المؤلف، تأرجح رقاص السـاعة «الاقتصادي» في نهاية القرن العشـرين عندما مهدت الحرب الباردة وانتصار الرأسـمالية الطريق لعصر معلوماتي جديد مقلصة «الكولسـترول» في شـرايين الاقتصاد العالمي. هذا العصر الجديد يقوده رأس المال الخاص والشـبكات المستقلة، ويتميز بسلطة المواطن المطلقة. ويرحب برأس المـال الأجنبي ويرتكز على رعاية الحكومات لروح المبادرة. وبشأن الرابحين والخاسرين بين الفترتين، يرى أوهمي أن دول المنطقة الحديثة مثل هونغ كونغ/ شنتشـن، سنغافورة/ جوهور/ باتام، وادي

السيليكون ونيوزيلندا تستفيد. الرابحون القدامى - اليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وألمانيا - كلهم يخســـرون نســـبيا بمـــا أن أنظمة الحكامة الضيقة فيها أصبحت غير فعالة.



الشكل (1 - 3): العصر الصناعي وعصر المعلومات عند أوهمي
المصدر: عن أوهمي 1995 بتصرف، ص 143

انتقادات أطروحة المتحمسين للعولمة

لقد انتُقدت آراء أوهمي بشـــدة من جهات عديدة وكثير مما يلي في هذا الفصل، وفي الحقيقة في هذا الكتاب، يتعارض مع النقط المركزية التـــي طرحها. وفي الفصل الخامس عن العولمة السياســـية، يُنتقد على

الخصوص هجومــه على الدولة القومية. بعض مــن الانتقادات المهمة جدا يتم تناولها أدناه:

• **عالـم مثالـي أم واقعي** - ليس مــن الواضح، وأوهمي يكتب، هل يتكلم عــن عالم مثالي (في عينيه) بتدفقات دون حدود أو أنه يدعي بأن هذا ما يحدث بالفعل.

• **بيانات تجريبية** - في علاقة مع ما سبق، إن استعمال البيانات التجريبية لدعم نقاطه الأساســية هزيــل وينقصه الدقة. في «نهايــة الدولة القومية»، مثلا، يســتعمل مقالة من «اليابان تايمز» (بيتر أوسبورن، 23 دجنبر 1994) باعتبارها دليلا أساسيا لدعم رأيه بأن نيوزيلندا رابحة في العالم الجديد بلا حدود بعد إصلاحاتها الليبرالية الجديدة في منتصف الثمانينيات.

• **نموذج للتنمية أحادي التوجه** - يؤيد أوهمي بصراحة ســلما للتنمية يؤدي النمــو الاقتصادي فيه إلى هــدف نهائي مثالي. بهــذا المعنى، فإن نقاشه غير تاريخي وغير جغرافي.

• **وصف الدولة القومية** - لكي يحاول هدم الدولة القومية، يرســم لها أوهمي وصفا لا أســاس له. يوحي بأن الحكومات القومية ســيئة في حد ذاتها، ولكن لا يعطي دليلا لدعم ذلك.

• **تأويـل ثنائـي للتاريـخ** - يُقلــص التاريخ إلى فترتين دون أســاس منطقي خاص للتنقل بينهما وبتعميم ضخم فيما يخص الظروف في كل فترة على حدة.

• **تفضيـل النخبة الشـبكية** - إن أوهمــي متفائل جدا فيما يخص آثار اقتصاد المعلومات الحديث على أولئك الذين ليسوا على الشبكة. لا توجد أدلة ذات مصداقية ليوحي بأن الأســواق الحرة تغلــق فجوة الرفاه. تنمو فجوة المعلومات، مثلا، ولم يقترح سياسة لعكس ذلك.

• **الدولـة الإقليميـة** - الدولة الإقليمية غير محددة بشــكل واضح. ما هي؟ كيف تعمل فيما يتعلق بالمقاييس الأخرى؟ هذه الفكرة التي هي مركزية في نقاش أوهمي بالكاد طُورت ولم يتعامل مع مفهوم القياس بتناسق.

• **تناقضـات داخليـة** - يتحدث أوهمي عــن دور الحكومات في رعاية روح المبادرة وعن «الحدود التي تهم حقا». فاســتعمال الحكومات والحدود القومية لتوضيح حجته يناقض محاولته هدمها كلها.

رأي مشكك - مساءلة العولمة

يشكك هورست وتومبسون (1999) في الوجود ذاته للعولمة، ولبعض الادعاءات التي صيغت باسمها، ويعتقدان أن اقتصاد العالم أصبح أقل تكاملا مع مرور الوقت. موقفهما موقف المشككين مما يمنح ترياقا بارزا لمقاربة المتحمسين للعولمة. موقفهما كذلك، في صيغة أحد المراجعين، موقف «مبني منهجيا على دليل، وتحتوي أدبيات العولمة على أمثلة قليلة جدا على ذلك» (بيراتون، 2001، ص 670). في «مساءلة العولمة»، طرح المؤلفان خمس نقاط مركزية تسلط الضوء على مبالغة ادعاءات المتحمسين للعولمة (هورست وتومبسون، 1999، ص 2-3):

1- مستويات التكامل اليوم تنقصها فترة ما بين العام 1870 والعام 1914 (ما يشار إليه بحقبة معيار الذهب الكلاسيكية). في هذا السياق يقول المؤلفان: «إن الاقتصاد الحالي الذي يعرف تدويلا كبيرا ليس غير مسبوق: فهو واحد من عدد من الحالات المميزة أو حالات الاقتصاد العالمي التي وُجدت منذ بدء الاقتصاد المعتمد على تكنولوجيا الصناعة الحديثة» (ص 2).

2 - خلافا لما كُتب في مجالات الدراسات التجارية، إن الشركات العابرة للقوميات الحقيقية هزيلة. مثل هذه الشركات موجودة وطنيا وتقوم بتجارتها عالميا.

3 - أغلب الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، وبدأ هذا الاتجاه يزداد تفاقما. لا يؤدي التكامل إلى انتشار الاستثمار من هذه الدول إلى دول الهامش - ما عدا «دولا ناشئة» قيادية قليلة.

4 - يبقى أغلب النشاط الاقتصادي في العالم مركزا في «ثالوث» من الكتل الإقليمية، أي اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، والاتحاد الأوروبي، واليابان. ويتدفق كثير من التجارة العالمية في هذه المناطق وبينها وقد «وُضعت هذه الهيمنة لتستمر» (ص 2).

5 - تحافظ الاقتصادات المركزية على القدرة والمال الكافي لتنظيم الاقتصاد العالمي وشركاته ومؤشراته المالية، ودول قومية أخرى

أقـل قوة. للقيام بذلك كثيرا ما يجـب عليها العمل في أفواج، ولكن كان ذلك مثمرا. أشـار المؤلفان إلى القوات الثلاثية على أنها الدول الثلاث الكبرى وقالا: «ليسـت الأسـواق العالمية على الإطلاق فوق التنظيم والتحكم مع أن النطاق الحالي وأهداف الحكامة الاقتصادية محـدودة بالمصالح المختلفة للقـوى الكبرى والمذاهـب الاقتصادية المنتشرة بين نخبها» (ص 2-3).

يستعمل هورست وتومبسون مقياسين أساسيين ليوضحا أن الاقتصاد العالمي ليـس مفتوحا اليوم أكثر مما كان عليه في بدايات القرن التاسـع عشر. المقياس الأول هو معدل مستويات التجارة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي: في العام 1914 كانت معدلات التجارة/ الناتج الإجمالي المحلي أعلـى في المحطات الاقتصادية الرئيسـة لتوليد الطاقـة مما كانت عليه في العام 1973. خلال العام 1995، كانت الاقتصادات الرئيسـة لليابان وهولندا والمملكـة المتحدة لاتزال أقل انفتاحا في اسـتعمال هذا القياس (بينما كانت فرنسـا وألمانيا أكثر انفتاحا نوعا ما) (انظر الجدول 1 - 3). مع ذلك يسـلم المؤلفان بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت جوهريا أكثر انفتاحا في العام 1995 مما كانت عليه في العام 1914. وعبرا عن نقطة مهمـة مفادها أنه لو ركز التحليل على فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقـط، فإن النمـو في انفتاح التجارة، من ثم، ثابت ومتماسـك. هذا، كما ادعيا، مدعم خاصة بظهور بلدان شرق آسيا باعتبارها اقتصادات تجارية.

في رأي هورست وتومبسون إن «الأدلة تقترح كذلك انفتاحا أكبر على تدفقات الرأسـمال في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى مقارنة بأحدث السـنوات» (1999، ص 27)، وهو اكتشـاف يدعمه غراسـمان (1980) ولويس (1981). هناك، مع ذلك، دليل يوحي بأنه، مرة أخرى، منذ الحرب العالمية الثانية، ارتفعت في الواقع مستويات تكامل الرأسمال (انظر الشكل 2 - 3). فـي الختـام، وبالاعتمـاد جليا على انخفاض تحـركات الهجرة بالنسبة إلى الفرد الواحد منذ بداية القرن العشرين، يقول المؤلفان:

> يمكننا القول إن الاقتصاد العالمي كان بطرق عديدة أكثر انفتاحـا في مرحلة ما قبـل العام 1914 مما كان عليه في

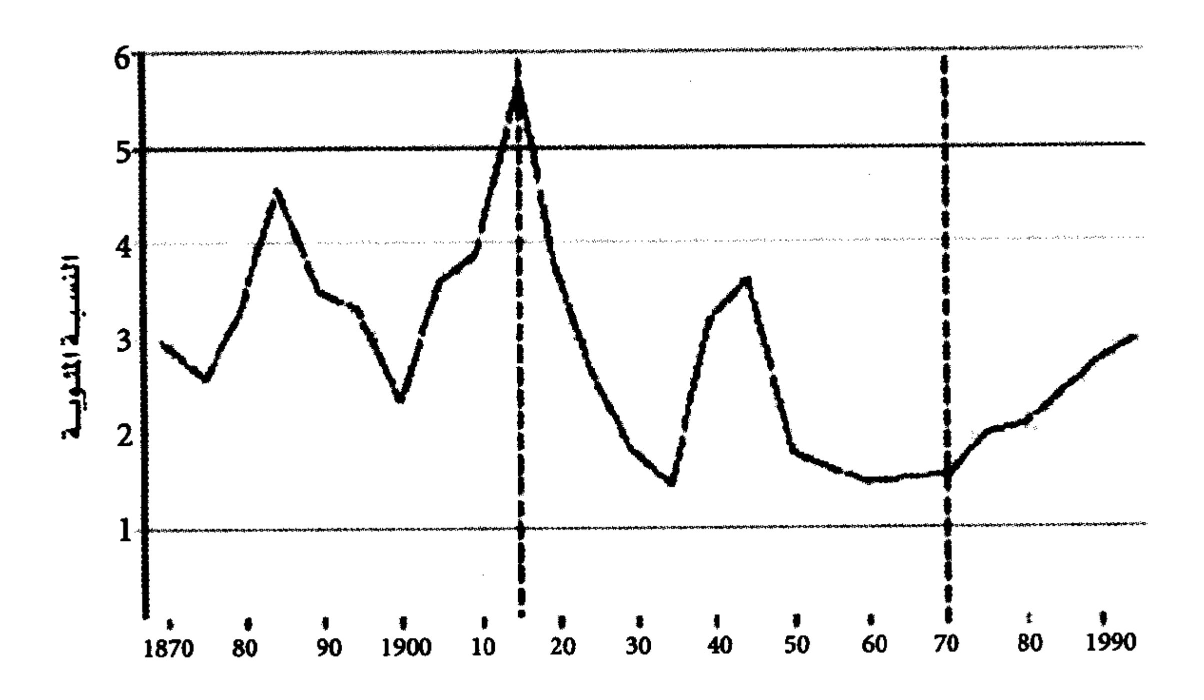
أي وقت منذ ذلك الحين، بما في ذلك بداية من أواخر السبعينيات فما فوق. كانت التجارة العالمية وتدفقات رأس المال، بين الاقتصادات التصنيعية السريعة ذاتها وبين هذه وأقاليمها الاستعمارية المختلفة على حد سواء، أهم بالنسبة إلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب العالمية الأولى مما هي عليه ربما اليوم... وهكذا فالوضعية الحالية ليست على أية حال غير مسبوقة. (هورست وتومبسون، 1999، ص 32).

وفي رأي بيراتون (2001)، يوجد جدول أعمال معياري واضح فيما يسعى هورست وتومبسون أن يوطداه من خلال أعمالهما. في نقاشهما بأن المستويات الحالية للتكامل هي نتيجة للتغيير والاختيار السياسيين بدلا من «التقدم» التكنولوجي، فهما يسعيان إلى أن يثبتا أن ادعاءات «العولمة لا ترحم»، هي مجرد ستار من دخان لتعزيز جدول أعمال الليبرالية الجديدة. يعني هذا ضمنا أن «العولمة» يمكن عكسها والتحكم فيها. وكما يحاول بيراتون (2001) أن يبرهن، «فهما يركزان مرارا على الروابط بين العولمة وتأييد الليبرالية الجديدة باعتبارها الخيار السياسي الوحيد القابل للتطبيق» (ص 671).

الجدول (1 - 3): معدل التجارة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، اقتصادات متقدمة، 1914 و 1995 (الصادرات والواردات مشتركة)

	1914	1995
فرنسا	35.4	36.6
ألمانيا	35.1	38.7
اليابان	31.4	14.1
هولندا	103.6	83.4
المملكة المتحدة	44.7	42.6
الولايات المتحدة	11.2	19

المصدر: عن هورست وتومبسون (1999، ص 27) بتصرف.



الشكل (2 - 3): تدفقات رأس المال الدولي بين اقتصادات الدول السبع الكبرى 1870-1995 (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
المصدر: عن هورست وتومبسون، 1999، ص 28 بتصرف.

انتقادات أطروحة المشككين

هنــاك انتقــادات عديدة لأطروحة هورســت وتومبســون، ولكن الانتقاد الأكمل هو الذي باشره بيراتون (2001). بينما يؤيد بيراتون عموما أعمالهما، ولاســيما اعتمادهما الحقيقة التجريبية بدلا من التخمين، فانتقاده المركزي هو أن منهجهما خاطئ. اســتخلص هورســت وتومبسون نتائجهما الأساسية بمقارنــة الاتجاهات الموجــودة باقتصاد «عالمــي مفرط» ومتخيــل. ويعتقد بيراتون، وكــذا هيلد وآخرون (1999)، أن ذلك غائــي، وأن الدليل يجب أن يكون موجهــا ثانية لمنح «تقويم أكثــر دقة لأثر التكامل المعاصــر» (بيراتون، 2001، ص 678)، بــدلا من رفض مفهوم العولمــة تماما. ويقول إنه بمقارنة مستويات التكامل الحالية بأطروحة المتحمسين للعولمة، فإن العمل هو:

> إن لم يكن تماما مفهوم رجل القش عن العولمة، فإن مؤلف «مساءلة العولمة» لايزال يركز على نسخة خاصة لتحليل العولمة تســتوجب تأييدا أكاديميا محدودا جــدا... فمن غير المفيد أساســا دراســة العمليات الاقتصادية من حيــث وضع نهائي ضمني وحيد. (بيراتون، 2001، ص 672).

وأهم نقد هو نقد المقترح الذي يقول بأن المستويات العالمية للتكامل ليست غير مسبوقة. يرى بيراتون أن التدابير المستخدمة من قبل هورست وتومبسون غير ناضجة للإمساك بالطبيعة المتغيرة للاقتصاد العالمي، وخاصة بجوانبها النوعية. وكان واحد من أبرز الاتجاهات هو ارتفاع المعاملات عبر الحدود في السندات والأسهم، التي ارتفعت أضعافا مضاعفة منذ السبعينيات (انظر الجدول 2 - 3). على العموم، في رأي بيراتون، «هناك أدلة جوهرية لمستويات تجارية غير مسبوقة، وللاستثمار الأجنبي المباشر، والنشاط المالي العالمي بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي الوطني .... ومجرد مقارنة مؤشرات غير ناضجة عبر مراحل زمنية يفوت الطابع المتغير للتكامل المعاصر، ولاسيما نمو الشركات المتعددة الجنسيات وارتفاع التدفقات المالية العالمية على المدى القصير» (ص 675).

الجدول (2 - 3): معاملات عبر الحدود في السندات والأسهم نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1980-1998

	1980	1990	1998
الولايات المتحدة الأمريكية	9	89	230
اليابان	8	119	91
ألمانيا	7	57	334
فرنسا	5	54	415
إيطاليا	1	27	640
كندا	9	65	331

المصدر: عن بيراتون (2001، ص 674) بتصرف.

يقدم بيراتون خمس نقائض لادعاءات هورست وتومبسون المركزية:

1- تقدمت تحركات التكامل التجاري والمالي أكثر مما كانت عليه من قبل، ومع أن التكامل لم يكن غير مسبوق ظهرت الأسواق العالمية.

2- الشركات العابرة للقوميات نادرة، وعلى الرغم من احتفاظها بقاعدة وطنية (عليها ذلك)، نمت تحركاتها، فجعلت من المشاركة في الأرباح من خلال الضرائب، مثلا، داخل الدول القومية أمرا صعبا.

3- هناك أنماط متفاوتة للنشاط الاقتصادي، ولكن ليس هناك كتلة معزولة عن باقي العالم.

4 - عديد من البلدان الفقيرة في الحقيقة هامشية وتتجنبها الشبكات. ولكن، هذا لا يعني ضمنا أن الأسواق العالمية غير موجودة. وليس من المحتمل أن تكون الأسواق العالمية ممتازة، ومن ثم، ليس من المحتمل أن يتقارب الدخل عالميا.

5 - لا تزال الدول القومية تنظم الأسواق ولكنها مقيدة بشكل متزايد بتحولات السوق والاتفاقات الدولية.

واستنتج براتون أن «الأسواق العالمية تطورت فيما يخص السلع والخدمات والأصول المالية. على هذا النحو، هذا يتجاوز 'التدويل' ويمكن أن يوصف بأنه عولمة بشكل عقلاني» (2001، ص 682). يتردد هذا الاستنتاج بشكل أوضح في الجغرافيا البشرية في أعمال ديكن (2004)، الذي يرى أن هورست وتومبسون فشلا في التمييز بين الإدماج السطحي لفترة ما قبل العام 1914 والإدماج العميق للفترة المعاصرة، قائلا، «إنه بمعنى نوعي تُحلل بالضرورة العمليات المادية للعولمة» (ص 8). بالنسبة لآش أمين، يفشل هذا النقاش لأنه «لا يقدم أي معنى للاتجاهات والتغييرات في نظام العالم الاقتصادي الذي قد يكون متحديا حقيقة للتوازن بين التأثيرات الوطنية والعالمية» (1997، ص 124).

رأي المؤمنين بالتحول - نقض مادية العولمة

توجد العديد من الآراء «المؤمنة بالتحول» عن تاريخ العولمة، على الرغم من وجود رأيين فقط يُناقَشان بتفصيل هنا - أطروحة ووترز (2001) «نقض المادية» والتسلسل الزمني الرباعي لـ «الأشكال التاريخية»، بدائل مفيدة على الخصوص مقترحة في روسنو (1990)، وهارفي (1989)، وروبرتسون (1992، 2003). عموما، إن وجهات نظر المؤمنين بالتحول

أكثر شمولية من روايات المتحمسين للعولمة أو المشككين، لأنها تركز على أهمية الثقافة والسياسة بالإضافة إلى الاقتصاد. وتأتي الشروحات الموجزة والأسهل فهما عن العولمة من عالم الاجتماع الأسترالي مالكولم ووترز. يقترح في كتابه «العولمة» (ووترز، 2001) نظرية تاريخية لتفسير الترابط المتزايد. هذا المنظور السوسيولوجي، الذي ينبني بوضوح على مفاهيم الفضاء والمكان مفيد على الخصوص بالنسبة لمتخصصي الجغرافيا البشرية.

يحاول ووترز أن يبرهن بأن العولمة يجب أن يُقتفى أثرها من خلال تحولات في ثلاث «مناطق» من الحياة الاجتماعية - الاقتصاد والحكومة والثقافة. يتبنى المؤلف آراء فيبر وآخرين (1998) وبيل (1974) التي تقول بأن كل واحدة من هذه الحلبات «مستقلة بنيويا» (ووترز، 2001، ص 17)، على الرغم من كون «الفعالية النسبية للحلبات قد تتنوع عبر التاريخ والجغرافيا» (المصدر نفسه). هذا يتعارض مع الرأي الماركسي الذي يعطي الهيمنة للميدان الاقتصادي في الحياة (بمعنى أنه يحدد الثقافة والسياسة) ومع رأي بارسون الذي يعطي القوة المحدِّدة للثقافة. ويقال إن كل حلبة من هذه الحلبات تحتوي على ثلاثة أنواع من التبادل:

- **التبادل المادي** - الذي يشمل التجارة، والإيجار، والعمل المأجور، والخدمات، وتراكم رأس المال.
- **تبادل القوة** - الذي يشمل عضوية الحزب، والانتخابات، والأوامر والقيادة، والإكراه والتحكم الاجتماعي، والتشريع، وإعادة التوزيع والعلاقات الدولية.
- **التبادل الرمزي** - ما يشير له ووترز بـ«تبادل العلامات» من خلال، مثلا، التواصل الشفاهي، والمنشورات، والأداء، والتدريس، والطقوس، والعرض، والدعاية، والإشهار، والبحث.

حجته الأساس هي أن كل «نوع من هذه الأنواع من التبادل ينظم العلاقات الاجتماعية في الفضاء بطريقة خاصة» (ص 19). أولا، التبادلات المادية تحدد الموقع، لأن إنتاج المواد يتطلب تركيز عوامل الإنتاج (العمالة، والمهارات، ورأس المال، والمواد الخام). كثيرا ما تتم التجارة عبر

مسافات طويلة ولكن بوساطة وسطاء متخصصين، مثل التجار والبحارة والممولين، يربطون بين كل عقدة من السلسلة السلعية. ثانيا، تساهم تبادلات القوة في التدويل، لأنها موجهة نحو التحكم في شعب يحتل إقليما معينا، وتتوج بالحدود الوطنية، وتُمارس العلاقات الدولية عموما لممارسة و/أو تأكيد السيادة. وأخيرا، تساهم التبادلات الرمزية في العولمة، لأنها تحرر «الترتيبات الاجتماعية من المرجعيات الفضائية» (ص 19). يقال إنه من الصعب جدا احتكار مثل هذه التبادلات في الفضاء المحلي بما أنها يمكنها «أن تتكاثر بسرعة في أي مكان» (ص 19). وهكذا، فهي عموما قابلة للنقل بسهولة ويمكنها أن تطالب بالأهمية العالمية بسهولة كبيرة.

الادعاء بأن هذه الحلبات، أو الميادين كما تسمى في هذا الكتاب، مستقلة بنيويا لا يعني ضمنا أنها تعمل منعزلة بعضها عن بعض. حدد ووترز هذه النقطة (ص 20) قائلا:

> التطابق الظاهر بين الحلبات الثلاث من الحياة الاجتماعية - الاقتصاد والسياسة والثقافة - والأنواع الثلاثة من التبادل - التبادل المادي وتبادل القوة والتبادل الرمزي - لا يجب أن يضللنا في التفكير بأن كل نوع من التبادل مقيد بميدان واحد. مثلا، تضم الشركات المستقرة بعزم في الاقتصاد بداهة كثيرا من التبادلات المادية، ولكنها تشمل أيضا تبادلات القوة بين المديرين والعمال والتبادلات الرمزية بشأن أمور مثل معايير العمل واللباس ومجموعة القواعد وهلم جرا. مع ذلك، هناك توجه عام بالنسبة إلى التبادلات المادية أنها تنشأ في الاقتصاد، وبالنسبة إلى تبادل القوة أنها تنشأ في الحكومة، وبالنسبة إلى التبادلات الرمزية أنها تنشأ في الثقافة.

وادعاء ووترز هو أن العولمة ستبدأ حيث التركيز في المجتمع ينتقل من التبادلات المبنية على ما هو مادي، من خلال تبادلات القوة، نحو التبادلات الرمزية. بمعنى، تصبح التبادلات «نقيضة المادية» على نحو متزايد. بهذا المعنى يرى أنه «بإمكاننا أن نتوقع كذلك أنه لو كانت العولمة متقدمة كثيرا فستكون متطورة في الحلبة الثقافية عنها في الحلبتين الأخريين» (ص 21).

تُطبق هذه الأفكار إذن لتفسير التطور التاريخي للمجتمع العالمي. طبقا لذلك، «تؤيد» العولمة ثلاث عمليات في كل واحدة من حلبات الحياة الرئيسة:

- **تتجه الاقتصادات نحو التسويق** - بمعنى، التحرر من احتكار الأوامر والقيود والطبقات.
- **تتجه الحكومات نحو التحرر والديموقراطية** - يؤدي هذا إلى لامركزية القوة.
- **تتجه الثقافة نحو الكونية** - تجريد القيم والمعايير إلى مستوى عال جدا من التعميم الذي سيسمح بمستويات متطرفة من التمييز.

تقسيم ووترز الثلاثي للحقب

يضع ووترز مفاهيم لثلاث حقب - الحقبة الحداثية المبكرة، والحقبة الحداثية، والحقبة العالمية - تتخللها أزمات رئيسة تؤدي إلى حجب مجموعة من العمليات والتبادلات بأخرى. في الحقبة الحداثية المبكرة، كان الحدث الأساس هو تطور الرأسمالية والتسويق الاقتصادي بين 1600 و 1900. ونظام التبادلات المادية الذي تطور كسر «الروابط التقليدية» لمجتمع القرون الوسطى وأدى إلى تأسيس الطبقة الرأسمالية التي قوضت الملكيات وأشكال الحكامة التقليدية الأخرى. وكانت التجارة بالإضافة إلى الاستكشاف والاحتلال العسكري النتائج المعولَمة الرئيسة خلال هذه الحقبة «مع أنها شكلت بداية لم تكن فعالة نسبيا في تأسيس الاندماج العالمي» (ص 23). وعندما عرفت الرأسمالية أزمة وكان العمال غير راغبين في قبول الاستغلال والبؤس، أدى الفعل الجماعي للطبقة العاملة إلى وقائع سياسية جديدة. في الحقبة الحداثية، أصبح «التدويل» انتقالا مسيطرا نظرا إلى التحرر السياسي والديموقراطية، مما أدى إلى بزوغ دولة الرفاه في حالات عديدة، وفي بعض الحالات، إلى ظهور الفاشية والشيوعية. عموما إذن تحول التركيز نحو الدولة لتقوم بوظيفة الوسيط في هذه العلاقات الجديدة. فقامت الدولة بوظيفة تنظيم علاقات القوة بين الشركات والعمال وطورت كذلك بحيوية التقاليد القومية - غالبا على حساب الاختلافات العرقية المحلية. خلال هذه الحقبة كانت النتيجة

العالمية الرئيسة هي تدويل عمل الدولة «تحت تطور ظواهر مثل التحالفات، والدبلوماسية، وحروب العالم، والمهيمنين، والقوى العظمى» (ص 23). وانتشرت الرأسمالية باعتبارها ممارسة اقتصادية وثقافة على حد سواء تحت «الرعاية المهيمنة» مصطدمة بالأيديولوجيات الاشتراكية والفاشية.

في الحقبة العالمية الحالية واجهت الدولة نفسها أزمة، وأضحت غير قادرة على ضمان آفاق مستدامة للمجتمعات أو توفير نمو اقتصادي. وهكذا، كان الأفراد غير راغبين في تسليم استقلاليتهم للمنظمات ذات القياس القومي وقاموا بدلا من ذلك بالإشارة المتزايدة للرموز الثقافية ذات «المنحى الكوني». ويرى ووترز أن «هذه التدفقات الثقافية الفعالة والمسرعة تشير لبلوغ عملية العولمة القمة قريبا» (2001، ص 25). وتشمل الرموز الجديدة: حقوق الإنسان، والبيئة، والديموقراطية الليبرالية، وحقوق الاستهلاك، ونزعة التقاليد الدينية، والتنوع العرقي، والنزعة الكونية. وفقا لذلك، «العمل الثقافي يعطل الدول، خاصة حيث تكون عالية التنظيم، وتُعطِّل الأحزاب السياسية من قبل الحركات الاجتماعية المنتشرة والتي لها بعد التدويل» (ووترز، 2001، ص 25). بهذا المعنى يجعل التبادل الرمزي الجديد الحدود التقليدية أقل أهمية، ويصبح الاقتصاد منفصلا عن الأماكن المحلية بما أنه «موسط رمزيا» بشكل كبير، ويعوض الاستهلاك الانتاج باعتباره النشاط الاقتصادي الأساس. والمهم على وجه الخصوص في هذا السياق هو ظهور ما بعد الحداثة، التي أدت إلى انهيار التمييز بين الثقافة الرفيعة والثقافة الشعبية. ويمتزج هذا بفتح الحدود للتدفقات الرمزية إلى حد أن الثقافات أصبحت قابلة للاختراق ومعولَمة أكثر. يصف ووترز (2001، ص 24 - 25) الحقبة الحالية، قائلا:

> المنتجات الثقافية أصبحت أكثر سيولة ويمكن إدراكها بصفتها تدفقات التفضيل والذوق والمعلومة التي يمكنها اجتياح العالم بطرق لا يمكن التنبؤ بها ولا التحكم فيها. حتى الفحص العارض لقضايا التفضيل هذه كالاهتمام البيئي، وألعاب البوكيمون، والاستثمار في أسهم التكنولوجيا العالية، وطول التنورة، وتشفير الأسطوانات، ورعب الإيدز يمكنه تأكيد هذا التطور.

القرن الواحد والعشرون	من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين	من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر	
الشمولية	التدويل	التجارة، الاستعمار والحرب الإقليمية	الاتجاه
نمط الحياة الاستهلاكية الفصل 3	الفوردية متعددة القوميات والفوردية الجديدة الفصل 2	رأسمالية المدير المالك	التسويق الاقتصادي
		أزمة الرأسمالية	
تقويض الدولة وسياسة القيمة الفصل 5	نظام العلاقات الدولية، الفصل 4	الدول المطلقة/ ذات السيادة البرجوازية	الديموقراطية والليبرالية السياسية
	أزمة الدولة		
التمجيد العالمي والفردانية الانعكاسية (الفصل 7)	التقاليد والديانات القومية (الفصل 6)	الثقافات الفرعية الإثنية/ الطبقية	العالمية الثقافية

مسار العولمة الرئيس ....

الشكل (3 - 3): عولمة ووترز عبر الزمن
المصدر: ووترز (2001، الشكل 1 - 1).

انتقادات أطروحة نقض المادية

قاد ووترز نفسه نقد أفكاره الخاصة (ص 21) قائلاً:

> هذه الخلاصة ... ستقوم لا محالة بادعاءات واسعة، هجومية أحياناً، متجاهلة خصوصيات زوايا الكوكب الفردية ورثاثة التحولات الاجتماعية وذلك في محاولة لإيجاد معنى عام، وربما أكثر من عام، من التعقيد المرعب.

يمكن القيام بنقدين إضافيين. أولاً، في نقاشه بأن كل شكل من التبادل يعمل في قياس خاص، يغفل عن تعقيد تفاعل العمليات في مقاييس مختلفة. وكما تمت مناقشة ذلك في الفصل الثاني، اعترف الجغرافيون بأن التمييز بين

المقاييس إشكالية. كل تبادل - سواء كان ماديا أو رمزيا أو له علاقة بالقوة، له أصلـــه في مكان محلي ويصبح عالميا فقط عندما تتمدد التفاعلات من محلي إلى محلي عبر الفضاء. بهذا المعنى كل التبادلات محلية ومن الممكن أن تصبح عالمية في الآن نفســـه. لا جدوى من الحديث عن جعل الثقافة «عالمية»، مثلا، مادامت الثقافات مثبتة في المحليات. وعلى نحو مماثل، يؤدي تطور الحركات الاجتماعيـــة الجديدة إلى ممارســـة السياســـة بطريقة لا تســـاهم في تدويل الحـــدود بل تتجاوزها. ثانيا، إن النقاش الذي يقول بأن مجموعة من العمليات حُجبت بأخـــرى - من المجموعة الاقتصادية، إلى السياســـية، إلى الثقافية - يعطي الإحســـاس بتنقل أحادي الخط ومرتب، غير مؤيد تجريبيا، على الرغم من أنه ممكن. هذا التحول نحو دولة نهائية كونية يقلل من أهمية الاحتمالات الجغرافية. عموما، مع ذلك، إن أطروحة ووترز اكتشاف جديد لأنها تقدم على الأقل أساســـا منطقيا للعولمة. علاوة على ذلك، فهي تمدد التحليل وراء ما هو اقتصادي، وهذا أمر مُرحب به في العلوم الاجتماعية عامة.

تسلسل العولمة الزمني - تحولات عالمية

يتبنـــى هيلد وآخرون (1999) منظورا تحوليـــا عاما عن تطور العولمة مـــع مرور الوقـــت ويقدمون نقطتـــين مركزيتين. أولا، أن «العولمة ليســـت جديدة تماما، ولا هي ظواهر اجتماعية حداثية أساســـا. تغير شـــكلها مع مرور الوقت وعبر الميادين الأساســـية للتفاعل الإنساني، من السياسي إلى الإيكولوجي» (ص 415). ثانيا، أن عمليات العولمة لا تنتشر بحسب منطق أحادي الخط أو متأصل. يقولون، «لا يمكن وصف العولمة باعتبارها عملية تاريخية بمنطق تطوري أو بالغائية الناشئة. أنماط تاريخية للعولمة تخللتها تحولات وانعكاســـات كبرى بينمـــا الإيقاعات الزمنيـــة للعولمة تختلف بين الميادين» (ص 415). في هذا السياق طور المؤلفون تقسيما رباعيا للعولمة:

- عولمة ما قبل الحداثة - قبل 1500
- العولمة الحداثية المبكرة -1500-1850
- العولمة الحداثية -1850-1945
- العولمة المعاصرة - 1945

عولمة ما قبل الحداثة

بـــدأت هذه الحقبة قبل حوالي 9 آلاف إلى 11 ألف عام مع ظهور مراكز مميزة للحضارة الزراعية المســـتقرة في أوراسيا وإفريقيا والقارة الأمريكية. طورت هذه الحضارات نســـبيا تجارة المســـافات البعيدة، وبشـــكل حاســـم، أضفت القوة على الفضاء - على الرغم من أن هذين الشيئين كانا محدودين بتكنولوجيا النقل والاتصالات. وخلال هذه الحقبة كانت المملكة الأوراسية هي التـــي عُرفت أكثر بالتدفقات بين الأقاليـــم و/أو بين الحضارات بينما تميزت أوقيانوسيا والقارة الأمريكية بالاكتفاء الذاتي إلى حد بعيد.

كانـــت العولمـــة في هـــذه الحقبـــة واضحة فـــي أربعة مجـــالات: في الإمبراطوريات العسكرية/السياســـية، وديانـــات العالم، وحركات الهجرة، و- بشـــكل أقل - في التجارة. فـــي حالة الإمبراطوريـــات، كان أول مثال معروف هو الإمبراطورية الســـومرية (3000 عـــام قبل الميلاد)، واختلفت الإمبراطوريـــات اللاحقة كثيـــرا في مداها وتحملها. فـــي مقابل الحقب اللاحقة للإمبراطوريات «العالمية»، كان أغلبها صغيرا نسبيا، مع أن بعضها ذهـــب إلى تكوين مســـتوى إقليمي مهم من التنظيم مهـــد الطريق للقاءات فـــي القرون اللاحقة - بمـــا في ذلك الحضارات الهنديـــة وهان الصينية والإمبراطوريـــة الرومانية. وتكوّنت ديانـــات مبكرة في هذه الحقبة كذلك، عابرة للحدود الإمبريالية برسائل ونصوص كونية - موحِّدة بهذه الطريقة ثقافـــات منفصلة عديدة. وأهم تطور دينـــي في هذا الوقت كان هو ظهور الإسلام في مطلع القرن السابع الذي اعتبره البعض أول دين عالمي.

ســـببت حركات الهجرة لأولئك فـــي إمبراطوريات الرحل بما في ذلك الشـــعب الجرماني (الذي استقر في النهاية في أوروبا الغربية بعد احتلال الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس)، وبعد ذلك المغول، اضطرابات رئيســـة من خلال الاحتلال في هذه الحقبة. ويشير هيلد وآخرون إلى أن هـــذه الحركات، محدثة الدمار والطاعون فـــي أعقابها، لم تترك بصمات مثلما تركها انتشار الزراعة المستقرة في المجتمعات البدائية طوال الحقبة.

واكتســـت بعض أشكال التفاعل الاقتصادي، مثل التجارة العابرة لأوراسيا والمحيط الهندي، أهمية في هذه الحقبة. مثلا، رســـخ التجار المســـلمون من شـــبه القارة الهندية حضورا مســـتمرا على ســـاحل إفريقيا الشـــرقي. ومن الصعـــب طبعا تحديد مثل هذه التدفقات. ولكـــن المهم هو أن هذه التدفقات مثلت قنوات لنشـــر الأفكار الثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى التكنولوجيا،

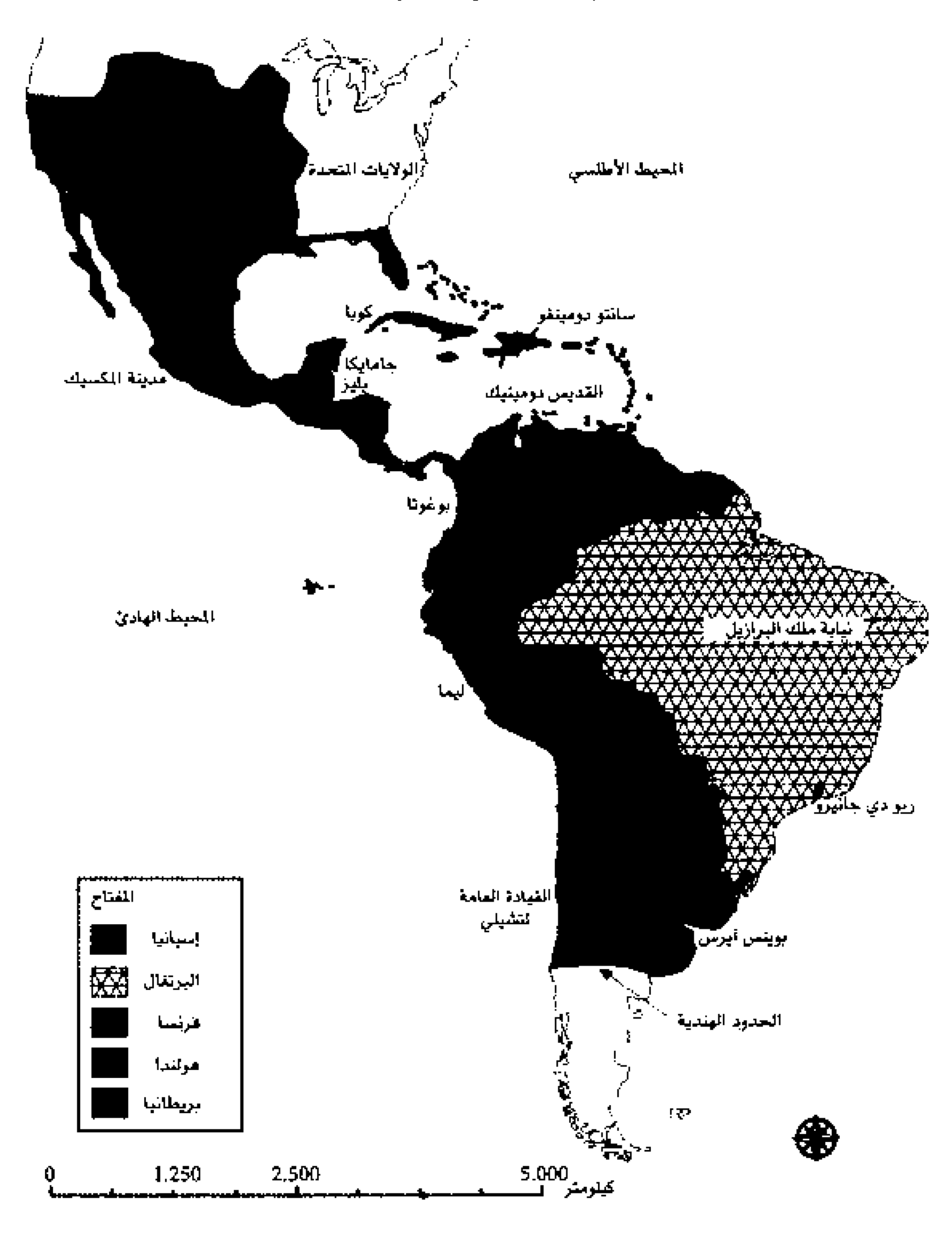
مع تكثيف التفاعل بين النخب. عموما، أُعيقت سرعة التفاعل كثيرا بسبب المستوى المتدني للتكنولوجيا والبنيات التحتية الفقيرة الموجودة آنذاك. وكان للرومان والأنكا، مثلا، الطرق التي امتدت إلى حافة كل من الإمبراطوريتين، وكانت القنوات في الصين في مهدها. على العموم إذن بقيت الأغلبية الواسعة من سكان العالم منعزلة. على هذا النحو، كانت التفاعلات لمرة واحدة مذهلة في أحوال كثيرة، ولكن كان من الصعب الحفاظ على التفاعلات العسكرية والسياسية المستدامة وتمديد التحكم السياسي. بهذا المعنى بقيت درجة جعل التفاعل العالمي مؤسساتيا ومنظما متدنية. وفي رأي المؤلفين يمكن تسمية هذه الحقبة العولمة النحيلة التي كانت محدودة في اتساعها العالمي.

العولمة الحداثية المبكرة 1500 - 1850

القرن السادس عشر هو الحقبة التي يراها الكثيرون نقطة انطلاق «ظهور الغرب» (هيلد وآخرون، 1999، ص 418). وفي هذه الحقبة طورت أوروبا التكنولوجيات والمؤسسات التي سهلت الحداثة وأدت، في النهاية، إلى تأسيس الإمبراطوريات العالمية الأوروبية. ويشار إلى الحقبة أحيانا بالمرحلة التجارية للاستعمار والتي شهدت المحطة الأولى لانتشار الرأسمالية التجارية عبر الكوكب. في الجزء الأول من هذه الحقبة، كان التوسع الملحوظ أكثر هو التوسع الإسباني والبرتغالي في «العالم الجديد» بحثا عن المعادن الثمينة وموارد طبيعية أخرى لأجل التجارة (انظر الجزء المتعلق بأمريكا اللاتينية في الفصل السابع). وفي منتصف القرن السادس عشر كان كل أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى عمليا مستعمرة. تبين الخريطة (1 - 3) مدى الإمبراطوريات الإيبيرية في 1800.

يشكك هيلد وآخرون (1999) في «الروايات التقليدية»، قائلين بأن التوسع الأوروبي كان انتهازيا وهشا، وأن كثيرا من الابتكار الذي سهل ذلك كان في الحقيقة مستوردا ومقتبسا من مناطق أخرى. من منظور جغرافي يؤكدون كذلك على أن الإمبراطوريات «العالمية» الأوروبية كانت في الواقع جزئية فضائيا. لم تمس إفريقيا وآسيا. مع ذلك، فالمد العالمي الجديد لأوروبا، مع التغييرات في التكنولوجيا والسياسة في المعاقل، أدى إلى تحولات أساسية عبر العالم. ومع ازدهار الإمبراطوريات السياسية والعسكرية، تألفت أشكال جديدة من العولمة الاقتصادية. وشملت الأمثلة المنظمات التجارية لشركات الهند الشرقية الإنجليزية والهولندية، التي سبقت الشركات العابرة

للقوميات. على العموم، أخذ التوسع الأوروبي في الأراضي الأخرى شكل عُقد «جرت [بينها] الأوتار المكثّفة للتفاعل الاقتصادي العالمي» (ص 419). والمهم على وجه الخصوص من حيث التدفقات الاقتصادية العالمية في هذه الحقبة هو تجارة الرقيق الأطلسية (انظر الخريطة 2 - 3)، التي بدأت فقط في التقلص بداية من نهاية القرن السابع عشر مع تصنيع المقالع الأوروبية وتعويض الشركات الاستعمارية بالحكومة الرسمية.



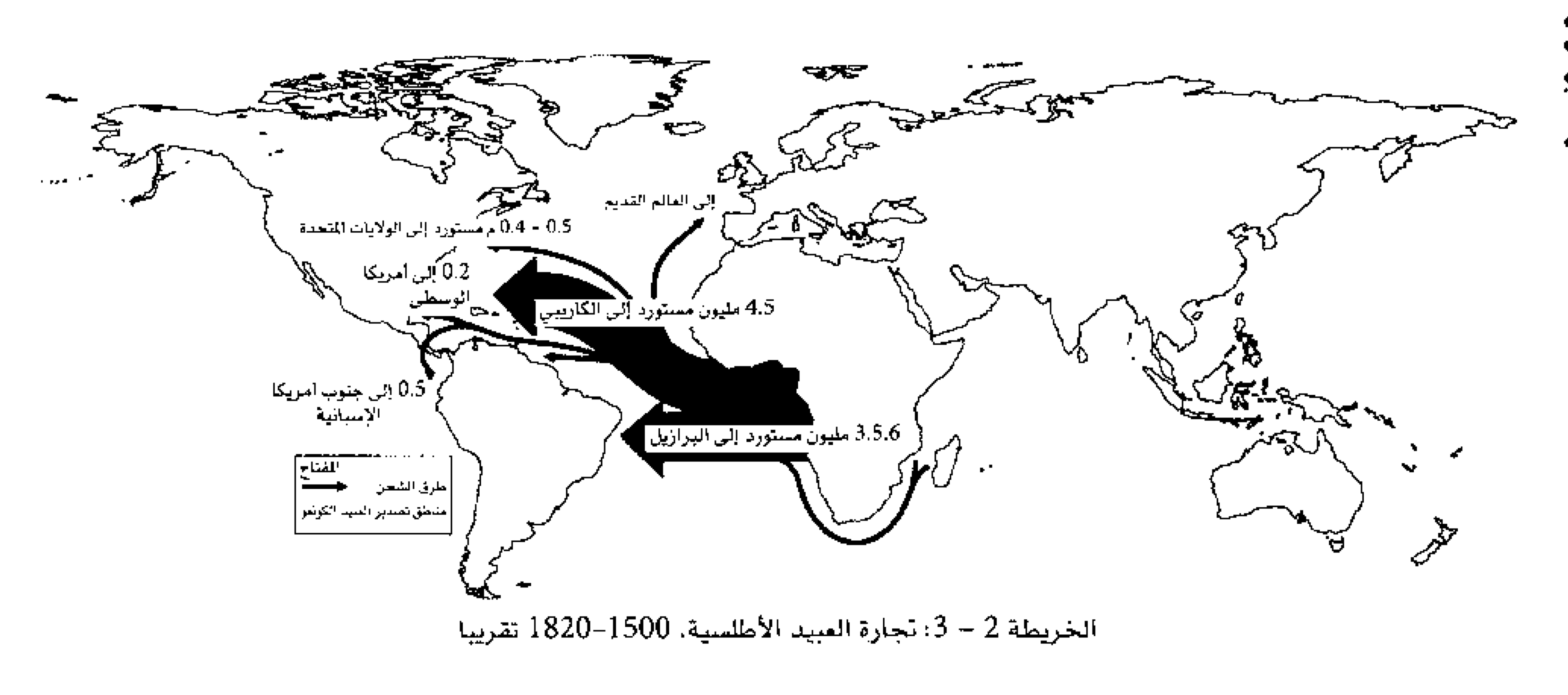
الخريطة (1 - 3): أمريكا اللاتينية الاستعمارية، 1800

مُنعت هذه التجارة من قبل العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في عشرينيات القرن التاسع عشر.

وكما هو الشأن بالنسبة إلى حقبة ما قبل الحداثة كانت التفاعلات الكبرى متقطعة ومركزة في مستويات النخب. ويتجلى هذا في أنه مع نهاية الحقبة ربحت الإمبراطوريات الإسبانية والبرتغالية في أمريكا اللاتينية (انظر الخريطة 2 - 3) والإمبراطوريات البريطانية والفرنسية في أمريكا الشمالية الاستقلال. بمعنى آخر، كان من الممكن القيام بـ «توجهات أوروبية مذهلة» ولكن كان من الصعب بالنسبة إلى الأوروبيين الحفاظ على سيطرة كاملة على مستعمراتهم، على الرغم من كون الآثار الثقافية للاستعمار، خاصة في شكل انتشار الكنيسة الكاثوليكية، عميقة (غوين وكاي، 2004) (وانظر اللوحة 1 - 3).

وبقيت البنية التحتية التي سهلت هذه الحقبة من العولمة هي نفسها كما كانت عليه في حقبة ما قبل الحداثة. ومع نهاية القرن الثامن عشر تطورت بشكل واسع السكك الحديدية والسفن الحديدية وبناء القنوات والطرق - مع أن وجودها لم يتمدد أحيانا كثيرة وراء حدود قلاع الإمبراطوريات الغربية نفسها. وكانت سرعة هذه التدفقات، مع ذلك، مقيدة في النهاية بسرعة النقل البحري وأشكال أخرى من النقل أقل تطورا مثل الفرس. وبقيت مأسسة العلاقات العالمية وتنظيمها، كما كان الأمر في حقبة ما قبل الحداثة، محدودة. وكان هناك نظام ديبلوماسي ناشئ في أوروبا بين الدول، وعززت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية تأثيره - ولكن قدرة هذه المؤسسات على تنظيم الهامش كانت متدنية. وكما في الحقبة السابقة كثيرا ما كان للقاءات المرة الواحدة نتائج مدمرة ولكن آثار المدى الطويل غالبا ما نتجت عن التفاعلات الأقل إثارة.

يمكن القول، مع ذلك، إن الأثر الأكبر للعلاقات العالمية الجديدة تم لمسه في أوروبا نفسها حيث أدى الغنى من العالم الجديد والهجرة العابرة للأطلسي وتحفيز المنافسة بين الإمبراطوريات إلى منافسات مؤسساتية جديدة ومسابقة تكنولوجية عسكرية. في الواقع، في هذه الحقبة بالذات زُرعت بذور النزاعات الأوروبية الكبرى للقرن العشرين. وفي هذه الحقبة كذلك بدأ تطور الدول الرسمية بتعيين الأقاليم وتثبيت حدودها في أوروبا (انظر الفصل الخامس لمزيد من التفاصيل). وسيصبح إحداث الدولة القومية واحدة من العمليات المحدِّدة الرئيسة التي ستدعم حقبة العولمة اللاحقة.



الخريطة 2 - 3: تجارة العبيد الأطلسية، 1500-1820 تقريبا

العولمة الحداثية - 1850 - 1945

هذه الحقبة «شهدت زيادة ضخمة في سرعة وتحصن» (هيلد وآخرون، 1999، ص 42) التدفقات العالمية وشبكاتها تحت سيطرة القوات الأوروبية. ويشار أحيانا إلى هذه الحقبة بالاستعمار الصناعي - معتمدا توسع النواة الصناعية بحثا عن المواد الخام لتقنيات إنتاجه الجديدة (دانيالز وليفر، 1996). كانت لأربع عمليات في أوروبا، مدعمة إلى حد بعيد بأحداث في الحقبة السابقة، وظيفة فعالة في هذا السياق: تطور الاقتصادات الرأسمالية، وظهور تكنولوجيا الأسلحة المتقدمة، والتكنولوجيا البحرية، وظهور مؤسسات الدولة القوية. من هذه العمليات كان نشوء الرأسمالية القائمة على الثورة الصناعية أهم. بدأ تنفيذ هذه التغييرات إلى حد أنه، مع منتصف القرن العشرين، «انفجرت» القوات الأوروبية عبر الكوكب، فضمت أفريقيا وجزءا كبيرا من جنوب شرق آسيا مباشرة وقامت بغزوات مهيمنة في شرق آسيا - المنطقة التي أُقصيت منها أوروبا سابقا. كان هذا عصر الإمبريالية. ومع نمو الاستثمار والتجارة العالميين ارتفع اتساع التدفقات العالمية وكثافتها وسرعتها وأثرها. كانت هناك هجرات كبيرة عبر المحيط الأطلسي وأدت نهاية تجارة الرقيق إلى تصدير اليد العاملة بموجب العقود من الهند إلى أجزاء عديدة من العالم. دُعم هذا وسُهل بالنمو في تكنولوجيا الاتصالات والنقل - لاسيما في التلغراف وأنظمة السكك الحديدية الأكثر تقدما. وشهدت هذه الحقبة كذلك بدايات ظهور النتائج البيئية العالمية مع ارتفاع التلوث العابر للحدود وبداية إزالة الأحراج الاستوائية في الأجزاء المستعمرة من العالم (انظر الفصل الثامن للمزيد عن هذا الموضوع).

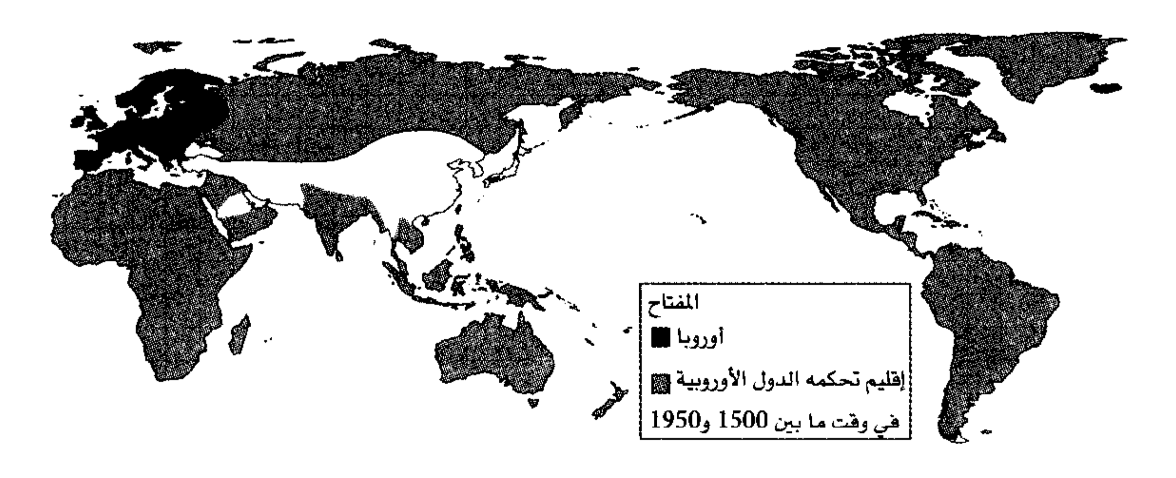
كان المد العالمي للإمبراطوريات الأوروبية والأمريكية وعملياتها السياسية والعسكرية هي التي ميزت هذه الحقبة (انظر الخريطة 3 - 3). ونظرا إلى تقدم الاتصالات كان من الممكن ممارسة النفوذ السياسي على مسافات كبيرة. أدى هذا إلى العولمة الاقتصادية على مستويات غير مسبوقة مع نمو التجارة والاستثمار المالي، لاسيما بين المركز الأوروبي والهامش المستعمَر. كانت التجارة، مقارنة بالحقبة الحالية، محدودة بين

الـــدول الغنيـــة. علاوة على ذلــك، جُعلت الهجرات الجماعيـــة من أوروبا موازية للهجرات الواســعة عبر العالم مـــن مجتمعات أخرى، بما في ذلك الهجـــرة اليابانية إلى أمريــكا اللاتينية وهـجرة الهنـــود إلى جزر المحيط الهـــادئ تحت نظام العقود. وحفزت الهجـــرات داخل المركز ونحوه المركب الصناعي المتمدد.

في المجال الثقافي تحول التركيز في هذه الحقبة من انتشار الخطابات الدينية الغربية إلى انتشار الخطابات العلمانية بما في ذلك العلم والماركسية والقوميـــة التي وصلـــت الجماهير وحولت الحيوات فـــي كل مكان (انظر الفصل الخامس). وأصبح التقدم الكبير في تكنولوجيا النقل والاتصالات ممكنا، وجزئيا من خلال الثورة الصناعية دُعم كل هذا. وانخفضت وحدة تكاليف النقل بســـبب التطور الواسع للسكك الحديدية والسفن البخارية، وقلص التلغراف العابر للمحيط من عدد الاتصالات بشـــكل هائل. وهكذا بقيـــت النخب من مســـافات بعيدة على علم بالأحـــداث. وكان نمو معرفة القراءة والكتابة وتقدم وسائل الإعلام يعني أن بعض شرائح الشعب طورت وعيا عالميا (روبرتسون، 2003). وما جعل هذه الحقبة مختلفة عن مثيلتها الأولى على الخصوص هو أدوار المؤسسات في دعم عمليات العولمة. مثلا، نُظمـــت بصرامة تدفقـــات الهجرة من قبل الدول لأول مـــرة. وفي الحلبة الاقتصادية نظـــم معيار الذهب وارتفاع أهمية البنـــوك العابرة للقوميات (انظـــر الفصل الرابع) التجارة والقطاعـــات المالية. كانت هناك مجموعة أخرى من المعايير العالمية المشتركة التي تطورت في هذه الحقبة، نابعة من الغرب، لتسهيل التفاعلات العالمية المتزايدة.

في هذه الحقبة بالذات تبلورت بنية «المركز - الهامش» لاقتصاد العالم التي نظَّر لها مفكرو التبعية وأنظمة العالم. كان هناك مركز صناعي غني نســـبيا وهامش أفقر نسبيا تُرسل منه المواد الأولية (انظر الفصل الرابع). وكانت هناك مجموعة من الآثار على هامش انتشـــار الاســـتعمار، بحسب احتمال المكان الخاص، وآثار سياســـية عســـكرية رئيســـة (تراجع ودمار دول غير أوروبية عديدة وتحديث تلك الدول التي لم تُســـتعمر مباشـــرة)، وآثار التجارة والاســـتثمار (لاسيما تطويق مناطق عديدة باعتبارها مزوِّدة

للمنتجات الأوليـــة)، وآثار الهجرة (خاصة نحو أمريكا الشـــمالية وأماكن أخرى كذلك)، بالإضافة إلى الآثار الثقافية (أساســا انتشار المسيحية في بعض المناطق وتداول الخطابات العلمانية الغربية في أخرى).



الخريطة (3 – 3): التغطية الإمبريالية الأوروبية للكوكب

تحطمـــت حقبة العولمة الحداثية بالحـــرب العالمية الأولى، التي حدثت جزئيـــا بســـبب ارتفاع حدة التنافس بـــين القوى الأوروبية التي عكســـتها الإمبريالية وأدامتها. وأدت نهاية الحرب إلى انهيار في التجارة والاستثمار العالميين، وشهدت الأزمة الاقتصادية الكبرى التي تلت نهاية معيار الذهب وأنظمة أخرى من التنظيم العالمـــي. فعُوضت حقبة الانفتاح إذن بالأولوية الإمبرياليـــة فـــي الإمبراطوريات الغربيـــة والاكتفاء الذاتـــي في الاتحاد الســـوفييتي وألمانيا. من الســـخرية إذن أن تكون هذه الحرب الإمبريالية، التـــي ألهمت جهود حرب إمبريالية غير مســـبوقة، هي التي وضعت بذور تحطيم الإمبراطوريات الكبرى.

فـــي حقبة ما بين الحربين كانت المحاولة الأولى لنظام الحكامة العالمي الحقيقي، في شـــكل عصبة الأمم التي تأسست في العام 1919. مع ذلك، كان التنافس الإمبريالي يعني أن العصبة لم تكن فعالة كما يرجى. لم تقدر مثلا أن تمنع الحرب العالمية الثانية، التي ظهرت بســـبب التنافس المستمر فـــي أوروبا والأخطاء التي ارتكبت في اســـتقرار ما بعـــد الحرب العالمية الأولـــى. كانت هذه الحرب «العالميـــة» الثانية هي التي أدت في النهاية إلى انهيـــار الإمبراطوريات الأوروبية. بعد أن كشـــفت الحـــرب ضعف القوات

الاستعمارية لم تقو هذه الأخيرة على منع موجة من إنهاء الاستعمار. ومن السخرية أن يستخدم جيل من قادة الاستقلال وحركاتهم مفاهيم القومية التي نشرها المستعمرون أنفسهم. أدت نهاية الاستعمار إلى نظام جديد - الذي يمكن القول إنه لايزال منتشرا حتى اليوم:

> في مكان الإمبراطوريات الأوروبية ظهرت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية التي ستؤسس البنيات الرسمية وغير الرسمية للحكامة العالمية بالإضافة إلى موجة متجددة من العولمة، مؤيدة بالتكنولوجيات الجديدة وبنيات التفاعل، ستعبر عالما محكوما، ليس بإمبراطوريات غير منظمة، ولكن بدول قومية محددة إقليميا. (هيلد وآخرون، 1999، ص 424).

العولمة المعاصرة

تتعامل بقية هذا الكتاب بشكل كبير مع هذه الحقبة، التي تُلخَّص فقط فيما يلي. يرى هيلد وآخرون (1999، ص 424-425) أن العولمة المعاصرة هي مرحلة مميزة بمجموعة من الطرق. على عكس أطروحات المشككين، فهم يعتقدون أنه:

> من حيث اتساع الروابط العالمية، إنه مظهر اللحاق بالركب... ولكننا نعتقد أنه في كل الميادين تقريبا لم تتجاوز نوعيا فقط الأنماط المعاصرة للعولمة مثيلاتها في العصور السابقة بل أظهرت أيضا اختلافات نوعية لا مثيل لها.

وكانت الابتكارات في تكنولوجيا النقل والاتصالات هائلة، وظهور مؤسسات الحكامة العالمية غير مسبوقة، وكان هناك «تجميع» لأنماط العولمة عبر ميادين عديدة. نشأت أنماط جديدة من الهجرة مثل اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي. وكانت هناك عولمة رئيسة للآثار البيئية للإنتاج والاستهلاك الصناعيين بالإضافة إلى الاهتمام بها (انظر الفصل الثامن). وارتفعت سرعة التدفقات الاجتماعية الثقافية بشكل هائل مع تقدم تكنولوجيا الاتصالات. وبما أن ظهور السياحة العالمية قد تحول إلى قطاع اقتصادي أساسي، بالإضافة إلى مستويات من الهجرة غير مسبوقة، فهو

دليل على التغييرات في التكنولوجيات التسهيلية. في الحقب السابقة للعولمة كانت التفاعلات الثقافية من النخبة إلى النخبة في أحوال كثيرة، ولكن يوجد الآن انتشـــار للثقافة الشعبية. هيمنة الإنجليزية باعتبارها لغة مشتركة عبر الكوكـــب عنصر من التحول الثقافي الذي يميزها أيضا عن الحقب الأخرى، مع الدور المتزايد لرأس المال الخاص في انتشار الثقافة بين الجماهير.

كما تمت الإشارة أعلاه، كانت اللحظة التاريخية الرئيسة المحددة لبداية العولمـــة المعاصرة هي الحرب العالمية الثانية، مؤدية إلى نهاية الإمبراطورية وظهـــور الحرب الباردة. وأخذت القدرة العســـكرية بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، أبعادا عالمية (انظر الفصل الخامس)، جاذبة عددا من الدول القومية الجديدة في العالم نحو جانب أو آخر. وفي الآن نفسه، نشـــأت الأمم المتحدة خليفةً لعصبة الأمم، ووضعت ســـابقة جديدة من حيث الحكامـــة العالمية. وفي العمـــل بالتوازي مع هذه الاتجاهات، عززت مؤسســـات بريتون وودز (انظر الفصل الرابع) - البنك الدولـــي، وصنـــدوق النقد الدولـــي، والاتفاقية العامـــة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجـــات) (خلفتها منظمة التجارة العالمية) - العولمة الاقتصادية. وبعـــد أزمـــة البترول في العـــام 1973 خاصة، أدت هذه المؤسســـات دورا حاســـما في انتشار الســـوق الحرة الليبرالية الجديدة عبر العالم. وانتشر نموذج الحكامة عالميا، حتى إلى آخر بقايا المجتمعات الشيوعية في الصين وفيتنـــام، مثـــلا، الذي روجت له خليفـــة الجات: منظمة التجـــارة العالمية. استفادت الشركات العابرة للقوميات وازدهرت في هذا المحيط الاقتصادي الجديد، وكانت فاعلة رئيسة في انتشار الليبرالية الجديدة.

ومـــن منظـــور جغرافي، من أهم نقاشـــات هيلد وآخرين بشـــأن فكرة التحول أن الثنائيات العالمية البسيطة مثل «الشمال - الجنوب» و «المركز - الهامش» حُجبت بأنماط من التوزيع الاقتصادي وعلاقات القوة السياسية الأكثر تعقيدا. هذه التدفقات متفاوتة مع ذلك:

> هـــذا النموذج من الترابـــط خاص بهذا العصـــر. بعد هذه الملاحظـــة، يبقى التفـــاوت موجودا في تشـــابك الدول المختلفة والمجموعـــات الاجتماعيـــة المختلفـــة داخـــل الـــدول القومية، ومستوياتها النسبية في السيطرة على تلك التدفقات(ص 427).

بدا أن نهاية الحرب الباردة تؤكد سيطرة الدولة الرأسمالية الديموقراطية، والليبرالية اقتصاديا عموما، التي أذيع عنها أنها الشكل المرغوب فيه من الحكامة من قِبل مجموعة من المؤسسات العالمية. انتهى عصر الإمبراطوريات، وكما رأينا، نظام الدول القومية في العالم بأسره مغطى بأنظمة إقليمية، متعددة الأطراف وعالمية، من الحكامة والتنظيم. بل حتى الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العظمى في العالم والمهيمنة، لم تمارس استعمارا مكشوفا - من خلال وسائل سياسية رسمية على الأقل. جعل هذا العامل، أن أنماط العولمة غير مدفوعة بـ«منطق توسعي أو بمؤسسات إمبراطورية قهرية»، الحقبة الحالية مختلفة عن الحقب السابقة.

يصف هيلد وآخرون العصر الحالي بالعولمة السميكة، التي هي متميزة عن المراحل السابقة بمجموعة من الطرق (انظر الإطار 1 - 3). ومن النقط المثيرة أن الحقبة الحالية تتسم بتغريب ناقص مقارنة بالعولمة الحداثية، والأقاليم ثابتة أكثر مما كانت عليه في الماضي، وتلعب الحكومات دورا أكبر في الشؤون الوطنية من أي وقت مضى.

تناقض هذه النقط نقاشات المتحمسين للعولمة وتعطي مثالا على فوائد المنظور التاريخي على المدى البعيد. في النهاية، لا يرى المؤلفون الظاهرة تنتشر على طول مسار محدد مسبقا - ولا يوجد منطق موحِّد تحت هذه التحولات، بل مجموعة من القوى التي قد تتقارب أو لا تتقارب في أي وقت.

الإطار (1 - 3)

خصائص مميزة لعولمة العصر الحالي

- **الفضاء - الزمن** - اتساع وكثافة وسرعة لا مثيل لها وأثر التفاعلات والتدفقات العالمية في كل الميادين.
- **التنظيم** - تنظيم اقتصادي وسياسي واجتماعي عالمي لا مثيل له لعلاقات القوة من خلال مؤسسات جديدة من الحكامة متعددة الأطراف والطبقات.
- **الانعكاسية** - نخبة في العالم بأسره ووعي شعبي بالترابط العالمي لم يحدث من قبل. نخب قومية مقابل قوى اجتماعية

عابرة للقوميات تشكل مجموعات الخلاف الأساسية في مقابل إمبراطوريات الماضي القهرية ومستعمراتها الخاضعة.

● **النزاع** - سياسة عالمية جديدة لتسوية جدول الأعمال وبناء التحالفات والتنظيم متعدد الأطراف يُصمم في أحوال كثيرة للطعن في العولمة. كان هذا شأنا إمبرياليا داخليا إلى حدود هذا العصر.

● **المحلية** - عوضت كتل محلية مثيلاتها الإمبريالية. هذه الكتل ليست مستقلة ولكنها ترتبط بعضها مع بعض ويدعم بعضها بعضا.

● **التغريب** - حتى الحقبة الحالية كانت العولمة مرادفة لانتشار التغريب. ويمكن القول إن أشكال العولمة اليوم أقل مركزية أوروبية.

● **الإقليمية** - ترتبط العولمة المعاصرة بنوع مختلف من السياسة الإقليمية. كان التحكم الإقليمي والحكامة دائما في قلب العولمة. والتهديدات التي يتعرض لها الإقليم ليست عسكرية فقط أو خارجية. الأقاليم الآن أكثر ثباتا.

● **شكل الدولة** - مقارنة بالمراحل السابقة للعولمة تتميز الدول بـ «حكومة كبيرة» (على الرغم من إصلاحات حديثة رامت تقليص هذا الحجم) حيث تنفق الدول نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي ولها مسؤولية عن التدبير ورفاه الشعوب. فالدول على هذا النحو تتأثر بشكل أوضح بالعولمة اليوم.

● **الحكامة الديموقراطية** - الدول الفردية ديموقراطية (أو غالبيتها تدعي ذلك) بينما حددت بنيات الحكامة العالمية عناصر الديموقراطية. وفي الجمع بين المثل الديموقراطية للحكامة القومية والتنظيم العالمي للحياة الاقتصادية والاجتماعية تُطرح معضلات فريدة.

المصدر: عن هيلد وآخرين (1999، ص 430-431) بتصرف.

تأملات في السلسلة الزمنية للتحولات العالمية

يقدم هيلد وآخرون تأويلا غنيا تاريخيا ومفصلا جدا عن تطور العولمة. فهم بذلك يسعون عن قصد إلى تجنب تكرار التواريخ المعهودة لتطور أوروبا

وتوضيح كيفيــة دعم هذا لما أصبحنا نعرفه بالعولمة. بهذا المعنى إلى حد ما، فهم يسـاهمون في لامركزية النقـاش، محولين التركيز بعيدا عن أوروبا نحو مناطق أخرى مـن العالم تعرضت، وبطرق مختلفة، لقوى العولمة. علاوة على ذلـك، مقاربتهم متعددة الحقول المعرفية تجمع بين التعليق والتحليل والقياس وتأويل قوى التغيير الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وقوى أخرى، وتبين كيف أن هذه القوى مجموعة أحدثت القوة الساحقة للتاريخ العالمي. هذا تعهد طموح - تعهد من المحتم أن يكون محفوفا بالصعوبات إن أفرطوا في التعميم. ولكنهم يتجنبون كثيرا حتمية التأويلات الأخرى من حقول معرفية واحدة.

يمكن القيام بانتقادات عديدة للأطروحة مع ذلك. لا توجد قوة كامنة وراء العولمة ولا أساس نظريا منطقيا لسرعة التفاعلات العالمية واتساعها وكثافتها المتزايدة. فيمكن القول إن تعريفهم لها واسـع جدا، إلى حد أنه يمسـك بكل شيء بفعالية. وتصبح كل حركة الهجرة وكل تدفق تجاري دليلا على «العولمة» في هذا المخطط. يجب على الجغرافيين أن ينتقدوا أيضا استعمالهم الثنائي لمصطلحـي «عالـمي» و«محلي» على أنه ليس هناك شـك في أن عملية وضع الحقب التي انطلقت في التحولات العالمية هي التأويل الأكمل والأكثر تناسقا للعولمة لدينا حتى الآن.

موجات العولمة - إطار

لا شك في أننا في حقبة متسارعة من العولمة. ولكن، من الواضح أيضا أن العولمة لم تكتمل تماما، وسواء ستكتمل أم لا هو أمر مشكوك فيه. بهذا المعنـى ربما من الدقة أكثر الحديث عن عالم معولِـم مقابل عالم معولَم. فالعمليات وجداول الأعمال التي تؤدي إلى هذا متناقضة وجدلية ومعقدة وغير متجانسة. لذلك وضع خريطة للآثار عمل ضروري وخطير جدا في آن واحد بالنسبة إلى الجغرافيين، وهو عمل قد بدأ لفوره.

نقتـرح فيما يلي إطارا لموجات العولمـة ومراحلها يجمع عددا من الأفكار التي نوقشـت حتى الآن في هذا الكتاب. ويوضـع تركيز خاص على روايات التحـول التي تأثـرت، جزئيا، بنظريـة أنظمة العالـم وبعملية وضع الحقب لروبرتسـون (2003) وماكمايكل (2004). بالنسبة إلى هذا الإطار يستعمل

تعريف العولمة المطور في الفصل الأول. ويبدأ الإطار في أوائل القرن السادس عشـــر مع ظهور الإمبراطوريات الإســـبانية. ولا يعنـي هـــذا أن عمليات مثل العولمـــة لم توجـــد قبل تلك النقطة أو أن بعض الحضـــارات، نظرا إلى الأفق المحدود، اعتقدت أنها كانت تعمل في شـــكل «عالمي» (روبرتســـون، 2003). يمكن القول إن تلك كانت أشكالا من العولمة الناشئة التي لم تصل إلى تمديد الأنظمة والشـــبكات التي حدثت مع اســـتعمار العالم الجديـــد. يَعتبر الإطار العملية منقســـمة إلى موجتين (تواريخ تقريبية): العولمة الاستعمارية (الموجة الأولـــى)، 1500 - 1945 تقريبا، وعولمة ما بعد الاســـتعمار (الموجة الثانية)، 1945 تقريبـــا فصاعدا. تنقســـم كل واحدة من هاتـــين الموجتين إلى مراحل أخـــرى. تتواصل الموجـــة الأولى من خلال المرحلـــة التجارية (1500-1800 تقريبـــا)، والمرحلة الصناعية (1800-1945 تقريبا). وتتحرك الموجة الثانية من خـــلال المرحلـــة التحديثيـــة (1945-1980 تقريبـــا)، والمرحلة الحالية لليبرالية الجديـــدة (1980 تقريبا فصاعدا) (انظر الجدول 3 – 3). بين كل واحدة من هاتين الموجتين توجد أحداث هيكلية جديدة أساسية تعطل النظام العالمي المهيمن، وهذه مقاربة تعتمد أفكارا من مدرسة التنظيم (انظر الفصل الخامـــس). ومع مضـي الموجتين قدما، يُقـــوى تقلص الزمن – الفضاء وإن لم يكن بالضرورة متساويا عبر الزمن والفضاء.

الجدول (3 – 3): موجات العولمة – إطار

موجة	الحقبة (تواريخ تقريبية)	أزمة تعيد الهيكلة
موجة 1	**العولمة الاستعمارية (1500-1945) تقريبا**	
	المرحلة التجارية (1500-1800 تقريبا)	الثورة الصناعية
	المرحلة الصناعية (1800-1945 تقريبا)	
		الأزمة الاقتصادية الكبرى والحرب العالمية الثانية
موجة 2	**عولمة ما بعد الاستعمار (تقريبا فصاعدا 1945)**	
	مرحلة التحديث (1945-1980 تقريبا)	أزمات البترول
	مرحلة الليبرالية الجديدة (1980 تقريبا-)	

في الموجة الأولى كان سبب الانتقال بين التوجه التجاري والتوجه الصناعي تغييرات رئيسة في أوروبا، مرتكزة جزئيا على عمليات أطلق لها العنان الاستعمار التجاري، وأدت في النهاية إلى الثورة الصناعية وتقوية الرأسمالية. كان لهذا التحول الثقافي آثار سياسية واقتصادية عميقة أدت إلى منافسة مكثفة بين القوات الصناعية الحديثة والبحث عن الموارد والأماكن لاستثمار فائض رأس المال. وأدت الحربان العالميتان، اللتان تخللتهما الأزمة الاقتصادية الكبرى، إلى أزمة في النظام العالمي الاستعماري وفي نهاية المطاف إلى تصفية الاستعمار. ميز كل هذا تحول نحو حقبة ما بعد الاستعمار حيث تم تنفيذ التحكم من خلال وسائل اقتصادية وثقافية جديدة بدلا من الوسائل السياسية المكشوفة، معززة جزئيا بتطور مؤسسات سياسية معولَمة صُممت لتأييد هذه الهرمية. وفي الحقبة الأولى من الموجة الثانية - مرحلة التحديث - كانت النزعة التنموية للدول نحو تقوية الشركات العابرة للقوميات المحرك الأساس لانتشار ثقافة الرأسمالية (ماكمايكل، 2004). وأدت في النهاية الأزمة المعيدة للهيكلة، التي سببها ارتفاع النفط في السبعينيات، ووصلت أوجها في أزمة الديون، إلى ظهور الليبرالية الجديدة العالمية. في هذه المرحلة الليبرالية الجديدة تعرف سلطة الدولة تحديا من لدن مؤسسات عالمية تسعى إلى اختراق آخر للرأسمالية، وكذلك من المجتمع المدني الذي يحس بالإحباط من عدم فعالية الدولة في عالم متعدد الدرجات. في الصميم إذن انتشار ثقافة الرأسمالية التي تسعى إلى تقليص زمن تحول رأس المال من خلال تطوير تكنولوجيات تقلص الزمن - الفضاء.

يجب التأكيد على أن هذا ليس حتمية اقتصادية - الرأسمالية ثقافة تؤدي إلى نتائج اقتصادية وتغيير سياسي. وتطورت أيديولوجيات الرأسمالية والصفات التي احتوتها من حقبة التنوير في أوروبا. وهي أيضا متغيرة جدا في تعبيرها الفضائي، كما يشهد ظهور رأسماليات بديلة في شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا (انظر غوين وآخرين، 2003). وحصيلة كل حقبة هو إحداث نظام من علاقات القوة الإمبريالية (هارفي، 2003) - تشمل الموجة الأولى إمبريالية إقليمية واضحة والثانية إمبريالية

جديـدة باهتة (تناقش هذه الأفكار في فصول لاحقة). وفي الموجة الأولى تم الإفصاح بشـكل واسـع عن عدم التناسق في القوة بين الدول القومية. والموجة الثانية أكثر تعقيدا فضائيا، وتشمل جزئيا شبكات غير مطوقة من القوة وغير محدودة بالفضاء الإقليمي. وتضم العولمة إذن جداول الأعمال والعمليات على حد سواء، وتُغذى بانعدام التناسق في القوة والرفاه. لاتزال المراكز وشـبه الهوامش والهوامش موجودة، ولكنها فقط ليست متقنة كما كانت من قبل. نرى الآن مركزا أعمق داخل الهامش في شكل نخب شبكية، وهوامش داخل المركز في شكل أولئك المهمشين من الشبكات.

ليس هناك سـبب يجعل عملية العولمة غير قادرة على أن تُعكس - مع أن هناك مصالح راسـخة قوية من المحتمل أن تقاوم أي محاولات للقيام بذلك. ولكن لا تملك العولمة مسـارها الخاص الذي لا يرحم - فهي نتيجة لأنشـطة بشـرية وجداول أعمال ورغبات وإدراكات جماعية. وللتنقل نحو عولمة ما بعد الرأسـمالية سـيتطلب الأمر «خيالا معولَما» جديدا بدأ الآن فقط يتكون على الرغم من أن العولمة حتى الآن قادتها الرأسمالية. وتقليص التعقيد اللانهائي تقريبا للعالم إلى مثل عملية وضع الحقب هذه عمل محفوف بالمخاطر، ولكن تسـمح لنا هذه الإطارات بفك عمل التاريخ الفوضوي بطبيعته. والاصطلاح الملخص أعلاه سيحال إليه في نقاط مختلفة من هذا الكتاب - مع أن النموذج لم يتم اختباره بشـكل رسـمي ويقدم إطارا فقط. يتعامل كثير مما يأتي مع الموجة الثانية للعولمة - وخاصة مرحلة الليبرالية الجديدة. وذلك راجع إلى أن كثافة عمليات العولمة واتساعها وسرعتها ليس لها مثيل في هذه الحقبة، وإلى أن هذه هي الحقبة التي نعيش فيها ويجب أن نعرف أكثر ما إذا كان علينا أن نعيد بناء العولمة بطريقة تعزز المساواة والاستدامة بدلا من تهديدهما.

استنتاج - أسطورتان مبددتان

يقول ديكـن (2004): «نحن فـي حاجة إلى... الخـروج من النقاش العقيـم جدا حول ما إذا كان ما نعيشـه هو إما جديـد تماما ولا مثيل له أو هو مجرد الحياة نوعا ما كما نعرفها» (ص 7). وفكرة أن العولمة شـيء جديـد قد بُددت بفعالية أعـلاه وفي مجموع ما كُتب في الموضوع عموما.

لقد أُظهرت بوضوح باعتبارها مجموعة من العمليات والنتائج «تجلت بتفاوت كبير من خلال الزمن والفضاء معا. فهي ليست وضعية نهائية، متجانسة، منتشرة وحتمية، ولا هي ذات اتجاه واحد ولا يمكن عكسها» (ديكن، 2004، ص 8). بالأحرى فهي «مسارات مترابطة، غير خطية ومتعددة» (هارت، 2001، ص 655). يتبنى هذا الفصل الموقف الذي يقول بأن عمق ونفس الترابطات هي في الواقع غير مسبوقة، مع أن جذور ذلك الترابط يمكن اقتفاء أثرها بالعودة إلى الإمبراطوريات الأوروبية العالمية الأولى. والمنطق الذي يقوم عليه توسع نظام العالم قد تغير قليلا، لكونه نظاما للتراكم الرأسمالي من خلال تقلص الزمن - الفضاء، ولو أن الظروف والتكنولوجيات المسهِّلة تطورت فوق الإدراك. فعولمة اليوم ليست جديدة كما قد يعتقد الخيال الشعبي، ولكنها بالتأكيد مختلفة جدا نوعيا.

في الفصلين الأخيرين أشرنا إلى مجموعة من طرق النظر في مفهوم العولمة وتاريخها. من المؤمل أنه على الأقل بُددت أسطورتان شائعتان. الأولى هي أن العولمة قد أُلقيت على العالم مثل بطانية. ومن الواضح أن الأمر ليس كذلك. فهي شبكة لا تؤثر في كل الناس بشكل متساو ولا تجعل كل مكان متشابها - هناك ثقوب في الشبكة وبعض الأجزاء منسوجة بدقة أكثر من الأجزاء الأخرى. ولكن كل شيء يُحدد إلى حد بعيد في علاقته بها. والأسطورة الثانية هي أن العولمة حديثة. من الواضح أنها ليست غير مسبوقة - ولكن هناك فروقا مهمة بين الموجات التي حددناها أعلاه (انظر الإطار 1 - 3). يُرجع إلى هذه النقط الجغرافية والتاريخية على مدار الفصول المتبقية لهذا الكتاب الذي ينتقل الآن إلى دراسة التحولات في ثلاثة مجالات من التجربة الإنسانية - الاقتصاد، ونظام الحكم، والثقافة - وتحليل بعض التحديات التي تطرحها هذه التحولات.

اقرأ أيضا

- **هيلد وآخرون (1999)، الفصل 12 Held et al**. إن التسلسل الزمني المدروس في هذا الفصل يعتمد العمل الممتاز لهيلد وآخرين الذي هو شامل ومتناسق.

- **هورست وتومبسون** Hirst and Thompson (1999): هذه الدراسة هي واحدة من الدراســـات القليلة التي شــرعت في اختبار تجريبي لمفهوم العولمة. والرأي المشكك الذي تبنته مؤثر.
- **ماكمايكل** McMichael (2004): هذا الكتاب هو واحد من النصوص الوحيــدة التي تجمع بوضـــوح بين العولمـــة والتنمية. فالتسلســـل الزمني المستعمل مفيد بخاصة والنماذج المدروسة منوِّرة.
- **أوهمــي** Ohmae (1995): هـــذه روايـــة للمتحمســـين للعولمة ممتازة وستكشــف قراءتها عن جذور نقاشات شــعبية عديدة فيما يخص الآثار الإيجابية للعولمة.
- **روبرتســون** Robertson (2003): مناقشـــة روبرتسون المرتكزة على الموجــات الثلاث تتناول تطــور الوعي العالمي من منظـــور متعدد الحقول المعرفية.
- **ووترز** Waters (2001): هذا كتاب ممتاز موجه للمســـتوى المتوسط، ويقدم نقاشا من منظور اجتماعي لتطور العولمة.



الباب الثاني:

مجالات متحولة

4

عولمة الجغرافيات الاقتصادية

«هناك إجماع على أن تفاوت اقتصاد العالم ليس حتميا، وأن النظام يمكن إصلاحه لتوزيع الفوائد بشكل عادل أكثر وربما بطريقة فعالة»

المؤلف

الجغرافيا الاقتصادية الجديدة والتقسيم الفضائي للعمل

حدد الجغرافيون الجغرافيا الاقتصادية بطرق مختلفة عديدة، ولكنها تشير جوهريا إلى الخصوصية الفضائية للاقتصاد. أكثر التعريفات مباشرة، ولكنه غني بشكل مدهش، هو التعريف الذي اقترحه روجر لي في «قاموس الجغرافيا البشرية» (2000أ، ص 195) بأن الجغرافيا الاقتصادية هي «جغرافيات صراع الأشخاص لكسب العيش». ويقترح ستوتز ودي سوزا (1998، ص 41) تعريفا مفيدا آخر، معتبرين الجغرافيا الاقتصادية أنها «تهتم بالتنظيم والتوزيع الفضائيين للنشاط الاقتصادي، واستعمال موارد العالم، وتوزيع اقتصاد

العالم وتوسعه». وفي التسعينيات حدثت ثورة في هذا الحقل المعرفي الفرعي. اتهم النقاد الجغرافيا الاقتصادية القديمة بأنها حتمية اقتصاديا، غير تاريخية، مفرطة في الوصف والكمية، وغير قادرة على التعامل مع الأسئلة الأخلاقية (انظر برايسن وهنري، 2001؛ دانيالز، 2001؛ بيك ويونغ، 2003). وفي عكسه للتغييرات الواسعة في الجغرافيا البشرية عموما، وعلى الخصوص المنعطف الثقافي، يحاول هذا الحقل المعرفي الفرعي الآن أن يقدم تفسيرات كلية للتغيير، وهو أكثر حساسية للتاريخ وتفرد المكان، وهو أكثر رغبة في التعامل مع الجذور الثقافية التي تقود الاقتصاد، ويدمج التحليل النوعي لفهم النشاط وتأويله. والأهم هو أن متخصصي الجغرافيا الاقتصادية يدمجون الآن التحليل الأخلاقي في أعمالهم (بمعنى، معيار «الصواب والخطأ» للتغيير). هذه خطوة مهمة في تطور الجغرافيا البشرية، مما يسمح لها بالمساهمة في نقاشات العولمة على نحو أكثر فعالية.

الاقتصاد المعولِم والتقسيم الفضائي للعمل

نحن في حاجة إلى ستار خلفي تاريخي صلب لدراسة عالم العولمة الاقتصادية المعاصر. في هذا الفصل نستعمل مفهوم التقسيم الفضائي للعمل. وتقسيم العمل عموما يحيل على الفصل بين المهام. هناك على العموم تقسيمان من هذا النوع معترف بهما: (1) التقسيمات الاجتماعية للعمل - حيث تركز مجموعات اجتماعية مختلفة على أنشطة خاصة، (2) التقسيمات التقنية للعمل - حيث تُفصل مراحل مميزة في إنتاج سلعة/ خدمة واحدة. كانت التقسيمات الاجتماعية للعمل بديهية في المجتمع من أزمنة ما قبل التاريخ، مثلا، في مجتمع الفيجي ما قبل الاستعمار أُسندت إلى قبائل مختلفة وظائف اقتصادية اجتماعية مختلفة مثل صيد السمك والخطابة. وكانت التقسيمات التقنية للعمل متقدمة جدا من الثورة الصناعية فصاعدا عندما سمحت التكنولوجيا بتأسيس «خطوط الإنتاج» الأولى. وحدد الجغرافيون وآخرون أربعة أنواع أخرى من تقسيم العمل، وغالبا ما تتداخل هذه التقسيمات: التقسيمات الجنسية للعمل، التقسيمات العرقية/الثقافية للعمل، التقسيمات الدولية للعمل، والتقسيمات الفضائية للعمل (باينتر،

2000). وكما اقترحت أولا ماسي (1984)، يحيل التقسيم الفضائي للعمل على تركيز المراحل الخاصة، وعلى عُقَد أو قطاعات لأي سلسلة أو مركب إنتاج في مواقع جغرافية مختلفة. ومع توسع الرأسمالية في الخارج أصبحت تقسيمات العمل ممددة بشكل متزايد عبر الفضاء وفي قطاعات عديدة تربط تقسيمات معولَمة جديدة للعمل بين محليات في مختلف أطراف العالم. وهذه التقسيمات المعولَمة للعمل هي نتاج للعولمة وتؤدي دورا في إعادة إنتاجها. ويقتفي جزء لاحق حول تطور الاقتصاد العالمي أثر التقسيمات الفضائية للعمل من خلال الموجات المختلفة للعولمة كما تُحدد في الفصل الثالث.

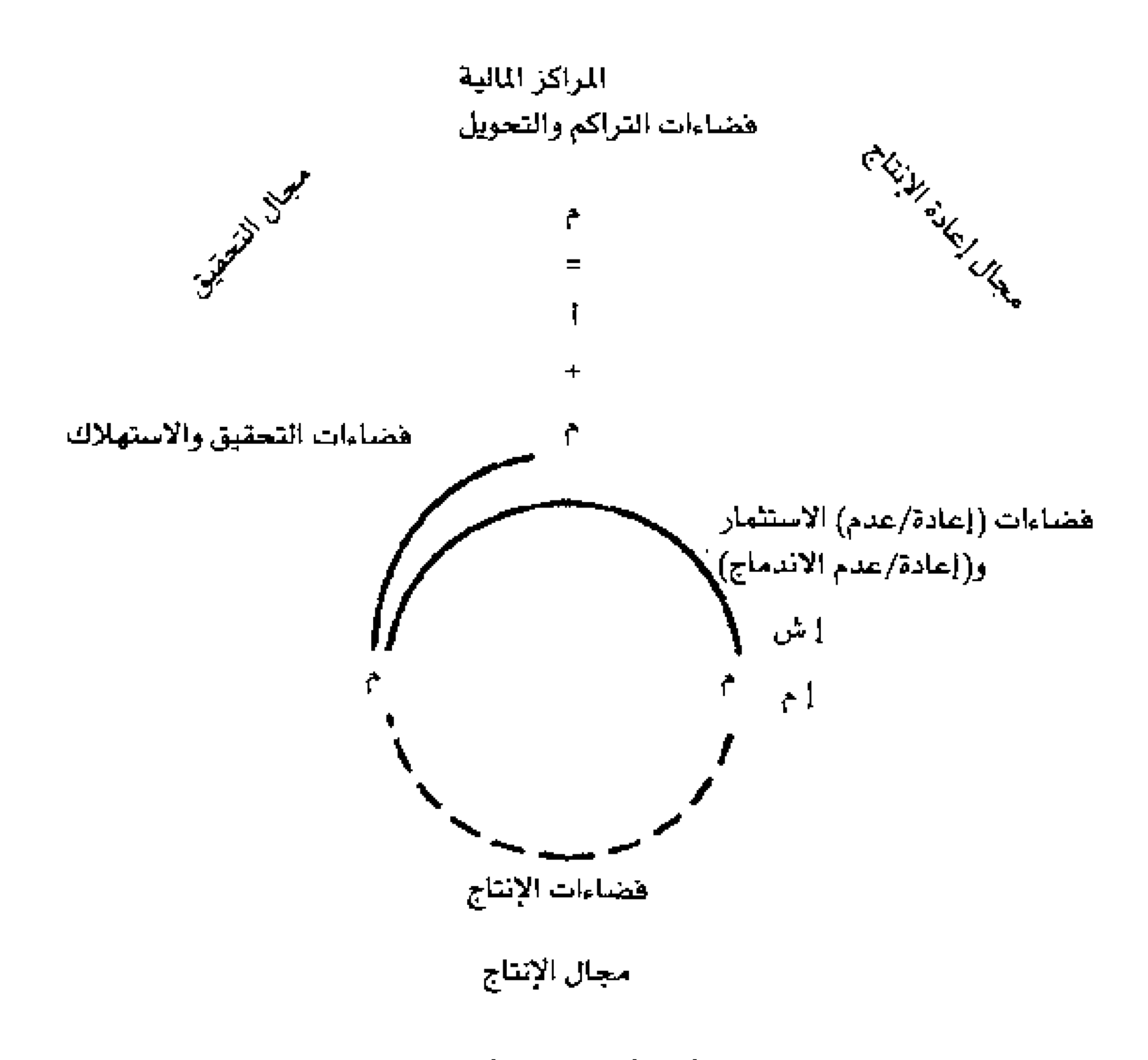
دوائر الرأسمال

إن مفهوم دوائر الرأسمال فكرة متأثرة بالماركسية تساعدنا على فهم العولمة. تحت هذا المخطط تعتبر العملية الرأسمالية دائرة غير محدودة (انظر الشكل 1 - 4). والضرورة الرأسمالية هي ضمان أن يكون المال عند نهاية كل دائرة أكبر من المال عند بدايتها (بمعنى أن يُنتج فائض رأسمال). هناك ثلاثة أنواع من الرأسمال: المال (م)، السلع (س) (يشير هذان النوعان إلى المواد الخام والعمل)، ووسائل الإنتاج (إ). وتكتسب السلع قيمة متزايدة (س′) من خلال عملية الإنتاج ويُتبادل بالمال (م′)، يحدث هذا أرباحا ويمكن استعمال هذه القيمة لشراء دائرة أخرى من المداخيل. والفكرة المركزية فيما يخص العولمة هي أن كل دائرة من هذه الدوائر أصبحت متسعة فضائيا بالطرق الآتية:

- **دائرة رأسمال السلع** - كانت هذه أول دائرة معولَمة من خلال التجارة.
- **دائرة رأسمال المال** - أصبحت معولَمة لاحقا من خلال ظهور رأسمال الاستثمار.
- **الرأسمال المنتِج** - أصبح معولَما في الآونة الأخيرة مع ظهور الشركات العابرة للقوميات والشبكات العالمية ومؤسسات السلسلة.

يمكن إضافة دائرات أخرى لهذا النموذج. مثلا، من الملائم القول إن الرأسمال الثقافي تتم الآن عولمته من خلال الثورة التكنولوجية. من منظور جغرافي، فالنظام الرأسمالي والدوائر التي تشكله لها خصيصة فضائية

واضحــة. هذا يعني أن إحداث القيمــة والفائض يقع في فضاءات اقتصادية خاصة يمكن تقســيمها إلى فضاءات الإنتاج والاســتثمار والاستهلاك، وهي كلها معقدة جدا ولها جغرافيات خاصة. وكما تمت الإشارة في الفصل الثاني، يقــدم هارفي (1989) التفســير الأكثــر إقناعا للعولمة فــي علاقتها بدائرة الرأســمال. ويلازم الرأســمالية الرغبة في جعل الدائرة تعمل بأعلى سرعة ممكنة، مع الزيادة في تراكم الرأسمال والفائض إلى أقصى حد في أي حقبة. ويتطلب هــذا تطوير تكنولوجيات تقليص الفضاء وربح الوقت، التي تقلل من تحول زمن الرأســمال. إن تطور هذه التكنولوجيــات، المرتكزة على الضرورة الرأسـمالية في زيادة الأرباح إلى أقصى حد، هو الذي، بحسب هارفي، أدى إلى تقلص الزمن – الفضاء وإلى العولمة كما نعرفها.



الشكل (1 – 4): دوائر رأس المال
المصدر: عن كلوك وآخرين (1999) بتصرف

تطور الاقتصاد العالمي

باقتفاء أثر التقسيمات الفضائية للعمل وكيفية تأثيرها في دوائر الرأسمال عبر الزمن والفضاء عبر التاريخ، نحصل على فهم أفضل للأنماط والقضايا التي تحدد اقتصاد العالم المعاصر. وتعتمد الحقب التي تُناقَش أدناه على سلسلة العولمة الزمنية التي فُصل القول فيها في الفصل الثالث.

جذور تجارية 1550 - 1880

الحقبة «الكلاسيكية» للنمو في اقتصاد العالم كانت في القرن التاسع عشر، ولكن اقتصاد العالم المرئي تطور قبل ذلك الحين. قبل الموجة الاستعمارية للعولمة (أي، قبل أواخر القرن الخامس عشر؛ انظر الفصل الثالث) كانت التجارة مركزة جدا في مجالها المحلي، ولو أن بعض الشبكات الإقليمية كانت موجودة. ومع ظهور الاستعمار الإسباني تشكل نظام اقتصاد العالم الأول - معتمدا بداية على النزعة التجارية. دفع هذا بعض المحليات إلى التخصص في إنتاج وتوزيع مواد خاصة تعتمد الامتياز المقارن - بمعنى، كانت المواد التي أنتجتها رخيصة نسبيا (انظر النقاش حول التجارة الحرة لاحقا في هذا الفصل). والفاعلون الرئيسيون كانوا هم التجار الذين أصبحوا الطبقة الأغنى ومارسوا دور الوسطاء بين نقاط التقاطع في المركز والهامش. ويعتبر التوسع عبر المحيط الأطلسي لتعزيز التجارة أساس تطور الاستعمار هناك ويوجد في صميم تطور السوق العالمية.

التوسع الصناعي 1780 - 1900

اعتمادا على الهجرة المتزايدة من القرية إلى المدينة التي حدثت في أوروبا في القرن السابع عشر، أصبحت قوة اليد العاملة الرخيصة متاحة. حفز هذا، مع مكاسب الكفاءة وما نتج عنها من فائض في الفلاحة، الثورة الصناعية (انظر اللوحة 1 - 4)، وعزز هذا التطور إلى حد بعيد الهجرة من القرية إلى المدينة، ومن ثم حرك الدائرة الفعالة للنمو الرأسمالي.

شـــملت الثـــورة الصناعية مســـتويات متزايدة من التخصـــص ووُضعت تقســـيمات العمل في المعامل التي وظفت أشكالا جديدة من التكنولوجيا ومارست اقتصادات القياس. تحتاج الرأسمالية إلى اقتصادات القياس، التي تتحقـــق عندما يخفض حجـــم الإنتاج المتزايد وحـــدات التكاليف، لأن النمـــو مركزي جدا لبقـــاء النظام. وتم تمديد المركبات والسلاســـل الصناعية عبر الفضاء مكَونة تقســـيما عالميا للعمل يفضل بشـــكل واسع التراكم في المركز الحاكم. واستُعملت تقنيات تقليص الفضاء لاستكشاف اليد العاملة والموارد الرخيصة وتقوية تدفقات التجارة والاســـتثمار التي قلصت من زمن تحول الرأســـمال. وفي أوائل القرن التاســـع عشر كانت بريطانيـــا العظمى أكبر قـــوة اقتصادية في العالم - جزئيا بســـبب إرث التاريخ الاســـتعماري وانطلاق الثـــورة الصناعية من هناك. ونقطة مهمة يجب تأكيدها من جديد، هي أن الرأســـمالية نظام ثقافي - للمجتمعات الأخرى وطرق فـــي تدبير وتنظيم حاجات ورغبـــات الناس في التراكم. ليس الأصل أن يتمنى الناس أرباحا متزايدة، فقد برزت أخلاق النمو من الرأسمالية خلال هذه الحقبة.

القرن العشرون - التقسيم الاستعماري للعمل

لم تتغير مبادئ التوســـع الرأسمالي إلا قليلا بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولو أن الوتيرة تغيرت. في أواخر القرن التاسع عشر تمددت القوة الاقتصاديـــة للولايات المتحدة الأمريكية كثيـــرا معتمدة على الموارد الرخيصة وهجرة اليد العاملة والابتكار - ولاســـيما على ظهور الشـــركات العالمية. لم يوجد مثيل سابق لهذه المنظمات بما أنها كانت شركات وحيدة تنتـــج داخل الوطن الأم وخارجه في آن واحـــد. على هذا النحو، أصبحت الولايـــات المتحدة الأمريكية رائدة من حيث الاســـتثمار الأجنبي الذي كان يمول نسبة متزايدة من الناتج الاقتصادي. وأدت دائرة قوية من الاستثمار الأجنبي الخارجـــي وعودة الربح إلى الوطن من قبل اقتصادات المركز إلى مزيد مـــن انحراف النظام الاقتصادي العالمـــي المركز جدا من قبل، وأدى هذا أيضا إلى تركيز القوة السياســـية. في العـــام 1914، مثلا، تركز 71

فـــي المائة من الناتج الصناعي العام في أربــع دول فقط (و 90 في المائة في إحدى عشرة دولة) - أقواها ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحـــدة الأمريكية. يقول منظرو التبعية، وماركســيون جــدد آخرون، إن التطــور الأول للاقتصاد العالمي أنتج نظام المركـــز - الهامش الذي يعتمد التقسيم الاستعماري للعمل.

شــهد هذا الإنتاج الصناعي حضورا في المركـــز بينما بقي إنتاج المواد الخـــام في الهامـــش (كاي، 1989). مع أن هذا يجعل نظام العالم ســـهلا جدا، فإنه يمســـك بجوهر البنية الاقتصادية العالمية على الأقل إلى حدود منتصف القرن العشرين. وكانت الأزمة الاقتصادية الكبرى والحرب العالمية الثانية حدثين أساسيين أديا إلى إعادة البناء الاقتصادي. وقد أدى الحدث الأول إلى انهيار الاقتصاد الليبرالي والتراجع نحو سياســـة الحماية، وتُبع الحـــدث الثاني بمحاولـــة الرجوع إلى التجارة الحـــرة وإعادة بناء اقتصاد العالم وفقا لخطوط الحداثة.

ما بعد الحرب العالمية الثانية - تقسيمات جديدة للعمل

تحولـــت جغرافيـــة اقتصاد العالم بعمـــق بعد الحرب العالميـــة الثانية (1939 - 1945). وبـــرز عـــدد مـــن العمليات بما في ذلـــك: إعادة بناء القـــدرة الصناعية بعد الحرب، وتطـــور تكنولوجيات ومنتجات جديدة من خلال مجهود الحرب الذي شـــكل أســـاس النمو اللاحق، وموجة مناهضة الاستعمار عبر العالم من العام 1945 فصاعدا، والتقسيم الدولي الجديد للعمل. مع ذلك، كانت الحتمية الاقتصادية الرئيسة التي ظهرت في الغرب بعد الحرب هي الســـعي وراء التجارة الحـــرة المنظمة من خلال الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجـــارة (الآن، منظمة التجارة العالمية). كانت هذه المحاولة الكبيرة وســـيلة لتجنب أســـوأ تداعيـــات الأزمة الاقتصادية الكبـــرى التي أدت إلى انهيار هائل لتدفقات الاســـتثمار والتجارة العالمية. وكان ظهـــور اليابان أيضا، باعتبارها قـــوة اقتصادية تم إصلاحها، عملية مهمـــة في اقتصـــاد ما بعد الحرب، متطورة بســـرعة لتصبـــح واحدة من كبرى الدول في العالم بتأثير ســـاحق فـــي منطقتها الخاصة. في الواجهة

الاشتراكية كانت هناك محاولة للبقاء بمعزل عن التطور الرأسمالي، وكانت هنـــاك تحركات لتدويل الأنظمة الاشـــتراكية بين الـــدول التي لها التفكير نفسه. وفي مرحلة التحديث، التي دامت حتى أواخر السبعينيات (الفصل الثالـــث)، كان يُتوخى دور قوي للدولة. وفي ســـياق العالم الفقير، اعتبرت المساعدة والقروض للتصنيع عنصرا أساسيا لتحفيز النمو. وغيرت أزمتا البترول للعامين 1973 و1979 طبيعة الاقتصاد العالمي بعمق. وانتشـــرت السياســـات الليبرالية الجديدة، التي تبنتها أولا تشيلي ثم المملكة المتحدة والولايـــات المتحدة الأمريكية، عبر العالم الفقير في أعقاب أزمة القروض التي سببها ارتفاع أسعار النفط. وأدى هذا التراجع في النهاية إلى انتصار الليبراليـــة الجديدة، التي أصبحت النموذج الاقتصادي العالمي المســـيطر، مدخِلة مرحلة جديدة من العولمة، كما نُوقش ذلك في الفصل الثالث.

التقسيم الدولي الجديد للعمل

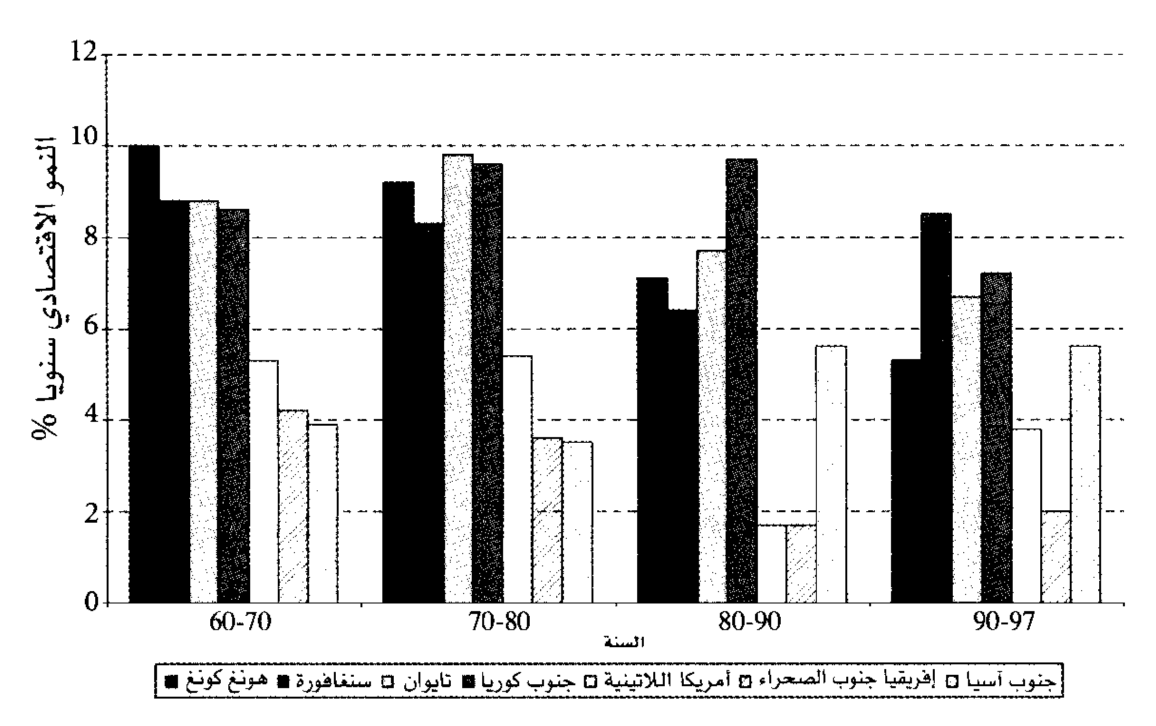
واحد من الاتجاهات الأهم في اقتصاد ما بعد الحرب العالمية الثانية هو ظهور التقســـيم الدولـــي الجديد للعمل. يحدده لـــي (2000ب، ص 552) باعتباره «شكلا ناشـــئا من التقسيم العالمي للعمل مرتبطا بتدويل الإنتاج وانتشار التصنيع». وكما نوقش أعلاه، فقد تميز الاقتصاد العالمي، إلى حدود الحرب العالمية الثانية، بالتقســـيم الاستعماري للعمل، معتمدا ثنائية المركز/الهامش الرئيســـة في التجارة والاستثمار. وتطور التقسيم الدولي الجديد للعمل في الســـتينيات والسبعينيات مع انخفاض الأرباح في المركز والاســـتثمار المتزايد للشركات واستقرارها في الخارج، متعقبة عوامل الإنتاج الرخيصة (الأرض واليد العاملة والرأســـمال) والأســـواق الجديدة. يقول فريوبل وآخرون إن هناك ثلاثة أشـــياء ســـهلت التقسيم الدولي الجديد للعمل:

- تطورات في تكنولوجيا النقل والاتصالات.
- تطـــورات فـــي التكنولوجيـــا التجهيزية التي يمكنهـــا توحيد الإنتاج واستعمال اليد العاملة غير الماهرة.
- ظهور مستودع العمالة العالمي.

ويمكن إضافة تحرك رأس المال من الإصلاحات الليبرالية الجديدة في الثمانينيات. يرى البعض أن التحكم القوي الذي كسبته الشركات العابرة للقوميات على الدول القومية الفقيرة في العالم هو نوع من الاستعمار الجديد - بمعنى، التبعية الاقتصادية مع السيادة السياسية (موراي، 2004أ). في هذا السياق، تحسر فريوبل وآخرون على آثار التقسيم الدولي الجديد للعمل في العام 1980 (مقتبسة في «قاموس الجغرافيا البشرية»، 2000، ص 553):

> لقد فشل التصنيع الموجه نحو التصدير حتى الآن في تحقيق أي تطور في الظروف الاجتماعية لشعوب الدول النامية، ولا حتى بقدر ما يخص احتياجاتهم الأساسية جدا من طعام ولباس وصحة وسكن.

يمكن القول إنه أُضيف شبه هامش إلى بنية اقتصاد العالم من خلال عملية التقسيم الدولي الجديد (تايلر وفلينت، 1989). وكان المتلقون الرئيسون للاستثمار خلال تشكيل التقسيم الدولي الجديد للعمل أولئك الذين أصبحوا يُعرفون بالدول المصنعة حديثا، خاصة تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وجنوب كوريا. عاشت هذه الدول نموا اقتصاديا سريعا في الثمانينيات وبداية التسعينيات مرتكزة على انتشار الرأسمال من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ويبين الشكل (2 - 4) تقرير النمو الاقتصادي لـ«نمور» آسيا إلى حدود انهيار 1997 مقارنة بمناطق ثلاث غير مركزية. وينقسم المنظرون حول ما يوجد وراء ما يسمى بـ«المعجزة الآسيوية». يقول البعض إن سياسات الاقتصاد المفتوح المعتمد على أفكار الليبرالية الجديدة والكلاسيكية الجديدة تكون أساس نجاح التنمية هناك. ويرى آخرون تدخل الدولة القوي في تنظيم الرأسمال والتدفقات التجارية وتصميم «الامتياز التنافسي» هي العوامل التفسيرية. وكما يلاحظ ريغ (2002)، ربما إن المزج بين الاثنين بطرق مختلفة أماكن مختلفة هو الذي يوجد وراء صعود المنطقة الاقتصادي اللافت للنظر في أواخر التسعينيات عندما قوطع بالانهيار الآسيوي.



الشكل (2 - 4): النمو الاقتصادي في شرق آسيا، 1960 - 1997
المصدر: معد من غوين وآخرين (2003)

اعتمادا على النسب العليا للنمو والتخفيضات الاقتصادية في الفقر المطلق في شرق آسيا وفي بلدان أخرى شبه هامشية (مثل تشيلي)، يمكن القول إن نقد فريوبل وآخرين (1980) للتقسيم الدولي الجديد للعمل غير قابل للتطبيق الآن. مع ذلك، طُرحت مجموعة من الآثار السلبية نذكر من بينها:

- الهجرة من القرية إلى المدينة والتمدن والتصنيع المتفجرين.
- الانحلال البيئي والتلوث الناتج عن التصنيع.
- التحولات الثقافية - خاصة نحو نزعة استهلاكية على نمط غربي من المحتمل أنه غير مستدام.
- حساسية اقتصادية متزايدة مع انفتاح الاقتصادات لتدفقات الاستثمار.

أصبح النقد الأخير على وجه الخصوص ذا صلة بالموضوع بعد الانهيار الآسيوي الذي بدأ في العام 1997 إلى حد أن البعض لام الانفتاح الاقتصادي وسياسات الليبرالية الجديدة (ريغ، 2002). وسمحت الصلات المعقدة التي تكوِّن الاقتصاد العالمي لآثار الانهيار السلبية بالسفر بسرعة عبر العالم مع عولمة العدوى.

وهناك دليل يشير إلى موجة ثانية من البلدان المصنعة حديثا بدأت تظهر في جنوب شرق آسيا، إلى حد ما، في أمريكا اللاتينية اعتمادا على الموجات الوريثة للتقسيم الدولي الجديد للعمل. في شرق آسيا، مثلا، مارس الاستثمار الأجنبي الخارجي من قبل الشركات العابرة للقوميات من الموجة الأولى للبلدان المصنعة حديثا دورا مهما في التنمية الاقتصادية لبلدان مثل ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا. وعلى الرغم من انتشار التصنيع نحو البلدان المصنعة حديثا الذي أصبح ممكنا بسبب التقسيم الدولي الجديد للعمل، تجدر الإشارة إلى أن أغلبية الاستثمار والتجارة والنمو تقع داخل وبين الاقتصادات المركزية لليابان والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وقد أُبقي شبه الهامش خارج هذا الثالوث إلى حد بعيد - مع أن احتمال مشاركة شرق آسيا المتزايدة مع شفائها من انهيار 1997 يبقى هائلا ومتناميا. وكما ندرس لاحقا في هذا الفصل، فإن للتقسيم الدولي الجديد إمكانية أكبر لتهميش الاقتصادات في شبه الهامش والهامش.

أنماط معاصرة في الاقتصاد العالمي

بنية الاقتصاد العالمي

تحول الاقتصاد العالمي بسرعة على مدى القرنين الماضيين مع انتشار الرأسمالية عبر الكوكب في بحثها عن الربح. وتحولت بنيتها خلال مرحلة الليبرالية الجديدة من حيث دور القطاعات المختلفة النسبي جذريا. وفي العالم بأسره، تقلصت القطاعات الأولية (استغلال الموارد الطبيعية) والثانوية (تصنيع المنتجات ذات القيمة المضافة من السلع الأولية) من حيث إسهاماتها النسبية في كل من التوظيف الكامل والناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر الآن القطاعات الثلاثية (تجارة التقسيط والجملة، النقل والخدمات الشخصية) والرباعية (الصناعة البنكية والمالية وخدمات الأعمال ووسائط الإعلام والتأمين والإدارة) العنصر الأهم عمليا في كل اقتصادات العالم. وعندما تتقسم موارد محصول العالم إلى الفلاحة والصناعة والخدمات أصبحت الأهمية الكاسحة لهذه الأخيرة واضحة. في العام 2003، كانت الخدمات

مسؤولة عن 68 في المائة من قيمة الناتج العالمي العام. في البلدان ذات الدخل المنخفض (اعتمادا على تصنيفات البنك العالمي) تؤدي الخدمات دورا كبيرا، مرتفعة من 30 في المائة من الدخل العام في العام 1965 إلى 50 في المائة في العام 2003. في البلدان ذات الدخل العالي ارتفع إسهام الخدمات في الإنتاج من 54 في المائة إلى 71 في المائة في الحقبة الزمنية نفسها. أما الفلاحة فهي ذات أهمية اقتصادية قليلة نسبيا، ممثلة 4 في المائة من الدخل بالنسبة إلى العالم ككل. في البلدان ذات الدخل الأدنى، تبقى الفلاحة مهمة مع ذلك، مساهمة بـ 25 في المائة في الدخل العام في العام 2003 (انظر الجدول 1 - 4).

يلخص دانيالز (2001) ستة اتجاهات مركزية إضافية في الاقتصاد العالمي المعاصر:

1 - **ارتفاع ملحوظ في قوة المال على الإنتاج** - يتنقل الرأسمال من دون مقاطعة تقريبا عبر الكوكب وله قوة تحويل الشركات والاقتصادات بل مناطق بأكملها على الفور تقريبا.

2 - **المعرفة عامل حيوي في الإنتاج** - أصبحت المهارات وإنتاج قوى عاملة متعلمة أولويات السياسة الرئيسة.

3 - **أصبحت التكنولوجيا - وانتشارها - عابرة للقوميات** - أصبح تدبير التكنولوجيا جوهريا للنجاح الاقتصادي والفجوة التكنولوجية الموجودة تضاعف أكثر من فجوة الرفاه العالمية.

4 - **ارتفعت احتكارات القلة العالمية** - أصبحت الشركات العابرة للقوميات تسيطر على الإنتاج والتسويق في أي صناعة (مثلا مايكروسوفت أو ماكدونالدز).

5 - **ظهرت المؤسسات العابرة للقوميات لتنظيم الاقتصاد العالمي** - بما في ذلك، الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

6 - «**شبكة أسلاك» العالم** - أدت إلى تدفقات ثقافية أسرع، ما يسميه أمين وثريفت (1994) «علامات ومعان وهويات نقيضة التنظيم الإقليمي».

الجدول 1 - 4: بنية النتاج العالمي بحسب القطاع، 2003

	الفلاحة	الصناعة	الخدمات
الدخل الأدنى	25	25	50
الدخل الأدنى المتوسط	12	40	48
الدخل الأعلى المتوسط	7	32	61
الدخل الأعلى	2	27	71
العالم	4	28	68

المصدر: بيانات البنك العالمي (2005)

جعلت العولمة، والدور المتزايد للشبكات خاصة، اقتصاد العالم أكثر تفاوتا مما كان عليه من قبل. وتفسر مناقشة الاستثمار العالمي والأنماط التجارية التالية انعدام هذا التناسق بوضوح.

جغرافية الاستثمار الأجنبي

كما نُوقش ذلك من قبل، غير التقسيم الدولي الجديد للعمل جغرافية الاستثمار الأجنبي، مؤديا إلى تدفقات خارجية مهمة من المركز. بعبارات مهمة، اتسع مجموع البلدان المتلقية، وبينما تعتبر أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا مناطق الوجهة الرئيسة بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ينمو الاستثمار في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. وبالرغم من الاتساع في مجموعة البلدان المتلقية، على المستوى الكلي، تفسر التدفقات الداخلية نحو البلدان «المتقدمة» (اعتمادا على تصنيفات مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية) نسبة من المخزون الإجمالي في العام 2002 (64.5 في المائة) أكبر منها في العام 1980 (56 في المائة) (انظر الجدول 2 - 4). بهذا المعنى، كانت هناك إعادة للتركيز في أنماط الاستثمار العالمية. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان حاليا بلدان الموارد الكبرى، مسجلة 60 في المائة تقريبا من الاستثمار الأجنبي المباشر في 2002 والشركات العابرة للقوميات من الاتحاد الأوروبي هي

الآن مسؤولة عن 55 في المائة تقريبا من نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر. وتبقى 70 في المائة تقريبا من التدفقات الخارجية من العالم «المتقدم» داخل التجمع «الثلاثي» للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. على العموم، تبقى البلدان المتقدمة مسؤولة عن 87.2 في المائة من كل أسهم التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2002، ما مثل سقوطا هامشيا من رقم العام 1980 (88.5 في المائة). ويعزى هذا السقوط لارتفاع الاستثمار الخارجي من قبل حفنة من الاقتصادات «الناشئة»، بما في ذلك هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان والصين وجنوب كوريا وماليزيا والبرازيل. عموما، مع ذلك، تبقى التدفقات الخارجية من العالم النامي منخفضة جدا، مستقرة في 12.4 في المائة في العام 2002. وفي هذه الحالة ساءت وضعية إفريقيا بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين، وتعلل القارة 0.6 في المائة فقط من التدفقات الخارجية العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر و2.4 في المائة من التدفقات الداخلية.

الجدول (2 - 4): الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة، 1980 و2002

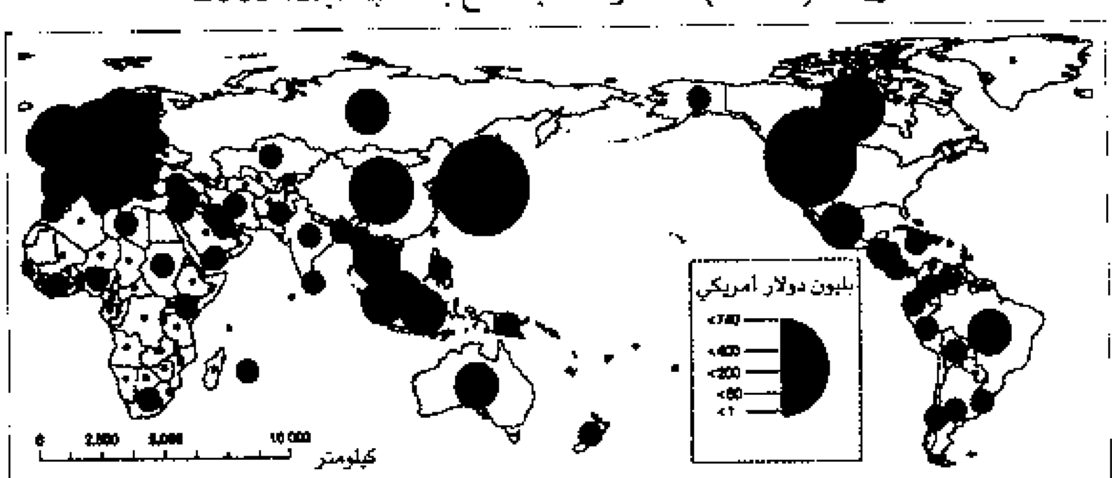
	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي				رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي			
	1980 مليار دولار أمريكي	%	2002 مليار دولار أمريكي	%	1980 مليار دولار أمريكي	%	2002 مليار دولار أمريكي	%
إفريقيا	32.2	4.6	170.9	2.4	6.8	1.2	43.6	0.6
أمريكا اللاتينية	50.4	7.2	762.2	10.7	51.5	9.1	173.2	2.5
آسيا	223.7	32	1402.5	19.7	6.2	1.1	632.1	9.2
الدول النامية	307.5	43.9	2339.6	32.8	64.6	11.5	849.5	12.4
شمال أمريكا	137.2	19.5	1527.6	21.4	239.2	42.4	1775.1	25.9
أوروبا	232.7	33.3	2779.9	39	237.7	42.2	3771.5	54.9
الدول المتقدمة	391.9	56	4594.9	64.5	499.3	88.5	5987.7	87.2
العالم	699.4		7122.4		563.9		6866.4	

المصدر: معد من مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (2004)

جغرافية التجارة

أصبحـــت التجارة عنصرا مهمـــا جدا في الاقتصـــادات القومية مع فتح الحـــدود عبر العالم. ومن العام 1950 إلـــى الحاضر ارتفعت تجارة البضائع خمســـة عشـــر ضعفا تقريبا بينمـــا ارتفع الإنتاج خمســـة أضعاف فقط، مع أن التدفقات التجارية مركزة بشـــكل متزايد. في العام 2002، مثلا، يفســـر العـــدد الصغير من البلدان الكبيرة النســـبة الســـاحقة من صـــادرات العالم، أهمها الولايات المتحدة الأمريكية (10.7 في المائة)، وألمانيا (9.5 في المائة)، واليابـــان (6.5 في المائـــة). ويبين الجدول (3 – 4) المســـتوردين والمصدرين العشـــرين الكبار الأوائل في العالم وأســـهمهم في التجـــارة العالمية، والتوزيع الجغرافـــي للبلدان المصـــدرة موضّح في الخريطة (1 – 4). تفســـر البلدان العشرون الأوائل ثلاثة أرباع واردات وصادرات بضائع العالم. وعلى الرغم من اتجاهات العولمـــة، مازالت البلدان تميل نحو المتاجرة مع الأقاليم الأقرب إلى حد أن كثيرا من التجارة العالمية هي ضمن المنطقة. أوروبا الغربية أكبر تاجر مع أن ثلثي التجارة يقع داخل المنطقة. آســـيا هـــي ثاني أكبر تاجر بنحو 50 في المائة من تجارتها ضمن المنطقة. أمريكا الشمالية ثالث أكبر منطقة تدير بنحو 40 في المائة من تجارتها داخليا. ومن حيث الأهمية النسبية للصادرات والواردات يوجد أعلى فائض في شـــرق آسيا والشرق الأوسط وبعض الدول القومية الأوروبية. وعرفت الولايات المتحدة الأمريكية العجز التجاري الأكبر، وقد بدأ الآن ينمو. في العام 2002، كانت الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن 18 في المائة تقريبا من إجمالي الواردات العالمية.

خريطة (1 – 4): صادرات البضائع بحسب البلد، 2003



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (2004)

الجدول (3 – 4): مصدرو ومستوردو البضائع الكبار الأوائل في العالم بحسب القيمة (مليارات دولار أمريكي)، 2002

	المصدرون		المستوردون		
رتبة الدولة	مليار دولار أمريكي	%	الدولة	مليار دولار أمريكي	%
1 الولايات المتحدة الأمريكية	693.9	10.7	الولايات المتحدة	1202.4	18
2 ألمانيا	613.1	9.5	ألمانيا	493.7	7.4
3 اليابان	416.7	6.5	المملكة المتحدة	345.3	5.2
4 فرنسا	331.8	5.1	اليابان	337.2	5
5 الصين	325.6	5	فرنسا	329.3	4.9
6 المملكة المتحدة	279.6	4.3	الصين	295.2	4.4
7 كندا	252.4	3.9	إيطاليا	243	3.6
8 إيطاليا	251	3.9	كندا	227.5	3.4
9 هولندا	244.3	3.8	هولندا	219.8	3.3
01 بلجيكا	214	3.3	هونغ كونغ	207.2	3.1
11 هونغ كونغ	201.2	3.1	بلجيكا	197.4	2.9
21 جنوب كوريا	162.5	2.5	المكسيك	173.1	2.6
31 المكسيك	160.7	2.5	إسبانيا	154.7	2.3
41 تايوان	135.1	2.1	جنوب كوريا	152.1	2.3
51 سنغافورة	125.2	1.9	سنغافورة	116.4	1.7
61 إسبانيا	119.1	1.8	تايوان	112.6	1.7
71 روسيا	106.9	1.7	سويسرا	83.7	1.3
81 ماليزيا	93.3	1.4	ماليزيا	79.9	1.2
91 إيرلندا	88.2	1.4	النمسا	78	1.2
02 سويسرا	87.9	1.4	استراليا	72.7	1.3
العشرون الأوائل	4902.5	75.8		5121.2	76.8
العالم	6455			6693	

المصدر: اعتمادا على مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (2004)

وكما تمت الإشارة أعلاه، نمت الخدمات في أهميتها الاقتصادية النسبية على مدى العقود الأخيرة. وارتفعت صادرات الخدمات إلى نحو 11 في المائة سنويا بين 1989 و2000 بينما ارتفعت صادرات البضائع بنحو 10 في المائة. والتجارة في الخدمات هي أيضا مركزة وإن لم تصل حد صادرات البضائع. تأتي نحو 65 في المائة من صادرات الخدمات من خمس عشرة دولة. وتوازن واردات وصادرات الخدمات مختلف جغرافيا مقارنة بصادرات البضائع، مع أن الولايات المتحدة الأمريكية مصدر الفائض الرئيس واليابان مستورد الخدمات الرئيس. وفيما يخص التجارة في السلع والخدمات معا، يظهر تركيز إقليمي واضح. في العام 2002، فسرت أوروبا 42.2 في المائة من الصادرات الإجمالية للخدمات والسلع، و40.3 في المائة من الواردات الإجمالية. وتعتبر آسيا المحيط الهادئ المنطقة المصدرة الثانية الأكثر دينامية، مفسرة 26.5 في المائة من الصادرات العالمية و24.5 من الواردات - مع أن هذا يتقلص بشكل ملحوظ لو أن اليابان والصين أخرجتا من الحساب. ولا يعتبر الفائض في تصدير الخدمات من الولايات المتحدة الأمريكية كبيرا بما فيه الكفاية لتغطية العجز في تجارة السلع، مع أمريكا الشمالية محققة 15.9 في المائة و21 في المائة من الصادرات والواردات العالمية الإجمالية على التوالي. يوضح الجدول (4 - 4): الدور الدقيق والمحدود الذي تؤديه أمريكا اللاتينية وإفريقيا وأوروبا الشرقية في التجارة العالمية.

الجدول (4 - 4) التجارة الدولية في السلع والخدمات بحسب المنطقة، 2002

المنطقة	الصادرات مليار دولار أمريكي	%	الواردات مليار دولار أمريكي	%
أمريكا الشمالية	7900	15.9	1640	21.0
أمريكا اللاتينية	414	5.2	408	5.2
ناقص المكسيك	241	3	222	2.8
أوروبا الغربية	3336	42.2	3147	40.3
أوروبا الوسطى والشرقية/ دول البلطيق/ رابطة الدول المستقلة	379	4.8	358	4.6
إفريقيا	173	2.2	165	2.1
آسيا - المحيط الهادئ	2097	26.5	1913	24.5
ناقص اليابان	1637	20.7	1505	19.3
ناقص اليابان والصين	1272	16.1	1177	15.1

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، دليل الإحصاءات لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية على الإنترنت

خلاصة: الثالوث الاقتصادي العالمي والأنماط الاقتصادية المتحولة

مـــن حيث التدفقـــات الاقتصادية هناك أدلة مهمة علـــى وجود «الثالوث العالمي»، كما يوضح الشكل (3 – 4)، بالنسبة إلى التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر على التوالي. مع ذلك، من المهم التذكر بأن مثل هذه الاتجاهات الكبيرة تخفي تنوعات مهمة عبر المناطق وداخل الدول. وعندما يتقلص قياس التحليل الجغرافي نرى أن أغلب الاســـتثمار والتجارة يقع في الحقيقة بين الفضاءات الصناعية المتخصصة. وتحدد هذه المجموعات من النشاط الاقتصادي بشكل كبيـــر الاقتصاد العالمي، بـــل وتعني ضمنا تركيزا فضائيا للنشـــاط أكبر مما توحي به الأشكال الاقتصادية الكبرى. تشمل الأمثلة «المحور الحيوي» لأوروبا من ميدلاندز الإنجليزية إلى شـــمال إيطاليا، وأروقة النمو الحضري لشـــرق آســـيا (مثلا، المنطقـــة الاقتصادية لجنوب الصين) وحـــدود الولايات المتحدة – المكســـيك. في تحليل الاقتصاد العالمي المتطـــور ووصفه من المهم أن نكون قادرين على النظر وراء الحدود القومية.

في تلخيص أهـــم الاتجاهات الجغرافية في خريطـــة اقتصاد العالم على مدى الثلاثين ســـنة الماضية، استعرض ديكن (2003، ص 45) سبع نقاط للتذكير:

1 – ارتقاء اليابان إلى ثاني أكبر اقتصاد وثالث أكبر مصدر.

2 – ســـيطرة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الاقتصاد الأكبر في العالم على الرغم من المنافسة الشديدة من قبل اليابان في الماضي القريب.

3 – الأداء المتفاوت لاقتصادات أوروبا الغربية.

4 – ظهور عدد من البلدان المصنعة حديثا بشـــرق آســـيا لتصبح مهمة عالميا في تصدير البضائع.

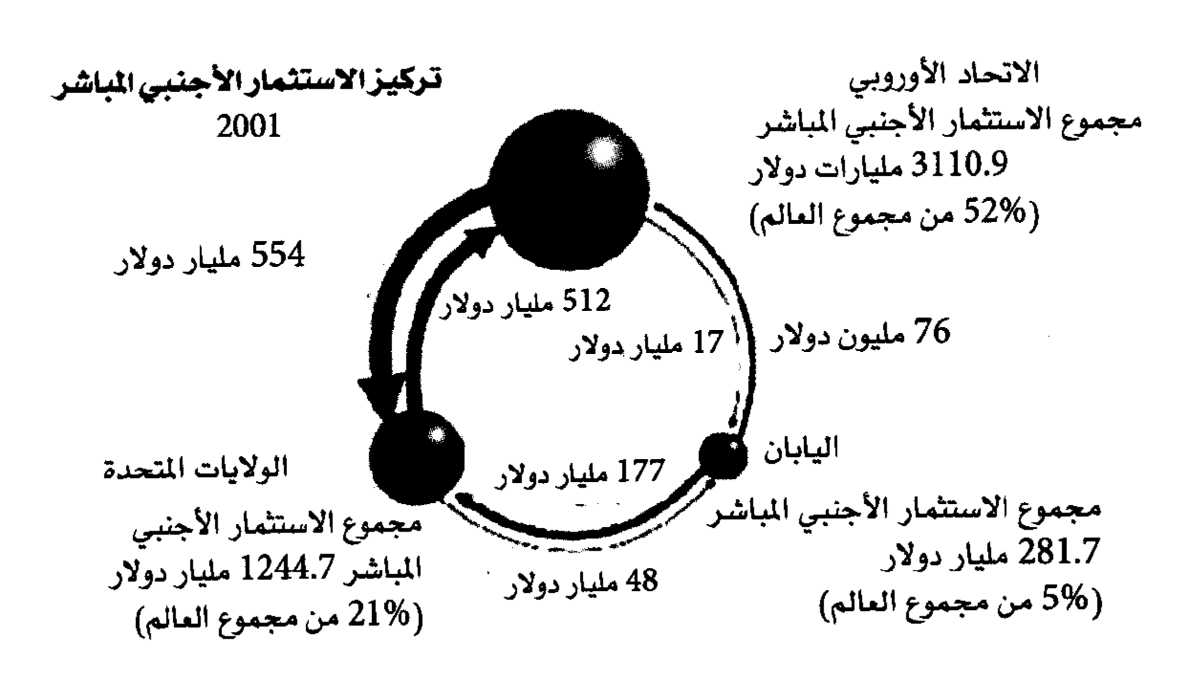
5 – ارتقاء الصين اللافت للنظر في الســـنوات القليلة الماضية لتصبح قوة اقتصادية رئيسة.

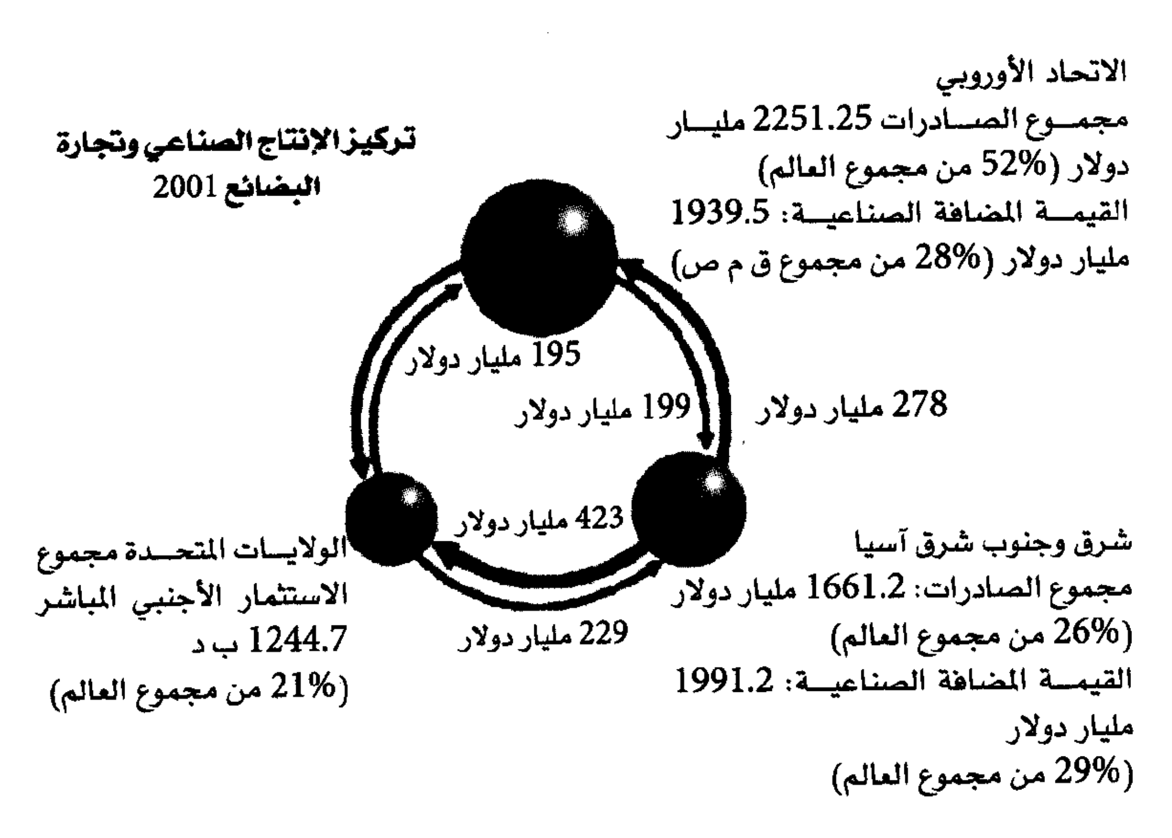
6 – الأداء الضعيف لأغلب «البلدان النامية» ما عدا اســـتثناءات قليلة مثل تشيلي.

7 – ظهـــور عدد مـــن الاقتصادات الانتقالية في أوروبا الشـــرقية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

تراكم مرن - التقسيم الدولي الأحدث للعمل

يعقد ظهور «التراكم المرن» خريطـة الاقتصاد العالمي أكثر، مؤديا إلى أحدث تقسيم دولي للعمل. ولإعادة البناء هذه آثار اقتصادية - اجتماعية وفضائية عميقة ومحتملة بالنسبة إلى انتشار العولمة.





الشكل (3 – 4): الثالوث الاقتصادي العالمي
المصدر: عن ديكن (2003) بتصرف

من الفوردية إلى التراكم المرن

«الفوردية»(*) هو الاسم المستعمل لوصف «نظام التراكم» (انظر المناقشة في الفصل الخامس) الذي سيطر من الحرب العالمية الثانية إلى السبعينيات وكوّن أساس التقسيم الدولي الحديث للعمل. تشمل الفوردية الإنتاج الإجمالي للسلع الموحدة، ومتابعة اقتصادات القياس، والتقسيم الصارم للعمل الذي يرى الأجزاء المختلفة للعمل مرسومة بوضوح. ويرتكز تكوين المفهوم هذا على تقنيات الإنتاج المقدمة أولا من قبل هنري فورد في صناعة السيارات. والمفهوم المرتبط هو «التايلورية»(**). واعتمد «الذهاب إلى الخارج» لعدد من الشركات العابرة للقوميات على البحث عن عوامل الإنتاج منخفضة التكلفة، خاصة اليد العاملة، بالنسبة إلى جزء التجميع. في أواخر الستينيات كانت هناك أزمة الفوردية، وعاشت الشركات انخفاضا في الأرباح يرجع جزئيا إلى ارتفاع الأجور والمنافسة من الاقتصادات ذات التكلفة المنخفضة. علاوة على ذلك، كانت الأذواق تتحول بعيدا عن منتجات الدفعات الكبيرة نحو المنتجات دقيقة الاستهداف (الخاصة). وأدى التسريح من العمل إلى خفض فواتير الأجور بالإضافة إلى التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى عملية نقض التصنيع في المركز. وعوضا عن الفوردية - يقول البعض - تم تكوين نظام من التراكم أكثر مرونة، يسمى أحيانا «ما بعد الفوردية» (انظر أمين، 1994؛ ماليكي، 1991). ومن بين أشياء أخرى، يتميز هذا النظام بالخصائص الآتية، التي طُورت بشكل واسع في الشركات اليابانية وانتشرت بعد ذلك في أوروبا وشمال أمريكا:

- آلات أكثر تنوعا قابلة للبرمجة.
- يد عاملة أكثر مرونة في الانتشار.
- تفكك عمودي لشركات كبيرة.

(*) Fordism: نسبة إلى هنري فورد (1863 - 1997).

(**) Taylorism: نسبة إلى فردريك وينسلو تيلور (1856 - 1915).

- استعمال أكبر لمقاولات وتحالفات استراتيجية.
- إنتاج في الوقت المضبوط.
- إدماج أوثق لتطور المنتجات، والتسويق، والإنتاج.
- تدريب أكثر مرونة للعمالة.

في الجمع بين الخصائص المذكورة أعلاه، يلبي التراكم المرن احتياجات الأسواق المتخصصة (الاستهدافية)، التي يقودها المستهلك أحيانا كثيرة، ويضع ابتكار المنتجات في المركز. في المقابل، يعتبر الآن البحث والتنمية والقرب من السوق عناصر أكثر أهمية في القرارات المحلية للشركات العابرة للقوميات من العوامل التقليدية مثل الموارد واليد العاملة. أدى هذا إلى تطور عدد من المناطق الصناعية في الدول الرأسمالية المتقدمة، مثل إيطاليا الثالثة في شمال إيطاليا ووادي رياضة السيارات في المملكة المتحدة (انظر المثال اللاحق).

(الإطار 4-1)

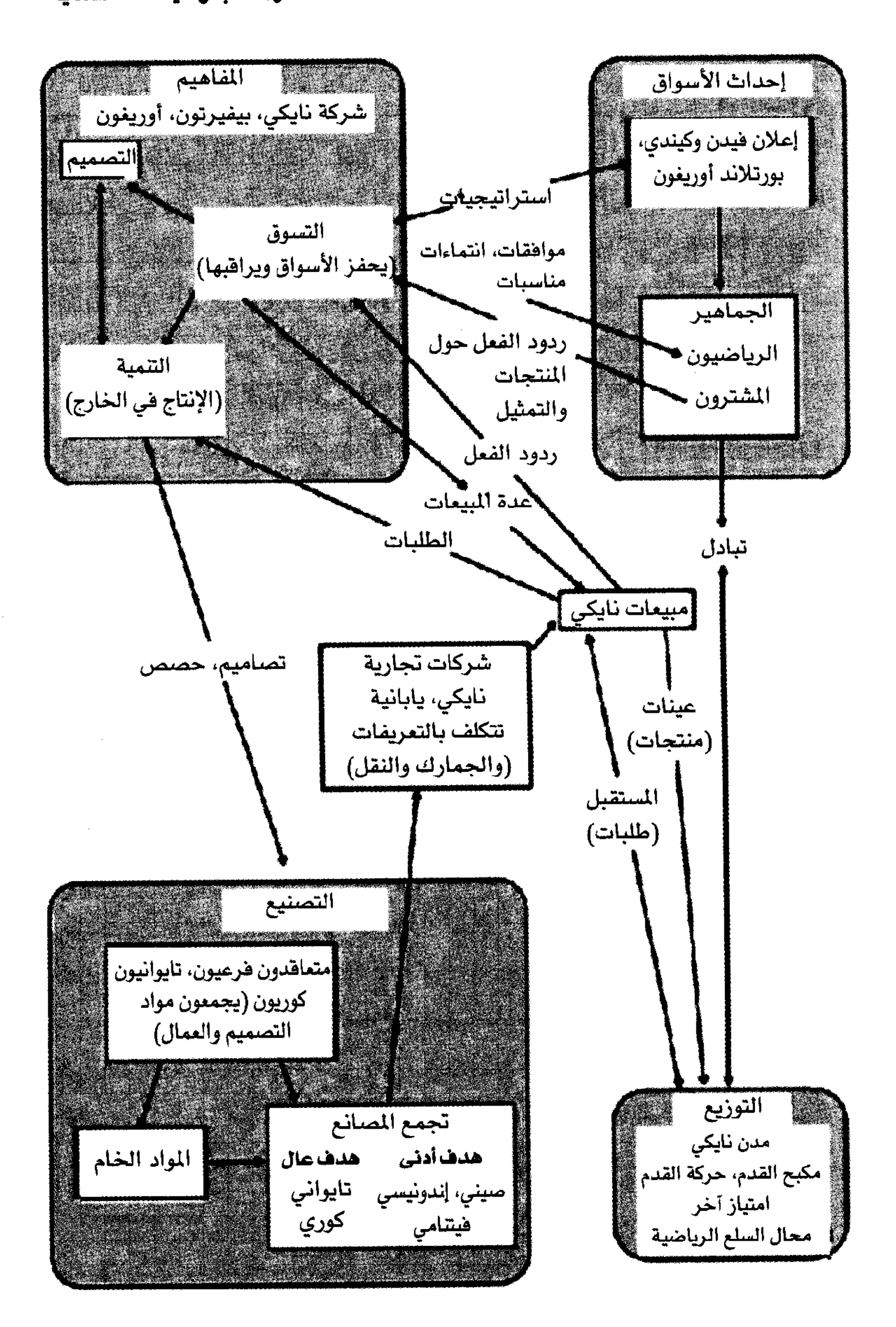
نايكي - أحذية مرنة؟

هنالك شركات عديدة يمكن أن نستعملها لدراسة مفهوم التراكم المرن - تويوتا، وهيونداي، ومتسوبيشي، مثلا، مع ذلك، يوضح مثال نايكي عددا من النقط المهمة أشار إليها المشككون في أطروحة التراكم المرن، نايكي فوردية ومرنة في آن واحد. مثلا، في حالة نايكي الأولى، تُصنع أحذية كرة السلة «إير ماكس بيني» من اثنين وخمسين جزءا من خمس دول مختلفة، تُلمس من مائة وعشرين يدا خلال الإنتاج، على سلسلة إنتاج عالمية مرسومة بوضوح حيث التوقيت مهم جدا. وتعرف نايكي ببحثها عن تجمعات العمالة الرخيصة. تملك نايكي 150 معملا آسيويا وأكثر من 350 ألف عامل آسيوي. وتفيد التقارير بأن الأجور في الصين في بعض

الحالات تصل إلى 11 سنتا للساعة الواحدة (كان رئيس مجلس إدارة نايكي يتقاضى أجر 2.7 مليون دولار أمريكي في العام 1997). هذه هي حقا الخصائص الفوردية مبينة عملية التقسيم الدولي الجديد للعمل. ولكن تُعرض هنا أيضا عناصر المرونة. مثلا، البحث حول المنتج مهم جدا، وتهدف نايكي إلى إنتاج حذاء جديد كل أسبوع لتلبية حاجات الأسواق المتخصصة (الاستهدافية). للقيام بذلك، توظف نايكي بنية ابتكارية مضبوطة التوقيت حيث يمكنها شراء الخبرة في وقت قصير. يستتبع هذا العقود الفرعية ذات المدى القصير التي تُمنح للشركات الموجودة قريبا من مقرات البحث والتنمية بأوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية. هذه خصائص مرنة، توحي بمقاربة ما بعد فوردية. باختصار، تعرض نايكي، مثل الشركات العالمية الأخرى العديدة، عناصر من كلا «نظامي التراكم» كما يدل الشكل (4 – 4)، الذي يبين «دائرة السلع» لنايكي. وتوحي الأمثلة من هذا النوع بأن نقاشات «المرونة» قد تكون مبالغة.

آثار فضائية للتراكم المرن - فضاءات صناعية جديدة

الفضاءات الصناعية الجديدة مصطلح صاغه سكوت (1988) للإشارة إلى نمو العقد الاقتصادية للإنتاج المرن الذي ظهر بسبب التحول نحو التراكم المرن/ما بعد الفوردي. تخضع مثل هذه المجالات لعمليات إعادة التكتل، وعلى هذا النحو يُعتقد أنها تعكس التقسيم الدولي الجديد للعمل. تقوم اقتصادات النطاق والقياس في الفضاءات الصناعية الجديدة بتجميع الأنشطة مع تغير الأولوية النسبية لعوامل الإنتاج. يناقش برايسن وهنري (2001) أربعة أمثلة متداخلة لهذه الأفضية:



(الشكل 4 – 4) دائرة السلع لنايكي المصدر: عن جاكسون (2002، ص 292) بتصرف

1 - **مناطق صناعية جديدة** - «تكتل كثيف، عادة، لشــركات ذات حجم صغير ومتوســط تختص في إنتاج الجودة العالية من الســلع أو الخدمات الخاصة» (ص 368). تشــمل الأمثلة جاتلاند في الدنمارك (الأثاث وبناء الســفن)، ســمالاند في الســويد (تصنيع المعادن)، و«إيطاليا الثالثة» في شمال إيطاليا (المنســوجات، الخزف، الأحذية) (ماليكي، 1991). ويشار أيضا إلى تلك أحيانا بمناطق مارشــال وقد كانت مادة للدراســة من قبل الاقتصاديين الجغرافيين مثل كروغمان (1998).

2 - **مناطـق التكنولوجيـا الرفيعـة** - يشــار أيضا إليهــا أحيانا بمناطق «الحزام الشمسي». توصف بأنها «مجموعة متنوعة من الأقطاب التكنولوجية والممرات والمركبات الابتكارية، غالبا في مناطق غير صناعية سابقا تطورت من خلال إمســاكها بصناعات «الحزام الشمسي» ذات التكنولوجيا العالية في تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات والمســتحضرات الصيدلية والبحث والتنمية» (برايسن وهنري، 2001، ص 369). تشمل الأمثلة برنامج القطب التكنولوجــي الياباني، الطريق 128 لبوســطن، ممر الأربعة أميال للمملكة المتحدة (من لندن إلى سويندون)، ووادي رياضة السيارات، أوكسفوردشاير، المملكــة المتحدة (انظر الإطار 2 - 4) وإنتاج أفــلام ويليوود في ولينغتون، نيوزيلندا (انظر اللوحة 1 - 4). وأشهر مثال مع ذلك هو وادي السيليكون، بالو ألتو، كاليفورنيا. وهي منطقة فلاحية ســابقا، وظفت في العام 1950 أقل من 800 صانع. ويعمل بها الآن 400 ألف تقريبا من عمال التكنولوجيا العالية في شركات مثل هيولت باكارد وإنتيل وآبل.

3 - **جيوب الإنتاج المرن داخل المناطق الصناعية القديمة** - وقعت مجموعة من التطورات الاقتصادية في المناطق الصناعية الأقدم. يرى برايسن وهنري: «اهتزازها أحيانا كثيرة بســبب تراجع صناعات «الحزام الشمسي» المركزية سابقا (بناء السفن، الفحم، الفولاذ، الصناعة الثقيلة) وقد تحقق بعض النمو الاقتصادي البديل من خلال شركات وقطاعات طبقت تقنيات الإنتاج المرن» (برايسن وهنري، 2001، ص 369). تشمل الأمثلة جنوب ويلز، التي أعادت البناء بعيدا عن الفحم والفولاذ نحو إنتاج الســيارات اعتمادا على الاستثمار الياباني والكوري في الثمانينيات. وقد أعيد بناء غرب وسط الولايات المتحدة من خلال ما يعرف بالاستثمار «المزدرع» من اليابان.

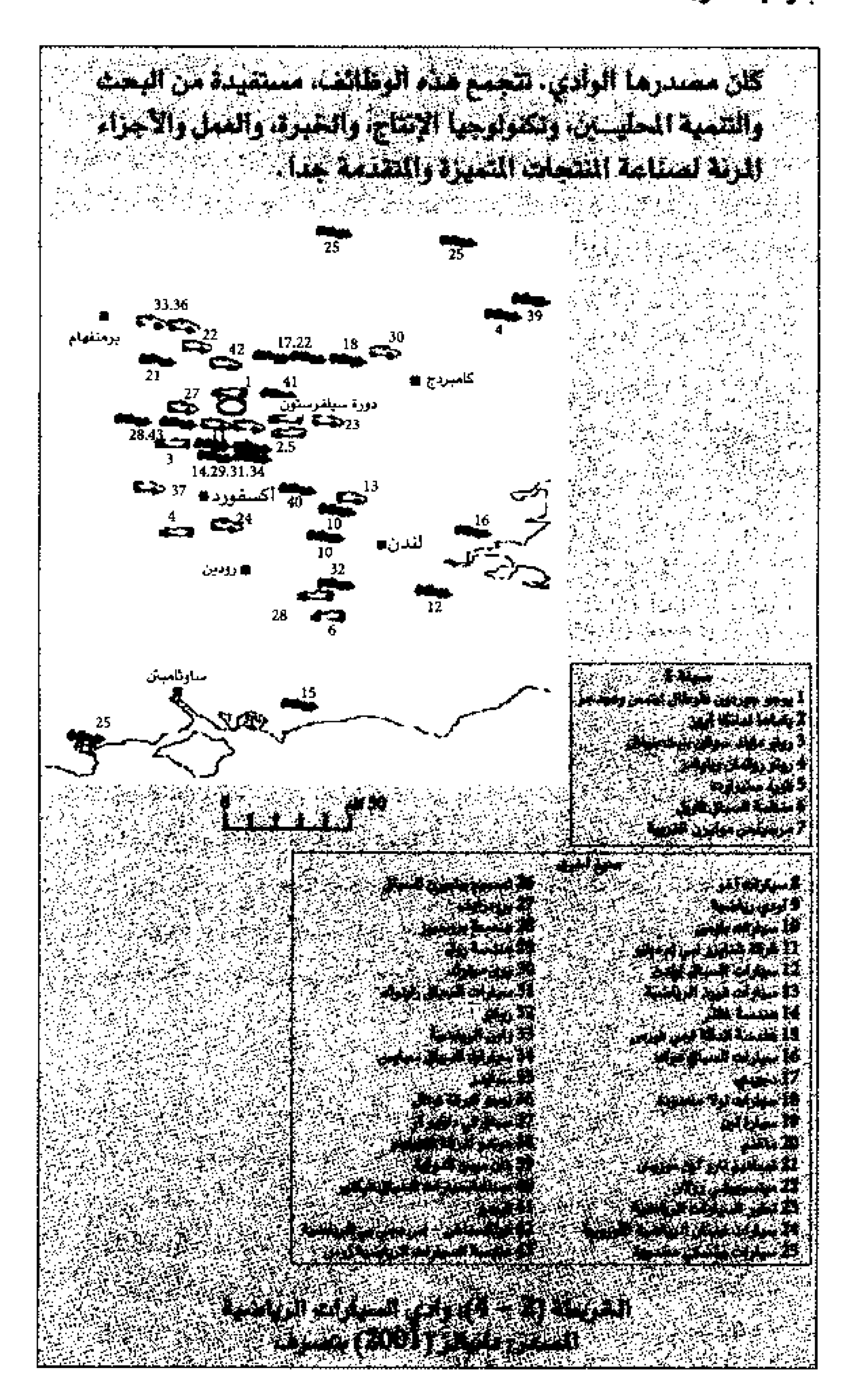
4. **مدن العالم** - مع تحول الاقتصادات المتقدمة بشكل واسع إلى النشاط المرتكز على الخدمات أصبحت المدن العالمية «قمة الهرم الحضري العالمي مرة أخرى» (برايسن وهنري، 2001، ص 369). تعتبر المدن العالمية الرئيسة مثل طوكيو ونيويورك ولندن مراكز التحكم في الاقتصاد العالمي في شبكة من مدن العالم حيث الروابط بين هذه المواقع تفوق بكثير الروابط بين المدن الأخرى. فهي مأوى المقرات الرئيسة لأهم الشركات العالمية بالإضافة إلى كونها ممولا للخدمات المالية والأعمال التي تدير الشركات العالمية في العالم. إن منطقة كاناري وورف في لندن، وول ستريت في نيويورك، ووسط المدينة بلوس أنجليس هي المظاهر المادية لهذه العملية. تشمل هذه المراكز أيضا صناعة «الخدمات» - المنظفين، سعاة البريد، الحراس، المربيات، الخادمات، وهكذا - التي تخدم النخبة العالمية الجديدة بالإضافة إلى مجموعة من منافذ ثقافية وتجزيئية تخدم السكان أنفسهم. يلخص الإطار (3 - 4) فرضية المدينة العالمية وبنيتها.

الإطار (4 - 4):

الحزام الشمسي، وادي السيارات الرياضية، المملكة المتحدة

اضطلع هنري بالبحث في منطقة الحزام الشمسي ذات التكنولوجيا العالية في المملكة المتحدة وتعرف بوادي السيارات الرياضية. يوجد هذا التجمع الصناعي في نصف قطر مسافته 70 كيلومترا حول اكسفورد جنوب شرق إنجلترا. يوظف حوالي 50000 شخص في مئات الشركات الصغرى والمتوسطة. وكما يقول برايسن وهنري (2000)، «أصبح وادي السيارات الرياضية المكان الأهم في العالم لصناعة المنتج الرياضي - مهما كان حجم الشركة والخيار العالمي للمواقع الذي تقدمه» (ص 371). ثلاثة أرباع سيارات السباق ذات المقعد الواحد المستعملة في أكثر من ثمانين دولة تُصنع في المملكة المتحدة. هذه المنطقة موطن للأغلبية الساحقة من فرق سباق السيارات بما في ذلك فورد، ميتسوبيشي، هيونداي وسوبارو. أكثر من خمسين في المائة من سلاسل التمويل التي ربحت بطولات السباق الرئيسة للعام 1995

كان مصدرها الوادي. تتجمع هذه الوظائف، مستفيدة من البحث والتنمية المحليين، وتكنولوجيا الإنتاج، والخبرة، والعمل والأجزاء المرنة لصناعة المنتجات المتميزة والمتقدمة جداً.



الخريطة (3 - 4) وادي السيارات الرياضية
المصدر: ناجلز (2001) بتصرف

إن ظهور التراكم المرن له آثاره على أطروحات العولمة، ويرى مؤيدو فكرة النظـام الجديد أنه سيؤدي إلى إعادة تركيز الاستثمار بعيدا عن الهامش نحو المركز، مما سينتج عنه انعكاس للتقسيم الدولي الجديد للعمل (غوين وآخرون، 2003). بالنسبة إلى البعض، هذا أمر سيئ، بما أن التقسيم الدولي الجديد للعمل نشر التصنيع وأحدث النمو في العالم الثالث (شاندرا، 1992). يرى نقاد مفهوم التراكم المرن أن كثيرا من الإنتاج لا يزال ينجز باستعمال تقنيات فورد أو شيء يشبهها كثيرا. في قطاعات عديدة، وفي عدد من أجزاء سلاسل السلع المرتبطة، الذهاب إلى الخارج يبقى استراتيجية مركزية. هذا هو الحال على الخصوص في العمل وفي الصناعات كثيفة الموارد مثل الملابس في الحالة الأولى وإنتاج الفواكه في الحالة الثانية. وتضيف إمكانات الاتصالات عبر الشبكة العالمية بعدا آخر للتقسيم العالمي للعمل، مع إمكانية توظيف اليد العاملة الماهرة في الاقتصادات منخفضة التكلفة مثل الهند في قطاعات مثل برمجة الحاسوب للإنتاج لأجل الأسواق في أي مكان. عموما، لايزال هناك عمل يجب القيام به فيما يخص النتائج التجريبية للتقسيم الدولي الأحدث للعمل. سيكون من الأفضل لهذا البحث التركيز على الآثار الاجتماعية. ويتطلب جعل القوى العاملة عرضية وظهور أسواق العمالة المرنة في المركز، والتأثير من حيث التغيير الاجتماعي الاقتصادي في العالم الثالث مزيدا من الاعتبار، مثلا.



اللوحة (1 – 4): ويليوود، ولينغتون، نيوزيلندا، حيث تتطور منطقة لصناعة الأفلام بتكنولوجيا عالية جديدة وتشهد الوظائف التكميلية – مثل المؤثرات الخاصة، ورسومات الحاسوب، واستوديوهات الصوت – تتجمع في ضواحي ميرامار وويلينغتون المركزية بالقرب من استوديو الخط الجديد لبيتر جاكسون المصور هنا. صورت أجزاء كبيرة من ثلاثية «سيد الخواتم» و«كينغ كونغ» وأنتجت في ويليوود.

سلاسل وشبكات في الاقتصاد العالمي الجديد

هنـــاك طريقتان مفيدتان للتفكير جغرافيا في تنظيم الاقتصاد المعولِم: سلاسل السـلع والشـبكات. كان بورتر (1990) أول من توسع في مفهوم السلسلة في عرضه «سلسلة القيمة». وكان جيريفي (1994، 1996)، عالم الاجتماع، الرائد في السعي وراء تعزيز فهمنا لسلاسل السلع. حاول البرهنة على أن مفهوم «سلسـلة السـلع العالمية» هو أفضل وحـدة تنظيمية يمكن من خلالها وضع خريطـة لتعقيد الاقتصاد العالمي. وتوفر المقاربة نموذجا جديـدا للبحث في الاقتصاد العالمـي - نموذجا يتجاوز الدول القومية وما كان يُفترض سابقا أنها «أوعية» للنشاط الاقتصادي. هذا الإطار الجديد

> يسـمح لنا بتكوين الروابط الكبيـرة والصغيرة على نحو ملائم أكثر بين العمليـات التي تعتبر عموما متضمنة بانفراد داخل وحدات التحليـل العالمية، والقومية، والمحلية. والنموذج الذي تجسـده دول مجلـس التعاون الخليجـي يتمركز حول الشـبكة وهو معالجة تاريخية تتمركز حول الشبكة تسبر من أعلى ومن أسفل مستوى الدولة القومية لتحليل البنية والتغيير بشكل أفضل في اقتصاد العالم. (جيريفي، 1994، ص2).

تتميز أي سلسلة سلع بخصائص أربع: (1) تدفقات السلع من كل نقطة مـن العقدة (بنية الدخل - الإنتاج)؛ (2) اسـتخدام اليـد العاملة في كل نقطة على العقدة - ما يشـار إليه أحيانا بعلاقات الإنتاج (مثلا، التأنيث، استعمال اليد العاملة غير المهرة وهكذا)؛ (3) نموذج الإنتاج عند كل عقدة، من حيـث التكنولوجيا والقياس (الحكامـة)؛ (4) الموقع الجغرافي للعقد (الإقليميـة). ومن منظور نظرية التنظيم، رأى بعض الجغرافيين (غودمان وواتس، 1997؛ ليهيرون، 1993؛ واتمور، 2002) أن علينا أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار أشكال التنظيم الموجودة بين العقد.

يميز جريفي بين نوعين من سلسـلة السـلع يربطان بين أجزاء متنوعة مـن نظام الإنتاج - **سلسـلة يحركها المشـتري وسلسـلة يحركهـا المنتج**. تمت عولمة هذين النوعين إلى حد أنهما تمددا إلى أن وضعت عقد مختلفة في أقاليم قومية متنوعة. هناك عدد من المشاكل مع سلاسل جيريفي، ولكنها توفر نقطة انطلاق مفيدة لتحليل الاقتصاد العالمي.

نميز أدناه بين سلاسل السلع التي يحركها المنتج وسلاسل السلع التي يحركها المستهلك (انظر الشكل 5 - 4).

سلاسل يحركها المنتج

توجد هذه السلاسل في الصناعات التي تتحكم فيها الشركات العابرة للقوميات بشكل عام في نمط الإنتاج واتجاه السلسلة العام. يكون هذا حال الصناعات المكثفة تكنولوجيا مثل الحواسيب والسيارات حيث ترتبط نسبة عالية من التكاليف برأسمال متقدم. يستعمل غوين وآخرون (2003) مثال صناعة السيارات الذي يعطي مثالا جيدا على السلسلة التي يحركها المنتج، مع أنظمة للإنتاج متعددة الطبقات تشمل آلاف الشركات (ص 167). في مثل هذه الأنظمة، ترتبط المجمعات بممولي العناصر على مستويات مختلفة من التنظيم. شمل نظام الإنتاج الياباني مثلا في أواخر الثمانينيات ربط المجمع بمتوسط 31.600 من ممولي الدرجة الثالثة - مرتبطين كلهم بالعقود (هيل، 1989). ويعني ظهور طرق التراكم المرن كما أشير إلى ذلك أعلاه أن هؤلاء المولين غالبا ما يوجدون في المركز.

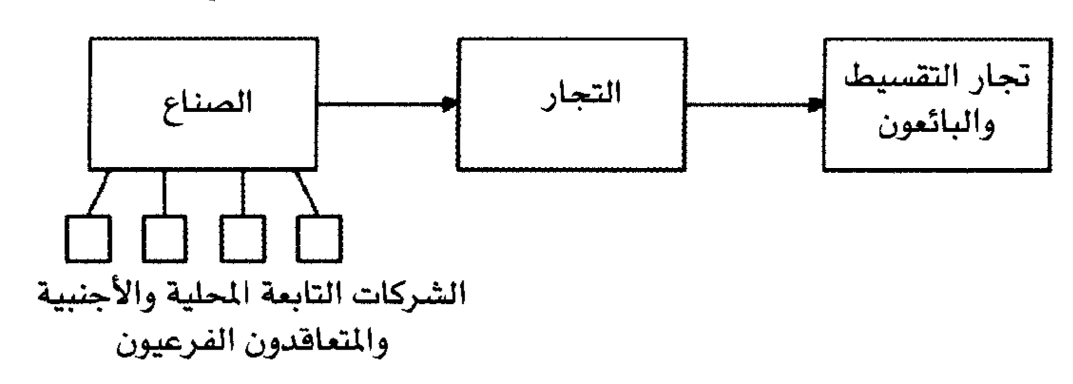
مع ذلك، لا تزال هناك أمثلة لممولي العناصر في الاقتصادات ذات تكلفة الأجور المنخفضة، كما كان الشأن تقليديا مع الفوردية.

سلاسل يحركها المشتري

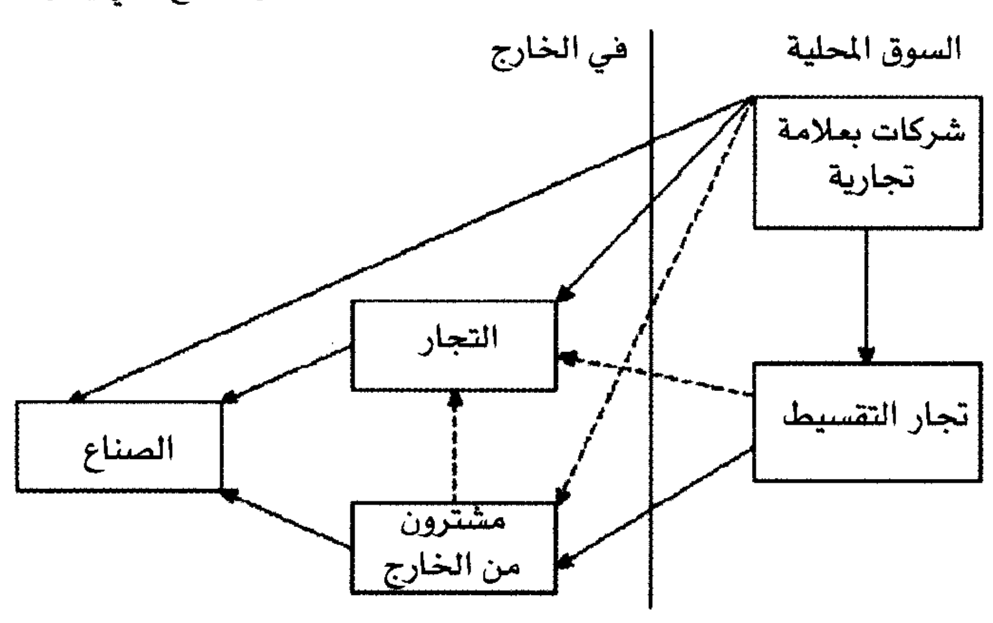
هذه السلاسل مختلفة عن مثيلاتها التي يحركها المنتج بسبب أن وكلاء في هذا الاتجاه يتحكمون في تطور السلاسل، مما أدى إلى تطور الشبكات «غير الممركزة» حيث يكون التعاقد الفرعي في مراحل مختلفة في السلسلة أكثر شيوعا. وتنسجم السلع مثل لعب الأطفال والملابس الجاهزة والأحذية مع هذا النمط. وكما يقول غوين وآخرون (2003، ص 168)، «هم جوهريا صناع من دون مصانع، في مركز شبكة عالمية مرنة جدا من توزيع الإنتاج وتسويقه». بحسب بعض المؤلفين تمنح هذه الأنواع من الأنظمة نطاقا أكبر بالنسبة إلى اقتصادات السوق الناشئة، وتعد تايوان وسنغافورة مثالين جيدين في الثمانينيات. وتتجه مثل هذه الأنظمة عموما نحو الصناعة المكثفة من حيث اليد العاملة، وهكذا يوضع الإنتاج أحيانا

كثيرة في اقتصادات الأجور الأدنى. ومع تحول المنتجات ومرورها عبر دورات، تتغير عوامل الإنتاج المطلوبة (الأرض، واليد العاملة، والرأسمال، والمعرفة) (انظر غوين (1990) عن نمط دورة حياة المنتج) ويمكن أن يحول هذا الموقع المثالي للإنتاج. والشركات العابرة للقوميات التي تتحكم في مثل هذه السلاسل قادرة على توجيه الإنتاج وتمويل العناصر بشكل صارم من خلال أنظمة التعاقد الفرعي، قادرة على الإمساك بكثير من قيمة الفائض الذي يضاف في السلاسل وتمرير المجازفة للمتعاقدين الفرعيين. بحسب جيريفي، هذا النوع من سلاسل السلع أصبح يسيطر على اقتصاد العالم، على الرغم من أن هذا لم يُبين تجريبيا بأي طريقة مُرضية.

سلاسل السلع التي يحركها المنتج



سلاسل السلع التي يحركها المشتري



الشكل (5 - 4): سلاسل السلع التي يحركها المنتج والمشتري
المصدر: عن غوين وآخرين (2003) بتصرف

وراء السلاسل

ينتقد ديكن وآخرون (2001) مفهوم سلاسل السلع العالمية لجيريفي - على الرغم من «المساهمة الكبيرة جدا لعمله في فهمنا لبنيات اقتصاد العالم» (ص 98). فهم يرون أن المفهوم يقدم مجرد إطار جزئي من التحليل متعاملا مع عدد محدود من السلع. وتبقى طبيعة الدخل - الإنتاج للسلاسل غير مستكشفة نسبيا، وطبيعتها الخطية مبالغا فيها. علاوة على ذلك، الجوانب التنظيمية بين عقد السلاسل - السياق المؤسساتي - لم تخضع للتحليل الكافي (واتمور، 2002). يمنح جيريفي الكثير من القوة للشركات العابرة للقوميات في تنظيم السلاسل، فيما يخص الدولة القومية. ويقترح بعض الجغرافيين إذن أن المفهوم الأكثر إفادة هو مفهوم «الشبكة». ويرتكز هذا على الرأي الآتي عن اقتصاد العالم (نقلا عن ديكن وآخرين، 2001، بتصرف ص 97):

1 - **يتكون الاقتصاد من فضاءات علاقات الشبكة**. تسمح لنا الشبكات ببناء آراء علائقية عن اقتصاد العالم - التي ترتبط بالعلاقات بين الوكالات وداخلها.

2 - **يعمل الفاعلون عمدا ولهذا آثاره على بنيات القوة**. الطريقة التي يتصرف بها الفاعلون الاجتماعيون - وهم الأفراد والأسر والشركات والصناعات والدول والنقابات - تحتوي على ما يشار إليه بـ«التعمد» - هناك حوافز وراء الأفعال.

3 - **العلاقات بين الفاعلين «متضمنة» أو تقع في فضاءات خاصة**. لا يعني هذا ضمنا أن اقتصاد العالم يقع في فضاء محدود إقليميا، ولكن العلاقات الشبكية لها فعلا خصيصة فضائية.

في تلخيص نقاشهم، يدعي ديكن وآخرون (2001، ص 97) أن:

> الاقتصاد العالمي على هذا النحو يتكون من فاعلين اجتماعيين منهمكين في شبكات من العلاقات داخل مجموعة متنوعة من «الفضاءات». ومن ثم فإن العدسات التحليلية التي نتبناها قد تتنوع من ثم بشكل واسع. قد تكون جغرافية، وقد تكون قطاعية، وقد تكون تنظيمية، وقد تكون مزيجا من هذا كله.

ويواصلون في مناقشـــة الحالة بالنســـبة إلى نظرية الفاعل - الشبكة التي تعالج الخصائص الثلاث أعلاه. هذه النظرية مفيدة لتقييم الاقتصاد المعولِم بطرق ثلاث أساسية:

1 - **تضـع الشـبكات أرضيـة للعولـمة** - توفر وجهـــا حقيقيا من الزمن والفضاء للعملية التي تعتبر أحيانا معممة وحتمية. وتنتهي في الشبكات بالفعل العمد للفاعلين الفرديـــين ذوي حوافز معينة. ولها نتائج متنقلة ومادية ولكنها جدول أعمال بالإضافة إلى كونها عملية. يعني هذا أيضا أن العولمة يمكن مقاومتها، كما أشار واتمور وثورن (1997) في عملهما حول شبكات إنتاج قهوة «التجارة العادلة».

2 - **تسـمح الشـبكات بفضاء للتحليل الأخلاقي** - يمكن اعتبار حقوق ومســـؤوليات كل مشـــاركي الشـــبكة. علاوة على ذلك، وبما أن نظرية الشـــبكة ترفع من نطاق، أو مدى، أفعالنــــا الفردية، فإن ذلك يعني أننا نتحمل مســـؤولية النتائج البعيدة. وتمنح النظرية أيضا تبريرا للآخرين البعيدين بفضل روابطنا معهم (كوربريدج، 1993).

3 - **تتجـاوز نظريــة الشـبكة الفاعلة مشـاكل النظريــة الكبرى** - على عكس سلاسل السلع لجيريفي لا تقدم نظرية الشبكة الفاعلة ادعاءات كبيرة بشـــأن بنية الاقتصاد العالمي ولا تقترح منطقا مهيمنا. يأخذ هذا الجغرافيــــا الاقتصادية وراء طريق التفكير المســـدود حـــول الاقتصاد بطريقة بنيوية.

في الواقع يعمل الاقتصاد العالمي في مكان ما بين العلاقات البنيوية التي يقترحها جيريفي و«التعمد» أو الذاتية لنظرية الشـــبكة الفاعلة. وكما هو الشـــأن غالبا مع المشـــاكل الأساسية في الجغرافيا البشرية، يتصـــارع الجغرافيون مع العلاقـــة بين البنية والفاعـــل. ويتكلم ديكن وآخـــرون (2001) عن «محاولات الجمع بـــين الفهم البنيوي لعلاقات القـــوة بمقاربات علائقيـــة للفعل البشـــري» (ص107)، بينما يناقش لارنر وليهيرون (2002) إمكانية «اقتصادات سياسية ما بعد بنيوية». ســـيكون هذا النقـــاش مهما في الجغرافيا الاقتصادية في الســـنوات العشر القادمة.

الإطار (3 – 4): شبكات تعمل - مدن العالم

يرى الجغرافيون أن المدن هي النقاط الرئيسة التي من خلالها يتم التعبير عن عمليات العولمة ومقاومتها. ويقترح ارمسترونغ وماكغي (1985، ص 41) أن «المدن هي العناصر الحاسمة في التراكم على كل المستويات وهي مكان العمل لعابري القوميات، ولرأسمال القلة المحلي والدولة التحديثية». ويشير مفهوم مدن العالم إلى طبقة من المدن تسيطر على الاقتصاد العالمي والشؤون السياسية، لاعبة دور العقد المتحكمة على شبكة من تدفقات الرأسمال والسلع والناس والمعرفة (فريدمان، 1986؛ ساسن، 2000). بدأت الفكرة مع عمل غيدس (1915) وتوبعت فيما بعد من قبل هول (1984)، وهي الآن مرتبطة بنوكس وتايلر (1995) على وجه الخصوص. وباعتبارها «نقاط القاعدة» بالنسبة إلى الرأسمالية العالمية تعمل مدن العالم بصفتها مراكز صناعية أساسية، وتوفر أنظمة الخدمات المتقدمة، وتعمل محاور النقل والتواصل، وتأوي المقرات الرئيسة للشركات العابرة للقوميات. فهي تلعب أيضا دورا رئيسا في نشر الرموز الثقافية، خاصة تلك المرتبطة بالرأسمالية والتغريب. باختصار، هي سبب العولمة الثقافية والسياسية والاقتصادية وأثرها (نوكس، 2002، ص 329).

في تلخيص النقاش، أشار فريدمان (1996) إلى أنه في التسعينيات كان هناك عدد من نقاط الالتقاء فيما يخص البحث حول مدن العالم:

1 – تنسق مدن العالم الاقتصادات في الاقتصاد العالمي وتعمل عُقدا في المركب العالمي.

2 – هناك فضاء تراكم رأس المال العالمي ممثل بمدن العالم، ومع ذلك أغلب المناطق خارج هذه الشبكة مع ذلك.

3 – مدن العالم مناطق حضرية كبيرة ذات تفاعل اقتصادي واجتماعي مكثف.

4 - يمكن تنظيم مدن العالم هرميا باعتماد قوتها الاقتصادية بشكل كبير، ويحدد هذا وفق قدرتها على جذب الاستثمار.

5 - طبقات الناس المتحكمة في مدن العالم لها رؤى مشتركة وتشكل طبقة رأسمالية عابرة للقوميات (سكلير، 2001). ولها رؤى مشتركة عن العمل الفعال لاقتصاد العالم والاستهلاك والكونية، وغالبا ما تتصادم مع المجموعات المتمركزة أكثر حولها.

تم تصنيف مدن العالم في هرمية مرتكزة على القوة الاقتصادية/السياسية التي تقودها وعلى مدى تجليها في الشبكات العالمية. والتصنيف الأكمل هو الذي اعتمدته عولمة لافبارو ومجموعة البحث في مدن العالم (انظر نوكس، 2002). يفصل هذا مدن العالم في طبقات ثلاث: ألفا، بيتا، وغاما. وتشمل مدن العالم ألفا لوس أنجليس وشيكاغو ونيويورك ولندن وباريس وفرانكفورت وميلان وهونغ كونغ وطوكيو وسنغافورة. وتضم مدن بيتا سان فرانسيسكو وتورونتو ومدينة المكسيك وساو باولو وبروكسل ومدريد وموسكو وسيول وسيدني. وتشمل مدن العالم غاما مونتريال وبوسطن ودالاس وسنتياغو وبوينس آيرس وجوهانسبورغ وجاكارتا وشنغهاي وملبورن. لاحظ أنه تحت هذا التصنيف لا توجد مدن عالمية في جنوب آسيا أو الشرق الأوسط وواحدة فقط في إفريقيا، مبينة أن حجم السكان ليس هو المحدد الرئيس لمكانة مدينة العالم. على الرغم من أن «مدينة العالم» مفهوم مهم في دراسات العولمة، يجب على الأقل بناء أمرين في الدراسات المستقبلية: أولا، التمييز داخل مدن العالم نفسها؛ ثانيا، التغيير في المدن غير العالمية - أو ما يشير إليه ريني شورت (2004) بـ «الثقوب السوداء».

الشركات العابرة للقوميات

واحد من النقاشات المثيرة للجدل في دراسات العولمة يحيط بظهور الشركات العابرة للقوميات ودورها. تُكره الشركات العابرة للقوميات من قبل المناهضين للعولمة وتعتبر منقذة من قبل المؤيدين. تُعرَّف بأنها:

> شركة لها قوة التنسيق والتحكم في العمليات في أكثر من بلد واحد، حتى إن كانت لا تملكها... وعادة ما تشارك في شبكة عنكبوتية من العلاقات التعاونية مع شركات أخرى مستقلة قانونيا عبر الكوكب. (ديكن، 2003، ص 7)

بالمعنى المحدد أعلاه، يرى لي (2000ج) أن الشركات العابرة للقوميات لا يمكن تقليصها فقط إلى الاستثمار المباشر الأجنبي، وما هو حاسم هو القدرة على القيادة والتحكم في سلاسل ومركبات الإنتاج. قد يُحقق هذا من خلال الملكية المباشرة للأجزاء المختلفة من مركبات الإنتاج، وقد يشمل أيضا التعاقد الفرعي بالإضافة إلى وسائل أخرى من التأثير رسمية بدرجة أقل. تعمل هذه الشركات على مستوى عالمي وتتحمل مسؤولية نسبة مرتفعة من تدفقات العالم فيما يخص التجارة والاستثمار والمعرفة ونقل المهارات والتكنولوجيا.

بين خمس وربع كل الإنتاج في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة تتحملها الشركات العابرة للقوميات، ونسبة كبيرة من تجارة العالم هي تبادل داخل الشركات (أكثر من 50 في المائة في حالة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، مثلا). باختصار، للشركات العابرة للقوميات الخصائص الآتية (بالرغم من وجود أنواع مختلفة عديدة):

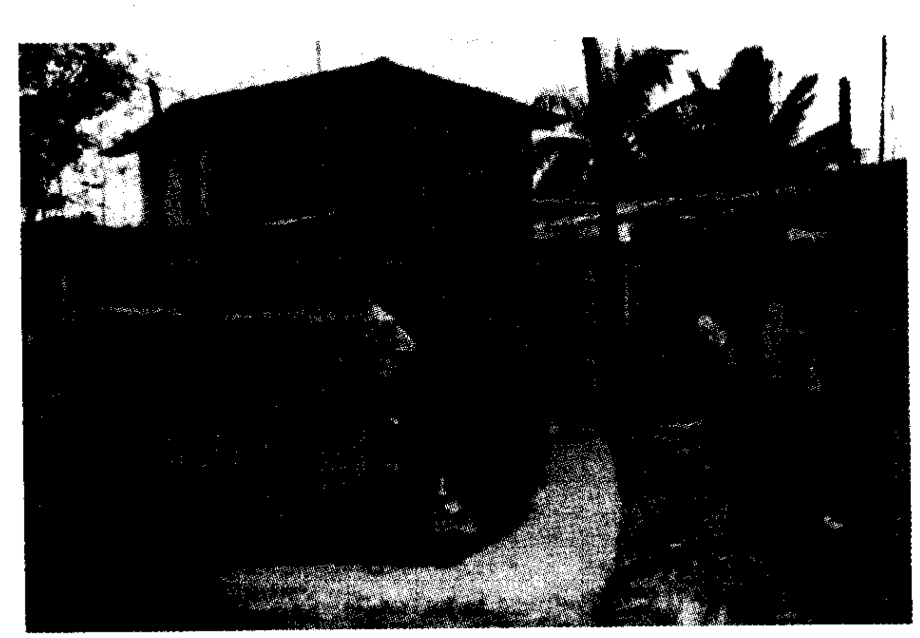
- **اندماج وظيفي** - من حيث البحث والتنمية، والإنتاج، والاستثمار، والتسويق والمبيعات بقياس عالمي. جوهريا، تجد داخل شركة عابرة للقوميات موقع أجزاء عديدة من شبكة أو مركب الإنتاج في مواقع عالمية مختلفة. في الماضي، كان لهذا التقسيم الفضائي للعمل أن يحدث على مستوى قومي فقط.

- **مصادر عالمية** – قدرة على الاستفادة من الاختلافات الجغرافية في توزيع عوامل الإنتاج (العمل، والرأسمال، والموارد، والمعرفة) وسياسات الدولة (التنظيمات، والرسوم الجمركية، والضرائب).
- **مرونة جغرافية** – قدرة على تحويل مواردها وتسهيلاتها المهمة التي لها علاقة بالعمل، إلى مواقع مختلفة.

على العموم، تتطور الشركات العابرة للقوميات إما من خلال الإدماج العمودي أو الأفقي – وبعضها قد يتطور من خلالهما معا:

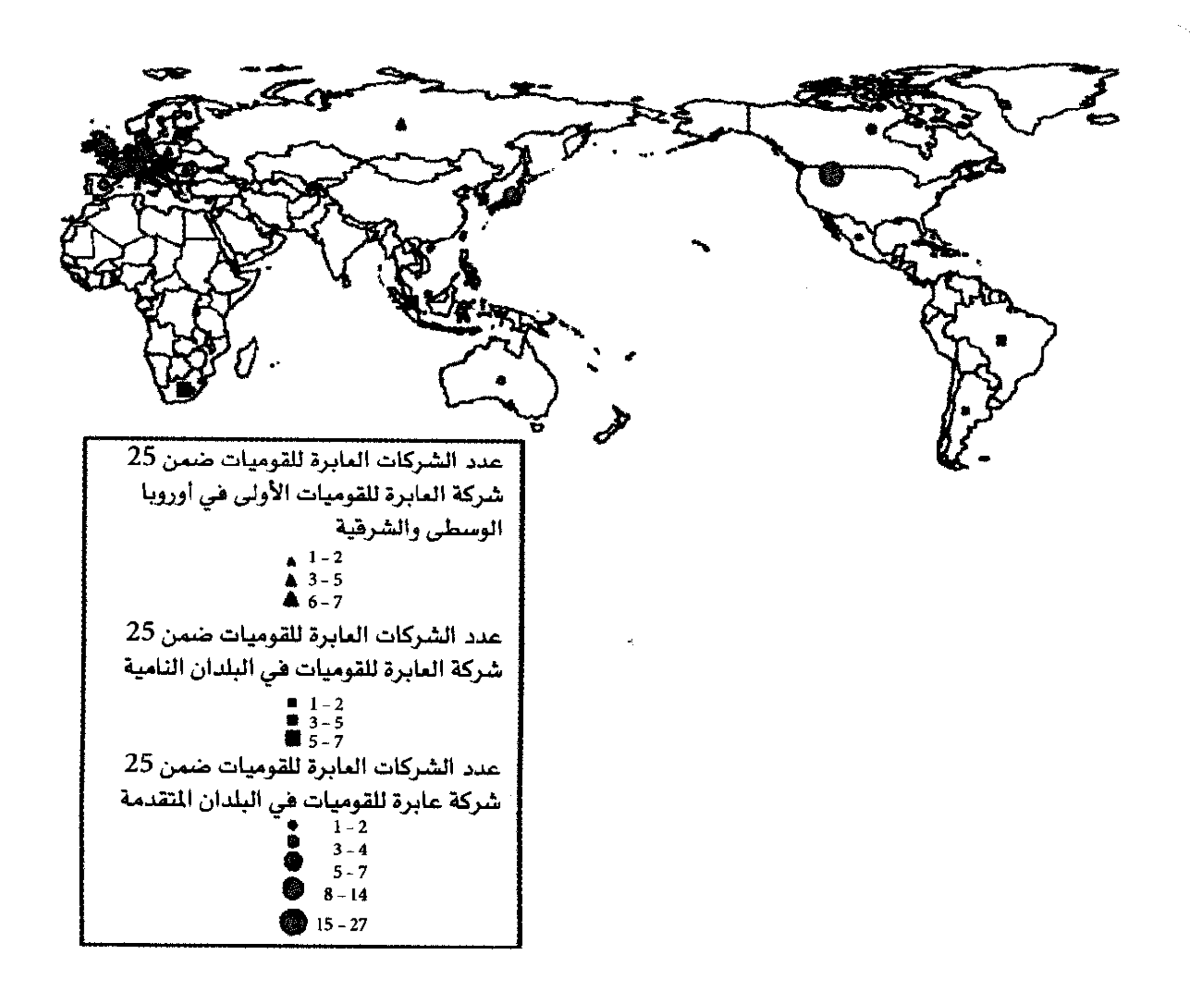
- **الإدماج الأفقي** يحدث عندما تحاول شركة ما أن تكسب تحكما أكبر في السوق لأجل منتوجها بتولي الإنتاج أو توسيعه في المرحلة نفسها من الإنتاج التي تضم أعمالها المركزية. قد يحدث هذا من خلال شراء الشركات في تلك المرحلة نفسها أو الارتباط بها من خلال وسائل رسمية أقل. غالبا ستفضل الشركات التجارة في الخارج بدل الاستثمار مباشرة، وستقوم بالاستثمار المباشر إلا إذا تجاوزت فوائد موقع أساس في الخارج فوائد التصدير هناك. قد تشمل هذه الامتيازات تكلفة العمل الرخيصة ورسوما جمركية منخفضة. أحيانا كثيرة، تتوسع الشركات بهذا الشكل لكي تكسب أسواقا أكبر (غوين وآخرون، 2003). الإدماج الأفقي والتوسع من هذا النوع مسؤول عن نمو «النزعة الاستهلاكية العالمية» من خلال توسع شركات الخدمات العابرة للقوميات – كشركات المشروبات/الوجبات السريعة مثل كنتاكي فرايد تشيكن وستارباكس وماكدونالدز وبيبسي (انظر اللوحة 2 – 4). مع ذلك، قاد الإدماج الأفقي أيضا التوسع العالمي للقطاعات الآتية: صناعة السيارات (نيسان، وجنرال موتورز، وفورد)؛ وخدمات الحسابات الدولية (برايس ووتر هاوس كوبرز) ووكالات الأخبار وبائعي الكتب (ووترستونز ودابليو آيتش سميث)؛ ومنافذ البيع بالتجزئة (وولمارت)؛ والصناعة البنكية (لويدز وآيتش إس بي سي).

● **الإدماج العمودي** يحدث عندما تحاول الشــركات كســب التحكم فــي المراحل المختلفــة في عملية الإنتاج إما مــن المنبع (التمويل) أو من المصب (التوزيع أو الســوق). يقاد الإدماج العمودي من قبل محاولات الشــركات العابرة للقوميات تقليــص المخاطرة، ويأخذ بعض الإدماج العمودي شــكل الملكية المباشــرة للمراحل المختلفة مــن الإنتاج، بمــا أن هذا يمكنه تقليص «كلفــة صفقات» العقود. فــي قطاع الفواكه، مثلا، تملك ديل مونتي بســاتين في تشــيلي، وتسهيلات التغليف والشحن في تشيلي وهولندا، ونباتات التبريد في المملكة المتحدة، والبحث والتنمية ومقراتها المركزية بالولايات المتحــدة الأمريكيــة. أمثلة أخرى مــن الإدماج العمودي تشــمل صناعة الزيوت بالإضافة إلى قطاع الألومنيوم. حاولت العديد من الشــركات العابرة للقوميات، في وجه جعــل اقتصاد العالم مرنا، جني فوائد الإدماج العمودي بينما تبدد المخاطرة بتطوير شبكات تعتمد العقود. خفض هذا بشــكل كبير التكلفــة الثابتة وجعل رد الفعل على الأســواق أكثر مرونة وســرعة. توضــح حالة «نايكي» في الإطــار (1 – 4) هذا التدبير.للشــركات العابــرة للقوميات تاريخ طويل ومتجذر في توسع الشــركات التجارية الاستعمارية. كانت الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في تطور الشــركة العابرة للقوميات واســتثمرت في أمريكا اللاتينية وآسيا مبكرا في القرن العشــرين. وكما تمت الإشارة في مكان آخر، ازدهر نمو الشركات العابرة للقوميات في الســتينيات بفضل التقسيم الدولي الجديد للعمل. وسهل عاملان رئيســان ظهور الشركات العابرة للقوميات خلال المرحلة الليبرالية الجديدة للعولمة. أولا، دعم التنقل المتزايد للرأســمال في الأسواق الحرة هذه المؤسسات. ثانيا، جعل التقدم في تكنولوجيات الاتصالات والنقل أخذ القرار ممكنا على مسافة بعيــدة جدا. أصبحت البيانات والتحكــم ممركزة، بينما أصبحت العمليات لامركزية بشــكل كبير. بهذه الطريقة، كانت الشــركات قادرة على تخفيض مغامراتها بينما رفعت من المرونة.



اللوحة (2 – 4): إعلان لبيبسي كولا في حي فقير بمانيلا
المصدر: دونوفان ستوري

يتمركز «موطن» مواقع كبرى الشركات العابرة للقوميات في العالم في الثالوث العالمي – الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي واليابان (انظر الخريطة 3 – 4). تهتم كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بـ 30 في المائة من كبرى الشركات العابرة للقوميات المائة، بينما تهتم اليابان بـ 25 في المائة. خلال العقود الثلاثة الماضية كان هناك تنويع من حيث موطن الشركات العابرة للقوميات مع نمو الشركات العابرة للقوميات الشرق آسيوية غير اليابانية على وجه الخصوص. اتسع نطاق الجهات بالنسبة إلى استثمار الشركات العابرة للقوميات بشكل هائل خلال السنوات الخمسين الماضية مع ذلك. وكان هناك أيضا تنويع في طبيعة الشركات العابرة للقوميات من حيث تنظيمها الاجتماعي والثقافي. في جنوب كوريا يمثل «تشابل» معتمدا على «زيبتسو» ليابان ما بعد الحرب شكلا مرتبطا بالدولة خاصة يختلف عن النماذج الغربية (انظر غوين، 1985؛ غوين وآخرون، 2003). وتتميز «كيريتسو» اليابانية بـ «صفقات أجريت من خلال تحالفات للشركات التابعة مرتكزة حول علاقات المدى البعيد داخل «عائلات» الشركات المتصلة بها ومبنية على روابط معقدة جدا» (لي، 2000س، ص 853). قد تتمركز هذه المنظمات حول بنك أو شركة تجارية مركزية (مثلا، ميتسوبيشي) أو حول الشركة الأم (مثلا، سوني). يمكن القول إن الروابط العمودية والأفقية لهذه الشركات تجعل إعادة البناء صعبة ويفسر هذا جزئيا عدم قدرة الشركات اليابانية على الرد بسرعة على الأزمة الأسيوية للعام 1997.



الخريطة (3 – 4): تحديد موقع موطن الشركات العابرة للقوميات
المصدر: من بوتر وآخرين (2004، ص 152) بتصرف

خلافات في جغرافية الشركات العابرة للقوميات

كما قيل سابقا، كانت الشركات العابرة للقوميات مركزية في تطور العولمة منذ الحرب العالمية الثانية. من حيث الحجم المحض، وبالتالي القيادة الاقتصادية، هناك عـــدد من الحقائق يجب ذكرهـــا. تعرف العديد من الشـــركات العابرة للقوميات الخمسين الكبيرة تحولا أعلى من أغلبية دول العالم، بينما الشركات الكبـــرى أعظم في الحجم المطلق من بعض الدول ذات الحجم المتوســـط. في العام 2003، سجلت وولمارت تحولا أكبر من الدخل القومي للنمسا. في العام نفســـه كانت هناك ست وعشرون شـــركة عابرة للقوميات حجمها الاقتصادي أكبر من اقتصاد نيوزيلندا (انظر الجدول 5 – 4). وللشركات العابرة للقوميات العشـــر الكبرى دخل أكبر من الدول المائة الأفقر في العالم. عموما، الشركات العابـــرة للقوميات الكبرى لديها القدرة، بفضل حجمها الكبير، على أن تحقق استقرار و/أو عدم استقرار الاقتصادات القومية.

الجدول (5 – 4): الشركات العابرة للقوميات والدول القومية الثمانون الكبرى بحسب الناتج المحلي الإجمالي أو المبيعات، 2003

	الدولة/الشركة	المبيعات السنوية الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار امريكي		الاسم	المبيعات السنوية الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار امريكي
1	الولايات المتحدة	10881.61	41	تويوتا موتر	135.82
2	اليابان	4326.44	42	جنرال إلكتريك	134.19
3	المانيا	2400.66	43	روايل داتش مجموعة شل	133.50
4	المملكة المتحدة	1794.87	44	توتال	131.64
5	فرنسا	1747.97	45	الأرجنتين	129.74
6	إيطاليا	1465.90	46	شيفرون تيكساكو	112.94
7	الصين	1409.85	47	ميتسوبيشي	112.76
8	إسبانيا	836.10	48	ميتسوي وشركاؤها	111.98
9	كندا	834.39	49	إسرائيل	103.69
10	المكسيك	626.08	50	ماليزيا	103.16
11	جمهورية كوريا	605.33	51	مجموعة كارفور	96.94
12	الهند	598.97	52	اليانز المالية	96.88
13	استراليا	518.38	53	مجموعة أي إن دجي	94.72
14	هولندا	511.56	54	مجموعة سيتي	94.71
15	البرازيل	492.34	55	نيبون تيل وتيل	92.41
16	الاتحاد الروسي	433.50	56	سنغافورة	91.34
17	سويسرا	309.47	57	مجموعة فولكسفاغن	91.33
18	بلجيكا	302.22	58	كونوكو فيليبس	90.49
19	السويد	300.80	59	مجموعة أكسا	90.10
20	مخازن وول مارت	256.33	60	آي بي إم	89.13
21	النمسا	251.46	61	إيتوتشو	88.51
22	تركيا	237.97	62	مجموعة سيمنس	86.62
23	بي بي	232.57	63	جمهورية التشيك	85.44
24	إكسون موبيل	222.88	64	فينزويلا	84.79
25	النرويج	221.58	65	هنغاريا	82.81
26	الدنمارك	212.40	66	جمهورية مصر العربية	82.43
27	بولندا	209.56	67	الفليبين	80.57
28	إندونيسيا	208.31	68	سوميتومو	78.08
29	السعودية	188.48	69	كولومبيا	77.56
30	جنرل موترز	185.52	70	مجموعة إنتل الأمريكية	76.66
31	اليونان	173.05	71	نيوزيلندا	76.26
32	فورد موتر	164.20	72	ماروبيني	74.39
33	فنلندا	161.55	73	هيولت باكارد	73.06
34	جنوب إفريقيا	159.89	74	تشيلي	72.42
35	هونغ كونغ	158.60	75	الإمارات العربية المتحدة	70.96
36	دايملر كريزلر	157.13	76	أهولد	70.57
37	البرتغال	149.454	77	هيتاتشي	69.30
38	إيرلندا	148.55	78	باكستان	68.86
39	تايلند	143.16	79	مجموعة بيجو	68.23
40	إيران	136.83	80	بويرتوريكو	67.90

المصدر: أرقام المبيعات من لائحة فوربس (2000)

هناك اختلافات عديدة تحيط بدور الشـــركات العابرة للقوميات وآثارها في كل من الغرب والعالم الثالث، وإن على وجه الخصوص في الحالة الأولى. نتناول فيما يلي قضيتين: السـباق نحو الأسفل، و«تضمين» الشركات العابرة للقوميات أو عدم تضمينها.

السباق نحو الأسفل: على نحو فعال، تدعو الدول إلى استثمار الشركات العابـرة للقارات، مقدمة أحيانا كثيـرة حوافز اقتصادية لجذبها. ولكي تبقى منافســة، يجب أن تحافظ الدول، من بين أشــياء أخرى، على نظم ضريبية منخفضة وأسـواق مرنة للعمل (ومسـتويات منخفضة من النقابات) وقوانين بيئية مرنة. يمكن للشــركات العابرة للقوميات أن تسـتفيد من هذه الشروط بطريقتــين: أولا، فــي قرارات تحديد موقع إنتاجهــا؛ ثانيا، من خلال «النقل - التسعير». وتشــهد هذه الأخيرة الشركات العابرة للقوميات وهي تخصص المبيعات وعوائد الريح بطرق تستغل الشروط المحلية، مثل الضريبة المنخفضة، بغض النظر عن المبيعات والأرباح الحقيقية في النقطة الحقيقية من الإنتاج. وقد اســتثمرت مليارات الدولارات لجذب الشــركات العابــرة للقوميات من خلال، مثــلا، توفير البنية التحتيــة بالإضافة إلى إرســاء مناطق معفاة من الضرائــب لتجهيز الصادرات مما يســبب، يمكن القول، تآكل ســيادة الدول القومية إزاء الشركات العابرة للقوميات.

تضمين الشركات العابرة للقوميات: يرتبط مع ما سبق قضية «حالة اللامكان» المفترضة للشــركات العابرة للقوميات. بالنسبة إلى البعض، والشركات العابرة للقوميات قوية جدا ومتفشــية إلى حد أنها تتجاهل الدول القومية بشكل كبير. ونقاش المتحمســين للعولمة هو أن مثل هذه الشــركات تعمل على «سطح عالمي» (ديكــن، 2004). كانــت هناك أعمــال رائدة في الجغرافيــا، مؤلفة بعدد من المناقشــات تخص القياس والفضاء (انظر الفصل الثاني)، تســعى إلى تجاوز هذا المفهوم التبســيطي. تبني المعارضة الأولى على نقــاش «حالة اللامكان» على التحليل الكمي. لو كانت الشركات حقا «عالمية» لكان من المنتظر أن توجد أغلبية ممتلكاتها ووظائفها خارج بلدانها الأصلية. أحد المقاييس المفيدة في هذه الحالة هو مؤشر عبور القوميات، الذي يحسب مجموع نسبة الممتلكات الأجنبية بالقيــاس إلى مجموع الممتلكات، ولو أن هذه المقاييس لا تمســك دائما بالمدى الحقيقي للتحكم الذي للشــركات الكبيرة في مراكب الإنتاج العالمية. في العام 2003 كانت هناك 7 في المائة من الشــركات العابرة للقوميات الخمس عشرة

الكبـرى فقط كان لها مؤشـر عبور القوميات أكبر مـن 50 في المائة، وواحدة منهـا فقط تجاوزت 75 في المائـة (بريتيش بتروليوم) (انظر الجدول 6 - 4). جاءت بعض من أكثر الشـركات عبورا للقوميات (مثل نسـتله، وإليكترولوكس، وليفر) من اقتصادات صغيرة نوعا ما، بينما تميل الشـركات العابرة للقوميات من البلدان الكبرى نحو مؤشر لعبور القوميات أقل. بهذا المعنى، تبقى الشركات العابرة للقوميات مقيدة بشكل ملحوظ بقاعدة موطنها. وتوفر المقاييس الكمية مجـرد صورة جزئية عـن «التضمين» وعدمه، فالترتيـب الخاص للخصائص الاقتصادية والسياسـية والثقافية للموطن والدول المستهدفة يمكن أن يكون له تأثير مهم على عبور القوميات للشـركات العابرة للقوميات. ومع أن الشـركات العابرة للقوميات عالمية النطاق، فهي غالبا ما تأخذ بعضا من سمات الاقتصاد أو المجتمـع المضيف لكي تعـزز أعمالها - فقد كيفت الشـركات اليابانية في المملكة المتحدة، مثلا، ممارسة الإنتاج الياباني لتناسب القوى العاملة والأسواق المحلية. يُميز التسـويق أيضا بشـكل متزايد لعكس الشروط المحلية - كما هو الشـأن بالنسـبة إلى كيوي بيرغر في نيوزيلندا، التي تقدم مع الشـمندر! من الواضح أن هناك تحولا ضمن الشـركات المعولَمة الكبـرى نحو إدراج «المحلي» في عملياتها. تعطي الشعارات مثل شعار «بنكك العالمي المحلي» الذي تستعمله آيتش إس بي سـي مثالا على هذا. على العموم، العديد من الشـركات العابرة للقوميات أمثلة ممتازة على المنظمات العالمية المحلية.

تكاليف وفوائد انتشار الشركات العابرة للقوميات

هنـاك آراء مختلفـة تماما فيما يخص تكاليف وفوائد نشـاط الشـركة العابرة للقوميات بالنسبة إلى الموطن وخاصة البلدان المضيفة. غوين وآخرون (2003) يفرقون بين الرأي النظري حول الآثار الصافية على البلدان المضيفة إلى معسكرين كما يُستكشف أدناه.

المقاربات الكلاسيكية الجديدة - كان لويس أول من كتب عن فوائد اسـتثمار الشركة العابرة للقوميات في البلدان الهامشية في سياق نموذجه التحديثي المؤثر في الخمسـينيات (لويس، 1955). قال إن اسـتثمار الشـركة العابرة للقوميات سـيعزز تحويل التكنولوجيـا ويرفع من الدخل المحلي والتبـادل الخارجي. على الرغم من أن لويس أيد رأس المال المحلي، يرى أن في غيابه من الأفضل الحصول على رأس المال الأجنبي الذي سـيؤدي إلى التحسـن في الاستهلاك والتربية من خلال الدخل المرتفع.

الجدول (6 – 4): الشركات غير المالية العابرة للقوميات الخمس عشرة الكبرى في العالم مرتبة بمجموع القيمة (ملايين الدولارات الأمريكية)، 2003

الشركة	البلد	الصناعة	القيمة		مؤشر عبور القومية	
			أجنبي	المجموع	%	الرتبة
جنرال إلكتريك	الولايات المتحدة	تجهيزات كهربائية وإلكترونية	180.031	495.210	39	83
جنرال موتورز	الولايات المتحدة	السيارات	75.379	323.969	29.8	87
شركة فورد موتر	الولايات المتحدة	السيارات	81.169	276.543	38.4	85
فودافون	المملكة المتحدة	الاتصالات السلكية واللاسلكية	187.792	207.458	83.2	13
دايملر كريزلر آي دجي	الولايات المتحدة/ألمانيا	السيارات	25.795	183.765	221	97
اتصالات فيريزون	الولايات المتحدة	الاتصالات السلكية واللاسلكية	10.159	170.795	4.6	100
داتش تيليكم آي دجي	ألمانيا	الاتصالات السلكية واللاسلكية	90.657	145.802	40	82
شركة تويوتا موتر	اليابان	السيارات	68.400	144.793	59.3	47
شركة إكسون موبيل	الولايات المتحدة	البترول استكشاف/ تصفية/توزيع	89.426	143.174	64.8	39
بريتش بيتروليوم	المملكة المتحدة	البترول استكشاف/ تصفية/توزيع	111.207	141.158	80.5	15
دتش بوست آي دجي	ألمانيا	النقل والتخزين	20.840	138.837	22.3	96
فيفاندي يونيفورسل	فرنسا	متنوع	91.120	123.156	66.3	36
كهرباء فرنسا	فرنسا	الكهرباء والغاز والماء	28.141	120.124	27	91
رويال داتش/ مجموعة شل	المملكة المتحدة/ هولندا	البترول استكشاف/ تصفية/توزيع	73.492	111.543	59.3	48
مجموعة فولكسفاغن	ألمانيا	السيارات	47.480	92.520	57.4	51

ملاحظة: مؤشر عبور القومية هو متوسط النسب الثلاث الآتية:
القيمة الأجنبية مقابل مجموع القيمة، المبيعات الأجنبية مقابل مجموع المبيعات، والتوظيف الأجنبي مقابل مجموع التوظيف.

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (2003)، تقرير الاستثمار العالمي، نيويورك.

انتُقدت فرضيات لويس الكلاسيكية الجديدة من قبل مؤلفين مثل جانكينز (1987). إن الفكرة التي تقول بأنه في غياب الاستثمار الأجنبي قد لا يكون هناك استثمار بالمرة تعتبر صحيحة بالنسبة إلى بعض القطاعات فقط. قد تكون هذه هي الحال، مثلا، في الصناعات ذات رأس المال المكثف بتكاليف عالية للدخول والتشغيل - مثل استخراج المعادن. في المقابل، في القطاعات حيث العمليات ذات القياس الأصغر منتشرة أكثر، مثل الفلاحة والخدمات (مثلا الفنادق والأسواق الممتازة)، قد يكون الاستثمار الأجنبي مزاحما لرأس المال المحلي. علاوة على ذلك، في الأسواق المحمية، مثل تلك التي تدير سياسات التصنيع لتعويض الواردات، فإن دخول الشركات الأجنبية الكبرى قد يؤدي إلى ما يسميه الاقتصاديون «رد فعل احتكاري» مؤديا إلى أثمنة عالية وأجور منخفضة.

تطورت المقاربة الكلاسيكية الجديدة من منظور الاقتصاد الكبير إلى اقتصاد أصبح أصغر في تركيزها، خاصة على مستوى الشركة نفسها. وبقيادة مؤلفين مثل دانين (1988) وفيرنون (1977) تطور نموذج انتشاري. وترى نظرية الانتشار أن انتشار التكنولوجيا كانت له فائدة خاصة بالنسبة إلى البلدان المضيفة (انظر ماليكي، 1991). عموما، تعتبر هذه المقاربات «الشركات العابرة للقوميات موزعة فعالة للموارد دوليا وبصفتها مزودة موطنها والقوميات المضيفة» (غوين وآخرون، 2004، ص 153). ويتم تأكيد الفوائد من حيث التجارة والتدفقات الداخلية لرأس المال الأجنبي والتشغيل وآثار الارتباط. هذا المنظور هو الذي يكَون أساس الأفكار الليبرالية الجديدة التي تؤيد الاستثمار الأجنبي المباشر للشركة العابرة للقوميات في مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية.

المقاربات الراديكالية - لهذه المقاربات جذورها في النظرية الماركسية والماركسية الجديدة. بشكل عام، يرى هذا التفكير الشركات العابرة للقوميات أدوات للقوة الإمبريالية والإمبريالية الجديدة التي تسعى إلى السيطرة على الموارد ورأس المال والعمل والأسواق لمصلحة النخب في الدول القومية بالمركز. تؤكد هذه العمليات البلدان المضيفة التي تعتبر صغيرة اقتصاديا. كان منظور الإمبريالية الجديدة أو التبعية مؤثرا في الدوائر الأكاديمية ودوائر صناعة

القرار الاشتراكية الناشطة. بالنسبة إلى تفكير التبعية حول دور الشركات العابرة للقوميات (انظر كاي، 1989)، هناك على الأقل ثلاث طرق يرتبط فيها استثمار الشركة العابرة للقوميات بتخلف الهامش:

1 - **الشركات العابرة للقوميات هي الأوعية الأساسية التي من خلالها يعود رأس المال الفائض إلى المركز.** هناك تبادل متفاوت يميز هذه العملية. مدد بعضهم هذا التشبيه إلى الثقافة حيث تعمل الشركات العابرة للقوميات بصفتها خطوطا أساسية لانتشار النماذج الثقافية الغربية، مصممة لتعزيز النزعة الاستهلاكية ونمو الرأسمالية.

2 - **تتجه الشركات المحتكرة والشركات المحتكرة للقلة نحو الانتشار من بلدان المركز إلى الهامش.** إن الشركات الكبرى التي كسبت أسهم السوق المهمة تواجه منافسة ضعيفة في الاقتصادات الصغيرة نسبيا وهي على هذا النحو قادرة على الإمساك بنسب مهمة من النشاط الاقتصادي، مقلصة الفضاء لرأس المال المحلي.

3 - **ظهور ما أسماه فرانك (1969) طبقة «الوسيط».** هذه «الطبقة» تابعة لرعاية الشركة العابرة للقوميات وتعمل قناة لطلباتها. مثل هذه النخب ستؤثر في القرارات القومية اعتمادا على ما هو مطلوب لأجل الشركات العابرة للقوميات بدلا مما هو مطلوب بالنسبة إلى القوميات المضيفة.

على العموم، يقول لي (2000) إن تقويم الميزانية العمومية لنشاط الشركة العابرة للقوميات عمل تحليلي صعب، ويرجع هذا جزئيا إلى مشكل مغاير (بمعنى أننا لا نعرف ما كان سيحدث في أي حالة خاصة لو أن الشركة العابرة للقوميات لم تستثمر). أما بالنسبة إلى دائرة رأس المال ككل، فمن غير المؤكد ما إذا كانت الشركات العابرة للقوميات تجعله أكثر فعالية أو أقل. مع ذلك، فإن لي صريح إلى حد بعيد، من منظور بلدان الهامش، مدعيا أن:

> تأثير الشركات العابرة للقوميات مؤذ بقدر ما في الوقت نفسه تربط الاقتصادات بدائرة رأس المال العالمية وهكذا ترفع من خطوط التمويل والأسواق وتدخل تكنولوجيات

جديدة (التي لها آثار تنموية إيجابية وسلبية على حد سواء)، وتحول السيطرة على صناعة التاريخ والجغرافيا من أشخاص يتصارعون لكسب العيش وتحديد هويتهم في مثل هذه الجغرافيات الاقتصادية بفرض فهم خاص وقياس القيمة والتقدم. (لي، 2000س، ص 853).

على الرغم من كل الانتقادات المذكورة أعلاه، والشعبية الحالية لمقاربة تبعية النوع الشعوبية الواضحة في أعمال الصحافيين مثل مايكل مور وجون بيلجر، فإن المقاربة الكلاسيكية الجديدة هي التي تسيطر في صناعة السياسة. قد يقول النقاد ذوو التوجه اليساري إن هذا هو الحال لأن الشركات العابرة للقوميات اشترت تأثيرا ضخما في جداول أعمال السياسة للحكومات الغربية. ويرى اليمينيون أن دور الشركات العابرة للقوميات مفيد جدا، وأن البلدان الفقيرة ليست ليبرالية بما يكفي للاستفادة مما تجلبه الشركات العابرة للقوميات. يعتمد نقاش اليمينيين نظريات تفترض أسواقا متنافسة بامتياز. في الواقع، إن المنافسة الناقصة للرأسمالية الاحتكارية أصبحت متفشية جدا من خلال أنشطة الشركات العابرة للقوميات، حتى المحللون الكلاسيكيون الجدد سيقولون بأن هذا لا يبشر بالخير للمجتمع.

الليبرالية الجديدة وإصلاح التجارة الحرة

خلال النصف الثاني من القرن العشرين وصل جدول أعمال التجارة الحرة أوجه. في النصف الأخير من القرن التاسع عشر كانت التجارة محدودة فضائيا نسبيا، مشتملة على حفنة من المستعمرات ورؤسائها الإمبرياليين. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، مع ذلك، كانت كل الاقتصادات مرتبطة عمليا بالنظام العالمي. ازداد هذا بعد نهاية الحرب الباردة مع إطلاق اقتصادات اشتراكية سابقة عديدة في مدار الاقتصاد الرأسمالي العالمي. تجاوز النمو في التجارة العالمية بين العام 1950 والعام 2000 النمو في الإنتاج العالمي بشكل ملحوظ (غوين وآخرون، 2003).

كانت مؤسسات بريتن وودز حاسمة في متابعة أهداف التجارة الحرة في

حقبة ما بعد الحرب (انظر الفصل السابع)، كانت الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة مبادرة كبرى في هذا المجال. أسست هذه الاتفاقية في العام 1944 بهدف تخفيض التعريفات الجمركية وإزاحة حواجز أخرى للتجارة الحرة. كانت لها أربعة مبادئ أساسية (غوين وآخرون، 2003):

1 - **عدم التمييز** - لا يمكن إعطاء أولوية لأي بلد على آخر.

2 - **المعاملة بالمثل** - تخفيضات التعريفات الجمركية يجب أن تكون متبادلة بين الدول.

3 - **الشفافية** - يجب أن تكون المقاييس التجارية واضحة.

4 - **الإنصاف** - تنظيم يحارب ممارسات مثل مكافحة الإغراق والحماية غير العادلة.

رفعت الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات) من تأثيرها بثبات طوال النصف الثاني من القرن العشرين مع ارتفاع عدد العضوية من 30 في العام 1950 إلى 120 في العام 1995، مع إجراء 7 جولات للتفاوض حول التجارة. كانت الفلاحة في أحيان كثيرة هي النقطة الشائكة. حافظت البلدان الغنية، واستمرت في الحفاظ على إعانات كبيرة مباشرة وغير مباشرة لقطاعاتها الفلاحية، مستشهدة بأسباب سياسية واجتماعية وثقافية. في العام 1995، تم تعويض الجات بمنظمة التجارة العالمية، التي كانت أقوى من الاتفاقية العامة (انظر الجزء اللاحق). على الرغم من النقاش المشحون حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه المؤسسات، كانت ناجحة نسبيا في تحقيق أهدافها المقررة. عند نهاية القرن العشرين، كانت التعريفات الجمركية دائما منخفضة، وتم تقليص الحواجز على التجارة في الخدمات.

إن السعي وراء التجارة الحرة هو حجر زاوية الليبرالية الجديدة، النموذج الاقتصادي المسيطر الآن. ترى هذه المقاربة، المتجذرة في اقتصادات الكلاسيكية الجديدة للقرن الثامن عشر، أن الأسواق تخصص الموارد بطريقة فعالة جدا، وأن تدخل الدولة يشوه العمليات التخصيصية وفي النهاية يقلص من مجموع الرفاه العالمي. تعني الليبرالية الجديدة ضمنا أيضا تحولات ثقافية وسياسية، مدافعة

عن حكومات أصغر، وتدفقات رأســمال غير مقيدة، واختراق الشركة العابــرة للقوميـــات وتعزيز فوائد الرفاه الفــردي إلى أقصى حد. بعد تبنيها بداية في تشـــيلي الديكتاتورية في منتصف السبعينيات، ثم في شـــكل السياســـات الريغانية في الولايات المتحدة الأمريكية (1980) والتاتشـــرية في المملكة المتحدة (1979)، فقد انتشرت بسرعة لاحقا. هنـــاك مادة متزايـــدة في الجغرافيا تحلل وتصـــف الأفضية المعاصرة لليبراليـــة الجديـــدة وآثار ذلك مـــن وجهات نظـــر اقتصادية وثقافية وسياســـية (انظر برينر وثيودور، 2003). بهـــذا المعنى، أصبح خطاب الليبراليـــة الجديدة مرادفـــا للعولمة كما تمارَس حاليـــا، واحتجاجات مناهضي العولمة موجهة ضد الليبرالية الجديدة.

منظمة التجارة العالمية

مع صنـــدوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن المؤسســـة الدولية الأساســـية التي تقود جـــدول أعمال الليبراليـــة الجديدة هي منظمة التجارة العالمية. تشـــكلت منظمة التجارة العالمية في العام 1995 بعد إتمام جولة أوروغواي في محادثات الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجـــارة. تغطي منظمة التجارة العالمية التجارة في الســـلع المصنعة، والمواد الخام، والخدمـــات الزراعية، وحقوق الملكيـــة الفكرية، وتضم أكثـــر من 150 بلـــدا عضوا. وأهم إضافة حديثـــة كانت الصين، التي اعتبر انضمامها في ديسمبر 2001 لحظة مهمة في تاريخ الرأسمالية العالميـــة نظرا لالتزام الحكومة المســـتمر بشـــيوعية الدولـــة. وتعتبر المنظمة ظاهريا ديموقراطية وتستقبل كل دولة صوتا واحدا في الأمور الأساســـية – على الرغم من أنه معروف جيدا أن الاقتصادات الكبرى لها الصوت الأقوى عمليا.

جوهريا، تراقب منظمة التجـــارة العالمية ما إذا كانت الدول الأعضاء تتبع قواعد التجارة الحرة أم لا. وإذا لم تفعل، فإن للمنظمة سلطة فرض غرامـــات وعقوبات. لمنظمة التجارة العالمية الحق في عقد اتفاقات ملزمة قانونا، مما يجعلهـــا مختلفة عن نظام الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية

والتجارة. كما تمت الإشارة أعلاه، كانت المناقشات الزراعية الأكثر حدة. في 2004، أعلنت منظمة التجارة العالمية تخفيضات مهمة في الحواجز على الزراعة في اقتصادات المركز، التي إن طُبقت فستدخل حيز التنفيذ في العام 2012. مع ذلك، سنرى ما إذا كانت منظمة التجارة العالمية الجديدة ستتحرك لتكسب بلدان الهامش وشبه الهامش وصولا بعيدا عن التمييز إلى الأسواق الفلاحية في الغرب.

إن منظمة التجارة العالمية قوية جدا ومؤيدة لليبرالية الجديدة. وقد أصبحت مصدر اختلاف أساسي وهناك نقد متزايد، في الحياة الأكاديمية والمجتمع المدني بصفة أعم، بأنها قطعية جدا ومنحرفة جدا نحو مصالح الشركات العابرة للقوميات. على هذا النحو، كانت هدفا لاحتجاجات عديدة من قبل المجموعات المناهضة للعولمة، بل لقد انتُقدت حتى من طرف المقربين مثل جوزيف ستيغليز (كبير الاقتصاديين سابقا بالبنك العالمي) الذي ادعى أنها قد أصبحت غير ديموقراطية وبيروقراطية وتقوض حقوق سيادة الحكومات القومية (ستيغليز، 2002). وقد أثار عدد من مجالات السياسة اهتماما خاصا، وتحت قواعد منظمة التجارة العالمية كان هناك عدد من الحالات تم الحكم فيها على الحمايات البيئية وإعانات الرفاه داخل أي دولة بأنها معيقة للتجارة الحرة وتمت إزاحتها (انظر مثلا الإطار 4 - 4).

الإطار (4 - 4)،

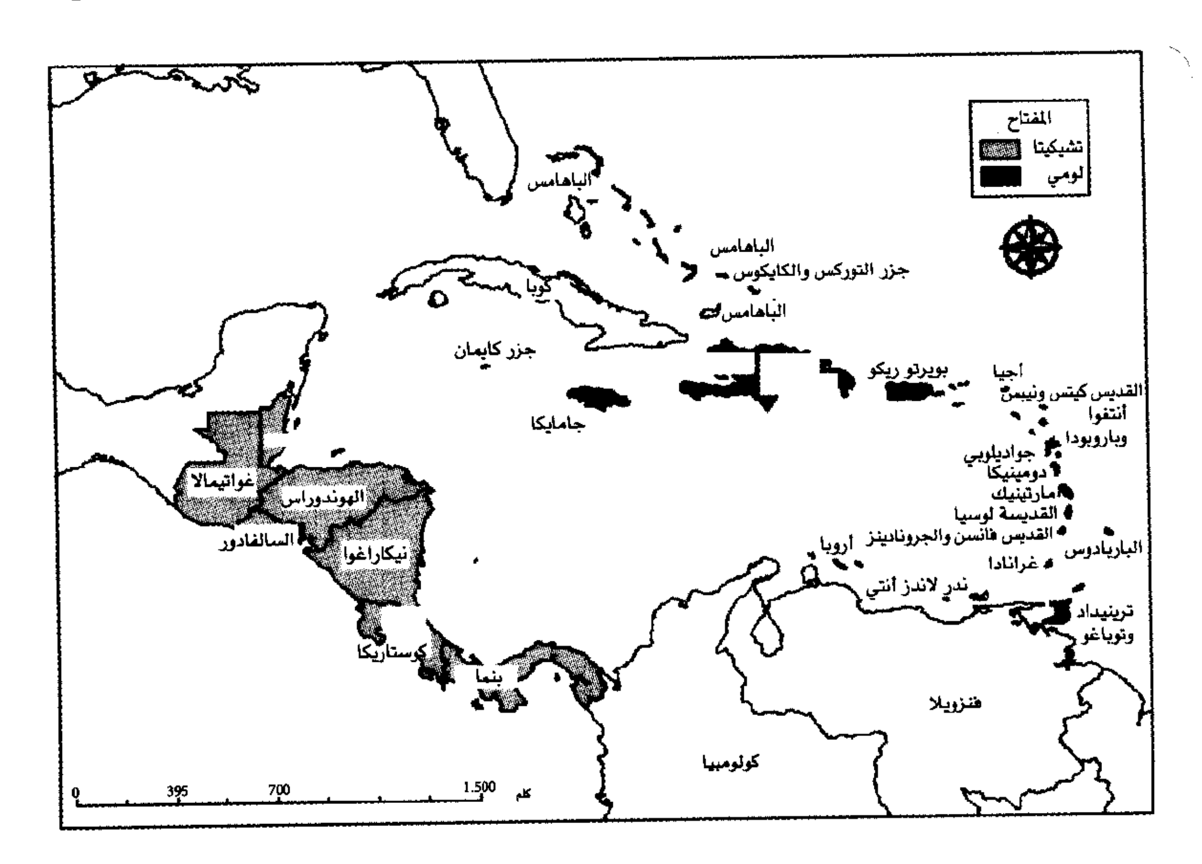
منظمة التجارة العالمية عمليا، حرب الموز

سبب الموز واحدا من أكبر النزاعات في التاريخ في العام 1997، وامتحن منظمة التجارة العالمية عمليا. من حيث التجارة، يعتبر الموز أكبر قطاع فواكه، والقطاع الزراعي الخامس الأكبر. ثلاث شركات عابرة للقوميات في الصناعات الزراعية تسيطر على الصناعة - تشيكيتا، دول، ديل مونتي. فهي مندمجة عموديا، تملك المزارع وشبكات النقل والتوزيع. وسلاسل السلع التي تربط المزارع بالمستهلكين ثقيلة جدا من حيث توزيع الأرباح على طول

السلسلة. تقريبا 90 في المائة من الثمن النهائي يبقى في البلدان المقصودة، والأجور في المزارع منخفضة جدا - في غواتيمالا، مثلا، يحصل العمال على حوالي 0.60 دولار أمريكي للساعة.

هناك منطقتا إنتاج أساسيتان في القارة الأمريكية: منطقة البحر الكاريبي (مثلا، سانيت فنسون، الجمهورية الدومينيكية) وأمريكا الوسطى (مثلا، غواتيمالا، هوندوراس) (انظر الخريطة 4 - 4). عدد من هذه البلدان، خاصة مناطق البحر الكاريبي، ترتكز مطلقا على هذه الصادرات. تكاليف الإنتاج العليا في الكاريبي - بسبب أحجام الإنتاج الصغيرة واستعمال طاقة أقل كثافة - تعني أنها غير قادرة على المنافسة في السوق الحرة العالمية. أعطى الاتحاد الأوروبي، لوعيه بهذه الضغوطات التنافسية، مدخلا خاصا للكاريبي لسوقه تحت اتفاقية لومي للعام 1975. تأسست هذه الاتفاقية ظاهريا لمساعدة المستعمرات السابقة وتمثل تمديدا لـ«التفضيل الإمبريالي».

وفقا للقواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية، نادت الشركة الأمريكية تشيكيتا، الشركة العابرة للقوميات الرئيسة في الموز بأمريكا اللاتينية، بإزاحة مساعدات التنمية. طلبت الشركة من الولايات المتحدة الأمريكية أن تمثلها في محكمة منظمة التجارة العالمية، وقد تزعم الرئيس كلينتون نفسه الاحتجاج. تم الحكم ضد الاتحاد الأوروبي وهددت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات قدرها 500 مليون دولار إن لم يتم سحب المدخل التفضيلي. حكمت منظمة التجارة العالمية بإمكانية تطبيق عقوبات قيمتها 191 مليون دولار. وتم تعويض اتفاقية لومي باتفاقية كوتونو - التي تقلص جوهريا مساعدات الاتحاد الأوروبي للمستعمرات السابقة. نتيجة لهذه الحالة، تم تقويض عدد من قطاعات الموز القومي بالكاريبي ومئات الآلاف من سبل العيش الفردي.



الخريطة (4 - 4): مناطق إنتاج الموز بالكاريبي وأمريكا الوسطى

نقاشات مؤيدة ومناهضة للتجارة الحرة

يرتكز النقاش المؤيد للتجارة الحرة على أفكار طُورت من قبل خبيرين في الاقتصاد يعتمدان الكلاسيكية الجديدة هما دايفيد ريكاردو وآدم سميث. طور الأول نظرية التجارة الدولية التي تتمحور حول مفهوم التفوق المقارن، مع أن طبيعة اقتصاد العالم قد تحولت بشكل كبير، فإن نقاشات أنصار التجارة الحرة، مثل منظمة التجارة العالمية، تشبه بشكل ملحوظ الأفكار الكلاسيكية الأولى. يقال إنه حيث تتنوع تكلفة فرصة إنتاج السلع بين فريقين (بلدين)، ستؤدي التجارة إلى مكاسب الرفاه للطرفين. لبلد ما امتياز نسبي في إنتاج سلعة أو خدمات للآخرين إذا كانت التكلفة النسبية لإنتاج تلك السلعة (بمعنى تكلفة فرصتها من حيث السلع الأخرى الضائعة) أدنى من التكلفة في بلد آخر. لاحظ أن هذا يشير إلى التكلفة النسبية لإنتاج المادة ليس التكلفة المطلقة، من ثم، حتى ولو أن البلد الواحد يستطيع إنتاج كل السلع بتكلفة أدنى مقارنة ببلد آخر، ستبقى هناك مكاسب من التجارة. لو أن كل البلدان تخصصت

في إنتاج السلع التي لها فيها امتياز مقارن، سترتفع مستويات المعيشة العالمية. جوهريا إذن، ونظريا، تسمح التجارة الحرة بتعزيز إنتاج العالم إلى أقصى حد، جاعلة من الممكن لكل منزل أن يستهلك مزيدا من السلع أكثر مما يقدر عليه دون التجارة الحرة. يرى الأنصار أن الرفاه على المدى البعيد الذي يعزز إمكانية التجارة الحرة إلى أقصى حد يعوض تكاليف إعادة البناء على المديين القصير والمتوسط.

من المؤكد أن التجارة الحرة قد رفعت من إمكانيات الاستهلاك في بعض الحالات، ولكن ليس واضحا ما إذا كانت قد رفعت من مستويات المعيشة العالمية بالنسبة إلى الجميع (انظر أيضا الفصل السابع). هذا هو الحال نظرا إلى مجموعة من الأسباب:

1 - لم يستطع عديد من البلدان الفقيرة إقناع البلدان الغنية بفتح أسواقها إلى حد أنها فتحت أسواقها هي.

2 - تستطيع التجارة الحرة أن تحبس الدول المصدرة للموارد الطبيعية في شَرَك تصدير الإنتاج الأولي الذي من الصعب أن تتجنب معه التراجع على المدى البعيد من حيث التجارة (تكاليف الصادرات وصلتها بالواردات).

3 - هناك تكاليف إعادة بناء عالية للتحول نحو نظام التجارة الحرة تؤدي أحيانا كثيرة إلى بطالة بنيوية، وغالبا ممركزة محليا، وآثار اجتماعية أخرى.

4 - عديد من الفرضيات النظرية التي تشكل أس النقاش بأن التجارة الحرة تعزز الرفاه العالمي إلى أقصى حد لا يتم الوفاء بها في العالم الواقعي. عوامل الإنتاج غير متحركة ولا تعمل الأسواق بإتقان تام. ويمكن للرأسمالية الاحتكارية التي تمارسها الشركات في الأمم الغنية بالفعل أن تتسبب في تآكل أي فوائد للتجارة الحرة.

5 - لا تأخذ نظرية التجارة الحرة بعين الاعتبار العوامل البيئية وآثار المدى البعيد لأي أمة متخصصة في أنشطة الموارد المكثفة (كما هو الشأن في كثير من الهامش). علاوة على ذلك، إن مفهوم تعزيز استهلاك الموارد إلى أقصى حد قد لا يكون منسجما مع حدود الأنظمة الإيكولوجية العالمية (انظر الفصل الثامن).

6 - يجلب التخصص خطورته الخاصة ويجعل الاقتصادات، لاسيما الصغيرة منها، حساسة جدا للتغييرات في الظروف العالمية. ربط اقتصادات العالم له إمكانية نشر النمو، ولكن له أيضا إمكانية نشر الركود (مثل ما حدث خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى والأزمة الآسيوية للعام 1997).

7 - لا يأخذ المبدأ السياسي الحالي للتجارة الحرة بعين الاعتبار التطور التاريخي للرأسمالية العالمية. تبني البلدان المصنعة الغنية اقتصاداتها عبر القرون، وراء جدران تحميها في أحوال كثيرة. لا تعطى الاقتصادات الفقيرة الترف نفسه، وهكذا ففجوة الثروة بنيوية/ تاريخية في طبيعتها.

يرى أنصار التجارة الحرة أن المشكل مع المركب الاقتصادي العالمي الحالي هو عدم وجود تجارة حرة كافية وأن فوائد الإصلاح ذات المدى البعيد ستأخذ الوقت لتقطر شيئا فشيئا. يرى المشككون أن النموذج معيب وأن التجارة في حد ذاتها تجلب تكاليف اجتماعية واقتصادية وبيئية تفوق الفوائد. هناك طبعا ظلال عديدة من الآراء فيما بين هذين المنظورين (انظر تشو «1995» لمراجعة بعضها). في الواقع، التجارة الحرة هي أي شيء سوى أنها حرة، والنظام منحرف جدا لإفادة اقتصادات المركز التي تحافظ على مستويات عالية من الحماية بينما تشجع، وأحيانا تجبر، الأمم الفقيرة على فتح اقتصاداتها.

خلاصة - إصلاح النظام المعولَم

هل للتجارة الحرة احتمال فوائد دولية كما وعدت؟ أو أنه من المحتمل أن تستمر في تركيز الثروة؟ يرى أنصار التجارة الحرة أن العولمة سترفع من مشاركة الأمم الفقيرة في اقتصاد العالم. مع ذلك، تبقى أسهم التجارة الحرة التي كانت الدول الفقيرة مسؤولة عنها منخفضة جدا (انظر الجزء أعلاه حول نماذج التجارة المعاصرة). وقد تفاقم التبادل التجاري بالنسبة إلى البلدان الفقيرة المصدرة للمنتجات الأولية منذ العام 1995. ليس هناك شك أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء قد اتسعت (كما هو مفصل في الفصل السابع). والسؤال المفتوح هو: هل هذا نتيجة لاستراتيجيات البنك

الدولـــي ومنظمة التجارة العالمية، أم هـــو نتيجة عدم متابعة البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بصرامة كافية؟

في العام 1993، رأى تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن 70 في المائة من فوائد الليبرالية بشـــأن تخفيض التعريفات ســـيؤول إلى أمم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. مقالة في «نيو إنترناشيونلست» (ماي 2001) ترى أن العالم المتقدم كسب 141.8 مليار دولار من خلال تخفيض فـــي التعريفات وصل إلـــى 30 في المائة فرضه اجتمـــاع الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة في العام 1994. بالحســـاب نفســـه، خسرت إفريقيا 2.6 مليار دولار. بحسب هذا التحليل، فشل إصلاح التجارة الحرة بشكل مطلق في تقليص التفاوت (انظر ماك مايكل، 2004). هناك دعوات من جميع الأطياف السياسية لأجل إصلاح قواعد التجارة الحرة والتنظيم الواســـع للاقتصـــاد المعولِم. في أمريكا اللاتينية، مثـــلا، هناك اضطراب متزايد وعمل على مســـتوى القاعدة ضد صنـــدوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، والليبرالية الجديدة على العموم (كاي، 2001).

وهناك إجماع متزايد علـــى أن تفاوت اقتصاد العالم ليس حتميا، وأن النظام يمكن إصلاحه لتوزيع الفوائد بشكل عادل أكثر وربما بطريقة فعالة (أمين، 2004؛ جـــراي، 1998). للبنك الدولي ومنظمـــة التجارة العالمية رأي مخالـــف يقـــول بأن الانعزال مـــن دوائر الرأســـمال العالمية هو الذي يســـبب الفقر، وأن بلـــدان الهامش التي أصبحت مشـــتركة طورت أداءها الاقتصادي. والســـؤال ليس هو هل يجب أن يُسمح للعولمة بالحدوث، ليس من الممكن رد الشبكات والأيديولوجيات والاتجاهات التي انتشرت. ولكن، «النقاش بدلا من ذلك هو حول الأشـــكال التي يجـــب أن تتخذها العولمة. إنه بعبارة أخرى حول الأولويات والقواعد والتنظيمات التي تحكم العولمة. إنه أيضا حول أي الهيئات يجب أن تكون لها ســـلطة على العملية» (غوين وآخـــرون، 2003، ص 226). مـــع أن كمـــا هائلا مـــن الأدبيات قد صيغ بشـــأن هذا الإصلاح (انظر أمين، 2004؛ س أمين، 1997؛ بيلو، 2002؛ ســـتيغليز، 2002)، يبقى التنظيم البديل «من أســـفل إلى أعلى» فقيرا في صياغته. وســـيكون هذا النقاش ميزة محددة للسياسة العالمية في العقود

القادمة. لأولئك الذين يشكون في إمكانية إنشاء بديل للهيمنة الحالية، يرد أمين بحسم، «انظروا فقط إلى السحر الملقى من قبل الليبرالية الجديدة» (2004، ص 231).

إدماج الاقتصاد الإقليمي

أصبحت أطروحة العولمة الاقتصادية مثيرة للجدل، بالنسبة إلى المشككين على الأقل، بسبب الارتفاع الحالي في الإدماج الاقتصادي الإقليمي. تقدر منظمة التجارة العالمية أنه في العام 2001 كانت هناك 170 اتفاقية تجارية إقليمية مطبقة تغطي 40 في المائة من تجارة العالم. تتنوع طبيعة هذه الاتفاقيات ونطاقها، ولكنها جوهريا تمثل محاولات ضمن بلدان مجاورة في أحيان كثيرة (وإن لم يكن دائما) لإصلاح القواعد التي تنظم تدفقات التجارة والاستثمار بما يمنح للموقعين الوصول التفضيلي. يتضمن هذا غالبا تخفيض حواجز التعريفات والحواجز الخالية من التعريفات مثل الإعانات والتحكم البيئي. بهذا المعنى فهي محررة وتمييزية في الآن نفسه. الأمثلة كثيرة تشمل الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا، وسوق أمريكا الجنوبية المشتركة، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (انظر الجدول 7 - 4 والخريطة 5 - 4). وتتنوع الاتفاقيات في الحجم والتغطية، وفي بعض الحالات - خاصة في أمريكا اللاتينية - تتقاطع العضوية. يميز ديكن (2003، ص 146) أربع «موجات» من الإقليمية: خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ وبعد الحرب العالمية الأولى؛ ومن الخمسينيات إلى السبعينيات؛ وأحدث موجة بعد نهاية الحرب الباردة. يجب أن نكون حذرين من ألا نعتبر الإقليمية عملية متجانسة. وطبيعة الإدماج في أوروبا مختلفة جدا عن تلك التي حدثت في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مثلا (انظر الخريطة 6 - 4). غالبا ما تعتبر هذه الأخيرة هيئة اقتصادية محضة لا تتدخل في سياسة الدول الأعضاء. لم تُمنع اتفاقية التجارة الحرة للعام 1992، مثلا، من قبل تقارير حقوق الإنسان الفقيرة عن الحكومات العديدة داخل التجمع. هناك إذن «إقليميات بديلة».

(الجدول 7 – 4) كتل تجارية إقليمية هامة وقيمة الصادرات، 200

كتلة إقليمية	الأعضاء	التكون	النوع	صادرات 2002 (مليار دولار أمريكي)
جماعة دول الأنديز	بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، بيرو، فنزويلا	1969 (بدأت من جديد 1990)	الجمارك الاتحاد	5.7
منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا المحيط الهادي	أستراليا، نيوزيلندا، بابوا نيوغينيا، إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، بروني، فلبين، فيتنام، تايلند، الصين، تايوان، جنوب كوريا، اليابان، روسيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، بيرو، تشيلي	1989	منطقة قبل التجارة الحرة	2169
رابطة أمم جنوب شرق آسيا	بروني، كامبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، فلبين، سنغافورة، تايلند، فيتنام	1967 (الرابطة) 1992 (اتفاقية التجارة الحرة للرابطة)	منطقة التجارة الحرة	95

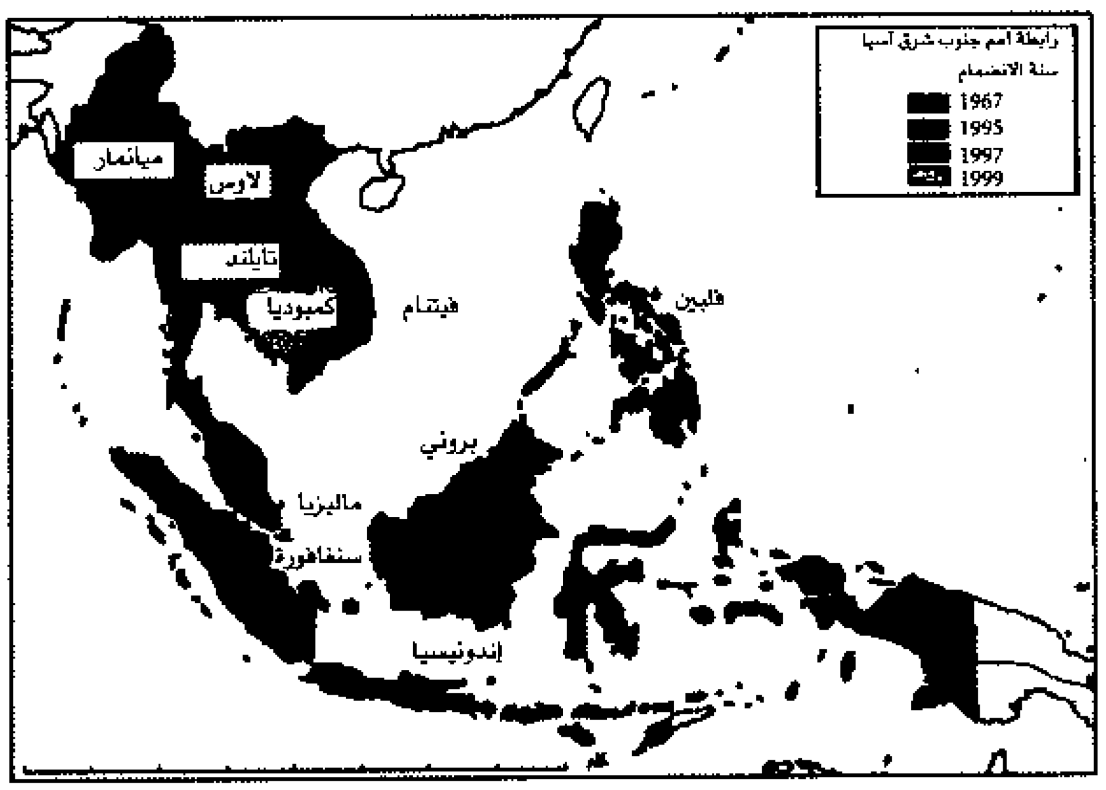
الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة	أنتيجوا وباربودا، باهاماس، باربادوس، بليز، دومينيكا، غرينادا، غويانا، هايتي، جامايكا، مونسيرات، ترينيداد وتوباغو، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فانسون وغرينادينز، سورينام	1973	السوق المشتركة	1.2
السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا	أنغولا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديموقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، ناميبيا، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلندا، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي	1994	السوق المشتركة	1.4

الاتحاد الأوروبي	النمسا، بلجيكا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، إيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة	1957 (سوق مشتركة أوروبية) 1992 (الاتحاد الأوروبي)	اتحاد اقتصادي مع اتحاد سياسي محدود	1700
السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي	الأرجنتين، البرازيل، باراغواي، أوروغواي، (تشيلي - عضو منتسب)	1991	السوق المشتركة	16.5
اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا	الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، تشيلي	1994	منطقة التجارة الحرة	612
مجتمع جنوب إفريقيا للتنمية	أنغولا، بوتسوانا، جمهورية الكونغو الديموقراطية، ليسوتو، مالاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، سيشل، جنوب إفريقيا، سوازيلندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، زيمبابوي	1980	منطقة ما قبل التجارة الحرة	3.9

المصدر: قيمة الصادرات نقلا عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية



(الخريطة 5 – 4) الكتل التجارية الإقليمية الرئيسة، 2004



(الخريطة 6 – 4) رابطة أمم جنوب شرق آسيا

يســمح التحليل التجاري الكلاســيكي بنتيجتين عامتين من حيث آثار الإدماج الإقليمي:

- **تحويـل التجـارة** - حيث، نظرا إلى تشــكيل الاتفاقية الجديدة، تقلص التجارة مع شريك ســابق خارج الجبهة وتُعوض بالتجارة مع شريك من الداخل.
- **إحداث التجارة** - حيث، نتيجة للاتفاقية - يُحدث النمو تجارة جديدة أو يعوض الإنتاج المحلي.

قد تعتبر اتفاقية التجارة الإقليمية «نجاحا»، بصيغة اقتصادية محضة، حيث الإبداع يتجاوز التحويل. عموما، تحــول اتفاقيات التجارة الإقليمية تدفقات التجارة والاســتثمار بطــرق لها آثار جغرافيــة مهمة على أرض الواقع مع إحداث الشبكات التي تربط بين الأماكن أو تدميرها. هناك على الأقل خمســة أنواع مختلفة من اتفاقيات التجارة الإقليمية وفق المستويات المختلفة من الإدماج:

- **منطقــة التجــارة الحـرة** - حيــث الحواجز على التجــارة بين الأعضاء تُقلص ولكن تحتفظ كل دولة بســيادتها فــي التعامل مع الدول غير الأعضاء من حيث سياسة التجارة.
- **الاتحـاد الجمركـي** - اتفاقيــة التجــارة الحرة بالإضافة إلى سياســة خارجية مشتركة تجاه غير الأعضاء.
- **سـوق مشـتركة** - الاتحاد الجمركي بالإضافــة إلى حرية تنقل عوامل الإنتاج - اليد العاملة، والرأسمال، والموارد، والمعرفة - بين الأعضاء.
- **الاتحاد الاقتصادي** - ســوق مشــتركة بالإضافة إلى جعل السياسات الاقتصادية منسجمة، بما في ذلك السياسة النقدية والمالية. تصبح مثل هذه الأشياء منظمة من قبل هيئات خارج الوطن.
- **الاتحـاد السياسـي** - اتحــاد اقتصادي بالإضافة إلى جعل السياســة الاجتماعية منسجمة، واستسلام السيادة القومية للهيئة الإقليمية.

جــل الاتفاقيات هــي من نوع **منطقــة التجـارة الحـرة**، وهكذا كثير من الإقليميــة التــي تحدث كانت إقليميــة «مفتوحة». تتضمــن أمثلة مناطق التجارة الحرة اتفاقية أمريكا الشــمالية للتجارة الحــرة ومنطقة التجارة

الحرة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شـرق آسـيا. ويتضمن الاتحاد الجمركي أمثلة جماعة دول الأنديز والسـوق المشـتركة للكاريبي. في المقابل إن سـوق أمريكا الجنوبية المشـتركة سوق مشتركة. يمثل الاتحاد الأوروبي مثلا مغايرا، وهو اتحاد جمركي بعناصر من الاتحاد السياسـي والاقتصادي كذلك (انظر نموذجا فـي الفصل الخامس). من «الكتل» الإقليمية المتنوعة، تبرز ثلاث كتل باعتبارها «مناطق كبرى» (ماك مايكل، 2004، ص 188). اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة والاتحاد الأوروبي والتعاون الاقتصادي لآسـيا والمحيط الهادئ مسـؤولة عن ثلثي الصناعة العالمية وثلاثة أرباع صادرات العالم. من المناطق الكبرى الثلاث، يعتبـر الاتحاد الأوروبي الأقل اعتمادا على التجـارة مع العالم الخارجي. لقبها بعض النقاد قلعة أوروبـا، التي حولها تبنى جدران الحماية، خاصة فـي الزراعة. فـي حالة أوروبا، وإلى حد أدنى فـي حالة الأمثلة الأخرى، أدت قضية الإدماج الإقليمي إلى توترات بشـأن سيادة الدول القومية في إدارة شـؤونها الاقتصادية. مثل هذه المجموعات كثيرا ما تخضع لمجموعة من القواعد من نوع قواعد منظمة التجارة العالمية، مطبقة أحيانا من قبل ساسة غير منتخبين.

ألهم الإدماج الإقليمي مادة هائلة تتعامل مع الآثار السياسية والاقتصادية والثقافية لهذا التغيير. ينقسـم المفكـرون حول ما إذا كان الإدماج رد فعل دفاعيـا على العولمة وعلى تحركات أخرى من الإدماج الإقليمي، أو سـلفا لمزيد من الترابط العالمي. تنتهك المظاهر التمييزية لتكوين اتفاقيات التجارة الإقليميـة قاعدة الاتفاقيـة العامة للتعرفة الجمركيـة والتجارة ومنظمة التجارة العالمية مبدئيا، ولكن البند الرابع والعشـرين يسـمح بتشكيل مثل هذه المجموعات وفقا لشـروط معينة. وكما تمت الإشارة إلى ذلك، تحدث أغلب تجارة العالم بين تجمعات ثلاثة أساسية: الاتحاد الأوروبي واتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة وشرق آسيا. نشأ التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، مع ذلـك، من قلق خاص بين الأعضاء المحتملين، من أن الجبهات الإقليمية كانت تتسبب في تآكل الفوائد التجارية المحتملة للعولمة. هـل تؤكد الإقليميـة أطروحة العولمة الاقتصادية أو تنفيها؟ بالنسـبة إلى

المشككين مثل هورست وتومبسون (1999)، جُعل اقتصاد العالم إقليميا، ويُرى على أنه دليل إضافي على أن العولمة لا توجد في الواقع. علاوة على ذلك، فهما يعتبرانها عملية تجمع بين طبيعتي المركز/الهامش لاقتصاد العالم. بالنسبة إلى الآخرين، فهي تمثل العولمة الزاحفة، التي ستشمل في النهاية كل المناطق. وتعيش البلدان الفردية تحت ضغط كبير للمشاركة في مثل هذه المجازفات لكي تواجه اقتصادات القياس والنطاق الهائلة التي تملكها التجمعات الإقليمية الموجودة. في جنوب أمريكا تنطلق عملية نشطة للإدماج (انظر الإطار 5 – 4). وتعتبر تشيلي حاليا البلد الأكثر عدوانية في العالم من حيث تشكيل تجارة جديدة ثنائية ومتعددة الأطراف واتفاقيات الإدماج.

(الإطار 5 – 4)

الاندماج الإقليمي عمليا: سوق أمريكا الجنوبية المشتركة (ميركوسور)

الاندماج الإقليمي موضوع له إرث طويل في أمريكا اللاتينية. بعد القرار النهائي للاستقلال في عشرينيات القرن التاسع عشر، كانت هناك جهود لخلق أمريكا إسبانية موحدة. وبعد الأزمة الاقتصادية الكبرى، والنظريات المقترحة من قبل البنيويين لشرح النتائج المدمرة، برزت مرة أخرى فكرة الإدماج الاقتصادي. في رأي البنيويين، فإن طبيعة إدخال اقتصادات أمريكا اللاتينية في الاقتصاد الواسع – كهوامش الموارد التي أنشئت خلال الاستعمار – هي التي تفسر الإفقار النسبي. على نحو حاسم، أراد البنيويون تحفيز التصنيع من خلال تعويض الواردات للخلاص من شرك تصدير المنتوج الأولي. سيتطلب هذا اقتصادات القياس التي سيحدثها الإدماج الاقتصادي الإقليمي – معززة تنمية الرأسمالية المستقلة مقابل التنمية التابعة. علاوة على ذلك، ستوجه هذه الاتفاقيات نحو إعادة بناء إدراج الاقتصادات في الاقتصاد العالمي بصفتها شركات مصنعة. شملت الجهود لتحقيق ذلك منطقة التجارة الحرة

لأمريكا اللاتينية، وحلف الأنديز، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى (انظر غوين وكاي، 2004). عديد من هذه النماذج لم يكن على وجه الخصوص ناجحا، مما أدى، جزئيا، إلى حجب الأفكار البنيوية بنظريات التبعية أكثر راديكالية في «شبه اكتفائها الذاتي» (انظر الفصل السابع) (كاي، 1989). حديثا، مع ذلك، تم إنشاء مثال «أنجح» للإدماج الاقتصادي في القارة.

تأسست السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور) في العام 1991 لتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي. في التسعينيات نمت التجارة بين بلدان سوق أمريكا الجنوبية المشتركة مضاعفة بخمس مرات وأزيلت الحواجز التجارية باطراد. في العام 1995 دخلت سوق مشتركة للبلدان الأربعة حيز التنفيذ ووُقعت اتفاقية التعاون مع الاتحاد الأوروبي. في العام نفسه، عبرت تشيلي وبوليفيا عن اهتمامهما في الانضمام، وقبلتا منذ ذلك الحين بصفتهما عضوين منتسبتين. أدامت سوق أمريكا الجنوبية المشتركة ظهور الليبرالية الجديدة في المنطقة، حيث هي الآن مهيمنة. عندما أبرمت الاتفاقية في العام 1991، انتهى عهد استيراد الصناعة البديلة في القارة والتزمت الحكومات بالتوجه الخارجي. ناشدت الحكومات جماعات المصالح التي قد تعارض في أحوال أخرى الآثار السلبية لسياسات التكيف الهيكلي بمنح الفوائد المفترضة لسوق إقليمية أكبر. في العام 2006، طُلب من أعضاء الاتفاقية أن يطبقوا تعريفات خارجية مشتركة، والتي ستمدد التعريفات الموجودة بين الأرجنتين والبرازيل. وعلى الرغم من التبشير بالاتفاقية على أنها قصة ناجحة، هناك اختلالات عديدة بين البلدان وداخلها في سياق إصلاح التجارة الحرة. وعبرت الجماعات المهمشة (مثل المزارعين الفلاحين، المزارعين عموما) عن قلق كبير، واحتجت كثيرا على آثار سوق أمريكا الجنوبية المشتركة.

دراسة لنموذج آثار الإقليمية - اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية و«ماكيلادوراس»

وُقعت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في العام 1999 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. وفقا للاتفاقية، تنظم تدفقات السلع والرأسمال والخدمات بقواعد منظمة التجارة العالمية. تضاعف حجم التجارة بين البلدان الثلاثة في العقد منذ توقيع الاتفاقية ثلاث مرات. نمت المكسيك بسرعة لتصبح الاقتصاد الأكبر التاسع في العالم. واستفادت كندا والولايات المتحدة الأمريكية، يمكن القول، من الواردات المصنعة الرخيصة على الخصوص. وتعزز نمو الاقتصاد الإقليمي المذهل على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، خاصة في الجانب المكسيكي، حيث مئات مجموعات المصانع الفرعية (ماكيلادوراس) للشركات العابرة للقوميات الأمريكية تشكلت في مدن مثل مدينة سيوداد خواريز وتيخوانا. يرتكز التحول الاقتصادي لمنطقة الحدود في الواقع على سياسة المكسيك بداية من العام 1965، عندما تأسس برنامج تصنيع الحدود. وفقا لهذا التصميم، تم استيراد الرأسمال والأجزاء معفاة من الرسوم الجمركية من الولايات المتحدة إلى المكسيك، تُجمع في منتجات نهائية وتصدر إلى الولايات المتحدة. يمثل هذا واحدا من الأمثلة الأولى لمنطقة معالجة الصادرات في العالم الثالث. في السبعينيات، كانت عمليات المصانع تزخر باليد العاملة بشكل كبير، يملؤها عمال غير مؤهلين، وعديد منهم نساء. مع مجيء الشركات العابرة للقوميات ذات التكنولوجيا العالية من منتصف الثمانينيات، تحولت نوعا ما متطلبات المهارة (غوين وآخرون، 2003).

هناك عديد من نقاد النجاح الظاهر للاقتصاد الكبير الذي جلبته اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية لمشاركيها. في الولايات المتحدة الأمريكية، احتجت النقابات من القطاعات الصناعية، مثل إنتاج السيارات، على شحن الوظائف إلى الخارج حيث مواقع اليد العاملة الرخيصة بالمكسيك، مما أدى إلى بطالة هيكلية على نطاق واسع في عديد من مدن «حزام الصدأ» في شمال غرب الولايات

المتحــدة (مثــل ديترويت وشــيكاغو). ويــرى نقاد الولايــات المتحدة الليبراليــون أن القواعد التــي تنظم اتفاقية التجــارة الحرة لأمريكا الشــمالية أوقفت منع استيراد المنتجات التي لا تحترم المعايير البيئية، وحيث تسمح شــروط العمل باستعمال الأطفال. في المكسيك، لكسب تخفيضات متبادلــة في حماية الولايات المتحــدة، كان من الضروري تخفيض معدلات الأجور في التسعينيات. في العام 1995، كان معدل الســاعات 9 في المائة من معدلات معادلــة في الولايات المتحدة. وتم تســهيل قوانــين حماية البيئة كذلــك للدفع بالصفقــة. وعلى الرغم مــن نمو اقتصادي كبير في التســعينيات (بصــرف النظر عن انهيار البيزو في 1994)، بقيت مســتويات الفقر عالية باســتمرار. بالمعنى المطلق، يُقدر بأن خمســة عشــر مليون فرد تقريبــا انضموا إلى رتب الفقــر خلال العقد، وارتفع تفاوت الدخل بشــكل هائــل (ماكمايكل، 2004). وتعد الظروف الاجتماعية في الجانب المكسيكي من الحدود هامشية بالنسبة إلى الكثيرين، مع ارتفاع كبير للجريمة والحرمان في الاقتصادات المحلية المرتكزة على استغلال اليد العاملة الرخيصة. كان الاحتجاج في المكسيك واسع النطاق، وأشهره انتفاضة زاباتيستا ضد اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في منطقة تشياباس الفلاحية التقليدية بالجنوب. في الواقع، يعتبر البعض هذا الحدث أصل حركة مناهضة العولمة (انظر الفصل الخامس).

حاليــا، في جنوب المكســيك، يتم بناء «ولايــة إقليمية» جديدة، بويبلا دي باناما، للاستفادة من الأجور المنخفضة نسبيا في هامش البلد، ولمعالجة الصادرات التي تربط المكســيك بأمريكا الوسطى. على هذا النحو، تؤدي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشــمالية إلى جعــل الاقتصاد المكســيكي مجموعة من المصانع الفرعية واســعة الانتشار عبر البلد وانتشــار العمالة غير الماهرة ومن دون نقابات. فــي رأي هايدن (2003، نقلا عن ماكمايــكل، 2004، ص 192)، هناك أدلة على سباق مكثف جدا للحفاظ على امتياز المنافسة ذات الأجور المنخفضة:

ترحيل صناعة المصانع الفرعية التي تعاني الأزمة إلى جنوب المكسيك، حيث الأجور نصف أجور الماكيلادوراس على حدود الولايات المتحدة، هو جهد يائس لمنع نزيف الوظائف إلى الصين حيث (الأجر) مجرد سدس الأجر المكسيكي.

على الرغم من هذه الانتقادات، يرى أنصار التجارة الحرة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نموذجا للإدماج الإقليمي الذي يؤسس لمنطقة تجارة حرة واسعة في القارة الأمريكية، التي ستضم أربعة وثلاثين بلدا وثمانين مليون شخص. عديد من الحكومات الليبرالية الجديدة بأمريكا اللاتينية (مع الاستثناءات الحالية لكوبا وفنزويلا فقط) حريصة على هذا المخطط للتقدم، مع أنها تواجه إمكانية الإغلاق في اقتصاد نصف كروي باعتبارها ممولة لليد العاملة الرخيصة والموارد منخفضة الثمن. وقعت تشيلي اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، اتفاقية مواتية جدا للولايات المتحدة الأمريكية، في العام 2003، وهي رائدة في نشر منطقة التجارة الحرة للقارة الأمريكية.

عولمة الزراعة

تعرف الزراعة تحولا سريعا مثل أي قطاع آخر في الاقتصاد العالمي. خلال القرن الماضي، انتقل تعريف الزراعة وطبيعتها وإنتاج الغذاء من النموذج التقليدي المرتكز على الإنتاج العائلي للأسواق المحلية والقومية إلى نشاط معقد جدا عالمي في مداه (واتمور، 2002). شكل هذا ما أسماه البعض «الاقتصاد السياسي الجديد للزراعة» الذي يقود ويقاد في الآن نفسه من قبل عمليات العولمة حيث الأنظمة والسلاسل والشبكات تربط الأركان الأربعة في الكوكب بطرق لم يسبق لها مثيل (ليهيرون، 1993). والزراعة العالمية الجديدة مع ذلك ليست - كما هي الحال مع كل القطاعات التي مستها العولمة - متجانسة أو في مسار محدد سلفا إلى وضعية نهائية خاصة. إن العمليات التي أطلقت العولمة

العنان لها جعلت الزراعة العالمية بطريقة ما حقلا متفاوتا ومتنازعا عليه أكثر من أي وقت مضى. لأنه، بينما في عدد من الحالات نشاهد تطور مركبات الإنتاج الزراعي المعولَم حقا والمصنع (مثلا، في حالة الفواكه الطازجة)، فمن المفارقات أننا نشاهد تطور أشكال محددة محليا وبيئة جديدة (يشار إليها أحيانا بزراعة ما بعد الإنتاج). في الوقت نفسه، تبقى زراعة الكفاف ذات أهمية حاسمة لسبل العيش بالنسبة إلى العديد في البلدان الفقيرة. ينظر هذا الجزء في واحد من قطاعات العالم الذي لم يُعط حقه كاملا في الدراسة من حيث طبيعة العولمة وآثارها.

وضع واتمور (2002، ص 57 - 58) مفهوما لنظام الزراعة المعاصر وسماه مركّب الأغذية الزراعية. اعتمادا على تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يحدد المركب كالآتي:

> مجموعة من الأنشطة والعلاقات تتفاعل لتحديد ما يُنتج، وكم، وبأي طريقة، ولمن يُنتج الغذاء ويُوزع.

تحول هذا المركب نحو اتجاهين مهمين ومتقاطعين: نمو الصناعات الزراعية وعولمتها.

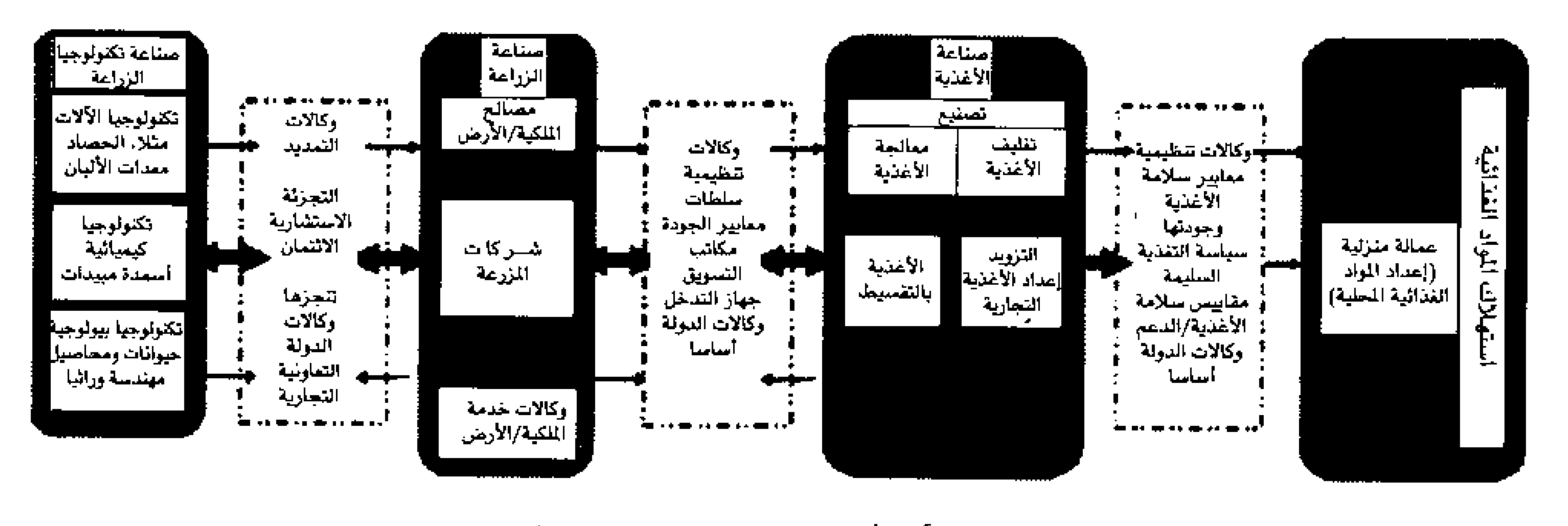
نمو الصناعات الزراعية

في محاولة لرفع الأرباح أصبح القطاع الزراعي صناعة وتجارة، مع أثر تضمنه للزراعة غير الرأسمالية. حدث هذا التوسع من خلال عمليات الإدماج الأفقي، وعلى الخصوص، العمودي (انظر الجزء أعلاه حول نمو الشركة العابرة للقوميات). وشمل هذا الأخير ربط العقد المختلفة لمركب الأغذية الزراعية - من البحوث المختبرية إلى الميدان، في النقل ونحو الأسواق الكبرى (انظر الشكل 6 - 4). سمحت هذه العملية للشركات باستيعاب المخاطرة وتقليص تكاليف الصفقة، وبالتالي الزيادة في الأرباح. عموما، أدى الإدماج إلى منافسة احتكارية مع تولي الشركات العابرة للقوميات نسبا مهمة من الصناعة للتحكم فيها، حيث يعمل الإنتاج والتسويق والتوزيع. هناك أمثلة عديدة للشركات العابرة

للقوميات المختصة في الصناعات الزراعية على نطاق واسع، وتؤدي هذه الشركات دورا ساحقا في قطاعاتها الزراعية الخاصة، بما في ذلك مونسانتو (الابتكار التكنولوجي والتعديل الوراثي)، نستله (إنتاج الغذاء)، فونتيرا (إنتاج الألبان)، ويلمرز (إنتاج عصير التفاح). مع أنه، نظريا، يمكن لمكاسب كفاءة الزراعة المصنعة أن تُنقل للمستهلكين بأثمنة منخفضة، فإن البنيات غير التنافسية الناتجة عموما تؤدي إلى مستويات عليا من رفع السعر. يرى البعض أيضا أن اختيار الغذاء يعرف تآكلا كذلك.

عولمة الصناعات الزراعية

انتشر نموذج الصناعات الزراعية عالميا خلال الخمسين سنة الماضية، ويرتبط بالتوسع الكبير للرأسمالية والتحديث بعد الحرب العالمية الثانية. خلال العقدين الماضيين، سعت شركات الصناعات الزراعية العابرة للقوميات، التي تم تسهيل انتشارها بليبرالية اقتصادات العالم، إلى روابط مباشرة وغير مباشرة بقطاعات خارج بلدها الأم. يمكن تصور هذا على أنه تقسيم دولي زراعي جديد للعمل، بهدف إحداث نظام لإنتاج غذائي متسلسل عالميا. ونظرا إلى تكاليف الأرض واليد العاملة الرخيصة مع تنظيم بيئي متساهل انتشرت الصناعات الزراعية في العالم الثالث. كان هذا واضحا خاصة في مركبات الفواكه والمركبات البستانية، مثلا، مادامت هذه تتطلب عملا مكثفا في مرحلتي الإنتاج والتعبئة، ولأن الشركات العابرة للقوميات تبحث عن مواقع في الخارج حيث يمكن إنتاج مواد موازية لموسمها (بمعنى، يتم حصادها وإرسالها إلى الأسواق الثرية بنصف الكرة الشمالي في شتائها). أدى هذا إلى إنتاج ما يمكن وسمه بالفواكه «الفوردية» (ماكينا وموراي، ٢٠٠٢). على العموم، تسحب الزراعة الليبرالية الجديدة المحليات القروية والجماعات في العالم الثالث نحو محيط دوائر معولَمة من الرأسمال بشكل لم يحدث من قبل.



(الشكل 6 – 4) سلسلة سلع الصناعة الزراعية

المصدر: عن واتمور (2002) بتصرف

كيــف تتم هيكلة مركب الأغذية الزراعية المعولَم؟ أساســا، توجد عُقد مختلفــة لأي شــبكة في دول قوميــة مختلفة مرتبطة مــن خلال الإدماج الأفقــي والعمودي، وينظمها وكلاء ما بين تلك العقد. قد يشــمل الإدماج العمودي ملكية عقد الإنتاج المختلفة من قبل الشــركة نفســها للصناعات الزراعية العابرة للقارات (عمودي مباشر)، أو قد تتكون من ربط للوظائف المختلفة مــن خلال علاقات العقد (عمودي غير مباشــر). يتفاعل وكلاء منظمــون - قد تكون دولة، أو شــبه دولة أو القطــاع الخاص - مع دوائر وتدفقات الســلع ويتدخلون لتنظيم المركب. فــي نيوزيلندا، مثلا، تمارس وزارة الزراعة والغابات والصيد البحري (هيئة حكومية) والجودة الزراعية (شــركة تجارية) دورا في الحفاظ على ســلامة الأغذيــة وجودتها لتجار التجزئــة. وكانت مجالس الدولة، والتي تمت خصخصتها الآن تقوم، حتى وقت قريب، بالتسويق العالمي لمنتجات ألبان وفواكه نيوزيلندا (انظر ماكينا وموراي، 2002). قد تشارك الهيئات التنظيمية الزراعية أيضا في: البحث وتنمية التكنولوجيا الزراعية، وتمديد التكنولوجيا والمعرفة والتمويل، ورصد الصحة، وقضايا دعم/سلامة الأغذية. نظرا إلى خطوة فتح الاقتصادات، قيــل إن الــدول القومية أقل فعالية في التنظيم ممــا كانت عليه من قبل. وهكذا فإن ظهور الشبكات الزراعية العالمية أبرز الحاجة إلى تنظيم معولَم في التمويل. أصبح هذا أكثر أهمية بازدياد القلق في الغرب حول ســلامة الأغذية. فالانتشار العالمي لأمراض مثل مرض كروتزفيلد جاكوب (CJD) ينبهنا إلى نقاط الضعف التي تحدثها شبكات الأغذية العابرة للقوميات.

إن عولمــة الزراعة لهــا أيضا أثر العولمة الثقافية مع تعرض الشــعوب بشــكل متزايد إلى المنتوج الغذائي من محليات بعيدة. يعمل هذا الأثر في اتجاهــات عديدة. في الغرب، تزود الشــبكات الجديــدة المواد التي كانت حتى اليوم غير موجودة (مثلا، كانت الفواكه في الشتاء في المملكة المتحدة نسبيا غير مسموع بها إلى أن بدأت عولمة الفواكه في منتصف السبعينيات) (انظــر مــوراي، 1998). من ناحية أخرى، تتعرض البلــدان غير الغربية بشــكل متزايد للحميات الغربية. ويعد ماكدونالدز طبعا أشــهر مثال على شركة عابرة للقوميات تزود منتجات غربية متجانسة نسبيا حول العالم.

لفهــم تاريــخ مركب الأغذية الزراعيــة العالمي طُــورت فكرة الأنظمة الغذائية، التي تنظر إلى انتقال الزراعة في سياق تطور الرأسمالية العالمية عموما. وفقا لهذا المخطط، الذي تأثر بالمدرسة الفكرية للتنظيم الفرنسي، ينقســم تاريخ مركب الأغذية الزراعية إلى ثلاث مراحل، مفصولة بأزمات إعادة الهيكلة (انظر ليهيرون، 1993):

- النظــام الغذائــي الأول (1780 - 1945) - يرتكز على التقســيم الاســتعماري للعمل، حيث تزود الأراضي الاستعمارية القوات الإمبريالية والقوات الإمبريالية الجديدة/الســابقة بمواد غير معالجة وشبه معالجة. وكانت التجارة الرئيســة في هــذه الحقبة في الحبــوب واللحوم، والمثال الممتــاز هو نظــام إنتاج لحوم البقر للأرجنتين في ســنوات 1800. تقابل هــذه المرحلة المرحلة الصناعية للموجة الأولى من العولمة، التي حددت في الفصــل الثالث. وأدت الأزمة الاقتصاديــة الكبرى والحرب العالمية الأولى إلى نهاية هذا النظام التنظيمي.
- **النظــام الغذائــي الثانــي** (1945 - 1980) - يشــار إليه أحيانا بمرحلة «الإنتاجية» فــي الزراعة وتتميز بظهور الزراعة المكثفة. مارســت أنظمة الثروة الحيوانية التي تعتمد الحبوب وإنتاج الدهون/الأطعمة الدائمة دورا مركزيا، ونظام الألبان للمملكة المتحدة مثال على ذلك. شاهد النظام ظهور الزراعة الرأســمالية المعولَمــة في الهامش، بالإضافة إلــى أنظمة الإعانة واســعة النطاق في المركز (خصوصا الاتحــاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكيــة). تقابل هذه المرحلة بصورة عامــة مرحلة التحديث في الموجة الثانية من العولمة، وأحدثت تقسيما دوليا جديدا للعمل في الزراعة. وتؤدي أزمات البترول وعدم قدرة الدول القومية على الحفاظ على المســاعدات، مع مخاوف السلامة والفائض، إلى حجب هذا الإطار التنظيمي.
- **النظام الغذائي الثالث** (1980 **فصاعدا**) - يشــار إليه بزراعة «ما بعد الإنتاجيــة»، التي هي أقل كثافــة وأكثر تنوعا من النظام الســابق (انظر الجزء أدناه). ويشــمل البحث عن الجودة والسلامة من طرف المستهلكين. ويميــز هذه المرحلة الأهمية المركزيــة للتكنولوجيا الحيوية، بالإضافة إلى ظهــور الزراعة المتخصصة الصغيرة والمرنة في المركز. وهي تقابل المرحلة

الليبرالية الجديدة للموجة الأخيرة للعولمة وتعكس بصفة عامة ظهور التراكم المرن. ويعتبر ظهور الزراعة العضوية في العالم واحدة من النتائج الأساس لهذا النظام. ويرتبط ظهور الفواكه الموازية للموسم وتصدير الخضراوات أحيانا بهذه المرحلة كذلك (انظر الإطار 6 - 4).

على العموم، على الرغم من فائدتها التحليلية، فإن الزراعة العالمية أكثر تشظيا وتفاوتا من أن يمسك بها نموذج المفاهيم هذا.

(الإطار 6 - 4)

العولمة المثمرة؟

إن قطاع الفواكه العالمي هو واحد من القطاعات الفرعية الزراعية الأكثر عولمة حقا. خلال المائة سنة الماضية تكثفت التدفقات التي تشكل المركب واتسعت في النطاق الجغرافي، محدثة تكوينا يرى عقدا مختلفة من شبكات التزويد تنتشر عبر قارات عديدة (انظر موراي، 1998، 1999). ونمت التجارة في الفواكه الطازجة بشكل هائل في الحجم والقيمة خلال العقود الأربعة الأخيرة. وفي السنوات بين 1961 و1963 وصل معدل قيمة التصدير العالمي العام إلى 1.56 مليون دولار أمريكي. من العام 1990 إلى العام 2001 ارتفع هذا الرقم إلى 19.5 مليون دولار أمريكي (أرقام تقريبية). في العام 1969 كان الحجم العام لتصدير الفواكه تقريبا 12 مليون طن قياسي سنويا. أكثر من 40 مليون طن قياسي سنويا يُتاجر بها الآن. ونما أيضا دور الفواكه في الاقتصاد الزراعي. في العام 1980، مثلت صادرات الفواكه والخضراوات 11 في المائة من مجموع الصادرات الزراعية العالمية. وارتفع هذا الرقم إلى 16.5 في المائة في العام 2001. هذا التطور هو الذي سمح لمواطني نصف الكرة الشمالي بأن يأكلوا عنب تشيلي في ديسمبر وتفاح نيوزيلندا في نوفمبر وثمرة الآلام في يناير. يوضح نظام الفواكه عديدا من النقاط ذكرت أعلاه فيما يخص إعادة الهيكلة،

والصفة الفضائية والإنصاف في الزراعة العالمية. باستعمال إطار الأنظمة يمكن تتبع آثار تطور القطاع كالآتي.

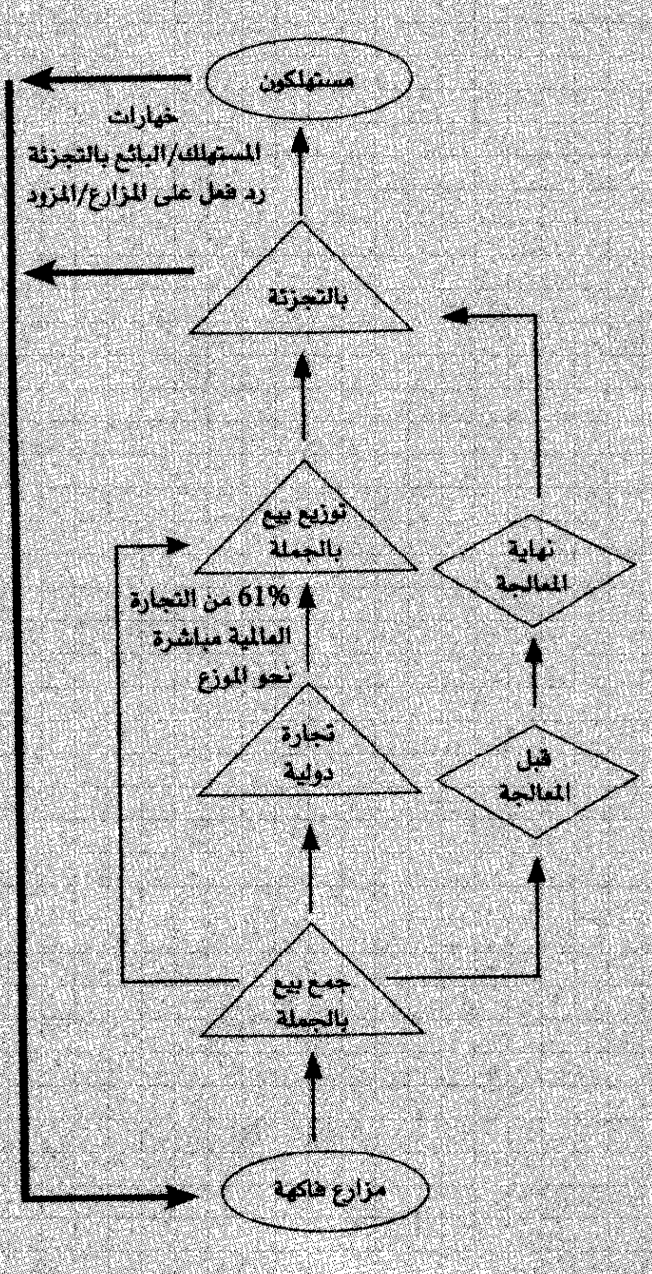
النظام الغذائي الأول

توجد أصول العولمة في مركب الفواكه في مرحلة النظام الغذائي الأول، عندما كان الشكل المهيمن لتجارة الفواكه يشمل تصدير مجموعة من المنتجات الصغيرة نسبيا كانت تعتبر آنذاك «غريبة» من المستعمرات إلى المراكز الإمبريالية. وكانت التجارة في الموز، منتوج لم يكن من الممكن زرعه في المركز وغير قابل للتلف نسبيا، هي الأهم. كانت الفواكه تنتج في أجزاء من جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية وبعض الأجزاء في إفريقيا، وتُشحن إلى أوروبا، ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية. كان هذا النظام استخلاصيا تقريبا تماما ويرتكز على المزارع، مؤديا إلى محصورات محلية حيث الروابط إلى الأمام وإلى الوراء في الاقتصاد الواسع كانت محدودة.

النظام الغذائي الثاني

خلال المرحلة المكثفة كان نظام الفواكه العالمي، كما نعرفه اليوم، متطورا. وتكَون تقسيم دولي جديد للعمل في شركات الفواكه العابرة للقوميات. وتوضح الخصيصة الفضائية لهذا في الشكل 7 – 4، الذي يضع مفهوما لسلسلة الفواكه العالمية. وأدت شركات الفواكه العابرة للقوميات، مثل ديل مونتي وستاندرد ترايدين ودولي وتشيكيتا، دورا مركزيا في هذه العولمة عندما كانت تبحث بنشاط في الخارج عن تجمعات اليد العاملة الرخيصة والموارد الطبيعية. كما مارست الجغرافيا السياسية أيضا دورا في نشر المركب مع تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لشركات فواكهها العابرة للقوميات في بلدان أمريكا الوسطى مثل هندوراس ونيكاراغوا من خلال التدخل الاقتصادي، وفي

الحرب البـــاردة، من خـــلال التدخل العســـكري (انظر الجزء عن الجغرافيا السياســـية في الفصل الخامـــس). أعاد عديد من بلـــدان العالم الثالث، خاصة في أمريـــكا اللاتينية، توجيه أنظمة إنتاجهـــا الزراعي وأصبحت موجهة نحـــو تلبية طلبات المركز لفواكه «الترف»، أحيانا كثيرة على حساب الإنتاج المحلي للأغذيـــة. هذا التهديد لســـلامة الأغذية هـــو واحد من أضر الموروثات لظهور «الصادرات الزراعية غير التقليدية».



(الشكل 7 – 4) سلسلة الفواكه العالمية
المصدر: ماكينا وموراي (2002، ص 506)

والعوامل التي قادت العولمة في النظام الغذائي الثاني كانت معقدة ومتغيرة. قد تُقسم، بشكل مصطنع نوعا ما، إلى عوامل اجتماعية ثقافية واقتصادية وتكنولوجية مع عديد من نبضات تأتي من متطلبات نهاية السلسلة.

1 - العوامل الاجتماعية

● تطور الطبقة الوسطى. يضع الدخل المتاح والتغييرات في أنماط الحياة - خاصة السفر - أعضاء هذه الطبقة في اتصال بالفواكه الجديدة التي هي الآن بأسعار معقولة. علاوة على ذلك، المهاجرون الذين يأتون إلى أخذ مكان الطبقة العاملة السابقة في الاقتصادات الغربية يحملون معهم عادات غذائية جديدة.

● السكان المسنون. يراكم السكان المسنون معرفة أكبر، لديهم أوقات فراغ أكثر، يستعملون موارد أكثر في السفر وهكذا يصرفون أكبر نسبة من مداخيلهم على الفواكه.

2 - العوامل التكنولوجية

● تطور سلاسل الفحم. وهي أنظمة الإدماج للتمويل من البستان إلى السوق المركزي بما في ذلك الشحن في الأوعية المبردة. تطورت جوهريا في الستينيات وسهلت نقل المواد القابلة للتلف عبر مسافات كبيرة.

● نقل التكنولوجيا. زرع الفواكه عملية تكنولوجية عالية، مع حاجة كل موقع إلى تقييم خاص وتكنولوجيا مكيفة. وكان مصدر المعرفة والأجهزة شركات الصناعات الزراعية العابرة للقوميات، بما أن حكومات العالم الثالث مقيدة أحيانا كثيرة في تزويد مثل هذه العوامل.

3 - العوامل الاقتصادية

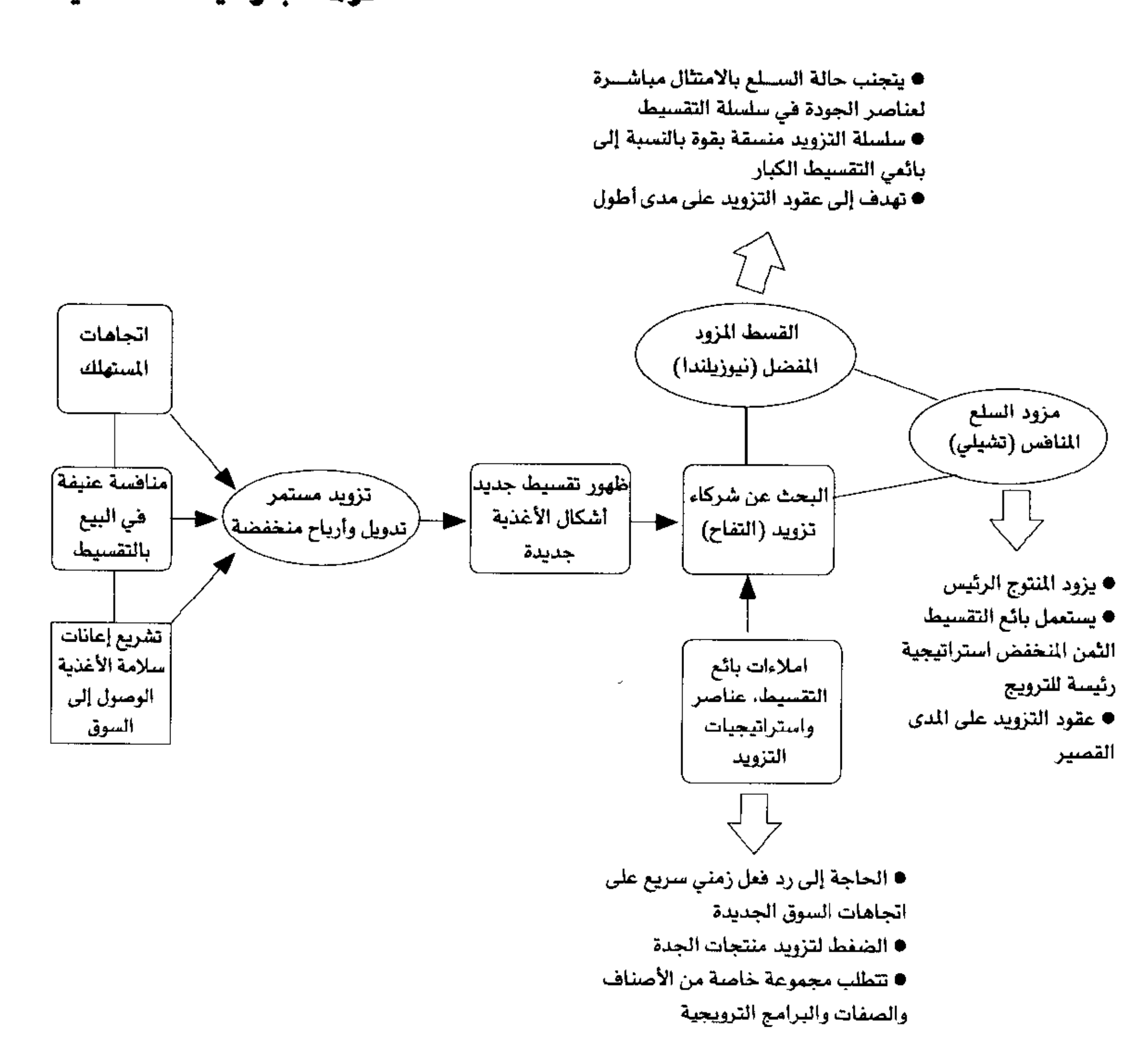
● ارتفاع المداخيل المتاحة. يؤدي نمو اقتصاد العالم إلى أكثر من ارتفاع نسبي في الطلب على الفواكه نظرا إلى المرونة دخل الطلب على هذا المنتوج الترف نسبيا. قد يتغير

هذا مع ذلك عندما تصبح الفواكه منتوجا معياريا وتتلاشى حالة الترف.

● تحرك متزايد لرأس المال. الذهاب إلى الخارج لإنشاء مخزون من الفواكه الأجنبية بدأ في الستينيات. في الثمانينيات مع الليبرالية الجديدة، ارتفع الاستثمار الخارجي من هذا النوع بشكل مثير.

النظام الغذائي الثالث

بحسب منظري التنظيم نحن الآن في خضم أزمة في نظام الفواكه العالمي، مشتملة على الزيادة في العرض في بلدان المركز، مع قضايا السلامة والمخاوف البيئية عموما. لقد اقتراح أن يُعوض النظام الثاني بآخر ثالث يحمل الكثير من القواسم المشتركة مع ما بعد الفوردية على العموم (واتمور، 2002). والطبيعة الممكنة لهذا النظام في سياق الفواكه متنازع عليها. سمى ليهيرون (1993) المرحلة التي نتجه نحوها بـ «المرحلة المتكاملة». ستتميز هذه المرحلة باهتمام أكبر بالتكنولوجيا الحيوية الموظفة بمرونة لتلبية طلبات «متخصصة». وسيرفع هذا من إمكانية إنتاج البحث المكثف في الاقتصادات الغربية نفسها، وهكذا قد يقلص من ضرورة الذهاب إلى الخارج. قد تتسم أيضا ببحث متجدد وبناء «الغريب» – بمعنى أن الاستغلال الكبير لكميات هائلة من فواكه المخزون، مثل العنب من تشيلي والتفاح من جنوب إفريقيا، قد يصبح أقل قابلية للتسويق. هذه الاتجاهات واضحة في بعض المواقع المزودة للفواكه – مع أن المدى الذي يصبح فيه النموذج الفوردي الأساس مقوضا غير مؤكد. في الواقع إن مركب الفواكه العالمي المستقبلي من المحتمل أن يتميز باستراتيجيات متعددة من قبل المولين، فبعضهم قد يتبع السعر الموحد/كمية الطريق (فاكهة «السلعة»)، بينما من المحتمل أن يستهدف الآخرون جودة السوق، مستثمرين أكثر في ابتكار وتمييز المنتوج (قيمة فواكه «الترف»). سبق أن ميز مصدرا الفواكه الكبيران في نصف الكرة الجنوبي، نيوزيلندا وتشيلي، إنتاجيهما على هذا الأساس (انظر الشكل 8 – 4 نموذجا).



(الشكل ٨ – ٤) استراتيجيات مختلفة في مركب الفواكه العالمي
المصدر: ماكينا وموراي (٢٠٠٢، ص ٥٠٦)

مع أن الأنظمة الغذائية مفاهيم مفيدة لتنظيم التفكير حول الاقتصاد الغذائي المعولِم فهي ذات قياس كبير وتتطلب تأهيلا في القياس المحلي. وبقيت اختلافات عديدة. مثلا، على الرغم من أن بعضهم رأى ظهور نظام الفواكه والخضراوات العالمية له علاقة بالنظام الغذائي الثالث، كثير من المركب مكثف بطبيعته وموحد من حيث الإنتاج. في الواقع، كما هو الشأن بالنسبة إلى قطاعات اقتصادية عديدة، فإن خليطا من الفوردية والمرونة يعكس بشكل أدق طبيعة مركب الأغذية الزراعية. مع ذلك، ندرس بعض الأدلة على ظهور زراعة «ما بعد الإنتاجية» في الجزء اللاحق.

زراعة ما بعد الإنتاجية - شبكات غذائية جديدة؟

مع أن نسبة متزايدة من الإنتاج الزراعي العالمي تضطلع بها الشركات العابـرة للقوميات، لاتـزال زراعة غير الشـركات المحلية مهمة جدا. ملايـين المزارعين عبر العالم، الأغلبيـة من حيث الأرقام المطلقة، غير مرتبطين بوضوح في شـبكات معولَمة ويزودون الأسـواق المحلية فقط. هنـاك أيضا عدة ملايين من المزارعين الفلاحين الذين تم تجنبهم كليا بالنزعـة التجارية، وبقيت زراعة الكفاف مركزية في مجتمعات عديدة في إفريقيا وآسـيا وأمريكا اللاتينية ولاسـيما جـزر المحيط الهادئ. هـذا لا يعني أن العمليـات العالمية لا تؤثر في مثل هـذه المجموعات مـن المزارعين. هناك أدلة متزايدة علـى أن مثل هذه الزراعة تتعرض لضغـوط الصناعات الزراعيـة مع فقدان المزارعين الصغار لوسـائل إنتاجهم، بما في ذلك الأرض، ويشتغلون بشكل متزايد عمالا في مزارع تجاريـة أو يهاجرون إلـى مدن كبيرة (برايسيسـون وآخرون، 2000؛ موراي 2002أ). في وقت واحد، ترى عودة ممارسـة الزراعة الصغيرة في بعض الأماكن التي هي في مقاومة مباشـرة للعولمة. في المركز، من الممكن أن ندرك تحولا جزئيا لأشـكال بديلة جديدة من الزراعة المرنة التي يراها البعض دليلا على النظام الغذائي الثالث. يُلقب هذا النظام زراعة «ما بعد الإنتاجية» (إلبيري، 2001؛ لو وآخرون، 1993)، ويتميز بالابتعاد من زراعة متخصصة مركزة ومكثفة نحو إنتاج ملائم، واسـع ومتنـوع. طبيعة هذه الزراعـة ملخصة في الجـدول 8 – 4 (معتمدة إلبيري، 2001).

يُفسـر الانتقال إلى زراعة ما بعـد الإنتاجية بمجموعة من العوامل لهـا علاقة بالتكاليف المدركة لنموذج الزراعـة المعولَم والمكثف والأزمة التنظيمية على نطاق واسـع. أولا، تم التراجـع عن التدخل الحكومي، بمعنـى أن القطاعات الإنتاجية الكبيرة لم يعـد من الممكن دعمها. مع أن الزراعـة هي آخر قطاع يتلقى التحرير الملهم لمنظمة التجارة العالمية هناك علامات على أن نظام التدخل الأكبر، السياسة الزراعية المشتركة

للاتحاد الأوروبي، سيُفكك. ثانيا، إن القلق المتزايد حول البيئة عزز تطوير الزراعة التي تعتمد موارد أقل كثافة مرتكزة على مبادئ البقاء والاستدامة. مثلا، ارتفع أخيرا عدد جماعات الزراعة المستدامة التي تعمل حاليا في نيوزيلندا وأستراليا بعد أن اختار بعض الأشخاص التخلي عن النظام الزراعي الصناعي لأسباب ترتبط باختيار نمط الحياة والتكامل الغذائي.

(الجدول 8 – 4) زراعة ما بعد الإنتاجية

خصائص رئيسة
• تقليص في إنتاج الأغذية وتركيز أكبر على جودة الأغذية • سحب تدريجي لدعم الدولة للزراعة • إنتاج الأغذية في سوق تنافسية جدا ودولية ليبرالية • التنظيم الدولي النامي للزراعة • إحداث نظام زراعي مستدام أكثر
إعادة هيكلة المزرعة
• تنويع موارد المزرعة بمنتجات زراعية جديدة • تنويع موارد المزرعة بمنتجات غير زراعية جديدة (مثلا، السياحة، وتجارة التقسيط) • التوظيف خارج المزرعة • هواية الزراعة وزراعة شبه متقاعدة

المصدر: عن إلبيري (2001) بتصرف

أخيرا، تحول طلب المستهلك، وتحفز الجودة بشكل كبير، بدلا من الثمن، المستهلكين في الغرب والنخب في الدول النامية. أدى هذا إلى ازدهار عالمي في الزراعة العضوية، مثلا، وأدى الاهتمام بالسلامة والإنصاف إلى تطور قطاعات يستطيع فيها المستهلكون تتبع السلسلة التي تسلم أغذيتهم. وتعتبر زراعة ما بعد الإنتاجية عموما قابلة للتطبيق في الاقتصادات الغنية فقط، التي تملك أسواقا يقايض فيها المستهلكون الأثرياء الثمن بخصائص أخرى للمنتج. من السخرية أن يكون تطبيق مثل هذا الإنتاج أسهل في البلدان التي أهملتها بشكل كبير عولمة الزراعة، بما أنه يعكس عموما الممارسات التي وجدت لقرون، عمليا، على سبيل المثال، كل إنتاج الفواكه في منطقة جزر المحيط الهادئ «عضوي». مع ذلك، المشكل بالنسبة إلى مجتمعات الهامش هو كسب الوصول إلى شبكات التمويل والتسويق التي ستسمح لهم بالتجارة اعتمادا على امتيازهم المقارن الجديد في سياق تحولات طلب ما بعد الإنتاجية في الشمال الثري.

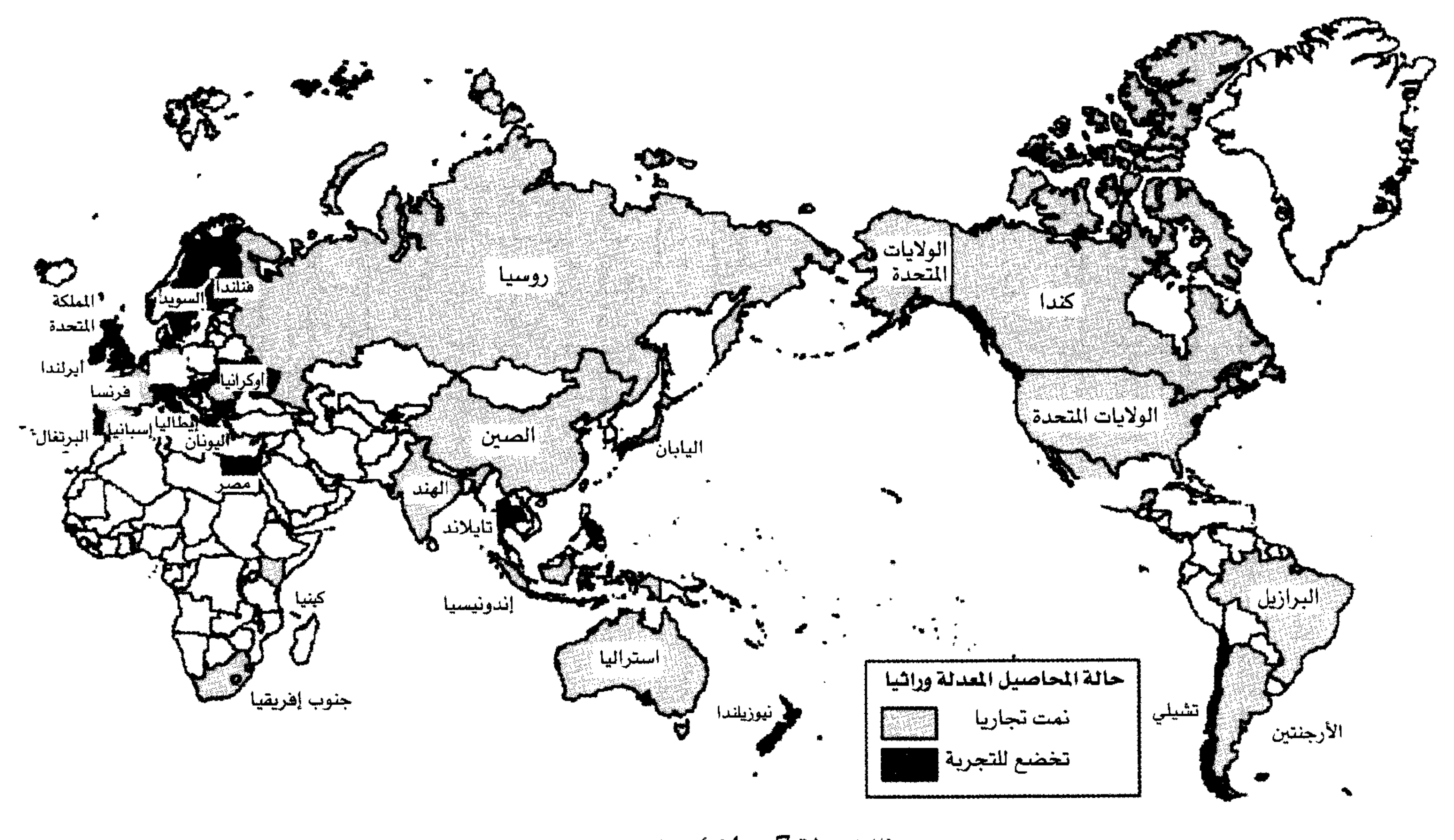
مثل مفاهيم التكنولوجيا المرنة تقريبا، يمكن القول إن مفهوم ما بعد الإنتاجية مبالغ فيه. الجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي، ومن المحتمل أن يبقى، يُنتج بكثافة ويُوحد. في زراعة نيوزيلندا - واحدة من «طلائع» الهندسة الزراعية - لايزال أغلب المحصول «إنتاجيا». في الواقع من المحتمل أن نرى خليطا من الاثنين في أي حالة. يرى إلبيري (2001، ص 266) الذي يؤيد هذه النتائج بشكل عام أنه:

> من ناحية، قد يستمر نظام إنتاج ودخل عاليين ومكثفين، مؤكدا كمية الأغذية والإدماج المستمر في نظام الأغذية الزراعية، في المناطق «الساخنة» في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. من ناحية أخرى، فإن نظام إنتاج ودخل منخفضين وأكثر شمولا يؤكد الجودة والاستدامة قد يتطور في المناطق الزراعية المهمشة أكثر من تطوره في البلدان المتقدمة.

علاوة على ذلك، هناك بعض الأدلة، وإن كانت محدودة، على أن مثل هذه الزراعة تتطور في اقتصادات السوق الناشئة، مثل الأرجنتين وماليزيا، وربما مع التقدم في تكنولوجيا النقل ستزود الأسواق الشمالية بالمنتجات بطريقة «مضبوطة التوقيت». نظريا، مع ذلك، لزراعة ما بعد الإنتاجية إمكانية عكس التقسيم الزراعي الدولي الجديد للعمل جزئيا. سواء اعتبر هذا نتيجة إيجابية أو سلبية يتوقف على رأي المرء في أثر استثمار شركة الصناعات الزراعية العابرة للقوميات في الهامش (انظر الفصل السابع للاطلاع على بعض النماذج). ومما زاد الأمر تعقيدا أن زراعة ما بعد الإنتاجية تظهر في وقت تنتشر فيه أصناف معدلة وراثيا عبر الكوكب في «ثورة خضراء ثانية» (انظر الخريطة 7 - 4). وهذا يحمل إمكانية إحياء التقسيم الزراعي الدولي الجديد للعمل، وبعض بلدان العالم الثالث، مثل الهند، تتبنى بسرعة مثل هذه التكنولوجيا للإمساك بأسواق التصدير. ما يشير إليه هذا هو أن الزراعة العالمية تبقى متفاوتة جدا، وعلى الرغم من تغلغل الرأسمال «العالمي» في الزراعات القومية والمحلية، تملك الأنماط في الواقع جغرافيات متنوعة جدا.

استنتاج - اقتصاد مُحَوَّل

مُددت دوائر الرأسمال والتقسيمات الفضائية للعمل من خلال عملية العولمة الاقتصادية، مؤديا إلى نتائج هجينة ومعقدة جدا تفضي إلى تعايش أنماط الإنتاج الفوردية والمرنة. وهذا التطور مرتبط بالتحول من التقسيم الاستعماري للعمل، عبر التقسيم الدولي الجديد للعمل، إلى تقسيم يعتمد التراكم المرن وصعود الليبرالية الجديدة. كانت الشركات العابرة للقوميات من بين أهم القوى الدافعة لهذا الانتقال والأكثر إثارة للجدل. تطور الاقتصاد المعولِم ملخص في الجدول 9 - 4.



(الخريطة 7 - 4) أصناف معدلة وراثيا عبر العالم
المصدر: نقلا عن بوتر وآخرين (4002، ص 132) بتصرف

(الجدول 9 – 4) ملخص الاقتصاد العالمي المحول

- أدى انضغاط الزمن – الفضاء والرغبة في خفض معدل دوران رأس المال إلى توسع سريع للاقتصاد العالمي خلال القرنين الماضيين.
- واجه التقسيم الاستعماري للعمل أزمة في زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية.
- عُوض في 1970/1960 بالتقسيم الدولي الجديد للعمل الذي شهد استثمارا أجنبيا مباشرا ومتزايدا في الهامش. أحدث هذا شبه هامش عالمي.
- كانت الشركات العابرة للقوميات فاعلة أساسية في تشكيل التقسيم الدولي الجديد للعمل – اشترت التكاليف والأرباح.
- تم تسهيل توسع الشركات العابرة للقوميات بالتحول نحو التوجه الخارجي، وسياسة تنمية السوق الحرة (الليبرالية الجديدة) في العالم الثالث.
- حديثا كان هناك تعقيد إضافي في العمليات التي أحدثت التقسيم الدولي الجديد للعمل – الأهم هو ظهور استثمار الشركة العابرة للقوميات في مكان آخر في الهامش ونحو المركز.
- أدت أزمة الفوردية إلى نظام من التراكم أكثر مرونة.
- للمرونة آثار فضائية قد تؤدي إلى تفاقم النمط المركز سابقا للنشاط الاقتصادي العالمي.
- مع ذلك، في الواقع، يتميز الاقتصاد العالمي بخليط من الفوردية والمرونة. الحقيقة الوحيدة القابلة للدعم حقا هي أن الاقتصاد العالمي أكثر اتساعا وتعقيدا مما كان عليه من قبل.

أدت التحولات الملخصة في الجدول 3 - 4 إلى تفاوت متزايد عبر الاقتصاد العالمي. أنماط الإقصاء/التضمين أكثر تعقيدا اليوم مما كانت عليه في الماضي عندما عوضت شبكات القوة ثنائيات المركز – الهامش البسيطة. يتطلب فهم هذه الأنماط الجديدة إدماج مفهومي السلسلة والشبكة معا. في الوقت نفسه مع تزايد التدفقات «العالمية»، تطورت كتل اقتصادية إقليمية قوية، قوضت، في رأي البعض، أطروحة العولمة الاقتصادية. مع ذلك، كما يوضح نموذج الزراعة المعولَمة، تكثفت التدفقات الاقتصادية، واتسعت أكثر، وانتقلت بسرعة كبيرة، وكان لها آثار عميقة على أولئك في الشبكة. أنتجت الجغرافيا البشرية عملا نقديا حول طبيعة العولمة الاقتصادية. في هذا السياق، يرى يونغ (2002، ص 302):

> التوجه التجريبي للجغرافيا بصفتها حقلا تجريبيا يسمح لنا بردم الهوة التي لاتزال شاغرة إلى حد كبير بين التجريد بأسلوب معين في أغلب دراسات العولمة والتجارب المتناقضة لأغلب الأشخاص الذين يعيشون مع العولمة الاقتصادية باعتبارها حقيقة يومية.

مع هذا، يبقى أنه:

> على الرغم من - أو ربما بسبب - المادة الضخمة والمتنامية بسرعة عن العولمة، نبقى بعيدين جدا عن فهم ما يحدث حقا في الاقتصاد العالمي. (ديكن وآخرون، 2001، ص 89)

اقرأ أيضا

- **أينجل** (2002) **Angel**: تقدم هذه الافتتاحية مجموعة من المقالات المفيدة جُمعت في طبعة واحدة لمجلة «الجغرافيا الاقتصادية» التي تهتم بالتغيير الاقتصادي العالمي.
- **برايسن وهنري** (2001) **Bryson and Henry**: هذا مدخل لمن يرغب في فهم تميز الجغرافيات الاقتصادية الجديدة.
- **دانيالز وليفر** (1996) **Daniels and Lever**: تتعامل هذه المجموعة من الفصول مع التحولات في أهم قطاعات الاقتصاد العالمي من منظور جغرافي.
- **ديكن** (2003) **Dicken**: إلى حد الآن يعتبر هذا الكتاب أشمل كتاب عن جغرافية الاقتصاد العالمي ويُستعمل في العلوم الاجتماعية. مقياس لعولمته هو أنه تُرجم إلى اللغة اليابانية.
- **غوين وآخرون** (2003) **Gwynne et al**: ينظر هذا النص في مفهوم الرأسماليات «البديلة» ويتبنى منظورا جغرافيا إقليميا في مقارنة التجارب من روسيا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية.
- **نوكس وأنيو** (1998) **Knox and Agnew**: يوفر هذا العمل مقدمة ممتازة عن طبيعة اقتصاد العالم الفضائية وأمثلة مفيدة من جميع أنحاء العالم.
- **لهيرون** (1993) **LeHeron**: هذا كتاب ممتاز عن عولمة الزراعة ويوظف منظور نظرية التنظيم لاستخلاص التحولات التي تحدث في القطاع.

* * *

5

عولمة الجغرافيات السياسية

«علـى الرغم مـن أن العديد من وسائل الإعلام قد حاولت أولا تصوير الحركة على أنها عنيفة وفوضويـة، وتجاهلها فيمـا بعـد، فقد أمسـكت الحركـة المناهضة للعولمة من دون شك بخيال العموم»

المؤلف

الجغرافيا السياسية الجديدة والعولمة

تغيـرت طبيعة الجغرافيا السياسـية بشـكل ملحـوظ خلال الخمسـين سـنة الماضيـة. وهيمنت الجغرافيا السياسـية التقليديـة التي ركزت علـى تكوين الدول القوميـة والتفاعـل بينهـا علـى مراحل الجغرافيا السياسـية الأولى، اسـتُعملت الأفـكار الجيوسياسـية لتبريـر الطموح التوسـعي لبعض الدول، وكونت على هذا النحو أحيانا كثيرة عقلية استعمارية (انظر مثلا بارتن (1997) عن جغرافية بينوشيه السياسية بتشيلي). خلال الثورة الكمية في الجغرافيا من أواخر الستينيات إلى أوائل السـبعينيات، استعملت وسـائل الفلسفة الوضعية لوصف تطبيق السياسة الرسمية

في الفضاء وتحليلها – بُنيت الجغرافيات الانتخابية، والأحزاب السياسية، وعمل الحكومة بطريقة فضائية. أدى هذا العمل دورا مهما في فهمنا للبعد الفضائي للدولة. بعد التحول الوضعي، وظهور الجغرافيا النقدية والراديكالية، والمنعطف الثقافي، تحولت طبيعة الجغرافيا السياسية. ينعكس هذا في تطورين رئيسين في هذا الحقل المعرفي الفرعي: أولا، حُلل أثر السياسة الرسمية (مثلا، الحكومة، والديموقراطية، والانتخابات، والمنظمة الحكومية العابرة للقوميات) في الجماعات والأفراد بطريقة نقدية أكثر. علاوة على ذلك، ظهرت مدرسة جيوسياسية نقدية تسعى إلى تحدي الطرق المقبولة لفهم الحكامة والحكم في عالم السياسة (انظر أوتواثايل، 1996، 2002، بينتر، 1995، سايدواي، 2001أ). ثانيا، تم البحث كثيرا في السياسة غير الرسمية، ويشار إليها أحيانا بسياسة القاعدة. وبالتركيز على سياسة الموطن والجسد والعقل والشارع والجماعة كما تمارس خارج المجال الرسمي، دخلت فكرة أن السياسة شخصية في الجغرافيا السياسية المعاصرة (انظر كلوك وآخرين، 1999). وهكذا كان الجغرافيون نشطين في دراسة مواضيع مثل المواطنة، والهوية القومية، والقومية والحركات الاجتماعية الجديدة، مركزين على النتائج الملموسة والمتخيلة معا للخطاب السياسي بمقاييس متنوعة.

ترتبط التغييرات أعلاه بتطور العولمة بطرق مهمة. جاء توسع هذا الحقل المعرفي الفرعي ردا على التعقيد المتزايد للجغرافيات السياسية في عالم معولم. من الواضح أن تمدد العلاقات الاجتماعية عبر الفضاء أدى إلى ظهور شبكات جديدة تنُقل من خلالها السلطة والمطالب السياسية، وقد تكون رسمية (مثلا، مؤسسات حكومية عابرة للقوميات مثل الأمم المتحدة) وغير رسمية (مثلا، جماعات القاعدة السياسية مثل الحركة المناهضة للعولمة). علاوة على ذلك، يمكن المنظور النقدي الذي تطور في الجغرافيا السياسية الباحثين في المجال من التعامل مع الأسئلة الأخلاقية بشأن كيفية إدارة العولمة وتنظيمها والرد عليها ومقاومتها بشكل أفضل. العالم في مفترق الطرق، والجغرافيا السياسية في وضعية قوية لتحليل الخيارات السياسية القادمة.

ظهور الدولة القومية

هناك خلاف في مناقشة دور الدولة القومية. بدأ النقاد من جميع الأطياف السياسية في مساءلة أهمية المفهوم ومتانته باعتباره وحدة منظمة رئيسة للمجتمع المعولم. ويوحي مؤلفون مثل أوهمي (1995) وكاستيلز (1996)، وإن بطرق مختلفة جدا، إلى أنه قد تم تآكلها من «الأعلى» و«الأسفل» معا. والنقاش الذي يشكل أساس كل هذه التحليلات هو نقاش «مدرج»: تعتبر الدولة القومية أصغر من أن تتصدى للتدفقات الاقتصادية والسياسية والثقافية وأكبر من أن تمثل بفاعلية حاجات ورغبات الجماعات المحلية والعابرة للمحلية. على هذا الأساس، تنبأ المتحمسون للعولمة بنهاية الدولة القومية. ورد الجغرافيون، عموما، على هذه النقاشات بطريقة متوازنة. بينما اعترفوا بالطبيعة المحولة للحكامة السياسية، فهم يرون أن النقاشات التي تتنبأ بموت الدولة مبالغ فيها.

الدول القومية جزء مركزي من أغلب حيواتنا، وإن بدرجات مختلفة، ما دمنا كبرنا في عالم مقسم بحدود دقيقة، منيعة على ما يبدو، وغالبا ما نرشد إلى الاعتقاد بأن ميزات ثقافية – اجتماعية – قومية متأصلة توجد خلف هذه الحدود. مسألة دور وبقاء الدولة تهز الأسس التي دفعت البعض إلى الاعتقاد – من خلال خطابات القومية – بأنها هويتهم ومكانهم في العالم. ومفهوم الدولة القومية، مع ذلك، جديد نسبيا في تاريخ المجتمع العالمي، وهو إنتاج الخيال السياسي الأوروبي. انتشر المفهوم عبر العالم من خلال عمليات العولمة نفسها، خلال الموجة الاستعمارية عندما تكاثرت مفاهيم التنوير عن الدولة باعتبارها وحدة المجتمع «الطبيعية». تعزز هذا خلال موجة ما بعد الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، التي شهدت إحداث العديد من الدول القومية الحداثية المستقلة حديثا. حقيقة الدولة القومية مهددة بالشيء نفسه، الذي نشرها هو مفارقة (ووترز 2001). إذا فهمنا جذور هذا الخطاب نستطيع أن نفهم بشكل أفضل كيف ولماذا تتحول مفاهيم الدولة في ضوء العولمة المعاصرة، ونكون في موقع أفضل لقبول أن التغييرات في ممارسات الحكامة قد تكون مطلوبة في الواقع.

مفهوم الدولة القومية

يمكن تعريف الدولة القومية بأنها:

> مجموعة معقدة من المؤسسات الحديثة مشاركة في الحكامة على إقليم محدود فضائيا، تدعي السيادة على ذلك الإقليم وتحمي عموما تلك السيادة من خلال احتكار وسائل العنف (القوات المسلحة).
>
> (عن جونستون وآخرين (2000) ودانييلز وآخرين (2001) بتصرف).

هناك عمليتان مشاركتان في تكوين الدولة القومية. أولا، يرى بناء الدولة تمركز القوة في الإقليم، مغلغلة المجتمع المدني، لكي تؤسس البنية التحتية السياسية والاجتماعية لتطبيق القرارات. ثانيا، يشمل بناء القومية النخب التي تستعمل القوة المكتسبة من خلال بناء الدولة لإحداث هوية قومية و/أو ثقافة قومية وهكذا تكون مفهوما عن المواطنة. لا يجوز خلط الدول القومية بالقوميات، حيث تحيل هذه الأخيرة على جماعة من الناس تشترك في إحساس مشترك بـ «الجماعة»، يعبر عنها أحيانا بالثقافة المشتركة. على هذا النحو، قد تتجاوز القوميات حدود الدولة القومية وهناك دول قومية قليلة، إن وجدت، تحتوي على قومية متجانسة واحدة. مثلا، تتمدد القومية الكردية عبر حدود العراق وتركيا وسورية. وقد يؤدي انتشار القوميات من خلال الهجرة إلى الشتات تحت العولمة المعاصرة. مثلا، توجد قومية التونغا بشكل واسع خارج تونغا نفسها وتضم شعوبا في أستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (لي، 2004). على هذا النحو فإن أغلب الدول القومية موطن لقوميات متعددة، المملكة المتحدة مثلا موطن للإنجليز والأسكتلنديين والويلزيين والإيرلنديين ومجموعات صغيرة أخرى (مثل الكورنيشيين والمانكسيين) بالإضافة إلى عدد من مهاجري الشتات الذين قد يستمرون أو لا يستمرون في ممارسة ثقافتهم القومية (انظر الفصل السادس).

تطور الدولة القومية

يبلغ عمر مفهوم الدولة القومية نحو 300 سنة فقط. ووجدت من قبل مجموعة من الأشكال التنظيمية تحكم الإقليم. مقارنة بنظام اليوم، كانت هذه الأشكال منظمة في الفضاء بصرامة أقل. هيمنت عبر أوروبا في القرن السادس عشر الدولة الإقطاعية، حيث كانت حيازة الأراضي الأرستقراطية مدمجة بشكل فضفاض في العلاقة بالبارونات والعاهل الأعلى، وأحيانا في ارتباط بالإمبراطوريات (انظر الخريطة 1 - 5). في أوائل القرن السابع عشر بأوروبا، تعززت القوة الملكية، وتمركزت القوة في البيروقراطيات وأنشئ الجيش المحترف لفرض إرادة الدولة. كانت هذه الدول في أحوال كثيرة مطلقة «وتعتمد على احتكار التحكم في إقليم خاص تتمكن فيه من حشد الجيش والزيادة في الضرائب» (ووترز، 2001، ص 97). رأى البعض أن إنجلترا وهولندا مثلتا المثالين الأولين للدول الدستورية حيث كانت سلطات الملك محدودة من خلال المصلحة الجماعية للبورجوازية الرأسمالية الناشئة (مان، 1988).

إن ظهور الدولة القومية الحديثة ونظام العلاقات الدولية غالبا ما يقال بأنه تأسس بمعاهدة وستفاليا في العام 1713. ووُقِّع في أوج حرب الثلاثين سنة التي سعت فيها الإمبراطورية الكاثوليكية الهنغارية النمساوية إلى فرض ديانتها على الدول البروتستانتية بأوروبا الشمالية. أنشأت المعاهدة ثلاث نقاط رئيسة:

1 - **الملك إمبراطور في مملكته الخاصة**: ألا تخضع الدول للسيطرة الخارجية.

2 - **يحدد الحاكم الديانة**: للدولة سيادة داخلية.

3 - **لا يسمح للقوى المهيمنة بالنهوض**: يجب أن يُعقد توازن للقوى بين الدول المختلفة.

كرست المعاهدة السيادة الإقليمية والحدود والمواطنة. أدخل هذا حقبة عوضت فيها الدبلوماسية الحرب باعتبارها الشكل الرئيس للعلاقات بين الدول. في أواخر القرن التاسع عشر تأسست بحزم الدولة الصناعية الحديثة، مرتكزة على نماذج من شمال غرب أوروبا، وصُدرت إلى شمال أمريكا من خلال الاستعمار. توج هذا التحول في مجموعة من العمليات المترابطة (ووترز، 2001):

1 - **تمركز** قوة الدولة للتغلب على المقاومة الداخلية.

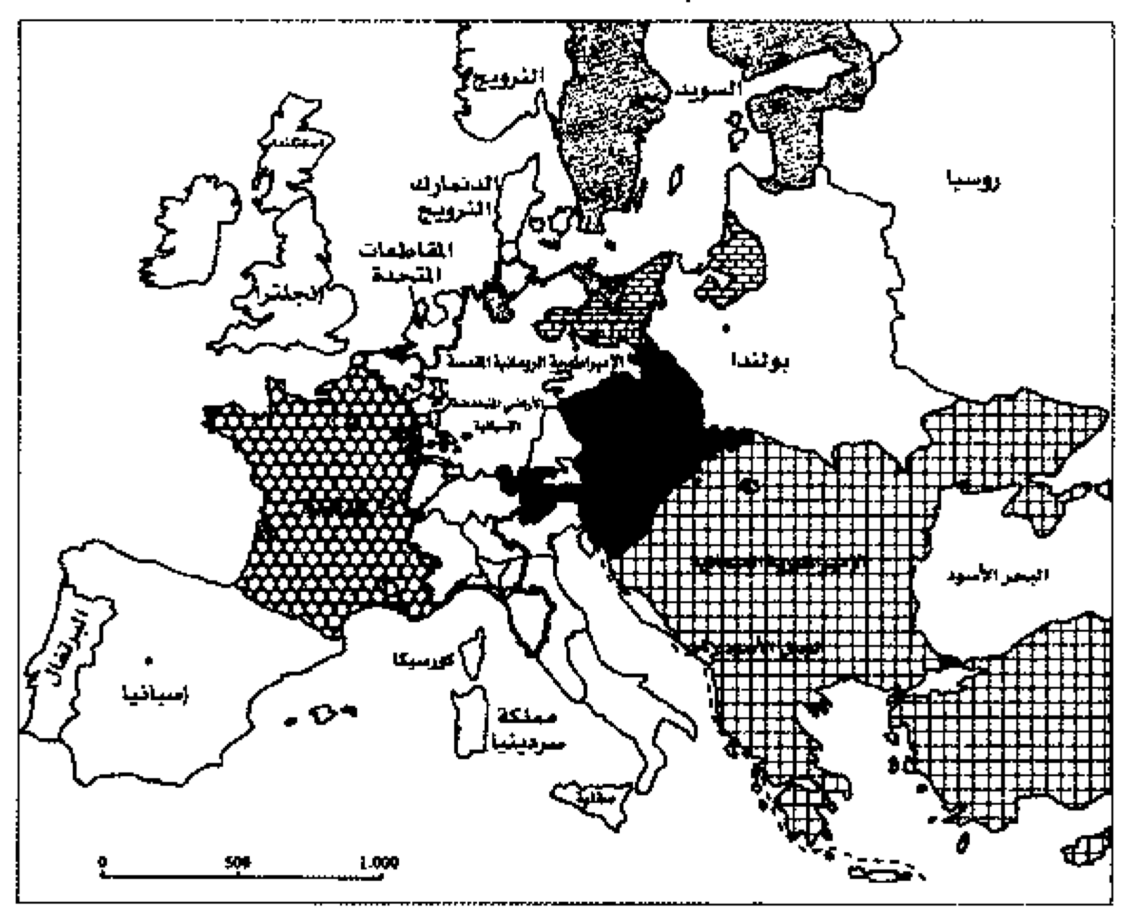
2 - **استقلالية** قوة الدولة والسيادة لإعادة تحديد التقاليد ومقاومة الهيمنة الخارجية.

3 - **توسيع** الجماعة السياسية من خلال الإصلاح الدستوري وتمديد حق الاقتراع.

4 - **تطور رموز القومية**: الأعلام والأناشيد واللغات القومية.

5 - **تفعيل** الدولة لتجاوز الوظيفة العسكرية إلى مجالات التنظيم اليومي.

يكمن وراء تكوين الدولة الحديثة ظهور البورجوازية الصناعية العابرة للقوميات التي، اعتمادا على أفكار أدم سميث الكلاسيكية الجديدة، سعت إلى اقتصادات عدم التدخل بجانب دولة ممكنة. حققت هذه الطبقة أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من خلال عملية الدسترة والتحول الناتج بعيدا عن السيطرة المطلقة. استعملت البورجوازية أيضا الدولة لتمديد السيطرة على المستعمرات الجديدة والتحكم في تدفقات الموارد لمصلحتها، فبدأت العولمة النهائية لمفهوم الدولة القومية.



الخريطة (1 – 5): الدول الأولى – أوروبا في 1500

الحكامة العابرة للدولة من الأعلى والأسفل

حتى وقت قريب، لم يكن الاقتصاد السياسي العالمي أكثر من المبلغ الإجمالي لدوله القومية، التي كانت الفاعلة المنظمة للتغيير في كل المقاييس تقريبا. دولة اليوم تشبه أكثر «شبكة من الترابط» كما يسميها ديكن (1998). يتضمن هذا ثلاثة أنواع رئيسة من المؤسسات:

- الحكومات القومية.
- المنظمات الدولية (مثلا، الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية).
- المنظمات العابرة للقوميات (مثلا، المنظمات غير الحكومية بما في ذلك الشركات العابرة للقوميات، والمجموعات البيئية، ومجموعات الاحتجاج الدولي).

النظام السياسي المعاصر أكثر تعقيدا من النظام القديم ويشمل الدول «باعتبارها مجرد مستوى واحد في نظام معقد من أفعال الحكامة المتنافسة أحيانا كثيرة والمتداخلة» (هورست وتومبسون، 1999، ص 183). في هذا «النظام العالمي ذي سلطة العلاقات المتميزة التي تعمل على مستويات مختلفة من التحليل الجغرافي» (ديكن، 1998، ص 80)، أصبحت الدول قابلة للنفاذ والحكامة العالمية متعددة المراكز. على هذا النحو نحن نعيش في عالم أقل قابلية للتنبؤ وذي «أقطاب متعددة» حيث تمارس السلطة من أعلى مستوى الدولة وأسفلها (ووترز، 2001). ويبدو من المفارقة أن يكون لعالم اليوم أكثر الدول القومية من ذي قبل (أكثر من 170)، ومن المحتمل أن يرتفع هذا العدد أكثر. من الممكن، مع ذلك، اعتبار هذا جزءا من رد فعل جدلي أوسع على العولمة السياسية كما تناقش بالتفصيل في هذا الفصل.

ظهور الحكامة العالمية

العامل الذي أثر في التنظير لزوال سلطة الدولة هو ظهور «التنظيم» العالمي كما يمارس فوق مستوى الدولة. في وقت متأخر، أصبحت هذه القضية واحدة من قضايا الاهتمامات العمومية الكبرى بما أن طبيعة وممارسات المؤسسات العالمية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق

النقــد الدولي والبنك العالمي والأمم المتحــدة انتقدت كثيرا. لاحقا في هذا الفصل ننظر في المظهــر الأهم - الحركة «المناهضة للعولمة»، هنا نقتفي أثر ظهور مؤسســات الحكامة العالمية التي انتشــرت منذ نهاية الحــرب العالمية الثانية (1939 إلى 1945). يقال إنه، حتى الآن، تمثل هــذه الكيانات في الحقيقة إرادة الدول القومية الفردية المشــاركة في بنائها، خاصة حفنة صغيرة من الدول القوية جدا. هذه النقطة الأخيرة هي التي أدت إلى القلق بشــأن الطبيعة «غير الديموقراطية» لمثل هذه الهيئــات. في الحقيقة، قيل إن الســخط الحالي كاســح جدا إلى حد أننا ربما «نشــهد ونشارك في تأسيس نظام جديد من التنظيم العالمي» (روبرتس، 2002، ص143).

«التنظيــم العالمي» مصطلح يحتاج إلى تفريغ قبل أن نتمكن من فهم ظهور مؤسساته الرســمية. وترى المدرسة التنظيمية الفرنسية المجتمع الرأســمالي محددا في أي وقت باقتصاد «نظام التراكم» داخل «نموذج من التنظيم» ثقافي - اجتماعي أوسع. بحسب ليبيتز (1987، ص33)، يشــمل «نموذج من التنظيم الأشكال المؤسساتية، والإجراءات والعادات، التي إمــا أنها تجبــر الفاعلين الخصوصيــين أو تقنعهــم لتتوافق مع مخططات (نظــام التراكم)». إذن، يتضمن نمــوذج التنظيم ليس فقط نظامــا من القوانين، ولكن أيضا معايير اجتماعية وثقافية تحافظ على نظام التراكــم وتعيد إنتاجه. عندما ننظر إلى تطــور الحكامة العالمية خلال الخمسين سنة الماضية، فمن الواضح أنها تعمل باعتبارها «نظاما من القوانين» يشــكل جزءا من نموذج تنظيمي رأســمالي أوسع مصمما لدعــم أنظمة التراكــم المتعاقبة (راجعنا الأنظمــة الفوردية والمرنة في الفصل الرابع).

تطــور نموذج التنظيم الحالي بطرق مختلف فيها وغالبا متفاوتة خلال العقود الستة الماضية وأصبح مســارها طارئا تاريخيا. يجدر بنا أن نذكر نقطتين في هذا الصدد (عن روبرتس بتصرف، 2002):

1 - **لــم تبــدأ المنظمــات العابــرة للــدول بعــد الحــرب العالميــة الثانية**: مع أنها تكثفــت بالتأكيد. وقد يرجع تاريخ إدخــال الحكامة العالمية

الحالية إلى العام 1920، وعاملان اثنان كانا مهمين خاصة نتيجة لنهاية الحرب العالمية الأولى. العامل الأول هو إنشـاء دول قومية جديدة مع حل الإمبراطوريات النمساوية - الهنغارية والعثمانية والبروسية والروسية، والعامل الثاني هو تأسيس عصبة الأمم (1920). وضع النظام بعد الحرب العالمية الثانية اعتمادا على فشل سابقيه. على هذا النحو، يعكس التنظيم العالمي المؤسسات وعلاقات القوة المعاصرة والتاريخية على حد سواء.

2 - **يستمر التنظيم العالمي في التطور**: وكل واحدة من المؤسسات الرئيسة اُختلف حولها بشكل ملحوظ منذ الحرب العالمية الثانية. يميز روبرتس ثلاثة تطورات رئيسة شكلت هذا التحول: (1) تدويل رأس المال، (2) تحولات جيوسياسية، خاصة استقلال ما بعد الحرب لمستعمرات سابقة وانتقال بلدان اشتراكية سابقا، (3) الاحتجاج الحالي ضد المؤسسات العالمية الرئيسة. يرى بعض المفكرين أن الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 (11/9) تمثل نقطة تحول أخرى في تطور التنظيم العالمي كما يناقش ذلك في جزء الجغرافيا السياسية.

المنتصرون النهائيون في الحرب العالمية الثانية كان لهم دور فعال في تأسيس نظام ما بعد الحرب العالمية. نوقش هذا أولا في العام 1944 عندما التقى ممثلون من خمس وأربعين دولة في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية لكي يتفاوضوا حول تنظيم الاقتصاد السياسي لما بعد الحرب. أكد هذا المؤتمر دور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة المهيمنة نظرا إلى حجمها الاقتصادي الكاسح، وتأثيرها السياسي، والآثار المدمرة للحرب العالمية الثانية على حلفائها الأوروبيين. في العام 1945، برزت مؤسستان لبريتون وودز - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة البناء والتنمية (البنك الدولي)، ستحاول هاتان المؤسستان أن تحققا استقرار الاقتصاد العالمي وتمنعا حربا كارثية أخرى بالمساعدة

في إعادة بناء الاقتصادات الممزقة جراء الحرب وتحديث الدول القومية المستقلة حديثا. وقد صممتا بطريقة فضلت القوميات القوية بالفعل التي أدت الدور الرئيس في تقرير أي شكل ستأخذه.

يمكن القول إن أهم مؤسسة عالمية ما بعد الحرب هي الأمم المتحدة، التي جاءت إلى الوجود في العام 1945 (انظر الإطار 1 - 5). وكانت هناك لحظات أساسية إضافية في تطور النموذج التنظيمي لما بعد الحرب. مثلا، تأسست الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (انظر الفصل الرابع) في العام 1947 لتعزيز التجارة الحرة العالمية.

وكان القصد من «الجات» أن تمهد لتأسيس منظمة التجارة الدولية، ولكن أعيق هذا بموقف الولايات المتحدة الحمائي المستمر. ولم يكن حتى العام 1995 أن عوضت الجات بمنظمة التجارة العالمية (انظر الفصل الرابع). في العام 1960، تشكلت المنظمة لأجل التعاون الاقتصادي والتنمية من قبل البلدان الغربية الخمسة والعشرين الأقوى معتمدة على نجاح خطة مارشال (انظر الفصل السابع).

أشار انسحاب اثنين من منتصري الحرب العالمية الثانية، الاتحاد السوفييتي والصين، من النظام الرأسمالي لمصلحة التنمية الاشتراكية إلى بداية الحرب الباردة (انظر الجزء عن الجغرافيا السياسية أدناه لمزيد من التفاصيل) التي كانت مؤثرة بعمق في التطور الإضافي للنماذج التنظيمية في كل من العالم الرأسمالي والعالم الاشتراكي. في أعقاب انهيار الدول الاشتراكية بعد العام 1989، كانت المؤسسات التي تحكم نظام العالم هي في الحقيقة تلك التي أسست في بريتون وودز ودامبارتن أوكس - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة. لهذه المؤسسات تأثير كبير في مخطط السياسة الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها الأعضاء. بالنسبة إلى بعض المفكرين الراديكاليين، فإن الدعم الواضح للتراكم الرأسمالي الممارس من قبل هذه الهيئات يمثل شكلا من الإمبريالية الجديدة عوقبت به دول ما بعد الاستعمار المستقلة سياسيا والخاضعة اقتصاديا.

الإطار (1 - 5):
الأمم المتحدة

الأمم المتحدة هي واحدة من المؤسسات العالمية الأهم والأقوى. وضعت بذور تشكيل الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى (1914 إلى 1918) عندما تأسست عصبة الأمم من خلال معاهدة فرساي (1920). سعى هذا إلى استعادة الاستقرار العالمي لإدارة انتقال الدول القومية الجديدة التي نحتت من الإمبراطوريات العثمانية والبروسية والروسية والنمساوية الهنغارية. فشلت العصبة جزئيا لأن الولايات المتحدة الأمريكية انكفأت على نفسها، وجزئيا لأن سياسة امتهان ألمانيا وضعت البذور لحركة قومية فاشية هناك. بعد الحرب العالمية الثانية كان واضحا أن النظام في حاجة إلى إصلاح لتحقيق الهدف المزدوج: الاستقرار والسلم، وتعزيز استقلال الدول القومية من الإمبراطوريات الفرنسية والبريطانية والألمانية والهولندية. وكان واضحا أن نظام الدولة الوستفالي(*)، الذي كرس المنافسة بين الدول واستعمال القوة (انظر أعلاه) قد فشل وأن التطورات في الأسلحة النووية كانت تعني أن هناك احتمالا حقيقيا أن حربا عالمية ثالثة قد تضع حدا للحضارة. في أكتوبر 1943، التقت البلدان الحليفة (المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والصين) في موسكو واتفقت على إحداث نسخة مطورة من عصبة الأمم في أعقاب الحرب. في العام 1945، التقى اثنان وخمسون بلدا - خاصة منتصري الحرب - في دامبتن أوكس، الولايات المتحدة الأمريكية، وأسسوا، اعتمادا على معاهدة المحيط الأطلسي الموقعة من قبل تشرتشل وروزفلت في العام 1942، ميثاق الأمم المتحدة. وقع هذا بسان فرانسيسكو في 26 يونيو 1945. وكانت المبادئ الرئيسة هي:

(*) نظام الدولة الوستفالي هو مصطلح يشير إلى معاهدتي وستفاليا اللتين أنهتا كلا من حرب الثلاثين عاما في الإمبراطورية الرومانية، وحرب الثمانين بين إسبانيا وهولندا، ووستفاليا هي مقاطعة ألمانية سابقة - [المحررة].

● يمنع استعمال القوة والحرب بين الدول ما عدا في حالات خاصة.

● على مجلس الأمن احتكار العنف واستعماله للحفاظ على السلم.

● يحق للدولة أن تستخدم القوة فقط بوصفها وسيلة للحماية.

يترأس الأمين العام الأمم المتحدة، وهي وظيفة أسندت حاليا إلى كوفي عنان (*)، أول أفريقي يقوم بهذه المهمة. وصلت عضويتها حاليا إلى 180 وهي تنمو. الهيئتان المركزيتان هما مجلس الأمن والجمعية العامة. يتكون مجلس الأمن من خمسة أعضاء دائمين (فرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين - منتصرو الحرب العالمية الثانية) وعشرة أعضاء غير دائمين يُنتخبون كل سنتين. وهو أقوى الهيئتين الرئيستين؛ يُكلف بالحفاظ على السلم والأمن، ويمكنه دعوة الأعضاء إلى إرسال القوات لعمليات «حفظ السلام». لكل عضو من مجلس الأمن حق الفيتو؛ ولهذا خلال الحرب الباردة خاصة، أصبح المجلس نسبيا غير فعال. تبقى عضوية مجلس الأمن متنازعا عليها. وتحتج بعض الأمم على تأليف الأعضاء الدائمين بأنهم لا يعكسون الحقائق السياسية العالمية الحالية، مثلا. تتكون الجمعية العامة من كل أعضاء الأمم المتحدة، وكل عضو له صوت واحد. تناقش الجمعية مجموعة كبيرة من القضايا لها علاقة بميثاق الأمم المتحدة وتعقد دورات حول مسائل ذات اهتمام خاص (مثل اجتماع العام 2002 لمناقشة الحرب الوشيكة آنذاك في العراق). أما بالنسبة إلى المسائل الدستورية، فتتطلب أغلبية الثلثين، بينما فيما يخص المسائل غير الدستورية فإن أغلبية بسيطة كافية، وقراراتها ملزمة (نظريا)، مع أن توصياتها ليست كذلك.

(*) شغل عنان المنصب لفترتين متتاليتين من يناير 1997 إلى ديسمبر 2006، أما الأمين العام الحالي فهو بان كي مون - [المحررة].

تشمل الهيئات الرئيسة الأخرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يتعامل مع قضايا لها علاقة بالرفاه الإنساني والتنمية، ومحكمة العدل الدولية الموجودة بلاهاي في هولندا. وتتعامل هذه المحكمة مع النزاعات بين الدول القومية، خلافا للمحاكمات الفردية (عامل وراء الضغوطات الحديثة لأجل محكمة جنائية دولية، انظر روبرتس، 2002). بالإضافة إلى الأعضاء الرئيسين هنالك مجموعة من الوكالات المتخصصة الأخرى بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو (منظمة التربية والعلوم والثقافة)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق النقد الدولي. ومنظمة التجارة العالمية مستقلة عن الأمم المتحدة، بينما البنك الدولي مرتبط بها بشكل غير رسمي.

كان تقرير الأمم المتحدة في النزاعات الدولية ذا نجاح مختلط. كان الهدف الأصلي للميثاق هو إحداث قوة عسكرية مستقلة، لكن هذا لم يؤت ثماره قط. وبدلا من ذلك، تعتمد الأمم المتحدة على استدعاء القوات لفرض «السلام». أكبر النجاحات كان في التحكيم بالنزاعات مثل كشمير (1949)، وقبرص (منذ 1964) وحرب إيران – العراق (1980 إلى 1988). في النزاعات الأكبر كانت النتائج أقل وضوحا، بما أن الأمم المتحدة اعتمدت على إرادة الدول القومية الأقوى التي توفر القوات العسكرية. وخلال الحرب الباردة، استعملت الولايات المتحدة الأمريكية الأمم المتحدة لتعزيز قضيتها. مثلا، ذكرت الدفاع عن النفس أساسا منطقيا لاجتياح كوريا (1951). وفشلت الأمم المتحدة في منع الصراع المستمر في أماكن متنوعة مثل إسرائيل/ فلسطين، يوغوسلافيا سابقا، ورواندا، وتيمور الشرقية، والسودان.

في العام 2002، هزأت الولايات المتحدة الأمريكية و«تحالف الراغبين» من قرارات الأمم المتحدة وغزت العراق على أساس الوجود المفترض لأسلحة الدمار الشامل التي شكلت تهديدا،

كما قالوا، لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وجيران الشرق الأوسط المتحالفين. والحليف الأهم في المنطقة الأخيرة هي إسرائيل التي أنشأتها الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لإضفاء الطابع الرسمي على إعادة التوطين اليهودي الملهم بالصهيونية على الأراضي المقدسة التاريخية – خطوة أدت إلى خمسة عقود تقريبا من الصراع العربي – الإسرائيلي. تعرضت سلطة الأمم المتحدة للخطر باجتياح العراق. في الواقع، يرى البعض، أن الأمم المتحدة كانت دائما خاضعة لنزوات الولايات المتحدة الأمريكية – المساهم الرئيس في الميزانية والقوة المهيمنة. وهكذا فحياد المؤسسة يشكك فيه باستمرار. دور الأمم المتحدة في مجالات أخرى لم يسلم من الجدال. في حالة صندوق النقد الدولي اتهمت المؤسسة بفرض إصلاحات توافق هيكلية غير شعبية سياسيا على البلدان الفقيرة بينما نادرا ما تخضع البلدان الغنية للانضباط نفسه (المملكة المتحدة في العام 1976 كانت استثناء ملحوظا) (انظر الفصل السابع).

كان لنهاية الحرب الباردة أثر مهم في الأمم المتحدة وذلك لأن الانتقال من الجغرافيا السياسية إلى القوى العظمى قلص من الحوافز بالنسبة إلى الدول الرأسمالية الليبرالية لمنح الدعم المالي والعسكري، وعلى الرغم من تقويضها حاليا، حققت الأمم المتحدة تقدما في مجالات عديدة منذ بدايتها. في حلبة التنمية، يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بينما بقي حداثيا بوضوح، موازنة كلية نسبيا للموقف الليبرالي الجديد الخالص للمؤسسات العالمية الأخرى. على العموم، يمكن القول إن:

> نظام الأمم المتحدة يمثل تقدما واضحا جدا على نظام ويستفاليا وهو دليل واضح على أن السلام والأمن مشكلة عالمية مشتركة لا يمكن تركها للمعاهدات الخاصة بين الدول ولا للنوايا المشكوك فيها لأي قوة مهيمنة (ووترز، 2001، ص 119)

التنظيم العالمي من الأسفل

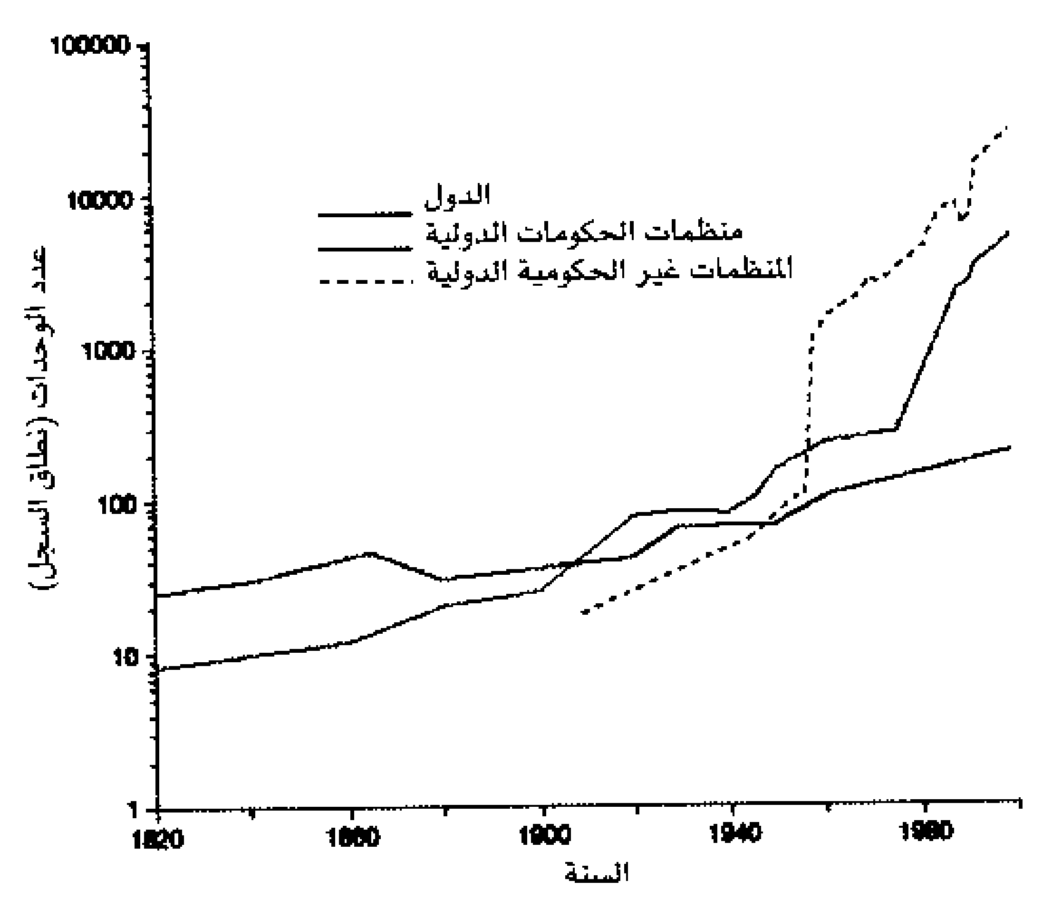
يؤدي إدراك المؤسسات العالمية أنها غير ديموقراطية، بالإضافة إلى الإحباط بشأن قدرة الدولة القومية، إلى حركة المجتمع المدني العالمية التي تسعى إلى إعادة بناء النظام من الأسفل وتنظيمه (غلاسيوس وآخرون، 2002، غولدسميث وماندر، 2001). شهد هذا ظهور منظمات غير حكومية عابرة للقوميات، ممثلة المصالح المشتركة، والاحتياجات المشتركة وهويات معولمة جديدة (انظر س. أمين، 1997، بيلو، 2002). ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية العابرة للقوميات بشكل حاد منذ الستينيات، وعموما بشكل أسرع من ظهور منظمات الحكومات الدولية أو الدول القومية (انظر الشكل 1 - 5). قاد عدد من التحالفات المعارضة هذه العملية، بما في ذلك الحركة البيئية العالمية (انظر الفصل الثامن) والحركة المناهضة للعولمة (انظر أدناه)، بالإضافة إلى كيانات أخرى متنازع عنها عليها مثل حركة النساء العالميات (انظر أدناه). تشمل الأمثلة الفردية منظمات غير حكومية متنوعة مثل السلام الأخضر، وشبكة التجارة العادلة، وتحالف أوقفوا الحرب، وعولمة المقاومة، وأطباء بلا حدود، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة أوكسفام. على الرغم من أنها متنوعة في وجهات نظرها، ترى هذه الهيئات عموما أن الجمعيات الغربية القوية مثل جمعيات الدول الثماني الكبرى والمنتدى الاقتصادي العالمي غير ديموقراطية، وأن مؤسسات بريتون وودز قنوات لجدول أعمال النخب المهيمنة في البلدان الصناعية الغنية. نشرت هذه الهيئات، كما يقال، وجهات نظر ليبرالية جديدة مؤذية، أصبحت حتمية جدا في الحيوات اليومية لبلايين الناس عبر الكوكب. وتنظم هذه الشبكات من المنظمات غير الحكومية على نحو عابر للقوميات، وهي على هذا النحو دول فرعية في مكوناتها ولكن معولمة في مداها (روبرتس، 2002).

أشكال جديدة من التمثيل والضغط تطورت بوضوح أكثر في احتجاجات الشارع للحركة المناهضة للعولمة، ولكن أيضا في المقاومة الفردية يوما بعد يوم (مثلا، أولئك الذين قاطعوا المحاصيل المعدلة وراثيا في الولايات المتحدة الأمريكية). توجد عناصر من هذه الحركة العامة في كل من العالم الغني والعالم الفقير، مما يتجاوز بطرق عديدة ترسيم الحدود التقليدية

بين العالمين الأول والثالث والشرق والغرب. في هذا السياق، يقول بريتشر وآخرون (1993، ص15) إن «العولمة من الأسفل» الناشئة:

> في مقابل العولمة من الأعلى، فهي تهدف إلى استعادة القوة للجماعات كي تغذي بيئتها، لتعزيز وصول الناس العاديين إلى الموارد التي هم في حاجة إليها، لدمقرطة المؤسسات السياسية المحلية والقومية والانتقالية، وفرض معاهدة الصلح على مراكز القوة المتنازعة.

تمثل هذه المقاومة من الأسفل قوة جديدة تتحدى نمط التنظيم لما بعد الحرب العالمية الثانية. ويجب أن نتوقع أن يصبح هذا القطاع حادا جدا في المستقبل بما أن الدخل العالمي أصبح قطبيا أكثر وظهرت القضايا البيئية على السطح. يبقى ما لدى تلك المنظمات من قوة كافية لتغيير النظام العالمي محل نقاش. مع ذلك، فالدور المعزز للمجتمع المدني العالمي يعني على الأقل نقطة تحول في سياسة العالم (انظر بريتشر وآخرين، 1993).



الشكل (1 – 5): المنظمات غير الحكومية العابرة للقوميات، منظمات الحكومات الدولية والدول القومية
المصدر: ووترز (2001، ص150)

تأملات في الدولة القومية

بشكل عام، هناك مدرستان فكريتان فيما يخص أثر العولمة في الدولة القومية. تقول المدرسة الأولى، التي اصطلح عليها ووترز (2001) بـ«الحداثيين»: إن الدولة قد أصبحت غير قادرة على نحو متزايد على مواجهة مطالب العولمة، وإن سيادتها تتآكل من الأعلى والأسفل. في رأي الحداثيين المعتدلين مثل هيلد (1995) ووترز (2001) الدولة باعتبارها شكلا سياسيا ستصبح أقل قوة مع تكاثر التدفقات السياسية والاجتماعية العابرة للقوميات ومطالب القاعدة، مع أنه ليس من المحتمل أن تختفي. يرى الحداثيون الأكثر راديكالية أن الدولة قد اقتربت بالضبط من نهايتها باعتبارها قوة سياسية واقتصادية مهمة (كاستلز، 1996، كيندلبورغر، 1967، أوهمي، 1995).

في المقابل، المدرسة «الواقعية» أكثر تفاؤلا بشأن دور الدولة ووزنها في الشؤون العالمية. يؤكد المؤلفون مثل ألبرو (1996)، ديكن (2003)، غيدنز (1985، 1999)، جلبين (1987)، هارفي (2001) ماكغرو ولويس (1992) وروسنو (1980) أنه بينما تحول الدولة، وتطبق الحكامة على مجموعة من المقاييس من المحلي إلى العالمي، فهي لاتزال تستوفي الدور التنظيمي المركزي. يشير بعض المفكرين إلى أن النموذج التنظيمي العالمي نفسه هو نتيجة للدول القومية وأن عمليات العولمة قد سُهلت بوجود الدول. مثلا، يقول روبرتسن (1992) إن «انتشار فكرة المجتمع القومي باعتباره شكلا من المجتمع المؤسساتي كان مركزيا للعولمة المتسارعة التي بدأت بالضبط قبل مائة عام» (ص58).

مع أن إطار «الحداثي» مقابل «الواقعي» غير تام – هناك تداخلات عديدة – فهو يوفر طريقة مفيدة للتفكير في العلاقة بين العولمة والدولة القومية. تستعمل النقاشات العامة لهذين المعسكرين بوصفها انطلاقة للنقاش أدناه.

الدولة العاجزة

يرى هيلد (1991) أن الدول القومية ستعوض في النهاية بحكومة العالم. خطواته في النقاش هي كالآتي:

- تقلص التدفقات الثقافية والاقتصادية من قوة الحكومات بقياس الدولة القومية وأصبحت التدفقات أكثر صعوبة للتنظيم في حدودها. الروابط المجتمعية والثقافية العابرة للقوميات تزدهر.
- تنمو العمليات العابرة للقوميات بسرعة - يشمل هذا الشركات العابرة للقوميات التي هي قوية جدا، وتكون أحيانا أكبر من الدول القومية في الحجم الاقتصادي.
- نظرا إلى ما سبق أعلاه، الدول القومية مرغمة بشكل متزايد على التنازل عن مجالات عديدة من سيادتها التقليدية لمؤسسات جعلت إقليمية وأخرى بين الحكومات ودولية. تشمل هذه القوات الدفاع والأمن عموما والتدبير الاقتصادي والاتصالات.
- في ارتباط بما سبق، تطورت وحدات إقليمية كبرى تنازلت الدول لها عن السلطة: قد تكون سياسية (الاتحاد الأوروبي)، أو اقتصادية (اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا)، أو عسكرية (منظمة حلف شمال الأطلسي)، بل أوسع من ذلك (منظمة التجارة العالمية، الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي).
- يؤدي ما سبق إلى نظام الحكامة العالمية الذي بدأ يظهر والذي يجب على الدول الالتزام به.
- يوفر هذا النظام بذور حكومة دولية بقوة قسرية وتشريعية - وقد بدأ هذا بالفعل.

بهذا المعنى إذن، يرى هيلد أن التهديد الرئيس للدولة يأتي من «الأعلى». يميز ووترز (2001) عددا مما يسميه بـ«التهديدات» الخارجية لسيادة الدولة، أهمها جدول أعمال حقوق الإنسان العالمية. ومن المفارقة أن جدول الأعمال هذا قد أسس من قبل الدول القومية بعد الحرب العالمية الثانية خلال مقاضاة مجرمي الحرب، فوفر صرخة حاشدة للعديد عبر العالم. لقد أحدث إحساسا بأن هناك سلطة أعلى من الدولة، إضافة

إلى المؤسسات لتعزيز هذا الرأي. يرى ووترز أن كل الحركات العابرة للمجتمعات في النصف الثاني من القرن العشرين هي في النهاية متجذرة في جدول أعمال حقوق الإنسان.

هناك من يرى العمليات من «الأسفل» أكثر إثارة للقلق لمستقبل الدولة (روتلدج، 1999، سبايبي، 1996، ووترز، 2001). مع ذلك، من الممكن انتقاد المثالية التي تحيط بالاحتفال بظهور المنظمات غير الحكومية المعولمة ما دامت تتجه نحو المبالغة في أهمية الصراعات العابرة للمجتمعات. والاختلافات داخل الأمة في الرفاه عظيمة أكثر من أي وقت مضى وتبقى فجوة واسعة بين الشعوب الغربية وشعوب العالم الثالث من حيث الاحتياجات والرغبات. يقول كاستيلز في «قوة الهوية» إن الدولة تقع في الحقيقة بين التهديدات «الداخلية» و«الخارجية» (1997، ص8):

> يبدو أن التحدي المتزايد لسيادة الدول حول العالم ينشأ من عدم قدرة الدولة القومية الحديثة على أن تبحر من دون خريطة، المياه عاصفة بين قوة الشبكات العالمية وتحدي الهويات المفردة.

بالنسبة إلى «الحداثيين» إذن الدولة في أزمة وسلطاتها قد بلغت ذروتها، وهذا الأفول ظهر بوضوح في الربع الأخير من القرن العشرين. في الدول القومية الغربية كان هناك تحول ملحوظ من دول الرفاه المتحدة إلى حكومة أكثر ليبرالية و«مصغرة»، غالبا ما يشار إليها ب «تراجع» الدولة. شمل «إضعاف الدولة» والخصخصة وتقليص ميزانية الرفاه وتطبيق الليبرالية والتنازل عن السيادة للمؤسسات العابرة للقوميات. يكمن وراء هذه الأزمة، كما يدعي بعض علماء الاجتماع، ظهور مجتمع «ما بعد المادية» (انظر الإطار 2 - 5).

> **الإطار (2 - 5):**
> **مجتمع ما بعد المادية والدولة القومية**
>
> «مجتمع ما بعد المادية» مصطلح صيغ من قبل إنغلهارت (1990) لوصف ظهور ثقافة جديدة بقيم سياسية مميزة.

في السياسة التقليدية، تحدد الخطوط الفاصلة بالقيم المادية؛ وبمعنى آخر تحدد بمسائل الدخل وتوزيع الثروة. تقليديا، يشمل هذا النمط السياسي على مثل [illegible] مع تفضيل الأولى [illegible] وتحكم الدولة وتفضيل الأخيرة [illegible] [illegible] وحرية السوق [illegible] [illegible] [illegible] والبيئة. عموما، هذا التحول أوضح في البلدان الغربية الغنية وأقل في البلدان الفقيرة. [illegible] القيم من قوتها، [illegible] تطورا أصبح يعرف بـ«اليسار الجديد» و«اليمين الجديد». إذ يؤكد الأول منح السلطة للأقليات، وحقوق الإنسان والبيئة، بينما يؤكد الأخير الاستهلاك والتعبير الفردي والحكومة الصغيرة. أدى هذا التحول إلى تحول الأحزاب المحافظة التقليدية وأحزاب العمال في ديموقراطيات عديدة مع محاولات النظام السياسي الرسمي التكيف. في المملكة المتحدة، يلخص حزب العمال الجديد الذي يتزعمه توني بلير تحول قيم العمال التقليدية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، خضع الديموقراطيون تحت قيادة بيل كلينتون لتحول مماثل. كل من اليسار الجديد واليمين الجديد يشكك في دور الدولة بطرق مختلفة. ويعتبر اليمين الجديد الدولة أنها تقوض نظام السوق والحريات المرتبطة به، بينما يرى اليسار الجديد الدولة طالما محتفلا وفاعل الشركات القوية والنخب المادية. يتحدى التحول لما بعد المادية الدولة ويعمق أنظمة القيم العابرة للمجتمعات عبر الحدود، بما في ذلك مفاهيم مثل حقوق الإنسان والنزعة البيئية. بحسب ووترز (2001) توجد ما بعد المادية في قلب تكوين الحركات الاجتماعية الجديدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

الدولة القوية ولكن المتحولة

يحاول العديد من النقاد أن يبرهنوا على أن الدولة القومية تبقى كيانا قويا في عالم معولم، محوِّلة ومحوَّلة في وقت واحد بعمليات العولمة. بعض الحجج المقدمة من قبل علماء الاجتماع منذ الحرب العالمية الثانية عن الدولة المحوَّلة تعرض أدناه.

وضعت نقاشات العلاقات الدولية التقليدية مفاهيم عن السياسة العالمية بتشبيهها بكرة البلياردو، كل كرة لها استقلالية ولكنها تتأثر بحركات الكرات الأخرى مع تقدم اللعبة. يمكن القول إنه على الرغم من دقتها إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، فإن هذه المقاربة من نوع «الفسيفساء الديناميكي» غير ملائمة للعالم المعاصر. فهي تفشل في الإمساك بشبكات القوة السياسية التي تتجاوز الحكومة الرسمية وتقلل من إمكان تحالفات المصلحة. تطورت نظرية العلاقات الدولية لتحاول الإمساك بالتعقيد الجديد. فاقترح بورتون (1972) مثلا ظهور «مجتمع العالم» الذي يتميز بـ «وجود طبقات للعلاقات بين الدول مع علاقات الشبكات أو الأنظمة بين الأفراد والجماعات الذين يتجاوزون حدود الدولة أو يدمرونها» (ووترز، 2001، ص 99). ويتحدث بورتون عن الحاجة إلى دمج مفهوم «المسافة الفعالة» الذي يصف انسجام العلاقات بين الأماكن بفعالية أكثر من الفضاء الإقليمي. تحتفظ الدولة القومية - في قلب نقاشه مع ذلك - بسلطة التحكم في هذه العملية.

كان روسنو على وجه الخصوص مؤثرا من حيث التنظير للدولة القومية المحوَّلة، فأدخل مفهوم «عبور القومية». فوضع هذا مفهوما لنظام حيث جُلب فاعلون جدد ومجموعات إلى حلبة السياسة العالمية المسهلة بالتقدم التكنولوجي، مما سيجعل النظام العالمي شبكة معقدة جدا من التفاعلات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. أثر هذا في دفع المجموعات العابرة للمجتمعات إلى حلبة العالم، وسيكون له أثر مفكك، متسببا في: «تحول، بل تحطم، نظام الدولة القومية كما وجدت طوال القرون الأربعة الأخيرة» (روسنو، 1980، ص 2). مع ذلك، يستنتج روسنو أنه على الرغم من وجود هذه العمليات التي تسبب التآكل، ستبقى الدولة القومية مركزية بما أن الحكومات لها القوة عموما لتعديل السياسة، وتصميمها وتطبيقها.

في السياسة التقليدية، تحدد الخطوط الفاصلة بالقيم المادية - بمعنى آخر تحدد بقضايا تشمل إعادة توزيع الثروة. نموذجيا، يشمل هذا التمييز السياسي على طول الخطوط «اليسارية» و«اليمينية»، مع تفضيل الأولى لإعادة التوزيع، وتنظيم الدولة وتدخلها، وتفضل الأخيرة الملكية الخاصة والفردانية وحرية السوق الاقتصادية. قيم مجتمع ما بعد المادية مختلفة مع ذلك وتدور حول الجماعة وجودة الحياة والهوية. عموما، هذا التحول أوضح في البلدان الغربية الغنية ولكن في البلدان الفقيرة انتشرت هذه القيم مع عولمتها. شهدنا تطور ما أصبح يعرف بـ«اليسار الجديد» و«اليمين الجديد»، إذ يؤكد الأول منح السلطة للأقليات، وحقوق الإنسان والبيئة، بينما يؤكد الأخير الاستهلاك والتعبير الفردي والحكومة الصغيرة. أدى هذا التحول إلى تحول الأحزاب المحافظة التقليدية وأحزاب العمال في ديموقراطيات عديدة مع محاولات النظام السياسي الرسمي الصمود. في المملكة المتحدة، يلخص حزب العمال الجديد الذي يتزعمه توني بلير تحول قيم العمال التقليدية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، خضع الديموقراطيون تحت قيادة بيل كلينتون لتحول مماثل. كل من اليسار الجديد واليمين الجديد يشكك في دور الدولة بطرق مختلفة. ويعتبر اليمين الجديد الدولة أنها تقوض نظام السوق والحريات المرتبطة به، بينما يرى اليسار الجديد الدولة ظالما محتملا وفاعل الشركات القوية والنخب المادية. يتحدى التحول لما بعد المادية الدولة ويعمق أنظمة القيم العابرة للمجتمعات عبر الحدود، بما في ذلك مفاهيم مثل حقوق الإنسان والنزعة البيئية. بحسب ووترز (2001) توجد ما بعد المادية في قلب تكوين الحركات الاجتماعية الجديدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

الدولة القوية ولكن المتحولة

يحـاول العديد من النقاد أن يبرهنوا علـى أن الدولة القومية تبقى كيانا قويـا في عالم معولم، محوِّلـة ومحوَّلة في وقت واحد بعمليات العولمة. بعض الحجج المقدمة من قبل علماء الاجتماع منذ الحرب العالمية الثانية عن الدولة المحوَّلة تعرض أدناه.

وضعت نقاشات العلاقات الدولية التقليدية مفاهيم عن السياسة العالمية بتشـبيهها بكرة البلياردو، كل كرة لها استقلالية ولكنها تتأثر بحركات الكرات الأخـرى مـع تقدم اللعبة. يمكن القـول إنه على الرغم مـن دقتها إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، فإن هذه المقاربة من نوع «الفسيفساء الديناميكي» غير ملائمة للعالم المعاصر. فهي تفشل في الإمساك بشبكات القوة السياسية التي تتجاوز الحكومة الرسمية وتقلل من إمكان تحالفات المصلحة. تطورت نظرية العلاقات الدولية لتحاول الإمساك بالتعقيد الجديد. فاقترح بورتون (1972) مثـلا ظهور «مجتمع العالم» الذي يتميز بـ «وجود طبقات للعلاقات بين الدول مع علاقات الشـبكات أو الأنظمة بين الأفـراد والجماعات الذين يتجاوزون حـدود الدولة أو يدمرونها» (ووتـرز، 2001، ص 99). ويتحدث بورتون عن الحاجة إلى دمج مفهوم «المسـافة الفعالة» الذي يصف انسجام العلاقات بين الأماكن بفعالية أكثر من الفضاء الإقليمي. تحتفظ الدولة القومية - في قلب نقاشه مع ذلك - بسلطة التحكم في هذه العملية.

كان روسـنو على وجه الخصوص مؤثرا من حيث التنظير للدولة القومية المحوَّلـة، فأدخل مفهوم «عبـور القومية». فوضع هـذا مفهوما لنظام حيث جُلب فاعلون جدد ومجموعات إلى حلبة السياسـة العالمية المسـهلة بالتقدم التكنولوجي، مما سيجعل النظام العالمي شبكة معقدة جدا من التفاعلات بين الحكومـات والمنظمات غير الحكومية. أثر هذا فـي دفع المجموعات العابرة للمجتمعـات إلى حلبة العالم، وسـيكون له أثر مفكك، متسـببا في: «تحول، بل تحطـم، نظام الدولة القومية كما وجدت طـوال القرون الأربعة الأخيرة» (روسـنو، 1980، ص 2). مع ذلك، يسـتنتج روسنو أنه على الرغم من وجود هذه العمليات التي تسـبب التآكل، سـتبقى الدولة القوميـة مركزية بما أن الحكومات لها القوة عموما لتعديل السياسة، وتصميمها وتطبيقها.

في الآونة الأخيرة، اقترح روسنو (1990) «عالمين» لوضع مفهوم سياسة العالم. يقول إننا ندخل نظاما «ما بعد دولي» حيث تسيطر الفوضى وعدم القدرة على التنبؤ، وحكامة الدولة القومية الرسمية غير قادرة على مواجهة ظهور مشاكل عالمية حقيقية (مثل التغيير البيئي)، ومطالب شعب مثقف جدا قادر على التعبير على عدم ثقته بسلطة الدولة التقليدية. مما أدى إلى تشعب نظام العالم في عالم «محوره الدولة»، حيث تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي والاتحاد السوفييتي (كتبت الأطروحة قبل انهيار الشيوعية)، ويتألف عالم «متعدد المراكز» من التفاعلات بين طبقة متنوعة من المجموعات بمقاييس مختلفة تتخلل الحدود القومية، تكافح من أجل الاستقلال عن الدولة. مع أنها تهاجم، وربما تتآكل، تبقى الدولة فاعلا قويا في تكوين هذا المفهوم.

ومن المؤلفين الآخرين الذين أيدوا الأهمية المستمرة للدولة من وجهات نظر متعددة يشملون جلبين (1987)، روبرتسون (1992) وغيدنز (1985، 1990)، ودخل الجغرافيون أيضا في النقاش. يرى ديكن (2004) أن الدول تمارس ثلاثة أدوار مهمة فيما يخص عولمة اقتصاد العالم، مثلا:

- الدول بوصفها أوعية لممارسات أعمال خاصة - كل النشاط الاقتصادي جزء لا يتجزأ من أنماط وعمليات ثقافية أوسع.
- الدول بوصفها منظمة للنشاط الاقتصادي داخل الإطار التشريعي وعبره.
- الدول بوصفها منافسة حيث تستطيع الاختلافات القومية أن تحدد مدى امتلاك الدول القومية للامتياز التنافسي.

حاول العديد من الجغرافيين أن يبرهنوا على أن الدولة لاتزال تؤدي دورا مركزيا في إعادة إنتاج «نمط الإنتاج» في المجال الاجتماعي الثقافي (بيك وتيكل، 2002). وتبقى الدول القومية نشطة في إعادة إنتاج الأعراف والقيم الثقافية، وربما أكثر من ذلك في عصر العولمة المتسارعة وهي تبحث عن مكان مميز في المنصة العالمية. كشف العمل الجغرافي حول بناء الدولة القومية وخطابات القومية (انظر غروفود، 1999) والمواطنة (بينتر وفيلو، 1995) أن الدول القومية نشطة جدا في مجال تكوين الهوية (غودوين، 1999). بالنسبة إلى وجهات نظر جغرافية أخرى عن هذا النقاش انظر تايلر وفلينت (2000) وسميث (1994).

مستقبل الدولة

عند نهاية القرن العشرين كانت هناك دول قومية عديدة في الوجود أكثر من ذي قبل في تاريخ الإنسانية. واختفت بقايا الإمبراطوريات الأوروبية، تاركة فقط تبعيات صغيرة جدا مثل جزر بيتكيرن وجزر توكيلاو وكايمان. بهذا المعنى ركزت «مؤسسة الدولة القومية على سيادة موحدة على إقليم واحد وأصبح الشعب معولما» (ووترز، 2001، ص 120). يقول ووترز إن نظام الدولة لم يعد ويستفاليا نظرا إلى أن الدول القومية تسلم كثيرا سيادتها في التحالفات العسكرية ولقد سمح للمهيمنة بالظهور طوال القرن. هل يعارض انتشار الدول القومية أطروحة العولمة السياسية؟ التحرير والاستقلال، وكذا التنازل عن السلطة واللامركزية كل ذلك جزء من العملية الجدلية للعولمة السياسية التي تحدث فضاء جديدا لتأكيد الهويات المحلية والأعراق، وتصارع الثقافات ضد القوات العالمية والأيديولوجيات القومية التقليدية. هذه العملية هي جزئيا وراء ظهور الحركات القومية التي شهدناها خلال العشرين سنة الماضية عندما تبحث القوميات (وليس الدول القومية) عن مكانها في الحكومة المعولمة. من المحتمل أن يرتفع عدد الدول القومية أكثر، وربما على طول الخطوط العرقية/ الثقافية (كما هو الشأن في سياق الاتحاد الأوروبي: انظر الإطار 3 – 5)، مؤديا إلى انتشار دول أقل قوة. في غياب تنظيم سياسي عالمي مستتير، سيجعل هذا التضاعف العالم أكثر فوضوية.

نرى عبر دول قومية موجودة انجرافا نحو المركز – اليمين حيث التشريع من الاقتصادي إلى البيئي، من الرفاه إلى حقوق العمال، أُحدث في ضوء مطالب المؤسسات العالمية ذات التوجه الليبرالي الجديد. وتسمح الطبيعة المتحولة للدول القومية للفاعلين المعولمين، مثل الشركات العابرة للقوميات، باختراق الحدود بطريقة أسهل مما كان عليه الأمر من قبل. ولكن نظام الحكامة العالمية لا يخلف الدول القومية – مع أنه يغير طريقة تفاعلها. وكما يقول روبرتس (2002، ص 157):

> المنظمات العابرة للدول ليست منظمات خارج الدول. فهي لا تسجل حجب الدولة. البنيات الرسمية لعالم ما بعد العام 1945 كانت إنشاء الدول وتعكس علاقات القوة المتفاوتة بين الدول.

و«نمــط التنظيم» العالمي الحالي تحت الفحص العميق مادام أنه صمم لعالــم مختلف جــدا. والتنظيم العالمي من الأعلى يتم تحديه من الأســفل مــع عولمة مجموعات المجتمع المدني اهتمامهم بشــكل متزايد في محاولة لتكوين نظام للحكامة العالمية أكثر ديموقراطية وإنصافا.

في هذا السياق، يقول ووترز (2001، ص 117):

> يمكن اعتبار المنظمــات غير الحكومية الدولية أهم من حيــث العولمة من المنظمات الحكوميــة الدولية لأنها تطوق الــدول القومية وتهدد الحدود. فهــي جامحة لأن تعقيدها يتحدى الأوامــر وقدرتها على الربط بــين أناس مختلفين بشأن القضايا المشتركة والمصالح تقوض بروز الدولة.

أما قدرة قوى المجتمع المدني العابر للقوميات على إصلاح النظام الراسخ بعمق فســتبقى مسألة قيد النظر، لاسيما في ضوء الخطابات المؤيدة للقوات العســكرية والليبرالية الجديدة التي انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ 9/11. يشــهد على أهمية هذه الحــركات، مع ذلك، أن عددا من الدول القومية كانت تســتوعب بعض جوانب نقاشات الحركة. وكان هناك تبن سائد واسع الانتشار للأفكار البيئية، وبعض الأفكار النسوية ومفاهيم دقيقة أخرى مثل نموذج الميزانية المشارك الناشئ من المناطق الحضرية للبرازيل.

اتجه منظور الجغرافيا البشــرية نحــو تحديد موقعه في مكان ما بين «الواقعيين» و«الحداثيين». مثلا، يقول سميث (2000أ، ص 535):

> تتحدى عملية العولمة، في شــكل تدويل رأس المال ونمو أشــكال إقليمية عالمية من الحكامة، قــدرة الدولة القومية على ممارسة حقها في احتكار السيادة بفعالية على الفضاء المعينة حــدوده وحماية مواطنيها من الغــارة الخارجية... لكــن هناك إجماعا بين علماء السياســة على أنه بينما تم تآكل سلطات الدولة نتيجة لذلك، فمن الأسطورة ادعاء أن الدولة لا تأثير لها على أثر هذه العمليات المعولمة.

مــا بقي لدينا، إذن، هو عالم بأقطــاب متعددة، حيث كل الدول تقريبا مجبــرة على أن تعمل بانســجام لكــي تتابع إرادتها. والجهود العســكرية

متعددة الجنسيات في أوروبا، والشرق الأوسط وآسيا، بالإضافة إلى النزعة الإقليمية (انظر الإطار 3 - 5) شاهدة على ذلك. في الوقت نفسه، تتأثر المؤسسات العالمية بعمق برغبات القوميات القوية وتسعى إلى استيعاب دول قومية أخرى لإدامة نمط الإنتاج الحالي، بينما يسعى المجتمع المدني العابر للقوميات إلى مقاومة هذه العملية، وإلى تحويلها أو إحداث ثورة فيها. نحن نبتعد عن سياسة مركزها الدولة نحو ما يسميه هيلد وآخرون (1999) «الحكامة متعددة الطبقات».

الإطار (3 - 5)
الاتحاد الأوروبي

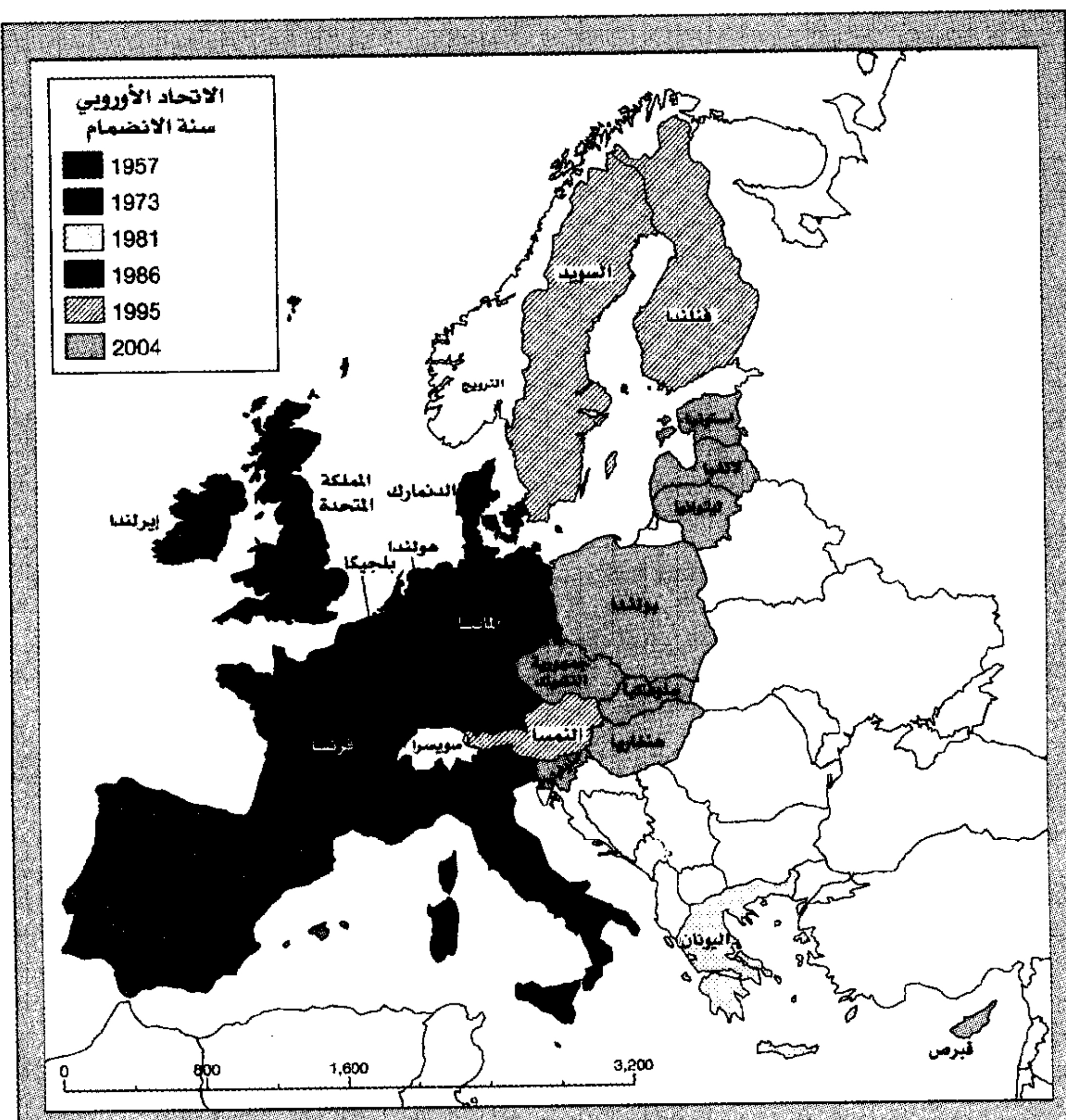
أدت الهيمنة المتناقصة على ما يبدو لمفهوم السيادة من قبل الدول القومية، بالإضافة إلى الفعال المستقلة والدور المتزايد للسلطة المحلية، تتضح بشكل أفضل من خلال حالة الاتحاد الأوروبي. رأى البعض ظهور الاتحاد الأوروبي دليلا يدعم أطروحة العولمة السياسية (هيرست وتومبسون 1999). ويعتبره آخرون نقيضة للعولمة، يمثل نموذجا لما يمكن لحكومة عالمية أن تكون عليه (هيلد 1991، هيلد وآخرون، 1999). نوقش الإدماج الإقليمي بالتركيز على العمليات الاقتصادية، في الفصل الرابع. تجاوز الاتحاد الأوروبي ما هو اقتصادي ومثل ظاهرة سياسية واجتماعية وثقافية. ونشأت محاولات الإدماج الأوروبي من زمان الحرب العالمية الثانية ورغبة القوميات الأوروبية الغربية في منع وقوع مثل هذه الحرب مرة أخرى. في العام 1951، تأسست المجموعة الأوروبية للفحم والصلب من قبل بلجيكا وألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا. وبالتأكيد على الصناعات التي كانت حاسمة لإنتاج الأسلحة، كان المقصود عدم تشجيع إعادة ألمانيا للتسلح من جانب واحد والتصعيد من إنتاج الأسلحة في الدول القومية الأخرى. متشجعين بنجاح هذه المؤسسة، واصل الأعضاء الستة تأليف الجماعة الاقتصادية

الأوروبية، التي كرست بمعاهدة روما فـي العام 1957 وطبقت فـي يناير 1958. أحدث هذا سـوقا صناعية وزراعية مشتركة ووضع الأسـاس للتناغم الاقتصادي فـي القطاعات الأخرى. في الوقت نفسـه، تأسست المفوضية الأوروبية للطاقة الذرية، مركزة على البحث والتنمية في مجال القوة النووية. عملت هذه الهيئات المختلفة بصفتها مؤسسـات منفصلة ولكنها كانت تحت إشـراف البرلمـان الأوروبي. وفي العام 1966، أدخلت السياسـة الزراعية المشـتركة، التي برهنت على كونها أكثر الاتفاقيات المطبقة حاليا إثارة للجدل، لكنها ملزمة.

فـي العام 1967، أدمجت المؤسسـات الثلاث - المجموعة الأوروبيـة للفحم والصلب والجماعة الاقتصاديـة الأوروبية والمفوضية الأوروبية للطاقة الذرية - لتكوين الاتحاد الأوروبي. رُفضت القوميات الأخرى التـي فُكر فيها للانضمام عند هذه النقطة، لاسـيما المملكة المتحدة، التي كان لها طلبان (1961، 1967) بفيتو الرئيس الفرنسي ديغول. بعد تقاعد هذا الأخير، انضمت الدنمـارك وإيرلندا والمملكة المتحدة في العام 1973. في أوائـل الثمانينيات انضمـت اليونان (1981)، وإسـبانيا (1986) والبرتغـال (1986) إلـى المجموعـة الأوروبية. وفي العـام 1986، أدخـل القانون الأوروبي الموحـد قانون قرارات الأغلبية وهكذا عزز كثيرا سـلطات مجلـس الوزراء والبرلمان. وأدخـل القانـون أيضا هدف إزاحة كل الحواجـز عن التجارة في العام 1992. وكانت معاهدة ماسـتريخت، التي طبقت في نوفمبر 1991، الاتفاقيـة الأبعد المدى التي أنتجت حتى الآن. فأكدت جدول أعمال إزاحة الحواجز التجارية وحركت إنشـاء البنك المركزي الأوروبي، عملة موحدة ومجموعة من التنظيمات الاجتماعية. أسسـت معاهدة ماسـتريخت الاتحـاد الأوروبي الذي انضمت إليه في العام 1995 النمسـا وفنلندا والسويد، فارتفع العدد الإجمالي للدول الأعضاء إلى خمسة عشر عضوا

عند هذه النقطة (انظر الخريطة 2 – 5). في فاتح يناير 2002، أدخلت العملة الموحدة اليورو في اثنتي عشرة دولة عضوا من الدول الخمسة عشرة في الاتحاد الأوروبي. بعضها، مثل المملكة المتحدة والدنمارك، انسحبت من هذا النظام مع احتمال الانضمام في وقت لاحق. حدث التوسيع الواحد الأكبر للاتحاد الأوروبي في مايو 2004 عندما انضمت عشر دول قومية أخرى، في الأغلب من أوروبا الوسطى والشرقية. حاليا، يناقش انضمام تركيا وروسيا لتوسيع إضافي.

إن معنى واقع الاتحاد الأوروبي ومفهومه كان مؤثرا جدا في السياسة الداخلية عبر أوروبا. وكانت رغبة الانضمام أو لا وقضايا تحيطها بإدماج السياسة الاجتماعية والاقتصادية مؤثرة في الانتخابات البرلمانية القومية وألفة الأحزاب السياسية. في أواخر الثمانينيات، اصطدمت طموحات الإدماج لفرنسا (تحت قيادة ميتران) وألمانيا (تحت قيادة كول) مع الموقف الأكثر انعزالية للمملكة المتحدة تحت قيادة مارغريت تاتشر التي عارضت بعنف ضياع السيادة الوطنية. عموما كان الحزب المحافظ البريطاني عادة متشككا في أوروبا (على الرغم من أن بعض وزراء محافظة أدخل المملكة المتحدة في المجموعة)، بينما كان حزب العمال على العموم مؤيدا – مع أنهما معا أخذا بالحل الوسط. وعد حزب العمال الجديد لبلير باستفتاء حول الانضمام إلى العملة الموحدة في انتخابين عامين متتاليين ولكنه لم يف بوعده، بما أن الخسارة كانت ستسبب حرجا عظيما. إن التشكك في أوروبا بالمملكة المتحدة لم يكن مجرد قضية اقتصادية أو سياسية، فهو أيضا قضية ثقافية. إن التكوين الحديث لحزب الاستقلال البريطاني، الذي يعتمد برنامجه الرئيس الحفاظ على الجنيه الإسترليني، قد ضرب على وتر حساس مع مناطق من إنجلترا الطبقة الوسطى التي ترى أن ضياع الجنيه الإنجليزي هو شكل من تآكل الهوية.



الخريطة (2 – 5): العضوية في الاتحاد الأوروبي مع مرور الوقت

كان هناك عبر أوروبا في أواخر التسعينيات تراجع عام نحو التشكيك في أوروبا، على مستوى (بعض) الحكومات القومية والناخبين العامين على حد سواء. أصبح التوسيع المتزايد للاتحاد الأوروبي وقضية الهجرة من الدول الأعضاء الجدد «الحدث الساخن» سياسيا. قال البعض إن غياب الاهتمام النسبي هذا كان بسبب أن أغلبية الشعب لم يكن ليتذكر بشكل مباشر الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى الحرب الباردة، التي أزاحت «التهديد» الخارجي الذي طرحته الشيوعية. وحقيقة انخفاض نسبة المشاركة الأخيرة في انتخابات البرلمان الأوروبي تشير إلى

غياب الاهتمام المستمر بالاتحاد الأوروبي، أو ربما الغضب منه بين الشعوب العامة. وبما أن الدول القومية قد سلمت سيادتها على نحو متزايد للاتحاد الأوروبي (على الرغم من مجموعة من بنود عدم المشاركة والفيتو)، فقد شهدنا ارتفاعا في الاستقلال المحلي وحركات الاستقلال عبر القارة. ترتبط هذه العمليات، مع إنشاء الاتحاد الأوروبي الجديد لفضاء لتأكيد هذه الطموحات نظرا إلى تآكل سلطة الدولة التي أحبطت سابقا هذه الرغبات. في المملكة المتحدة، سُلمت السلطة السياسية في التسعينيات لويلز وأسكتلندا وإيرلندا الشمالية، حيث تأسست المجالس والبرلمانات بشكل مختلف. في إسبانيا، حققت كتالونيا وغاليسيا استقلالا مهما (بينما إقليم الباسك لم يحقق ذلك، ردا بشكل كبير على التكتيكات العنيفة لفصيل إيتا - الانفصاليين الباسك - الساعي إلى الاستقلال المسلح). هناك حركات لأجل الاستقلال في مناطق من فرنسا وإيطاليا وألمانيا. بهذا المعنى يظهر أن تطور الاتحاد الأوروبي يؤكد العملية الجدلية للمركزية وتسليم السلطة التي أطلقت العولمة لها العنان. بطرق ما، فإن الاتحاد الأوروبي يعد مختبرا للآثار المحتملة للسياسة المعولمة.

الجغرافيا السياسية وأنظمة العالم

الجغرافيا السياسية «مجال راسخ من البحث الجغرافي يعتبر الفضاء مهما في فهم تكوين العلاقات الدولية» (سميث، 2000ب، ص309). قد يقول البعض إن التركيز على العلاقات الدولية بهذه الطريقة في عصر العولمة ليس مقنعا. لكن، المناقشة الآتية حول تحول أنظمة العالم تناقض ذلك الرأي. أنظمة العالم، أو العوالم الجيوسياسية، كما يسميها أوتوثايل (2002)، «تتحد بعد حرب عامة وتتطور لاحقا إلى أن تغير أزمة جديدة أو حرب نظام القوة» (ص177). في أي نظام «يبقى توزيع السلطة وتكوين التحالفات ثابتا نسبيا» (ص177). ويوضح تحول الجغرافيا السياسية و«أنظمة العالم» من العام 1945 إلى الآن دور العولمة المهم جدا.

الحرب الباردة

بعد الحرب العالمية الثانية حصلت العديد من المستعمرات الأوروبية السابقة على استقلالها (انظر الفصل الثالث). وأدى تمدد الإمبراطوريات، بالإضافة إلى ظهور الولايات المتحدة الأمريكية، إلى نقطة تحول في الجغرافيا السياسية العالمية التي أدت في النهاية إلى الحرب الباردة. ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أغنى وأقوى قومية على الأرض، لأسباب ليس أقلها أنها لم تتضرر نسبيا بالحرب العالمية الثانية. أدى هذا إلى عملية من التوسع الاقتصادي الذي عوض التوسع السياسي للقوات الاستعمارية السابقة. هدفت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لما بعد الحرب بشكل مباشر إلى الحفاظ على وضعيتها المهيمنة. وكما يقول ريني - شورت (1993، ص38):

> للولايات المتحدة الأمريكية دور رئيس في اقتصاد العالم ويرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصادات الخارجية، التي تحتاجها لتزويد المواد الخام، باعتبارها مواقع لاستثمار الرأسمال وأسواقا للمنتوج الزراعي والصناعي. ترمي أهداف السياسة الخارجية في الأساس إلى الحفاظ على هذه الروابط وخدمتها.

في سنوات ما بعد الحرب مباشرة، ظهر عالم ثنائي القطب، تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. حاولت الولايات المتحدة الأمريكية، إلى حد كبير من خلال مؤسسات بريتن وودز، أن تعزز الرأسمالية، متمنية أن تتقلد الدور الرائد في التشكيل الأيديولوجي لنظام ما بعد الحرب. وكانت للاتحاد السوفييتي، دولة شيوعية منذ العام 1917، أفكار مختلفة تمنع البلدان تحت تأثيرها من قبول خطة مارشال (انظر المناقشة أسفله). احتلت كثيرا من أوروبا الشرقية وأنشأت سياسة الأقمار الاصطناعية هناك، ساعية إلى أن توفر الدول - الحاجز موارد للانتعاش من الحرب المدمرة. أول الغرب هذا باعتباره خطوة عنيفة، لخصها نقاش تشرشل للعام 1946 أن «ستارا حديديا» قد نزل عبر القارة. بعيد ذلك رأت القوات الغربية أن الشيوعية يجب أن توقف مخافة أن تطرح أرضا بلدانا متعاقبة مثل «الدومينو». وبدأت الحرب الباردة الناتجة عن ذلك خلال عدد من المراحل (ريني - شورت، 1993).

في الحرب الباردة الأولى (من 1947 إلى 1964)، نظمت سياسة الولايات المتحـــدة حول ركنين - كل واحـــد منهما كان القصد منه تعزيز الرأســـمالية واحتواء الشـــيوعية، وبذلك تعزيز مصالح الولايات المتحدة. كان الركن الأول هو مذهب ترومان الذي طور في العام 1947، الذي شـــهد الولايات المتحدة تعين نفسها بفعالية «الشرطي» العالمي للحرية والتحديث والاستقرار. وشهدت الخطبة التي أطلقت المذهب أيضا إدخال مفهوم «التنمية» (الفصل الســـابع). أدى المذهـــب إلى تطور التحالفات لأجـــل الأمن - أهم التحالفات الثلاثة هي منظمة حلف شـــمال الأطلسي (أوروبا الغربية)، ومنظمة معاهدة جنوب شرق آسيا (جنوب شرق آسيا)، ومنظمة المعاهدة المركزية (آسيا الوسطى). توبعت بوضوح سياســـة احتواء الاتحاد السوفييتي، وأدت بشكل أوضح إلى الحروب فـــي كوريا (من 1950 إلى 1953) وفيتنام (مـــن 1964 إلى 1975). وقعت أيضـــا تدخلات ذات قياس أصغر - عســـكرية وسياســـية واقتصادية - في هذه الحقبة. وشـــملت تدخلات عديدة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط اعتمادا على «نظريـــة الدومينو» (انظر الخريطة 3 - 5). وكما يقول ريني - شورت، «تعد التدخلات المسجلة فقط غيضا من فيض. مغمورة تحت موجات السرية تكمن مجهودات المخابرات الأمريكية لدعم الحكومات الصديقة، وقلب الحكومـــات غير الودية، والتخلص من السياســـيين المزعجين والدفع بقضية مصالح الولايات المتحدة» (1993، ص42). وردد رؤساء لاحقون بما في ذلك آيزنهاور وكينيدي وجونســـون ونيكسون مذهب ترومان، خصوصا أن الرئيس كارتر قال في العام 1980: «ســـتعتبر محاولة من أي قوة خارجية للســـيطرة على الخليج الفارســـي اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة. ستصد باستعمال أي وســـيلة ضرورية، بما في ذلك القوة» (نقلا عن ريني - شورت، 1993، ص43). في الواقع، حدد مذهب ترومان أســـلوب السياسة الخارجية الأمريكيـــة حتى انهيار الشـــيوعية، وكان غائبا في التســـعينيات، وظهر على السطح من جديد - يمكن القول - بعد 9/11، مع أن العدو لم يكن الشيوعية. كانت روح المذهب واضحة على الخصوص في الغزوات اللاحقة لأفغانســـتان (2001) والعراق (2003)، وفي تعبير جورج ووكر بوش عن «محور الشر» في العام 2002، الذي شمل إيران والعراق وشمال كوريا (انظر أدناه).



الخريطة (3 – 5): تدخلات الولايات المتحدة بأمريكا اللاتينية في القرن العشرين

والركن الثاني الرئيس للسياسة الخارجية الأمريكية كان خطة مارشال، والذي شهد استثمار الولايات المتحدة لـ 17 مليار دولار تقريبا من المساعدة في إعادة بناء أوروبا الغربية ما بعد الحرب. مقاربة مشابهة تم تبنيها في شـرق آسـيا، وإن لم تكن بالمقارنة على نطاق واسع، تحت خطة كولومبو.

أنظمة المساعدة هذه كان المقصود منها بوضوح دعم الرأسمالية ومنع انتشار «التهديد» الشيوعي. وفي هذه الأثناء، وضع الاتحاد السوفييتي مكتب الإعلام الشيوعي في العام 1947، ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة، لدعم الحكومات الشيوعية في دول القمر الاصطناعي، وحلف وارسو في العام 1955 (ما يعادل منظمة حلف شمال الأطلسي). مع أن خلف ستالين، خروتشوف، كان أكثر تصميما على التعايش مع الغرب، وأكثر تسامحا مع الأشكال المختلفة من الاشتراكية في الهامش، وكانت هذه الحقبة لاتزال تتميز بنزاع لدود.

في مرحلة الانفراج (1964 إلى أواخر السبعينيات)، أدركت القوى العظمى بحدة أن الحرب الباردة كانت محفوفة بالمخاطر بشكل كبير. تلخص هذا بأزمة الصواريخ الكوبية في العام 1962، التي كانت ستؤدي تقريبا إلى اندلاع حرب نووية بسبب نزاع القوى العظمى حول قضية الثورة الكوبية لفيدل كاسترو. في العام 1963، مع ذلك، وقعت معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وكان للمركب العسكري - الصناعي في كلا البلدين مصالح مخولة وبقي يمثل جماعة ضغط قوية، تحفز مزيدا من الاشتباكات، وعلى الأخص في فيتنام. أغلب التدخلات الأمريكية في هذه المرحلة كانت سرية (مثلا، تشيلي في العام 1973) أو اقتصادية بطبيعتها. ودعم الدور الاستثماري للولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا أواخر الستينيات والسبعينيات النمو اللاحق المدهش للاقتصاد هناك. رفع كلا البلدين نطاقهما العالمي وجذبا بلدانا أخرى، خاصة ما كان يصطلح عليه آنذاك بالعالم الثالث، إلى نفوذهما.

وخلال الحرب الباردة الثانية (أواخر السبعينيات ومنتصف الثمانينيات)، تدهورت العلاقات مرة الأخرى بين القوتين العظميين. احتد التوتر في الإدارة الأمريكية بين عناصر من «الصقور» وأولئك الذين يرغبون في تقليص دور الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون العالمية. في هذه الأثناء، اعتبر تراكم أسلحة الاتحاد السوفييتي تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية. ومع انتخاب رونالد ريغان في العام 1980، كانت هناك عودة إلى خطاب سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو خطاب مناهض للشيوعية بشكل أوضح. أدى هذا إلى تدخلات مباشرة

في غرينادا وليبيا، ونشـــاط ســـري في نيكاراغوا (قضية إيران - كونترا)، مثلا. في الاتحاد الســـوفييتي، مارس المركب العســـكري - الصناعي دورا كبيـــرا في تحديد السياســـة هناك، وبدأ الناس يتحدثـــون عن الجغرافيا السياسية للدمار المؤكد المتبادل مع انطلاق سباق للتسلح غير مسبوق. كان مستوى الهســـتيريا في بعض البلدان الغربية ملموسا: في المملكة المتحدة فـــي الثمانينيات، كان احتمال حرب نووية والشـــتاء الناتج عن ذلك صورا تجثم بثقلها على الشـــعب. وانتشـــرت أفلام هوليوود، من وسائل الإعلام الشـــعبية، مثل رامبو، الذي يصور «الشـــيوعيين» باعتبارهم شـــرا وليسوا بشرا. كانت مرحلة من الدعاية الشديدة والخطرة، والخوف الحقيقي.

تحطم نظام العالم ثنائي القطب بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في العام 1989. في أواخر الثمانينيات، جزئيا بســـبب ســـباق التسلح المكلف، دمر الاتحاد الســـوفييتي بالتراجع الاقتصادي والمعارضة والتوتر السياســـيين. أدت بيريســـترويكا غورباتشـــوف (إعادة الهيكلة) إلى فســـخ الاتحاد، مع تســـبب قوات انفصالية في حركات الاســـتقلال عبره (برادشو، 2004أ). وبـــرزت الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى عالمية، وبدا أن نظام العالم قد تحول من تركيز على قوات جيوسياسية إلى قوات اقتصادية.

ما بعد الحرب الباردة - ظهور الديموقراطية الليبرالية

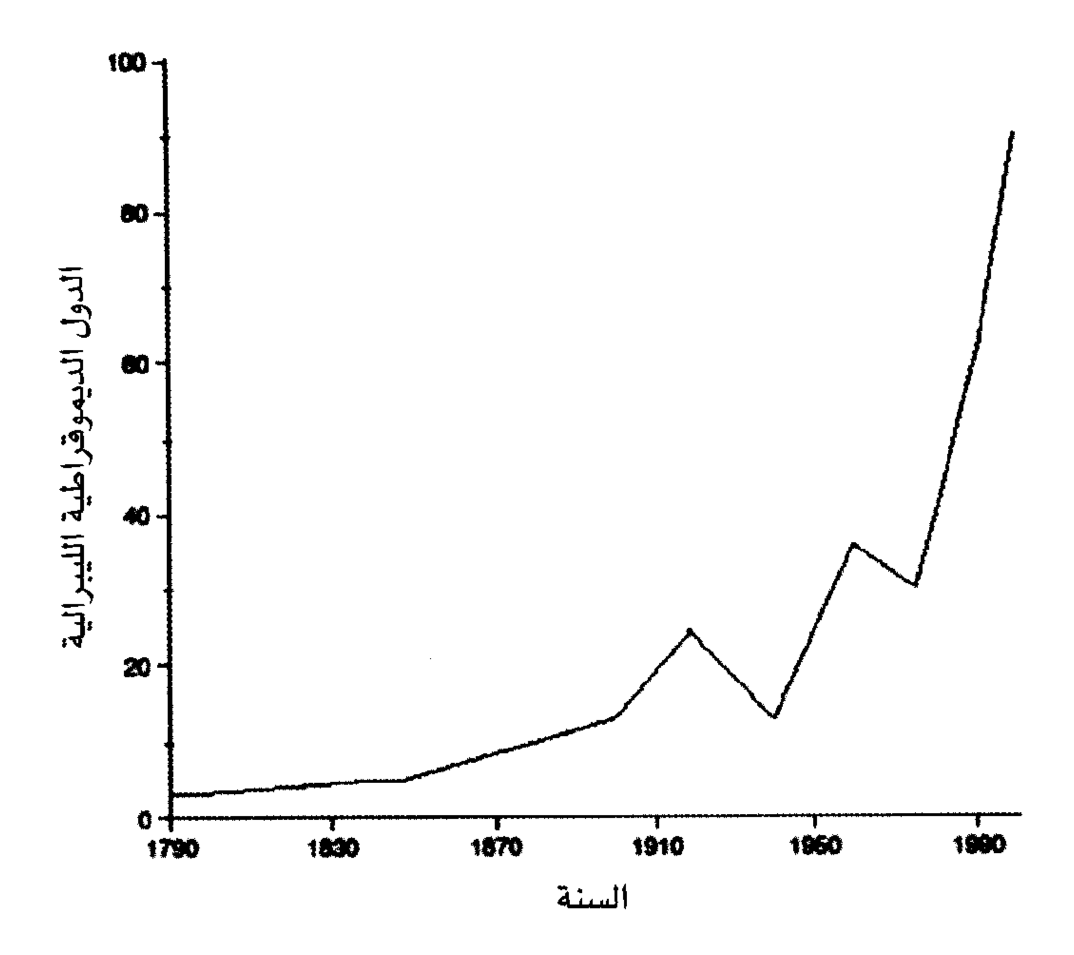
شـــهدت التسعينيات تشـــتت سياســـات الليبرالية الجديدة والحكامة الديموقراطيـــة عبر العالم الثالث الســـابق، نحـــو دول القمر الاصطناعي الشيوعي السابق، ونحو أولئك الذين اندرجوا في الاتحاد السوفييتي نفسه. بـــدا أن الغرب انتصر. ليس من قبيل المصادفة أن يكون هذا وقت البلاغة الكبرى بشـــأن الاحتمال التحـــرري لعمليات العولمة. نجحت الرأســـمالية والديموقراطيـــة الليبرالية، في رأي المتحمســـين للعولمة، في إزاحة تهديد النزاع العالمي. على هذا النحو، اســـتعملت العولمة على نطاق واسع خطابا لتوفير أســـاس منطقي لتمدد الديموقراطية الليبراليـــة الجديدة، ولكنها تكاثفت أيضا باعتبارها عملية مع انفتاح مجموعة كبيرة من الاقتصادات، خاصة تلك في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، على أسواق العالم.

الدمقرطة هي «تغيير سياســـي يسير في اتجاه ينطلق من حكومة أقل مســـاءلة إلى حكومة أكثر مساءلة» (بوتر، 2000، ص 368). والمشكل في قياس الدمقرطة هو أنها تخضع لتحديدات متنافســـة. لقوى المســـاعدات والقروض من دون شك أفكار ثابتة تقريبا عما يجب أن تكون عليه الدمقرطة. بالنسبة إلى بعض المعلقين، الحماس الذي احتضنت به الحكومات الغربية دمقرطة باقي العالم له علاقة أكثر بتكاملها مع اقتصادات الســـوق الحرة من أي تفـــوق أخلاقي. كونت «الحكامة الجيـــدة» خليط من الاقتصادات الليبراليـــة الجديدة والديموقراطية الليبرالية، العمود الفقري لما يســـمى «إجماع واشنطن»، الذي وفر إطارا منظما لنظام ما بعد الحرب الباردة.

كان هناك تحول رئيس نحو الحكامة الديموقراطية في الماضي القريب، لاسيما عندما انتقلت أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء والاتحاد السوفييتي السابق نحو السياسة الانتخابية وبعيدا عن الديكتاتورية. ويوجد التلخيـــص الأوضح لهذا التحول في أعمال كتـــاب مثل فوكوياما (1992) وهنتنغتون (1991)، إذ أعلنا مجيء «ثقافة سياسية عالمية جديدة» مرتكزة على الديموقراطية الليبرالية التي أسست في عولمة قيم التنوير. وكما نوقش ذلك من قبل، بدأ التحول نحو الديموقراطية الليبرالية في القرنين السابع عشـــر والثامن عشـــر في أوروبا الغربية شـــمال أمريكا، وتكثف من خلال موجـــات التحرير بعد الحرب العالمية الثانية مـــع الدعم الواضح للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. مع ذلك، اســـتمرت الديكتاتوريات الفاشـــية والاشـــتراكية على حد ســـواء، ودعمت هذه الأخيرة في حالات عديدة من قبل الاتحاد السوفييتي أو الصين. في السبعينيات، سقطت الديكتاتوريات الفاشية في إسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا، وفي الثمانينيات كان هناك تحول كبير نحو الديموقراطية في أمريكا اللاتينية وبعض مناطق آســـيا. أدت نهاية الحرب الباردة إلى تســـريع كبير فـــي الديموقراطية الليبرالية عبر العالـــم. ويتضح الحماس للحكامة الديموقراطية بانتشـــار الحركات الانفصالية عبر العالم الثالث الســـابق - مثلا، في إندونيســـيا والسودان وإثيوبيا، وكذلك في الغرب (انظر الإطار 3 - 5). يوضح الارتفاع في عدد الدول الديموقراطية الليبرالية في الشكل (2 - 5).

هـــل هذا يعني أن الكوكـــب قد أصبح أكثر ديموقراطية بالنســـبة إلى الناس العاديين؟ هناك تأويلات عديدة لـ«الديموقراطية» وهذا معقد جدا لأن الآثار السياســـية على حيوات الناس تأتي الآن من أعلى قياس الدولة ومن أســـفله (انظر أعلاه). هناك مســـاحات واســـعة من المجتمع العالمي ليســـت ديموقراطية بأي مقياس - مثلا، الصين وبعض الدول الإسلامية. مـــع ذلك، ما هو مؤكد هو أن الديموقراطيـــة الليبرالية، باعتبارها مثالية جلية، أصبحت هدف أغلبية الـــدول عبر العالم. يرجع فوكوياما (1992، ص45) هـــذا التحول إلـــى تطور قيم ما بعد الماديـــة والاقتصاد الليبرالي الجديد، فهو المنتصر من حيث إنذاره:

> ما يخـــرج منتصرا... ليـــس الممارســـة الليبرالية بقدر الفكـــرة الليبرالية. بمعنى، بالنســـبة إلى جزء كبير جدا من العالم، ليـــس هناك الآن أي أيديولوجيـــا بذرائع كونية في وضعية تتحدى الديموقراطية الليبرالية.



الشكل 2 – 5 الدول القومية الديموقراطية مع مرور الوقت 1790 – 1999
المصدر: ووترز (ص155، 2001)

ظهور الديموقراطية ليس لا رجعة فيه، ويقوم على الدعم الضمني والحقيقي للمؤسسات الدولية. هناك مناطق، مع ذلك، تذهب في الاتجاه الآخر (مثلا، جزر المحيط الهادئ). لو كان على الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها والمؤسسات المرتبطة بها، أن تتخلى عن التأييد الذي تمنحه للديموقراطية و«الحكامة الجيدة» إذن لكان من المحتمل حدوث تحول عالمي رئيس. جاء عصر «الحكامة الجيدة»، يمكن القول، في وقت فيه اختيار الناس الحقيقي مقيد أكثر من أي وقت مضى. مثلا، كيف نقيس التآكل التدريجي للسلطة بعيدا عن الدول القومية والشعوب المحلية نحو الشركات العابرة للقوميات والمؤسسات المتخطية لها التي تدعم الأعمال الكبيرة؟

الحرب على الإرهاب.. نظام عالمي جديد

يمكن القول إن الحرب على الإرهاب، التي حرضت عليها إدارة جورج ووكر بوش الأولى (2000 إلى 2004) بعد هجمات 11 سبتمبر، تشكل نظاما جيوسياسيا عالميا جديدا. تولت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الرئيسيون، بما في ذلك المملكة المتحدة وإسبانيا وباكستان وأستراليا، هجمات عسكرية و«ديبلوماسية» على حد سواء في بلدان مثل أفغانستان والعراق وإيران واليمن والفلبين وإندونيسيا وسورية والسودان ولبنان، في محاولة لشل الشبكات الإرهابية التي كانت وراء 11 سبتمبر. وكان تبادل المعلومات الاستخباراتية على مستوى الدول القومية أيضا جزءا مركزيا من هذه «الحرب». الهدف الرئيس هو القاعدة، تحالف من المجموعات الإسلامية المتطرفة التي استعملت تكتيكات إرهابية وعسكرية لأكثر من عقدين لمحاربة ما تعتبره قمعا للمسلمين. تكونت المجموعة في العام 1988 من قبل أسامة بن لادن لتمديد مقاومة المجاهدين للاحتلال السوفييتي في أفغانستان. وعلى الرغم من دعم الولايات المتحدة لهذه الحركة في سياق الحرب الباردة، فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون الرئيسيون الأهداف الرئيسة للمجموعة في التسعينيات، مدفوعة أساسا بسبب التدخل الغربي في حرب الخليج للعام

1990 إلى 1991 والنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني المستمر. مثلت أحداث 11 سبتمبر ذروة هذا النزاع وأطلقت العنان لجهود الولايات المتحدة لإزاحة التهديد، مع أن محاولات اقتلاع الشبكة وغزو العراق، كانت مستمرة خلال سنوات كلينتون وقبله. خطاب القاعدة هو أن الغرب، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، يشن حربا صليبية جديدة في الشرق الأوسط هدفها فرض إرادته وثقافته، وعلى هذا النحو فالنزاع له جذور تاريخية عميقة جدا. يعتقد أن الشبكات الإرهابية التي تطورت، جزئيا ردا على الحرب، هي حقيقة عالمية في مداها وتمثل هدفا غير منظم ومعولما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. بهذا المعنى فإن هذه الحرب هي الأولى من نوعها - تخاض ضد مجموعة غير محدودة فضائيا ولا تنتمي إلى أي دولة قومية واحدة. قدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أن القاعدة لها أكثر من 18 ألف مقاتل تحت تصرفها منتشرين عبر ستين دولة. يرى النقاد أن هذا يبالغ كثيرا في المدى الحقيقي للشبكة وأن هذه الادعاءات يجب أن ينظر إليها كجزء من دعاية أمريكا الحربية.

كان خطاب الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه «الحرب» «إما أنك معنا أو ضدنا»، مقاربة تسعى إلى رسم خطوط جيوسياسية جديدة بطرق تردد مذهب ترومان. وأولئك الذين يظهرون بوضوح أنهم مع الولايات المتحدة الأمريكية قد يتوقعون مكافآت كبرى، كما يوضح إصدار عقود إعادة البناء في العراق بعد «نهاية» الحرب هناك في العام 2004. رأى البعض أن الإدارة الأمريكية الحالية تستعمل الحرب لإعادة ضخ الحياة في المركب الصناعي - العسكري وحماية احتياطات الوقود الأحفوري في أعقاب تراجع الإمدادات في موطنها (انظر الإطار 4 - 5). قد يشرح هذا قفزة الإدارة الكبرى من أفغانستان إلى العراق، مستشهدة بروابط إرهابية لا أساس لها وتهديدات الأسلحة باعتبارها جزءا من الأساس المنطقي. قام غزو العراق، مثلا، على وجود أسلحة الدمار الشامل التي قد تستعمل للهجوم على الغرب وحلفائه في الشرق الأوسط. في يناير 2005، اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية أخيرا بأنه لا توجد مثل هذه الأسلحة في العراق. صور غزو العراق كذلك على أنه توسع للحرب على الإرهاب،

بما أنه تم الادعاء أن صدام حسين كان يأوي المتشددين الإسلاميين. مرة أخرى هناك أدلة قليلة على هذا، مع أنه من المؤكد أن الإرهاب في العراق قد ألهم بالغزو. والأساس المنطقي المحفز للحرب، في رأي الراديكاليين، هو رغبة في حماية الازدهار الاقتصادي وغنائم العولمة الغربية (انظر فيلم «فهرنهايت 9/11» لمايكل مور لعرض راديكالي لهذه الفكرة).

الإطار (4 - 5):

جغرافية النفط السياسية

تؤدي إمدادات النفط دورا رئيسا في الجغرافيا السياسية العالمية، ومنذ أن انتشر نموذج التنمية الصناعي الحداثي، أصبحت هذه الإمدادات أكثر أهمية. كان للعديد من النزاعات الحديثة، مثل حرب الخليج بعد اجتياح العراق للكويت (1990 إلى 1991)، أو تدخلات غير مباشرة مثل التدخل الأمريكي الأخير في فنزويلا، «رابط نفطي» نوعا ما. وصل الطلب على النفط أخيرا إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، ويكمن النمو الاقتصادي السريع في الاقتصادات «الناشئة» الكبيرة في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وشرق آسيا وراء بعض من هذا الارتفاع في الطلب. في الصين وحدها تقدر وكالة الطاقة الدولية أن الطلب سيرتفع من 5.5 ملايين برميل حاليا في اليوم إلى 11 مليون برميل في اليوم في العام 2025. كان الارتفاع في الطلب في العام 2004 الارتفاع السنوي الوحيد الأكبر في التاريخ، ودفع منظمة الدول المصدرة للبترول إلى 96 في المائة من قدرتها. حتى الآن، فإن المستهلك الأكبر في العالم بالمعنى المطلق وبالنسبة إلى كل فرد هو الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المقرر أن يرتفع هذا الاستهلاك.

لهذه التطورات تأثير ملحوظ في ثمن النفط الذي ارتفع إلى 50 دولارا للبرميل الواحد لأول مرة في التاريخ في العام 2004. رأى بعض المعلقين أن هذه صورة مؤقتة سببها ضغوطا

التزويد في روسيا، والشك في فنزويلا، وانعدام الأمن في الشرق الأوسط/ العراق نظرا إلى تصاعد الصراع هناك. ويرى آخرون أن الارتفاع في الأسعار يمثل اتجاه الندرة على المدى الأطول الذي ليس من المحتمل عكسه. وتقدر وكالة الطاقة الدولية أن العالم سيحتاج إلى 120 مليون برميل يوميا في العام 2025 - وهو ضعف طلب اليوم.

هناك إذن تهافت مواقع التزويد الجديدة. ويوجد الاحتياطي الأكبر في المملكة العربية السعودية (36 مليار طن) متبوعة بالعراق (15 مليار طن). وكما توضح الحروب في العراق وأفغانستان، هناك حملة لتثبيت الديموقراطية الليبرالية الغربية في الشرق الأوسط، ويمكن القول إنها مدفوعة جزئيا بالرغبة في تأمين إمدادات النفط. مع ذلك، تعني الوضعية الأمنية في المنطقة أن شركات النفط تحول اهتمامها نحو مكان آخر. أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية معنية بشكل مباشر بالسياسة الفنزويلية والقطاع المكسيكي مثلا. وهناك هجوم دبلوماسي رئيس جار في خليج غينيا بإفريقيا، التي تزود حاليا 15 في المائة من طلب النفط الأمريكي. وهناك جهود مستمرة في بلدان مثل أنغولا، وغينيا الاستوائية، ونيجيريا والتشاد.

مع ذلك، يوجد أكبر احتياطي للنفط في آسيا الوسطى - يتمحور حول كازاخستان، وتركمانستان، وأذربيجان - ومن المحتمل أن يسبب التحكم في النفط بهذه المنطقة في مواجهة مستقبلية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، باعتبار هذه الأخيرة لها منطقة تأثير طبيعية. وبعد 11 سبتمبر كانت الولايات المتحدة تمدد حضورها العسكري في المنطقة بالإضافة إلى روابطها الاقتصادية - مشجعة جمعية لا علاقة لها بموسكو (جورجيا، وأوكرانيا، وأوزبكستان، وأذربيجان، ومولدوفا). سعت موسكو إلى الرفع من تأثيرها من خلال منظمة معاهدة الأمن الجماعي باعتبارها معارضة لهذا.

هل من الممكن أننا ننتقل نحو لحظات محددة أخرى في الجغرافيا السياسية العالمية في عالم ما بعد الحرب الباردة؟ من المؤكد أن إجماع واشنطن على الليبرالية الجديدة والحكامة الجيدة بدأ يحجب بمفاهيم تبسيطية مثل من «معنا أو ضدنا». إن لم تكن هذه هي الحال، فلماذا غض الغرب الطرف عن السياسات غير الديموقراطية والمتعصبة في بعض البلدان، مثل باكستان والسعودية وإندونيسيا. ما هو واضح، كما هو الشأن دائما، أن الخطوط التي ترسم حولها تقسيمات جيوسياسية عالمية متخيلة ترتكز على رغبات وحاجيات أولئك الأقوى.

المؤكد هو أن الحرب الواسعة على الإرهاب قد استعملت وسيلة لتعزيز نشر الليبرالية الجديدة. في اجتماع منتدى جزر المحيط الهادئ في العام 2003، ذكرت أستراليا أن الحرب أساس منطقي لحضور أمني أسترالي كبير في المنطقة ولأجل مزيد من تمدد الإصلاح الاقتصادي الليبرالي الجديد - الذي، يمكن القول، سيقلص تهديد الإرهاب بزيادة الرخاء (موراي وستوري، 2003). والتحدي بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها قوة عالمية مهيمنة، هو أنه يجب أن تكون لديها الشرعية فيما تقوم به - خشية أن تقع فريسة لاتهامات الانعزالية والمصلحة الخاصة. إن الاستهزاء بإرادة الأمم المتحدة في حشد غزو العراق، وعدم وجود أسلحة الدمار الشامل، وسجن بعض الإرهابيين المشتبه بهم من دون محاكمة في القاعدة الأمريكية بخليج غوانتانامو لأكثر من ثلاث سنوات، كل ذلك حفز على رد فعل حركة المقاومة العالمية التي تسعى إلى معارضة الإجراءات غير المنظمة وغير الشرعية للتحالف بقيادة الولايات المتحدة (انظر أيضا المناقشة أدناه). كما هو عليه الأمر، مع ذلك، ربما من الأدق أن نرى الحرب على الإرهاب توسعا لنظام ما بعد الحرب الباردة ينشر من قبل القوة الوحيدة في العالم بجهودها لأجل نشر الليبرالية الجديدة والأنماط السياسية التي تؤيدها بشكل أفضل.

حركات اجتماعية حديثة ومناهضة العولمة

شهدت العقود الثلاثة الماضية تحول العديد من الحركات الاجتماعية بما في ذلك، مثلا، الحركات النسوية (انظر الإطار 5 - 5)، وحماية البيئة (انظر الفصل الثامن)، وحقوق السكان الأصليين، ومناهضة العنصرية. يرى الجغرافيون أن الشبكات الاقتصادية العالمية قد انتزعت الناس من ثقافاتهم

وتواريخهـــم وأماكنهم، ويعارض المجتمع المدني الضيـــاع الواضح للتحكم في المصائـــر الجماعية والفردية (روتليدج، 1999). ربط آخرون ظهور الحركات الاجتماعية الحديثة العابرة للقوميات بتحول مجتمع ما بعد المادية وبالاستياء مـــن الدولة القومية وعدم قدرتها على مواجهة مجتمع متعدد الأوجه (الإطار 2 - 5). ليس هناك نظرية واحدة للحركات الاجتماعية الحديثة ولكن تحليل ما كتب في الموضوع يوحي بأن عليها أن تحتوي على الآتي لتبرير هذا الاسم (اعتمادا على ماكارثي، 2000، ميرسيي، 2003):

- مجموعة من الأشخاص.
- مستوى من التنظيم.
- أيديولوجيا مشتركة.
- روابط عبر الطبقات وعبر المجتمع.
- تماثل مع المجموعة.
- رؤية اجتماعية بديلة أو تحويلية.
- مجموعة متنوعة من الأساليب التقليدية وغير التقليدية.

ســـواء وفت أي حركات اجتماعية حديثة بكل هذه الخصائص أم لا، يبقى مفتوحـــا للنقاش، والتمييز بين الحركات «القديمـــة» و«الحديثة» متنازع عليه بشدة. وتعتبر هذه الحركات حديثة لأنها تلجأ إلى قيم عبر - المجتمع بدلا من التركيز على صراعه في حلبة الدولة القومية، كما تفعل الحركات الاجتماعية التقليديـــة مثل العمل المنظـــم (انظر الإطار 6 - 5). عـــلاوة على ذلك، فإن التقنيات الموظفة من قبـــل هذه المجموعات تختلف عن تلك في الماضي وهي مركزة بعيدا عن قنوات التمثيل التقليدية مثل الأحزاب السياســـية الرسمية. هـــذه هي القوات التي تســـعى إلـــى تنظيم نمط الإنتاج الحالي من الأســـفل ومقاومته (انظر أعلاه). يبدو أن الناس يفقدون الإيمان بالسياسة الرسمية.

إن «الحركة» المناهضة للعولمة - والمثير للنقاش هو هل يجب الاصطلاح عليها بالحركة إطلاقا - هي الآن ظاهرة رئيســـة في سياســـة العالم التي أصبحت في الواجهة بالعقد الأخير وبلغت القمة حديثا. نستكشف جذور وتحول وطبيعة وأثر هذه الظاهرة أدناه، ونتســـاءل ما إذا كانت تمثل حركة اجتماعية حديثة، بل ربما أحدث.

الإطار (5 - 5):

الحركة النسوية والجغرافيا والعولمة

الحركة النسوية واحدة من أهم الأمثلة للحركات الاجتماعية الجديدة. بما أنه مفهوم غير متبلور ومتنازع عليه، فقد عرف باعتباره:

> وعيا بظلم النساء على المستويات العائلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مصحوبا برغبة في الصراع ضد هذا الظلم. (ويرينغا، 1995، ص3).

هنالك مع ذلك حركات نسوية متعددة تختلف، من بين أشياء أخرى، وفق خصوصية المكان واللحظة في التاريخ (ماكدوال، 1999). هل من الممكن الحديث عن عولمة الحركة النسوية وهل يمكن القول بأنها تمثل حركة اجتماعية حقيقية؟ للحركات النسوية في الحقيقة تاريخ واسع النطاق، مع نشاط رسمي يرجع إلى حركة حق الاقتراع للمرأة في المملكة المتحدة في بداية القرن التاسع عشر. ولكن، بعد السبعينيات تم التعبير عن الصراع النسوي العالمي. تبلور هذا المنظور في الثمانينيات مع إصدار مؤلف «جماعات الأخوات العالمية» (مورغان، 1984). تطور إحساس بالقواسم المشتركة من حيث تحليل ومواجهة المجتمع الأبوي عبر الكوكب. يمكن القول، إن ظهور العولمة قد وفر فضاء لكل النساء كي ينطلق من الداخل، بينما برهنت الدولة القومية على أنها ماهرة في إقصاء النساء وتهميشهن. حتى في تلك الديموقراطيات حيث وجد حق تصويت النساء لبعض الوقت، كانت مشاركة النساء في السياسة أدنى من مشاركة الرجال. رد الفعل هذا على الدولة هو الذي يكمن وراء تكوين المنظمات غير الحكومية العابرة للقوميات والقومية والمحلية المختلفة التي تضم الحركة النسوية الواسعة.

كانت الأمم المتحدة، مع إطارها لحقوق الإنسان الكونية، أداة مهمة على الخصوص بالنسبة إلى التطلعات أعلاه. هي

العام 1975 أعلنت عقدا لحقوق المرأة ونظمت عددا من المؤتمرات لاحقا في المكسيك (1975)، وكوبنهاغن (1980)، ونيروبي (1985)، وبكين (1995). كان المؤتمر الأخير مفيدا من حيث التشبيكات التي تطورت في هذه الحركة التي من المفترض أنها عالمية، بما أن المشاركين كانوا واعين بشأن وجهات نظرهم من قضايا النساء من خلال منظورهم الثقافي/ القومي الخاص. اعتبرت عولمة الحركة النسوية، في رأي البعض، انعكاسا لجداول أعمال نساء الطبقة الوسطى من البلدان الغربية، كانت تهيمن على هذا الاجتماع، مع ذلك، جرى تبنيها للعمل من قبل 189 بلدا.

وهكذا، فالتعارضات النسبية ثقافيا التي قد تسمح أو تبرر ضرورة أفعال مثل تعدد الزوجات وتشويه الأعضاء التناسلية في بعض المجتمعات، رفضت لمصلحة القيم الكونية. ما كان بارزا على الخصوص في هذا المؤتمر كذلك التمثيل العالي للمنظمات غير الحكومية (الآلاف منها)، عدد يفوق بكثير ممثلي الدولة القومية.

بينما تحدث العولمة فرصا لتعزيز حقوق النساء الكونية، فهي تعد أيضا تهديدات لظروف النساء. تهتم الجغرافيا النسوية كثيرا بطبيعة العولمة وآثارها. على المستوى العام، للعولمة أثر تمييزي في النساء والرجال بحسب مجموعة من الظروف في أي حالة ما. شكل هذا العمل تحليلا نسويا تقليديا أكثر فيما يخص التفاوت الجنسي وظلم النساء. يرى كريستوفرسن (2002) أن العولمة كان لها أثر تمييز النساء بطرق جديدة، ويمكن القول إن الطبقة زادت أهميتها باعتبارها متغيرا محددا الوضعية الاقتصادية للنساء (ص246). كشف مزيد من البحث الجهل المستمر بدور النساء الإنجابي الاجتماعي وقيمته المضافة في الرأسمالية و«العنصر الخفي» الذي هو العمل الأنثوي في صناعات مرنة

جديدة عديدة وتدفقات السلع العالمية (انظر باريتوس وآخرون، 1999). يقول كريستوفرسن (2002، ص236 – 237) مثلاً إنه:

بينما تستمر النساء في أنهن محرومات مقارنة بالرجال فيما يخص الأجور ومجموع ساعات العمل والوصول إلى الموارد الاجتماعية، فإنهن يمارسن دوراً حاسماً في العمليات التي تسهم في هيكلة الاقتصاد العالمي. حصص العمل وأشكال هذه العمليات هو نتيجة المقاييس التي تستغلها تهيئات الارتباطات الاقتصادية والاجتماعية، ووضعها بالاستراتيجيات التي تعيشها النساء باعتبارهن إما على هامش التغيير الاقتصادي أو ضحاياه، ونتيجة لهذا عدد من النساء في وضع خطر الاستغلال.

ووضعية النساء النسبية هي أيضاً متأثرة جداً بموقعهن في مناطق أصبحت معاقلها في عصر الليبرالية الجديدة. عانت نساء إفريقيا وأمريكا اللاتينية كثيراً من خلال فرض سياسات التكيف الهيكلي، خاصة في الأسر التي ترأسها النساء (فشانت، 1999).

وكان هنالك أيضاً تحول للتخلي عن وجهات نظر نسوية (نظريات المرفقة والمنافع) عن العولمة التي تسعى إلى تكميل الدراسات التجريبية الوصفية (نافار وآخرون، 2002)، ثم اللجوء إلى منظور انعكاسي أكثر معتمداً على نظرية معرفية نسوية، بالإضافة إلى مناشدات لتعميم وجهات النظر النسوية على التغيير العالمي، التي «تفقد منظوراً تفسيرياً رئيساً» (كريستوفرسن، 2002، ص 247). جزئياً، نظراً إلى أن الحركة النسوية نفسها واسعة ومتنوعة، لم يكن هنالك رد نسوي واحد على العولمة. مع ذلك، فالهدف من بناء حركة نسوية عالمية من القاعدة تحقق المساواة الجنسية وتقوي المجتمع المدني هو هدف مركزي للحركة.

الإطار (6 - 5):

العولمة وحركة الشغل

يـرى هيرود (2002) أن هناك اتجاهـين مرتبطين بالعولمة يغيران الظروف التي يدار فيها الشغل. أولا، يعني التنقل المتزايد للشـركات العابرة للقوميات، نظرا إلى التطورات في تكنولوجيا النقل والاتصالات، أن أي عامل، أو مجموعة من العمال، عليه أن يتنافس مع نظيره في مناطق أخرى من العالم. أدى هذا بشـكل كبير إلى «سـباق نحو الأسـفل» مع سـعي أصحاب العمل إلى تخفيض الأجور للحفاظ على المنافسة على مستوى عالمي. ثانيا، أدت نهاية الحرب الباردة وانتصار الليبرالية الجديدة إلى إعادة كتابة القوانين بشـأن العمل المنظم، لاسـيما أن تحرير أسواق العمـل عبر العالم شـهد تقويض نقابات العمـال. في الغرب، طُبقت التغييرات التنظيمية التي تعوق المسـاومة الجماعية مع الاندفـاع نحو الحق السياسـي في الثمانينيات. في بريطانيا تاتشـر وأمريكا ريغان، مثلا، كان هنـاك تضافر للجهود لأجل «كسـر النقابات» فـي البحث المفترض عـن الفعالية. والاتحاد الأوروبـي فريد في العصـر الحالي لأنه نظم لتشـجيع تفاعل العمل الدولي. وفقا لمعاهدة ماسـتريخت للعام 1993، على كل شـركة توظف أكثر من ألف شـخص أن تغطـي تكاليف جميع ممثلي العمل على أساس سـنوي حيث يمكنهم تبادل المعلومات مع نظرائهم. يمنح هذا الحقوق للعمال في نحو 1500 شـركة عابـرة للقوميات عبر القارة (ديكن، 2003). في العالم الثالث، غالبـا ما ينظم العمل على نحو ضعيف أو قوي من قبل الدولة، وفاقم التحول نحو الليبراليـة الجديدة من هذا الاتجاه. خلال ديكتاتوريات أمريكا اللاتينية لسنوات السبعينيات والثمانينيات، مثـلا، حُظـرت النقابات في بلـدان عديدة، بمـا أنها اعتبرت مصدرا لعدم الكفاءة التي لم توافق جيدا نموذج السـوق الحرة، كما اعتبرت بؤرا للتطرف في سياق الحرب الباردة.

يطرح ظهور الشركات العابرة للقوميات (انظر الفصل الرابع) مشاكل خاصة لحركة الشغل. تعتمد نقابات الشغل تقليديا على الدولة القومية على الرغم من وجود أمثلة لحركات التضامن الدولية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (انظر هيرود، 2002). والشركات العابرة للقوميات ليست بطبيعتها مقيدة بالحدود. وهكذا فإن العمل المنظم في البلدان المضيفة يهتم أحيانا كثيرا بأن تكون قرارات الشركات العابرة للقوميات «بعيدة» لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الموقع، مع أن مستوى تمركز الشركات العابرة للقوميات يختلف كثيرا، كان هنالك عموما توجه نحو تحويل قرارات مهمة تؤثر في العمل، إلى مقر الشركات. نظرا إلى هذا التوجه، واجه العمل تحدي التنظيم لمواجهة سياسات مثل إغلاق فروع المصنع وتسريح العمال. كان على العمل المنظم أن يتحول بسرعة لمواجهة مطالب الأعمال المعولمة. تطوران بارزان في هذا السياق، الأول هو العمل المتزايد لشبكات العمل المنظم العالمية، مثل الاتحاد الدولي لنقابات التجارة الحرة. في بعض الحالات تطورت شبكات النقابات داخل شركات عابرة للقوميات كبيرة. علاوة على ذلك، تم إحياء حركات عمل دولية من الماضي، مثل مختلف أمانات التجارة الدولية التي تطورت أواخر القرن التاسع عشر (مثلا، في المناجم والنقل والقطع المعدنية). هدف تضامن العمال في هذه الحالة كان منع الشركات العابرة للقوميات من إثارة مجموعة من العمال في بلد ما على مجموعة أخرى في بلد آخر، وهي عملية كان يشار إليها بـ«النشر بمنشار سوطي». يعطي هيرود (2002) عددا من الأمثلة عن التعاون الدولي الناجح من هذا النوع. مثلا، في العام 1990، حرم عمال القطع المعدنية في مصنع بفيرجينيا من الدخول جراء نزاع مع أصحاب العمل السويسريين على قوانين العمل. تواصل

عمال صلب وحديد أمريكا المتحدون عبر الشبكة مع اتحاد عمال المعادن الدولي (أمانات التجارة الدولية للصناعة)، وطوروا اتصالات مع النقابات عبر العالم حيث للشركة نفسها عمليات. وقمت احتجاجات على طرد عمال فيرجينيا في ثمانية وعشرين بلدا، ووظفوا من جديد. وشهد التحول الثاني في العمل المنظم تعزيز تكنولوجيات العولمة لتدبير عملياته. تمكن تكنولوجيا الإنترنت مثلا من نشر المعلومات حول الإضرابات والاحتجاجات الأخرى بسرعة فائقة بين الأقاليم البعيدة. وهكذا، من بين أشياء أخرى، طورت النقابات صفحات الويب وغرف الدردشة وخدمات قائمة البريد الإلكتروني لكشف رسالتها (هيرود، 2002). تستقبل رابطة أعضاء هيئة التدريس الجامعية لنيوزيلندا بانتظام نشرات البريد الإلكتروني من نظيرتها بالمملكة المتحدة، مثلا، سامحة بتبادل المعلومات وردود محتملة على قضايا العمل. فالطريقة التي هيكلت بها النقابات أعمالها تحولت أيضا بسبب التغير التكنولوجي و«المنظمون» الذين يتقاضون أجرا، وكانت وظيفتهم سابقا هي تطوير الاتصالات، تم تعويضهم بـ«عمال للشبكة» رسميا بشكل أقل، هدفهم تعزيز «نشاط الشبكة». يستنتج هيرود (2002) أنه «من خلال هذه الأنشطة لا ترد النقابات فحسب على العمليات التي تقع على مستوى عالمي ولكنها تكون أيضا بحيوية تلك العمليات» (ص87).

الحركة المناهضة للعولمة

الحركة المناهضة للعولمة حركة غير واضحة تستعمل لوصف أصناف واسعة من جماعات الاحتجاج والضغط والمصلحة. مع أن الحركة تذيع رسالتها من خلال مجموعة من القنوات، فانتشار احتجاجات الشارع، غالبا ما يخطط وقوعها تزامنا مع أحداث أو قمم رأسمالية مهمة، وهي التي أثارت انتباه العالم للحركة. نظمت النشاطات في أماكن مختلفة مثل سياتل وجنوا ولندن وحيدر أباد وولينغتون. ويرى البعض أن هذه

«المقاومة المعولمة» بصفتها رد فعل هي مقاومة موحدة للعمليات التنظيمية العابرة للقوميات من الأعلى (روتليدج، 1999، ن. سميث، 2000، سبايبي، 1996). بالنسبة إلى آخرين، فإن نطاق الحركة المناهضة للعولمة واسع جدا ومنتشر إلى حد جعل المصطلحين «حركة» و«مناهضة العولمة» غير ملائمين. قفزت وسائل الإعلام، التي صاغت المصطلح، على مد الاحتجاجات المتزايد ضد الرأسمالية العالمية، وأعطتها من أجل التبسيط اسما شاملا (انظر الكاريكاتور 1 - 5). في «نيويورك تايمز»، كان فريدمان لاذعا على وجه الخصوص بشأن تنوعها، واسما احتجاجات منظمة التجارة العالمية في سياتل بـ «سفينة نوح من دعاة الأرض المسطحة ونقابات التجارة الحمائية ومترفين يتوقون إلى العودة إلى الستينيات» (نقلا عن ميرسيي، 2003، ص 35). ومن المؤكد أن الاحتجاجات التي وقعت شملت مشاركة أصناف عديدة من المجموعات فاشتملت على البيئيين والمزارعين والفوضويين والنسويين والمستهلكين والنقابيين والعمال - على سبيل المثال لا الحصر.



الصورة الكاريكاتورية (1 - 5) تصريح مسجل: أخبرنا برسالتك المعقدة في ثلاثين ثانية
المصدر: كورك أندرسن

يرى بيتيرســـي (2001) أن الحركة المناهضة للعولمة تبلورت حول عدد مـــن الاهتمامات المرتبطة بمـــا في ذلك عدم الاســـتقرار المتأصل للنظام الرأســـمالي ما بعد فورد، وما أحدثه مـــن أزمات، والتفاوت العالمي الكبير منذ بزوغ فجر التنمية، وإدراك أن الولايات المتحدة الأمريكية تســـعى إلى التحكـــم في ثقافات واقتصادات العالم، والانحلال البيئي المرتبط بتصنيع الكوكب المتزايد وتحديثه. هذه الاهتمامات، طبعا، وجدت قبل بزوغ الحركة «المناهضة للعولمة» وفي الواقع قبل ظهور مصطلح «العولمة» نفسه. مع ذلك، توفر العولمة مجموعة «كشـــكولا» من العناصر التي يمكن شـــن الاحتجاج ضدها في شـــكل تعاوني. من جذورها، تعبر الحركة المناهضة للعولمة عن هم جغرافي أن قوة المكان والأفراد في الأماكن قد اغتصبت من قبل قوات موجودة في «مستويات عليا» (هورتز، 2001). وفي قلب الحركة المناهضة للعولمة القناعة بأن سياسات الليبرالية الجديدة تهمش أكثر من هم بالفعل فقـــراء ومنبوذين، وأن جدول أعمال العولمة مصمم في الحقيقة ليفاقم من تركيز الثروة (كلاين، 2001).

تطور الحركة المناهضة للعولمة

كما تمت الإشـــارة ســـابقا، فإن مقاومة سياســـات الليبرالية الجديدة والشركات الرأســـمالية هي بالكاد جديدة. اســـتمرت في أشكال مختلفة منذ إنشـــاء الرأسمالية الصناعية نفســـها. في الآونة الأخيرة، لاسيما في الثمانينيـــات، كانت هناك احتجاجات واســـعة عبر أمريـــكا اللاتينية ضد سياســـات التعديل الهيكلي للبنك الدولي وصنـــدوق النقد الدولي اللذين فرضـــا الليبرالية الجديدة على الـــدول القومية بالقـــارة. لكن الاحتجاج لم يكـــن بديهيا فقط في العالم الثالث، ففي بلـــدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ونيوزيلندا تصاعدت الاحتجاجات ضد سياسة تاتشر وريغان وروجر طوال الثمانينيات. يعتقد روتليدج (1999) أن المثال الأول للاحتجـــاج «العالمي» ضد الليبراليـــة الجديدة جاء في العام 1944، بعد تحركات جيش التحرير الوطني لزاباتيســـتا في تشـــياباس بالمكسيك (انظـــر الإطار 7 - 5). يعود إلـــى هذه المجموعـــة، إذن، الفضل في أنها

كانت الشـــرارة الأولى للحركة المناهضة للعولمـــة الحالية. في الواقع، كان هناك عدد من الاحتجاجات ذات نطاق واســـع وتحركات أخرى وقعت في السنوات التي سبقت الانتفاضة، بعضها ملخص في الإطار (8 – 5).

بعد الاجتماع الثاني لزاباتيستا (انظر الإطار 7 – 5)، أحدثت خمسون منظمة تقريبا غير حكومية من جميع أنحاء العالم شـــبكة تســـمى معركة النـــاس العالمية ضد التجارة الحرة بقصد تأســـيس احتجاجات منســـقة. ووقعـــت «أيام المعركـــة العالمية» الأولى أواخر مايـــو 1998، لتتصادف مع المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية بجنيف. تأججت الاحتجاجات في أكثر من ثمانية وعشـــرين بلـــدا. في حيدر أباد والهند خرج 500 ألف شـــخص إلى الشارع بصرخة موحدة: «نحن شـــعب الهند نعلن أن منظمة التجـــارة العالمية هي عدونا الوحشـــي». ربطت هـــذه المجموعة الاتصال بحركات من الغرب مثل «اســـترد الشـــوارع» من المملكة المتحدة. في العام 1999، كســـبت الحركة زخما مهما وبدأت تميز «عدوا مشـــتركا». اختتم هذا باجتماع في دافوس «الأخـــرى» لخمس مجموعات احتجاجية كبيرة، بالتوازي مع المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا. في 18 يونيو 1999، يـــوم القمة الاقتصادية للدول الثماني الكبرى في ألمانيا، نســـقت حركـــة «معركة الناس العالمية» يوما احتجاجيـــا ضد المراكز المالية المدعاة «كرنفال ضد رأســـمال» وبدأت الاحتجاجات في أكثر من 100 مدينة في العالم. في 19 أغســـطس 1999 التقت حركة معركة الشعوب العالمية في بنغالور بالهند لتنســـيق يوم الاحتجاج العالمي التالي الذي ســـيتصادف مع افتتـــاح «الجولة الألفية» للمحادثات التجاريـــة لمنظمة التجارة العالمية في سياتل (انظر الإطار 8 – 5).

الإطار (7 – 5)

ثوار زاباتيستا

فـي طالع يناير 1994، عندما تم تنفيـذ اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (انظر الفصل الرابع) سيطر نحو 3 آلاف رجل وامرأة مسلحين تسليحا خفيفا على البلدات الرئيسـة

بتشياباس – ولاية فقيرة بجنوب المكسيك. كان أغلبهم مزارعين فقدوا أراضيهم ليستغلها كبار الملاك الذين حققوا نجاحا في اقتصاد التسعينيات بأمريكا اللاتينية جراء إعادة الهيكلة تسببت الليبرالية الاقتصادية أضرارا بالغة في الاقتصادات المحلية بعد إزاحة الحماية عن القهوة والغابات والماشية. قتل الناس في الصراع الناتج عامل أدى إلى تعاطف كبير مع ثوار زاباتيستا في الوطن وفي الخارج على حد سواء. أعلن وقف إطلاق النار أواخر يناير وبدأت المفاوضات على إصلاح الأراضي والتغيير الاجتماعي.

احتج ثوار زاباتيستا لأجل الإصلاح الديموقراطي لمحاربة الهيمنة الواضحة للنخب السياسية والشركات الأجنبية العابرة للقوميات. حددوا بوضوح الليبرالية الجديدة باعتبارها الخصم الرئيس. في العامين 1996 و1997، نظموا مؤتمرين «لأجل الإنسانية ضد الليبرالية الجديدة»، جامعين بين مجموعة كبيرة من الحركات الاجتماعية من جميع أنحاء العالم – خاصة العالم الثالث. كان القصد هو مناقشة آثار الليبرالية الجديدة وكيف يمكن مقاومتها بشكل أفضل. إعلان رئيسي تم تبنيه نتيجة لذلك. نسب البعض الفضل إلى هذا الإعلان باعتباره وثيقة تأسيسية للحركة المناهضة للعولمة. ما هو ملحوظ خصوصا هو كيف استعمل ثوار زاباتيستا التكنولوجيا المعولمة وسيلة لنشر رسالتهم عبر الكوكب، مناشدين الشبكات الاجتماعية ذات المصالح المشتركة.

معركة سياتل

تعتبر الاحتجاجات في سياتل أواخر 1999 نقطة تحول في تطور الحركة المناهضة للعولمة والحركات الاجتماعية جديدة عموما. نزل تقريبا 60 ألف شخص إلى المدينة – موطن «مايكروسوفت» و«ستاربكس» – للمشاركة فيما أصبح يعرف بـ «معركة سياتل» بين 29 نوفمبر و2

ديسمبر. في وقت واحد، وقعت احتجاجات في مدن العالم حول الكرة الأرضية، مثل لندن وباريس وبومباي. في سياتل نفسها، شارك أكثر من 700 مجموعة مختلفة. يرى استيغر (2002) أن الميزة الحقة العابرة للقوميات للمجموعات المشاركة فصلتها عن الاحتجاجات الأولى المناهضة للعولمة. ما كان ملحوظا خاصة هو أن المتظاهرين قد جاءوا إلى «موقد» الرأسمالية العالمية وشركات العولمة، والفرقة الكبيرة جاءت من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

الإطار (8 - 5):

سلسلة زمنية منتقاة لانتفاضة حركة «مناهضة العولمة» ما قبل ثورة زاباتيستا

1982: القمة الاقتصادية العالمية الثامنة (الدول السبع الكبرى) في فيرساي. هجوم على ممثل باريس في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى احتجاجات لأجل السلم وضد رونالد ريغان.

1984: القمة الاقتصادية العالمية العاشرة (الدول السبع الكبرى) في لندن. أقيمت قمة اقتصادية عالمية بديلة في الوقت نفسه تحت عنوان «التحدي العالمي: الخروج من الأزمة، الخروج من الفقر».

1985: القمة الاقتصادية العالمية الحادية عشرة (الدول السبع الكبرى) في بون. احتجاجات عديدة، تشمل 25 ألف مشارك ومحكمة ضد القمة الاقتصادية العالمية أقيمت بدار بلدية سانت غوديسبورغ.

1986: القمة الاقتصادية العالمية الثانية عشرة في طوكيو. نشرات نقدية وزعت وأطلقت صواريخ على دار ضيافة الحكومة اليابانية وانفجرت قرب السفارة الكندية، لم تسبب الصواريخ أي ضرر.

1987: القمة الاقتصادية العالمية الثالثة عشرة في فينيسيا. احتج عدة آلاف من المتظاهرين. انفجرت قنابل أمام السفارتين البريطانية والأمريكية في اليوم الثاني من المفاوضات، لم يصب أي أحد بأذى.

1988 : القمة الاقتصادية العالمية الرابعة عشرة في تورونتو نحو 500 ممثل لمجموعات دولية اقتصادية ومن العالم الثالث شاركت في "القمة الاقتصادية الأخرى". احتجاجات في مدن ألمانية عديدة في وقت لاحق من ذلك العام (26 - 29 سبتمبر) مع انعقاد اجتماع صندوق النقد الدولي ومجلس البنك الدولي ببرلين الغربية.

1990 : اجتمع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن العاصمة، مظاهرة صغيرة ومنتدى بديل. مسيرة ضد تشغيل الأطفال في وقت لاحق من ذلك العام في نيودلهي (29 - 30 سبتمبر) تزامنت مع قمة الأطفال للأمم المتحدة في نيويورك. مظاهرات جماهيرية للاتفاق العام حول التعريفات الجمركية والتجارة في بروكسل حثت على مؤتمر احتجاجي ضد "الجات" الثالثة. مظاهرة من طرف آلاف المزارعين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وجنوب كوريا. وعقد احتجاجات أيضا في الأرجنتين والهند وسويسرا.

1991 : القمة الاقتصادية العالمية في ميونخ، مظاهرة واسعة النطاق سلمية جدا بحضور 17 ألف مشارك، حوالي 900 شخص قبض عليهم لاحقا في افتتاح المؤتمر واحتج 5 آلاف متظاهر ضد العولمة، مطالبين باستقالة وزير الداخلية والقائد العام لشرطة ميونخ.

1992 : في برن، المؤتمر الشرفي للبنك الدولي يحضر احتجاجا على بناء السدود في وادي نارمادا الهندي بتمويل من البنك الدولي. بمناسبة تسوية الجات المختلف لها بين الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تظاهر 40 ألف مزارع، أتوا أساسا من ألمانيا وفرنسا ولكن أيضا من اليابان وجنوب كوريا وكندا.

1993 : احتجاجات حاشدة طوال السنة ضد اتفاقيات الجات، خاصة احتجاجات المزارعين، في نيودلهي (خاصة

توفير البذور المباحة)، وفي سيول (ضد فتح سوق الأرز لكوريا الجنوبية)، وفي جنيف (مزارعون من سويسرا وفرنسا وإسبانيا واليابان والهند وكندا والولايات المتحدة الأمريكية)، وفي آسيا كلها. اشتكى هنديون وباكستانيون بارزون أن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترغب في تقليص ضريبتها على المنسوجات بما فيه الكفاية.

المصدر: جمع المعلومات أنتوني غريفيث والمؤلف.

بسبب جهود المحتجين، أجلت المحادثات التجارية، ووقعت أعمال الشغب وانتشر الضرر نسبيا - على الرغم من أن أغلبية المشاركين استعملوا طرقا سلمية. مع ذلك، أصبحت الخلافات الأولى في الحركة المناهضة للعولمة بشأن التكتيكات واضحة، عندما طالبت بعض المجموعات بنشاط مباشر أكثر، وأحيانا عنيف. والفرق الأقل راديكالية ادعت أن مثل هذه التكتيكات ستكون عقيمة وغير مثمرة. تدخل الجيش الأمريكي وأعلن القانون العرفي. وركزت وسائل الإعلام على فوضى الاحتجاج، توجه استمر في التغطية الرسمية لهذه الأحداث. شجب بيل كلينتون، رئيس الولايات المتحدة آنذاك، طريقة الاحتجاج - لكنه اعترف بأن المحتجين كانت لديهم بعض النقاط جديرة بالاهتمام.

منذ سياتل، تقريبا كل اجتماع دولي رئيس من هذا النوع كان هدفا وعدد المحتجين بقي عاليا. ومع أن التركيز الدقيق للاحتجاجات قد يختلف، فإن أصناف المجموعات نفسها كانت تشارك. في العام 2000، مثلا، شارك 250 ألف شخص في باريس بمظاهرة ضد الفاشية ردا على صعود جناح اليمين في فرنسا، وفي سان باولو، البرازيل، تظاهر 100 ألف شخص ضد الليبرالية الجديدة في موطن الاحتجاجات المناهضة لليبرالية، وشارك عدد لا يصدق، 7200 ألف، في إضراب عام احتجاجا على برامج التكيف الهيكلي في الأرجنتين. في العام 2001، استمرت الاحتجاجات، مثلا، مع 80 ألف شخص في كبيك ضد اقتراح اتفاق التجارة الحرة للقارة الأمريكية. وكان التطور الملحوظ في هذه السنة

تأسيس المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليغري، البرازيل، مشتملة على عشرات الآلاف من الحاضرين من اليسار السياسي، بشكل عام، لمعارضتهم للعولمة كما تمارس حاليا. هذا المؤتمر - الذي انطلق موازيا لاجتماع القادة الاقتصاديين في المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في دافوس بسويسرا - أسس بتحالف نقابات التجارة والمنظمات غير الحكومية والمجموعات البيئية من البرازيل. كذلك في العام 2001، أسفر «الحصار على جنوى» - مشتملا على نحو 300 ألف شخص لأول مرة عن موت أحد المحتجين. بطرق عديدة، مثل قياس هذا الاحتجاج وطبيعته قمة الحركة المناهضة للعولمة (بايغرايف، 2002).

11 سبتمبر.. أين ذهب كل المحتجين؟

بعد 11 سبتمبر، أوحت وسائل الإعلام الرسمية بأن الحركة المناهضة للعولمة ستفقد قوتها. قيل إن الحرب العالمية على الإرهاب (انظر أعلاه) التي تشنها إدارة بوش ستسعى إلى تصنيف هؤلاء المحتجين على أنهم «إرهابيون» - مما يزيد من المخاطر بالنسبة إلى المشاركين إلى حد بعيد - سألت جريدة «الغارديان» من المملكة المتحدة: «أين ذهب كل المحتجين؟» (بايغرايف، 2002)، فردت الحركة بسؤالها الخاص: «أين ذهب كل الصحافيين؟» (تايلر، 2002). بدا أن التكتيكات الجديدة للحكومات الغربية ووسائل الإعلام الحليفة هي تجاهل الاحتجاجات إلى حد أنها حرمت الحركة المناهضة للعولمة الإعلان العالمي الذي أعطته لها. مثلا، لم تكن تغطية احتجاج 250 ألف شخص في شوارع برشلونة في مارس 2002 واسعة بما يكفي كما كانت تغطية المظاهرات السابقة على شبكات الأخبار التي كانت تسيطر عليها الحكومات الغربية (بايغرايف، 2002).

في الواقع، أعطت هجمات 11 سبتمبر حافزا متجددا للبعض في الحركة مثل الاعتقاد أن الهجمات وقعت بالضبط بسبب الظلم التاريخي للغرب الرأسمالي، وأصبح الاعتقاد خطابا تفسيريا مركزيا تبناه اليسار السياسي. إلى هذا الحد، مع ذلك، بدأت الحركة تتجزأ أكثر مما هي عليه حتى الآن. وفر غزو أفغانستان وظهور إمكانية الحرب في العراق

نقاط تركيز جديدة للاحتجاج. تحولت الحركة المناهضة للعولمة جزئيا إلى حركة مناهضة للحرب، وبلغ هذا أوجه في مسيرة لـ 350 ألف محتج في لندن في 28 سبتمبر 2002. أول العديد من المحتجين على ما يبدو الاحتجاج ضد حرب ممكنة بأنه جزء من أخلاق مناهضة العولمة. لم يرها آخرون بهذا الشكل وطغى تساؤل حول تماسك الحركة المناهضة للعولمة، التي بدت قادرة على إعادة تشكيل نفسها لأي قضية عالمية في المتناول، على مناقشة وسائل الإعلام. كبر المنتدى الاجتماعي العالمي، الذي يلخص مجموعة كبيرة من القضايا التي توحد اليسار العالمي، في الأهمية والقياس، مع حضور أكثر من 100 ألف شخص اجتماعات في العامين 2004 و2005 في مومباي وبورتو أليغري على التوالي. أوضحت القضايا المتناولة في منتدى العام 2005 – مثل المحاصيل المعدلة وراثيا، والديون، والنزاع المستمر في الشرق الأوسط – أنه أصبح اجتماعا عاما للأدمغة بالنسبة إلى اتباع الفكر البديل. مع ذلك، وبالمعنى الدقيق للكلمة، من الدقة رؤية المنتدى الاجتماعي العالمي بوصفه جزءا من حركة تحول العولمة المتطورة (انظر النقاش أدناه). لا يبدو محتملا أن يُمسك بالحماس الذي أحاط بالحركة المناهضة للعولمة أوائل العام 2000 مرة أخرى. الإعلان عن الانحلال يعني ضمنا، طبعا، وحدة سابقة، وهذا مثير للجدل.

حركة متماسكة أو هجين غير فعال؟

فُرض تعبير «الحركة المناهضة للعولمة» من الخارج، وهناك عدد من المشاكل تطرح في استعمال التعبير. أولا، إن الحركة، نظرا إلى تنوعها المتأصل في التكتيكات والقضايا، لا تملك نموذجا بديلا واحدا تقترحه. ثانيا، الحركة نفسها ميسرة وممكنة بعمليات العولمة، وهذه على ما يبدو مفارقة. ثالثا، بداية من هذه النقطة الأخيرة، من المهم ملاحظة أن العديد من الأشخاص داخل الحركة لا يعارضون العولمة في حد ذاتها. يرى هارت ونيغري (2001، ص102) أن «الأغلبية الواسعة من المحتجين ليسوا ضد التيارات والقوات المعولمة في حد ذاتها، فهم ليسوا انعزاليين أو انفصاليين أو قوميين».

اقترحت عناوين بديلة للحركة، تشمل الأمثلة «الحركة المناهضة للرأسمالية»، و«ضد الإمبريالية»، و«مناهضة الليبرالية الجديدة»، كل هذه العناوين تؤكد الاحتجاج على توسع النواة الرأسمالية (بيتراس وفيتماير، 2001). شملت اقتراحات أخرى «الحركة ضد الهيمنة العالمية» أو«الحركة المناهضة لشركات العولمة» التي تؤكد معارضة الشركات العابرة للقوميات والهيئات المتجاوزة للقوميات (جورج، 2001، ستار، 2000). أمثلة أخرى تسلط الضوء على جوانب «حكامة» الحركة وتشمل «حركة المجتمع المدني»، و«حركة المواطنين لأجل الديموقراطية العالمية» (بايغرايف، 2002)، و«حركة الديموقراطية الجديدة» (بارلو وكلارك، 2001)، و«حركة العدالة العالمية» (لوفرانسوا، 2002، نقلا عن ميرسيي، 2003). وأخيرا، وبشكل أكثر غموضا، اقترح أيضا مصطلح «الحركة البديلة». التسمية هي أكثر من «مجرد» علم الدلالات، فالعنوان المختار يعكس طبيعة الخصم، وشيئا من سياسة التعامل معه، ويساعد على تحمل الهوية المطلوبة للعمل على أنها حركة. إن تنوع الحركة كما يعكس عمليا في كل العناوين المقترحة هنا هو في الوقت نفسه القوة والضعف. فهي تمسك بالعديد من القضايا المهمة في المجتمع العالمي اليوم، بينما في الوقت نفسه تهدد بانحلال الاهتمامات إلى حد انعدام الفاعلية.

تتباهى الحركة المناهضة للعولمة، بالمعنى العام، بعدد من الانتصارات. كان الانتصاران الأكبر والمعلن عنهما أكثر هما وقف بناء مشروع سد الطاقة الكهرومائية في نارمادا بالهند والممول من قبل البنك الدولي، وعرقلة الاتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار (بريتشر وآخرون، 2000). كانت هناك انتصارات أخرى، لكن ربما الإنجاز الرئيس كان رمزيا وأيديولوجيا، وهكذا صعب جدا قياسه على المدى القصير. عولمة القضايا ذات الاهتمام وتقديمها إلى انتباه الناس إنجاز كبير، مع أنه يمكن القول إن أحداث وسائل الإعلام واسعة النطاق كانت سببا في جعل مؤسسات الحكامة العالمية تتراجع أكثر نحو نفسها، مقلصة بالتالي من شفافيتها. مع ذلك، وعلى الرغم من أن العديد من وسائل الإعلام قد حاولت، أولا، تصوير الحركة على أنها عنيفة وفوضوية، وتجاهلها فيما

بعد، فقد أمسكت الحركة المناهضة للعولمة من دون شك بخيال العموم، بل كان هناك عدد من «الانشقاقات» من مطلعين سابقين بالمؤسسات الليبرالية الجديدة (انظر الإطار 9 - 5).

الإطار (9 - 5):

انشقاقات من الداخل

وأحد العوامل التي جعل الحركة المناهضة للعولمة صعبة التحديد، هو أن «مطلعين من السلطة» انضموا إلى صفوفها، بينما لم يترك هؤلاء بالضرورة تمسكهم بمبادئ السوق، انتقدوا الطريقة التي توضع بها القواعد. ذكر مثالان بارزان في غوين وآخرين (2003).

كان جيفري ساكس المستشار الأبرز بالبنك الدولي في التسعينيات، على الرغم من أنه جزء من جهاز الليبرالية الجديدة، فقد تأمل نقديا في فرض الإصلاح الليبرالي الجديد على العالم الثالث في العام 1999:

سرد إجماع واشنطن عشر أو اثنتي عشرة خطوة - وصفة للتنمية الاقتصادية. عندما تنظر إليها فكلها معقولة جدا، لكنها قائمة لطيفة من الوصايا، بدلا من كونها مخططا حقيقيا لكيفية الانتقال من الألف إلى الباء... أصبحت بديلة للمساعدة، لأن الفكرة كانت «لست في حاجة إلينا. لست في حاجة لأي مساعدة... عليك فقط أن تتبع القوانين السحرية». أصبحت إجراءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منمنمة جدا ... في ذلك المستوى من البساطة، هي لا تنجح (ساكس، 1999، في غوين وآخرين، 2003، ص 5).

كان جوزيف ستيغليتز كبير المستشارين الاقتصاديين للرئيس كلينتون بين العامين 1993 و1997 وأصبح كبير الاقتصاديين ونائب الرئيس في البنك الدولي بين العامين 1997 و2000.

استقال تحت الاحتجاج وانتقد بخاصة صندوق النقد الدولي:

عندما يقرر صندوق النقد الدولي مساعدة دولة ما، يرسل «بعثة» من الخبراء الاقتصاديين. هؤلاء الاقتصاديون يفتقرون إلى خبرة واسعة عن الدولة، فهم على الأرجح لهم معرفة مباشرة أكثر بفنادق الخمس نجوم من معرفتهم للقرى... يتهم النقاد المؤسسة بنهجها لمقاربة قاطع الكمكة للاقتصاد، وهم على صواب. وعرف عن فرق الدولة المعنية بالمساعدة أنها تهيئ مخططا تمهيديا قبل زيارة الخبراء.

(ستيغليتز، 2002، في غوين وآخرين، ص 5)

ليس غريبا ألا تحدد جيدا الرؤية البديلة أو التحويلية للحركة المناهضة للعولمة. شملت، في أوقات مختلفة، اقتراحات متنوعة مثل: إزاحة الديون، وإنهاء الحرب الظالمة، والاستدامة البيئية، وإصلاح المؤسسات العالمية، وتنظيم الرفاه العالمي (ميرسيي، 2003). من خلال أعمال مؤلفين مثل أغيتون وآخرين (2001) «في دافوس الأخرى»، وبيلو (2002) في «نقض العولمة»، نرى تشكيل بعض البدائل السياسية الملموسة، التي تملك في العمق نموذجا تنظيميا عالميا يسعى إلى معالجة التفاوت في إطار مستدام. بطرق عديدة، لهذه الاقتراحات كثير من القواسم المشتركة مع الأعمال السابقة عن سياسات «التنمية المستدامة» (انظر الفصل السابع) (انظر أيضا هاينز، 2000، هوتارت، 2001).

تغيير العولمة من الأسفل

من موقف نظري، فإن المشكل مع الحركة المناهضة للعولمة، بينما هي قوية في نطاقها وقوتها، هو أنها تميل إلى ارتكاب خطأ ما وراء السرد - تنسب كل ويلات العالم إلى الظهور العنيد للعولمة. بهذا المعنى أصبحت الحركة مفرطة في العالمية وفقدت رؤية أشكال المقاومة المحلية التي نشأت منها. بسبب هذا نوعا ما تجزأت الحركة عندما سعى البعض إلى إبعاد أنفسهم عما اعتبروه زواج اهتمامات غير فعال نسبيا. وشمل أيضا تحول حركة تغيير العولمة، التي

ترتبـــط بفكرة العولمة التقدمية (انظر الفصل التاســـع). يرى هذا المنظور أنه ليست العولمة في حد ذاتها هي المشكل ولكن الطريقة التي تمارس بها حاليا. ليس هناك شـــيء سيئ متأصل حول الانضغاط الزمني - الفضائي للمجتمع العالمـــي، ولكنه ليس فـــي حاجة إلى أن ينظم لمنع التفاوت وعدم الاســـتدامة المتناميين. تتوقف هذه النقاشات بشكل حاسم على تعريف مصطلح «العولمة». إذا قبلنـــا بأن العولمة مرادفة لخصخصة العالم إذن فالحركة المناهضة للعولمة لهـــا عدو طبيعي (هارت ونيغـــري، 2000). لو قبلنا، فـــي المقابل، بأن نتائج الخصخصة ليســـت إلا نتيجـــة واحدة ممكنة، إذن يمكننا إعـــادة بناء مفهوم العولمة بطريقة تقدمية أكثر.

كان هذا المنظور مؤثرا على الخصوص في فرنسا، حيث اجتمعت مجموعة كبيرة لحركة تغيير العولمة في المنتدى الاجتماعي الأوروبي في سبتمبر 2003. رأت افتتاحية في «لوموند» («غارديان ويكلي»، 20 - 26 نوفمبر 2003، ص 33) أن هذه المجموعة «التي هي غير متجانسة كما أنها ديناميية»، نجحت في إحداث «دينامية سياسية جديدة» في البلاد، لاسيما في تجاوز اتهامات التأثر بـ «شـــكل عتيق من الاشتراكية، فاكتســـبت الآن قوة جعلتها قادرة على تعبئة ناشـــطين محنكين وعديمي الخبرة على حد سواء». علاوة على ذلك، أبعدت نفســـها عن «مناهضـــي العولمة» الذين، وفق الجريـــدة، «يريدون أن يعترضوا الدولة القومية ويعودوا إلى سياســـة تحكم الدولة وحمايتها». مع ذلك، تشير المقالة إلى بعض الغموض الذي لايزال قائما، أهمه:

> عدم وجود أي مشـــروع مضـــاد مقنع، بينما يســـتطيع مغيـــرو العولمة جمع حجـــج صلبة ضد «العولمـــة الليبرالية الجديدة»... والبدائل التـــي يقترحونها تفتقر إلى الوضوح والتناســـق... من الدفاع على برنامج الحاســـوب «الحرة»، ضريبة توبين المقترحة على تحركات الرأسمال والدفاع على البيئة، إلى شجب تسويق العلامات التجارية، والصراع ضد الفقر والحملـــة ضد الأغذية المعدلة وراثيـــا، فهم يجولون في مجموعة من المفاهيم غير المنســـقة («غارديان ويكلي»، 20 - 26 نوفمبر 2003، ص 33).

وعنصـــر آخر لحركة تغيير العولمة المتحولـــة، اعتمادا على موقف أكثر راديكالية، هو «العولمة من الأســفل». يميز بريتشـــر وآخرون (2000، ص 38 - 39) إلى عدد من الأهداف المشتركة في هذا المعسكر بما في ذلك: سياسات لتقوية قدرة الحكومات القومية على مواجهة القوات الاقتصادية العالمية، وتدعيم تمكين الناس المحليين من السيطرة على الموارد الطبيعية، وتنظيم المجموعات المقموعة في مجتمع مدني، وتأسيس حركة اجتماعية عابــرة للقوميات لمنظمات عبر الحدود. يـــرى ميتلمان (2000) أن العولمة من الأسفل يجب أن تشمل حرية الإرادة والحكامة الذاتية الاقتصادية من قبل الأغلبية. هناك بعض المجموعات أسست على الخصوص لتعزيز عولمة القاعدة، كما تســمى أيضا، بما في ذلك **المنتدى الدولي حول العولمة وعمل الشعوب العالمي**. من دون شك، ما توج هذا الجزء من الحركة الكبرى حتى الآن هو تأسيس **المنتدى الاجتماعي العالمي**، الذي يسعى إلى طرق ملموسة نحو الإصلاح العالمي.

مناهضة العولمة.. حركة الحركات

يشــبه كالينيكوس ما يشـير إليـه بحركة «ضد الشـــركات» (الحركة المناهضـــة للعولمة) بالحـــركات الاجتماعية الجديدة للســتينيات، ويقول: «لــم تكن مثل هذه العودة إلى النشـــاط الفعال منذ حرب فيتنام» (2001، ص387). بما أن العولمة تشمل مجموعة معقدة من عمليات جداول الأعمال والنتائج، أي شيء يحدد ضدها سيكون أيضا معقدا. العدو المشترك ليس ســهل التحديد في ما يتعلق، مثلا، بالحركة النســوية أو الحركة المناهضة للأســلحة النووية. ربما من الأفضل وصفهـــا بـ«حركة الحركات» - حركة تمسك بعصر العولمة وعملياته الجدلية.

على العموم، من غير المؤكد إلى أي مدى تدمج الحركة المناهضة للعولمة العناصر التي يعتبرها المعلقون ضرورية لتحديد حركة اجتماعية جديدة أو حركة مناهضة للأسلحة النووية (ماكارتي، 2000، ميتلمان، 2000). وضح بحث ميرسيي الأولي في الحركة المناهضة للعولمة بلندن مجموعة مختلفة من الحركات الممزقة غير المتناســقة داخليا والتي تعمل تحت راية يشـــعر

العديـــد بأنها فرضت عليهم خارجيا. ربما لا تكـــون المصطلحات الحالية قادرة على الإمســـاك بما يحدث. ربما حان الوقـــت لتطوير نظرية تعالج ظهور «حركات اجتماعية أحدث»، «حركات اجتماعية عالمية»، أو مصطلح آخر يمســك بالاختــلاف المعولم داخــل الوحدة وكوكبة مــن الاهتمامات المتنوعة والمتحولة والدينامية التي تميز الحركة المناهضة للعولمة.

استنتاج.. عالم متعدد الأقطاب

تحول العولمة الطريقة التي تمارس بها السياســـة. تتحول طبيعة الدولة القومية نتيجة لذلك، والمجتمع المدني يتطور بسرعة وتزدهـر الحكامة كما تمارس على المســتويات الإقليمية والعالمية. تحتاج الجغرافيا السياســية إلى التحرك بســـرعة لمواكبـــة هذه التغيرات. إن النقـــاش المقدم في هذا الفصـــل هو أن الـــدول القومية يبقى دورها مركزيا في الشـــؤون العالمية. مع ذلك، ســـتصبح أقل قوة وهي تنتشر بســـبب ضغوطات الانحلال التي تحدثهـــا العولمة وتتجاوز حدودها من قبل المنظمات غير الحكومية العابرة للمجتمعـــات والمنظمات الاجتماعية الجديدة التي تناشـــد القيم الكونية. في الوقت نفسه، ستحتاج المؤسسات العالمية إلى الإصلاح والتقوية بطرق ملائمة إن كانت ســـتتعامل مع التدفقات العابرة للقوميات للعالم المعاصر بطريقة فعالة ومنصفة. في هذا الســـياق، فإن إعادة إنعاش الأمم المتحدة ضروري للغاية لأجل استقرار عالمي.

تطورت الجغرافيا السياسية بسرعة منذ الحرب العالمية الثانية، متنقلة عبر «أنظمة عالمية» مختلفة نظمت حولها السياســـة العالمية. يمكن القول إن الحـــرب الباردة قد عوضـــت بالنظام العالمـــي الديموقراطي الليبرالي الجديـــد. وفي الآونة الأخيرة، وعلى نحو مثير للنزاع، يمكن اعتبار الحرب على الإرهاب جزءا من نظام متحول يؤكد بزوغ الولايات المتحدة الأمريكية قـــوة مهيمنـــة عالمية. حاول هـــذا الفصل أن يبرهن مع ذلـــك على أنه من الأفضـــل اعتبار الحرب على الإرهاب تمديدا للنظام العالمي الديموقراطي الليبرالـــي الجديد، الذي - على الرغم من الســـلطة الكاســـحة للولايات المتحدة الأمريكية - هو في الحقيقة متعدد الأقطاب والطبقات، ويشـــمل

ممارسة الحكامة بمجموعة من المقاييس. كان يكمن وراء تصميم «الأنظمة العالمية» المتعاقبة وأنظمة التراكم أسلوب التنظيم الرأسمالي الاقتصادي والثقافي. هذه الحقيقة اللازمة، والعولمة التي أحدثتها، هي التي تتطلب إعادة التفكير فيما إن كان على الجغرافيا السياسية أن تسهم في عالم عادل ومستدام.

اقرأ أيضا

- **بريتشر، كوستيلو وسميث** **Brecher, Costello and Smith (2000)**: هذه مراجعة ممتازة للحركة المناهضة للعولمة في كل تعقيداتها.
- **أوتواتايل** **O'Tuathail (2002)**: يوفر هذا الفصل تقديما صلبا للجغرافيا السياسية ومفهوم الأنظمة العالمية، أو «العوالم الجيوسياسية»، كما يصطلح عليها المؤلف.
- **روسنو** **Rosenau (1990)**: يقدم هذا الكتاب المتاز بعض النقاشات الأولى بشأن آثار العولمة على الحكامة السياسية والدولة اللتين بقيتا بارزتين.
- **سيداواي** **Sidaway (2001أ، 2001ب)**: الفصل الأول مقدمة أخرى مفيدة للجغرافيا السياسية وعلاقتها بالجغرافيا. ويقدم الفصل الثاني تأويلا جغرافيا لدور الدولة القومية وظهورها.
- **تايلر وفلينت** **Taylor and Flint (2000)**: هذا كتاب ممتاز عن الجغرافيات السياسية التي تتبنى منظور أنظمة العالم، وهي بهذه الطريقة مشككة نسبيا في العولمة.
- **ووترز** **Waters (2001)**: يناقش المؤلف في هذا الفصل ظهور الدولة القومية والاتجاهات التي تهددها حاليا.



6

عولمة الجغرافيات الثقافية

«قد يغرس الشتات بذور ثقافة عالمية تقدمية تحتفل بالاختلاف والتنوع وتُبنى منهما»

المؤلف

التحولات الثقافية العالمية والجغرافيا

كان التقدم في الاتصالات السلكية واللاسلكية في القرن العشرين يعني أن الرموز الثقافية - مثل الصور أو الموسيقى أو النصوص - تدفقت عبر العالم بشكل لم يحدث من قبل، وأن الرأسمالية حولت هذه الرموز إلى سلع وأدامت عولمتها. وأصبحت الثقافات أقل ارتباطا بالفضاء مما كانت عليه من قبل، مؤدية إلى حركة ثقافية أكثر كثافة. يرى البعض أن هذا أحدث «مجتمعا استهلاكيا عالميا» جديدا يرتكز على نشر الثقافة الغربية، ويعتمد سلعا مشبعة ثقافيا تسوق من قبل شركات مثل قناة إم تي في وماكدونالدز وكوكاكولا. صحيح أن مثل هذه الرموز أصبحت

منتشــرة بشكل كبير، ولكن على الرغم من ذلك فإن الفكرة التي تقول بأن انتشارها يشكل ثقافة عالمية متجانسة قد نُوقشت بصرامة، وهذا الفصل يتابع بعض هذه المناقشات.

مع أن الثقافة تعتبر مركزية في عهد ما بعد الحداثة، فقد كانت دائما في الواقع مركزية لكل أشكال التغيير السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن المســتحيل فصل العمليات الثقافية والاقتصادية والسياسية - خاصة في سياســة العولمة. نفعل ذلك لكي نتمكن من التعامل مع ما ســيكون في أحــوال أخرى تعقيدا قاهرا. مع ذلك، قد أصبحت الثقافة مرئية أكثر من دون أدنى شــك. وهذا المرأى الجديد مرتبــط جوهريا بتطور العولمة، كما سنستكشف أدناه.

المنعطف الثقافي في العلوم الاجتماعية والجغرافيا البشرية

طــوال العقدين الماضيــين، أُعيدت كتابة كثير مــن العلوم الاجتماعية والجغرافيا البشــرية مع تركيز جديد على طريقة اختراق الثقافة لميادين أخــرى. في الثمانينيــات حدث منعطــف ثقافي في العلــوم الاجتماعية عمومــا، متأثرا بالتطــورات داخل الحياة الأكاديميــة والمجتمع ككل. وفي الحياة الأكاديمية تحدى ظهور ما بعد الحداثة، مرتكزة جزئيا على التقليد الإنســاني للسبعينيات، النظريات الكبرى أو ما وراء السرديات التي سعت إلــى تقليــص التعقيد الاجتماعي إلى تفســيرات واحدة (مثل الماركســية ونظرية أنظمة العالم). شــمل هذا نقدا باهرا للفلســفة الوضعية - وهي نظرية معرفية ترى العالم موجودا في اســتقلال عن الإدراك الإنساني لها وقابلا للاختزال في قوانين تُســتخرج من التحليل التجريبي. في المقابل، ترى ما بعــد الحداثة أن «الواقع» هو بناء اجتماعي والحقيقة المطلقة إذن مســتحيلة. وقد أدى هذا النقد العام إلــى ظهور مجموعة من الآراء حول التغيير الاجتماعي الذي لايزال يتجلى للعيان اليوم، مشــتملا على ما بعد البنيوية ونظريات ما بعد الاســتعمار. كثيرا ما تضــع هذه الآراء النقدية «الثقافة» في مركز تفســيراتها و/أو تأويلاتهــا للعالم. فما بعد الحداثة، يقول كلوك وآخرون (1991)، ليســت مجرد طريقــة تفكير، بل قد تعتبر أيضا «عهدا» أو زمنا في تاريخ العالم ومجموعة من النتائج المادية المرتبطة

تؤدي فيها الثقافة دورا مرئيا أكثر مما هو عليه حتى الآن. وهكذا وُضعت نظريات لمـــا بعد الحداثة في المجالات الاقتصاديــة (مثلا، التراكم المرن) والسياســة (مجتمع ما بعد المادية) (انظر الفصلين الرابع والخامس على التوالي). تأثــر المنعطف الثقافي بالعالم المتغير حــول الحياة الأكاديمية، وتحولها نحو حالة ما بعد الحداثة، بقدر ما تأثر بالتنظير من الداخل.



اللوحة (1 - 6): هندسة ما بعد الحداثة - تي بابا، نيوزيلندا/ المتحف القومي لأوتيروا، يمثل هندسة ما بعد الحداثة بتجاوز الأساليب والأنماط والأشكال

في أواخـــر الثمانينيات كان هنـــاك «منعطف ثقافي» فـــي الجغرافيا البشـــرية متأثرا بما بعد الحداثة (انظر كرانغ وثريفت، 2000؛ جاكســـن 1989؛ فيلو 1991). ســـعت هذه المحاولة إلى توضيح الروابط بين الثقافة والفضاء وركزت على دور الثقافة في التغيير الاجتماعي. وشـــمل التحول اســـتعمالا واسعا للتقنيات التأويلية وللمناهج النوعية، في مقابل التقنيات التجريبية (جونستون وســـيدواي، 2004). وفي قلب التحـــول وجـد نقـد لـ «الثورة الكمية» في الســـتينيات والسبعينيات - غالبا من قبل الأشخاص

أنفسهم الذين تزعموا الثورة. وقد تم تحدي النماذج الجغرافية والآراء التي تسعى إلى شرح العالم من حيث الحتمية الاقتصادية والسياسية والبيئية – مثل نظرية الموقع الصناعي أو نماذج المركز – الهامش. تعامل الجغرافيون مع قضايا مثل الهوية والعرق والجنوسة والإثنية والتقليد والأهلية والجذور الثقافية للتغيير الاقتصادي والسياسي بطرق متطورة أكثر مما كانت عليه من قبل (جونستون وسيدواي، 2004؛ ماكدويل، 1997). في المقابل، كثيرا ما وصفت الجغرافيا الثقافية التقليدية ثقافات «فسيفساء» غريبة من منظور أنثروبولوجي.

وارتكب بعض الجغرافيين الثقافيين الجدد الخطأ نفسه الذي اتهموا به الوضعيين – معتبرين الثقافة حتمية في التغيير الاجتماعي. وكما هو الشأن بالنسبة إلى فرع معرفي سليم، لم يكن المنعطف الثقافي في الجغرافيا البشرية ليسلم ممن ينتقص من قيمته، مع ذلك (انظر الإطار 1 – 6).

الإطار 1 - 6

«المنعطف الثقافي» وصلته بالجغرافيا البشرية

أرسل «المنعطف الثقافي» المتأثر بما بعد الحداثة موجات صادمة من خلال الجغرافيا البشرية التي مازالت ترن اليوم. ما هي آثارها في علاقة الجغرافيا البشرية؟ يعتمد هذا كثيرا على كيفية تحديد العلاقة. رأيان متضادان قدمهما جونستون (2000) وباسيوتي (1999). بالنسبة إلى جونستون يساعد المنعطف الجغرافيا البشرية في بحثها عن الصلة. ويقول (2000، ص 696) إن العمل في هذا المجال:

يقوي الوعي بكيفية إنتاج كل المعرفة وتحديد موقعها في سياقات خاصة، ومن ثم تستعمل لتعزيز وضعيات متميزة بالنسبة إلى أشكال على أخرى... مثل هذا العمل له صلة وثيقة بإحداث مجتمعات إنسانية والحفاظ عليها.

أما باسيوتي (1999، ص 4) فهو أكثر انتقادا:

سيبدو الفشل في معالجة القضايا الحقيقية أنه يوحي بـأن ظهور ما بعـد الحداثة في الدراسـات الراديكالية لم يفعل كثيرا للنهوض بقضيـة العدالة الاجتماعية. وتتلخص مناقشـة القضايا ذات الصلة بالموضوع في اعتبار كيف أن خطابـات خاصة تُنتج ويعاد إنتاجها. والمسؤولية في جعل النظرية تعتمد ظـروف العالم الواقعي تم التنازل عنها إلى حد كبير لمصلحة الفرضية، السليمة فكريا ولكنها عقيمة أخلاقيا، أنه لا يوجد شيء يسمى الواقع.

بالنسبة إلى باسيوني، إذن، إن المنعطف الثقافي يعزز النزعة المحافظة ويشـل الفعل الجماعي التقدمي. سيقول متخصصو الجغرافيـا الثقافية الجدد إن باسـيوني صرف نظره عما بعد الحداثة لأن مفهومه عن مصطلح «الصلة» ضيق جدا.

والسـؤال المركزي في دراسـة العولمة الثقافية مـن منظور الجغرافيا البشـرية هو: في أي اتجاه يتدفق السـير الثقافي المشـار إليه في بداية هـذا الفصل؟ هل يتحرك من العالمي إلـى المحلي، من المحلي إلى العالمي، أو أن المسـألة أكثر تعقيدا أو تعددا؟ يعيدنـا هذا إلى النقاش في الفصل الثاني فيمـا يتعلق بتعريف المقاييس والتفاعل بينهـا. قد يكون الواقع أن العالـم معقـد جدا إلى حد أن السـير يتدفق فـي كل الاتجاهات في آن واحد. انخرط متخصصو الجغرافيا البشرية في التنظير للتغيير الثقافي العالمي على كل المسـتويات. وركز العمـل ذات القياس العالمي على «حركة الناس والأشـياء خلال الاتصالات السـلكية واللاسلكية واللغة وصناعات وسائل الإعلام، والراديو والموسيقى والسينما والتلفاز والسياحة» (ماكيون، 2001، ص 157). انخرط هذا العمل بشكل نقدي في أطروحات التجانس واكتسـاح ماكدونالـدز وكوكاكولا، مثلا. وعلى مسـتويات أدنى كان هناك اهتمـام خاص بإعادة تأكيد الثقافات المحلية في وجه العمليات «العولمية»، وكيف يتـم تأويل هذه العمليـات وكيف تُقاوم وتنظم ويعاد تشـكيلها من الأسفل. حاول جزء أكبر من العمل في هذا المجال أن يبرهن أن العمليات

الثقافيـــة المحلية والعالمية تتفاعل بطرق مختلفة عديدة في أماكن مختلفة لإعطاء نتائج ذات «بنية»، أو نتائج «هجينة» أو «عالمية - محلية». مثلا، في المملكـــة المتحدة تملك قناة «ســـي أن أن» مقدمين بلهجات المملكة المتحدة، وفي أستراليا، يســـجل ممثلو التلفاز بلهجات أسترالية إعلانات معدة في الولايـــات المتحدة الأمريكية لإثارة إعجاب الســـوق المحليـــة. ومن الأمور المركزية في عمـــل الجغرافيا الثقافية الجديدة فـــي هذا المجال هو كيف تؤثر العولمة في الإنتاج والاســـتهلاك الثقافيين، وكيف يؤثر هذا بدوره في إحســـاس الناس بالهوية وإحساسهم بالمكان والسياســـة الثقافية (ماسي، 1994). يسعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء على عمليات عالمية ومحلية وعالمية - محلية في وقت واحد تركب العولمة الثقافية. ولكننا يمكننا فقط أن نفهـــم كيف تتغير الثقافات وتتفاعل في العصر الحالي بتحديد أولا ما نعنيه بالثقافة.

تعريف الثقافات - المشاهد والتغيير والتفاعل

تعريـــف «الثقافة» عمـــل صعب. هناك مفاهيم شـــعبية عديدة خاطئة عن المصطلح. يرى ماكيون أنه «غالبا ما يتخيل طلبة الجغرافيا أن دراســـة الثقافات إما أنها حول النظر في الشعوب الغريبة في أماكن أخرى، أو أنها حـــول الثقافة العليا، مثل الفنـــون» (2001، ص 155). هذه الجوانب هي بالتأكيد جزء من دراســـة الثقافة ولكنها لا تقدم الصورة كاملة. نقدم أدناه تعريفين للثقافة:

> الثقافـــات هـــي خرائط المعنى التي مـــن خلالها يُوضح العالم. (جاكسن، 1989، ص 1).
>
> الثقافـــات جزء من الحيـــاة اليومية، وهـــي أنظمة من المعاني المشـــتركة يمكنها أن توجد علـــى عدد من المقاييس الفضائية المختلفة (محلية، وإقليمية، وقومية، وعالمية، وبين الجماعات، أو المجموعات، أو القوميات). فهي مجسدة في العالمين المـــادي والاجتماعي، وهي ديناميكية بدلا من كونها ثابتة. (ماكيون، 2001، ص 155).

توفر الثقافة الاتجاه والتوجيه والقواعد والحدود فيما يخص كيف بإمكان البشر أن يؤولوا المواطن والبيئات واتخاذ القرار حول كيفية استغلال الموارد، بما في ذلك بعضها بعضا. يُعاد إنتاج هذه العناصر من خلال وسائل رسمية وغير رسمية. تبنى الثقافات إذن من طرف المجتمع وتخضع لعملية علاقات القوة. وهناك أحيانا كثيرة توتر بين ثقافات مختلفة في أي فضاء أو مكان. غالبا قد تسعى ثقافة مهيمنة إلى أن تفرض معنى «الثقافة» أو كيف يجب أن تكون، والثقافات الفرعية - ينشأ بعضها في مقاومة الثقافة المهيمنة - قد تتحدى هذا. والإسهام المهم في التفكير حول الثقافة في السنوات الأخيرة هو وضع مفهوم لها باعتبارها عملية بدلا من كونها كيانا ثابتا. تنطوي الثقافة على ممارسة الهويات - سواء كانت سياسية، أو جنسية، أو عرقية، أو قومية - حول مجموعات من المعتقدات والقيم المشتركة.

الصفات الثقافية عناصر فردية للمركب الثقافي. مجموعة من الأشخاص يتميزون بامتلاكهم مجموعة فريدة ومتنوعة من الصفات قد تسمى جماعة ثقافية. الصفات هي بناء كتل من الثقافة ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مقولات:

- اجتماعية - أشكال التفاعل، والقوانين، والتنظيمات.
- أيديولوجية - الدين، والسياسة، وأنظمة المعتقد غير العلمانية.
- تكنولوجية - قدرات وأنظمة تقنية تؤدي إلى البنيات التحتية.

في اقتفاء أثر جغرافيات عولمة الثقافة نحتاج إلى فحص تمدد هذه الصفات عبر الفضاء والزمن من خلال الشبكات الاجتماعية وما ينتج عنها من آثار على «المشاهد» الثقافية.

المشاهد الثقافية

كانت المشاهد الثقافية واحدة من العناصر المركزية للجغرافيا الثقافية «التقليدية» التي طورها كارل ساور (1925). قال إن «المشهد» - وكان هذا يعني أكثر من المشهد «الطبيعي» - يعكس صفات الماضي و/أو ثقافة المحتل الحالية. قيل إن البشر باعتبارهم أداة للتغيير مقيدون ببيئتهم

وثقافتهم. تختلف المشـــاهد إذن كثيرا وفق الظـــروف الجغرافية المحلية، بمعناها الأوســـع. وتتكون الثقافة المادية من الأشـــياء المادية التي تحدثها الثقافـــات عندما تعيـــش طريقة حياتها. مثلا، يحـــدث المجتمع الصناعي الحضري مشاهد الخرسانة والفولاذ. وتعكس الثقافة المادية المظاهر غير الماديـــة للثقافة مثل الديـــن والقيم غير العلمانية. المثـــال الواضح هو بناء الكنائس المســـيحية والمساجد الإســـلامية، والمثال الأقل وضوحا قد يكون القطع الواضح للغابات لفسح المجال للتنمية الزراعية - الصناعية.

والأفكار التي تخص المشاهد الثقافية تحولت أخيرا إلى العولمة الثقافية وجعلت المشاهد الثقافية أكثر صعوبة للتمييز، والأفضية الثقافية المحدودة «تبخـــرت في الهواء» (هارفـــي، 1989). والواقع أنه حتـــى الماضي الذي يُفترض أن يكون «فسيفساء»، وُجدت فيه قليل من الثقافات المنعزلة تماما وخضعـــت الأغلبية لتأثير خارجي من نوع ما. يعطل هذا مفاهيم «الأهلية» و«التقاليد» و«الأصالة». والعزلة مفهوم نســـبي طبعـــا. لايزال العديد من الأشخاص يتوقعون، خصوصا أولئك الذين يعيشون في جزر جنوب المحيط الهادئ، أن يبقوا على حالهم الأولى، أو «أصليين»، بفضل المســـافة الكبيرة المطلقـــة بين الأراضي الآهلة بالســـكان. ليس هنـــاك ارتباط ضروري بين المســـافة المطلقة والعزلة الثقافية، مـــع ذلك. واحدة من الجزر الأكثر بعدا طبيعيا في الكوكب، تاهيتي، باعتبارها جزءا من بولينيزيا الفرنســـية، هي الأكثر اتصالا بالغرب ثقافيا، وتعرض مشهدا ثقافيا مبنيا وفقا لذلك، من عديد من قوميات جزر المحيط الهادئ التي هي أقرب إلى البلدان الغربية مثل جزر ســـولومون أو بابوا غينيا الجديدة. ينشـــأ هذا بســـبب علاقات الإقليم الحميمية مع القوة الاســـتعمارية، فرنســـا. وعلـــى العكس، هناك مـــدن كبيرة تعرف كثافة ســـكانية مثل طهران (إيران)، وبغداد وكنشاســـا (جمهوريـــة الكونغـــو الديموقراطية) التي، لأســـباب تاريخيـــة، تجاوزتها التدفقات الثقافية المعولَمة، فأصبحت ما يشير إليه ريني - شورت (2004) بـ «الثقوب الســـوداء». باختصار، إن تأثير العولمة في المشاهد الثقافية هو وظيفة ترابط ذلك المشـــهد بالشـــبكات العالميـــة بالإضافة إلى مصادفات جغرافية وتاريخية كونت حتى الآن ذلك المكان. وتبقى كل المشاهد الثقافية

فريدة، ولكنها أكثر تعقيدا وهجنة مما كانت عليه من قبل. هذه المشاهد الثقافية المعولَمة الجديدة، وإلى حد أقل «الثقوب السوداء» في الشبكات الجديدة، هي التي تشكل أساس كثير من البحث في الجغرافيا الثقافية المعاصرة.

التحول الثقافي والتفاعل

قبل الانتقال إلى دراسة النقاشات التي تحيط بـ «عولمة الثقافة» بتفصيل أكبر، علينا فهم مفاهيم التحول الثقافي بشكل أكبر. تتحول الثقافات بخطى مختلفة عبر الفضاء والزمن. وتؤثر فيها القوات «الداخلية» و«الخارجية» معا - وهناك مجموعة من «أساليب التفاعل» المختلفة كما سنرى أدناه. داخليا، يمكن للابتكارات مثل تطور تكنولوجيا جديدة أو فهم فلسفي جديد أن يحول الثقافات. وقد تشمل التأثيرات الخارجية الاستعمار والتسويق العالمي والسياحة. في الواقع، هناك غموض بين ما يأتي من «الخارج» وما يأتي من «الداخل». والمشكل في فهم التحول الثقافي اليوم هو أن التمييز بين «الداخلي» و«الخارجي» قد أصبح إشكالية كبيرة بسبب عمليات إزاحة الحدود الإقليمية.

يمكن اقتفاء أثر التاريخ الإنساني من حيث سلسلة من الثورات الثقافية (زراعية وصناعية وديموقراطية وتكنولوجية). وتحدث ثورة ثقافية عندما تتغير ثقافة بشكل كبير، وقد تكون جذور التغيير متعددة. قد تحدث بعد اختراع تكنولوجي جديد رائد مثل العجلة أو الزراعة المستقرة أو محرك الاحتراق أو الإنترنت، ولكن غالبا ما تقود قوات تاريخية عميقة الاختراع التكنولوجي. مثلا، أُلهمت الثورة الصناعية بالمعنى التكنولوجي باختراع محرك الاحتراق، الذي أدى إلى المكننة والإمكانيات من حيث تقسيم العمل واقتصادات القياس، التي سهلت كلها التراكم الرأسمالي. مع ذلك، ما كانت الثورة الصناعية لتحدث أو تُعزَّز من دون الثورة الزراعية السابقة، وبعد ذلك الاستعمار الصناعي. مع أن الثورات الثقافية، كما هو واضح، كانت لها نتائج مدمرة في ذلك الوقت، العملية الأهم على المدى الطويل هي الانتشار الثقافي.

الانتشار الثقافي هو عملية نشر الصفات الثقافية من مكان إلى آخر. ويُعرف الموقع أو المنطقة التي كانت مصدرا غنيا للصفات بالموقد الثقافي. في الماضي، كانت المواقد أفضية محدودة، مثلا أصبحت بلاد ما بين النهرين (المنطقة التي تعادل تقريبا العراق اليوم) موقدا ثقافيا انتشرت منه الزراعة. ينشأ الانتشار من خلال عمليات مختلفة من التفاعل الشخصي والمجرد. في الماضي كانت الهجرات والإمبراطوريات أهم قنوات النشر، بينما تنتشر اليوم المعاني المشتركة والأفكار والمعايير الثقافية من خلال أفضية واسعة من التدفقات. يؤدي هذا إلى إمكان وجود مواقد غير محددة إقليميا. يمكن القول، إن الموقد الثقافي لعولمة الليبرالية الجديدة هو شبكة مدن العالم، تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية.

عندما تنتقل و/أو تتوسع الثقافات، إما في فضاء حقيقي أو إلكتروني، ستتفاعل لا محالة مع ثقافات أخرى. قد يُتصور **التفاعل الثقافي** بثلاث طرق رئيسة، توجد على خط ممتد وتخضع للتداخل:

- **الاستيعاب** يحدث عندما تتغير ثقافة ما تماما وتفقد صفاتها الأصلية بسبب إدراجها من قبل ثقافة مهيمنة. والنتيجة الجغرافية لهذه العملية، إن تمددت عالميا، هي الكونية أو التجانس الفضائي.
- **التثاقف** يحدث عندما تتخذ مجموعة ما صفات الآخرين بينما تحتفظ ببعض صفاتها. والنتيجة الجغرافية لهذا هي العولمة – المحلية أو الهجنة، متميزة بأنماط غير متجانسة.
- **السيادة المطلقة** تحدث حيث تعيد ثقافة ما إثبات أصالتها وخصوصيتها في وجه تهديد حقيقي أو مدرك من ثقافة أخرى. والنتيجة الجغرافية لهذا هي المحلية وعدم التجانس في شكل «فسيفساء».

كما هو الشأن في كل مجال آخر، ينقسم المعلقون حول مدى العولمة الثقافية وطبيعتها. بشكل عام، قد تُقسم الآراء إلى ثلاثة معسكرات ملخصة في الفصل الثاني. تنسجم نقاشات المدارس الثلاث، جزئيا، مع نماذج التفاعل الثقافي الملخصة أعلاه.

- **المتحمسون للعولمة** - يرون أن العولمة تقود إلى تجانس ثقافة العالم، نحو شكل غربي - لاسيما أمريكي. والمتحمسون للعولمة الراديكاليون (بمعنى من الجناح اليساري) يتفقون ويعتبرونها إمبريالية ثقافية. وينسجم هذا مع نموذج الاستيعاب الذي يقود إلى الكونية.
- **المشككون** - يقولون إن ادعاءات المتحمسين للعولمة مبالغ فيها جدا وأن الثقافة القومية على الخصوص تستمر في ممارسة تأثيرها الكاسح في التحول الثقافي.

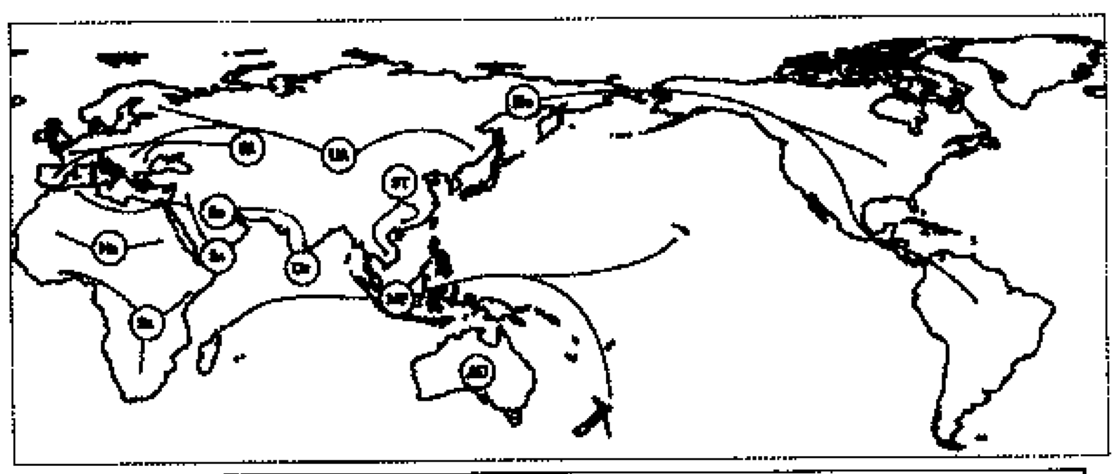
يتفق هذا، جزئيا، مع نموذج السيادة المطلقة، مع أن تأويلات أقل راديكالية قد تفضل نموذج التثاقف المعتدل. في كلتا الحالتين، عدم التجانس هو النتيجة، وإن كان هذا قد يتخذ شكلا محليا أو عالميا - محليا، بحسب الطبيعة الدقيقة للتفاعل الثقافي المتوخى.

- **المؤمنون بالتحول** - يرون أن عمليات العولمة تقود إلى اختلاط الثقافات محدثة أشكالا هجينة وشبكات جديدة. ينسجم هذا مع نموذج التثاقف الذي يؤدي إلى عولمة - محلية غير متجانسة.

العولمة الثقافية التاريخية

يرى هيلد وآخرون (1999) أنه، حتى الآن، كثير من النقاش في هذا المجال ركز على وجه الحصر على آثار العمليات المعاصرة، وأن الإرث الدائم للحقب التاريخية الأولى على أنماط العولمة الثقافية المعاصرة قد تمت الاستهانة بها. تسبق العولمة الثقافية، يمكن القول، عولمة مهمة في مجالات أخرى. وكانت الهجرات العالمية وتأهيل الأرض بالسكان وانتشار الأنساب اللغوية (انظر الخريطة 6.1) وإدخال الطرق التجارية المظاهر الأولى لهذا. بعد هذا، يمكن القول، تطورت الأمثلة الحقيقية الأولى للشبكات العالمية في شكل ديانات العالم. هناك ست ديانات توصف تقليديا بديانات العالم - المسيحية والإسلام والكونفوشيوسية والهندوسية واليهودية والبوذية. الديانات الأربع الأخيرة، مع أنها مهمة في العدد في الماضي والحاضر معا فهي جوهريا إقليمية. ولكن الديانتين الأوليين يمكن اعتبارهما عالميتين. في حالة الإسلام، وعلى الخصوص المسيحية، تم الجمع بين الشبكات السياسية والقوات

العسكرية لنشر الديانتين على التوالي. كانت المسيحية خصوصا فعالة في هذا السياق، وخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر بدأ نشر رئيس عبر الكوكب مرتبط بتوسع الإمبراطوريات الأوروبية. ترك هذا إرثا ضخما من حيث مجموعة من الأنظمة العقدية عبر أمريكا اللاتينية، وشمال أمريكا، وكثير من أفريقيا وجزر المحيط الهادئ. تجدر الإشارة إلى أن المسيحية عرفت في أحوال كثيرة تثاقفا وفق البنيات العقدية الموجودة.



سوماري SU	ملايو – بولينيزي MP	الحامي HA	أسترالي AU
أورالي – تايي UA	صيني – تيبتي ST	هولوفراستي HO	البانتاوي BA
	سامي SE	الهندوأوروبية IE	درافيديووي DR

الخريطة (1 – 6): الانتشار الثقافي – الانتشار الأول للعائلات اللغوية

ارتبط ظهور الديانة بظهور الإمبراطوريات العالمية، التي تركت إرثا رئيسا. الإمبراطوريات الأنجح، مثل الإمبراطوريتين الرومانية والبريطانية، هي الإمبراطوريات التي «تمت فيها تقوية المد الواسع للقوة العسكرية والسياسية بمد القوة الثقافية» (هيلد وآخرون، 1999، ص 334). بهذه الطريقة، كانت الإمبراطوريات العالمية قادرة على قهر جدلية الإمبريالية المتأصلة حيث يوضع الضغط على التحكم المركز من قبل لامركزية متأصلة للشبكات السياسية. وهكذا، في حالة الإمبراطورية البريطانية، مثلا، أعطى العمل الواسع في البنية التحتية للاتصالات، بما في ذلك تطور

التلغراف وأنظمة أسلاك تحت سطح البحر، البريطانيين تفوقا مميزا. سمح هذا بنقل المعلومة الثقافية المقصود منها إحداث إحساس بالهوية المشتركة. وكان لسياسة التعليم أيضا دور في توحيد الإمبراطورية من خلال إنتاج كتب مدرسية نموذجية والمناهج الدراسية وتعليم أوكسبريدج للنخب الاستعمارية.

بالطريقة أعلاه، وضعت الإمبريالية الأوروبية البنية التحتية الثقافية للعولمة الثقافية الحديثة. طوال القرنين التاسع عشر والعشرين تحول التركيز نحو مجالين بقيا بارزين اليوم - ظهور الثقافة القومية، والأيديولوجيات العلمانية لليبرالية والاشتراكية والعلم. وكما وصف ذلك في الفصل الخامس، برزت الدول القومية في القرن التاسع عشر. كان جزء من هذا الظهور بناء القومية والثقافات القومية، التي كانت فقط أحيانا معتمدة على قواسم مشتركة موجودة سابقا. ومفهوم الدولة القومية مفهوم غربي، وانتشر عبر العالم إلى حد كبير من خلال بنيات الاستعمار الثقافية. وكان تكوين الهويات التي تخترق الطبقة حاسما في إنشاء نظام الدولة القومية. ويشمل بناء القومية مجموعة متنوعة من الطرق بما في ذلك السعي وراء لغة مشتركة، ونظام تعليمي، وشبكات التواصل القومية، والرموز القومية (مثلا، الأعلام)، وقوات عسكرية دائمة. ومن المفارقات أن الإمبراطوريات زرعت بذور دمارها الخاصة من خلال نشر تقرير المصير القومي.

بجانب تطور الثقافات القومية، تحولت أيديولوجيات أو خطابات علمانية مختلفة وانتشرت. كانت الاشتراكية، معتمدة على الأعمال الأولى لماركس بعد الثورة الصناعية في بريطانيا، مثالا لهذا. نشأت أيضا الليبرالية، التي بقيت مهمة جدا في العصر الحالي، في هذه الحقبة. وانتشر كذلك في هذا الوقت دور العلم باعتباره عنصرا مسوغا في المجتمع. فمن خلال نظام الدولة القومية انتشرت ثقافة الرأسمالية عبر العالم، وبقي هذا قوة مهيمنة في المجتمع والثقافة العالميين اليوم. على هذا الأساس، يمكن القول إن العولمة الثقافية وصلت أوجها مع الموجة الاستعمارية. ومن المؤكد أن الشبكات العالمية للثقافة المعاصرة قد وُضعت

على مدى قرون عديدة. ديانات العالم والرأسمالية والقومية هي اليوم أهم مما كانت عليه من قبل، مع عودة حديثة للقومية في شكل إعادة إثبات الهوية المحلية في وجه العمليات المعولِمة.

العولمة الثقافية المعاصرة

تختلف العولمة الثقافية في الخمسين سنة الماضية نوعيا وكميا عن العولمة الثقافية في الماضي. في رأي هيلد وآخرين (1999، ص 327):

> تعتبر حركة الصور والرموز التكثيفية والتمدد الهائل لطرق التفكير وطرق التواصل وحيدة وليس لها مثيل على الرغم من تعقيد التفاعلات الثقافية بين المجتمعات خلال الثلاث آلاف سنة الأخيرة... ليس هناك ما يعادل تاريخيا الامتداد العالمي وحجم الحركة الثقافية من خلال بنيات الاتصالات التحتية والبث الإذاعي والنقل.

وتنطلق العولمة الثقافية الحالية من عولمة الماضي من حيث ستة اتجاهات وعمليات:

1 - بنيات تحتية ثقافية جديدة للتكنولوجيا تعمل بفعالية وبقياس لم يسبق له مثيل.

2 - الارتفاع الناتج في سرعة التبادلات الثقافية عبر الحدود وبين المجتمعات.

3 - ظهور لا نظير له للثقافة الغربية كعلامة مركزية للتفاعل الثقافي العالمي.

4 - ظهور الشركات العابرة للقوميات في الصناعات الثقافية التي تنشئ البنية التحتية الضرورية للانتشار المتزايد وتديمها.

5 - ظهور الثقافة الصناعية بوصفها دافعا رئيسيا للتبادل الثقافي المرتبط بالنقطة الرابعة.

6 - التحول في «جغرافية» التفاعل الثقافي مقارنة بعالم ما قبل الحرب العالمية الثانية.

في حالة النقطة الأخيرة، يرى هيلد وآخرون أنه على الرغم من أن التدفقات من الغرب إلى باقي العالم أكبر بمعنى مطلق، فإننا نشاهد انعكاسا جزئيا لهذا من خلال أنماط معقدة جدا من الهجرة (انظر الإطار 2 - 6)،

وتحول السياحة الجماعية، وظهور قطاعات جديدة، مثل الصناعة الموسيقية العالمية (انظر نموذج الموسيقى العالمية). ولكن يرى بعضهم أن العولمة تقود لا محالة إلى التجانس الثقافي. ويدعي جايمس بيتراس (1993)، مثلا، أن الثقافة العالمية ناشئة ومرتبطة مباشرة بالولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا أهداف سياسية واقتصادية معا وهو جزء من جغرافية الرأسمالية السياسية. ندرس فيما يلي النقاشات التي تقول بالثقافة العالمية المتجانسة.

الإطار (2 - 6):

«عصر الهجرة» والتحول الثقافي

تؤدي الهجرة الدولية دورا مركزيا في التحول الديموغرافي والثقافي أكثر من أي وقت مضى. ويشير كاسلز وميلر (1993) للعصر الحالي على أنه «عصر الهجرة». لاحظا أربعة اتجاهات رئيسة في التدفقات الدولية:

1 - إسهام الهجرة في العولمة بمعنى أن مجموع بلدان الأصل والوجهة تنوع كثيرا في الماضي القريب.

2 - ارتفاع حجم تدفقات الهجرة في كل المناطق.

3 - أصبحت طبيعة المهاجرين، وأسباب هجرتهم، مختلفة جدا. اليوم، لا يهيمن نوع واحد من الحركة بتدفقات تتميز بالجمع بين المهاجرين الاقتصاديين والبيئيين والسياسيين والاجتماعيين.

4 - أصبحت الهجرة أنثوية مع التحرك الكبير للنساء لأسباب اقتصادية وهيمنتهن على تدفقات اللاجئين.

كانت الهجرة دائما، طبعا، مهمة في التحول الديموغرافي، ومارست دورا رئيسا في العولمة الثقافية التاريخية. والتدفقات التي يجدر ذكرها تشمل تجارة الرقيق بالمحيط الأطلسي والهجرات الجماعية من أوروبا إلى «العالم الجديد» بين العام 1850 والعام 1950. وشهد المثال الأخير انتقال 55 مليون شخص، وهاجر 30 مليون شخص إلى الولايات المتحدة الأمريكية بين العام 1860 والعام 1920 فقط. ولكن يرى

تشامبيون (2001) أن الهجرة أصبحت أهم في التحولات الديموغرافية المعاصرة بسبب انخفاض المحصول الطبيعي، عبر العالم، ولاسيما في الغرب. وهكذا تكون الهجرة مسؤولة عن نسبة متزايدة من النمو السكاني، وهذه هي حالة البلدان الغنية على وجه الخصوص. في الواقع، عوضت الهجرة في أوروبا في العشرين سنة الماضية الانخفاض الطبيعي وكانت المصدر الوحيد للنمو السكاني. على العموم، تفسر الهجرة ثلاثة أخماس النمو السكاني في البلدان الغربية ككل. في العالم الثالث، حيث يبقى المحصول الطبيعي مرتفعا نسبيا، تكون حركات الهجرة أقل أهمية في التغيير الديموغرافي.

بقياس عالمي، أظهرت الهجرة الدولية خلال الخمسين سنة الماضية بعض الأنماط الفضائية الواضحة. وكان هناك تحول عام من العالم الثالث إلى الغرب مع استقبال أوروبا وشمال أمريكا الجزء الأكبر من المهاجرين. أدى هذا إلى إنشاء عدد كبير من سكان الشتات في الغرب وأيضا إلى الرفع من الهجنة الثقافية. في أوروبا تعزز هذا على الخصوص بنهاية الحرب الباردة وأزمات البلقان في التسعينيات التي شهدت حركات واسعة النطاق من شرق القارة إلى غربها. في أمريكا الشمالية، كانت منطقتا المنشأ الرئيس للهجرة الأخيرة أمريكا الوسطى (لاسيما المكسيك) وشرق وجنوب شرق آسيا (لاسيما الفلبين وفيتنام والصين). استقبلت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا تدفقا مستمرا للمهاجرين الكوبيين منذ ثورة العام 1959. تسيطر الهجرة المكسيكية، مع ذلك، وشهدت التسعينيات التحول القانوني لأكثر من مليوني شخص عبر الحدود نحو الولايات المتحدة الأمريكية، كان أغلبهم يبحث عن فرص اقتصادية أفضل. ونتيجة للهجرة الإسبانية بدأت الثقافة الأمريكية تتحول، فلوحظ مثلا تحول رئيس نحو اللغة الإسبانية خلال العشرين سنة الماضية.

تسيطر ثلاث مجموعات من المهاجرين على التدفقات التي تحدث حاليـا. تتكون المجموعة الأولى من المهاجرين «المهنيين» الذيـن ينتقلون لأجل آفاق مهنية. وقد شـهد ظهور الشـركات العابـرة للقوميات ارتفاعا في التعيينـات بالخارج وأدى نقص اليـد العاملة الماهرة في بعض الاقتصادات الغربية إلى «هجرة الأدمغة» من بعض بلدان العالم الثالث. وتتكون المجموعة الثانية الرئيسة من اليد العاملة غير الماهرة، التي تنتقل في أحوال كثيرة مـن دون عروض عمل محددة، أدى هذا أساسـا إلى تدفقات متزايدة من العالـم الثالث إلى الغرب مع بحث أصحاب العمل عن العمال الذين يرغبون في العمل بأجور منخفضة. والمجموعة الثالثة الرئيسـة مكونة من اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي، وكانت هذه المجموعة أوسـع في الحجم في التسعينيات من أي وقت آخر في التاريخ. في أوائل التسـعينيات وصل عدد هؤلاء المهاجرين إلى نحو عشـرين مليونا واستمر العدد في الارتفاع، لا يُدخل هذا في الحسـاب العدد الكبير من «المشردين» بسبب الصراع داخل بلدانهم الخاصة (مثل الفلسـطينيين والأكراد). مـع أن «أزمة» اللاجئين واضحة جـدا في المجال العمومي في البلدان الغربية - سيطرت على سياسة الانتخابات الحالية في أسـتراليا وألمانيا والمملكة المتحدة، مثلا - يعتبر عدد اللاجئين بصيغة مطلقـة الذين دخلوا بلدان العالـم الثالث أكثر بكثير. وبمـا أن المهاجرين إلى البلدان الغربية لهم أثر مهم في تركيبة السكان، أصبحت الهجرة قضية سياسية بامتياز. أدى هذا إلى إحياء مجموعات سياسـية قومية في بعـض الدول الأوروبية، مثلا، تتحسـر على آثار الهجـرة الاقتصادية والثقافية. لذلك، تصـور مجموعات الهجـرة في أحوال كثيرة علـى أنها تقوض وضعية «السـكان الأصليين» الذين يفتقدون المهارة في العمل، وفي حالة هؤلاء يعتبر اليمين مجيء الأشخاص بتقاليد وديانات ولغات مختلفة تقويضا لكمال الدولة والهوية القوميتين.

الإمبريالية الثقافية

لماذا يرسل بعض السكان الأصليين في أستراليا بعضهم إلى بعض بطاقات عيد ميلاد المسيح مبرزة الثلوج؟ لماذا تبين أغلب خرائط العالم بريطانيا في المركز وفي الجزء العلوي؟ لماذا يسمى الشرق الأوسط بهذا الاسم؟ توجد الأجوبة عن هذه الأسئلة في تاريخ الإمبريالية وانتشار التغريب. في هذا السياق يقول بيتيرسي (1995، ص 45):

> أصبح العالم أكثر اتساقا وتطابقا، من خلال تزامن تكنولوجي وتجاري وثقافي منبثقا من الغرب، والعولمة مرتبطة بالحداثة.

يُرجع مؤيدو أطروحة الإمبريالية الثقافية تاريخ بداية الإمبريالية الثقافية إلى مرحلة الاستعمار الصناعي. وكما نوقش ذلك في الفصل الثالث، في هذه المرحلة بلغ الاستعمار أوجه بالضبط قبل الحرب العالمية الأولى، عندما وصلت الإمبراطورية البريطانية حدها الإقليمي الأقصى. من خلال الاستعمار انتشرت الثقافة الغربية مدفوعة باختراق الرأسمالية ودافعة له. لم تسبب نهاية الاستعمار الرسمي في النصف الثاني من القرن العشرين نهاية الإمبريالية الثقافية. وفق هذا الرأي لم تعد الإمبريالية الثقافية تُستغل بوضوح من لدن الدول القومية، وأصبحت عملية اقتصادية بالإضافة إلى كونها سياسية. فهي مدفوعة من قبل الشركات العابرة للقوميات التي تمثل مصالح النخبة، لاسيما مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. تيسر الحكومات الغربية القوية الإمبريالية الثقافية، وتعزز أيضا من لدن المؤسسات العابرة للقوميات (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، على الخصوص) التي صُممت لخدمة الضرورات الرأسمالية. اعتمدت الشركات والمؤسسات والبلدان القوية التي لها الأثر الأكبر في حكامة النظام المعاصر مباشرة على غنائم الاستعمار. وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية البلد الأقوى بأكبر الشركات، فإنها تؤدي الدور الرئيس في انتشار التغريب، وهي بذلك لها تأثير كبير في طبيعته.

في العام 1993، ألف ريتسر كتابا مؤثرا بشأن امتياز ماكدونالدز. حـــدد عملية ماكدونالدز بأنها العملية التـــي من خلالها تعيد مبادئ ماكدونالدز التنظيمية والإنتاجية والتمثيلية تحديد العولمة. في صلب النموذج الجديد توجد فعالية مقاربة ماكدونالدز وتوحيدها للقياس، تفـــرض النوافذ للســـيارات وإنتاج خط التجمـــع منطقا جديدا على عملية الإنتاج والاســـتهلاك. ونقطة أساســـية هي القدرة على التنبؤ بوجبـــات ماكدونالدز، عمليا موحـــدة القياس عبـــر العالم، فارضة التماثل على الزبون والقوة العاملة على الســـواء. يمجد المؤلفون مثل جون ف. لاف (1995) ماكدونالدز ويعتبرونها تقوم بوظيفة إيجابية في «تصديـــر أمريكا». ومـــن الملاحظ في عصر المرونة والتســـويق الملائـــم المفترض هذا أن يصبح توحيد قياس الإنتاج في ماكدونالدز بـــارزا جدا. تم انتقاد هذه الأطروحة، مع ذلك، من لدن أولئك الذين يعتقدون أن منتجات ماكدونالدز تعكس في أحوال كثيرة صفة الموقع الذي تُسوق فيه.

ويقلـــق أولئك الذين يؤيـــدون أطروحة الإمبرياليـــة الثقافية أن التنوع الثقافي العالمي ســـيهدد بانتشار التغريب/الأمركة (ووترز، 2001). هناك 300 مليون شـــخص تقريبـــا الذين يعينـــون هويتهم أعضاء فـــي الثقافة الأصليـــة وهنـــاك أمثلة عديـــدة من البقـــاء المهدد و/أو تـــآكل هؤلاء في مناطق مثل حوض الأمازون وشمال أمريكا وأستراليا. وبصرف النظر عن عـــدم أخلاقية موت الثقافة، مع أفول مثل هـــذه الكيانات يضيع كثير من الحكمـــة «التقليدية»، بالأحرى لما يتركه التنوع البيولوجي المقلص من نظام أيكولوجي مســـتنزف. ولكن نظرا إلى ظهور حقوق الإنسان الكونية أخذت هذه التحولات شكلا سياسيا.

يقـــدم الإطـــار (3 – 6) بعض الحجج التي تؤيـــد أطروحة الإمبريالية الثقافيـــة. وتناقـــش الأدلة في أربعـــة مجالات: اللغة والســـياحة والنزعة الاستهلاكية ووسائل الإعلام والديموقراطية. ويتم تناول صناعة الموسيقى العالمية على حدة في دراسة لاحقة.

الإطار (3 – 6)

الإمبرالية الثقافية العالمية؟

اللغة – هناك 6 آلاف لغة تقريبا في العالم، وقد يهبط العدد إلى 3 آلاف في العام 2100. نحو 60 في المائة من هذه اللغات لها أقل من 10 آلاف ناطق، والربع لها أقل من ألف ناطق. أصبحت الإنجليزية لغة العالم. ومع أن اللغة الصينية المندرينية أكثر انتشارا باعتبارها لغة أولى، لو أُخذ في الاعتبار الناطقون باللغة الثانية سيكون العدد الإجمالي للناطقين بالإنجليزية قريبا من مليار ناطق. يرتفع هذا العدد بشكل ملحوظ لو أُدخل أولئك الذين لهم معرفة عمل باللغة. والإنجليزية وسيلة للتواصل في مجالات مهمة عديدة بما في ذلك السفر جوا والمالية والإنترنت. ثلثا العلماء كلهم يكتبون بالإنجليزية، و80 في المائة من المعلومات المخزنة في أنظمة الاسترجاع الإلكترونية هي بالإنجليزية، وفي أي وقت يدرس أكثر من 200 مليون طالب الإنجليزية لغة إضافية. وهي لغة رسمية في كثير من أفريقيا والمحيط الهادئ وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. قد تُفسر هذه الهيمنة بالإمبريالية الثقافية البريطانية والدور المهيمن الحالي للولايات المتحدة الأمريكية، وتديم التكنولوجيات الجديدة هذا الاتجاه (كريستال، 1997).

السياحة – السياحة هي الآن أكبر الصناعات في العالم. واقتُرنت السياحة الجماعية في أحوال كثيرة بطرق فورد في الإنتاج. وانتشرت عروض الرحلات التي تتوخى البحر والشمس، وغالبا ما تشمل السكن في سلسلة من الفنادق العالمية مثل هوليداي إن أو شيراتون باعتبارها شكلا من الاسترخاء مرغوبا فيه. ورحلة عديد من البريطانيين إلى كوستا ديل سول، بإسبانيا، حيث يمارسون صفات ثقافية مثل شرب الجعة وأكل السمك والبطاطا بينما يستلقون في شواطئ مزدحمة محاطة ببنايات عالية، هي صورة نمطية تمسك بجوهر هذا النوع من المُقايسة.

العلامات التجارية العالمية - النمو في تأثير الشركات العابرة للقوميات هو ظهور ثقافة الاستهلاك العالمية المرتكزة على العلامات التجارية العالمية. يعمل ماكدونالدز، مثلا، في أكثر من 26 ألف منفذ في 119 بلدا. في العام 1997 كانت تفتح منفذا واحدا في كل أربع ساعات. وصل طول صفوف الانتظار للدخول إلى متجر سوفا (في فيجي) الجديد عندما فُتح في العام 1997 إلى أكثر من 400 متر. تباع كوكاكولا في كل بلد تقريبا. فهي مادة عابرة للثقافات وإن كانت مرتبطة كثيرا بثقافة الولايات المتحدة. هذا النوع من الاستهلاك موحد القياس يُعكس عبر قطاعات عديدة ويُدام بالنظام الرأسمالي الذي يؤيده وينشأ منه.

وسائل الإعلام - حلت مركبات وسائل الإعلام العالمية محل أنظمة وسائل الإعلام القومية. ومع التحرير العالمي خلال عصر الليبرالية الجديدة، وتنظيمات منظمة التجارة العالمية منذ العام 1997، أصبحت وسائل الإعلام ذات توجه توسعي واستهلاكي أكبر بدلا من استهداف مواطنين بدولة قومية خاصة عند التغطية. أصبحت هذه الصناعة مركزة جدا ومخصخصة ومدمجة عموديا وأفقيا ومفترسة. تسيطر ما بين عشرون وثلاثين شركة عابرة للقوميات تقريبا على صناعة التسلية ووسائل الإعلام العالمية، وكلها من الغرب، وأغلبها من الولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل عمالقة مثل تايم - وورنر وديزني ونيو كوربورايشن، ويونيفورسل والبي بي سي. ومن حيث وسائل الأخبار كان هناك توحيد لقياس التمثيل مع تركيز كبير على قصص «المصلحة الإنسانية» وحياد عموما لا جدال فيه اتجاه الغرب وحلفائه - موضحة بقوة خلال تغطية سي إن إن وبي بي سي وآي بي سي للحرب في العراق (2003). يرى هورمن وتشومسكي (1988) قصدا قويا يعمل في هذا الاتجاه يصطلحون عليه بـ«صناعة الإجماع».

الديموقراطية - كما تم تلخيص ذلك في الفصل الخامس، كان انتشار الديموقراطية الليبرالية عميقا وهو يمارس الآن في أغلبية كبيرة من الدول القومية عبر الكوكب. ويكمن وراء هذا الانتشار اعتقاد التنوير الغربي أنها شكل الحكامة المرغوب فيه أكثر، ويتضح هذا بانهزام الاشتراكية. وانتشرت الأنظمة البرلمانية في كل أركان الكرة الأرضية من خلال الإمبراطوريات الغربية والدول الحليفة، وفي الآونة الأخيرة من خلال مشروطية القروض من صندوق النقد الدولي للبلدان الفقيرة. يحجب هذا تنوع طرق الحكامة التي تعرضها الثقافات الأخرى، التي لها في بعض الحالات جذور تاريخية عميقة.

وتنويع آخر بشأن نقاش الإمبريالية الثقافية يرى إحداث ثقافة هجينة كونية. هذا النوع من الثقافة متجانس ولكنه ليس غربيا تماما بطبيعته. وهكذا لايزال عندنا أثر التغريب قويا جدا - ولكن من دون أن يكون أحادي الاتجاه. ولوحظ تأثير الثقافات غير الغربية على الثقافة الغربية المهيمنة. مثلا، يشرب البريطانيون الشاي بسبب علاقة بريطانيا الإمبريالية بالهند، وعدد من الكلمات في اللغة الإنجليزية، مثل الطابق الواحد (bungalow) والشامبو (shampoo) والسفاح (thug) والمنامة (pyjamas)، اقترضت من لغات شبه القارة. تعرف هذه الصفات تمازجا ثقافيا مع الثقافة المهيمنة وتكون جزءا من دائرة التغريب اللاحقة، وهي تنتشر من خلال شبكات إمبريالية جديدة. فتأثير اللهجات الإسبانية ولهجات سود أمريكا على موسيقى الراب، الموسيقى الأكثر شعبية عالميا في الوقت الحاضر، وكرة القدم، التي انتشرت من خلال الإمبراطورية البريطانية، ويُظن أنها اختُرعت في الصين، مثالان إضافيان للهجنة التي جُعلت عالمية.

انتقادات نقاشات الثقافة العالمية المتجانسة

إذن، ماذا يجب أن نستنتج من أطروحتي الثقافة العالمية الرئيستين؟ انتُقدت كل من فكرة الإمبريالية الثقافية والثقافة الهجينة العالمية. هذه هي الحال على وجه الخصوص في سياق الإمبريالية الثقافية. وقد قيل إن مفهوم

الإمبريالية الثقافية ينسب إلى العولمة قوة محدَّدة كبيرة وهو تعميم واسع جدا للعمليات التي تحدث في الواقع (توملیســون، 1999). وهكذا يتم تجاهل قوة الموقع المحلي والثقافة المحلية. والنتيجة هي ســرد أســمى أو نظرية كبرى - النــوع الذي جعل الجغرافيين يجتمعون ضــده منذ منتصف الثمانينيات على الأقل (جونستون وســيداواي، 2004). وعلى وجه الخصوص قال توملیسون إن نظريــات التجانس الكبرى قد حرفت، بل ورعت المســتفيدين المفترضين مــن علامات ورموز الثقافة المهيمنة النابعة من الغرب (توملیســون، 1991). ويُفترض بســذاجة أن الجماهير من السكان المهمشــين ثقافيا سيستسلمون لهــذه التحولات. يعتبر هذا أوروبي المركز ويســبب في تدفق أحادي للمعاني والرموز الثقافية من دون التعرف على الإمكانيات التعويضية للتهجين المحلي أو التمركــز المحلي. علاوة على ذلــك، فإن ظهور «الاســتهلاك العالمي» في الغرب يلقي مزيدا من الشك على أطروحة التجانس (انظر أدناه). باختصار، يقول ماكيوَن (2001، ص 160):

> في الواقع تفسر كلتا هاتين العمليتين تفسيرا خاطئا ما يحدث اليوم. إن وُجدت الثقافة العالمية، فهي أبعد أن تكون نتاج «التغريــب» ذي الاتجاه الواحد. مــع ذلك، إن الأفكار البديلــة حول الثقافات التي تُمزج لإنتاج ثقافة عالمية كونية هي أيضا مشــكلة. تمتزج الثقافات ولكن هذا المزج لا يعني بالضرورة أننا أصبحنا كلنا متشابهين.

يرى ســمير أمين (1997) أن العولمة قــد أدت في الواقع إلى إعادة إثبات الاختــلاف الإثنــي والثقافي، وأن هذا جاء شــكلا من المقاومــة للاتجاهات التجانســية. مصطلح آخر لوصف الظاهرة هو «إعادة الأقلمة»، كما يُســتعمل في الجغرافيات السياســية ما بعد البنيوية. ومن المفارقات أن العولمة تفســح المجال لمثل هذه الإثباتات - مما يعكس التحول في المجال السياسي. في الحقل اللغــوي، مثلا، كان هناك إحياء في اللغــات الأوروبية الصغيرة (مثل الويلزية، والأيرلندية الأسكتلندية، والكاتالانية، والباسكية) خلال السنوات الأخيرة. من المحتمــل أن تكون لتكنولوجيات الاتصالات وظيفة مهمة، تخبرنا عن الثقافات الأخرى، وتوفر القوة الدافعة والبنية التحتية الضرورية لحماية التنوع الثقافي.

الهجنة المحلية

تسمح لنا فكرة الهجنة المحلية بتجاوز ما أسماه ماكيوَن «فسيفساء» (التعددية الثقافية) و«بوتقة» (الاستيعاب) لوصف مفاهيم التفاعل الثقافي. التعددية الثقافية مصطلح يعتبر في أحوال كثيرة «تقدميا»، ولكنه يعزل الثقافات ويفرق بينها. مثلا، في مكان وصول المهاجرين قد تُقبل الثقافات ويُسمح بها ولكن مظاهر الهوية (سواء كانت عرقية أو اجتماعية، وهكذا) تُختزل وتستعمل وسيلة للتمييز. تحيل الهجنة المحلية على وضعية تمتزج فيها الثقافات للحصول على نتائج فريدة. هناك أمثلة عديدة لهذا (انظر الإطار 5 - 6 ونموذج الموسيقى العالمية). مثلا، «الطبخ الأسترالي» مزيج من الطبخ البريطاني التقليدي ومكونات أسترالية محضة (مثل الكنغر)، بالإضافة إلى طعام أمواج عديدة من المهاجرين الذين جاءوا إلى البلد مثل اليونانيين والإيطاليين والإسبانيين. والنقطة الأساس هي أن هذه الأشكال لا توجد فقط في شكل متعدد الطهي - فهي غالبا ما تُجمع في طرق جديدة لذيذة. في الواقع، أصبحت أستراليا تعرف بما يشار إليه أحيانا بمرح طبخ الخليط المريك. ويرتبط المثال الثاني أيضا بالطبخ. يعتبر الكِري الطعام الأكثر شعبية في بريطانيا وهو مركزي لهوية ملايين البريطانيين. الكري البريطاني، ومشتقاته مثل البالتي، مجموعة من الأطعمة تعتمد الطبخ الهندي، الذي ربما لن يتعرف عليه الهنود لو تناولوا الغداء بأحد المطاعم في سمول هيث في بورمينغهام - التي نصبت نفسها «عاصمة البالتي في العالم». ويوجد مثال آخر عن الهجنة المحلية في الحقل اللغوي. هناك كلمات عديدة في اللغة الإسانية التشيلية تختلف عن إسبانية البلد الرئيس بسبب تأثير المابودونغون، لغة المابوتشي (سكان جنوب تشيلي الأصليون). في الواقع، كما نوقش ذلك في الإطار (5 - 6)، هناك أصناف محلية عديدة من اللغات «العالمية» التي تطورت اعتمادا على عوامل طارئة.

في سياق ما ذُكر أعلاه، فإن مفهوم العالمية - المحلية مهم على وجه الخصوص - حيث يتفاعل العالمي والمحلي للحصول على نتائج هجينة. على هذا النحو، لم يعد الفاعلون المحليون يعتبرون ضحايا التحولات الثقافية العالمية وإنما هم مؤولون لهذه العمليات (ألين وهامنيت، 1995). عندما نقبل

هذا الاقتراح سنستطيع أن نحلل بدقة أكبر تأثير الثقافات غير الغربية على الثقافات الغربية الأخرى، وتأثير الثقافات الغربية على الثقافات الغربية، وتأثير الثقافات غير الغربية على الثقاقات غير الغربية الأخرى. بصيغة أخرى، يمنحنا هذا المنظور أدوات أدق لتأويل التحول الثقافي المعقد. دفع لاش وأوري (1994) بالنقاش إلى مرحلة أخرى، محاولين البرهنة على أن التنوع والتميز أصبحا جزءا من رأس المال الثقافي ويمكن استعمالهما في بعض الحالات لتعزيز سبل العيش في الاقتصاد المابعد حداثي الجديد (انظر الجزء عن تسليع الثقافة أدناه). يقود تمديد هذه الفكرة إلى مفهوم صفة المحلية المتجددة (ليفيت، 2001). قد تنطوي هذه العملية على ظهور الأصولية الإثنية (ووترز، 2001) -حيث تحاول مجموعة إعادة إحداث جذورها الأصلية والراديكالية واكتشافها من جديد، مثلا. مع أن الدليل يشير إلى هجنة متزايدة، قد يكون هناك قليل من الشك بوجود أمثلة حقيقية جدا لصفة المحلية المتجددة في كل المجالات (مثلا، في شكل مخططات تجارية اقتصادية محلية غير مرتبطة أو حركات التفويض عبر أوروبا).

في بعض الطرق عرفت الثقافات دائما التهجين، بما أنه لا توجد ثقافة ثابتة والتفاعل الثقافي مستمر. ولكن لا شك في أن سرعة «حركة السير» الثقافية في العالم المعاصر كبيرة إلى حد أن التفاعلات - أو العمليات العابرة للثقافات، كما يسميها ماكيوَن - تنطلق بسرعة مفرطة. بالنسبة إلى العديد من المعلقين، إن الهجنة المحلية محرِّرة ومثيرة. فهي توفر وسيلة لمقاومة الثقافات المهيمنة وتدميرها وتعطيل العمليات المجانِسة. ويمكن أن تُحدث إحساسا أغنى بالمكان و«تقدميا» أكثر (ماسي، 1991).

الشتات

مُزقت العلاقة الثابتة بين المكان والثقافة بمفهوم الشتات. ويشير الشتات إلى تفرق الثقافة من «موطنها» واستُخدم في الأصل للإحالة على اليهود. مع الحدث المعاصر الكبير لحركات الهجرة (انظر الإطار 2 - 6) أصبحت هذه «الجماعات» مألوفة. ويوفر الفضاء الإلكتروني على الخصوص فضاء خصبا للتفاعلات الثقافية المشتتة (انظر الإطار 5 - 6). تمدد الشتات الهندي،

مثلا، عبر كل القارات بشعوب «هندية» مهمة موجودة في أماكن متنوعة مثل جنوب إفريقيا والبرازيل والمملكة المتحدة وفيجي. ويعد شتات قوميات المحيط الهادئ، مقارنة بحجم شعوب «الموقد»، من بين أكبر الشتات في العالم (انظر الإطار 5 - 6 حول الشتات النيوي). يرى ماكيوَن (2001، ص171)

> أن هويات الشتات مهمة لأنها محلية وعالمية في الآن نفسه، وترتكز على تحديد لهوية عابرة للقوميات مشتملة على جماعات «متخيلة» و«ملقاة».

في «فضاء الشتات» تكون عمليات التهجين أعلى بما أن المهاجرين يتفاعلون مع الثقافات «المضيفة» لإحداث أشكال جديدة. قد تأخذ الصفة البريطانية، مثلا، أشكالا عديدة - الشكل الأفريقي - الكاريبي أو الهندي أو اليهودي، وهكذا دواليك - وهويات الشتات هاته تجدد المفهوم الأصلي للصفة «البريطانية». يتمدد الشتات عبر الحدود التقليدية، مؤلفا علاقات جديدة بين الأماكن، ومحدثا أشكالا ثقافية تتحدى هرمية وبنيات مقبولة. وتحدى هذا مفاهيم جغرافية مقبولة عديدة - مثل «الموطن» و«الانتماء» (دوير، 1999). على هذا النحو، يحول الشتات بعمق السمة الفضائية لثقافات الدولة القومية.

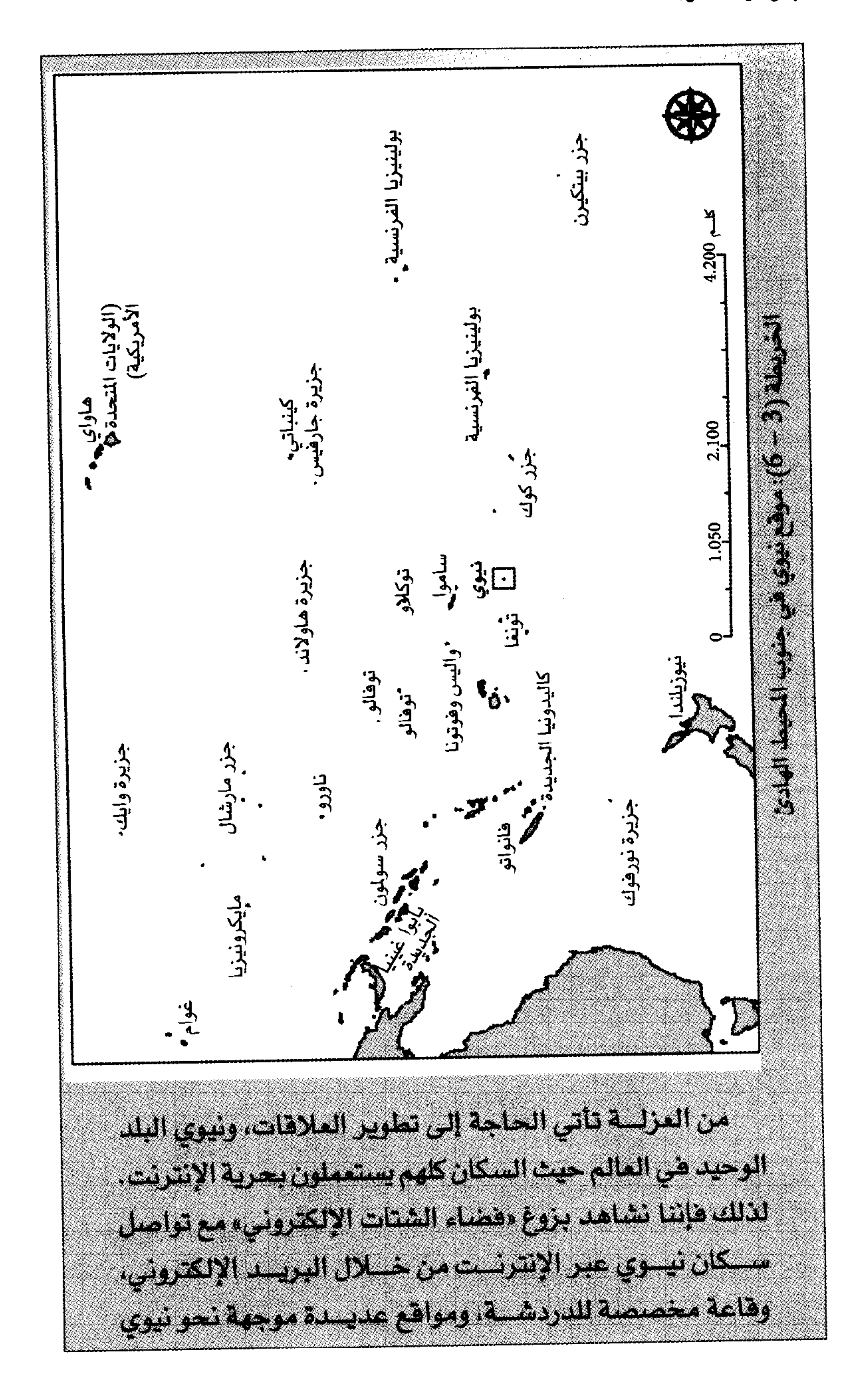
(الإطار 5 - 6)

الشتات النيوي

نيوي بلد يوجد في غرب جنوب المحيط الهادئ محتلا جزيرة واحدة مساحتها 250 كلم مربعا تقريبا وساكنة عددها ألفان تقريبا. وهو واحد من الأقاليم الأصغر على الأرض ومعزول بأكثر من 200 كلم من أقرب جيرانه، تونغا، برصيف ميناء واحد ومطار صغير. سكنها البولينيزيون منذ ألف عام تقريبا، واستُعمرت أولا من لدن بريطانيا العظمى في العام 1901 وسُلمت لسلطة نيوزيلندا بداية من العام 1904. لم تكن مستعمرة آهلة وحافظت على هويتها الأصلية القوية. في العام 1974 حصلت على الاستقلال باعتبارها «إقليما في

ارتباط حر» مع نيوزيلندا، مع هذه الأخيرة مسؤولة عن الدفاع عليها وعن سياستها الخارجية. تستقبل نيوي كميات هائلة من الدعم، أحيانا ما مجموعه 50 في المائة من الناتج القومي الإجمالي، ويتكون الباقي من مزيج من التحويلات وإيصالات السياحة والتصدير الزراعي (موراي وتيري، 2004).

منذ الاستقلال بدأت نيوي تفقد سكانها بسرعة، فانخفض عددهم من 5 آلاف في العام 1966 إلى المستوى الحالي (انظر اللوحة 6 - 6). اليوم، عدد النيويين الذين يعيشون في بلدان حافة المحيط الهادئ أكبر من العدد الذي يعيش في الجزيرة نفسها. وهناك 20 ألفا تقريبا يعيشون في نيوزيلندا وآلاف أخرى في أستراليا وقوميات أخرى على حافة المحيط الهادئ. الشتات النيوي له روابط لصيقة بـ«الموطن» - تبعث تحويلات واسعة النطاق نقدية وعينية من قبل الجيل الأول والثاني والثالث من المهاجرين. تم الحفاظ جيدا نسبيا على الممارسات الثقافية في مراكز شعب النيوي، مثل أوكلاند، حيث تقام طقوس خرق الأذنين وطقوس أخرى بانتظام. منذ الاستقلال كان للنيويين خيار الجنسية النيوزيلندية/النيويية المزدوجة التي عززت الهجرة إلى الخارج. يمكن تجربة الاحتكاك عند عودة المغتربين النيويين إلى موطنهم، بما أن بعضا من سماتهم الثقافية قد تغير. فتبني الشباب البولينيزي ثقافة الهيب هوب الأمريكية بوساطة نيوزيلندية واسع الانتشار، مثلا، وهذا غريب بالنسبة إلى أولئك الذين بقوا في الجزيرة. تتغير القيم الثقافية إذن بسرعة، وقد يؤدي هذا إلى النزاع. مثال بارز هو قضية الأرض. كل الذكور النيويين لهم الحق في الأرض باعتبارها جزءا من جماعة العائلة. وبما أن أغلب النيويين يعيشون بعيدا عن الجزيرة، ترك هذا كثيرا من الأرض مهملا. والذين لايزالون في الجزيرة أصيبوا بإحباط متزايد مع رغبات سكان الشتات في الحفاظ على حقوق ملكياتهم. ويذكر هؤلاء، مع ذلك، الحق في الأرض باعتباره جزءا من الطريقة النيويية (ماكينتاير وسولزبي، 2004).



الخريطة (6 - 3): موقع نيوي في جنوب المحيط الهادئ

من العزلة تأتي الحاجة إلى تطوير العلاقات، ونيوي البلد الوحيد في العالم حيث السكان كلهم يستعملون بحرية الإنترنت. لذلك فإننا نشاهد بزوغ «فضاء الشتات الإلكتروني» مع تواصل سكان نيوي عبر الإنترنت من خلال البريد الإلكتروني، وقاعة مخصصة للدردشة، ومواقع عديدة موجهة نحو نيوي

(غيبسون، 2004). تم تأكيد واقع العزلة والحساسية للمناخ في يناير 2004 مع ذلك عندما حطم إعصار هيتا كثيرا من بنية الجزيرة التحتية والمحاصيل الزراعية. ومن المتوقع أن هذا، مع الضغوط على اقتصاد البلد، سيؤدي إلى مزيد من هجرة السكان. تضاعفت المشاكل الاقتصادية بإصرار «مجلس أمناء» التنمية، مثل الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية والوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية، على أن تشرع في إصلاح ليبرالي جديد. وأدت الهيكلة الناتجة عن الإصلاح إلى انهيار قطاع الدولة للتشغيل في منتصف التسعينيات (موراي، 2002ب). هل من الممكن أننا شهدنا، من خلال مزيج من الهجرة الطوعية وغير الطوعية نحو الخارج، إعادة تحديد موقع الموقد الثقافي لهذا المجتمع؟ أو هل الثقافة تغيرت جدا إلى حد لا يمكن التعرف عليها؟ هذان نوعان من الأسئلة السياسية التي يتعامل معها في أحوال كثيرة متخصصو الجغرافيا الثقافية في سياق الشعوب المهمشة.

على العموم، من السهل الهروب بفكرة أن العولمة تدمر التنوع الثقافي. فهي من المؤكد تغير خريطة العالم الثقافية بعمق. مع ذلك، كما هو مبين أعلاه، هناك علامات أن العملية لا تتسم دائما بمسار ثقافي أحادي. بالنسبة إلى أغلبية الجغرافيين فإن آثار العولمة الثقافية التكييفية أو المحدِّدة قد بولغ جدا في التركيز عليها. خمسة أمثلة، توافق تلك التي تمت مدارستها في سياق أطروحة التجانس الثقافي العالمي، مقدمة في الإطار (6 – 6).

(الإطار 6 - 6)

عدم التجانس الثقافي العالمي

اللغة – مع أن اللغة الإنجليزية قد أصبحت لغة العالم المهيمنة، فقد بقي تنوع هائل. تشمل لغات العالم المهمة اللغة

الصينية الماندرينية والإسبانية والهندية والعربية والبرتغالية والبنغالية والروسية - كل هذه اللغات لها أكثر من 100 مليون ناطق باعتبار كل واحدة لغة أولى. لا يوجد أي سبب لافتراض أن هذه الأرقام ستنخفض. من المحتمل، مع ذلك، أن عددا مرتفعا من الناس سيتعلمون الإنجليزية باعتبارها لغة ثانية، ما سيؤدي إلى ثنائية لغوية متزايدة. في مناطق من الولايات المتحدة الأمريكية، مثل جنوب فلوريدا، ونظرا إلى الكثافة السكانية اللاتينية، الإنجليزية والإسبانية واضحتين بصورة متساوية. «دورا المستكشفة»، شخصية تلفزية لأطفال أمريكا بجذور ثقافية أمريكية لاتينية وتتحدث لغتين تجسد المشهد اللغوي المتحول للولايات المتحدة الأمريكية. وفي اللغة الإنجليزية نفسها، توجد لهجات متحولة عديدة ولهجات الجماعة تحتوي على عناصر- بما في ذلك النحو والترنيم والمفردات - من اللغة الأصلية والإنجليزية على حد سواء. الإنجليزية الجامايكية والإنجليزية الفيجية غير مفهومتين لبعض الناطقين بالإنجليزية من إنجلترا، مثلا.

السياحة - بالنسبة إلى عدد متزايد من الناس «الآخرية» هي التي تجعل وجهة ما جذابة. إنها عملية عولمة وسائل الإعلام نفسها التي جعلت الناس واعين بالآخرية وزادت في طلبها. قيل إن بعض الأماكن تُدمج في الرأسمالية العالمية بطرق عززت تميزها بدلا من أن تتسبب في تآكلها. ويبدو أن ظهور السياحة الإيكولوجية، وحتى سياحة الفقر، يشير إلى تحول من السياحة «الفوردية» الملخصة في الإطار 3 - 6 (شايفينس، 2002).

العلامات التجارية العالمية - تُكيف المنتجات في أحوال كثيرة وفق الشروط المحلية على الرغم من الظهور الذي لا جدال فيه للعلامات التجارية العالمية. مثلا، يُستعمل لحم الضأن في سندويش ماكدونالدز هندي كبير ويستعمل زيت نباتي في القلي. إم تي في، من الأمثلة النموذجية لعولمة البوب

الثقافية، تُكيَّف بحسب الجماهير عبر العالم، وتقدم إم تي في الآسيوية وإم تي في أمريكا اللاتينية أشرطة فيديو تجمع بين ثقافتين غربية ومحلية. وتُعرض دمية باربي في ثلاثين صنفا قوميا مختلفا.

وسائل الإعلام – مع أن وسائل الإعلام العالمية مركزة كثيرا وموحدة القياس داخل الشركات الرئيسة وخارجها على حد سواء، يُسعى بنشاط وراء تميز المنتج. وتبقى الجرائد المحلية والمحطات الإذاعية والتلفزية مقدمة مهمة للأخبار وتعطي وجهة نظرها الخاصة بها عن الأخبار، مع أن العديد منها تملكها كتل إعلامية كبيرة. خلال الحربين الأفغانية والعراقية برزت شبكة الأخبار العربية القطرية «الجزيرة» صوتا بديلا، وكانت دائما تنتقد الإجراءات الأمريكية والبريطانية في الشرق الأوسط. من المفارقات، مع ذلك، أن الإشاعات التي كانت تتداول في يناير 2005 تقول إنه بسبب الضغوط الأمريكية جزئيا بيعت المحطة لكتلة إعلامية غربية. وتوجد عمليات صغيرة للتسلية، مثل منتجي الأفلام المستقلين، مع أنه من الصعب عليهم الحصول على قنوات التوزيع.

الديموقراطية – بالضبط كما أن هناك راسماليات بديلة توجد بنيات ديموقراطية بديلة. تُطعم الديموقراطية في عديد من قوميات جزر المحيط الهادئ فوق الأشكال التقليدية وأشكال أخرى من الحكامة. في نيوزيلندا، مثلا، تُحفظ مقاعد في البرلمان لماوري الإثنية. وخارج الهيمنة الديموقراطية توجد العديد من التكوينات الأخرى، التي تتحمل مسؤولية نسبة مهمة من الساكنة العالمية. والانتقال في الصين، مثلا، مستقل جدا بما أنه حاول الجمع بين الاقتصادات الليبرالية والسياسات الاستبدادية. تستمر الاشتراكية في مجموعة من البلدان الأخرى مثل شمال كوريا وكوبا وفيتنام – ولو بطرق مختلفة جدا وبنتائج مختلفة جدا.

الاستهلاك الثقافي - التسليع والكونية

تعاملت أعمال حديثة من لدن جغرافيين مع الطبيعة المتغيرة للاستهلاك فـي وجه العولمة الثقافية (انظر كرانغ، 1998؛ مانسـفيلت، 2005). كان هناك نقاش هائل بشـأل ظهور «ثقافة الاسـتهلاك» خلال العقود الثلاثة الأخيرة على وجه الخصوص. وأصبح الاسـتهلاك يُفهم على أنه أكثر من كونـه عملية لصفقة مادية. تتألف المواد من القيمة الرمزية بالإضافة إلى القيمة المادية واسـتهلاكها مرتبط بإحداث الهويات والتعبير عنها (ووترز، 2001). وأصبحت «العلامات التجارية» علامات مهمة جدا للهوية. أحذية وملابس آديداس، مثلا، مرتبطة بثقافة الهيب هوب الأمريكية، ويشـتري عديد من الناس الملابس لربط أنفسهم بحركة الشباب هذه الخاصة. بهذا المعنى إذن أصبح الاستهلاك مصدرا رئيسا للتمييز الاجتماعي والثقافي. وهذا له علاقة بالعولمة بطرق عديدة - ليس أقلها أن مثل هذه «الدلالات» انتشـرت بسرعة عبر الكوكب، منشئة ثقافات عالمية تتجاوز الحدود. يرى البعـض أن هذه الثقافة الناشـئة تجاوزت سـلطة أي مجموعة (بودريار، 1988). أن هذه الثقافات تتحول إلى أمر لا شك فيه - وهل تُحدث ثقافة عالمية واحدة مسـألة أخرى، مع ذلك، كما يوضح ظهور «المستهلك الكوني» الذي يناقَش لاحقا في هذا الجزء (انظر أيضا المناقشة السابقة).

عندمـا تصبح أشـياء ثقافة ما وأفكارها وسـماتها جزءا من نظام رأسمالي للتبادل وتباع وتشترى، تبدأ عملية التسليع الثقافي بالحدوث. ارتبط بظهور المسـتهلك الكوني الطلب المتزايد على التجارب الثقافية «الأصيلـة» و«الغريبـة» وتزويدها. يرافق هذا في أحـوال كثيرة قطاع السـياحة، حيث، كما تمت الإشـارة سـابقا، تحولت الطريقة السائدة للتوفير السياحي من نموذج «الشمس والبحر» الفوردي إلى قطاع مميز أكثر يعتمد التجارب الثقافية «الجديدة» (انظر الإطار 7 - 6). التسليع الثقافي ميزة المجتمع العالمي بامتياز. في الأسـواق الممتازة عبر الغرب، مثلا، تُدمـج صفوف جديدة من المنتجات من بلـدان غير غربية تحت رقعة أطعمة «إثنية» - وهي عملية تشبه تحول موسيقى «العالم» (انظر الدراسـة أدناه). في المناطق الحضرية، لاسـيما في مدن العالم، كانت

اســـتراتيجية التســـويق البارزة للإدارات المحلية في الآونة الأخيرة هي إعادة إحداث مناطق «إثنية» وتعزيزها، مثل الحي الصيني في ســـوهو بلندن، أو الحي العربي بســـنغافورة (تشانغ، 2005). من السخرية أنه في الماضي مثل هذه المناطق كان من الممكن أن تكون حقا «أحياء إثنية» شُـــجع السياح على تجنبها. يعمل التســـليع الثقافي بطريقتين، مشتملا على تدفقات من الغرب إلـــى العالم غير الغربي. وفي الواقع، في كثير من النواحي، يســـبق اتجاه التدفق هذا التدفق من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية. وتُســـوق الرمـــوز مثل كوكاكـــولا وماكدونالدز على أنها مُثل غربية، ما يعني ضمنا أن الاســـتهلاك يمنح منزلة رفيعة. وفي كلا العالمين الغربي وغير الغربي فإن تجربة «الآخر» قد تمنح المنزلة الرفيعة و«الكونية» للمستهلك.

يحدد بيل وفالينتاين (1994) «المســـتهلكين الكونيين» باعتبارهم نخبة مســـتهلكة تبحث عن الدلالات الثقافية التي لم تمســـها القوات المجانِسة وتستكشف بنشـــاط التنوع متعدد الثقافات (تومبســـون وتامبيا، 1999). تراكـــم هذه المجموعة الرأســـمال الثقافي – مثل الموســـيقى أو اللباس أو الطعام أو المشروبات أو المفروشات – باعتبارها وسيلة تميزهم عن الاتجاه الســـائد (شـــورمر – ســـميث وهنام، 1994). وعلى نحـــو متزايد، هؤلاء المستهلكون غير مضطرين إلى مغادرة مناطقهم ليحققوا أهدافهم، وهكذا فـــإن التدفقات الثقافية المضاعفة لها الأثر الجدلي بتصعيد احتمال عدم التجانس. لا يوجد المســـتهلكون الكونيون فقط في البلدان الغنية، مع أنهم مألوفون أكثر في مثل هذا الســـياق، بما أن ممارســـة هذا التراكم تتطلب قدرة مالية والوصول إلى الشـــبكات العالمية. في البلدان الفقيرة لا توجد هذه النخـــب، وهي في أحوال كثيرة واضحة جدا. في تشـــيلي، مثلا، قد يمضي مســـتهلك كوني عطلته في مايامي ويشـــرب ويسكي شيفاز ريغال ويســـمع موســـيقى الروك بالإنجليزية. وحقيقة أن علامات الهوية نفسها لن تمنح الكونية للمســـتهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلا، تسلط الضـــوء على أن الرموز الثقافية تؤول بطرق مختلفة عبر الفضاء بحســـب الاحتمالات المحلية.

بودريار (1988) ما بعد بنيوي كتب كثيرا عن عملية التسليع الثقافي وأثر في عدد من متخصصي الجغرافيا البشرية في هذا المجال. قال إن ثقافة «ما بعد الحداثة» هي ثقافة العلامات والرموز. يتميز عالم اليوم بانتشار الصور الزائفة حيث رموز أو دلالات حادث ما أو مادة تعوض التجربة المباشرة. على هذا النحو، يُعاش «الواقع» أساسا من خلال تمثيلاته - بمعنى أن التمييز بين الملموس والمتخيل أصبح صعبا جدا ومسهَبا. يحدث هذا بيئة اجتماعية من «الواقع المفرِط» الذي يجرد الثقافات وصفاتها المكوِّنة من ثبوتها ويحدث أفضية جديدة حيث احتمالات التاريخ الأولى تصبح أقل أهمية. مدد الجغرافيون وآخرون هذه الأفكار إلى تحليل الرأسمالية والاقتصادات والخدمات مثل السياحة (لاش وأوري، 1994).

يمكن القول إن التسليع الثقافي، لو أدير بشكل صحيح وحس مرهف، يمنح احتمال سبل عيش حسنة بالنسبة إلى الثقافات المهمشة، بالإضافة إلى المساعدة على الحفاظ على بعض «التقاليد» الثقافية (انظر الإطار 7 - 6). في المقابل، يرى البعض أن مثل هذا التسليع يعادل «دعارة» الثقافة (بريتون وكلارك، 1987). في هذا النقاش الأخير، تخرج الثقافات عن سيطرة أولئك الذين يسكنونها وتنتقل إلى أيدي قوات السوق. وتتميز هذه القوات بأنها متقلبة ودورية - وهكذا فهي تهدد في الحقيقة سبل العيش المستدامة. يمكن للتسليع أيضا أن يضاعف من الصور النمطية عن معنى «الأصيل» و«الأهلي»، وبهذه الطريقة إحداث ثقافات قابلة للتسويق قد «يُضيق» الثقافات إلى حد أنها لا تتطور كما كانت ستتطور لو كانت في ظروف «مُستغلَّة» أقل. يمكن القول إن هذا المنظور الأخير يرعى المهمَّشين الذين ليسوا بالضرورة مستقبلين سلبيين لعلامات السوق وييسر أمورهم. السياسة الثقافية الجديدة حقل متنازع عنه بشدة.

الإطار (7 - 6)

السياحة وابتكار الثقافة التقليدية في فيجي

تُستعمل الثقافة لبيع الأشياء، والسياحة - القطاع الاقتصادي الوحيد الأكبر في الاقتصاد العالمي - من أفضل الأمثلة. في

أواخر الثمانينيات تم تحدي الاستهلاك الجماعي لمثل الشاطئ والشمس من قبل نمو سياحة المواقع «الغريبة». في المحيط الهادئ الجنوبي، مثلا، أصبحت السياحة الإيكولوجية والسياحة الثقافية مهمة جدا في السياق العام لنمو الصناعة السياحية في المنطقة. في فيجي، في منتجعات العطل والرحلات البحرية الرسمية نسبيا، تباع «تجربة فيجي» لجذب الزائرين. شهد هذا إعادة إنتاج بعض الممارسات الثقافية وتكييفها، مثل حفل الترحيب بشرب الكافا وابتكار أشكال أخرى مثل رقصة الميكي لتلبية حاجات أولئك الذين يبحثون عن تجربة «أصيلة» (انظر اللوحة 8 - 6). يخصص موقع مكتب زوار فيجي فضاء كبيرا لتفسير بنيات فيجي الاجتماعية التقليدية، ومعتقداتها وطقوسها. في العالم خارج المنتجعات السياحية مثل هذه «التقاليد» تتطور بسرعة. أغلب سكان فيجي يعيشون الآن في مناطق حضرية ولهم ميول غربية جدا في أذواقهم ومواقفهم. لاتزال الممارسات التقليدية موجودة في بعض القرى الداخلية والساحلية، ولكنها من نوع منتجعات الشواطئ التي أصبحت جيوبا ثقافية مُسلّعة. السياحة، بمقايضة تقاليد فيجي المبتكرة والأصيلة معا ممزوجة بتوفير منتجعات حديثة، هي حقا منتج عالمي محلي. رأى البعض أن السياحة المعولمة في أماكن مثل فيجي ترتكز على «استشراق» المحيط الهادئ المضر (انظر نيكول، 2000). ورأى آخرون أن التسليع من هذا النوع يساعد في الحقيقة على الحفاظ على الثقافة والإثنية بطرق كانت ستواجه تحديا في أحوال أخرى.

صناعة الموسيقى العالمية نموذجا

أصبح من المبتذل القول بأن الموسيقى لغة كونية. مع أن الانتقال بين الثقافات يطرح مشاكل - نظرا إلى التنوعات الكبيرة من حيث أسلوب الموسيقى وبنيتها وموضوعها الغنائي - فهو لا يعتمد التواصل المكتوب أو المنطوق بوضوح في أثره الرئيس. فهي إذن مرشح رئيس للتأويل الثقافي.

وجغرافية إنتاج الموسيقى واستهلاكها متفاوتة جدا، مع ذلك، مع الجزء الأكبر من التدفقات الموسيقية متنقلا من الغرب إلى أماكن أخرى، عاكسا علاقات القوة الاقتصادية والسياسية المتجذرة في التاريخ الاستعماري. ويسيطر على هذه الصناعة شركات عابرة للقوميات كبرى قليلة كان لها دور فعال في نشر أشكال تغريبية من البوب والروك عبر الكوكب. وتلخص بعض النتائج - إم تي في، والبيتلز، ومايكل جاكسون، وألفيس بريسلي، ومادونا - بطرق عديدة أطروحة عولمة الثقافة.

في الماضي، كان انتشار الموسيقى محدودا بغياب التكنولوجيا المطلوبة لتسجيلها وإذاعتها. وهكذا كان موقع الإنتاج هو الأداء الحي. وانتشرت الأشكال الموسيقية من خلال شبكات معولَمة مبكرة بما في ذلك الديانات العالمية والإمبراطوريات وأنماط الهجرة المرتبطة بها. وتركت بعض التدفقات، مثل تجارة الرقيق من أفريقيا إلى القارة الأمريكية، إرثا خاصا دائما من حيث الموسيقى الهجينة، مؤدية إلى البلوز والموسيقى الإنجيلية، وبطريقة غير مباشرة، إلى الروك أند رول، وموسيقى السول، وموسيقى آر أند بي، والهيب - هوب راب. وأدى فتح القارة الأمريكية من لدن الإسبانيين والبرتغاليين إلى تكوين أشكال موسيقية جديدة تجمع بين الفلامينكو والموسيقى الكلاسيكية الغربية وموسيقى الإنديز التي يمكن سماعها بوضوح اليوم في موسيقى أمريكا اللاتينية. وتوضح عولمة الموسيقى في المائة سنة الماضية دور التكنولوجيا التسهيلي المهم مع ربط موجات العولمة المميزة والمكثفة جدا ببنيات تحتية جديدة. عرف تخزين الموسيقى وإعادة إنتاجها ثورة متنقلة في تسلسل زمني من تسجيل الفينيل والكاسيت والقرص المضغوط والقرص المصغر، وفي الآونة الأخيرة، إم بي 3 (التخزين الرقمي)، فأصبح التخزين وإعادة الإنتاج «طليقين» مع كل اختراع متعاقب. وقد يسَّر هذا التدفق المتزايد بروز بنيات تحتية للإرسال مرتبطة بعولمة ثقافية أوسع مثل الراديو والتلفاز وفي الآونة الأخيرة الإنترنت. وكانت للشركات العابرة للقوميات ذات الإنتاج الثقافي الكبير وظيفة مهمة في تطور هذه التكنولوجيا واستفادت من الفرص التي وفرتها. ونتيجة لهذه

الاتجاهات عرفت الموسيقى العولمة بطرق ثلاث رئيسة: (1) تطورت شركات الموسيقى العابرة للقوميات لتعزيز التدفقات العالمية، (2) اختُرقت الأسواق القومية إلى حد بعيد بعازفين أجنبيين، (3) انتشرت الأساليب والصور الغربية من طريق صناعة الموسيقى.

وصناعة اليوم تسيطر عليها حفنة من الشركات العابرة للقوميات الكبيرة جدا التي تتحكم في صناعة قدرها 32 مليار دولار أمريكي في العام 2003 بـ 2.9 مليار من مبيعات الوحدة (الاتحاد الدولي لصناعة الصوتيات، 2004). في العام 2002، كانت خمس شركات مسؤولة عن 75 في المائة من إجمالي سوق الأسهم: يونيفورسل (27 في المائة)، وسوني (14 في المائة)، وإي إم آي (12 في المائة)، وورنر (11 في المائة) وبي إم جي (11 في المائة). هذه الشركات العابرة للقوميات مدمجة في أحوال كثيرة عموديا وأفقيا وكانت عدوانية جدا من حيث شرائها لأسماء صغيرة مستقلة سابقا. هذه الشركات العملاقة، التي توجد مراكزها أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية وإلى حد أقل في المملكة المتحدة، لها عموما توجه إنجليزي. وكما تمت الإشارة أعلاه، شملت عولمة البوب والروك إلى حد بعيد انتشار الأشكال الثقافية من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة إلى باقي العالم. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان الروك أند رول والبلوز والسول الأساليب المصدرة الرئيسة. والأشكال الموسيقية المهمة التي عرفت العولمة لاحقا في تسلسل زمني تقريبي تشمل موسيقى الكانتري والويسترن، والأوربن فولك، وهيفي ميتل، وبانك، ونيو رومانتيك، وغوتيك، وأسيد جاز، وهاوس/رايف، وغرانج، وبريتبوب، والراب، والهيب - هوب، وفرق غورل/بوي، ونيو آر أند بي.

مع ذلك، أمسكت أشكال قليلة بالخيال العالمي كما أمسك الراب/ والهيب هوب. انطلق هذا الشكل من أحياء فقيرة بمدن رئيسة في الولايات المتحدة في بداية الثمانينيات، وعرف حضورا عالميا بارزا في الرسوم البيانية للأفراد لكل بلد تقريبا، ويُحتذى، باعتباره شكلا موسيقيا ونمط حياة على حد سواء من قبل الشباب في كل القارات. ثقافة الراب

متنوعة ومعقدة، ولكنها تسـير في أحوال كثيرة جنبا إلى جنب مع فاعلين آخرين في العولمة الثقافية ذات النهج الليبرالي الجديد مثل ثقافة العلامة التجارية العالميـة والمادية المتباهية. إن اختيـار الراب/الهيب - هوب من قبل الدوائر الرأسـمالية لم يكن بالضـرورة مقصودا أو حتى يمكن التنبؤ به فـي بداية الأمر. كوَّن عمـل المجموعات الرائد مثل شـوغرهيل غانغ وغراندماستر فلاش وفيوريوس فايف جزءا من حركة احتجاجية سياسية ضـد الثقافة الأمريكية «الرسـمية». يمكن القول إن عديدا من الأشـكال الموسـيقية المعولَمة فـي النهاية مثل البلوز والبانـك والغرانج بدأت الحياة باعتبارهـا حركات مناهضـة للثقافة إلى أن اعتمدت من قبل الشـركات العابرة للقوميات الثقافية.

لم تطور بلدان أخرى الموسيقى الشعبية المعولمة مثلما طورتها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وهذه الأسـواق غير قابلة للاختراق نسبيا من قبل فنانين من أسواق أخرى. تظهر قائمة غينيس البريطانية لأكثر الأغاني نجاحا (روبرتـس، 2001)، المجموعات الأربعين الأوائل مـن العام 1952 إلى العام 2000، اعتمادا على مجموع الأسـابيع على جدول المبيعات البياني، بعشرين عملا في المملكة المتحدة، وتسعة عشر عمـلا في الولايات المتحـدة وعمل واحد بأسـتراليا (البي جيز الذين ولـدوا في المملكة المتحدة). وفي بلـدان إنجليزية أخرى وبلدان ناطقة جزئيا بالإنجليزية، مثل أستراليا وكندا ونيوزيلندا، تبرز سيطرة الفنانين الأمريكيـين والبريطانيين، على الرغم من مجهودات الحكومات في كل بلـد تعزيز الموضوع القومي على الراديو. أنتج البلدان الأولان عددا من النجوم العالمية بما في ذلك أي إن إكس إس، وآي سـي/دي سي، والبي جيـز وكيلي مينوغ في حالة البلد الأول، وسـيلين ديـون، وبراين آدمز، ونيل يونغ، وراش في حالة البلد الثاني. وجدت نيوزيلندا صعوبات على الخصوص في اختراق الأسـواق العالمية مـع مجموعة كراوديد هاوس التي حققت مسـتوى عالميا تقريبا. السوق القومية النيوزيلندية مشبعة بالأعمـال الأجنبية، ومن الأعمـال الأربعين الأوائل مـن العام 1966 إلى العـام 1996، اعتمادا على الجداول البيانية الأسـبوعية للأفراد،

كانت مجموعة واحدة فقط (دانس إكسبوننتس) من نيوزيلندا، بينما كان تسعة عشر عملا من المملكة المتحدة، وخمسة عشر من الولايات المتحدة، وثلاثة من أستراليا (البي جيز، وأوليفيا نيوتن جون، وجمي بارنز)، وعمل واحد لكل من إيرلندا (يو 2) والسويد (آبا).

لأوروبا وفرنسا وألمانيا صناعات قوية، ولكنها، وبصرف النظر عن عدد قليل من مجموعات «البوب الأوروبي»، مثل كرافتوورك وتريو ونينا، لم تمسك بالأسواق العالمية. استمتعت البلدان الإسكندنافية بقليل من النجاح، بإنتاج آبا، وفي الآونة الأخيرة، آ - ها وروكسيت. أنتجت إسبانيا أسماء عالمية قليلة في الموسيقى الشعبية، مع استثناءات بارزة مثل الأب والابن خوليو وإنريكي إغليسياس. يعرف الفنانون الإسبانيون شعبية كبيرة في أمريكا اللاتينية مع ذلك. يُعاق انتشار الموسيقى غير البريطانية وغير الأمريكية من خلال الشبكات الرسمية بسبب التوجه العام نحو البوب العالمي الإنجليزي، وبسبب فقر الشركات الموزِّعة الموجودة خارج هذين البلدين. لذلك، إن الجداول البيانية الأوروبية مكتظة جدا بالأعمال الأمريكية والبريطانية. في أمريكا اللاتينية، تعرف الأعمال الإسبانية والأمريكية شعبية كاسحة، والأعمال القومية التي تشق طريقها نحو النجاح التجاري - مثل مانا (المكسيك)، ولوس تريس (تشيلي)، وفيتو بابيز (الأرجنتين) - نادرة نسبيا. في آسيا، تلاحَظ أنماط مشابهة، مع أن ظهور بوليوود كقوة ثقافية في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا يعوض نسبيا هذا الاتجاه.

يبدو أن بلدا واحدا يقاوم الاتجاه أعلاه وهو جامايكا، التي أثرت جدا في الأسواق العالمية من خلال أشكال الريغي (بوب مارلي)، وفي الآونة الأخيرة، الراغا (شاغي). هذه الأشكال ناجحة جدا تجاريا في البلدان الغربية وأنتجت عددا من المجموعات المحاكية مثل يو بي 40. وأصبح الريغي شعبيا جدا عبر إفريقيا وجزر المحيط الهادئ، ويعتبر في أحوال كثيرة شكلا من مقاومة الموسيقى المعولَمة مغلفة في الرسائل المحررة لبوب مارلي. وطور ريغي المحيط الهادئ شكلا فريدا، مزاوجا السكا والأسلوب الكاريبي الغريب مع اللحن المنسجم المتدرج وآلات

الكاريبي. ويحقق شـكل آخر غير غربي أثرا عالميا هائلا هو الأسـلوب الذي يدعى عموما اسـتوائي، الذي يدمج السالسا والميرينغو والكومبيا وسان. وكيف الإيقاعات والألحان الاستوائية التقليدية وطورت من قبل البورتوريكيين والكوبيين في نيويورك في السـبعينيات، فاشتملت على فنانـي الاختراق مثل روبـن بلايدز. وأصبحت معروفة في الموسـيقى السـائدة من خلال أصوات «الروك الاسـتوائي» لغلوريا إستيفان التي تغني بالإسـبانية والإنجليزية. وأنشأ كارلوس سانتانا، عضو في حركة السايكديليك روك لأوائل السبعينيات، سوقا مجددة لهذا النوع الخاص من «الروك الاسـتوائي» في الموسـيقى الغربية السـائدة وبين الشتات الإسباني في الولايات المتحدة الأمريكية. وعبر أمريكا اللاتينية، يتحدى الفنانون «الاستوائيون» مثل خوان لويس غيرا، وويلي كولون، وجو أرويو، وسيليا كروز إلى حد ما أساليب الروك والبوب الغربية.

عملية التجانس ليسـت بالضرورة نتيجة لعولمة أشـكال الموسـيقى الغربية. ومن الآثار التي دامت طويلا من جراء نشـر أشكال الموسيقى الأمريكيـة والبريطانية هي إحـداث هجنة محلية. يمكن سـرد أمثلة قليلـة فقط هنا. يحتوي روك أمريكا اللاتينيـة، بغض النظر عن كونه يُغنى أساسا بالإسـبانية، على خصيصة تميزه من الروك الغربي وهي إدماجه في أحوال كثيرة لإيقاعات لاتينية وفواصل تشبه أسلوب غيتارة الفلامينكـو من حيث المقاييـس والتوقيت (مثلما يوجد في موسـيقى كارلوس سـانتانا). ويمـزج الهيب - هوب النيوزيلنـدي بين الإيقاعات الأمريكيـة والبولينيزية، فـي النغمات والموضوع بطريقـة فريدة (كما هو الشـأن في تشـي فو). والريغي الأفريقي الذي يجمع بين الأصوات الكاريبية وأسلوب السوكوس فريد أيضا. وجمعت موسيقى بهاغرا - بيت البريطانية الممثلة بأباش إنديان من بورمينغهام في أوائل السـبعينيات بين الهيب - هوب والريغي والسكا والبهاغرا. ما لا يمكن إنكاره مع ذلك هو أن هذه الأشكال نادرا ما تعود إلى مكان نشوئها وترمم الأشكال التي خرجـت منها. كان الأمر كذلك، يمكن القـول، إلى أن ظهرت حاليا ما يسمى بـ«موسيقى العالم».

طبعا، خارج دوائر الرأسمال التجارية توجد أشكال موسيقية غنية جدا ومتنوعة يعاد إنتاجها يوميا. وفي أوائل الثمانينيات، بدا من المستحيل تصنيف هذه الأساليب المتنوعة فصاغ متجر صغير للتسجيلات في لندن تعبير «موسيقى العالم». أحدث هذا الوصف الجديد فضاء لموسيقى كانت في أحوال أخرى خفية ووفر نموذجا لمتاجر التسجيل الكبرى على الرغم من الإيحاءات الاستعمارية الجديدة في دمج إرث موسيقي متنوع لأكثر من 90 في المائة من شعوب العالم. وأدى الطلب المتزايد على موسيقى العالم إلى ارتفاع في العروض على الهواء الطلق وتطور مهرجانات مخصصة مثل مهرجان موسيقى العالم والرقص. وظهرت صناعة جديدة، تحتلها شركات صغيرة نسبيا، تجاوز عددها الآن 3 آلاف شركة خاصة بموسيقى العالم. وازدهرت أيضا مواقع إلكترونية مكرسة لموسيقى العالم (نحو 10 آلاف) ومجلات متخصصة مثل «الإيقاع العالمي».

من الممكن الآن سماع موسيقى بديلة في البلدان الغربية أكثر من أي وقت مضى على الرغم من الاتجاه الأحادي السائد. سوقت هذه الموسيقى في شكلها الأصيل، وعرفت أيضا تثاقفا في موسيقى البوب الغربية من خلال أعمال فنانين مثل بول سايمن (جنوب أفريقي)، وفي الآونة الأخيرة كولا شايكر (فرقة هندية)، ودايمن ألبارن (إنجليزي)، وراي كودر (أمريكي) على سبيل المثال لا الحصر. ارتكز هذا الاتجاه على تجارب سابقة ذات شكل موسيقي من الواضح أنه غير غربي من قبل مجموعات مثل البيتلز، وليد زيبلين، وتجربة جيمي هاندريكس والدورز في الستينيات وأوائل السبعينيات. ما من شك في أن هذا التحول مرتبط بالسفر المتزايد ودور تكنولوجيا الاتصالات في تسهيل التواصل. في الواقع سيقول النقاد إن امتصاص الأشكال غير الغربية وتحولها إلى أشكال قابلة للتسويق لأهداف تجارية كان مركزيا في تاريخ صناعة الموسيقى العالمية - كانت جذور موسيقى البلوز والجاز المعاصرة، بعد كل شيء، في أفريقيا. مع ذلك، فإن الاحتفال بظهور أصوات موسيقية مقاومة قد يكون سابقا لأوانه. موسيقى العالم مسؤولة عن نسبة ضئيلة من مجموع المبيعات لم تتجاوز 1 في المائة في المملكة المتحدة.

في وقت تأليـف هذا الكتاب، قوض دور الإنترنـت المهم باعتباره وسـيلة لتوزيع الموسيقى الدور المسيطر للشـركات العابرة للقوميات، مما أدى إلى خسـائر بلغـت 4.2 مليار دولار أمريكي سـنويا (اتحاد صناعة التسـجيلات الأمريكية، 2004). تحتج شـركات كبرى بشدة على التوصل بسـهولة إلى تحميل الموسيقى، كما تجسد ذلك الدعاوى القضائيـة ضد مواقع «القرصنة» للتحميل مثل نابسـتر وكازا. علاوة على ذلك، فهي تتجه بسـرعة نحو تكنولوجيات التحميل الرقمية في محاولة لإعادة السـيطرة على السوق. وقد أحدثت بنيات الاتصالات التحتية الجديدة فضاء لفنانين وتسميات بديلة. مثلا، هناك 50 ألف فرقة مسـتقلة مدرجة حاليا في موقـع GarageBand.com. مع ذلـك، مادام الوصول إلـى هذه التكنولوجيا طبقيـا، فقد يعمل فقط على إدامة انعدام التناسق الجغرافي في القوة الذي ميز دائما صناعة الموسيقى العالمية.

استنتاج - نحو فضاءات ثقافية تقدمية

لقـد حدث تغيير ثقافي عالمي انعكس فـي المجال الأكاديمي بتطور وجهـات النظر التـي تعطي أسـبقية أكبـر للتفسـيرات والتأويلات الثقافيـة. وبـدا أن «التحول الثقافي» يوحي بـأن الثقافة تعزز التغيير فـي كل المجالات. والنقاش الأكثر إقناعا هو أن القوات المحددة للثقافة والسياسة والاقتصاد متداخلة بشكل متلازم. في هذا السياق يقول ألن (2000، ص 466):

> يجب أن نحذر الموضة الحالية من التفسيرات الثقافية. إذا فُهمت الثقافة على أنها السياق العام الذي يحدث فيه الفعل الاجتماعي، إذن يمكن اعتبار كل السلوك الإنساني غير البيولوجي ثقافة... وهكذا تشـرح الثقافة كل شيء، ولا شيء على الخصوص.

تمنح الثقافة الناس إحساسـا بالجماعـة والانتماء — وهي بذلك من الوسـائل الرئيسـة التي تبنى من خلالها الهوية وتُقوى. حتى وقت

قريب اعتُبرت الثقافات مستقرة نسبيا ومحدودة فضائيا، مع أن الدليل التاريخي لا يؤيد هذا بالضرورة. أدت العولمة المعاصرة إلى الاعتراف المتزايد بالروابط بين الأماكن البعيدة والمتفاوتة، وبين الرموز والأفكار. وهكذا فإن التأكيد في الجغرافيا الثقافية قد تحول من اعتبار للفضاءات المحدودة إلى تدفقات البضائع والناس والأفكار والصور والمعتقدات. هذا زمن مقلق بالنسبة إلى الهويات الثقافية بما أن العولمة قد تقدمت بسرعة لا نظير لها في أي مجال آخر. هل يعني هذا ضمنا تجانسا ثقافيا أو نقضا لإقليمية الهوية؟

تعتمد نقاشات التجانس آراء قديمة عن التفاعل الثقافي. ومع أن تغريب الثقافة العالمية وأمركتها عمليات قوية موجودة بالفعل، فإن الأدلة التي تؤيد هذه الأطروحات غالبا ما تكون نادرة وترتكز أحيانا كثيرة على أسهل المظاهر المرئية من التغيير الثقافي. ويُقاوَم التجانس عن علم أو عن غير علم من قبل الأفراد والثقافات التي يقطنونها يوميا. لذلك، فإن أطروحة الإمبريالية الثقافية مبالغ فيها بشكل كبير وأوروبية التمركز. بالأحرى، أدت العولمة المعاصرة إلى تهجين الثقافة بدرجة أكبر مما كان عليه الأمر من قبل. وفي الوقت نفسه، وكرد فعل على التجانس، فإن إعادة تأكيد الثقافة القومية نزعة لا يجوز الاستخفاف بها. وما يزيد من تعقيد هذه العملية أن الهوية والثقافة «القوميتين» عامة يُحدد «موقعهما» أكثر فأكثر في شبكات متفرقة. ويتحدى حدوث الشتات المتزايد المفاهيم نفسها التي بُنيت حولها العولمة. وقد يغرس الشتات بذور ثقافة عالمية تقدمية - مطلوبة بشكل كبير في مجتمع اليوم - تحتفل بالاختلاف والتنوع وتُبنى منهما.

اقرأ أيضا

- **كونيل وغيبسون Connell and Gibson (2003)**: يستكشف هذا الكتاب العلاقات بين الموسيقى الشعبية والهوية والفضاء.
- **كرانغ Crang (1998)**: هذا الكتاب مقدمة شاملة وحيوية للنقاشات الرئيسة في الجغرافيا الثقافية.

- هيلد وآخرون (1999) الفصل السابع Held, et al.: قوة الكتاب الخاصة، التحولات العالمية، هي اهتمامه بالقوات التاريخية. ويضع هذا الكتاب العولمة الثقافية الحالية في إطار تاريخي صلب.

جاكسن (1989، 2002) Jackson: يجب أن يُقرأ المصدر الأول هنا في الجغرافيا الثقافية من قبل المهتمين بفهم جذور المنعطف الثقافي في الجغرافيا. والمصدر الثاني فصل رائع يقدم نظرة عامة حديثة عن الجغرافيات الثقافية والاستهلاك والعولمة.

- جونستون وسيداواي (2004) الفصل السابع Johnston and Sidaway: يقتفي هذا الفصل أثر «المنعطف الثقافي» في الجغرافيا وهو أفضل مصدر لما كتب عامة في الموضوع.

- لاش وأوري (1994) Lash and Urry: يتعامل هذا الكتاب مع قضايا التسليع الثقافي ودوره في العولمة الثقافية المعاصرة.

ماكيوَن (2001) McEwan: يقدم هذا الفصل نظرة عامة موجزة عن تحديد الثقافة والتفاعل الثقافي وآثار التحول العالمي.

- بيتيرسي وبارايك (1995) Pieterse and Parekh: يلخص هذا العمل أطروحة الإمبريالية الثقافية بطريقة مقنعة. ويمثل مع ذلك قراءة ذات مستوى عال نسبيا.



الباب الثالث:

تحديات عالمية

7

التفاوت والتنمية والعولمة

«إن العولمة كما تمارس حاليا تزيد من التفاوت العالمي، تفشل في إخراج الناس من الحرمان، وتحصر مناطق بأكملها في اقتصاد عالمي رأسمالي استغلالي»

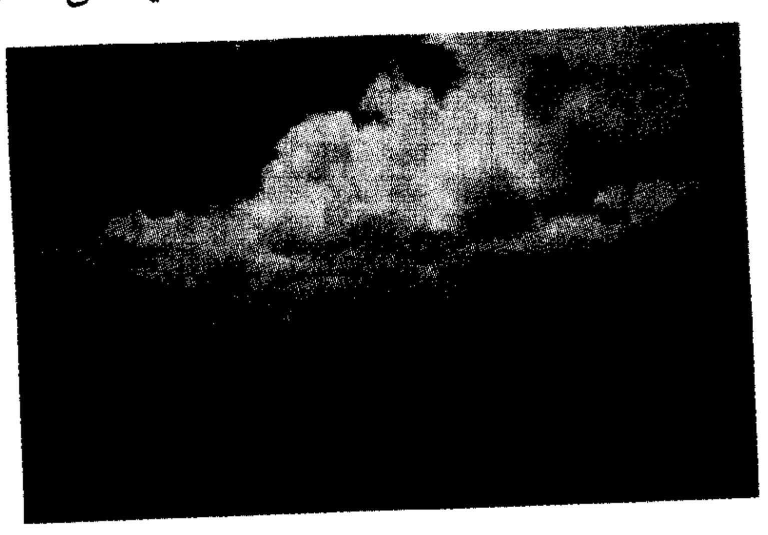
المؤلف

عوالم متفاوتة.. جغرافيات التنمية

عندما يستيقظ الناس في العالم هذا الصباح فإنهم يفعلون ذلك في ظروف مختلفة جدا. بعضهم معافون، وملبسهم جيد، وموظفون، ومطمئنون. ثلاثة أرباع سكان العالم غير محظوظين، ويجد أغلبهم أنفسهم في ظروف فقيرة غير صحية مع قليل من الأمن الاقتصادي. كثير من فقراء العالم يعيشون في مناطق قروية في العالم الثالث، ولكنها صفوف الفقراء الحضريين التي تزداد بشكل سريع. من الواضح أن مستويات المعيشة تختلف بشكل كبير بين الدول، والأقل وضوحا هو أنها تختلف بشكل كبير داخل الدول (انظر اللوحة 1 - 7). بلدان أمريكا اللاتينية، مثلا، من بين البلدان

التي يعرف دخلها التفاوت الأعلى في العالم. هناك أيضا جيوب من الحرمان في البلدان «الغنية». النقاش الرئيس لهذا الفصل هو أن العولمة المتسرعة قد فاقمت من التفاوت في إحداثها شبكات جديدة من التضمين/الإقصاء مع حفاظها على الشبكات القديمة. تدرس جغرافيات التنمية أنماط التفاوت على مستويات جغرافية متنوعة - عالميا، في الدول القومية والأماكن المحلية وبين الدول القومية والأماكن المحلية، وفي الآونة الأخيرة، داخل الشبكات وخارجها. جغرافية التنمية فرع معرفي ناشئ، وله عدد من الأهداف المتداخلة:

- وصف التفاوت ووضع خريطة له، خاصة في علاقته بالمناطق الفقيرة
- تفسير العوامل التي أدت إلى هذا التفاوت وتأويلها
- الكشف عن الاتجاهات التاريخية للتفاوت عبر الفضاء
- دراسة خطابات التنمية المتنافسة وتجلياتها الفضائية على مستويات مختلفة





اللوحة (1 - 7): التفاوت في جزيرة تونغاتابو، مملكة تونغا. هذا المنزل الملكي ومنزل المزارعين متناقضان بشكل صارخ ويبعدان أحدهما عن الآخر بكيلومتر. لاتزال الإقطاعية قائمة في هذا المجتمع الهرمي للغاية بجزيرة المحيط الهادئ.

إن جغرافيا التنمية فرع معرفي تكاملي لأنه يتعامل مع مجالات متعددة من النشاط الإنساني - مجالات اقتصادية وثقافية وسياسية وبيئية - في سياق فهم أنماط مختلفة من الرفاه وتأويلها وتحليلها. تغيرت جغرافية التنمية كثيرا منذ تحولها من «الجغرافيا الاستوائية» في الستينيات من خلال أعمال الرواد مثل كيث بيوكانن (1963، 1964) وهارولد بروكفيلد (1975) (باور وسيداواي 2004). بشكل عام، طور هذا الفرع المعرفي اهتماما أكبر بما هو سياسي وثقافي في مقابل ما هو اقتصادي محض، وتحول من النزعة الوضعية إلى مجموعة واسعة من نظريات المعرفة والمناهج، بما في ذلك المقاربات الراديكالية وتحليل الخطاب. وتحول التركيز على الدولة القومية جزئيا نحو الشبكات. وبالرغم من هذا التحول اخترقت عناصر القديم والجديد الطريقة التي تمارس بها جغرافية التنمية عبر العالم. ويقدم لنا بوتر وآخرون (2004) وباور (2003) رأيين رائعين، وإن كانا متنافسين إلى حد ما. وكما يناقش هذا الفصل، على متخصصي جغرافيا التنمية الآن التعامل بشكل مقنع مع آثار العولمة على حقلهم المعرفي الفرعي والعالم الثالث.

التنمية والعولمة.. بعض الروابط

أثار الافتراض الذي يقول إن العولمة تؤدي إلى تنمية متفاوتة اهتمام الجغرافيين. وللبحث في هذا الادعاء يجب أن نحدد بحذر كيف يمكن أن ترتبط العولمة بالتنمية وجمع الأدلة التجريبية المثبتة بأطر نظرية متماسكة. كانت هناك محاولات قليلة لربط أطروحات العولمة ونظريات التنمية بوضوح، والجدول (1 - 7) يقدم بعض الأفكار الأولية. بشكل عام، يمكن تصور ثلاثة آراء فيما يتعلق بالآثار التنموية للعولمة - رأي ليبرالي جديد، وبنيوي جديد، وتبعي/ ما بعد تنموي، تعتمد الآراء كلها على تقاليد نظرية راسخة في دراسات التنمية. بالنسبة إلى الرأي الأول، الذي يرتكز إلى نظريات المتحمسين للعولمة، فإن العولمة قوة إيجابية للتنمية. أما الرأي الثاني، الذي يحمل كثيرا من القواسم المشتركة مع أطروحة المؤمنين بالتحول، فيقول إن تأثيرات العولمة في التنمية تعتمد على طريقة تنظيمها. والمنظور الأخير، الذي يرتبط بالآراء المشككة والمتحمسين الراديكاليين للعولمة، يفترض أن العولمة تديم التخلف، محاولا أن يبرهن أن خطابات «العولمة» و«التنمية» معا

يمثلان امتدادا لاستراتيجيات السيطرة الإمبريالية، وهما بهذا متشابهان. وكما هو واضح من الجدول (1 - 7)، تدور وجهات النظر هذه بشكل كبير حول تعريف التنمية - الذي سنعود إليه لاحقا.

وكما ناقشنا في الفصل الرابع، فإن بلاغة خطابات عولمة الليبرالية الجديدة هي أن فوارق الدخل العالمي تندمج وأن الرخاء سيصبح متساويا في نهاية المطاف. وتشير الأدلة في مكان آخر من هذا الكتاب وما وراءه إلى أن هذا الأمر هو أبعد مما يُتصور، خاصة من حيث أنماط الرفاه و«التنمية». وعلى الرغم من التقدم الكبير المطلق في المناطق الفقيرة منذ الحرب العالمية الثانية، فإن التوزيع النسبي للرفاه، مقاسا بين الدول القومية والأفراد على حد سواء، متفاوت أكثر مما كان عليه من قبل (آلن وتوماس 2000، بوتر وآخرون 2004). هذه «الفجوات» لها إرث طويل، وهي متجذرة خاصة في حقبة العولمة الاستعمارية. يمكن القول، مع ذلك، إنه خلال موجة ما بعد الاستعمار، وخاصة حقبة الليبرالية الجديدة، تبلور تفاوت الرفاه بشكل لم يحدث من قبل. الفرص بالنسبة إلى أولئك المرتبطين بشبكات الرفاه الجديدة هائلة، ولكن الأغلبية الساحقة من سكان الكوكب غير مرتبطة بهذه الطريقة. ومن المحتمل أن يعزز هذا صراعا عالميا. في الواقع، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر رأى عدد من المعلقين أن السبب الجذري لما يسمى بالأصولية الدينية كان في الحقيقة التفاوت (تشومسكي 2004).

الجدول (1 - 7): أطروحات نظريات العولمة والتنمية - مخطط

نظرية التنمية	وجهات النظر عن العولمة	تعريف التنمية	تفسير غياب التنمية	نتيجة التنمية	السياسة والاستراتيجية الرئيسة
الليبرالية الجديدة	مع العولمة المتحمسون للعولمة	نمو اقتصادي يعتمد السوق التحديث	تدخل الدولة الفساد العزلة	التقارب في الدخل الديموقراطية الليبرالية	تحرير التجارة رفع القيود التسويق
البنيوية/ البنيوية الجديدة	العولمة البديلة إيمان بالتحول	نمو كلي لدخل مستدام	طبيعة الإدماج في نظام العولمة	يعتمد على كيفية تطبيقها وتنظيمها	تدخل انتقائي لأجل الإنصاف والاستدامة
التبعية/ما بعد التنمية	ضد العولمة متشكك	خطاب لتخليد الرأسمالية	استغلال من قبل النخب الإمبريالية وما بعد الإمبريالية	تخليد التخلف والتهميش	الانسحاب من الرأسمالية، أنماط حياة بديلة

وكما حاول أن يبرهن هذا الكتاب باستمرار، ليست الدولة القومية بالضرورة هي الوحدة الأنسب للمقارنة. مع أن الحدود القومية لاتزال لها وظيفة مهمة من حيث تنظيم واحتواء السياسة والثقافة والاقتصاد، أصبحت فضاءات التدفقات مهمة بشكل متزايد. تتجاوز هذه الشبكات من القوة والامتياز بشكل كبير الحدود التقليدية، وهي، عموما، مركزة بوضوح أكبر في البلدان الغنية. وعلى العكس، «ثقوب سوداء» من التهميش والحرمان - بمعنى، فجوات في الشبكة - هي أكثر شيوعا في العالم الفقير. مع ذلك، توجد عناصر من كلتا الحالتين في «العالمين» معا، فهناك جيوب من الامتياز في العالم الثالث وجيوب من الفقر في الغرب. على هذا النحو، يمكن القول بأن هناك «عوالم» توجد داخل «عوالم». ولكن، في وجه عمليات العولمة، من العبث الحديث عن «عوالم» منفصلة بالمعنى الإقليمي (مع أن هذا لم يكن قط عمليا في الواقع، كما وضحت ذلك نظرية التبعية للوسيط). وتعد شبكات التضمين/ الإقصاء جزءا من النظام العالمي نفسه والآثار الفضائية لذلك معقدة. هذه الشبكات هي التي على الجغرافيين أن يدخلوها لفهم العلاقات بين التفاوت والتنمية والعولمة. في بقية هذا الفصل نبحث في تعاريف التنمية ومعانيها وتواريخها، ونقوم هذه القضايا في سياق مثالين إقليميين من العالم الثالث ينظران في تأثيرات الشبكات المعولَمة.

خطابات التنمية ومقاييسها

ليس غريبا أن تكون وجهات النظر عن التنمية واسعة النطاق ومتضاربة أحيانا كثيرة. يقدم الإطار (1 - 7) خيارات متنافسة تنساب مما هو تقليدي محض إلى ما هو راديكالي جدا. ونظرا إلى وجود المعاني والخطابات العديدة للتنمية، لا يوجد قياس كوني. عندما وُضعت «التنمية» لأول مرة في إطار مفاهيمي بعد الحرب العالمية الثانية كان من المفترض أن يسيل التقدم الاجتماعي من خلال المكاسب الاقتصادية. كانت المقاييس الأكثر شيوعا إذن اقتصادية: الناتج القومي الإجمالي بالنسبة إلى الفرد الواحد، والناتج القومي

الإجمالي الحقيقي بالنسبة إلى الفرد الواحد، والنمو الاقتصادي، ومستوى التصنيع و/أو التمدن، وبنية التصدير. من الواضح أن هناك مشاكل مع هذه المقاييس، فهي ليست دائما قابلة للمقارنة بسبب قصور في البيانات، وأهم من ذلك، فهي لا تأخذ العوامل الاجتماعية والتفاوت بعين الاعتبار. وعند نهاية السبعينيات كان هناك اتفاق كبير على أن مثل هذه المقاييس لم تكن واضحة بما يكفي للإمساك بما يجب أن تعنيه التنمية. مثلا، قال إدغار أوونز:

> عُوملت التنمية من قبل الاقتصاديين وكأنها كانت لا شيء أكثر من تمرين في الاقتصاد التطبيقي، لا علاقة لها بالأفكار السياسية وأشكال الحكم ودور الشعب في المجتمع. حان الوقت كي نجمع النظرية السياسية والاقتصادية لاعتبار ليس فقط الطرق التي يصبح فيها المجتمع أكثر إنتاجا، ولكن لاعتبار جودة المجتمعات التي من المفروض أن تصبح أكثر إنتاجا - تنمية الناس بدلا من تنمية الأشياء. (إدغار أوونز، في تودارو 1997، ص 15).

وبسبب هذه الانتقادات كانت هناك محاولة لدمج العوامل الأوسع نطاقا، وأُنتج عدد من مؤشرات التنمية. وُجد في أحوال كثيرة أن هناك علاقة ضعيفة بين الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد والتنمية «الاجتماعية». ومع أن هناك العديد من المقاييس الأكثر تعقيدا، فالأكثر استعمالا هو مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة الذي يجمع بين العوامل الثلاثة الآتية مرجحة بالتساوي لإنتاج درجة من أصل واحد (انظر الخريطة 1 - 7).

1. طول العمر (توقع الحياة عند الولادة)،
2. المعرفة (معرفة القراءة والكتابة عند الكبار (1/3) وسنوات التعليم (2/3))،
3. مستوى المعيشة (الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بالنسبة إلى الفرد الواحد محولا إلى تكافؤ القوة الشرائية).

الإطار (1 - 7):

ثلاثة تعريفات متنافسة للتنمية

هي العملية التي من خلالها يُحول مجتمع تقليدي، يستعمل تقنيات بدائية، وقادر من ثم على الحفاظ فقط على مستوى متواضع لدخل الفرد الواحد، إلى اقتصاد حديث بدخل وتكنولوجيا عاليين (وليامسن وميلنر 1991).

هي عملية تطوير جودة كل الحياة الإنسانية. ثلاثة جوانب مهمة من التنمية هي (1) الرفع من مستويات عيش البشر من خلال عمليات نمو اقتصادية ملائمة، (2) إحداث ظروف تفضي إلى نمو احترام الذات عند الناس من خلال إنشاء المؤسسات التي تعزز الكرامة الإنسانية والاحترام، (3) تنمية حرية الناس بتوسيع اختياراتهم المتغيرة (تودارو 1997).

تبخرت التنمية. فتحت الاستعارة حقلا معرفيا وأعطت العلماء لفترة من الزمن شيئا يؤمنون به. بعد بعض العقود، أصبح واضحا أن هذا الحقل المعرفي هو أرض ملغومة غير قابلة للاستكشاف. لا في الطبيعة ولا في المجتمع يوجد تطور يفرض تحولات نحو «أشكال أكثر كمالا مما مضى» بصفتها قانونا. الواقع مفتوح للمفاجاة. فشل الإنسان الحديث في جهوده ليكون إلها. (إستيفا 1992).

في الأوساط الأكاديمية، وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، توسع النقاش إلى حد كبير حول ماهية التنمية أو كيف يجب أن تكون - خاصة مع تأثير «المنعطف الثقافي» (انظر الفصل السادس). وانتُقدت بشدة السرديات الكبرى والنظريات التي اُعتنقت في حقب التحديث والليبرالية الجديدة (انظر المناقشة أدناه). ونتيجة لتأثرها بما بعد الحداثة، مُنحت قضايا التنمية وحلولها المرتكزة على آراء مشاركة امتيازا في بعض الدوائر. وصل البعض إلى مساءلة مفهوم التنمية نفسه، قائلين بأنها تشكل جزءا من خطاب الإمبريالية الجديدة للغرب (باور 2003). ترى المدرسة المناهضة

للتنميــة مثلا التنمية جزءا من جهود الغرب المســيطر اقتصاديا لتوســيع مصالحه من خلال انتشار سياسة السوق. بهذا المعنى فالعولمة، إن حُددت بصفتها جدول أعمال من هذا الصنف، والتنمية يمثلان الشــيء نفســه. يواصل مفكرو ما بعد الاســتعمار مناقشة القضية، مدعين أن التنمية هي مجــرد امتداد لخطابات التنمية التي كان لها دور خلال الفترة الرســمية للإمبريالية، وهي على هذا النحو تمثل موجة أخرى من العولمة. واستعمار اليوم أقل شأنا وليس دائما «اقتصاديا» في طبيعته. فهو ثقافي بشكل كبير - لذلك دعا مفكرو ما بعد الاســتعمار إلى «تحرير العقل من الاستعمار». ومــن المهم التمييز بين التنمية بصفتها بناء مثاليا وبين التنمية كما تُمارَس حاليــا. إذن، فلا معنى لقياس التنمية بالنســبة إلــى الموجة الجديدة من جغرافيي التنمية.

وعلى الرغم من غنى النقاش الأكاديمي، فالتنمية ممارسة مازالت مشــروعا حداثيا من الأعلى إلى الأسفل إلى حد كبير. والهيئات التي هي وســيلة في انتشار التنمية التقليدية - خصوصا مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) - هي كذلك الهيئات الرئيســة التي تعتنق فضائل العولمة الاقتصادية. والخطاب المســيطر حاليا هو أن التنمية قد تُحقَّق فقط بفتح الحدود لعمليات العولمة - ويشمل هذا إصلاح الليبرالية الجديدة المعد لتحقيق هذه الغاية. إن أهداف التنمية التقليدية، أساسا، تشبه كثيرا ما كانت عليــه أهــداف ما بعد الحــرب العالمية الثانية. صحيــح أن عددا من أفكار المدارس الراديكالية، مثل التنمية المستدامة والمشاركة والتمكين، اختيــرت من قبل أمناء التنمية الرســميين، بما في ذلك المؤسســات الماليــة العابرة للقوميات ووكالات الدعم، ولو أن السياســات كثيرا ما تؤيد هذه المفاهيم شــفويا فقط. ويمثــل إجماع «التخفيف من الفقر» الحالي بــين وكالات الدعم، مثلا، امتدادا لخطاب الليبرالية الجديدة تحت اسم آخر (انظر ســتوري وآخرين 2005). وخطاب الهيمنة في الوقت الحاضر إذن هو «عَولِم أو مُت»، ضابطا التنمية من حيث الرفاه الاقتصادي. يجب التأكيد مرة أخرى أن هذا هو الرأي الســائد لمعنى

التنميـــة فقط. المادة المكتوبـــة عن التنمية غنية جـــدا ومعقدة (انظر برومـــان 1996، كـــراش 1995، بوتر وآخريـــن 2004، باور 2003، بريستون 1996).

أنماط التفاوت العالمي

يقـــدم هذا الجزء بعض الأدلـــة التجريبية لدعم ادعـــاءات تفاوت الرفاه الفضائي المتنامي والهائل على المســـتوى العالمي. وفـــي غياب بيانات لقياس أصغر قابلة للمقارنة يُركز على الدولة القومية والمناطق. تعطينا هذه المعلومة فكرة واســـعة عن ملامح التفاوت، ولكن يجب أن يُنظر إليها على أنها ملخص عام فقط. وسواء كان هذا التفاوت نتيجة مباشرة لعمليات العولمة في حد ذاتها فهو افتراض يشـــتغل عليه حاليا الجغرافيون وحلفاؤهم من علماء الاجتماع. هناك إجماع كبير في الجغرافيا البشرية على أن الأمر في الواقع هو كذلك. ويرى بوتر وآخرون، في كتابهم «جغرافيات التنمية» (1999، ص 103) أننا:

> نســـتطيع أن نســـتنتج أن التنمية المتفاوتة وغير المتكافئة لاتزال تميز النظام الرأســـمالي العالمي. ليست العولمة شاملة والكثيـــر حـــول العلاقات والعمليـــات العالمية يبقـــى متفاوتا. انحرفـــت كل هذه الجوانب من التغييـــر الديناميكي بقوة نحو الشـــمال المتقدم. قد يكون العالم فعلا يصغـــر، ولكن أغلبية ســـكانه لا يستطيعون الوصول إلى الهاتف. مثلا، ... أكثر من نصف ســـكان العالم لم يجروا اتصالا هاتفيا، وعدد الهواتف في منطقة جيرســـي بنيويورك وحدها أكثر من عدد الهواتف في إفريقيا كلها مجتمعة.

يعتبر اســـتعمال الإحصائيات لوصف أنماط التنمية إشكاليا؛ قد تخفي الإحصائيات الاختـــلاف، وتؤدي إلى التصنيف، وقـــد لا تكون موثوقا فيها، وبشـــكل حاســـم تُفوت إدراكات مهمة للرفاه. مع ذلك، قد يكون الاســـتعمال الانتقائي مفيـــدا. وتتحدث الأرقام المطلقة التقريبيـــة عن اختلافات عالمية كبيـــرة. يعيش في بداية الألفية الجديـــدة 1.3 مليار من الناس على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم، وأكثر من 800 مليون كانوا يعانون سوء التغذية،

و840 مليونا أميون، ويفتقر 1.2 مليار إلى المياه الصالحة للشرب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2001). ويعاني الأطفال والنساء في أحوال كثيرة من أعلى نسبة من الحرمان. والاختلافات في الدخل الفردي بين الدول القومية الفردية ضخمة، فالنسبة - من حيث القدرة الشرائية - بين الأغنياء (النرويج 41.974 دولارا أمريكيا للفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي) والفقراء (سيراليون 150 دولارا أمريكيا للفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي) تصل إلى نحو 1:280 في العام 2003 (برنامج الأمم المتحدة والإنمائي 2004). وآخر الأرقام المتوافرة في وقت الكتابة عن التفاوت العالمي، من حيث الدخل، ومتوسط العمر المتوقع والتعليم مبينة في الجدول (2 - 7).

يكشف الجدول (2 - 7) عددا من الأنماط الفضائية والتجريبية المهمة. فالدخل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو نحو ست مرات دخل الدول النامية ككل. في المتوسط، دخل البلدان الأقل نموا للفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي هو حوالي ست مرات أصغر من المتوسط العالمي. هناك تنوع مهم بين المناطق «النامية»، مع كون أمريكا اللاتينية والدول العربية وشرق آسيا غنية نسبيا مع أننا لو استثنينا الصين من هذا القياس لظهرت المنطقة الأخيرة أغنى. والمنطقة الأكثر حرمانا هي إفريقيا جنوب الصحراء، مع ارتفاع مرض الإيدز الذي كان له تأثير رئيس في متوسط العمر المتوقع وسبل العيش هناك. تقسم الأمم المتحدة العالم إلى ثلاثة أصناف من «التنمية البشرية»، مما يوضح التفاوت الفضائي الموجود (انظر الخريطة 1 - 7). وباعتماده على الدخل فقط، يكشف نظام التصنيف للبنك الدولي اختلافا أعمق (انظر الخريطة 2 - 7). وتوضح الخريطتان (1 - 7) و(2 - 7) تركيزا فضائيا واضحا للحرمان والرفاه من حيث قياس الدولة. شمال أمريكا وأوروبا الغربية وأجزاء من آسيا الشرقية وأستراليا نسبيا غنية، بينما أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وإفريقيا والمحيط الهادئ مقارنة محرومة. وأغلبية شعوب العالم (على مقربة من أربعة أخماس) يعيشون في المناطق الأخيرة. على العموم، يقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2001) أن الواحد في المائة الأغنى من السكان يتسلم دخلا معادلا لأفقر 57 في المائة.

الجدول (2 – 7): التفاوت العالمي من الناحية المادية: الدخل، ومتوسط العمر المتوقع، والتعليم، 2002

تجمع البلدان	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (1)	متوسط العمر المتوقع (2)	مؤشر التعليم (3)
كل البلدان النامية	**4,054**	**64,6**	**0,71**
الدول العربية	5,069	66,3	0,61
شرق آسيا والمحيط الهادئ	4,768	69,8	0,83
امريكا اللاتينية والكاريبي	7,223	70,5	0,86
جنوب آسيا	2,658	63,2	0,57
إفريقيا جنوب الصحراء	1,790	46,3	0,56
البلدان الأقل نموا	**1,307**	**50,6**	**0,49**
أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة	7,192	69,5	0,93
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**24,904**	**77,1**	**0,94**
تصنيف الأمم المتحدة:			
تنمية بشرية عالية	24,806	77,4	0,95
تنمية بشرية متوسطة	4,269	67,2	0,75
تنمية بشرية دنيا	1,184	49,1	0,50
تصنيف البنك العالمي:			
دخل عالي	**28,741**	**78,3**	**0,97**
دخل متوسط	**5,908**	**70,0**	**0,84**
دخل منخفض	**2,149**	**59,1**	**0,59**
العالم	**7,804**	**66,9**	**0,76**

ملاحظات

(1) الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، وتكافؤ القدرة الشرائية، بالدولار الأمريكي

(2) عدد السنوات التي سيعيشها المولود الجديد لو بقيت الأنماط السائدة من «معدلات الوفيات بحسب السن» في وقت الولادة هي نفسها طوال حياة الطفل.

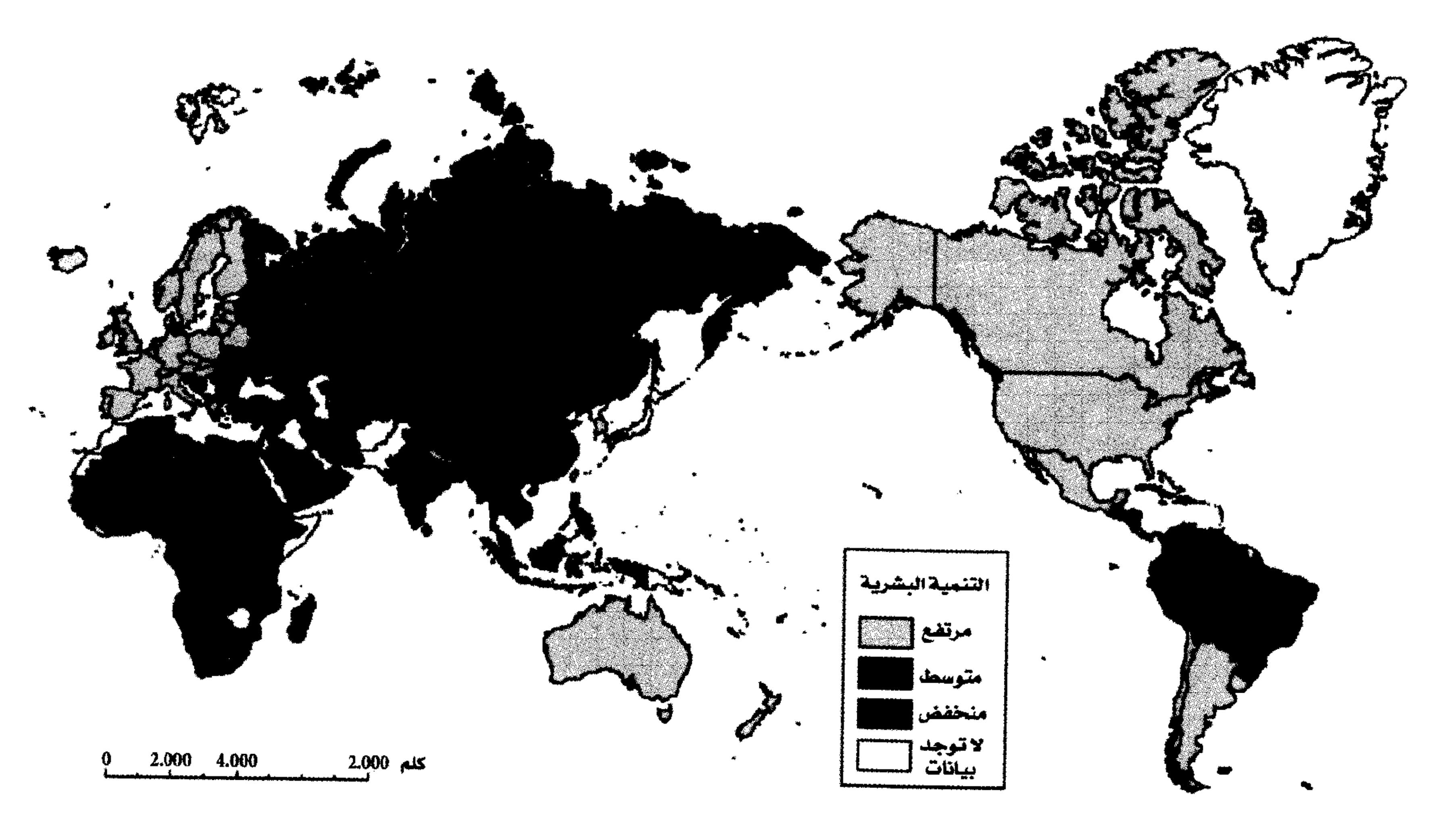
(3) إن مؤشر التعليم مؤشر مركب يتكون من معدل تعلم الكبار ونسبة الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي.

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام 2004، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

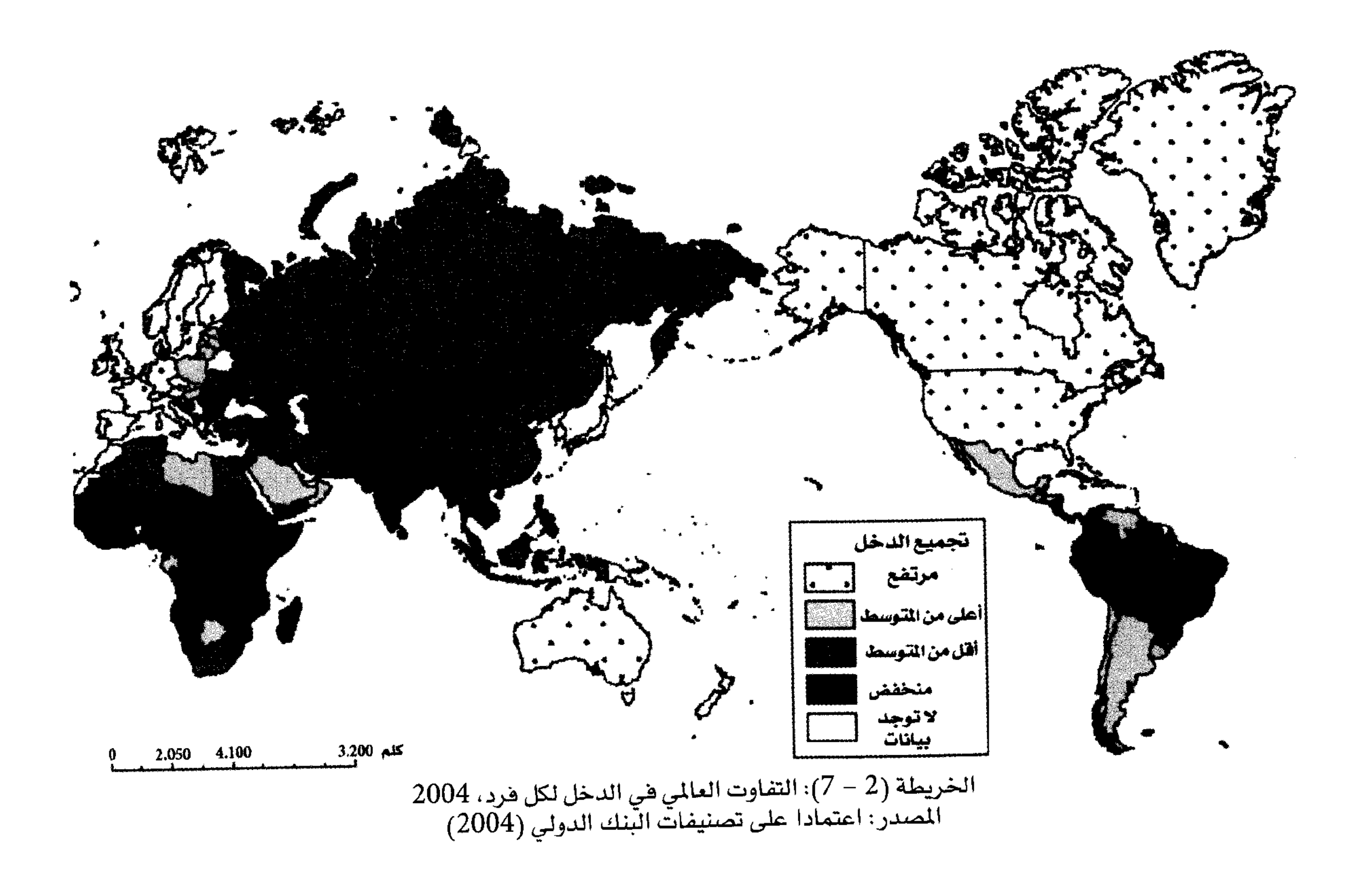
الفقر العالمي، بمعنى مطلق، مركز في جنوب آسيا، حيث يعيش نصف فقراء العالم، ولكن باعتبار نسبة من السكان، هناك عديد من الفقراء في إفريقيا أكثر من أي مكان آخر. انخفض الفقر بشكل كبير في شرق آسيا

(منخفضا بـ125 مليونا بين العام 1987 والعام 1998)، خاصة في الصين. مع ذلك، خلال العقود الماضية، ارتفع الفقر في جنوب آسيا وأوروبا الشرقية خلال الانتقال من الشيوعية، وفي إفريقيا جنوب الصحراء خاصة سقط أكثر من 140 مليونا من الناس في الفقر بين العام 1965 والعام 2000 (مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية 2002). هناك فجوة كبيرة بين البلدان الغنية والفقيرة عبر مجموعة من مقاييس الصحة. عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ سنة هو نحو سبع مرات أعلى في إفريقيا جنوب الصحراء والدول الإفريقية، ونصف الأطفال فقط في سن المدرسة المتوسطة مسجلون في التعليم. ويتجاوز معدل الأمية العملي في إفريقيا جنوب الصحراء 63 في المائة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004). وفي كثير من مناطق العالم الثالث بقي التفاوت الجنسي مستمرا بقوة، وبشكل ملموس أكثر، من حيث الوصول إلى الأنظمة التعليمية والسياسية. والفجوة التكنولوجية هي بالخصوص مقلقة. فالوصول إلى الإنترنت «يساوي أنظمة التصنيف الطبقية ويهدد بتقسيم الكوكب إلى من يملك ومن لا يملك اعتمادا على الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات/الاتصالات» (بوتر وآخرون 2004، ص 103) (انظر أيضا الخريطة 3 - 7). مثلا، في العام 2002، 445 من ألف شخص استعملوا الإنترنت في الدول ذات الدخل العالي، مقارنة بثلاثة عشر فقط في الدول ذات الدخل المنخفض (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004).

ولكن هذه المقاييس الثابتة، على الرغم من أنها مقلقة، لا توحي بالضرورة بالتدهور في توزيع الرفاه عبر الزمن. يوضح الشكل (1 - 7) أنه من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد تقاربت بعض مناطق العالم الثالث مع اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وهذه هي الحال بصفة خاصة في شرق آسيا (ما عدا الصين) حيث، في العام 1980، بقي الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في مستوى 26.9 في المائة، وعند العام 2000 ارتفع هذا الرقم إلى 51.6 في المائة. وخلال العقدين نفسيهما كان هناك أيضا تقارب في الدخل الهامشي بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجنوب شرق آسيا/المحيط الهادئ، وجنوب آسيا وشرق آسيا (بما في ذلك الصين). مع ذلك، في أمريكا اللاتينية/الكاريبي، الدول العربية وإفريقيا جنوب الصحراء، انخفض الدخل بالنسبة إلى متوسط منظمة التعاون



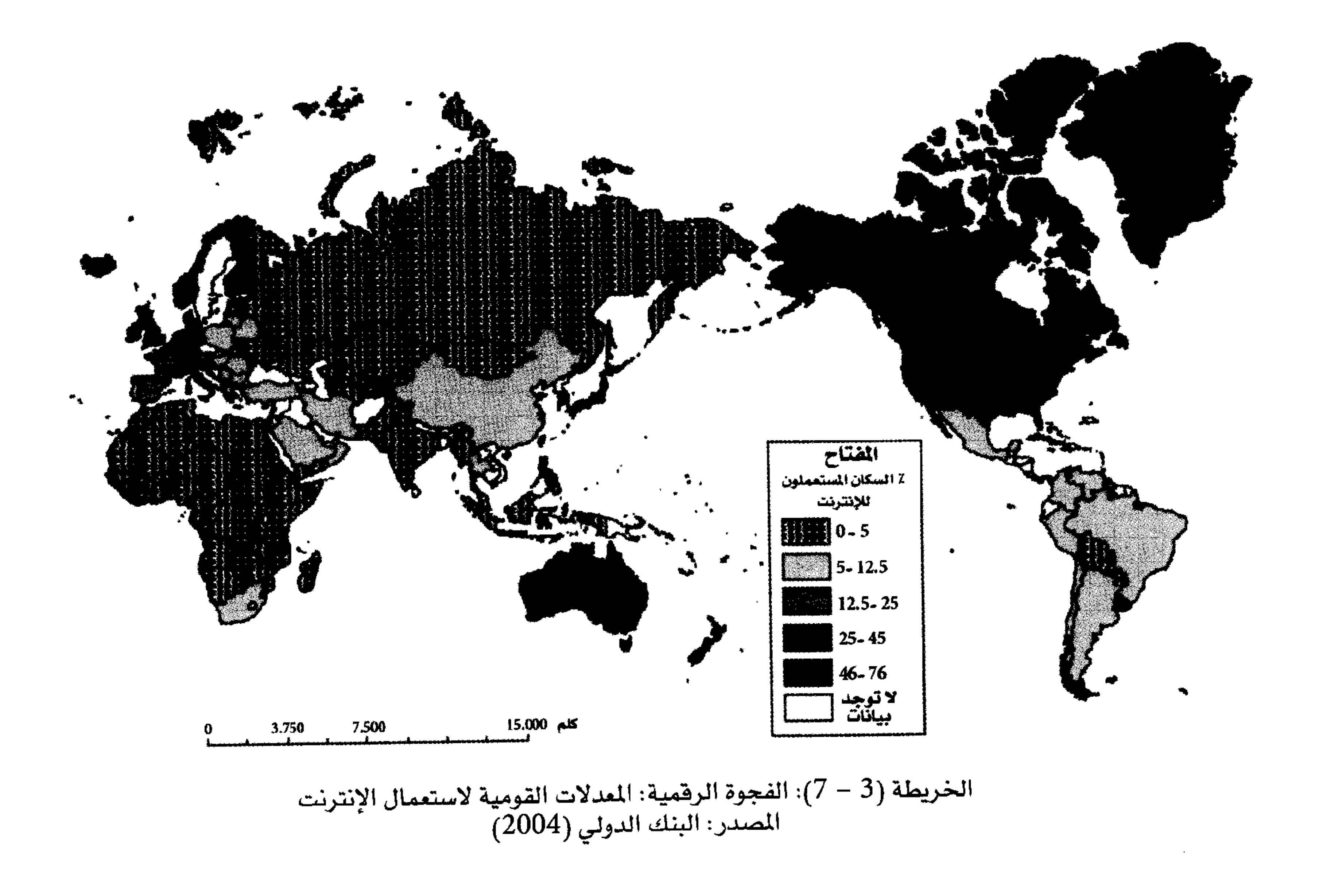
الخريطة (1 - 7): التفاوت العالمي في التنمية البشرية، 2004
المصدر: اعتمادا على مقاييس التنمية البشرية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2004)



الخريطة (2 - 7): التفاوت العالمي في الدخل لكل فرد، 2004
المصدر: اعتمادا على تصنيفات البنك الدولي (2004)

الاقتصادي والتنمية. وبالنسبة إلى الدول النامية ككل (غير مبين في الشكل 1 - 7) انحرف الدخل في البداية، نازلا من 5.7 في المائة إلى 5 في المائة من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين العام 1980 والعام 1990. وفي العام 2000، مع ذلك، ارتفع هذا القياس إلى 5.7 في المائة. عندما نقارن البلدان الأكثر فقرا، مع ذلك، فإن الأدلة على اختلاف الدخل العالمي تصبح أوضح. يبين الشكل (2 - 7) الدخل للفرد الواحد (بأسعار ثابتة) بالنسبة إلى البلدان العشرين الأغنى والبلدان الأقل نموا - تصنيف لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يشمل اقتصادات 49 دولة فقيرة جدا. في الدول الغنية، تضاعف الدخل الحقيقي أكثر بين العام 1960 والعام 2000 بينما بقي في الدول الأقل نماء جامدا. كان أداء البلدان الفقيرة غير المصدرة للبترول سيئا في هذه الحقبة. ويقدر بوتر وآخرون (2004) أنه بين العام 1820 والعام 2000 ارتفع معدل الدخل بين 20 في المائة من الدول القومية الغنية و20 في المائة من الدول القومية الفقيرة من 1 : 3 إلى 1 : 70 تقريبا. وبسبب النمو الاقتصادي السلبي في إفريقيا جنوب الصحراء ب - 0.8 بين العام 1975 والعام 2002، بدأ التفاوت الأقصى في الزيادة.

وعندما نأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات في الفقر في البلدان الأفقر في العالم تظهر جليا أزمة التفاوت. ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم (معيار قياس الفقر) من 48 في المائة إلى أكثر من 50 في المائة بين حقب 1965 إلى 1969 و1995 إلى 1999. وبصيغة مطلقة يمثل هذا مضاعفة في أرقام الفقر من 123 مليونا إلى 279 مليون شخص. والوضع سيئ على الأخص في البلدان الإفريقية الأقل نماء حيث ارتفعت النسب من 55.8 في المائة إلى 64.9 في المائة في الحقبة نفسها (انظر الشكل 3 - 7). وفي البلدان النامية الأخرى الاثني والعشرين، مع ذلك، انخفضت نسبة الفقراء باطراد وبقيت عند أقل من 8 في المائة في مطلع القرن. ويقابل هذا الانخفاض المطلق في الفقر من نحو 760 مليونا إلى 290 مليونا.

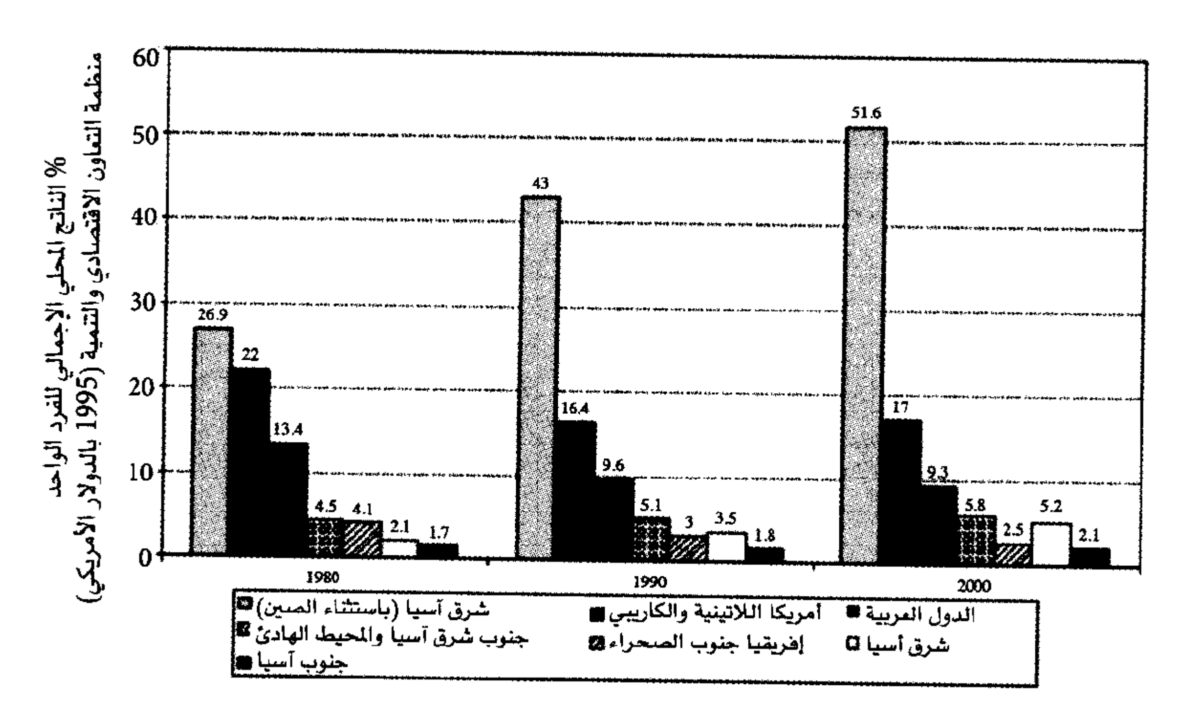


الخريطة (3 – 7): الفجوة الرقمية: المعدلات القومية لاستعمال الإنترنت
المصدر: البنك الدولي (2004)

كانت هناك إذن مكاسب في بعض مقاييس التنمية خلال الثلاثين سنة الماضية. يرى بوتر وآخرون (2004، ص 32):

> واحد من الردود على التفكير المناهض للتنمية هو النقاش، بشكل عام، بأن المكاسب المؤثرة حُددت وفق الظروف في الدول النامية خلال الثلاثين سنة الماضية... طفل يولد اليوم يُنتظر في المتوسط أن يعيش 8 سنوات أطول ... ونما مستوى تعلم الكبار... والدخل المتوسط في البلدان النامية تضاعف تقريبا من حيث القيمة الحقيقية بين العام 1975 والعام 1998.

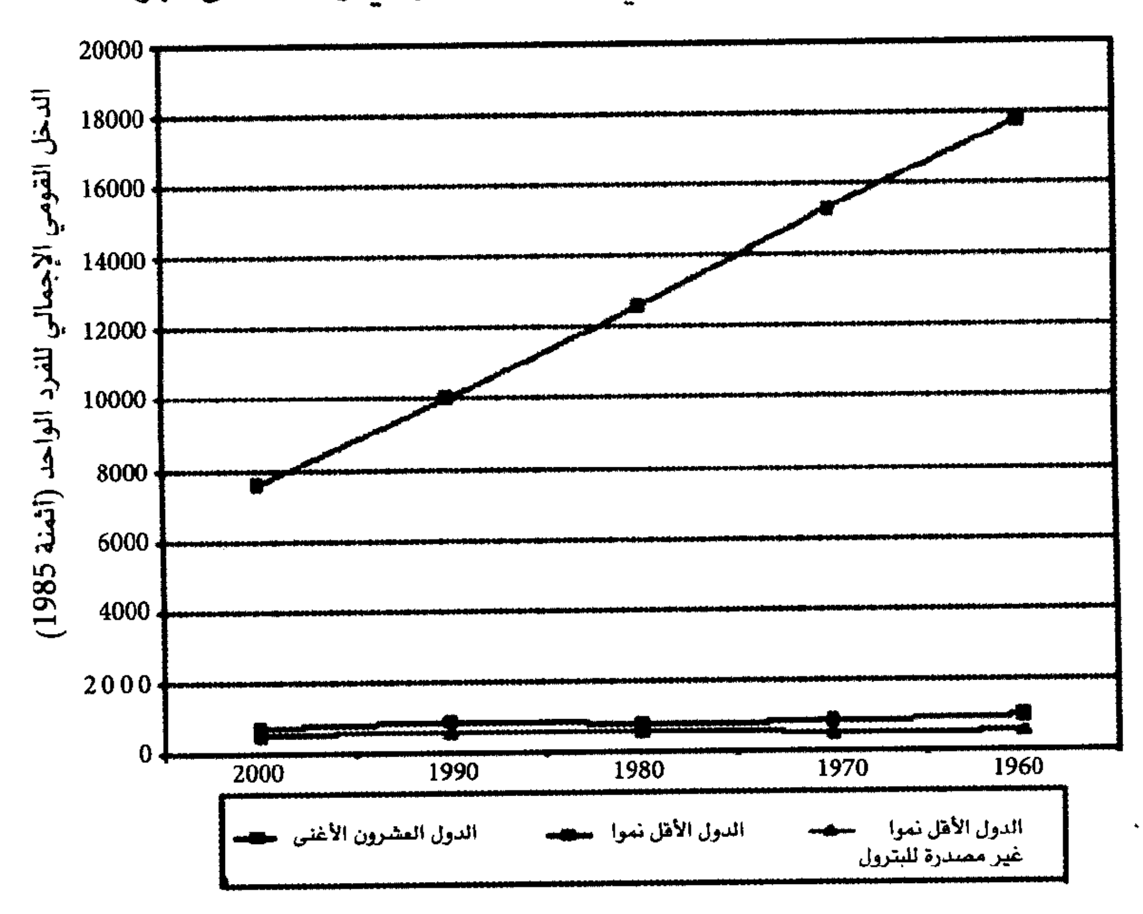
مع ذلك، فالنقطة الأساسية في سياق المناقشة هنا هي أن مستويات الحرمان المطلق ارتفعت إلى نقطة الأزمة وأن الفجوة بين الحد الأعلى والحد الأدنى تزايدت بشكل ملحوظ. اعترفت الأمم المتحدة بهذا عندما أعلنت أهدافها الثمانية الطموحة بشأن التنمية الألفية (انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003)، مدعية أن هذه الأهداف كانت «فرصة العالم الأخيرة». وعلى الرغم من جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومحاولته جلب مؤسسات عالمية أخرى (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تبنيا أيضا أهداف التنمية



الشكل (1 – 7): الناتج المحلي الإجمالي في مناطق العالم الثالث مقارنة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (للفرد الواحد بأثمنة 1987)، 2000 – 1980

المصدر: بحساب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002)، (2000)

الألفية، مثلا) اســتمرت مقاييس التنمية في التدهور في بعض المناطق من العالم الثالث. مثلا، بين العام 1998 والعام 2002، نزل مؤشــر التنمية البشرية في إحدى وعشــرين دولــة، وتراجع النمو الاقتصادي في أربع وخمســين دولة وتزايد الفقر في سبع وثلاثين دولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وفي العالم النامــي هناك انعــدام للتجانس متزايد من حيث هــذه المقاييس مع ذلك. بهذا المعنى، مستويات الرفاه النسبية هي أكثر تفاوتا من أي وقت مضى عبر الفضاء.



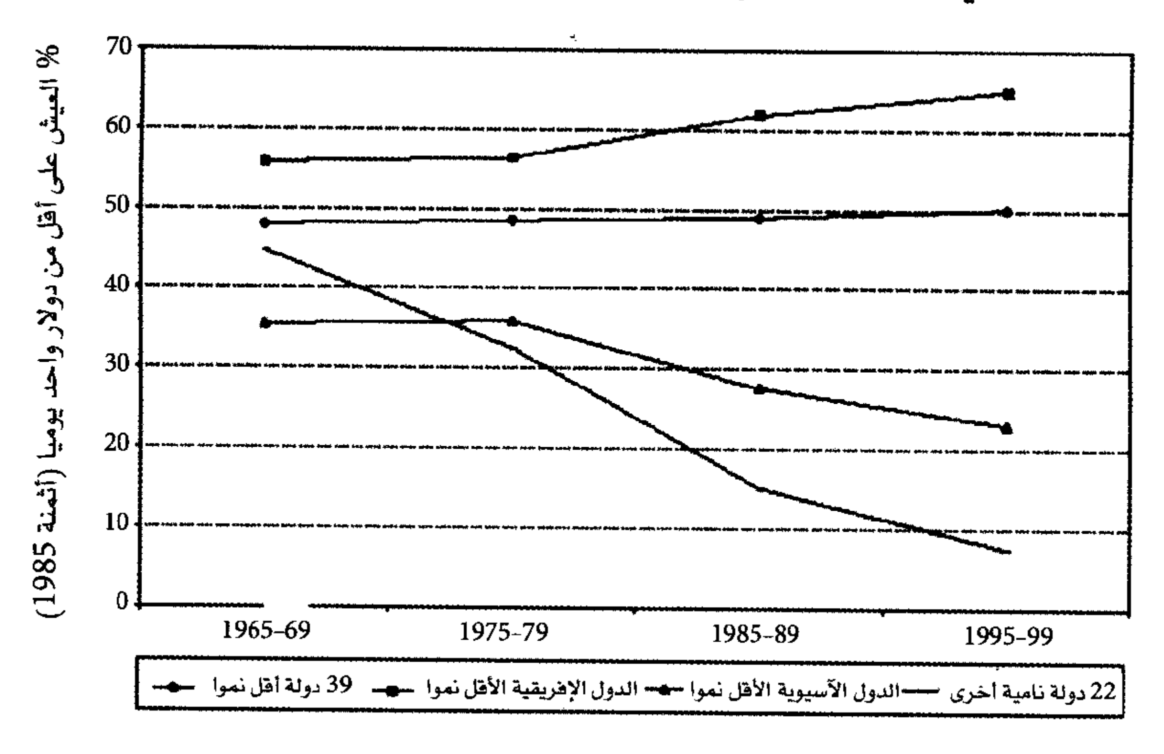
الشكل (2 - 7): الدخل الحقيقي للفرد الواحد في أغنى وأفقر دول العالم، 1960 - 2000 (1985 بالدولار الأمريكي)

المصدر: بحساب من مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية

تاريخ التنمية العالمية - من الحرب العالمية الثانية إلى أزمة الديون

قبــل مواصلة النظر في حــالات إقليمية خاصة يجب أن نفهم كيف تم الوصول إلــى معتقد التنمية الحالي وكيف يرتبــط هذا بخطابات العولمة ومفاهيمهــا. والخــلاف هنا هــو أن التنمية على النحو الــذي يتصورها المفكرون السائدون في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومفهوم العولمة

ملفوفان في الرغبة نفسها في توسيع الرأسمالية وتسريعها. بهذا المعنى، فمفهوم التنمية وهدفها ميزتان محدِّدتان للموجة الثانية من العولمة - مع أن استراتيجيات خاصة تغيرت عبر الزمن. والفاعلون الذين كانوا سببا في وضع جدول أعمال التنمية هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان أنشئا بعد الحرب العالمية الثانية وذلك في جهودهما الرامية إلى هيكلة الاقتصاد العالمي وإعادة تكوين النمط التنظيمي الرأسمالي (انظر الفصل الخامس). نركز أولا على مرحلة تحديث هذا المسعى، ونناقش الليبرالية الجديدة لاحقا. لاحظ أننا في هذا السياق نستكشف مفاهيم التنمية التي أعطت بوضوح شكلا للسياسة التقليدية.



الشكل (3 – 7): مستويات نسبية للفقر في الدول النامية والأقل نموا، 1965 إلى 1999 (أثمنة 1985)
المصدر: بحساب من مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (2002)

التحديث في عصر التنمية بعد الحرب

تطورت نظرية التحديث من حدثين عالميين حقيقيين: الأزمة الاقتصادية الكبرى (في الثلاثينيات) ونهاية الحرب العالمية الثانية. قدم الحدث الأخير حلا للقوات الرأسمالية الليبرالية بينما أعطى الأول مثالا لكيفية رفع الدول القومية من الركود من خلال تدخل

الدولة (اعتمادا على البرنامج الجديد للولايات المتحدة الأمريكية). التقت هذه العوامل في شكل خطة مارشال لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب. عموما، كانت المقاربة نموذجا «ضخما» (مجموعة من النظريات المرتبطة) واعتبرت التنمية مساوية لـ«التحديث» وأن مستوى أي دولة قومية يمكن قياسه بالمقارنة مع الدول الغربية «المتقدمة». وعلى المجتمعات الفقيرة أن تتخلص من الطرق التقليدية لأجل التقدم. ولتعزيز العمليات الحيوية للنمو الاقتصادي والتحضر والتصنيع، اعتبرت الاتجاهات «الحديثة» مثل المنافسة والنزعة الفردية جوهرية. ويعد نموذج مراحل النمو لروستو مثالا لهذه النظرية، مشتملا على خمس خطوات يجب على البلدان أن تتقدم من خلالها لكي تصل إلى الهدف النهائي من «ارتفاع الاستهلاك الجماهيري» (روستو 1960). واستعمل الرئيس ترومان لأول مرة، في سياق تفصيل مناقشة التحديث، مصطلحي «التنمية» و«التخلف» للإشارة إلى التحديات التي تواجه ما أصبح يسمى بـ«العالم الثالث».

بماذا كان يوحي نموذج التحديث من حيث الخطة بالنسبة إلى العالم الثالث؟ اقتصاديا، جوهر مرحلة «الانطلاق» لروستو هي الاستثمار المحفز. للقيام بهذا، كما نُوقش ذلك، لا بد من التحضر والتصنيع بما أن هاتين العمليتين سترفعان من التوفير من خلال الربح والدخل المتزايدين، لتعزيز الاستثمار. ستوفر هذه التغييرات الاجتماعية الظروف الضرورية لهذا بما أن الروابط الخلفية والأمامية، وبالتالي الآثار المضاعفة، كانت أعلى في المناطق الحضرية والصناعية منها في المناطق القروية والزراعية على التوالي. والتصنيع، على الخصوص، يمكن تحقيقه من خلال تدخل الحكومات القومية مدعمة بالسلف والمساعدة الخارجية (اعتمادا على نموذج خطة مارشال). بهذا المعنى يشجع التصنيع على معالجة «تنموية» محورها الدولة، ممثلة شكلا من الرأسمالية تدعمها الدولة. ومارس الرأسمال الأجنبي دورا مركزيا في الاستثمار وتزايدت التدفقات بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية، لاسيما نحو شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، معززة تصنيعا لاحقا في شرق آسيا على الأقل. ووُجد مكون

أيديولوجـي مهم للتحديث، باعتباره جزءا من محاولة الغرب منع انتشار الشيوعية. بهذا المعنى كان العمود الفقري الاقتصادي للجغرافية السياسية خلال الحرب الباردة الغربية.

وفي السبعينيات شُكك إلى حد كبير في مقاربات التحديث. في الأوساط الأكاديمية، تلخصت الانتقادات الرئيسة في أن النموذج مثل تأويلا غير تاريخي وغير جغرافي للعالم الذي تمحور حول أوروبا فقط. كانت المقاربة اقتصادية بشكل مفرط وتعميمية - ففشلت في الأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي والآراء المتنافسة عن العولمة. وفي الساحة السياسية دُحضت المقاربة لأنها لم تنجح - لم تنم الاقتصادات كما كان منتظرا عندما واصلت السياسات المعتنقة. وكان هناك انتقال أحيانا في أواخر السبعينيات من نموذج التحديث المعتمد على التنمية/الدعم إلى نموذج الليبرالية الجديدة. ومن المهم التأكيد، مع ذلك، أن الأهداف النهائية لهاتين المقاربتين - من حيث ما يجب أن تكون عليه التنمية - متشابهة. إن ما يختلف هو الطريق التي اتخذت لتحفيز النمو الاقتصادي والحداثة.

أزمة الديون.. نقطة تحول

من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أوائل السبعينيات ازدهر الاقتصاد العالمي ككل. وعيق في أوائل السبعينيات بأزمة النفط التي عرفت ارتفاعا مفاجئا في سعر البرميل الواحد من النفط من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك). ترك تضخم أسعار النفط الاقتصاد العالمي غارقا في «البترودولار» (أرباح غير متوقعة لمجموعة الأوبك) ونقلت كميات هائلة من خلال البنك الدولي إلى العالم الثالث في شكل قروض من أجل التحديث. وعندما ضربت أزمة النفط الثانية في 1979-1980، كان لها تأثير مدمر في كل النظام المالي العالمي. ارتفع تضخم تصاعد النفقة بحدة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولمحاربته اتُبع الحل النقدي برفع معدلات الفائدة. وكان لهذا أثر في مديونية بلدان العالم الثالث للمؤسسات العابرة للقوميات والبلدان الغنية، مجسدا الترابط المتزايد للاقتصاد العالمي. وفي حالات كثيرة، وبسبب الاقتراض الواسع في السبعينيات، لم يكن من

الممكن بالنسبة إلى البلدان أن تسدد الفائدة على قروضها (ناهيك عن رأس المال). في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، مثلا، ارتفعت المديونية إلى مستويات أعلى من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في السنة. تزعمت المكسيك في العام 1982 التخلف واسع الانتشار عن إيفاء الديون للبنك الدولي على وجه الخصوص، والذي أدى إلى ما أصبح يعرف بأزمة الديون (انظر الإطار 2 - 7). واستجابة لذلك طور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وطبقا «برامج التكيف الهيكلي» اعتمادا على مبادئ الليبرالية الجديدة. ظاهريا، أُعدت هذه البرامج لتعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي وللاستفادة القصوى من العولمة. في الواقع، أُعدت البرامج لتحقيق استقرار النظام المالي العالمي، الذي يعد أساس الرفاه الاقتصادي للغرب.

الإطار (2 - 7):

أزمة الديون

عمليا كل بلدان العالم الثالث التي لم تكن دولا مصدرة للنفط، وهي الأغلبية الساحقة، تضررت بشدة من أزمات النفط وما تلا ذلك من ارتفاع مفاجئ في معدل الفائدة والركود الاقتصادي العام في أوائل الثمانينيات. وبمعنى مطلق، تحملت أمريكا اللاتينية العبء الأكبر، وعند العام 1982 تراكمت الديون على بلدان المنطقة وتجاوزت 315 مليار دولار أمريكي (غوين 1985). في إفريقيا جنوب الصحراء وفي العام نفسه وصل مجموع الديون إلى 200 مليار دولار. مع ذلك، فالأرقام المطلقة لا تعتبر دليلا أقوى من معدل الناتج المحلي الإجمالي والدين. في العام 1981، في أمريكا اللاتينية ككل، استقر الدين في نحو 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وكان هذا الرقم أعلى بكثير في إفريقيا جنوب الصحراء. وفي البلدان الفردية مثل بوليفيا ارتفع الدين إلى مستويات تجاوزت الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الدين لتصدير الأرباح هو أيضا مهم بما أن التصدير يوفر النقد الأجنبي لخدمة

الديـن، في أوائل الثمانينيات في أمريـكا اللاتينية مثل الدين 220 فـي المائة تقريبا مـن تصدير الأربـاح، بينما اقترب في شرق آسيا من 50 في المائة. وكوّن المعدل الأدنى في شرق آسيا، وبسبب أرباح التصدير المرتفعة بكثير هناك بالنسبة إلى الفرد الواحد، جزءا من تفسـير النجاح الاقتصادي اللاحق للمنطقة.

فـي العالم الثالث عموما، يمكن القـول إن «عقدا مفقودا» من التنمية بسـبب أزمة الديون لايزال مستمرا في الحاضر (انظر كوربريدج 2002). تميز «العقد المفقود» بالعمليات الآتية:

- انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ، وحدث تدفق للأرباح لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- كان استمرار المعدلات العليا للفائدة في الثمانينيات يعني أن البلـدان تدفع لتغطية الفائدة على الديـون أكثر مما كانت تسدد في الواقع من حيث رأس المال الأصلي.
- اسـتمرت أسـعار السـلع غير النفطية فـي الانحدار، مخفضة معدلات التبادل التجاري.
- انخفض الدعم والسلف بما أن الركود قاطع النظام المالي العالمي.
- نمت السياسـة الحمائية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - على أن هذه المنظمة نصحت بأن يفتح العالم الثالث أبوابه ويقلص التنظيم.
- وُضعت سياسـات صارمة للتكيـف الهيكلي مما رفع من الفقر والبطالة.

كان لإدماج هـذه العوامل تشـعبات سياسـية واجتماعية واقتصادية رئيسة:

- الأزمة الاقتصادية - غاصت عديد من بلدان العالم الثالث في نمو سـلبي وتصدير متراجـع. وكانت هذه على الخصوص حال البلدان التي كانت معتمدة بشكل مفرط صادرات المنتجات الأولية (ما عـدا النفط)، أي أغلب أفريقيا، وأمريكا اللاتينية،

وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. نزل دخل أمريكا اللاتينية بالنسبة إلى الفرد الواحد بعشرة في المائة في الثمانينيات، مثلا (غوين وكاي، 2004).

● الأزمة الاجتماعية – ارتفع التفاوت في الدخل وقُلصت المصاريف الحكومية وسُحبت برامج اجتماعية أخرى من خلال تطبيق برامج التكيف الهيكلي. ارتفع الفقر بشكل مهول، وكانت النساء والأطفال الأكثر تضررا (كوريريدج 1993).

● الأزمة السياسية – وفرت الفوضى الاقتصادية – الاجتماعية الناتجة الأساس المنطقي للتدخلات العسكرية في بلدان عديدة. حُكمت أمريكا اللاتينية كليا من قبل الديكتاتوريات في منتصف الثمانينيات (سيلفا 2004).

انتهت أزمة الديون فقط بمعنى أن الديون أعيدت جدولتها. وبمعنى مطلق، استمرت الديون الخارجية في الارتفاع في البلدان النامية. من 650 مليار دولار أمريكي في العام 1980، قفزت فجأة إلى 2560 مليار دولار أمريكي عند 1999 (البنك العالمي، 2002). واستقرت حاليا عند 220 مليار دولار أمريكي تقريبا، رقم، في رأي الكثير، لا يمكن ببساطة تسديده. وبين العام 1980 والعام 1999 تضاعفت ديون أفريقيا جنوب الصحراء ثلاث مرات لتصل إلى نحو 220 مليار دولار أمريكي، وطوال العقد أعادت أفريقيا 81.6 مليار دولار أمريكي لدائنيها. وارتفعت ديون أمريكا اللاتينية إلى نحو 820 مليار دولار أمريكي مع بداية القرن الواحد والعشرين. تشير أرقام الدول الفردية إلى تحديات ساحقة لاتزال عدد من البلدان الفقيرة تواجهها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1999). يعتبر البنك الدولي أن هناك خمسة وأربعين بلدا تقريبا مثقلا بالديون بما في ذلك أنغولا، وبوليفيا، وإثيوبيا، ولاوس، ونيكاراغوا، وسيراليون، وفيتنام. في عشرين من هذه البلدان تقريبا، يعادل الدين أو يفوق الناتج المحلي الإجمالي في

السنة. أزمة المكسيك للعام 1994، وأزمة آسيا للعام 1997، والأزمة الأرجنتينية المستمرة: كل هذه الأزمات كان لها تأثير في الرفع من الدين في هذه المناطق على التوالي. أكثر من أي عامل واحد آخر، إنه ثقل الدين الذي يمنع التقدم الجاد في البلدان الفقيرة.

ارتفعت نداءات إلغاء ديون العالم الثالث من جميع قطاعات المنظمات غير الحكومية، وبعض الحكومات الأوروبية هي الآن منهمكة بنشاط في مبادرات تخفيف الديون. حاربت أوكسفام، منظمة غير حكومية عابرة للقوميات، لعقدين في هذه الجبهة، مثلا. وفي التسعينيات تم إطلاق حركة عالمية مهمة جمعت بين مجموعات مناهضة للدين وشخصيات قوية من السياسة والتسلية. وهدفت يوبيل 2000 إلى «إلغاء الديون غير المسددة من قبل البلدان الفقيرة مع العام 2000 في عملية عادلة وشفافة» (يوبيل 2000، 2002، ص 2). وُقعت عريضة عالمية من قبل أربعة وعشرين مليون شخص تجمعوا لتأييد هذا الهدف، وكانوا سببا في ولادة حركة يوبيل العالمية في العام 2001. واستجابة إلى حد ما لهذا الفيض العام أنشأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مبادرة معززة لأجل «البلدان الفقيرة المثقلة بالديون»، ووضعت قضية الدين في جدول أعمال قمم الدول السبع الكبرى. وعرف هذا تخفيفا للدين امتد إلى نحو خمسة وعشرين بلدا حتى الآن، مع قرارات قيد الانتظار في حالات أخرى. في حالة بوليفيا قُلص الدين الخارجي كله، مثلا، بخمسين في المائة. في الآونة الأخيرة، ضغطت حكومة المملكة المتحدة، بقيادة جهود المستشار غوردن براون، على الدول السبع الكبرى والمؤسسات المالية العالمية للتخفيف من الدين بمائة في المائة لمصلحة سبع وثلاثين حالة أسوأ، باعتبار العملية جزءا من خطة مارشال لأجل أفريقيا معززة من قبل حزب العمال تحت شعار «جعل الفقر تاريخا».

في فبراير 2005، التزم وزراء الدول السبع الكبرى وروسيا بهذه الأهداف وأكدوا التخفيف السريع من الدين بالنسبة إلى البلدان المتأثرة بتسونامي 2004 في المحيط الهندي. مع ذلك انقسموا حول كيفية تمويل هذه المبادرات. ارتابت الولايات المتحدة الأمريكية، على وجه الخصوص، من اقتراح غوردن براون بشأن تسهيل مالي عالمي سيوجه 10 مليارات دولار أمريكي في العام نحو التخفيف من الدين في العقد اللاحق، ورفضت خططا للدعم المتزايد في الخارج. قد تكون هذه الاتجاهات رمزية ومهمة، ولكنها تمثل تعهدات لم تتحقق، ولم يُصدق عليها من طرف الدول القومية والمؤسسات الملائمة. حتى وإن طبقت، فالمبالغ المعنية تمثل نقطة في محيط مجموع الديون. ستبقى البلدان الفقيرة حبيسة دائرة الدين المغلقة في المستقبل القريب، بما أنها مرغمة على متابعة الحلول الليبرالية الجديدة لحرمانها النسبي.

التنمية الليبرالية الجديدة والعولمة

«الليبرالية الجديدة» مصطلح يستعمل للإحالة إلى النموذج الاقتصادي والأيديولوجيا الثقافية المسيطرين الآن عبر العالم (انظر الفصل الرابع). توصي الليبرالية الجديدة بالقضاء على تدخل الحكومة في الاقتصاد، بحجة أن «الحكومات تفشل» - مسببة عدم الكفاءة، مزاحمة الاستثمار الخاص، وفي النهاية تقلص من المنافسة على مستوى عالمي. وربطت بعض النقاشات الليبرالية الجديدة بين تنمية الدولة والفساد. وفق هذا الرأي، سيعزز «تراجع الدولة» النمو الاقتصادي المستدام والفعال. يقال إن اقتصادا حرا خاصا هو أحسن طريقة للزيادة من الرفاه على مستوى عالمي، والتجارة الحرة العالمية، مرتكزة على استغلال الميزة النسبية، تعطى لها الأسبقية (انظر الفصل الرابع). وأهم نقطة من منظور العولمة هي أن الليبرالية الجديدة تفتح الأبواب لتدفقات في الاستثمار والتجارة، مسهلة دخول الشركات العابرة للقوميات، مما

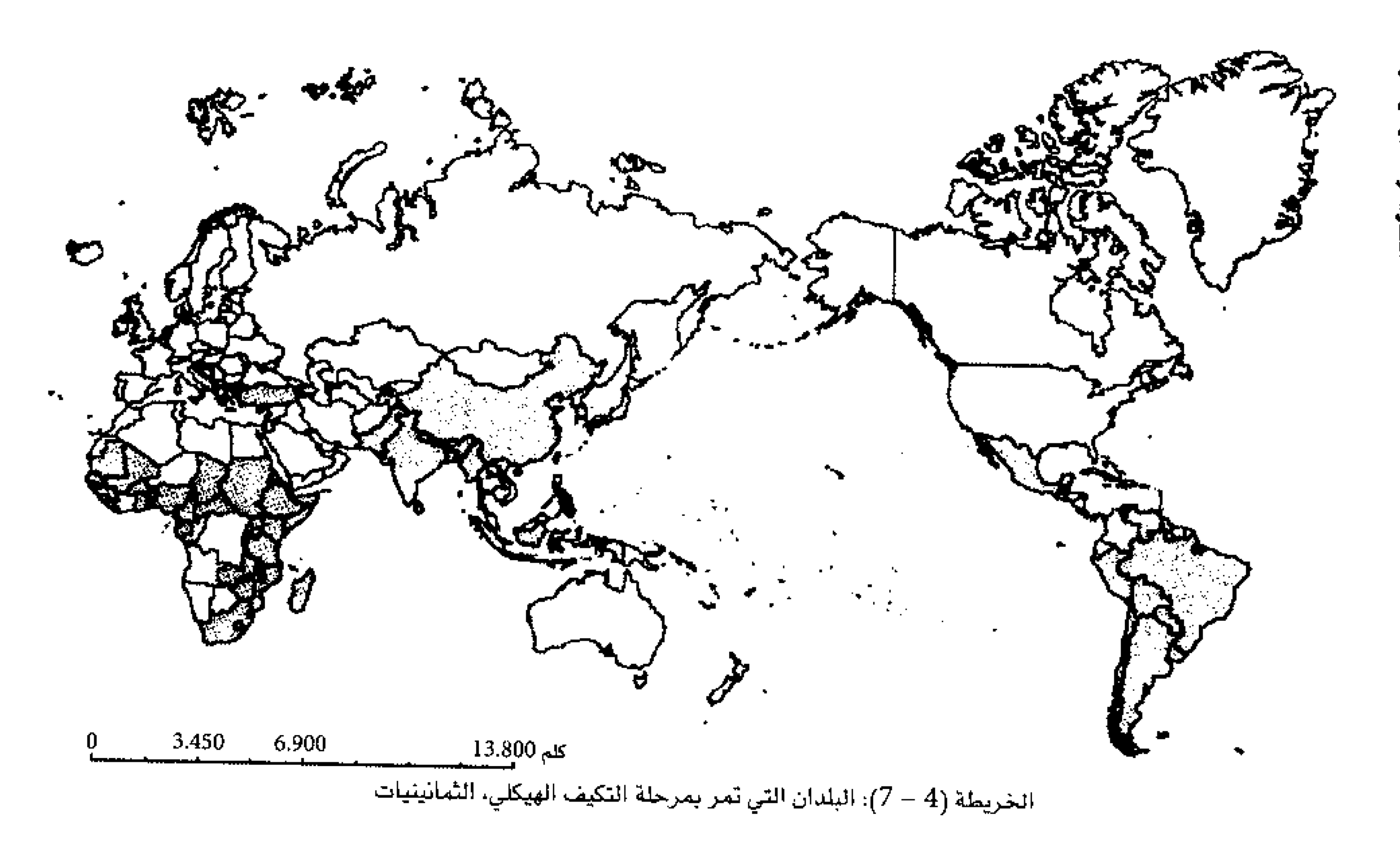
يسمح بانتشار أوسع للشبكات العالمية في المحليات. والليبرالية الجديدة في رأي البعض ثقافة ناشئة، تكون جزءا من النمط التنظيمي الواسع للرأسمالية (بيك وتيكل، 2002). فهي مؤسسة أيديولوجيا على القيم الغربية: الحداثة والحضارة والنزعة الفردية والمادية والتراكم والعقلانية. بهذا المعنى فهي تكون ما اصطلح عليه كوين وشينتون «مذاهب التنمية» المتجذرة في فترة التنوير (كوين وشينتون، 1996). إن تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة له تأثيرات ثقافية مهمة من حيث إيقاعات الحياة اليومية وفضائها، مؤدية إلى التدفق المتزايد للرموز الثقافية الغربية على وجه الخصوص.

تنبع الليبرالية الجديدة من جامعة شيكاغو وترتبط باقتصادات ميلتن فريدمان المالية. طُبقت أولا في تشيلي، بعد أن تعاقدت الحكومة العسكرية التي استولت على السلطة في العام 1973 مع متخصصي الاقتصاد بشيكاغو لتطوير نموذج سيعكس تماما المسار الاشتراكي الذي اتخذ حتى ذلك الحين (بارتن وموراي، 2002). استعمل «أولاد شيكاغو»، كما أصبحوا يُعرفون، بشكل فعال البلد مخبَرا لنظرياتهم، مساهمين بقوة في خصخصة الاقتصاد وانفتاحه، ومقلصين حجم الدولة إلى الحد الأدنى. وبما أن الليبرالية الجديدة تتطلب الصرامة، التي تضرب الفقراء بشدة، يمكن تطبيق الليبرالية الجديدة فقط في تشيلي، وفيما بعد أمريكا اللاتينية عموما، تحت الحكم العسكري. وليست الليبرالية مجرد جزء من التاريخ الاقتصادي الاجتماعي للعالم الفقير، من بداية الثمانينيات طبقت أيضا عبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عندما تآكل «إجماع الرفاه» بعد الحرب العالمية الثانية بعد أزمات النفط في السبعينيات. وطُبقت مبادئ الليبرالية الجديدة في المملكة المتحدة تحت تاتشر من العام 1979، واتبع هذا في الولايات المتحدة الأمريكية تحت ريغان منذ العام 1980. تبنت نيوزيلندا هذا الإصلاح بنقاء خاص منذ العام 1984، وعلى الرغم من ارتفاع التفاوت في الدخل والتهميش والحرمان اعتبرت منذ ذلك الحين (كيلسي، 1995) نوعا من نموذج في دوائر الليبرالية الجديدة والمفرطة في العولمة.

وكثيـــرا مـــا يعمل المؤيـــدون الأكاديميون لنمـــوذج الليبراليـــة الجديدة بكليـــات الاقتصاد الكبرى والتدبيـــر. فالتحليل في هذه المجالات يميل إلى تجنـــب الارتباط بالقضايـــا الثقافية والاجتماعية، مفســـرين ذلك إلى حد ما بحماســـهم للنموذج. وتعتبر أحيانا التنمية الاقتصادية الســـريعة لشرق آســـيا في الســـنوات الثلاثين الماضية انتصارا لليبراليـــة الجديدة والتوجه الخارجي، على الرغم من أن العديد يعتقد أن ما ميز شرق آسيا هو جمعها الخاص بين السياســـات الليبرالية الجديدة وسياسات التنمية/البنيوية (كو وآخرون، 2003). وهناك إجماع عام في الجغرافيا البشرية على أن سياسة الليبرالية الجديـــدة هي في الواقع بمنزلة قانون الغـــاب (ماكينة وموراي، 2002، بيـــك وتيكل، 1994)، مما يزيد من التفـــاوت داخل البلدان وبينها على حد ســـواء. وينقســـم المفكرون حول مدى انتشـــار الليبرالية الجديدة «النقية» عبر العالم؛ ليس هناك شـــيء يدعى اقتصاد الســـوق الحرة النقي والكل «مختلط» إلى حد ما (لهيرون، 1993). مع ذلك ليس هناك شك في تحول نموذجي نحو هدف الســـوق في السلســـلة السياسية، وأن هذا سهّل العولمة الحادة وآثار إعادة الهيكلة المكثفة بشكل متزايد على أرض الواقع.

سياسات التكيف الهيكلي

كما تمت الإشـــارة ســـابقا، ســـيطرت الليبرالية الجديدة على سياسة التنميـــة وتفوقت على مجموعة من نظريات التنمية البديلة من الأوســـاط الأكاديميـــة وخارجها (انظر الإطار 3 – 7). وتعتبر برامج التكيف الهيكلي منبرا سياسيا لليبرالية الجديدة، وأصبحت قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إضافة إلى تدفقات الدعم، مشروطة عند تبنيها منذ بداية الثمانينيات (انظر الإطار 2 – 7). كما تبين الخريطة (4 – 7)، انتشـــرت على نطاق واســـع عبر العالم الثالث نتيجة لذلك. وفي العام 1990، مثلا، كل بلـــد في أمريكا اللاتينية خضع لهذا البرنامج. وبشـــروط، منحت هذه السياســـات قوة عظمى للمؤسسات والصناعات ونخب الدول المشاركة في تصميمهـــا وتطبيقها. يمكن لهذه الهيئات أن تصبح منظمة فاعلة وحاكمة للاقتصادات المتأثرة.



الخريطة (4 – 7): البلدان التي تمر بمرحلة التكيف الهيكلي، الثمانينيات

انتُقدت سياسات التكيف الهيكلي على أنها نهج على مقاس واحد يناسب الجميع مع أنها تختلف عبر الزمن والمكان إلى حد ما (انظر ستيغليتز، 2002). فهي تشمل عموما المجموعة الآتية من المعايير:

- تقليص - خفض في المصاريف العمومية (مثلا، التعليم والصحة والبنية التحتية العمومية) والضرائب للرفع من الحوافز للمقاولة والاستثمار الخصوصي وخفض من العجز في الميزانية.
- الخصخصة - بيع مقاولات الدولة وجعل الوظائف الحكومية، حيثما كان ممكنا، قطاعا خاصا لتحرير دافع الربح المحفز على الفعالية وتقليص مصاريف السوق الحكومية.
- تحرير - تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد، مثل السياسة الإقليمية أو قطاع الدعم، للسماح للسوق بأن تجد الدرجة المثلى الطبيعية أو التوازن. تقليص الروتين المتطلب لإنشاء المقاولة الخاصة (انظر الكارتون 1 - 7).
- عولمة - تقليص الرسوم الجمركية وكل الإجراءات الحمائية الأخرى لكي تفتح الحدود للاستثمار الداخلي للشركات العابرة للقوميات، ولتسهيل نقل التكنولوجيا والحث على المنافسة مع منتجي العالم، ولتحقيق اقتصاديات قياسية من الأسواق ذات الحجم الكبير لتعزيز الفعالية والصادرات. ويعد تخفيض العملة المحلية لتحفيزها ميزة إضافية في أحوال كثيرة.



رفع القيود

الكاريكاتور (1 - 7): رفع القيود

المصدر: كورك أندرسون

إن آثار برامج التكيف الهيكلي تناقش بحدة. عموما، يعترف المؤيدون والمنتقدون على السواء بأن الصرامة المطلوبة من التكيف الهيكلي ستجلب آثارا رجعية على المدى القصير. تعرف كل البلدان التي تتبنى تجربة برامج التكيف الهيكلي ارتفاعا في الفقر والتفاوت في الدخل والبطالة ونشاط القطاع غير الرسمي.

لا يقلق الليبراليون الجدد من هذا، معتبرين ذلك جزءا من «اختبار» مطلوب لتطوير الفعالية على المديين المتوسط والبعيد. ويشير النقاد إلى أن عددا من البلدان التي تتبنى برامج التكيف الهيكلي عاشت مشاكل متواصلة مع توزيع الدخل والفقر وإجراءات اجتماعية تنموية أخرى. وكشفت دراسات تجريبية لبرامج التكيف الهيكلي أن النساء والأطفال والفقراء هم الذين يحملون العبء الأكبر، خاصة مع سحب آليات الدعم للدولة (رادكليف، 2004). فيما يخص النساء في أمريكا اللاتينية مثلا أصبحت الأيام المضاعفة مألوفة جدا في فترة الإصلاح في الثمانينيات عندما تقلدت النساء الوظيفة الرسمية وغير الرسمية لتغطية نفقاتهن. امتزج هذا بكون الأسر التي ترأسها النساء أصبحت شائعة بشكل متزايد أيضا، ويرجع ذلك جزئيا إلى برامج التكيف الهيكلي التي أطلقت العنان للفقر (تشانت، 1999). تفضل الليبرالية الجديدة عموما رأس المال فوق أي شيء آخر وتحدث شبكات صعبة بالنسبة إلى الفقراء ومهمشة أصلا للوصول إليها.

ردود من «الهامش»

على الرغم من الوضعية المهيمنة التي وصل إليها التحديث، وفيما بعد الليبرالية الجديدة، هناك تقليد غني لنظرية التنمية البديلة، نبع بعضه من الهامش نفسه، خاصة أمريكا اللاتينية وأيضا أفريقيا وآسيا. ونظريتا التبعية والبنيوية، وهما مساهمتان مهمتان من أمريكا اللاتينية، مرتبطتان ضمنا بالعولمة (انظر الإطار 3 - 7). والميزة الموحّدة لهذه المقاربات المرتبطة هي الفكرة المناهضة للتحديث التي تقول إن كل التنمية «مشروطة»، بمعنى أن التنمية تدور جزئيا حول الخصوصيات التاريخية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمكان والدولة القومية. المركزي في كلتا الروايتين هو كيف انتشرت العولمة وفقا لهذه الخصوصيات. وعلى

الرغم من أن هذه الأفكار تعتبر متجاوزة في دوائر السياسة الغربية، فقد كان هناك إحياء للاهتمام الأكاديمي أخيرا، مع بحث المفكرين عن طرق واقعية لتأويل الفشل التنموي لليبرالية الجديدة. وفي الأماكن التي تطورت فيها، أصبحت مثل هذه الآراء بشكل متزايد ذات صلة بالموضوع. والنموذج الاقتصادي الحالي في تشيلي قد يدعى «بنيويا جديدا» مثلا (انظر غوين وكاي، 2004).

وعلى الرغم من النظريات المبتكرة من الهامش مثل تلك المبينة في الإطار (3 – 7) وإلى هذه يمكن إضافة أمثلة عديدة مثل التهميش والنظريات المناهضة للتنمية – فقد أبطلت بشكل كبير في الدوائر التقليدية. أثرت البنيوية والتبعية في السياسة لعقود قصيرة قليلة بين الحرب العالمية الثانية وأزمة الديون. وارتكزت السياسة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا على نماذج تصنيع بدائل الاستيراد البنيوية، مثلا، وعدد من الثورات في أمريكا اللاتينية وأفريقيا في السبعينيات تكونت بتحليل التبعية. عموما، مع ذلك، انتشرت مذاهب التنمية من جوهر الهامش. وكانت هنالك مقاومة واسعة النطاق للنموذج العولمي المسيطر كما كانت هناك نداءات لإصلاحه (انظر باور 2003، وروتليدج 2002). وللمقاومة الجماعية والفردية للتنمية الغربية في أمريكا اللاتينية تاريخ عنيف وطويل، مثلا. يمكن القول إن النزاعات المستمرة عبر الشرق الأوسط تعد جزءا من هذه المقاومة الجماعية لغزو التغريب. تمت مباشرة عمل مهم لمحاولة تفجير أسطورة أن شعوب العالم الثالث ضحايا سلبيون لـ«التنمية» – يمارسون كل يوم المقاومة في شكل استراتيجيات العيش وتحولات دورة الحياة (ببينغتن، 2004). وكانت هناك عدد من المحاولات ذات الطابع المؤسسي لمواجهة مؤسسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العابرة للقوميات وبروتون وودز. أمثلة مهمة تشمل الأوبك، وحركات عدم الانحياز، والدول السبع الكبرى (انظر ماكغرو، 2000). من الممكن تأويل جهود الحفاظ على الصفة الإقليمية المتزايدة في المناطق الفقيرة شكلا من المقاومة (انظر الفصل الخامس)، مع أمثلة تشمل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ومجتمع التنمية لجنوب أفريقيا، والسوق المشتركة

لشـــرق وجنوب أفريقيا، والجمعية الكيميائية الأمريكية. على العموم، مع ذلك، فإن أيديولوجيا التنمية المســيطرة قد تم تفصيلها وفرضها بقوة إلى حد أنه من الصعب أن نرى كيف يمكن عكسها. ويوضّح هذا الافتراض من خلال دراستين إقليميتين في الجزء التالي.

الإطار (3 - 7):

من الهامش، العولمة والتبعية/البنيوية

ابتكاران نظريـــان من أمريكا اللاتينية كونا مفهوما للعلاقة بـــين العالمي والقومي والمحلي بطرق أكثر وضوحا من التحديث أو الليبرالية الجديدة، وكونا أيضا السياسة هناك، وفي الخارج، في محطات من التاريخ الحديث.

التبعية

تحليل التبعيـــة هو مجموعة من النظريات التـــي تؤكد «تبعية» العالم الثالث للرأســمالية العالمية. وباعتماد التحليل الماركســي - الذي يركـــز على الصـــراع الطبقي - فإنها تنظر إلى الاســتغلال على مســتويات جغرافية مختلفة. وأصبحت هذه المقاربة شـــائعة في الســبعينيات مع استمرار صراعات الحرب الباردة واضمحلال ازدهـــار ما بعد الحـــرب (كاي 1989). بقيـــاس عالمي يرى فرانك (1969) أن العلاقـــات بين الدول «الأم» والدول «التابعة» (تدفقات التجـــارة والدعم ونقـــل التكنولوجيا وتدفقـــات رأس المال والتبادل الثقافـــي) كانت قنوات اســتخرجت الدول الغنيـــة منها «الفائض» (الربح) من الهامش المستعمَر والمستعمِر سابقا. وقد أُشير إلى هذا على أنه «تبادل غير متكافئ» كما حدث في النظرية الماركســية بين الرأسماليين والطبقات العاملة. على هذا النحو، فالتنمية في الواقع مثال مبكر لنظرية الشبكة. قيل إن الشركات العابرة للقوميات كانت الفاعل الأســـاس في هذه العملية والعلاقات الاستعمارية الجديدة الناتجة ستســتمر إلى أجل غير محدد، مخلدة بهذا الشكل «تنمية

التخلف». وقد تتطور علاقات مشابهة داخل الدول القومية كذلك. والحركة المقترحة لكسر هذه الدائرة هي، في أشكال راديكالية من تحليل التنمية على الأقل، الثورة السياسية.

البنيوية

نظريـــة التبعية هـــي رد فعل راديكالي علـــى النموذج البنيوي الأول. تقتفـــي هذه المجموعة مـــن النظريات المرتبطة آثار التطور التاريخـــي على بنية الاقتصاد العالمي وأنماط الرفاه الناتجة. كان راول بريبش من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بنيويا رائدا (بريـــبش، 1950، 1964). وكان إســـهامه الرئيـــس هو فرضية «التراجع العلماني» التي ارتبطت بمشاكل التخصص في صادرات المـــوارد الطبيعية التـــي أحدثت بـــالإدراج التاريخي للاقتصادات الهامشـــية في النظام الاســـتعماري بصفتها مزودا للموارد. وقيل إن المنتجـــات الأولية تواجه طلب الدخل غير المرن، بينما المنتجات المصنعـــة تواجه طلب الدخل المرن. إذن، مع ارتفاع الدخل العالمي، ســـيتراجع طلب، ومن ثم ثمن، المنتجات الأولية مقارنة بالمنتجات المصنعـــة. وفي البلدان التي تختص بصادرات المنتوج الأولي تكون لهـــذا تداعيات خطيرة. مع مرور الوقت ســـيكون عليها أن تصدر منتجات أولية أكثر للوفاء بالكمية نفســـها من المنتجات المصنعة. ويشار إلى هذه الدائرة المفرغة على أنها تراجع من حيث التجارة. على المدى البعيد، سيميل التراجع العلماني إلى الزيادة في الفجوة بـــين «الجوهر» و«الهامش»، مادام المركز يممســـك بفوائد الازدهار والنمو عموما. وعلى أســـاس هذا، يؤيد بريبش التصنيع الســـريع الممول من قبـــل الدولة للهروب من «مصيدة المنتوج الأولي». وكان تصنيع بدائل الواردات الوصفة السياســـية التي ستشمل تعويض المواد المســـتوردة، بالانتقال عبر مراحـــل تقدمية. وبطرق عديدة، مثلت البنيوية دراســـة تفصيلية للأفـــكار التي تهم هوامش الموارد والنزعة التنموية للدولة (هايتر وآخرون، 2003، موراي 2002أ).

دراستان إقليميتان للعولمة والتنمية

وُجدت جغرافيات بشرية قليلة نسبيا تسعى إلى تعقب آثار العولمة بوضوح على المناطق الفقيرة. ويُقترح هنا أن الإطار المثالي للبحث في هذه القضايا متاح من قبل الجغرافيا الإقليمية الجديدة (انظر برادشو، 1990). توفر هذه المقاربة، التي تعتمد على انتقادات الجغرافيا الإقليمية «التقليدية» وتتبنى بعض نقاط الجغرافيين الثقافيين والراديكاليين على حد سواء، تحليلا متعدد المستويات لنتائج العولمة. تبحث الجغرافيا الإقليمية الجديدة عن الروابط، بدلا من الفواصل، في الأقاليم وبينها. حاليا، طور الجغرافيون في هذا الحقل مفهوم «هوامش الموارد» في الاقتصاد العالمي، معتمدين جزئيا على الأفكار البنيوية (هايتر وآخرون، 2003).

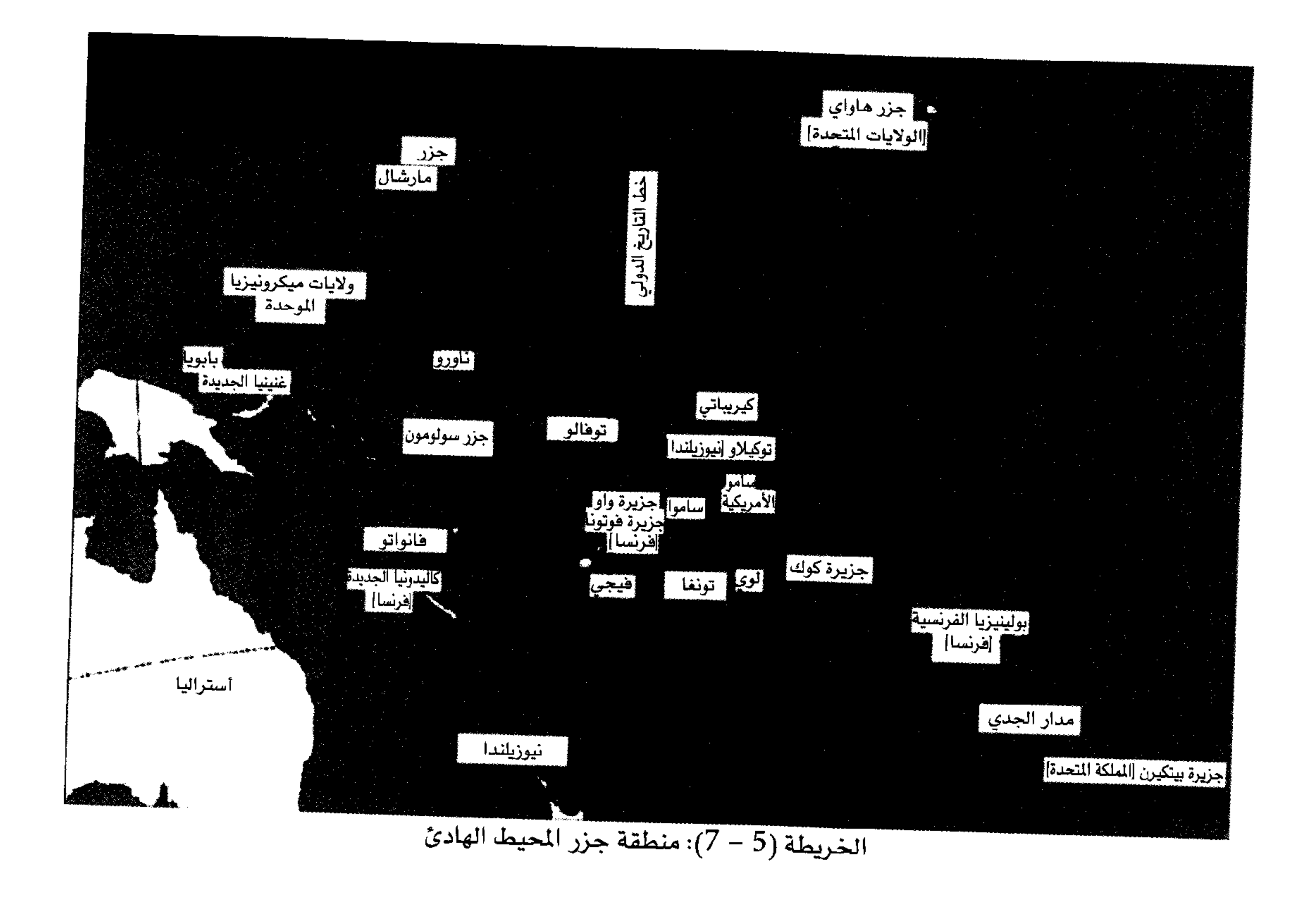
تعكس الدراستان المقدمتان أدناه اهتمامات المؤلف البحثية وتركز على العولمة الاقتصادية على الخصوص. في كلتا الحالتين، تُعين الاتجاهات والنتائج الإقليمية في علاقتها بالعولمة - التاريخية والمعاصرة - وتوضع الليبرالية الجديدة في سياق المدى الطويل. وتوضح هذه التحولات بعد ذلك بتفصيل مع الإشارة إلى أمثلة التغيير على المستويين القومي والمحلي. تبين هاتان الدراستان أيضا أن انتشار العولمة يعتمد على الطريق، بمعنى أنها تتطور بطرق مميزة عبر الفضاء وفق الاحتمالات التاريخية والبيئية والجغرافية. فأولئك الذين يهتمون بآثار العولمة على التنمية في شرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا عليهم أن يتفحصوا ريغ (2003) أو لين سيان (2003). تمت دراسة جغرافيات العولمة والتنمية في أفريقيا، ونقترح مدخلا للدراسة أرييتي-أتوه (2003) أو كليني-كولي وروبسون (2003).

جزر المحيط الهادئ - خارج الخريطة العالمية

تعتبر منطقة المحيط الهادئ أكبر منطقة على الأرض من حيث المساحة (انظر الخريطة 5 - 7). مع ذلك، فهي واحدة من أصغر المناطق من حيث الكتلة الأرضية. تعتبر بعض دولها القومية وأراضيها من الأكثر ضآلة على الأرض من حيث الديموغرافيا والاقتصاد. على الرغم من ذلك فهي منطقة معقدة تاريخيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا، وتنقسم إلى ثلاث مناطق فرعية

تعرض بعض التجانس الداخلي وإن كان محدودا: بولينيزيا، وميلانيزيا، وميكرونيزيا. وتخبرنا العمليات التي انتشرت في المنطقة بالكثير عن العلاقة بين العولمة - بصفتها جدول أعمال ومجموعة من العمليات - والتنمية خطابا وعملية على حد سواء. فهي منطقة غير معروفة كثيرا وغير مفهومة من قبل بقية العالم (فهي غير مرئية أحيانا كثيرة في أطالس العالم، مثلا)، بما في ذلك تلك البلدان القريبة منها بالمعنى الإقليمي (موراي وستوراي، 2003، أوفرتون وتشيفنز، 1999). وقد أدى بناء جنة ودية وغريبة، مخلدة من خلال القطاع السياحي، إلى شيوع «استشراق» المحيط الهادئ (نيكول، 2000) (انظر كذلك اللوحة 1 - 7).

وعلى مستوى عالمي، فإن منطقة جزيرة المحيط الهادئ مهمشة اقتصاديا وسياسيا. والمعايير المادية منخفضة على الخصوص في أجزاء من ميلانيزيا وميكرونيزيا. فهي الأعلى في المستعمرات الفرنسية، لاسيما في بولينيزيا الفرنسية، على الرغم من أن توزيع الدخل في هذه الأقاليم تراجع للغاية. ومنذ بداية جلاء الاستعمار في الستينيات، وجدت بلدان جزيرة المحيط الهادئ صعوبة في تحقيق الازدهار في العالم المتنافس والمعولِم - عددا من المشاكل الناتجة عن جغرافيتها الخاصة بالإضافة إلى أن وضعيتها الثانوية في الهرم الاقتصادي العالمي جاءت ضدها. ويسبب التحديث توترات بيئية واقتصادية واجتماعية هائلة مع تفاعل أنظمة جديدة من تدبير الموارد وأنظمة الحكامة مع الأنظمة القديمة. والفقر المطلق مرتفع في بعض البلدان (مثلا، فيجي 25 في المائة)، مع أنه ليس مرتفعا بصيغ نسبية مثله في أمريكا اللاتينية أو آسيا المحيط الهادئ. ويقال إن المنطقة تُميز أحيانا بـ«وفرة الرزق»، وهو مفهوم يوحي بأن وفرة الأراضي والموارد البحرية تمنح مستوى من الرفاه أكبر بكثير مما توحي به المؤشرات الاقتصادية. إلى حد كبير هذا اختراع للخيال الغربي، الذي يمجد الحياة اليومية في المنطقة. فالتهميش الاقتصادي والانحلال البيئي يجعلان سبل العيش غير مستقرة كما هي في أي مكان آخر من العالم الثالث. على الرغم من هذا، يصدق القول إن الأنظمة التقليدية لملكية الأرض أدت إلى توزيع دخل متكافئ نسبيا، في الدول المستقلة على الأقل. بعض مؤشرات التنمية البشرية بالنسبة إلى البلدان المستقلة في المنطقة معروضة في الجدول (3 - 7)، موضحا الإفقار النسبي لميلانيزيا التي تمزقها الصراعات.



الخريطة (7 – 5): منطقة جزر المحيط الهادئ

وقد أحدثت جغرافية المنطقة الفريدة خمسة تحديات من حيث مشاركة دولها القومية المكونة في الاقتصاد العالمي.

- إقليمي – الانعزال من حيث المسافة المطلقة.
- بيئي – حساسيتها للطقس المتطرف والتحول البيئي العالمي.
- سياسي – قوة المساومة السياسية ضعيفة نظرا إلى صغر حجم الدولة القومية.
- اقتصادي – اقتصادات القياس محدودة وتنوع منخفض بسبب الحجم الاقتصادي الصغير.
- عامل الوقف – أرض محدودة وموارد طبيعية، أرضية محدودة في بعض الحالات، خاصة على الجزيرة المرجانية.

الجدول (3 – 7): مؤشرات التنمية البشرية بالنسبة إلى أوقيانوسيا

	السكان (000)	النمو السكاني سنويا (1990-1998)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (الدولار الأمريكي)	متوسط العمر المتوقع	الساكنة الحضري %	مؤشر التنمية البشرية
فيجي (م)	797.8	0.9	2.684	66.5	46	0.667
بابوا غينيا الجديدة (م)	4.412.4	2.5	1.196	54	15	0.314
جزر سليمان (م)	417.8	3.3	926	64.7	13	0.371
فانواتو (م)	182.5	2.7	1.231	65.8	18	0.425
ولايات ميكرونيزيا الموحدة (مي)	114.1	2.1	2.070	66.7	27	0.569
كيريباتي (مي)	85.1	2.1	702	61.6	37	0.515
جزر مارشال (مى)	61.1	3.6	1.182	65	65	0.563
ناورو (مي)	11.5	2.4	3.450	58.2	100	0.663
جزر كوك (ب)	16.5	- 1.8	4.947	72	59	0.822
نيوي (ب)	2.1	-1.0	3.714	74	32	0.774
ساموا (ب)	174.8	1.2	1.060	66.6	21	0.590
تونغا (ب)	98	0.3	1.868	68	32	0.647
توفالو (ب)	11	3.0	1.157	67	42	0.583

ملاحظات: (ب) بولينيزيا، (م) ميلانيزيا، (مي) ميكرونيزيا

المصدر: موراي وستوري (2003)

انتقد التحليل التقليدي في أحوال كثيرة هذه المشاكل «المتأصلة» في الحرمان الاقتصادي بالمنطقة. وفي موازاة هذه القيود على التنمية، يضيف البعض كذلك «النزعة التقليدية» و«النزعة الطائفية» - على الرغم من أن هذه المقاربة انتقدت بشكل واسع. وبرغم أن العوامل الخمسة الواردة أعلاه لها تأثير قوي، فإن التفسير الأساس للحرمان الاقتصادي النسبي في المنطقة أكثر تعقيدا. منذ الغزو الاستعماري خدمت المنطقة هامشا للموارد وملعبا للقوات العالمية، ويؤدي هذا دورا في تهميشها السياسي - الاقتصادي المستمر. سترى المقاربة البنيوية/التحولية أن الوضعية الحالية للمحيط الهادئ تُفهم أفضل من خلال تحليل الطريقة التي انسجمت بها منطقة الجزيرة مع العالم الشاسع مع مرور الوقت.

موجات العولمة في أوقيانوسيا

انقسم تاريخ العولمة في جزر المحيط الهادئ إلى موجتين (فورث، 2000، موراي 2001)، تتخللهما فترة تدعى عصر الهجرة والتحويلات والدعم والبيروقراطية (برترام وووترز، 1985). ويتم اقتراح عملية وضع الحقب على الشكل الآتي:

1- الموجة الأولى - العولمة الاستعمارية (ثلاثينيات القرن التاسع عشر - ستينيات القرن العشرين)
2- عصر الهجرة والتحويلات والدعم والبيروقراطية - العولمة «الأهلية» (ستينيات القرن العشرين - ثمانينيات القرن العشرين)
3- الموجة الثانية - العولمة الليبرالية الجديدة لما بعد الاستعمار (منتصف الثمانينيات)

العولمة الاستعمارية

بدأت الموجة الأولى مع وصول «قراصنة الرأسمالية العالمية» (فورث، 2000، ص 180) الذين كانوا جزءا من التقسيم العالمي المتطور للعمل الذي أصبح ممكنا من خلال التكنولوجيا البحرية المتطورة. وهكذا حدث اللقاء الأول من خلال صيادي الحيتان والمبشرين والتجار الذين

كانوا بريطانيين وفرنسيين بشكل واسع، مستهلين عملية انتشار القيم الثقافية الاجتماعية الغربية، مثل تسييل الأموال، وأفكار المركزية الأوروبية والمسيحية عن التقدم والحضارة. وكانت الخصومات السياسية تعني أن المحيط الهادئ الجنوبي أصبح موقعا استراتيجيا مهما (رابابورت، 1999). وكانت هناك أيضا فوائد اقتصادية يجب استخراجها. واعتمادا على نداءات من مستوطنين وتجار لإنشاء القانون والنظام في اقتصاداتهم الهامشية الجديدة، بدأ الاستعمار الرسمي في منتصف القرن التاسع عشر في المستعمرات الفرنسية أولا، متبوعا بالأقاليم البريطانية والألمانية من ثلاثين إلى خمسين سنة بعد ذلك. فُقدت الأقاليم الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وشُغلت مثل ولايات، ثم سُلمت للمملكة المتحدة، أستراليا أو نيوزيلندا (انظر الجدول 4 - 7). جلبت موجة العولمة الأولى بلدان جزر المحيط الهادئ إلى دائرة الإنتاج التجارية، التي وُضعت بحزم على هامش الاقتصاد العالمي. وفي رأي فورث (2000، ص 182):

> كانت العولمة عندما تمتزج بالحكم الاستعماري تعني الاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لشروط تناسب مصالح القوات الاستعمارية ... على مكان العالم الاستوائي في العولمة الأولى أن يكون تابعا للعالم المعتدل والمتقدم.

استمر عصر الاستعمار الكلاسيكي في المنطقة حتى الستينيات، مع أن عددا من الأقاليم بقيت مستعمرات حتى الوقت الحاضر. جاء الاستعمار متأخرا لبلدان جزر المحيط الهادئ مقارنة ببقية العالم الثالث. يمكن تفسير هذا الاستقلال المتأخر من خلال عاملين: عدم الجدوى الاقتصادية والامتياز الجغرافي السياسي بالنسبة إلى القوات الموالية للولايات المتحدة للحفاظ على أقاليم المحيط الهادئ في سياق الحرب الباردة. في تلك البلدان التي أصبحت مستقلة في الستينيات والسبعينيات، كان تأثير السياسات الكينزية والبنيوية قويا وانتقل الجميع إلى استراتيجيات التنمية الموجهة نحو الداخل، بما في ذلك تصنيع بدائل التصدير (شاندرا، 1992). مُول هذا أحيانا كثيرة من قبل تدفقات

الجدول (4 – 7): الاستعمار والاستقلال في جزر المحيط الهادئ

القوة الاستعمارية	أدمجت في القوة الاستعمارية	أرض/مستعمرة تابعة	حكم ذاتي في ارتباط حر	مستقلة
المملكة المتحدة وفرنسا				فانواتو (1980)
المملكة المتحدة		بيتكيرن (إع 1838)		فيجي (إع 1874، إق 1970) تونغا (إق 1970)(*) توفالو (إع 1916، إق 1978)(**) جزر سولومون (إع 1920، إق 1978)(**) كيريباتي (إع 1916، إق 1979)(**)
فرنسا		بولينيزيا الفرنسية (إع 1904) كاليدونيا الجديدة (إع 1853) واليس وفوتونا (إع 1842)		
نيوزيلندا		توكيلاو (إع 1916)	جزر كوك (إع 1900، ح ذ 1965) نيوي (إع 1901، ح ذ 1974)	ساموا (إع 1900، إق 1962)
أستراليا		جزيرة نورفولك (إع 1788)		ناورو (إع 1920، إق 1968) بابوا غينيا الجديدة (إع 1884، إق 1975)
الولايات المتحدة الأمريكية	هاواي (إع 1898، إ 1959)	ساموا الأمريكية (إع 1899) غوام (إع 1898)	جزر مارشال (إع 1885، ح ذ 1986) ولايات ميكرونيزيا الموحدة (إع 1885، ح ذ 1986) بالاو (إع 1885، ح ذ 1994)	
الشيلي	رابا نيوي (جزيرة الفصح) (إ 1888)			

(إق 1970) = تاريخ الاستقلال. (إع 1874) = تاريخ الاستعمار.

(ح ذ 1986) = تاريخ الحكم الذاتي. (إ 1959) = تاريخ الإدماج

ملاحظات: (*) كانت تونغا تحت حماية المملكة المتحدة بداية من العام 1901 ولم تكن مستعمرة لها الصلاحيات الكاملة.

(**) كانت هذه البلدان تحت الحماية لمدة عشرين عاما تقريبا قبل الاستعمار الرسمي. في حالات عديدة تغيرت القوة الاستعمارية مرة أو مرتين (لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى عندما فقدت ألمانيا ممتلكاتها)، وذكرت آخر قوة استعمارية هنا.

المصدر: عن موراي وستوري (2003) بتصرف.

الدعم من القوى الاستعمارية السابقة، في محاولة لتحديث اقتصادات المحيط الهادئ. هذا، مع تدفقات التحويلات المتزايدة من أبناء الوطن السابقين الذين هاجروا بأعداد كبيرة إلى حافة المحيط الهادئ في الستينيات والسبعينيات، مما أدى إلى تطور اقتصادات شبكة الهجرة والدعم والتحويلات والبيروقراطية (انظر الإطار 4 - 7). وفي نظر ووترز وبرترام، مثلت هذه الاقتصادات شكلا من «التنمية التابعة» التي تمنح استدامة على المدى البعيد. وقد حُجب هذا بسرعة مع ذلك.

الإطار (4 - 7)

العولمة الأهلية-MIRAB

MIRAB مختصر يستعمل لوصف البلدان التي تؤدي فيها الهجرة والدعم والتحويلات والبيروقراطية دورا مركزيا. تسعى الفرضية، المطورة من قبل ووترز وبرترام (1985) إلى الإشارة إلى اقتصادات ما بعد الاستعمار في جزيرة المحيط الهادئ، وإلى تفسير لماذا يملك مواطنو المحيط الهادئ أعلى متوسط مستوى معيشة مما تنبئ به مقاييس الإنتاج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. بعد الاستقلال لوحظ عدد من العمليات المرتبطة. أقامت الهجرة، من الجزر إلى القوى الاستعمارية السابقة وقوى أخرى على حافة المحيط الهادي (في الغالب نيوزيلندا وأستراليا والولايات المتحدة)، «شركات ذوي القربى العابرة للقوميات»، التي من خلالها ينقل الأفراد، بطريقة نفعية، التحويلات المالية والعينية. وكوّن الدعم نسبة مهمة من الدخل القومي، مدفوعا في الأصل بالضرورات الاستراتيجية للحرب الباردة وكذلك بـ«التزامات» ما بعد الاستعمار، أحيانا مكرسة دستوريا، من القوى السابقة. سمح حجم المزج بين الدعم والتحويلات باستهلاك في مستويات أعلى بكثير من الناتج المحلي الإجمالي. وبعد وراثة بيروقراطيات استعمارية كبيرة نسبيا، تعمل في أسواق الشغل الصغيرة، أصبح قطاع الدولة مشغلا أساسيا.

والنمـوذج قابل للتطبيق علـى درجات متفاوتـة في بلدان جزيرة المحيط الهـادئ المختلفة، وتم تطبيقـه بنجاح أقل على المناطـق الأخرى في الجزيرة. ويبقى بارزا نسـبيا في بولينيزيا حيـث للدعم والتحويلات وظيفة مهمة. فـي نيوي، مثلا، يمثل الدعـم أكثر من 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما في سـاموا يمكن للتحويلات أن تغطي إلى حدود 40 في المائة مـن الناتج المحلي الإجمالي (برترام، 1999). في العام 1985، حـاول ووترز وبرترام أن يبرهنـا أن مجموعات الهجرة والدعم والتحويلات والبيروقراطية كونت شكلا من التنمية التابعة التي كانت عقلانية ومستدامة على حد سواء. ولكن بدأت مساءلتها، مع ذلك، مع فقدان جيلي المهاجريـن الثالث والرابع ارتباطهما المادي والنفسي بـ«أوطانهما» (مع أنه ليس هناك، حتى الآن، أي تقريـر عن التراجع في التحويلات)، وتراجع الدعم من المصادر التقليدية مع تلاشـي الميزة النسـبية للمنطقة من حيث موقعها الجغرافي السياسـي في الحرب البـاردة (على الرغم من كون الدعم من شـرق آسـيا - الذي جذبته الإمدادات السـمكية - ربمـا يعوض ذلك). وتقلصت القطاعات العمومية بشـكل كبير إثـر نصيحة مؤسسـات التنميـة العالمية والإقليميـة. وداخل المنطقة نفسـها، بقيت مجموعات الهجرة والدعم والتحويلات والبيروقراطيـة موضوعا مثيرا للجدل لايـزال يؤطر كثيرا من نقاش التنمية والعولمة على مسـتويات أكاديمية وسياسية (انظر برترام، 2006).

عولمة ما بعد الاستعمار

لا يشـارك مانحـو الدعـم والتمويل تفـاؤل ووترز وبرتـرام فيما يخص اسـتدامة اقتصـادات مجموعات الهجرة والدعـم والتحويلات والبيروقراطيـة. هناك توجه بارز عبر منطقـة جزيرة المحيط الهادئ نحـو إعادة هيكلـة اقتصادية تعتمد الليبراليـة الجديدة. ويعكس هذا

التغيير أنماطا في مكان آخر في العالم الثالث – على الرغم من أنه جاء متأخرا نسبيا إلى منطقة جزيرة المحيط الهادئ. بعد نهاية الحرب الباردة، تحولت السياسات الاقتصادية للبلدان المانحة والدائنة من مقاربة الدعم التقليدي/التحديث نحو ما كان يهدف إلى تحفيز التنمية الاقتصادية المستقلة. المساعدة، في الدعم والقروض، هي الآن غالبا ما تُرفق بمجموعة من شروط إعادة الهيكلة مثل تقليص القطاع العمومي، والخصخصة، وتخفيض التعرفة الجمركية، وإلغاء المساعدة المالية، وسياسات أخرى بشأن «تحفيز القدرة التنافسية». من بين الأهداف الأساسية للتوجه الخارجي لليبرالية الجديدة تحفيز الفعالية في الإنتاج والمنافسة في التصدير.

والبلد الأول الذي تبنى هذه الاستراتيجية كان فيجي، بعد انقلاب العام 1987. واستراتيجية الدولة الموجهة داخليا، والتي تمثل المحاولة الأكثر تقدما في التصنيع في المنطقة، انعكست وسنت الإصلاحات التي كانت تهدف إلى تحفيز نمو التصدير قانونيا (موراي، 2000). وشملت السياسات عددا من التخفيضات في قيمة العملة، وإنشاء مناطق تجهيز الصادرات، والخصخصة واسعة النطاق، وتقليص في القطاع الحكومي والنفقات الاجتماعية (شاندرا، 1992). مع ذلك، لم تبدأ الليبرالية الجديدة في معالجة الهيمنة في المنطقة إلا في الآونة الأخيرة، فاتحة الأبواب لموجة متجددة من التوسع الرأسمالي. وليس لبلدان جزيرة المحيط الهادئ خيار سوى تبني إعادة الهيكلة هذه، وفي هذا السياق يرى فورث (2000، ص 186):

> تماما كما أن مكان جزر المحيط الهادئ في العولمة الأولى كان يجب أن يكون تابعا للعالم المتقدم المعتدل، كذلك مكانها في العولمة الثانية هو أيضا تابع، هذه المرة، لمجموعة من المؤسسات العالمية التي وضعت القواعد للاقتصاد العالمي. وتعني العولمة الجديدة، الممزوجة الآن بالحكم السائد المستقل، الإدماج في الاقتصاد العالمي وفقا لشروط تتناسب مع مصالح الأسواق المالية، ومانحي

الدعم، وأولئك المواطنين القلائل نسبيا من جزر المحيط الهادئ الذين هم في مكانة تسمح لهم بالاستفادة من الوضع الجديد.

ما آثار انتشار عولمة الليبرالية الجديدة في المنطقة؟ يمكن سرد عدد من النقاط:

- بينت الدراسات أن الليبرالية الجديدة أدت إلى أنظمة للتصدير غير منصفة وغير مستدامة اجتماعيا وبيئيا، خاصة في القطاع الزراعي (موراي، 2000، ستوري وموراي، 2001).
- في المناطق الحضرية ارتفعت البطالة والتهميش مع تآكل آليات دعم الدولة والشبكات التقليدية (كونيل، 2003 أ).
- عموما تُحدد السياسة الاقتصادية للمنطقة من قبل القوات الخارجية مع مصلحة ثابتة في استغلال المنطقة، ولا تملك حكومات الجزيرة نفسها دورا كبيرا في اتخاذ القرار (هاندرسن، 2003).
- ارتفع الفقر بحدة في المناطق الحضرية والقروية مؤثرا في الأطفال والنساء على نحو غير متناسب (سريسكاندرجا، 2003).
- أدت الخصخصة إلى عدد من الفضائح في القطاع العمومي، وإلى الاستحواذ من قبل الحكومة.
- تكاثرت الاقتصادات المحصورة، مثل تلك التي تميز قطاعات السياحة.
- نمت الضغوط من أجل إصلاح بنيات الأرض من الأنظمة الاشتراكية إلى نظم الملكية الخاصة، على الرغم من الدور الذي مارسته الأنظمة الاشتراكية في الحفاظ على مساواة نسبية في الرفاه (أوفرتون، 2000).
- وفي ارتباط مع هذه النقطة الأخيرة، وعلى العموم، يرى البعض أن ثقافات جزيرة المحيط الهادئ، التي يصل عمرها إلى آلاف السنين، غير مستدامة بشكل متزايد بعد أن انتشرت الأيديولوجيات الغربية (انظر اللوحة 6 - 7).
- وأخيرا، يرى البعض أن الليبرالية الجديدة وعدم المساواة التي أنتجتها أديا إلى نزاع سياسي علني (موراي وستوري، 2003، وأوفرتون، 2003).

يحاول الليبراليون الجدد أن يبرهنوا على أنه نظرا إلى أن المنطقة لم تُعولَم بما يكفي فهي تواجه المشاكل الملخصة أعلاه، وأن المشاكل الداخلية مثل الفساد تفسر الأداء الفقير لاقتصادات المحيط الهادئ (هيوز، 2003). مثل هذه التفسيرات، مع أنها مسهبة نظريا ومشكوك فيها أخلاقيا، بقيت مؤثرة في دوائر القرار السياسي. ولا يمثل الانتقال نحو الليبرالية الجديدة سوى تحول نمطي في المنطقة. من المهم طرح أسئلة فيما يخص صلاحية متابعة هذا النموذج في سياق الدول الصغيرة الهشة بيئيا واقتصاديا في جزر المحيط الهادئ. وتوجد جزر المحيط الهادئ على مفترق مهم، ولا يمكن للعولمة أن تُصد، ولكن تتطلب المنطقة نموذجا يحدث تنمية عادلة ومستدامة.

أمريكا اللاتينية - هامش الموارد الدائم

على الرغم من التحسن في بعض مؤشرات التنمية في التسعينيات، بقيت أمريكا اللاتينية واحدة من المناطق الأكثر فقرا في العالم. وبقي متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد عند نحو 6500 دولار أمريكي سنويا في العام 2004، وتعاني القارة من مستويات عالية من التفاوت والفقر المطلق والنسبي والديون (انظر اللوحة 7 - 7). لقد أثرت العولمة في المنطقة بعمق (غوين وكاي، 2004). وفي الاقتصاد العالمي كان دور أمريكا اللاتينية لوقت طويل هو «هامش الموارد» وبقي كذلك بشكل كبير. إنه مكان جذاب لدراسة نماذج التنمية والعولمة، مع شيوع سياسة الانتكاسات التي غالبا ما انتقلت بين حدين متطرفين. ليس هناك مكان يمكن البحث فيه عن موارد جديدة وغريبة لدعم التنمية الأوروبية الآن وفي الماضي أفضل من أمريكا اللاتينية، وبالنسبة إلى المستكشفين الأوائل كانت القارة «أرض الذهب». لقد مرت أمريكا اللاتينية بمراحل مختلفة فيما يخص إدراجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتدرس هذه المراحل بإيجاز في المناقشة الآتية (موراي، 2004).

1- الاستعمار والتجارة (القرن السادس عشر - عشرينيات القرن التاسع عشر).

2- الاســتقلال والنظرية الكلاســيكية الجديدة (عشرينيات القرن التاسع عشر - 1930).
3- الأزمة الاقتصادية الكبرى والبنيوية (ثلاثينيات القرن العشرين).
4- الثورات والتبعية (ستينيات القرن العشرين).
5- أزمة الديون والليبرالية الجديدة (1980- ؟).

من الاستعمار إلى أزمة الديون

مع ترســيخ الاستعمار وتقويته خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ركز الإسبان والبرتغاليون على استخراج مجموعة كبيرة من الموارد المعدنيــة والزراعية، غير عابئين بالآثار البيئية المحلية لهذا أو آثاره على المدى البعيد. رســخ الاســتعمار علاقة التبعية مع الإمبريالية المركزية، مصادرا كل الفائض تقريبا خارج المنطقة. وجاء الاستقلال في السنوات العشــر الأولى من القرن التاسع عشــر، ولكنه غيَّر القليل من الظروف الاجتماعيــة أو من دور القارة بصفتها هامشــا للموارد. ويرى المفكرون الكلاسيكيون الجدد أنه مادام الاقتصاد العالمي ينمو، فستنمو الصادرات وسيحدث التقدم. مع ذلك، فإن عددا من الأنشطة كانت «محصورة» في الطبيعة، مقدمة روابط مضاعفة قليلة في الاقتصاد الاجتماعي، ومركزة الفائض بين النخبة المالكة للأراضي والطبقة الموجهة نحو الخارج.

على العموم، إذن، كانت أمريكا اللاتينية منطقة موجهة نحو الخارج بشــكل واســع خلال العولمة الاســتعمارية وفي فترة ما بعد الاستعمار المباشــرة. وقد تغير هــذا نوعا ما بعد الحرب العالميــة الأولى والأزمة الاقتصاديــة الكبرى، مع ذلك، مع مواجهة القارة لركود حاد. وبشــكل متزايد، ألقى الشــك بظلاله على الفكرة التــي تقول إن مجرد تصدير المــواد الخام والمــواد الغذائيــة غير المجهــزة يمكنه أن يعــزز التقدم الاقتصــادي. وبرزت مدرســة التفكير البنيوي من هــذه الأزمة (انظر المناقشة أعلاه). وشــكلت السياســة المفوَّضة لتصنيع بدائل الواردات جزءا من تنقل واســع نحو سياســات «موجهة نحــو الداخل» ممزوجة بجهود نحو الإدماج الإقليمي. وسيطر تصنيع بدائل الواردات على أغلب

الاقتصادات حتى الثمانينيات، مع بعض النجاح في البرازيل والمكسيك. ولكن، وفي وقت مبكر أواخر الستينيات، أصبح من الواضح أن الحلول البنيوية لم تولد تنمية اقتصادية واسعة. وأدى انفجار معدلات التحضر إلى أزمة في مدن المنطقة، واستبعدت المبادرات السياسية من القطاع القروي (غيلبرت، 1996). تقدم إصلاح الأراضي ببطء فقط على الرغم من إلحاح البنيوية الأكاديمية (كاي، 2002). وانبثقت نظرية التبعية من الاستياء من أداء النظريات البنيوية، مقترحة أن المشاركة في الاقتصاد العالمي كانت تديم التخلف في القارة. واعتمادا على ثورة كاسترو للعام 1959 في كوبا، تكونت الحركات الثورية اليسارية في بلدان عديدة. وفي سياق الحرب الباردة، عرفت الثورة الاشتراكية تنافسا شديدا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مزيج من التدخلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فحُجبت التبعية الثورية. وبقيت التبعية غير الثورية قوية في الحياة الأكاديمية الإقليمية، إن لم تكن في الدوائر السياسية، إلى يومنا هذا، مع ذلك (كاي، 1989).

أزمة الديون والليبرالية الجديدة

كانت أزمة الديون عاملا أساسيا وسببا في التحول نحو سياسات الليبرالية الجديدة بشأن السوق الحرة والرجوع نحو التوجه الخارجي في أمريكا اللاتينية. فالجمع بين الديون وبرامج التكيف الهيكلي في الثمانينيات (انظر المناقشة أعلاه) أدى إلى أسوأ عقد من أي وقت مضى من حيث مؤشرات التنمية، ونزل نمو الدخل من خمسة في المائة بين العام 1965 والعام 1980 إلى 1.4 في المائة بين العام 1980 والعام 1989، وكان سلبيا بالنسبة إلى الأرجنتين وبوليفيا في الفترة الأخيرة. وارتفعت نسبة البطالة والفقر، وبقيت البطالة المفتوحة في أكثر من 10 في المائة في ست دول في العام 1985، وبلغ التضخم عنان السماء بمتوسط 1502 في المائة سنويا في بوليفيا بين العام 1984 والعام 1993، وسيطرت الديكتاتوريات المدعومة من الغرب على القارة (سيلفا 2009).



الخريطة (6 – 7): تصدير الموارد من أمريكا اللاتينية. تمثيل شعبي لقطاعات تصدير الموارد بأمريكا اللاتينية، ويكشف أعلاه عن قارة لها مجموعة مذهلة من «هدايا الطبيعة».

ملاحظة: تشير الرموز إلى التوزيع الفضائي لأنشطة التصدير بشكل عام ولا تعكس المقدار أو القيمة.

(سانكل، 1993). وكما يرى كارل فيما يخص مفارقة الوفرة، «إنها ليست حتمية. قد تُحل المفارقات وتُحول مسارات التنمية» (كارل، 1997، ص 242).

الإطار (5 - 8):

هوامش الموارد ومفارقة الوفرة

يتحدى تاريخ التنمية في الماضي القريب المفهوم التقليدي للعلاقة بين الموارد والتنمية، ويشكك في السياسات التي تشجع البلدان الفقيرة على التخصص في تصدير المنتجات الأولية. يرتكز هذا على «مفارقة الوفرة» التي لاحظها كارل (1997). هناك نقطتان لهما صلة خاصة بالموضوع في هذا السياق:

1 - إن اقتصادات آسيا الشرقية تعرف نسبيا «نقصا في الموارد»، ولكنها حققت نسبا عليا من النمو الاقتصادي منذ الثمانينيات.

2 - إن اقتصادات أمريكا اللاتينية تعرف نسبيا «غنى في الموارد» ولكن أداءها كان فقيرا منذ الثمانينيات.

في هوامش الموارد مثل أمريكا اللاتينية قد تمنع هبة الموارد «الملائمة» التنمية الاقتصادية المتقدمة. يشير أوتي (1995) إلى هذا بلعنة الموارد (انظر كذلك هايتر وآخرين، 2003). وترى «أطروحة علاج الموارد» أن هناك سلسلة من المشاكل مرتبطة بالاعتماد الثقيل على قطاع تصدير المنتوج الأولي (انظر أيضا غوين، 2004). قد تتطور الاتجاهات الآتية من بين اتجاهات أخرى:

- انخفاض في التبادل التجاري
- تزايد سيطرة الشركات العابرة للقوميات ومصادرة الفائض
- آثار بيئية سلبية
- إدامة النشاط ذي القيمة المضافة المنخفضة
- حساسية متزايدة تجاه أسواق السلع العالمية المتزايدة
- مشاكل مرتبطة بتدبير الأرباح غير المتوقعة في القطاعات المعدنية
- تطور الاقتصادات المحصورة
- التركيز على حاجيات الأسواق الخارجية مؤديا إلى مشاكل

> في الأمن الغذائي الوطني على الرغم من أن مفارقة الوفرة ليست بالضـــرورة حتمية، وحل هذه القضايـــا يتطلب التنظيم والتدخل. والليبرالية الجديدة غير قادرة على تســـهيل مثل هذه السياسات وتؤدي لتعزيز المفارقة فقط.

استنتاج - جغرافيات جديدة للتطور؟

تاريخيـــا، أحدثت العولمة التفاوت وأدامته في مســـتويات الرفاه والتنمية. خلال الموجة الأولى انعكس هذا من زاوية تقسيم الاستعمار للعمل الذي تطور لإخضـــاع دول الهامش. وفي موجة ما بعد الاســـتعمار، عندما اخترع مفهوم التنمية، أصبحـــت أنماط التهميش والحرمان معقدة أكثـــر. بدأت الليبرالية الجديدة خاصة تقود إلى شـــبكات وتدفقـــات جديدة تهدد برفع التفاوت إلى قمم عليـــا داخل الدول القومية وبينها. فالتصنيفات القديمة شـــمال/جنوب ونماذج المركز - المحيط أقل صلة بالواقع اليوم مع تكوين شـــبكات جديدة من التضمين/الإقصـــاء. ويبقى العالم الفقير، مع ذلك، مثقـــلا بالفقر والديون، وعلـــى الرغم من التقدم الاقتصادي في شـــرق آســـيا، فهناك إجماع ضعيف بشأن الحلول الممكنة لهذه المشاكل.

هناك ثلاث طرق لتصور العلاقة بين العولمة والتطور - الليبرالية الجديدة (التحمس للعولمـــة)، البنيوية/البنيوية الجديدة (الإيمان بالتحول)، التبعية/ما بعد التنمية (التشـــكيك). ويؤيد الدليـــل المقدم في هذا الفصل الرأي الثاني. بمعنى أن العولمة - إن اعتبرت تدفقات ممددة عبر الفضاء - ليست بطبيعتها سلبية بالنسبة إلى العالم الفقير إذا نُظمت وأديرت بفعالية. وعلى الرغم من ذلك علمنا التاريخ أنه نادرا ما يكون الأمر هكذا، وأن العولمة كما تمارس حاليا تزيـــد من التفاوت العالمي، وتفشـــل في إخراج النـــاس من الحرمان، وتحصر مناطق بأكملها في اقتصاد عالمي رأسمالي استغلالي.

هل هناك طريقة تحول من خلالها العولمة لمصلحة الدول القومية الفقيرة وتلك الدول التي تسكن شبكات الحرمان؟ نحن نشاهد تطور الحركات العالمية التي تقاوم الآثار الرجعية للعولمة والتنمية كما تمارس حاليا. وإذا تمكنت هذه الحركات من الإمســـاك بالأصوات المختلفة التي تتنافس كي تُسمع، فإن ذلك

يبقــى مجالا لمزيد من الدراســات الجغرافية الميدانيـــة. إن خطابات العولمة والتطور مرتبطان بدقة. والمهمة الملحة لمتخصصي جغرافيا التنمية هي وضع خريطة للنتائج الملموسة لهذه الخطابات والدخول في شبكات جديدة من القوة لكي يفهموا كيفية إعادة بناء فضاءات التنمية المتعددة. عندئذ فقط يمكننا أن نأمل في تكوين السياســة الانتقائية والكلية المصممة لمواجهة التحدي العالمي الضخم الذي يطرحه التفاوت.

اقرأ أيضا

- **كويـن وشـينتون Cowen and Shenton (1996)**: فـي هذا الكتاب الممتاز يدرس المؤلفان الروابط بين عصر الأنوار والإمبريالية والمفهوم الحالي للتنمية.
- **غويـن وكاي Gwynne and Kay (2004)**: تقـدم هذه المجموعة من الأعمال - من مائدة مســتديرة عالمية لأكاديميين - تقييما واســعا ومتماسكا لآثار العولمة والحداثة في أمريكا اللاتينية.
- **كاي Kay (1989)**: في هذا الكتاب تُناقش بتفصيل إســهامات أمريكا اللاتينية في نظرية التنمية.
- **ماكغرو McGrew (2000)**: يلقي هذا الفصل نظرة أولى على العلاقة بين التنمية والعولمة ويقدم إطارا مفيدا لمعاينة هذه العلاقة.
- **أوفرتون وشايفينس Overton and Scheyvens (1999)**: تضم هذه المجموعة المعدلة سلسلة من الفصول المفصلة عن قضايا التنمية المختلفة في جزر المحيط الهادئ، منظمة حول مفهوم التنمية المستدامة.
- **بوتـر وآخـرون Potter et al (2004)**: هذا أشــمل كتاب عن جغرافية التنمية الموجود حاليا ويتطرق إلى مجموعة واســعة من النقاشــات بطريقة متوازنة. يضم الكتاب فصلا عن العولمة.
- **بـاور Power (2003)**: يدفعنــا هــذا الكتــاب إلى إعــادة التفكير في جغرافيــات التنمية، متخــذا مقاربة راديكالية تســعى إلى فــك الخطابات الإمبريالية القوية عن التنمية.

* * *

8

البيئة والاستدامة والعولمة

«البيئـة والتنميـة مرتبطـان بشكل محكم، وتمثلان تحديا عالميا واحدا ذا ثقل هائل»

المؤلف

البيئة والعولمة والجغرافيا

علـى مفاهيـم «العالـم الواحـد» و«الترابط» و«العولمة» أن تشـكر الحركة البيئية التي ساهمت في انتشارها الواسع حـول العالم وفي الخيال الشـعبي. منذ الرحلة الأولى إلى القمر في العام 1969 والعودة المبتهجة بصـور العالم باعتباره كوكبـا طافيا وهشـا، تغلغلـت الحركة بشـكل متزايد في السياسـة التقليدية والحيـاة الأكاديمية ووسـائط الإعلام. وفكرة أن البيئة العالمية في خطر بسبب النشـاط البشـري، وأنه يجب أن نفعل شيئا للتخفيف من ذلك، أصبحت مقبولة مـن قبل الأغلبيـة المتزايدة مـن الناس عبر العالم - وخاصـة في الغرب الغني

نسبيا. أصبحت «الآراء» البيئية الآن إلى حد ما تيارا سائدا في المادة الأكاديمية. يتكلم علماء البيئة اليساريون عن هشاشة الأرض واختلال التوازن اللذين تسبب فيهما الإنسان، وربطوا ذلك بمفاهيم مثل «الأرض سفينة الفضاء» وأطروحة غايا(*) (أوريوردن 1981). ويتفق الجميع تقريبا في أن العمليات التي هي عالمية المجال ولكن محلية من حيث مواردها تهدد بيئة الأرض. في البيانات الرسمية لكل الأحزاب السياسية الرئيسة تقريبا عبر الغرب تبرز البيئة بشكل مركزي. في بعض الدول مثل ألمانيا ونيوزيلندا، شقت الأحزاب الخضراء لنفسها الطريق نحو تمثيل مهم في البرلمان. لقد دخلنا مرحلة يبدو فيها متطرفا من ينفي وجود المشاكل البيئية، أو يعتقد أن التكنولوجيا أو الابتكار الإنساني استجابة لنقص الموارد ستحل كل القضايا، وينظر إلى إدارة جورج بوش المنعزلة في هذا السياق. منذ خمس وعشرين سنة وقع العكس تماما، واعتبر البيئيون بصفة عامة مثاليين وفئة محصورة. وهذا في حد ذاته شهادة كبرى لعولمة الاهتمام بالبيئة وإنشاء شبكات عالمية غير مسبوقة تعبر عن هذه القضايا وتعممها.

ويذكر عدد من تعريفات الجغرافيا «التفاعل بين البيئة والإنسان» باعتبارها نواة هذا الحقل المعرفي. مرت الجغرافيا عبر عدد من المراحل من حيث تكوين مفهومها عن العلاقة بين البيئة والإنسان. في الجزء الأول من القرن العشرين اعتبر مفهوم الحتمية البيئية مبدأ منظما للجغرافيا. وفي ظل هذا المبدأ وضعت البيئة حدودا صارمة على النشاط الإنساني في أي مكان وتحكمت في الأنماط الناتجة عن ذلك. مع أن هذا المفهوم قد تم التشكيك فيه، لا يزال بعض البيئيين يلجأون إلى منطقه عندما يتحدثون عن «حدود النمو» على مستوى الكوكب. تحركت الجغرافيا البشرية عبر مراحل الاحتمال البيئي والحتمية الإنسانية. ترى الأولى البيئة على أنها تقدم سلسلة من الفرص للإنسان، وتعتبر الأخيرة أن براعة الإنسان تسمح بالسيطرة التامة على البيئة. وخلال السنوات العشرين الماضية كان هناك ارتفاع مطرد في التزام الجغرافيا البشرية

(*) للمزيد عن أطروحة غايا نقترح قراءة العدد 388 من سلسلة عالم المعرفة بعنوان «وجه غايا المتلاشي: تحذير أخير»، الصادر في مايو 2012. [المحررة].

بالقضايا البيئية، من منظور احتمالي على وجه الخصوص. وشمل هذا كلا من الدراسات التطبيقية للتأثيرات الإنسانية والعمل على سياسة التغيير البيئي، وفي الآونة الأخيرة الجغرافيات النقدية فيما يخص الحدود بين البناء الاجتماعي للنشاط «الطبيعي» و«الإنساني» (واتمور 2002). وكانت لأفكار علم البيئة السياسي تأثير مهم في الجغرافيين البيئيين في السنوات الخمس عشرة الماضية. يتتبع هذا الميدان كيف أن أنماط القوة تشكل التفاعل بين الإنسان والبيئة، وكيف أن نتائج التغيير تُتوسط وتُوزع (أي في مصلحة من تستعمل البيئة، ومن يتحمل تكاليف التغيير). فالجغرافيا البشرية إذن موطن طبيعي لدراسة التفاعل بين الأنظمة البيئية والمجتمعية. ومما يجعل هذا الحقل المعرفي مفيدا بشكل خاص انتباهه إلى العلاقات بين العالمي والمحلي، مخصصا تحليلا لآثار العولمة على البيئة بمقاييس مختلفة.

ما العلاقة بين العولمة والبيئة؟ يُدرس هذا السؤال في هذا الفصل من خلال ملاحظات ثلاث مترابطة. أولا، يُناقش بشكل واسع أن عمليات العولمة هي جزء من تفسير الانحلال البيئي. في الجزء الأول من هذا الفصل نناقش مفهوم الانحلال، ثم نحاول ربط تاريخه بتجلي موجات العولمة المختلفة. ثانيا، بعض المشاكل البيئية، بما في ذلك النمو السكاني، أصبحت اهتمامات ذات قياس عالمي. في جزء لاحق، ننظر فيما يعتبر مشكلا بيئيا «عالميا» ونقدم عددا من النماذج لتعزيز النقاش. ثم ننتقل للنظر في العلاقة بين التغيير الديموغرافي والقضايا البيئية. ثالثا، أصبح الاهتمام بالبيئة معولَما ويتطلب البحث عن الاستدامة فعلا بمقياس عالمي. ونختتم بالتفكير في تطور الحركة البيئية العالمية ومحاولات تعديل النظام من الأعلى والأسفل.

الانحلال البيئي - تعريفات

لتحليل آثار عمليات العولمة على البيئة من الضروري أن يكون لدينا تعريف كاف للانحلال البيئي. اقترح تايلر - ميلار (2002، ج5) تعريفا عمليا:

> استنزاف أو تدمير مورد من المحتمل تجديده مثل التربة والمروج والغابة أو البراري التي تستعمل أسرع مما تُغذى طبيعيا. وإذا استمر هذا الاستعمال فقد يصبح المورد غير قابل للتجديد (على مستوى مقياس زمني إنساني) أو غير موجود (منقرض).

قد تحيل أمثلة عن هذا الانحلال على العمليات الآتية: تمدن الأرض المثمرة، وإشباع التربة بالماء وتمليحها، وتآكل التربة، وإزالة الأحراج، واستنزاف المياه الجوفية، وتزايد الرعي والتصحر، وفقدان تنوع الحياة، والتلوث، واستنزاف الأوزون، وتغيير المناخ جراء النشاط الإنساني. ليس الإنسان في حاجة إلى التسبب في هذا الانحلال، مع أن أغلبية البيئيين يتفقون على أن الأنظمة البشرية تستنزف الموارد وتساهم في انحلال البيئة بمعدلات غير مسبوقة. في الواقع، تعريف الانحلال البيئي معقد ومتنازع بشأنه ويعتمد على رؤية المرء. عالم البيئة المتعمق، مثلا، الذي يعتبر أن «الطبيعة» لها حقوق الوجود نفسها التي للبشر، سيكون له رأي مختلف عن مؤمن بالتقدم التكنولوجي الذي يعتقد أن هدف البيئة هو خدمة الإنسان. نميز هنا بين نموذجين واسعين جدا لتأسيس منظور لما تبقى من الفصل:

1 - **الإنسان مركز الكون** (مقاربة النظام الإنساني) - بحسب هذا الرأي يقع الانحلال عندما تتحول الأنظمة الإيكولوجية، أو جزء منها، بطريقة تكون فيها النتائج ذات آثار سلبية نهائية على حيوات و/أو صحة البشرية. قد يتضمن هذا أيضا الانحلال الجمالي، الذي لن تكون له بالضرورة نتائج النظام الإيكولوجي السلبية. هذا التعريف بسيط بشكل مضلِّل. مثلا، ماذا نعني بسلبية؟ إلى أي حد يمكن تضمين القيم الجمالية؟ إلى أي حد يجب اعتبار توزيع الانحلال البيئي؟

2 - **إيكولوجي التمركز** (مقاربة النظام الشامل) - في هذا التعريف يقع الانحلال البيئي حيث تتحول الأنظمة الإيكولوجية، أو جزء منها، بحيث تكون لنتائجها آثار سلبية نهائية على النظام البيئي عامة. مرة

أخرى، هذا التعريف بسيط بشكل مضلِّل. مثلا، هل يمكن تقييم كل أجزاء النظام البيئي على نحو متساو؟ ليس العلم دائما واضحا فيما يخص آثار أي تغيير على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد - كيف نحكم على ذلك إذن؟ وأخيرا، بقياس وإعطاء الأولوية لبعض أجزاء النظام البيئي نعني ضمنا أن الحكم الإنساني يمكن ويجب أن يُطبق مما يؤدي إلى منظور أكثر تمركزا على الإنسان.

في هذا الفصل، سنحيل إلى نقاشات وأعمال تتبنى غالبا منظورا بشري التمركز، بما أن هذه المقاربة هي التي تعم أغلب الكتابات والأفكار في الموضوع. الحسم فيما يشكل على نحو واسع الانحلال شيء وقياسه في الواقع شيء آخر، والعلماء منقسمون بعمق، كما يوضح ذلك الإطار (1 - 8) حول ارتفاع الحرارة العالمي. والقضية في سياق هذا الفصل، إذن، هي هل يمكننا أن نناقش بعقلانية ما إذا كانت عمليات أو برامج العولمة تتسبب في هذا الانحلال.

تاريخ موجز عن الانحلال البيئي العالمي

بينما الرأي العلمي بالكاد موحد حول الاقتراح العام بأن مظاهر عديدة من البيئة العالمية تعرف انحلالا، وأن الإنسان يؤدي الدور الرئيس في هذه العملية، فالرابط بين هذا وعمليات العولمة ليس واضحا على الفور. كيف ارتبطت العولمة بالانحلال البيئي عبر الموجات المختلفة؟

شمل الانحلال البيئي ذو الأهمية العالمية خلال فترة عولمة ما قبل الحداثة (انظر الفصل الثالث) سلسلة من انقراض الثدييات والطيور جراء الصيد المفرط (مثلا، طائر المُوَّة في نيوزيلندا الذي يصطاده الماووريون، السكان الأصليون). أدى انتشار الميكروبات بسبب حركات الهجرة واسعة النطاق إلى الأوبئة وتدهور صحة السكان - مثل الموت الأسود في أوروبا خلال القرون الوسطى. وبدأ التلوث المركز يتراكم في هذه الفترة. وشملت القوى النشيطة الرئيسة للانحلال البيئي في هذا الوقت التمدن والهجرة على نطاق واسع والاكتظاظ السكاني في المناطق المحلية، والحرب، والممارسات الزراعية السيئة. كان اتساع هذه العمليات وسرعتها

وتأثيرها عموما محدودا نسبيا بما أن كلا من الرحل والشعوب المستقرة لم تكن قادرة على تحويل بيئتها إلى درجة كبيرة.

وحركت موجة العولمة الاستعمارية سلسلة من التغييرات المهمة. أدى انتشار الشعوب والطرق والمبادئ الأوروبية إلى أمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا إلى تغيير غير مسبوق في أمريكا اللاتينية خاصة. تكسرت العزلة بين أوروبا والقارة الأمريكية خلال هذه الفترة، مما حرك عددا من التغييرات المرتبطة المهمة. وأثر إدخال أنواع غير أصلية، والصيد المكثف، والأمراض، في الشعوب الإنسانية والحيوانية بشكل كبير على حد سواء، مما أدى إلى قرب انقراض مجموعات أصلية كثيرة، مثلا. حول استغلال كل من الموارد المعدنية وغير القابلة للتجديد لاستعمالها في المستعمرات وخارج المستعمرات الطبيعة وغيرها. وداخل أوروبا أدت الثورة الزراعية واختراعاتها، والتغيير التكنولوجي، وحوافز السوق، وزيادة الاستثمار، إلى انتشار سريع في المناطق المزروعة وانحلال الأرض مع النمو السكاني. قُطعت أشجار الغابات وجُففت المستنقعات، وعدد من الأنواع، بما في ذلك الذئاب والدببة، قل بشكل كبير بسبب «الاقتصادات العضوية» المتزايدة في ذلك الوقت (هيلد وآخرون 1999).

مثلت الثورة الصناعية في أوروبا الشمالية وانتشارها اللاحق عبر تلك القارة وخارجها، مع الطريقة التي جرَّت بها اقتصادات «الهامش» إلى المركّب الصناعي المعولِم، حدا فاصلا من حيث تأثير الإنسان على البيئة. وداخل أوروبا صعد امتزاج تقنيات الإنتاج الجديدة بالتمدن المكثف من احتمال الانحلال المحلي وبدأ الانحلال البيئي العالمي الشامل من خلال التلوث الصناعي، أساسا عن طريق استعمال الفحم. في المستعمرات، ربما التأثير الرئيس لمرحلة التصنيع كان هو إزالة الأحراج، عندما تم مسح الأرض للزراعة لإمداد معاقل الإمبريالية والمستعمرات. واستُنزفت الغابات الاستوائية بجنوب شرق آسيا بشكل كبير في بداية هذه الفترة. وشملت مرحلة العولمة هذه تسريعا حادا في اتساع الآثار الأوروبية وتزايدا في سرعة التغيير البيئي.

قادت موجة عولمة ما بعد الاستعمار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تغيير بيئي عميق متزايد. وظهور الحداثة مبدأ منظّما لمفهوم «التنمية» الجديد، الذي نتج عنه انتشار التصنيع والتمدن نحو الهامش، كانت له تشعبات رئيسة بالنسبة إلى بيئات الدول «النامية» المستقلة حديثا (انظر الفصل السابع). في هذه الأماكن، وضعت الضغوطات الجديدة على الموارد المتطلبة للنمو الاقتصادي، ممتزجة بنمو سكاني غير مسبوق، ضغطا إضافيا على البيئات المحلية. وتم تضخيم هذه الآثار في الدول التي بقيت محبوسة باعتبارها موارد هامشية، مثل العديد من الدول في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. وزاد أيضا ظهور التصنيع الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي والصين من الانحلال المحلي والعالمي على السواء بشكل ملحوظ، غالبا بطرق دمرت الأنظمة البيئية أكثر مما دمرتها في الغرب. وكان هذا بسبب كون النظرية الماركسية تقول بأن البيئة وجدت كي يستغلها الإنسان. وفي الغرب دعمت طفرة ما بعد الحرب التزايد السريع في استهلاك الموارد، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نمت ثقافة جديدة للمستهلك وتم تبني السيارات بشكل واسع. أدت هذه العوامل كلها إلى تزايد غير مسبوق تاريخيا في سرعة واتساع وكثافة التأثير الإنساني على البيئة. كثير من المشاكل التي بقيت بارزة اليوم، بما في ذلك استنزاف الأوزون والاحتباس الحراري وإزالة الأحراج والتصحر والتلوث الهوائي والبحري وتدهور التنوع البيولوجي والنفايات النووية، بدأت في هذه الفترة.

وكان لمرحلة الليبرالية الجديدة لموجة ما بعد الاستعمار أثر تضخيم المشاكل المذكورة سابقا، من خلال التحول إلى اقتصادات السوق الحرة وانخفاض تنظيم الدولة والانتشار السريع لنماذج من التنمية صناعية/حضرية/استهلاكية غربية إلى الدول الفقيرة. وأدى إصلاح التجارة الحرة تحت منظمة التجارة العالمية، مثلا، إلى تفكيك القوانين البيئية تحت قواعد تجارية «غير عادلة» في بعض الحالات. وحولت أزمة الديون المتزايدة في الدول الفقيرة وفجوة الثروة العالمية المتزايدة الموارد بعيدا عن المحافظة على البيئة ونحو الحلول للفقر ذات المدى القصير. ويعزز الحرمان كذلك الصراع،

علانية وسرا على حد سواء، الذي غالبا ما تكون له آثار بيئية مؤذية. بصفة عامة، إن انتشار الرأسمالية وإنتاجها المرتبط بها ونماذجها الاستهلاكية يديم بشكل كبير الانحلال البيئي العالمي. ويوضح عدد من الأمثلة بما في ذلك دراسات التغيير البيئي العالمي داخل الإطارات هذه النقطة في الفصل كله.

مشاكل بيئية عالمية

في هذا الجزء ننظر في فكرة أن المشاكل البيئية، أو على الأقل كمية متزايدة منها، قد أصبحت عالمية النطاق. ليس هناك شيء بطبيعته جيد أو سيئ حول التغير البيئي العالمي. وتُحدد «المشاكل» و«القضايا» بصفة عامة فقط من حيث علاقتها بالإنسان – أي، من خلال نموذج للانحلال بشري المنشأ. بهذا المعنى، فإن «المشاكل» البيئية مبنية اجتماعيا. إذن ماذا نعني بالمشاكل البيئية العالمية؟ يعتمد هذا كثيرا على تعريف «العالمي»، ويعيد النقاشات الأولى التي لها علاقة بكيفية تعريف المقاييس المختلفة (انظر الفصل الثاني). من ناحية، ليس هناك تغيير بيئي عالمي، ولا شيء يؤثر في سطح الأرض والأنظمة البيئية بطريقة منتظمة. ومن ناحية أخرى، كل التغيير البيئي عالمي بمعنى أن التحولات مرتبطة بشكل معقد. من المسلم به بشكل واسع أن النظام البيئي العالمي هو مجموع أجزاء متشابكة على نحو معقد، وأن هناك أنظمة بيئية مغلقة قليلة جدا، إن لم تكن منعدمة.

نظرا لما سبق، كيف يمكننا تكوين مفاهيم عن الانحلال البيئي العالمي بطريقة عملية، وكيف يمكننا ربط هذا بالعولمة؟ من المفيد تقسيم الانحلال العالمي إلى انحلال نظامي عالمي وانحلال تراكمي عالمي. وتشتمل الأمثلة على الحالة الأولى تغيير المناخ وارتفاع مستوى البحر واستنزاف الأوزون، وتشتمل الأمثلة على الانحلال التراكمي العالمي والتصحر والفيضانات وإزالة الأحراج والتلوث الهوائي والمائي وتآكل التربة والمطر الحمضي وفقدان التنوع البيولوجي.

ويحيل الانحلال العالمي النظامي على التغيير الذي يؤثر في الأنظمة التي هي بطبيعتها عالمية النطاق. ويشار إلى هذه الأنظمة أحيانا كذلك بأنظمة «العموم» العالمية، والأمثلة الرئيسة هي الغلاف الجوي والمحيطات. وداخل هذه الأنظمة ليس للحدود معنى (مع أن قانون البحار قد حقق هذا بالنسبة

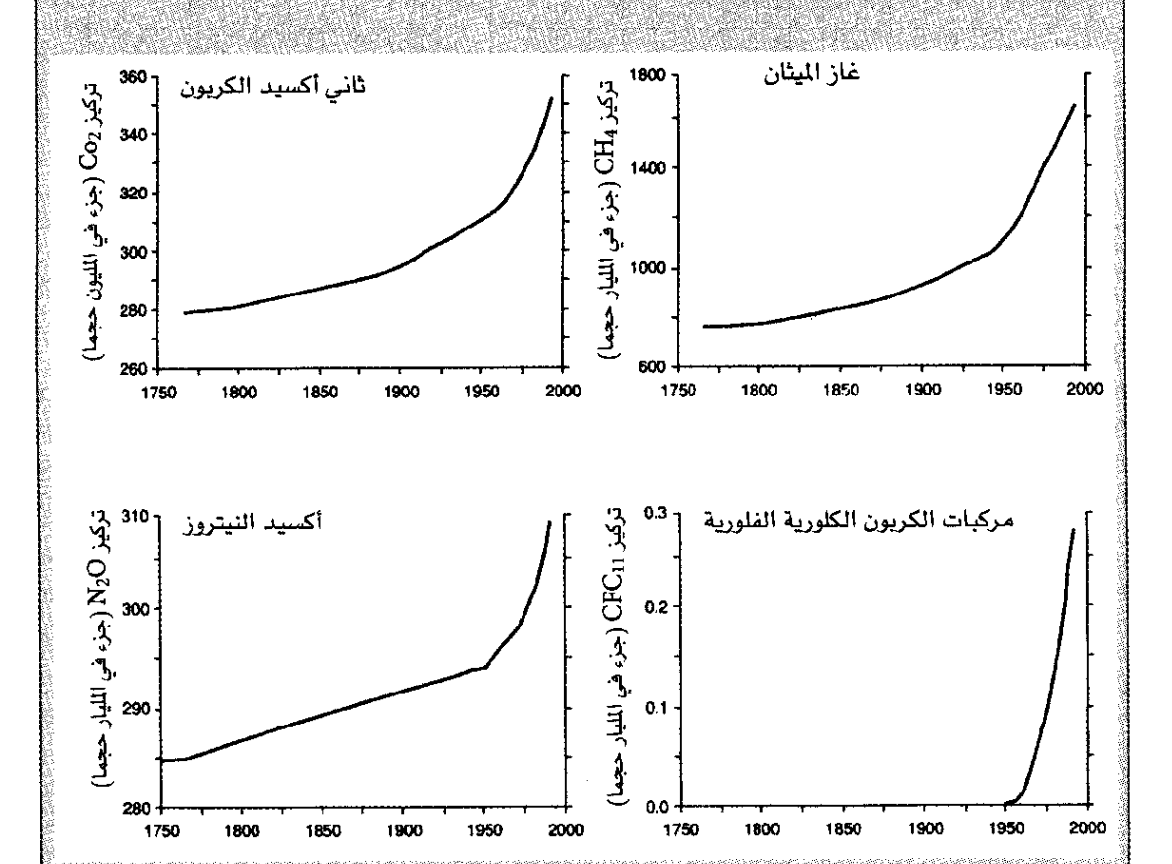
إلى المحيطات إلى حد ما). والنقطة الجوهرية هي أن الانحلال قد يأتي من مصادر عديدة، قد تكون خاصة جدا في موقعها، ولكن النتائج تؤثر في النظام بشكل عام، كما هو مبين من خلال دراسة ارتفاع درجات الحرارة العالمي في الإطار (1 – 8). ولا يعني هذا ضمنا مع ذلك أن الآثار عبر النظام متساوية بالضرورة، كما يوضح ذلك مثال ارتفاع مستوى البحر في الإطار (2 – 8).

الإطار (1 - 8):

الانحلال العالمي النظامي.. ارتفاع درجات الحرارة العالمي والعولمة

هناك جدال علمي وسياسي كبير حول قضية تغير المناخ، وخاصة «ارتفاع درجات الحرارة العالمي». وتركز عملية ارتفاع الحرارة العالمي على ظاهرة تحدث طبيعيا تعرف بـ«آثار الدفيئة». تمر الموجة القصيرة للأشعة الشمسية عبر الغلاف الجوي للكرة الأرضية، وتُمتص من قبل سطح الأرض، وتُطلق أشعة من جديد باعتبارها موجة شعاعية طويلة في عودتها إلى الغلاف الجوي. هنا، تُمتص من قبل عناصر الغلاف الجوي، خصوصا البخار المائي وثاني أكسيد الكربون. ثم بعض من هذه الأشعة يُشعُّ من جديد، مسخنا سطح الأرض ومحدثا حلقة من التغذية المرتدة البيئية الإيجابية. مع هذا الأثر سيبلغ متوسط درجة الحرارة -19°، مقارنة بالمتوسط الحالي 15 درجة، جاعلا الحياة مستحيلة على الأرض. هناك دليل يجعلنا نعتقد أن محتوى الغلاف الجوي من ثاني أكسيد الكربون يرتفع بشكل ملحوظ بسبب النشاط الإنساني، وأنه من خلال حلقة التغذية المرتدة المشار إليها سابقا يزيد هذا من متوسط الحرارة السطحية (انظر الشكلين 1 – 8 و2 – 8). يقدر الفريق الدولي بشأن تغير المناخ (IPCC)، وهو فريق يتكون من أعضاء من منظمة الأرصاد الجوية العالمية وبرنامج البيئة للأمم المتحدة، أن الحرارة قد ارتفعت بـ 0.6 درجة خلال القرن الماضي (IPCC, 2001) وأن حجم

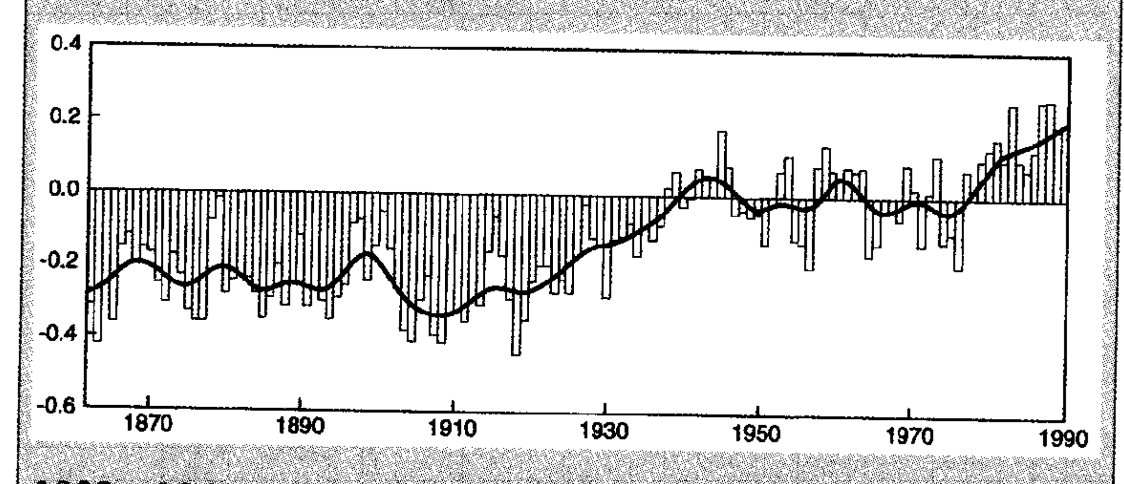
الغازات الدفيئة الجوية ارتفع بحوالي 35 في المائة منذ العام 1950. وهناك نزاع حول ما إذا كان هذا بسبب النشاط الإنساني أو أنه جزء من دورة مناخية طويلة المدى، مع أن الفريق الدولي يدعي أن النشاط الإنساني هو السبب. وفي رأي الفريق الدولي تعتبر التسعينيات من القرن العشرين أسخن عقد على الإطلاق.



الشكل (1 - 8): ارتفاع في ثاني أكسيد الكربون، 1750 - 2000
المصدر: من بيكرين وأوون (1997، ص 111)

وقد تنبأت نماذج الحاسوب ذات الانتشار العام التي يستعملها الفريق الدولي بارتفاع الحرارة ما بين 1.4 و5.8 درجة في العام 2100. وقد يكون لهذا آثار مدمرة، بما في ذلك ذوبان أغطية الجليد القطبية، وارتفاع مستوى البحر وما يرتبط به من فيضانات، وتغيير تيارات الخلجان، وتحول

النظـــام الزراعي الرئيس (انظر شـــكل 3 - 8). وتأثيرات التوزيـــع لتغيـــر المناخ غيـــر محددة، ولكنها ستتســـبب في تحولات هائلة في الأنظمـــة المناخية عبر خطوط العرض، مؤديـــة إلى الجفاف ومجاعة محتملـــة في مواقع منتصف خط العرض، مثلا (IPCC 2001). ويقدر الفريق الدولي حـــدوث مزيد من موجات الحر وموجـــة هيدرولوجية أكثر كثافة وارتفاع في مستوى البحر بشكل غير مسبوق. ويقال إن أكبر نســـبة من الآثار السلبية ســـتنزل على دول العالم الثالـــث، وعلى فقراء في دول أخرى. ويعتقد علماء آخرون مـــن مجموعات الضغـــط الصناعية، مع ذلـــك، أن نماذج الانتشـــار غير متطـــورة ولا يعتمد عليها كليـــا، وأن ارتفاع درجة الحرارة بـ0.5 درجة خلال القرن الواحد والعشـــرين ممكـــن جدا. وعلى الرغم من هذه النقاشـــات هناك اتفاق علمي متزايـــد على أن ارتفاع درجات الحرارة العالمي يمثل مشكلا مهما وخطيرا يجب معالجته.

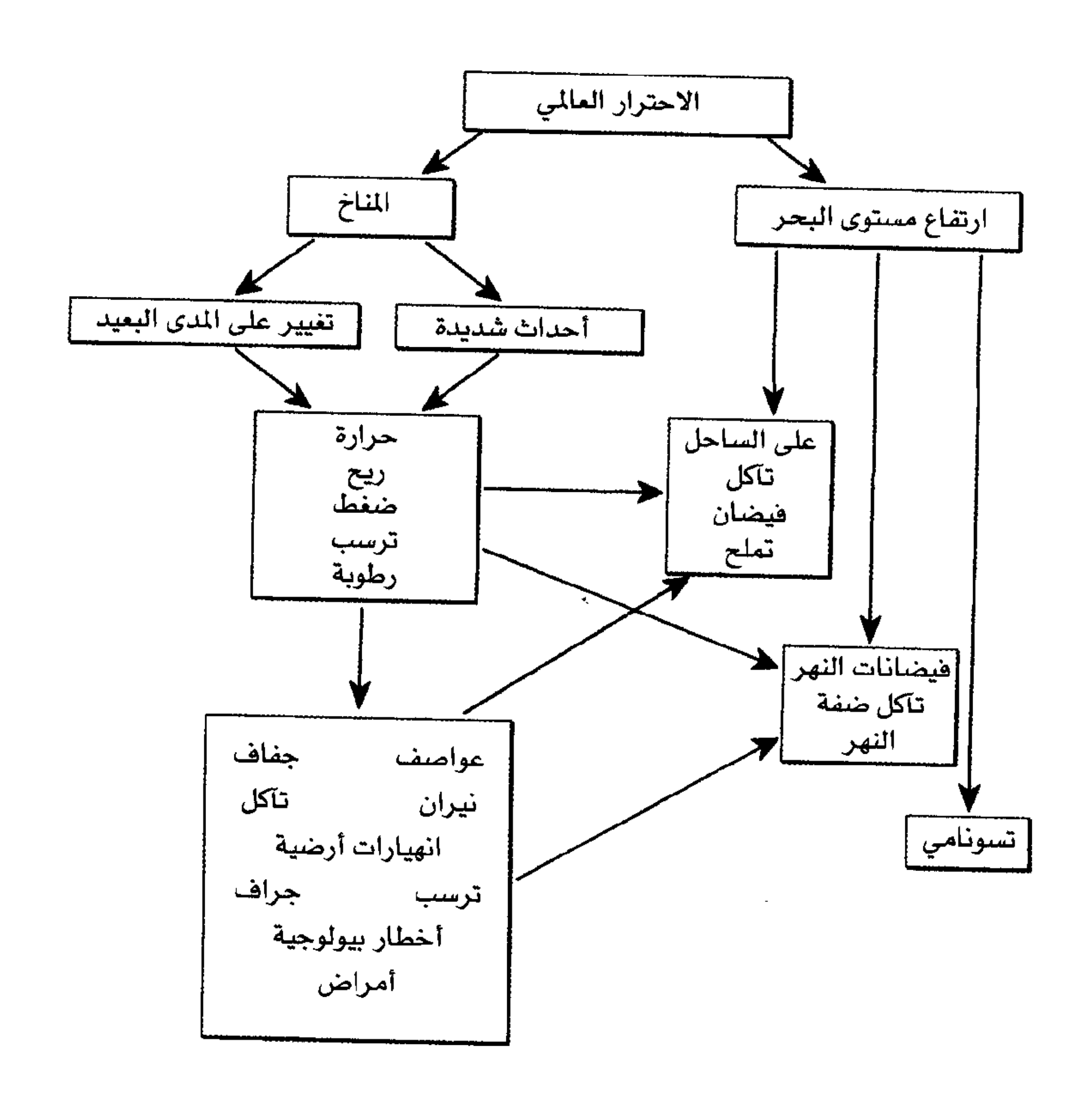


الشكل (2 - 8): ارتفاعات الحرارة الأرضية ومعدل الهواء العالمية، 1861 - 1989
المصدر: بيكرين وأوون (1997، ص 135، شكل 14 - 3)

كيـــف يرتبط هـــذا بالعولـــة؟ إن الارتفاع فـــي الغازات الدفيئة يمكن عزوه إلى الثورة الصناعية. مع انتشار التصنيع عبـــر العالـــم تضخم التأثيـــر. ونظرا لخطابـــات التحديث،

تسعى عدد من الدول الفقيرة بلا هوادة إلى استراتيجيات التصنيع وتتبنى ثقافة الاستهلاك العالمية، بما في ذلك طلب سيارات يحركها البترول وأجهزة تعمل بالطاقة الحفرية. والتوسع الصناعي في البلدان المكتظة بالسكان مثل اليابان والهند لديه إمكانية الزيادة بشكل كبير في انبعاثات الغازات الدفيئة. مع ذلك، وكما نناقش في مكان آخر في هذا الفصل، إن استهلاك كل فرد في الدول الغربية هو المسؤول الأكبر في نمو ملوثات الدفيئة (انظر الجزء أدناه عن الاستهلاك والاكتظاظ السكاني). وترى بعض البلدان الفقيرة أن دول اليوم الصناعية أولت أهمية قليلة للبيئة وهي في طور التحديث، إذن لم لا يجوز أن يُوفَّر لهم الترف نفسه؟

على هذا النحو أصبح أثر الغازات الدفيئة الإنساني سببا لجدال سياسي رئيس، وتسبب في بداية ردود فعل سياسية عالمية في شكل تعاون وبروتوكولات ومعاهدات عالمية تحاول أن تحقق استقرار/وتقلص/والقضاء على الانبعاثات الملوِّثة (انظر المناقشة أدناه حول بروتوكول كيوتو، مثلا). أخطأت بعض الحكومات القومية في تفاؤلها فإما أنها فشلت في التصديق على التوجيهات أو أنها لم تتبعها. وعبر العالم المصنع، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، هناك عدد من المنظمات المؤيدة للتصنيع رعت وسائل الإعلام والأنشطة البحثية التي تقلل من الخطر المقترح لقضية ارتفاع الحرارة العالمي. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، تحت إدارة جورج بوش (2001 - 2009)، خصوصا مشككة في تنبؤات ارتفاع درجات الحرارة العالمي. وقد أشار العديد من المعلقين إلى علاقة الإدارة بصناعة البترول لشرح الحماس الذي كوفح به البيئيون. إجمالا، ومن منظور نظام بيئي شامل، ليس من الواضح ما إذا كان من الممكن اعتبار تغير مناخي من هذا النوع بحق «انحلالا». أما من منظور صنع بشري، فمن الواضح أنه انحلال.



الشكل (3 - 8): مخاطر بسبب الاحترار العالمي
المصدر: بيكرين وأوون (1997، ص 149)

الإطار (2-8):

العولمة، ارتفاع مستوى البحر، وجزر المحيط الهادي

يوجد دليل علمي مهم يقترح أن متوسط مستوى البحر يرتفع عبر الكوكب. ويدعي الفريق الدولي بشأن تغير المناخ أن مستوى البحر قد ارتفع 10 - 20 سم خلال المائة سنة الماضية، ويقدر أنه مع العام 2100 سيرتفع بين 9 سم و88 سم. وما يسبب هذا هو ذوبان أغطية الجليد وتوسع سطح المحيط بسبب درجات الحرارة المرتفعة. وتعتبر مناطق الجزر عموما حساسة على الخصوص

لآثار تغير المناخ وارتفاع درجات مستوى البحر خصوصا (IPCC، 2001). في المحيط الهادئ هناك عدد من النتائج المرتبطة تظهر جراء الجمع بين ارتفاع مستوى البحر وارتفاع درجات الحرارة (نان 2003). والأهم بالنسبة إلى منطقة جزر المحيط الهادئ أن هذه الأحوال قد ترفع من تواتر الأعاصير وكثافتها وأثرها. هذه الأنظمة المناخية مدمرة عندما تضرب الجزر كما يوضح ذلك الدمار الحديث للنيو (2003) وجزر الكوك (2005). في الحالة الأولى دمرت بالكامل تقريبا بنية البلد التحتية ومنتوجها الزراعي بسبب إعصار هيتا. ويفاقم ارتفاع مستويات البحر المشاكل التي تجلبها الأعاصير ويزيد من حدة العواصف، وهكذا ينقل الأضرار على طول السواحل. ومشكل إضافي هو أن الشعاب المرجانية الواقية، التي تساعد على تبديد آثار أضرار الموج، توجد تحت الضغط، خاصة في الأماكن السياحية. وهذا مصدر قلق خاص في الساحل الجنوبي لفيتي ليفو وفيجي، مثلا، حيث تتمركز المنتجعات السياحية.

الآثار الأخرى لارتفاع مستوى البحر مثيرة للقلق. عبر المنطقة، تعيش الأغلبية الساحقة من السكان على الساحل. وعندما يرتفع مستوى البحر قد يُملِّح جداول المياه العذبة ويؤدي إلى فشل المحاصيل. تُضخم هذه المشاكل في الجزر المرجانية - الشعاب القديمة المطوقة المحيطة بالجزيرة البركانية المغمورة بالمياه - حيث تسمح أشكال الصخور الجيرية بنفاذ أسهل. وتمت ملاحظة عمليات مثل هذه في كيريباتي وتوكلو وولايات مايكرونيزيا وجزر المارشال. مع أن الصحافة مالت إلى المبالغة في الادعاءات بأن الجزر قد تختفي وأمسك بعض السياسيين في هذه البلدان نفسها بهذه الادعاءات لمصلحتهم الخاصة (كونيل 2003 ب)، فقد وُضعت خطط طوارئ ترحيل السكان في بعض الحالات. في الأخير، قد تكون سيادة عدد من دول الجزر الصغرى مثل النيو والتوفالو تحت التهديد من عمليات تنبع من خارج إقليم وسيطرة جزر المحيط الهادئ.

ويقع الانحلال البيئي العالمي التراكمي عندما تصبح أحداث الانحلال المحليــة مضاعفــة إلى حد إثارتهــا اهتماما عالميا. وكما هــو دائما، فإن ما يراد بالضبط بـ«العالمي» هنا قابل للمناقشــة. مــع ذلك، حيثما يتراكم الانحلال إلى حد أنه يؤثر في نســبة كبيرة من ســكان الكرة الأرضية أو تكون له قــدرة تهديد الأنظمة الهيدرولوجيــة والبيولوجية والجوية يمكن اعتبــاره كذلك. وكمثال على هذا النوع من المشــاكل إزالة الأحراج (انظر الإطار 3 - 8). وتشــمل أمثلة أخرى تكرار حدوث الفيضانات، والتصحر، وتلــوث الماء والهواء، وتآكل التربة، وفقدان التنوع البيولوجي. وطبيعة هذه المشــاكل هي من النوع الــذي يصعب تنظيمه داخل ســياق حدود الدولة الموجودة، وهناك إذن آثار الامتداد (مظاهر خارجية سلبية). يخضع تلوث الهــواء، مثلا، إلى حركات النظام الجوي ويمكــن حمله عبر الحدود. كان هــذا هو الحــال في الثمانينيــات في ذروة الجدل حــول المطر الحمضي في أوروبا، إذ تســبب التلوث من الشــرق في فقدان الأشــجار في الدول الاســكندنافية وفي أجزاء أخرى من شــمال غرب القارة. وفي مثال آخر تسببت إزالة الأحراج في جبال الهيمالايا الهندية في فيضان شامل لاتجاه مجــرى نهر الغانغ في بنغلادش. ومع أن المظاهر الخارجية الســلبية التي ســببها الانحلال التراكمي ليست عموما بحجم تلك التي سببها الانحلال النظامي، فمن الواضح أن الحكامة البيئية لحل الانحلال التراكمي تتطلب تجــاوز الــدول القومية. هناك تداخــل كبير بين المشــاكل البيئية العالمية النظامية والتراكمية، وتتطلب مواجهتها أن تعتبر جزءا من نظام واحد.

الإطار (3 - 8):

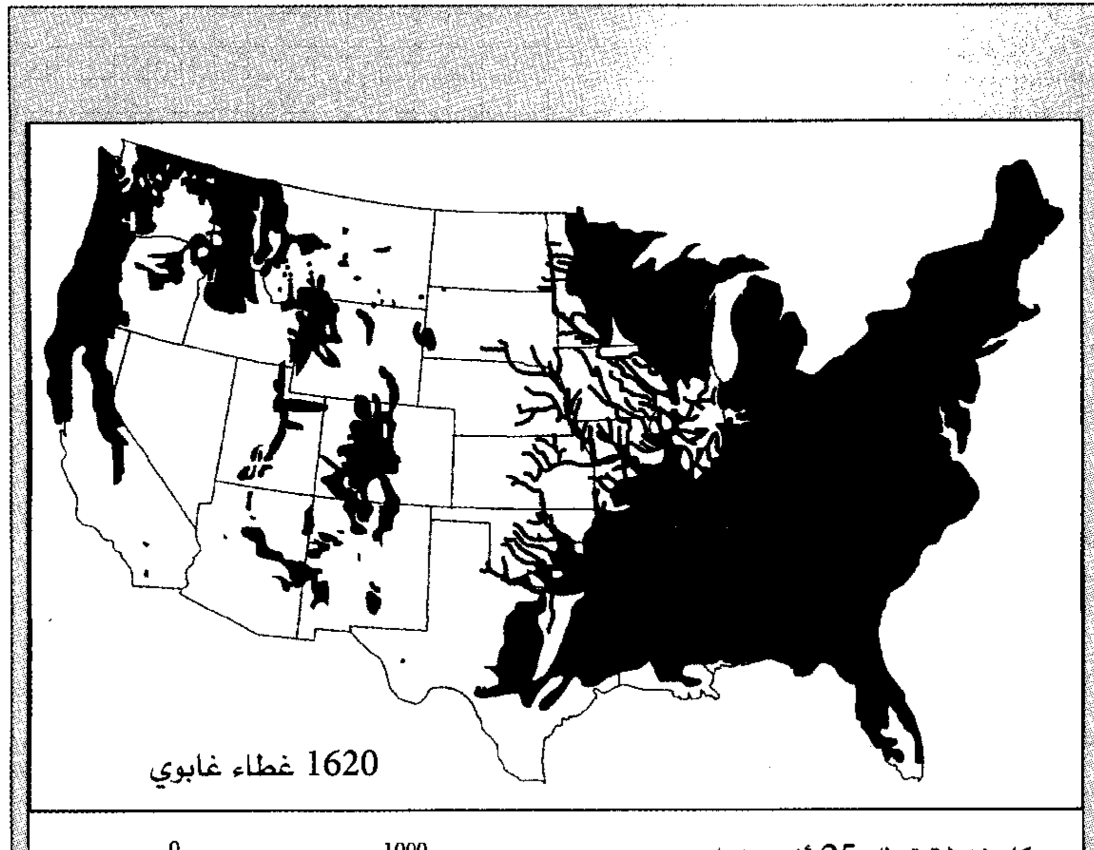
الانحلال البيئي التراكمي: إزالة الأحراج

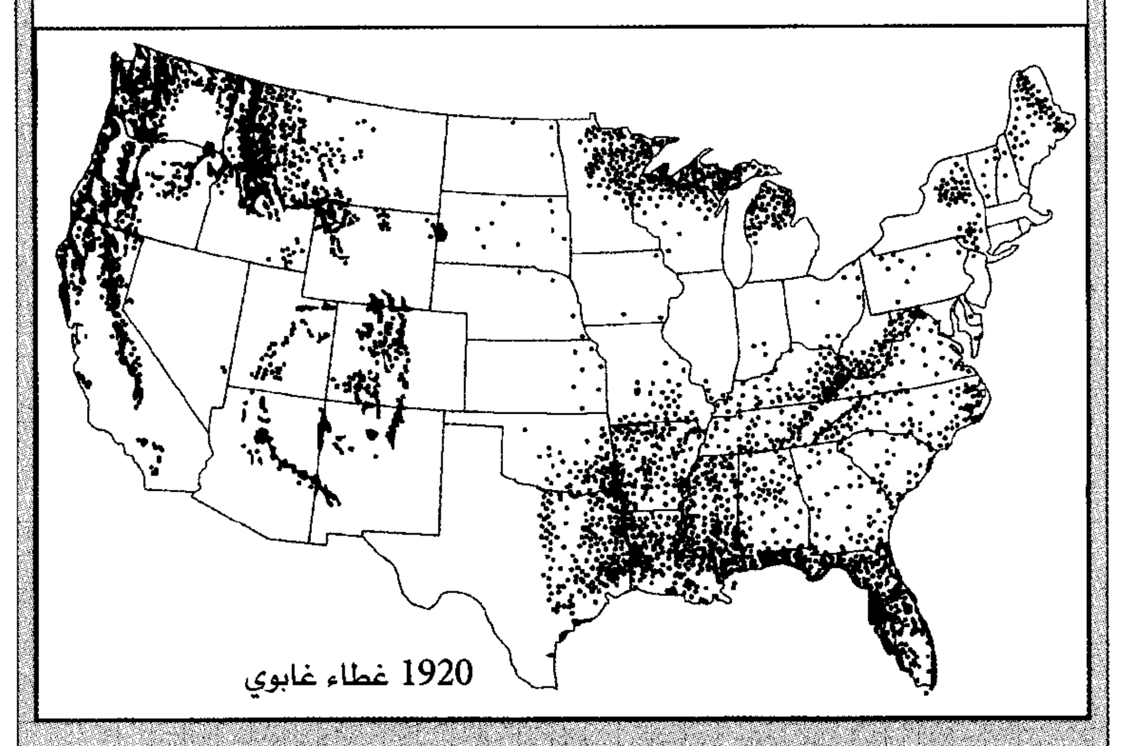
يحيل مصطلح إزالة الأحراج إلى «استئصال الأشجار من موقع ما. قد يكون هذا الاســتئصال إما مؤقتا وإما مستمرا، مؤديــا إلى إبادة جزئية أو كاملة للغطاء الشــجري. ويمكن أن يكون عملية تدريجية أو ســريعة، وقــد تحدث عن طريق قوة طبيعية أو بشــرية أو منهما معــا» (جونز 2000، ص 123).

والسبب الرئيس في إزالة الأحراج بالقياس العالمي، مع ذلك، هو النشاط الإنساني. ومن بين الأشياء الأخرى قد تحدث إزالة الأحراج لإحداث أرض جديدة لاستعمال مدني أو زراعي، لتوفير الخشب للوقود أو البناء، للسماح باستغلال الرواسب المعدنية، أو لإحداث خزانات أو بناء طرق سريعة. وفي مناطق مجاورة تساهم هذه الممارسة في انحلال البيئة في سلسلة من الطرق المرتبطة. من بين أشياء أخرى، قد تؤدي إلى: فقدان المواد المغذية، وصبيب وفيضان متزايد، وتآكل مرتفع، وانهيار متزايد للتربة، واستنفاد الشعاب المرجانية بسبب تراكم الترسبات. وقد حدثت إزالة الأحراج منذ أن جالت الشعوب البشرية الأرض، وكانت شائعة على الخصوص في مجتمعات القطع والحرق. في بريطانيا، يُعتقد أن إزالة الأحراج تعود إلى 8900 سنة على الأقل. مع ذلك، كان التغيير في هذا الوقت محدد الموقع نسبيا وضعيفا في نطاقه. في أوروبا، ومنذ القرن الحادي عشر، وقعت إزالة موسعة للأحراج عندما تم مسح الأرض لأجل الوقود أو الزراعة المستقرة. في مائتي عام تم استنفاد غابات أوروبا الوسطى تماما تقريبا (بيكرين وأووين، 1997).

مع ظهور العولمة الاستعمارية، بدأت إزالة الأحراج في الهامش تخدم الحاجيات المحلية وتوفر المواد الخام على حد سواء للمراكز الإمبريالية (انظر الفصل السابع). وفي أمريكا الشمالية، قبل مجيء الشعوب المستعمِرة، شغلت الغابات 170 مليون هكتار من الأرض، وبقيت حاليا نحو عشرة ملايين هكتار فقط. والمستعمرات الأوروبية التي أنشئت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بما في ذلك نيوزيلاندا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، أظهرت معدلات عالية جدا من ضياع الأشجار، مزيلة ما يعادل ذلك في أوروبا في مئات بل في آلاف السنين.

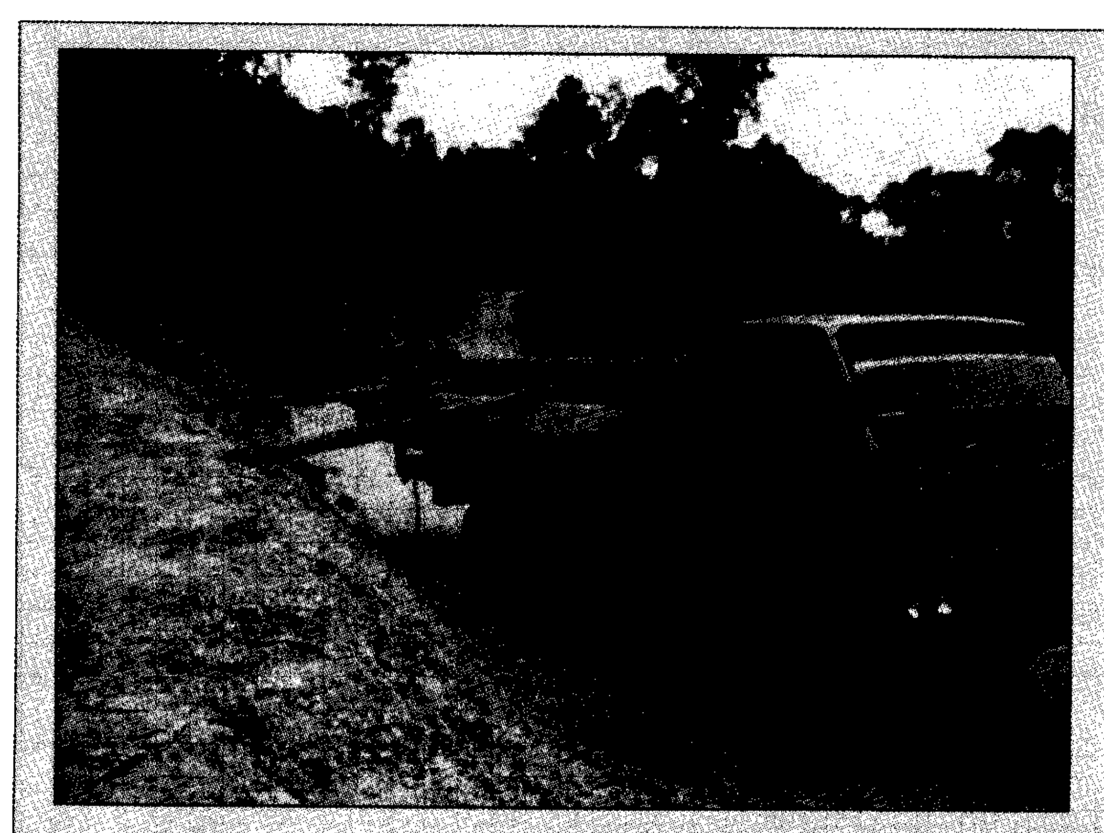
في الآونة الأخيرة، في دول ما بعد الاستعمار في العالم الثالث، عد الاستغلال من أجل التصدير جزءا مهما من استراتيجيات التنمية القومية. ومعدلات إزالة الأحراج أعلى في المناطق المدارية الرطبة، حيث تُقطع يوميا مساحات كبيرة من الخشب الصلب بالغابات المطيرة في مناطق مثل جنوب شرق آسيا وافريقيا والأمازون (انظر الخريطة 1 - 8 واللوحة 1 - 8). بلغت الضغوط التجارية حد أن هذه الغابة لن تُجدد أبدا، مسببة خسارة للتنوع البيولوجي لا يمكن تجديدها وآثارا مناخية مجهولة. تغطي الغابات المطيرة تقريبا سبعة في المائة تقريبا من سطح الأرض؛ وقبل بضعة آلاف سنة كانت تغطي 14 في المائة، قُطع أغلبها خلال القرنين الماضيين. ويسرع معدل الخسارة بشكل كبير بحسب منظمة الأغذية والزراعة (بيكرين وأوين 1997). وتختفي الآن الغابات المطيرة بمعدل فدان واحد في الثانية - مساحة في السنة تعادل حجما بجمع إنجلترا وويلز. من بين المناطق الأكثر تهديدا نجد الأمازون حيث ارتفع تقطيع الغابة المطيرة سنويا بين العام 1978 والعام 1988 من 78 ألف كلم مربع إلى 230 ألف كلم مربع. تبين حالة الأمازون بوضوح المآزق التي تواجه الدول الفقيرة في هذه الوضعية. ويتحمل المزارعون الذين يوسعون الحدود الزراعية بعضا من مسؤولية تقطيع الأشجار. وبناء الطرق السيارة لتعزيز هذا المسعى له على وجه الخصوص تأثير مدمر، كما هو الشأن بالنسبة إلى بناء سدود الطاقة الكهرومائية. عموما، بالنسبة إلى الحكومات الفقيرة، غالبا ما توجد محاولة للحفاظ على التوازن بين المحافظة على البيئة والتنمية الاقتصادية. لقد بدأت الآن فقط الهيئات الدولية تستوعب هذه الروابط وتقدر أن الخروج من دوامة الانحلال البيئي يتطلب استراتيجيات بديلة لسبل العيش في المناطق المتأثرة.





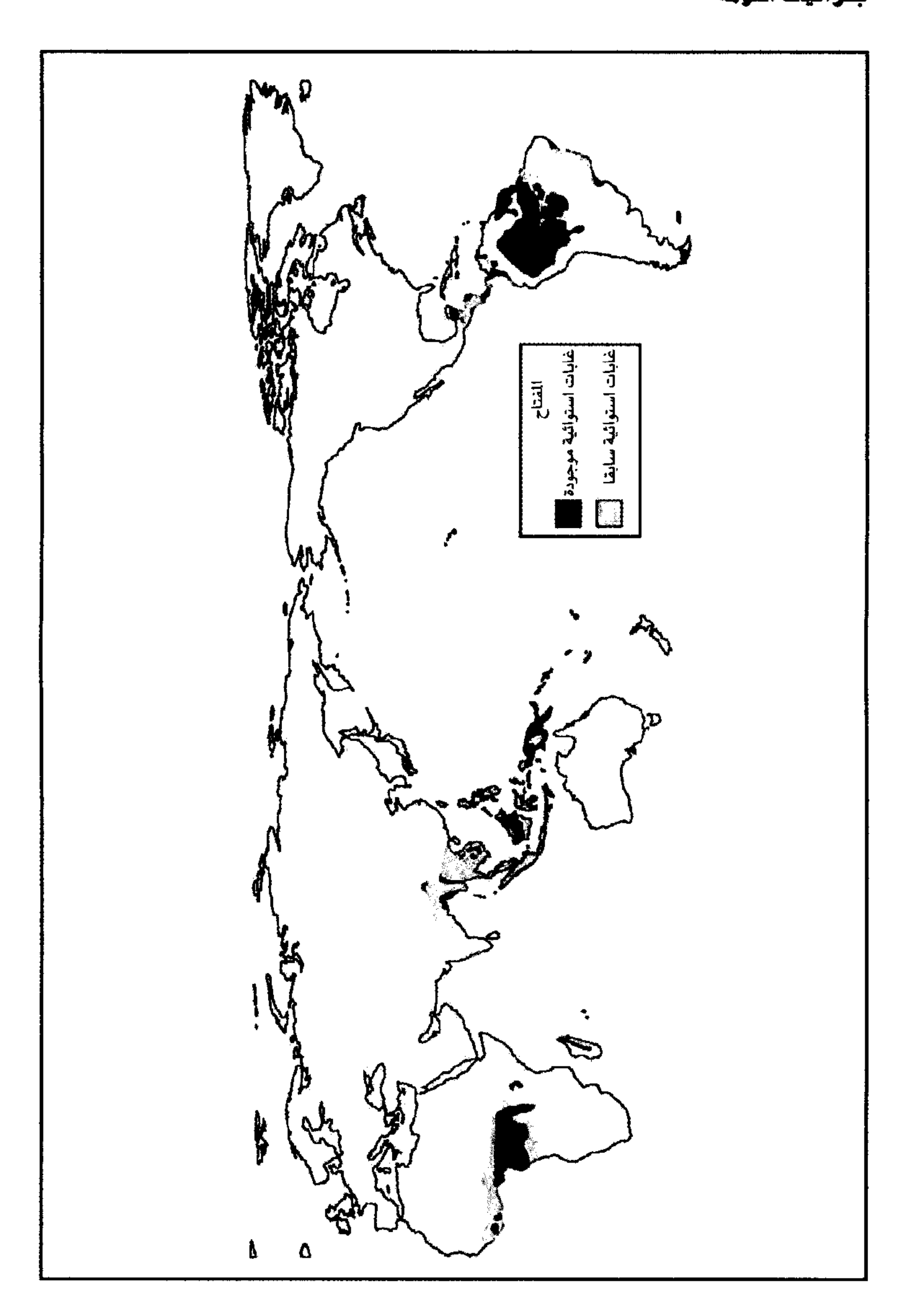
الخريطة (1 – 8): إزالة الأحراج في الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: بيكرين وأوون (1997، ص 351، شكل 9.1)



اللوحة (1 - 8): إزالة الأحراج في جنوب شرق آسيا - حطابون غير قانونيين يعملون في بالاو باندانغ، ماليزيا
المصدر: بوتر وكوك (2004، ص 340)

لقد أصبحت إزالة الأحراج مشكلا عالميا في ثلاث طرق. أولا، أنها تؤثر في نسبة متزايدة من سطح الأرض، مسببة مشكلا واسع النطاق. ثانيا، لها تأثير مهم على النظام المناخي العالمي، مُقلصة قدرة المحيط الحيوي على امتصاص الكربون ومعززة التلوث من خلال الإحراق. ثالثا، القوة المحركة في إزالة الأحراج غالبا لا تكون «محلية»، والضغط لإزالة الأحراج يأتي من عمليات مرتبطة بالعولمة ممارسة مثل الاستعمار، والتحديث، والليبرالية الجديدة (انظر الفصل السابع). فطلب الخشب الصلب في الغرب، مثلا، له تأثير مباشر على البلدان الفقيرة حيث توجد الغابات. وفي كثير من البلدان الغنية تجري عملية إعادة الأحراج، ولكنها لا توازن المعدلات المرتفعة لإزالة الأحراج في العالم الثالث. في الخلاصة، إزالة الأحراج مشكل بيئي عالمي لأن كلا من نتائج وأسباب الانحلال تُحس ما وراء الحدود القومية وعلى مستوى العالم بأسره.



الخريطة (2 – 8): المدى الحاضر والماضي للغابات المطيرة

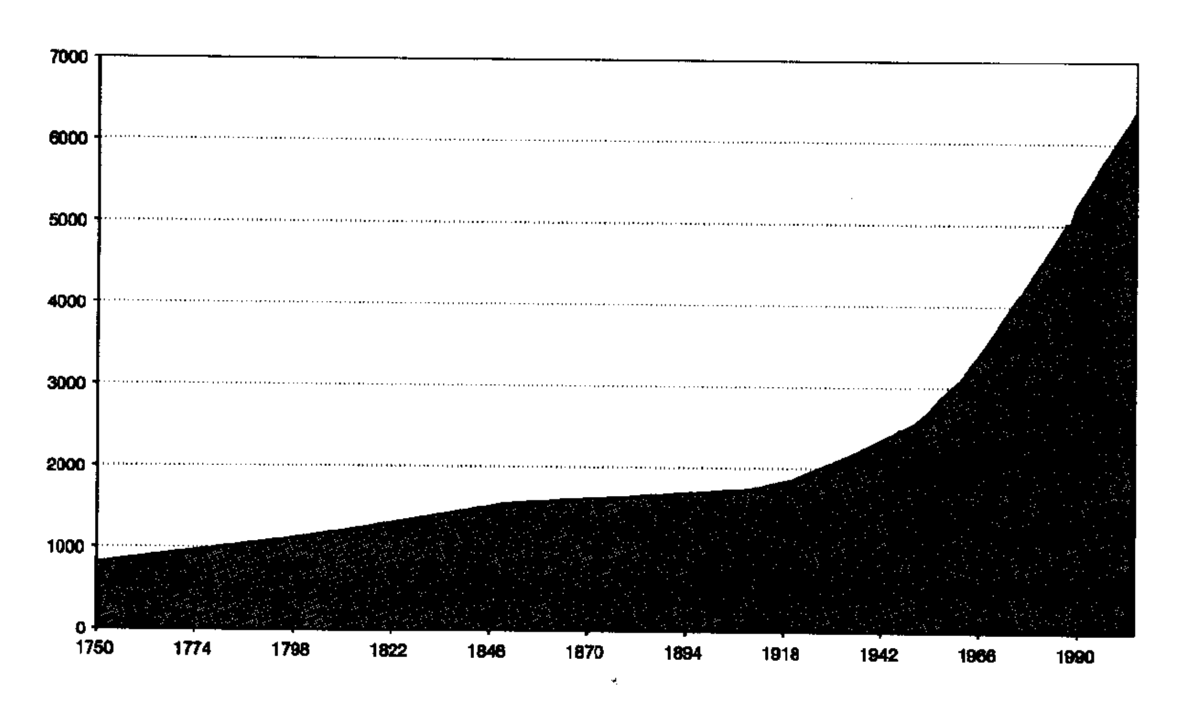
على العموم، هناك عدد من الشكوك في محاولة تحديد وتحليل الانحلال البيئي العالمي. حتى إن افترضنا الوصول إلى نقطة الإجماع فيما يخص ما يشكل الانحلال، فلن يعني هذا ضمنا اتفاقا على ضخامته أو ما يجب العمل حياله. العلم ناقص للغاية، وقياسنا وتوكيدنا للتغير البيئي عموما مرتبط بالغموض. وقد يؤدي هذا الغموض إلى التراخي وغياب الحل. نظرا لذلك، يفضل كثير من البيئيين المبدأ الوقائي، قائلين بضرورة تقييد استهلاكنا وإعادة بناء أنشطتنا على أساس أسوأ السيناريوهات. حاولت مجموعات أخرى أن تبرهن على أن الامتناع عن الاستهلاك الحالي على أساس دليل علمي جلي مجازفة وربما خطر. وفي حالة العالم الثالث، فإن الحاجيات الحالية تضغط أكثر من ضغطها في أي مكان آخر، لذلك فالتوتر بين الموارد والتنمية يُضخم بشكل كبير. مع ذلك، وبغض النظر عن الآراء العالمية والنقاشات حول تفاصيل الانحلال البيئي، هناك قليل من الشك بأن بيئة الأرض تتغير جذريا وأن التغيير الاقتصادي والديموغرافي سيضع ضغطا إضافيا على الموارد المحدودة، كما نناقش ذلك في الجزء التالي. ويؤكد هذه النقطة ماير وتورنر (1995، ص 317)، قائلين إنه:

> مع أن أنماط ومصادر وآثار التغير البيئي متماثلة عبر الكوكب، فقد حول الجنس البشري ظروف الأرض إلى حد أننا يجب أن ندرك إجمالا «أرضا محولة» وأرضا ستحول حتما إلى حد أبعد. سيكون لهذه التغيرات تعبير ونتائج مختلفة في مناطق مختلفة، ولكنها ستكون مهمة وفي كل مكان تقريبا. والسؤال بالنسبة إلى الجنس البشري هو هل سيكون قادرا على... التكيف مع النتائج المتوقعة وغير المتوقعة من دون أن يدمر الموطن الوحيد الذي يملكه.

النمو السكاني والعولمة واستهلاك الموارد

من العوامل الأكثر أهمية في نقاش الانحلال البيئي التغير الديموغرافي. هل الانحلال النظامي والعالمي سببه النمو السكاني كما يشاع؟ أو هل العمليات الأخرى التي أطلقت العنان لمستويات الاستهلاك غير المسبوقة، خاصة في الغرب، هي التي أثارت الانحلال؟ الجواب خليط من الاثنين. الاستهلاك في الغرب أكبر حجما منه في العالم الثالث، على الرغم من أن أربعة أخماس الكرة الأرضية تعيش في العالم الثالث. مع ذلك، مع تغير الأسس الاقتصادية للمناطق الفقيرة وارتفاع نصيب الفرد من الاستهلاك، يستطيع استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني تحويل الإسهامات النسبية في الانحلال البيئي العالمي.

يزداد عدد السكان هندسيا، بمعنى أنه يرتفع بنسبة ما في فترة زمنية معينة، مؤديا إلى نمو متسارع. في 10000 قبل الميلاد كان عدد سكان الأرض عشرة ملايين تقريبا، ومع زمن المسيح كان عددهم حوالي 200 مليون. قبل العام 1650 وصل إلى 500 مليون وقبل العام 1750 وصل إلى المليار. وثمانون سنة بعد ذلك عادل المليارين، مرتفعا إلى ثلاثة مليارات قبل العام 1960، أربعة مليارات قبل العام 1976، وخمسة مليارات قبل العام 1987. ويقف العدد الآن باختصار في الستة بلايين. وتقدر التصورات الحالية سكان العالم بتسعة مليارات تقريبا مع العام 2050 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003). وعلى أساس هذا النمو المتفجر، أثير قلق فيما يخص أفق «الاكتظاظ السكاني» وعلاقاته بالانحلال البيئي. يذكر هذا برأي مالثوس حول العلاقة بين السكان والموارد التي كانت الحكمة المقبولة في الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. من الخطأ الاعتقاد بأن نسبة نمو السكان ترتفع، فهي في الواقع تنخفض بالقياس العالمي ككل. بين العامين 1965 1970 ارتفع مجموع السكان بمعدل 2.04 في المائة سنويا، وبين العامين 1995 و2000 انخفض إلى 1.33 في المائة سنويا. هناك الاحتمال الحقيقي بأنه مع منتصف القرن الواحد والعشرين، ستبدأ سكان العالم في الانخفاض. نسب خصوبة واحد وستين بلدا الآن تحت مستوى التعويض.



الشكل (4 – 8): نمو السكان العالمي
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (سنوات مختلفة)

جغرافيات التغيير الديموغرافي

تنوعت بشكل واسع أنماط التغيير والنمو عبر التاريخ وارتبطت بتغيرات تاريخية مهمة. وبعد الثورة الصناعية في أوروبا كان هناك توسع سكاني رئيس مع انخفاض معدلات الوفيات. وفي النصف الأخير من القرن الماضي، كان هناك انخفاض في معدلات الوفيات في البلدان الفقيرة بسبب انتشار الأدوية الغربية التي كونت جزءا من نموذج التحديث. هذا الانتشار التكنولوجي هو الذي يفسر «الانفجار» السكاني في البلدان الفقيرة. وعلى الرغم من هذه التعميمات الواسعة جدا، هناك تنوعات فضائية مهمة، بتقدمنا إلى أسفل القياس الجغرافي تصبح التعميمات أصعب، وهذا واحد من الأسباب التي تجعل النماذج المجردة مثل «الانتقال الديموغرافي» غير مجدية. في العصر الحاضر، معدلات النمو هي عموما الأدنى في مناطق الأرض الأكثر ثراء – مع أن هناك اختلافات مهمة، وقد لوحظ ارتباط قوي سلبي بين المشاركة النسوية في الأيدي العاملة والنمو السكاني (باكينام – هاتفيلد 2000). في العالم الثالث، لاتزال معدلات النمو بالمقارنة مرتفعة، لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هناك دون شك ارتباط بين التنمية الاقتصادية والنمو السكاني. واعتمادا على معدلات النمو المتباينة على المستوى الإقليمي فإن توزيع سكان العالم يتحول بشكل ملحوظ. والتحدي الأكبر الذي

نواجه هو أن النمو يبرز بشكل أكبر في المناطق والمواقع الأكثر فقرا. وستوازن تدفقات الهجرة من المناطق الغنية إلى المناطق الفقيرة هذه النزعة جزئيا فقط، خاصة مع قيام قيود مهمة على الهجرة في الغرب في وجه المفارقات العالمية المتزايدة. وسيطالب الناس أكثر فأكثر في المناطق ذات النمو المرتفع بمستويات عيش ذات موارد مكثفة محاكاة لأنماط الحياة الغنية و«المعولَمة» للغرب.

ولسنوات عديدة افتُرض، اعتمادا على أفكار مالثوس، أن النمو السكاني كان يتسبب في الانحلال البيئي، وأن هذا كان يؤدي إلى التخلف والفقر (انظر إلى إيرليش 1971، هاردين 1968). في الآونة الأخيرة، مع ذلك، تمت مساءلة العلاقة السببية بين هذه العوامل. في الوقت الحاضر، يعتبر الفقر سببا في النمو السكاني وليس علامة. مستويات عليا من الفقر تجعل الناس يرغبون في مزيد من الأطفال لتكسير حلقة الفقر المفرغة. يصنع الأطفال المعنى الاقتصادي ويشكلون نظاما من الضمان الاجتماعي في دول فقيرة عديدة. أُنجز هذا الرأي في قمة الأمم المتحدة للسكان بالقاهرة في العام 1994، مثلا. يعني هذا ضمنا أن حل النمو السكاني رهن بتقليص الفقر، الذي من الممكن بدوره أن يقلص الانحلال البيئي المحلي. على العموم إذن لقد تم توسيع النقاش حول العلاقة بين السكان والتنمية والبيئة، الذي هو الآن نقاش معقد أكثر مما كان يُظن من قبل (انظر مثلا باتريبيري وفورسيث 1997 بالنسبة إلى دراسة بديلة للعلاقة بين الكثافة السكانية والتغير البيئي في أفريقيا).

الجدول (1 – 8): عدد السكان الحالي، معدلات النمو السكاني وعدد السكان المتوقع بحسب مجموعات البلدان (بالملايين ما لم يُذكر خلاف ذلك)

تجمع البلدان	السكان 2002	معدل متوسط النمو السنوي 1980-2002 (%)	المتوقع: 2015
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1838.3	1.4	2036.9
أوروبا وآسيا الوسطى	472.9	0.5	478.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	524.9	1.8	619.4
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	305.8	2.6	382.7
جنوب آسيا	1401.5	2.0	1683.7
إفريقيا جنوب الصحراء	688.9	2.7	882.1
دخل منخفض	2494.6	2.1	3044
دخل متوسط	2737.8	1.3	3039
دخل عالي	966.2	0.7	1007.7

المصدر: التنمية والعولمة: حقائق وأرقام، الأمم المتحدة (2003، ص 11)

اكتظاظ الموارد وانتشار التحديث

في الوقت الذي توسع فيه النقاش الديموغرافي، رأينا تطور مفاهيم المالثوسية الجديدة. ولهذا علاقة أكثر بالمخاوف حول طبيعة الاستهلاك مما له ارتباط بالنمو السكاني في حد ذاته. وقد كان هناك تركيز متزايد على الآثار البيئية العالمية للنمو السكاني ممزوجا بالتصنيع والاستهلاك المتزايدين وما يتبع ذلك من استعمال للموارد المحدودة. يحيل تايلر – ميلر (2002) على المشكل الحالي على أنه «استهلاك الاكتظاظ السكاني» في مقابل «اكتظاظ الاستهلاك». في وصف الأثر البيئي للنشاط الإنساني قد تستعمل معادلة بسيطة:

أ=س × و × ت (حيث إن أ = الأثر، س= السكان، و = الوفرة، ت= التكنولوجيا)

يعني ما ذُكر أعلاه ضمنا أن الأثر يساوي السكان مضروبا في كمية الموارد التي يستعملها كل شخص على حدة، مضروبا في الآثار البيئية للتكنولوجيات المستعملة لتزويد كل وحدة من ذلك المورد واستهلاكها. في البلدان الفقيرة يعد حجم السكان وما ينتج عنه من انحلال للموارد القضية الأساس. بصورة شاملة، مع ذلك، إن استعمال المورد لكل فرد في مثل هذه المجتمعات منخفض نسبيا. وفي البلدان الغنية، الاستهلاك المرتفع للمورد بالنسبة إلى الفرد الواحد وما ينتج عنه من تلوث وانحلال عوامل أساسية تسبب المشاكل البيئية. وكما لاحظ تايلر – ميلر (2002، ص 14):

> تشير التقديرات إلى أن المواطن الأمريكي العادي يستهلك 35 مرة ما يستهلكه المواطن العادي في الهند و100 مرة ما يستهلكه الشخص العادي في أفقر دول العالم، لذا سيحتاج الآباء الفقراء في دولة نامية من 70 – 100 طفل ليكون لهم استهلاك مورد العمر مثل طفلين في عائلة أمريكية نموذجية.

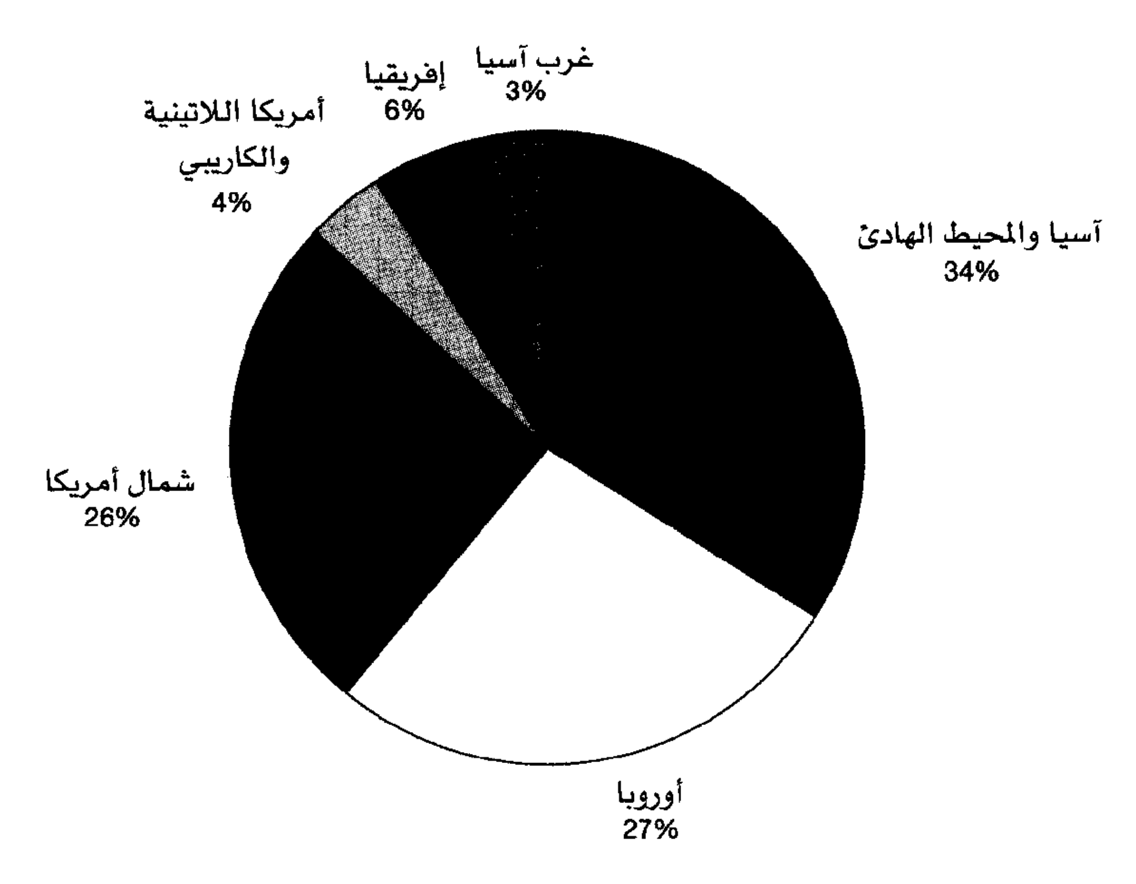
تسبب هذه التناقضات في ظهور اختلافات رئيسة من حيث الإسهام النسبي للمناطق المختلفة في المشاكل البيئية العالمية. ويبين الجدول (2 – 8) المستويات النسبية لاستهلاك الموارد (لكل 100 شخص) في العوالم

«المصنعة» و«النامية» كما يشار إليها هناك. ويبين الشكل (5 – 8) إسهامات المناطق المختلفة في انبعاثات الغازات الدفيئة سنويا. من الواضح أن العالم المصنع هو الذي يزيد بشكل كبير من المشاكل البيئية العالمية.

الجدول (2 – 8): مستويات نسبية لاستهلاك الموارد في العالمين المصنع والنامي

تجمع البلدان	سيارات لكل 1000 شخص (1996)	الورق والورق المقوى، كلغ/ شخص/سنويا (2000)	استهلاك الطاقة، ألف طن متري ما يعادل النفط (2001)
الدول المتقدمة	448	171.93	1088.8
الدول النامية	25.5	19.78	827.9
العالم	**120.9**	**52.08**	**1631.3**

المصدر: المعهد العالمي للموارد.



شكل (5 – 8): اسهامات اقليمية في الانبعاثات الصافية للغازات الدفيئة سنويا 1998
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية.

التنمية العالمية، الساكنة والبيئة - الروابط والتحديات

من السهل للغاية لوم النمو الديموغرافي على الانحلال البيئي والمشاكل البيئية العالمية. ليس النمو السكاني في حد ذاته هو سبب استنزاف الموارد - وإنما السبب هو استهلاك الموارد. في الوقت الحالي يتركز هذا الاستهلاك في الغرب - ولكن لن تبقى الحالة كما هي إلى الأبد. نحن ببساطة لا نعرف ما إذا كان العالم يستطيع استيعاب «اللحاق بالركب» من قبل الدول الفقيرة لو تابعت نماذج اقتصادية غربية معولَمة. يرى البعض أنه كان من مصلحة الغرب تقليص سكان العالم الثالث عوضا عن تحمل عبء تقليص الأثر العالمي للتصنيع الذي يعزز اقتصاداته. يرى فيندلي (1995) مثلا أن الغرب قد حول اهتمامه إلى تفسير «الاكتظاظ السكاني» في مختلف القمم والمؤتمرات لتجنب الحلول المكلفة للمشكل - مثل خفض الانبعاثات. مع ذلك هذا لا يعني أن النمو السكاني ليس مشكلا، فهو بمعية ظروف معينة في أماكن معينة يعد بوضوح مشكلا. عموما، فالمقاربة المطلوبة هي في مكان ما بين الآراء المتطرفة الموجودة. بمعنى يجب أن نقبل بأن هناك حدودا للنمو وأن التكنولوجيا الملائمة تستطيع، مع ذلك، نظريا، تقليص الضغوط البيئية بينما في الوقت نفسه تزيد في الرخاء. لكن تتطلب التكنولوجيا البديلة استثمارا مستداما ويبقى العالم يعتمد بشكل خطير على تنمية أساسها موارد محدودة مزودة بالوقود في الوقت الحاضر. نحن في حاجة إلى طرق لزيادة الرفاه المحلي لا تحط من قيمة البيئة المحلية والعالمية إن كنا سنواجه «قنبلة الاستهلاك السكاني».

عولمة الوعي البيئي

كثيرا ما يقال إن الحركة البيئية الحديثة قد بدأت في الستينيات (كاستري 2000). وفي تعريفها على أنها «تعبير بيئي سياسي منظم»، تأثرت بأعمال منها «الربيع الصامت» لكارسون وآخرين (1962) و«حدود النمو» لميدوز (1972). ولها ارتباط بجيل ما بعد الحرب العالمية الثانية والثورة الاجتماعية الليبرالية في الستينيات بالولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والغرب بصفة عامة. في الآونة الأخيرة في نهاية السبعينيات،

اعتبـــر أعضاء الحركة البيئية راديكاليين، ولكن كان هناك تعميم مهم منذ ذلك الحين. وما إذا كان هذا الاهتمام الخاص في الغرب قد نشأ من قلق حقيقي فيما يخص تطور الكوكب على المدى البعيد أو من مفاهيم منفعية عن فقدان القيمة الجمالية والنفعية يبقى أمرا قابلا للمناقشة.

من داخـــل هذه الحركة تطور مبدأ «فكر عالميـــا واعمل محليا» ممثلا تعبيرا مبكرا عن مفهوم عالمي دخل الخيال الشـــعبي. وفي رأي كاســـتري (2000) تحتوي الحركة

البيئية على ست فئات:

1 - منظمات غير حكومية بيئية (مثلا أصدقاء الأرض).

2 - حركات اجتماعية جديدة بيئية (مثلا حركة نمادا دام).

3 - الأحزاب الخضراء.

4 - حكومات بحساسيات خضراء.

5 - شركات بحساسيات خضراء.

6 - مستهلكون خضر.

ويمكن إضافة مجموعة سابعة إلى هذه اللائحة، أي وكالات حكومة دولية متعـــددة الأطراف (مثل البرنامـــج البيئي للأمم المتحـــدة، أو لجنة الحكومة الدولية لتغير المناخ IPCC) التي تســـعى إلى تنسيق قانون الحكومة الدولية إضافة إلى استيعاب آراء مجموعات الضغط ومنظمات غير حكومية أخرى.

تسبق النزعة البيئية، التي تعرف بكونها «اهتماما بضرورة حماية البيئة، لاســـيما حمايتها من الآثار الضارة للنشـــاط البشـــري» (كاستري 2000، ص 220)، بـــزوغ هذه الحركة مع ذلك. لقـــد عبر الإغريقيون الأوائل عن قلق بشأن علاقات الإنسان بالبيئة، والديانات، مثل البوذية، تضم عناصر بيئية عميقة. في الولايات المتحـــدة، ترتبط النزعة البيئية الأولى بأعمال جون موير الذي ســـاعد أوائل القرن العشـــرين في إنشاء نظام المتنزهات الوطنيـــة للولايات المتحدة. والاهتمام البيئـــي والتدبير ليس مجرد مفهوم يتعلق بالثقافات الغربية فقط، هناك ثقافات عديدة قبل الاستعمار جنوب المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية وأفريقيا كانت لها أنظمة محكمة لحفظ الموارد الطبيعية والعديد من المفاهيم المطورة التي كانت ترى الإنسان جزءا

لا ينفصم عن البيئة (مثلا ثقافة الماوري والثقافة الأصلية في أوقيانوسيا، وفانويا في فيجي). يجب أن نكون حذرين من الوقوع في خطأ «المركزية الأوروبية» عندما نفكر في تطور النزعة البيئية.

على الرغم مما سبق ذكره، فإن نشوء الحركة البيئية العالمية حدث في المجتمع الغربي أواخر الستينيات، ويجب أن تعتبر هذه المرحلة مرحلة فاصلة. قد يقال إن بزوغ الحركة في هذا الوقت كانت له جذور ثلاثة: (1) تطور مجتمع «ما بعد المادية» الذي نشأ من غنى ما بعد الحرب العالمية الثانية. أدى هذا إلى نظام قيمي محول شمل الاهتمام بالبيئة من ضمن أشياء أخرى (انظر الفصل الخامس)، (2) الطيران الفضائي الذي أدخل مفهوم الأرض سفينة الفضاء وجعل فكرة حدود التطور واضحة للعيان، (3) التقدم في العلوم والتكنولوجيا المرتبطة التي مكنت من فهم تعقيدات البيئة التي كانت حتى ذلك الحين مستحيلة. وتطور حركة معولَمة لا يعني ضمنا أن هناك اتفاقا على طبيعة العلاقة بين البشر والبيئة. على العكس تماما، أصبحت الحركة كيانا غير متجانس يتميز بمجموعات متنوعة بظلال سياسية وفلسفية عديدة. هناك، بحسب أورياردن (1981)، «نزعات بيئية» عديدة ومختلفة تتدفق من أيديولوجيات ورؤى مختلفة، مما نتج عنه استراتيجيات قانونية مختلفة جدا (انظر الإطار 4 - 8).

منذ أوائل السبعينيات إذن كان هناك انفجار من الاهتمامات عبر الكوكب إضافة إلى مقاومة وتنظيم للتدهور البيئي في أشكال عديدة (انظر الشكل 6 - 8). ويمكن القول إن الاهتمام البيئي أصبح معولَما بطرق ثلاث مرتبطة فيما بينها، وسنناقش النقطتين الثانية والثالثة بتفصيل لاحقا.

الإطار (4 - 8): رؤى عن العالم والسياسة البيئية

شهد الوعي الإيكولوجي المتزايد عددا من الرؤى عن العالم فيما يخص العلاقة بين البشر والبيئة، وكثير من هذه الرؤى لها جذورها في فلسفات قديمة ونظريات للتنمية، وفي أقصى سلسلة متصلة هناك منظوران كثيرا ما يتصادمان حول السياسة الملائمة:

● مركزية إيكولوجية - العلم والتكنولوجيا مشكلان. على الإنسان أن يعيش مع الأرض. هناك حدود ملازمة للنمو، فمن المحتمل أن يكون المركزون على البعد الإيكولوجي مشككين أو راديكاليين في إيمانهم بالتحول فيما يتعلق بآرائهم عن العولمة.

● مركزية تكنولوجية - العلم والتكنولوجيا حلان. سنبتكر طرقا لاستعمال الأرض على نحو أكثر فعالية. ليس هناك حدود للنمو. فمن المحتمل أن يكون المركزون على التكنولوجيا محافظين في إيمانهم بالتحول أو متحمسين للعولمة فيما يتعلق بآرائهم عن العولمة.

من الواضح أن هذه الآراء لها تأثيرات مختلفة من حيث السياسة البيئية. جوهريا، يسيطر المنظور التكنولوجي في الوقت الحالي على أنشطة الحكومات والوكالات الدولية. وقد أضفي طابع مؤسسي على المنظور ذي المركزية التكنولوجية من قبل بعض المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية الجديدة، وبشكل ملحوظ، الأحزاب الخضراء، مع أن هذه الهيئات تحتل هوامش صنع القرار في أغلبية الديموقراطيات.

1 - زيادة سريعة في الموارد المادية والفكرية الملتزمة بالبحث في البيئة، ولاسيما التأثير البشري فيها. في الجامعات، أصبحت العلوم البيئية والدراسات البيئية سائدة في شهادات البكالوريوس والدراسات العليا. وعلى مستوى البحث العلمي، تطورت عشرات من المجلات الجديدة الملتزمة بقضايا البيئة. وتنشر النتائج على نطاق واسع من خلال هذه المنشورات والمؤتمرات الأكاديمية الدولية ومن خلال تدفقات شبكية أخرى من النشاط الأكاديمي. وتوحد الرغبة في تحديد وتطبيق الاستدامة عددا من هذه المقاربات (انظر الإطار 5 - 8).

2 - ازدهار وكالات الحكومة الدولية التي تسعى إلى تدبير وتنظيم البيئة العالمية من الأعلى، مما أدى إلى ظهور قوانين وبروتوكولات واتفاقيات دولية جديدة (انظر الشكل 6 - 8).

3 - ازدهار ردود سياسية على التدهور البيئي من الأسفل، فتشمل المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية الجديدة والأحزاب الخضراء والشركات البيئية والمستهلكين الخضر.

الإطار (5 - 8):
التنمية المستدامة - المفهوم المنظم أو الستار

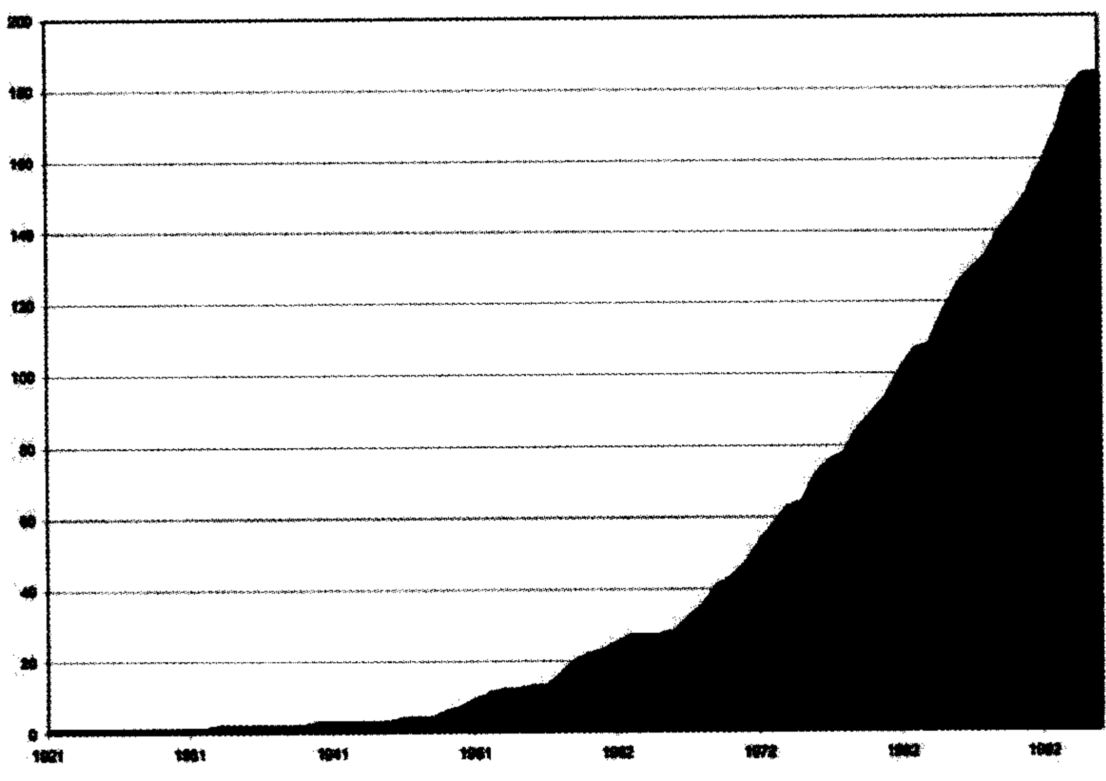
كانت الاستدامة هي الكلمة الطنانة في التسعينيات وعوضت «النزعة البيئية» بصفتها اختزالا للاهتمامات بالبيئة والمجتمع. ولها مجموعة واسعة من المعاني، كلها لها علاقة بالاستمرارية وهي بصورة عامة إيجابية. يُعطي قاموس لونغمان التعاريف الآتية لفعل «يديم»: إعطاء الدعم أو الإعفاء، والتزويد بالتغذية، والتحفيز على الاستمرار، وتثبيت وزن ما، والثبات. في النقاش حول البيئة والمجتمع غالبا ما تعني كلمة «مستدام» السماح بالتغيير مع الحفاظ على أفضل ما وجد سابقا. وتعريف التنمية المستدامة الأكثر قبولا بشكل واسع يأتي من «مستقبلنا المشترك»(*) (برانتلاند 1987، ص 2):

التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر من دون المخاطرة بقدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجياتهم الخاصة.

وقد أصبحت الاستدامة تشمل اهتماما كليا بطبيعة التحول البيئي وتدمج الترابط النقدي بين البيئة والاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة. واشتُق المفهوم من النظريات العلمية (مثل «قدرة التحمل») ومن المبادئ العلمية الاجتماعية (مثل «الحصيلة المستدامة القصوى») - حتى إذا كان لا يقول دائما الشيء الكثير عنها عمليا. وأصبح مصطلحا تنظم حوله الآن كثير من الأعمال في العلوم المادية والطبيعية على حد سواء. ظهر المفهوم أولا في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم (1972) حلا وسطا يرمي إلى فسح

(*) ترجم ضمن سلسلة عالم المعرفة، العدد 142. [المحررة].

المجال للنمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة في الآن نفسه، وانتشرت معاني المصطلح واستعمالاته منذ ذلك الحين وتم اختطافه مفهوما لعقلنة الاستغلال البيئي الذي يجري تحت السياسة بكل ظلالها. ورأى البعض أن استعمال المصطلح من قبل بعض الجهات مثل شركات البترول الدولية في إعلاناتها والأحزاب المحافظة اليمينية في بياناتها الرسمية يعادل «الغسيل الأخضر» للمجتمع. هل المصطلح أكثر من مجرد كلمة طنانة؟ بطرق عديدة، يعيد فعلا المصطلح تسمية النقاش حول تفاعل الإنسان والبيئة. على هذا النحو، فهو يخفي عددا من التعقيدات والتفاصيل المهمة التي يجب على المرء أن يقدرها إذا كان لابد من تصميم سياسة ذات مغزى. بالنسبة إلى آخرين، تعتبر التنمية المستدامة «ثقبا نظريا أسود» (آدامز 1999). على العموم، فالمفهوم في حد ذاته مفيد بصفته بناء مثاليا لتأطير النقاشات حول العواقب البيئية لعمليات العولمة، حتى إن تم استعماله بشكل واسع لغير ما خصص له.



الشكل (6 – 8): المنظمات البيئية العالمية المسجلة لدى الأمم المتحدة.

التنظيم البيئي العالمي من الأعلى والأسفل

تتميز الحركة البيئية بتطور الالتزام السياسي على كل المستويات الجغرافية. في هذا السياق يدعي هيلد وآخرون أنه «كان هناك نمو في عدد ونطاق المؤسسات العالمية والقوانين والمعاهدات التي تنظم البيئة بجانب تطور التحالفات الدولية المعقدة للحركات والمنظمات البيئية» (هيلد وآخرون 1999، ص 376). بمعنى آخر، كان هناك تطور لمحاولات التنظيم من الأعلى ومن الأسفل، وتتفاعل الأنشطة على مستوى هذه المقاييس المختلفة، كما سنستكشف لاحقا.

التنظيم من الأعلى

منذ أكثر من قرن لم يكن هناك سوى التنظيم الناشئ من الأعلى. وُجدت الاتفاقيات على قضايا مثل التجارة في الأنواع الغريبة والنادرة، ولكن حجم الاتفاقيات ونطاقها ضئيل مقارنة باليوم. وانتشار الاتفاقيات/المواثيق/المعاهدات الدولية يفوق الاتجاهات المعولِمة في أي مجال آخر (كالفيرت ورانغر 2002). نشأ الميثاق العالمي الأول بعد الحرب العالمية الثانية وسعى إلى تنظيم الصيد العالمي للحيتان (1946). وفي الخمسينيات كانت هناك اتفاقيات متعددة حول خطط حماية الموائل ودورة النفايات النووية ومرور النفايات السامة.

كان مؤتمر ستوكهولم للعام 1972 باستضافة من الأمم المتحدة هو الذي أحدث الهيئات المنظِمة العالمية التي نراها اليوم، فالبرنامج الذي شُرع هناك وضع المشهد للعقود اللاحقة مؤديا مباشرة إلى استراتيجية الحفاظ على العالم في الثمانينيات. وفي السبعينيات والثمانينيات كان هناك عدد من التطورات المهمة شملت تنظيم المياه العالمية والتلوث البحري (مثلا معاهدة لندن لمقلب النفايات في العام 1972، وقانون البحر الصادر عن الأمم المتحدة في العام 1982)، وحماية الحياة البرية (مثلا الاتفاقيات على القارة القطبية الجنوبية، والأراضي الرطبة، والطيور المهاجرة، الدببة القطبية وكلاب البحر). خلال الثمانينيات، أقيمت معاهدات واسعة النطاق حول مرور النفايات الخطرة (معاهدة بايسل في العام 1989)، والتحكم في انبعاث مركبات

الكربـــون CFC (بروتوكولات فيينا ومونتريال فـــي العامين 1985 و1987) وترسيب الأمطار الحمضية في أوروبا. وكان الاتحاد الأوروبي نشطا من حيث التنظيم البيئي منذ الســبعينيات، ومصدرا لتوجيهات بشأن قضايا مثل تلوث الهـــواء، وتلوث المياه، والتخلص من النفايـــات، وانبعاث الغازات من المركبات، وضاغطا باستمرار لأجل اتفاقيات عالمية حول هذه الأمور ومجالات أخرى.

وقـــد نظر تقريـــر برانتلاند للعـــام 1987 في إمكانيـــة النمو «الأخضر» وناقشـــها وفتح الباب لنقاش عالمي النطاق حول الاستدامة (انظر الإطار 5 - 8) نتجـــت عنه في النهاية قمة ريو للعام 1992 حول البيئة والتنمية. حاولت القمـــة تحت تنظيـــم ورعاية برنامج البيئة للأمم المتحـــدة (UNEP) تطوير سياســـات بعيدة المدى للتعامل مع مجموعة شـــاملة من المشـــاكل البيئية وقد حضر القمة كل حكومة وطنية تقريبا ومئات المنظمات غير الحكومية. صيغت الاتفاقيات بشـــأن التنوع البيولوجي، وتغير المنـــاخ، وإزالة الغابات والتصحر. كان التقســـيم شـــمال/جنوب واضحا للغاية في التحضير المؤلم للمفاوضات وفي نقاشـــات المؤتمر. ودافعت بعض البلدان الفقيرة عن ضرورة السماح لها باســـتعمال الموارد الطبيعية داخل حدودها كما تراه مناســـبا وطالبت البلدان المصنعة بدفع ثمن الانحلال البيئي في الماضي. وكان جدول الأعمال 21 وثيقة سياسة التوجيه المفصلة التي نتجت عن قمة ريو. قُسمت هذه الوثيقة المكونة مـــن 600 صفحة إلى أربعة أبواب (البيئة، والتنمية، والفاعلين، والسياســـة)، واشـــتمل كل باب على عشـــرة فصول وكان الهدف منهـــا توفير برنامج عمل للاســـتدامة المحلية في إطار عالمي. وقد رأى بعض النقاد أن جدول الأعمال، مع أن نواياه ســـليمة، سمح للوكالات والحكومات التي تمارس بوضوح سياسة مناقضة للاستدامة بالتخفي وراء زوبعة من الكلمات الطنانة والتلفيق. عديد من الاتفاقيات التي أبرمت في ريو لم تطبق وبقي التقدم في أخرى بطيئا.

والتطور المهم الذي تمخض عن قمة ريو هو بروتوكول كيوتو (1997) حول انبعـــاث غازات الاحتباس الحراري وارتفاع درجـــة حرارة الأرض الذي يكوِّن المثـــال الأهم لاتفاق/ميثاق دولي حـــول المناخ بين الاتفاقيات التي أبرمت منذ الحـــرب العالمية الثانية. تطور البروتوكـــول من المعاهدة الإطار للأمم المتحدة حول تغير المناخ (UNFCCC) وقعته 167 دولة في ريو وتم ســـنه في العام

1994. وطلبت المعاهدة الإطار من الأطراف الالتزام بشكل تطوعي بتقليص انبعاث غازات الاحتباس الحراري إلى مستويات العام 1990 بحلول العام 2000. وفي العام 1997 التقى الموقعون في كيوتو باليابان وطوروا وثيقة ستكون ملزمة قانونيا إن تمت المصادقة عليها. ويسمح هذا البروتوكول المرن للدول بوضع أهداف متنوعة والتعهد ببلوغها في تواريخ مختلفة (ولكن قبل العام 2012)، ومقايضة أهدافها فيما يخص تقليص انبعاث الغازات مع دول أخرى. ويقضي البروتوكول بأن يكون معدل التقليص 5.2 في المائة في انبعاث غازات الاحتباس الحراري مقارنة بمستويات العام 1990. والتقليصات المطلوبة أعلى في بعض الأماكن من أماكن أخرى بحسب إسهامها النسبي في الانبعاث. مثلا، يُتطلب من أوروبا أن تقلص انبعاثاتها بـ 8 في المائة، بينما عدد من البلدان في العالم الثالث التي تعرف انبعاث الكربون بشكل أقل قد ترفع في الواقع من نسبة تقليصاتها. وتقتضي المصادقة الكاملة توقيعات الدول التي تتسبب في 55 في المائة من مجموع الانبعاثات في العام 1990. عندما صادقت روسيا على الوثيقة في نوفمبر 2004 مهد هذا الطريق للبروتوكول أن يدخل حيز التنفيذ بحلول فبراير 2005، ملزما الموقعين بالتقليصات الملائمة مع حلول 2012. وتعتبر الولايات المتحدة وأستراليا البلدين الكبيرين اللذين لم يصادقا على الوثيقة. تسبب البلد الأول في 23 في المائة من مجموع الانبعاثات في العام 1990 وقد ارتفع إنتاجه بـ 18.1 في المائة منذ ذلك الحين. وفي العام 2001، انسحبت الولايات المتحدة من المفاوضات كليا وأُقنعت بالعودة فقط للحديث عن التخفيف من الاتفاق. وفي مؤتمر عن المناخ للأمم المتحدة في بوينس آيرس أواخر العام 2004، صرحت إدارة الولايات المتحدة بأنها لن توقع أبدا على البروتوكول، بسبب ما اعتبرته شروطا غير عادلة بالنسبة إلى البلدان النامية. وسعت الولايات المتحدة أيضا إلى عرقلة مناقشة ما سيحدث بعد إنهاء البروتوكول. ولم يتم تحقيق أهداف الاتفاق إلى يومنا هذا. وبين العام 1990 والعام 2000 ارتفعت الانبعاثات من البلدان المصنعة بـ 8 في المائة (مع أن هذا كان موازنة بشكل ملحوظ مع تراجع الإنتاج الصناعي في الاتحاد السوفييتي سابقا وأوروبا الشرقية. وارتفع نصيب الفرد الواحد من الانبعاثات في دول منظمة التعاون الاقتصادي من 12.2 إلى

12.5 طـن وحدة قياس المتر بين العام 1980 والعـام 2000، ومن 1.3 إلى 1.9 طن وحدة قياس المتر في البلدان النامية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004). عالميا قدرت لجنة الحكومات الدولية بشأن تغير المناخ أن الانبعاثات سترتفع بـ 10 في المائة إضافية مع حلول 2012 الموعد النهائي.

عقدت القمة العالمية للأمم المتحدة عن التنمية المستدامة (وتدعى بدلا من ذلك ريو+10 أو قمة الأرض) في سبتمبر 2002 بجوهانسبورغ في جنوب إفريقيا، وكان قصدها الاعتماد على قمة ريو من عشر سنوات مضت. ووُضعت آمال كبيرة على اللقاء لأنه جمع أكثر من 150 دولة، ومجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية وممثلين من الحركات الاجتماعية الجديدة، إلا أن قضية زيمبابوي والحرب الوشيكة على العراق ألقتا بظلالهما على الإجراءات. لم يحضر الرئيس بوش، وكثيرون اعتبروا ذلك انتكاسة كبيرة من حيث الإجماع الدولي الذي كان يؤمل أنه يتطور. وعلى الرغم من الاتفاقيات بشأن الماء والتطهير، وارتفاع الحرارة العالمي، والطاقة، والتنوع البيولوجي، والتجارة، وحقوق الإنسان والصحة - كل ذلك تم تخفيفه من الأهداف الأصلية. بطرق عديدة كانت ريو+10 مخيبة للأمل. تطورت فجوة واضحة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من حيث التنظيم البيئي وظهر هذا جليا في القمة، فتُركت الأولى معزولة في قضايا عديدة ليس أقلها فشلها في المصادقة على بروتوكول كيوتو. عموما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة العدوان المفرط إزاء جدول الأعمال البيئي. وعلى المدى البعيد من المحتمل أن يعتبر الموقف البيئي للإدارة الحالية الموقف الأكثر تخلفا وأنانية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع أن التقدم كان أحيانا مخيبا للأمل، ما من شك في أن تطور التنظيم الكوني في هذا المجال يمثل خطوة مهمة وإيجابية. لقد وضعت الآن القضايا البيئية في جدول أعمال المؤسسات التقليدية بما في ذلك البنك الدولي (انظر البنك الدولي 1992)، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة الدول السبع الكبرى، ومنظمة التجارة العالمية. وكثير من قوة الدفع لهذا التطور جاء من الأسفل وذلك بضغط حركات القاعدة المستمر على الحكومات الوطنية للتعاون مع الدول الأخرى.

التنظيم من الأسفل

كان هناك توسع في نطاق الفاعلين البيئيين السياسيين الذين يسعون إلى تنظيم الانحلال العالمي من أسفل قياس الدولة. فالنمو المشترك في عدد المنظمات غير الحكومية البيئية الدولية والحركات الاجتماعية الجديدة البيئية فاق نمو الاتفاقيات القائمة بين الحكومات. ويرى ماكورميك (1989) أن الحركة الشعبية ارتكزت على القواسم المشتركة للاهتمامات البيئية مقدمة أرضية خصبة للصراع ضد أولئك المسؤولين في السلطة ومقارباتهم التكنولوجية التي يستعملونها. وكما نوقش سابقا، فإن الحركة البيئية «القاعدة» أو «من الأسفل إلى الأعلى» بدأت بشكل كبير في البلدان الغنية ومنحت طابعها المؤسساتي من خلال تشكيل المنظمات غير الحكومية مثل السلام الأخضر وأصدقاء الأرض (تأسستا معا في العام 1971). ولعبت المنظمات غير الحكومية البيئية، التي كثيرا ما تؤسس من قبل المجتمع المدني، وعادة على أساس تطوعي، دورا رئيسا في الرفع من مستوى وعي الدولة والوعي الشعبي. كما لعبت حركات اجتماعية جديدة دورا حاسما في تطوير النزعة البيئية الشعبية. مثل هذه المنظمات، بما في ذلك مثلا حركة دام نامادا وحركة تشيبكو، كثيرا ما تكون سريعة الزوال، مركزة على قضايا محلية، غير رسمية نسبيا ومرنة. وقد قدمت لقطاع المنظمات غير الحكومية قضايا بارزة ومحلية توظف لتوضيح أهدافها الرئيسة. والمنظمات غير الحكومية البيئية والحركات الاشتراكية القومية متشابكة بشكل متزايد على مستوى عالمي، وتوجد مجموعة من الشبكات العالمية تمثل هذه المصالح.

وقد قيل إن النزعة البيئية في الغرب اهتمت أولا بقضايا نمط الحياة والراحة (إسكوبار 1995). هناك بعض المنظمات غير الحكومية البيئية في البلدان الفقيرة تتقاسم هذه الاهتمامات - كثيرا ما تؤيد من قبل النخبة والطبقات المتوسطة الحضرية. وعدد من المنظمات غير الحكومية البيئية في العالم الفقير هي فروع لمنظمات غير حكومية في الشمال، أو أنشئت من قبل مغترب أوروبي أو مجموعات مستوطنة (كما هو الحال بالنسبة إلى السلام الأخضر بفيجي). عموما، مع ذلك، لم تأسر هذه

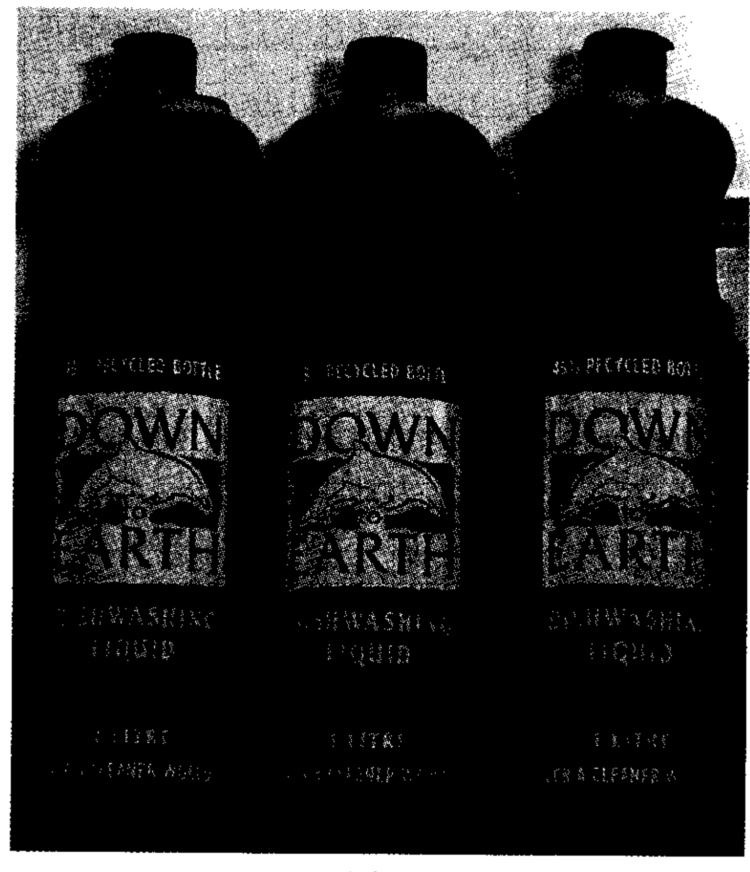
القضايا خيال الرأي العام كما فعلت في أوروبا، وشمال أمريكا أو أستراليا على مدى السنوات الثلاثين إلى الأربعين الماضية. ولكن، ظهر العديد من الحركات الاجتماعية الجديدة بين مجموعات اقتصادية - اجتماعية دنيا متأثرة مباشرة بالانحلال البيئي في البلدان الفقيرة (روتليدج 2002). بهذه الطريقة تهتم النزعة البيئية بالعالم الثالث وفي أحوال كثيرة بسبل العيش بدلا من أنماط الحياة.

وقد لعبت الأحزاب الخضراء الرسمية دورا رئيسا في تعبئة النشاط الشعبي عن البيئة. تأسس الحزب الأخضر الألماني في السبعينيات وكان أول من ربح تمثيلا رسميا مهما في برلمان قومي. وتطور عدد من الأحزاب المشابهة التي حاولت محاكاة هذا النجاح في المملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة من بين آخرين. ولا أحد منهم اكتسب حتى الآن سيطرة في أي برلمان، ومن غير المحتمل أن يحققوا ذلك، بما أن الأحزاب السائدة تستولي على السياسات الإيكولوجية. في نيوزيلندا، التمثيل قوي نسبيا واستفاد الحزب من وجود نظام التمثيل النسبي، باقتراع حوالي 5 في المائة في العام 2000. وفي الولايات المتحدة نظام انتخابي مشابه سيسلم الحزب الأخضر حضورا هائلا في الكونغرس. ويرى النظام الحالي، مع ذلك، أن هذا الحزب مبعد عن السياسات السائدة. وكما هو عليه الأمر، تميل الأحزاب الخضراء إلى التأثير في السياسة بالضغط أو من خلال القضايا القائمة على التحالفات أو التحالف مع الأحزاب الكبيرة. وتمثل شبكة الخضر العالمية، التي تجذب الأحزاب من جميع أنحاء العالم، منبرا مهما للتعبير عن الرؤية المشتركة لهذه المجموعات.

والجانب الأخير المهم في الحركة البيئية الشعبية هو ظهور الاستهلاك الأخضر. صوت عدد متزايد من المستهلكين بمحفظاتهم من خلال البحث بنشاط عن المنتجات الصديقة للبيئة. واستجابت الصناعة لذلك وأدامت هذا المرمى المربح بشكل متزايد. وإذا أخذنا بعين الاعتبار القضايا البيئية المحلية والعالمية على حد سواء، فإن هذا معيار صناعي نوعا ما في عدد من البلدان الغنية وفي أسواق النخبة في البلدان الفقيرة (انظر اللوحة 2 - 8).

استنتاج - بيئات محَوَّلة

أصبحت المشــاكل البيئية عالمية المجال. وحدث انحلال عام ومتراكم على مستوى لم يســبق له مثيل، مســببا آثارا متباينة جغرافيا تهدد نظام الأرض بأكمله. وقد قادت إلى كل ذلك عمليات العولمة وبرامجها - لاسيما منذ الثورة الصناعية والاستعمار وفي الآونة الأخيرة من خلال سياسة اقتصاد الليبرالية الجديدة، مما أدى إلى وعي عالمي بقضايا البيئة على مستوى جديد. وتطورت اتفاقيات عالمية عديدة وكذا شــبكات عالمية رسمية بدرجة أقل محاولة منها في تنظيم هذا من الأعلى والأســفل على حد سواء. وإزاء القضايا التي تهدد الرفاه الجماعي للشعوب العالمية وتحدث قضايا ما وراء الحدود، تبقى الدول القوميــة وحدها صغيرة جدا لتوفير التنظيم المطلوب. علاوة على ذلك، فهي أحيانا كثيرة أوســع من أن تعالج الهموم البيئية المحلية، التي يمكن أن تتراكم لتتحول إلى مشاكل عالمية. وهذا لا يعني أن الدولة القومية ليس لها دور تلعبه في تنظيم البيئة العالمية. بل لها دور، ولكنها ســتحقق النجاح فقط، بالتعاون مع سلسلة واسعة من المصالح تعمل على مستويات جغرافية متعددة.



اللوحة (2 - 8): مُنتَج صديق للبيئة

على الرغم من الاهتمام المتزايد الواضح على مستوى كوني تقريبا، يختلف الالتزام بالفعل بشكل كبير عبر العالم. كانت بعض الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة على استعداد تام للانسحاب من الاتفاقيات التي ترى أنها مضرة بمصالحها الخاصة.

وستفرض الحركة البيئية ضغطا متزايدا على الحكومات والهيئات العالمية خلال السنوات القادمة في مناقشات حول تغيير المناخ وارتفاع مستوى البحر وجودة الهواء وقلة الماء وسلامة الطعام والتعديل الوراثي. ولا يمكن حل قضية الانحلال، مع ذلك، حتى يُعالج التفاوت العالمي بطريقة متماسكة، لأسباب أقلها أن مصالح الأغنياء والفقراء في سياق عمليات العولمة متباينة اليوم أكثر من أي وقت مضى. بهذا المعنى البيئة والتنمية مرتبطتان بشكل محكم وتمثلان تحديا عالميا واحدا ذا ثقل هائل.

اقرأ أيضا

- **آدامز (2001)**: يسعى هذا الكتاب إلى الربط بين خطابات النزعة البيئية وخطابات التنمية ويشتغل بشكل نقدي على مفهوم التنمية المستدامة.
- **برادشو (2004b)**: يقدم هذا الفصل نظرة عامة مفيدة عن أزمة الطاقة وبعض الردود التي حاولت معالجتها عمليا.
- **هيلد وآخرون (1999) الفصل الثامن**: يقتفي هذا الفصل أثر الانحلال البيئي في التاريخ ويسعى إلى ربطه صراحة بتطور العولمة.
- **جونستون (1996)**: هذا الكتاب قوي فيما يخص صلة الجغرافيا بالنقاشات البيئية الحالية.
- **أورياردن (1981)**: «النزعة البيئية» كتاب نموذجي حول ظهور الحركة البيئية التي تقتفي أثر طبيعتها الأولى وجذورها الفلسفية.
- **بيكرين وأوون (1997)**: يقدم هذا النص دلائل مليئة بالحقائق وهو قابل للقراءة بشأن القضايا البيئية من منظور العلوم البيئية العالمية.



9

تحيا الجغرافيا.. العولمة التقدمية

«نحن في حاجة إلى جغرافيا أقل تمركزا في أوروبا قبل أن نبدأ في وصف وشـرح العولمة في تنوعها»

المؤلف

نعـود في هـذا الفصل إلى الأسـئلة المهمـة التي طرحت في مقدمـة الكتاب، ونلخص إسـهام الجغرافيين في دراسـة العولمـة، ونرسـم المكونـات الجغرافيـة لأطروحات العولمة. ونقدم برنامجا لبحث الجغرافيا البشـرية فـي العولمة، برنامجا يقتضي جغرافية إقليمية جديدة لامركزية تعالـج قضايـا كبيرة بطريقة شـاملة من خلال وضـع خريطة في الواقـع للتمييز الفضائـي. عموما، يقال إنـه على الرغم مـن أن العولمة ترفع من التفـاوت العالمي والانحـلال البيئـي، فهي يجـب ألا تكون بالضرورة عملية رجعية. العولمة، إن أُعيد تشـكيل مفهومها والبحث فيها وتنظيمها

بفعاليــة، لها إمكانية تطوير الرفاهة العالمية والعدالة والاســتدامة. صقل خيــال معولم نقدي، يحتفل بالاختلاف من دون أن يجعله مثاليا، حاســما في بناء عملية عولمة شاملة بديلة.

خلافات ومعالم

ختاما، نعود إلى الأســئلة المطروحــة في الفصل الأول. نقدم أجوبة ملخصة فيما يلي على أســاس الأدلة والمناقشات المعروضة في الكتاب كلــه. فطبيعــة العولمــة المختلف فيها بشــكل كبير تعنــي ضمنا أن كل جــواب على حدة هو واحد مــن عدد الأجوبة التي قــد يتوصل إليها. على العموم، تتبنى النقاشــات الآتية منظورا يؤمن بالتحول، وهو الذي يلائم أغلب الأعمال النظرية والتجريبية التي يضطلع بها الجغرافيون. فـ«أطروحــات» المؤمنين بالتحول، كما يُناقش ذلــك في الفصل الثاني، تدرس ما هو متواصل وطابع البحث في العولمة في الجغرافيا البشــرية قد يوصــف على نحو ملائم أكثــر بالتحولية الراديكاليــة. بمعنى أنه عندمــا تقبل الروايات الجغرافية أن العولمة حقيقية ولها آثار ملموســة ويمكن تحويلها بالفعل الإنســاني، فهي تؤكد أيضا قوة خطابات العولمة والدور القيادي للاســتغلال الرأسمالي/ الإمبريالي للفضاء والزمن. فـ «الأجوبة» المقدمة هنا يعبر عنها بشــكل مجرد نوعا ما، وتأويلها يتطلب إعادة النظر فــي الدليل التجريبي والنقاشــات النظرية المعروضة في الفصول التي لها صلة بالموضوع.

كيف يمكن تعريف العولمة؟

اقتُرح تعريف رســمي في الفصل الأول وتم تتبعه في الكتاب كله، وإن كان يمثل مجرد واحد من التعريفات الممكنة. يتفق الأغلبية على أن العولمة تشــمل تمديد العلاقات الاجتماعيــة عبر الفضاء في المجــالات الثلاثة كلهــا وأن هذا ينتج عنه تدفقات عابرة للقوميات تتخطى الحدود. تســهم هذه النقطة الأخيرة في ظهور مجتمع الشــبكة الذي يكون ســكانه واعين جدا بالعالم المتقلص. وتشــير تعريفات عديدة أيضا إلى دور الرأســمالية

باعتبارها قوة محركة للعملية. طبعا، بالنسبة إلى المشككين فهم لا يؤمنون بأن العولمة بصفتها مجموعة من العمليات موجودة، بل يعتبرونها خطابا يستعمل في أوقات مختلفة بطرق متنوعة لخدمة مصالح خاصة.

هل العولمة جديدة؟

ناقش هذا الكتاب بشكل متماسك، وحاول الفصل الثالث أن يوضح بتفصيل، أن العولمة لها تاريخ طويل. ولكن متى بدأ تاريخها بالضبط، فإن ذلك مسألة مطروحة للنقاش. يقول البعض إنها بدأت مع التدفقات الأولى للناس والأفكار بين القارات منذ أكثر من عشرة آلاف سنة. ويحدد آخرون تاريخها في نهاية الحرب العالمية الثانية. يعتمد تحديد مرحلة العولمة على تعريفها. إذا كنت تعتقد، كما ناقش ذلك هذا الكتاب، أن العولمة مرتبطة من قرب بتوسع الدوائر الرأسمالية وتمديد تدفقات التراكم عبر العالم، إذن **بدأت العولمة نحو 1500 مع ظهور الإمبراطوريات الإسبانية**. ثم تواصلت من خلال موجتين، استعمارية وما بعد استعمارية، كل موجة على حدة قسمت أيضا إلى مرحلتين: تجارية وصناعية بالنسبة إلى الأولى وتحديثية ليبرالية جديدة بالنسبة إلى الثانية. كل واحدة من هاتين الموجتين والمرحلتين وصلت إلى النهاية بإعادة بناء الأزمات في الرأسمالية العالمية.

ماذا يدفع العولمة، الآن وفي الماضي؟

هذا منبع خلاف كبير في دراسات العولمة. يرى البعض أن التكنولوجيا تحدد تطورها، ويضع آخرون الثقافة أو الاقتصاد في المركز. وتراها عديد من الروايات الرأسمالية متورطة من قرب، باعتبارها جزءا من ضرورة إنسانية لتقليص الفضاء. حاول هذا الكتاب أن يبرهن على أن **الرأسمالية هي القوة المركزية الدافعة الآن وفي الماضي**، وأن انضغاط الزمن - الفضاء قد نتج عن الضرورة الطبيعية للرأسمالية للتقليل من زمن تحول الرأسمال والتسريع بدوائره، لكن تم التأكيد كذلك باستمرار أن هذه الوضعية ليست حتمية اقتصادية. **تصور الرأسمالية على أنها ثقافة واسعة** ناتجة عن أيديولوجيات متجذرة في مرحلة التنوير مؤدية إلى ميزات خاصة تقود رغبتها وقدرتها على التوسع.

هل العولمة المعاصرة مختلفة عن عولمة الماضي؟

تتميز الموجة الحالية، وخاصة مرحلة الليبرالية الجديدة، بامتداد التدفقات العالمية وحِدتها وسرعتها وظهور الشبكات المكثفة التي تنقلها. في رأي هذا الكتاب، وهو رأي غير استثنائي، **نحن نعيش في عصر عولمة مسرعة بشكل كبير**.

هل تسهم العولمة في تجانس المجتمع العالمي؟

تتخلل هذا الكتاب فكرة أن العولمة تزيد الاختلاف حدة والمجتمع تشظيا. هناك قوى ضخمة (مثلا، الإمبريالية الثقافية، وسيطرة القوى العظمى، والتنمية، والتحديث، ونزعة فورد) لو انتشرت على مشهد وُجد من قبل، لأحدثت مجتمعا كونيا. مع ذلك، تواجه هذه القوى تواريخ وجغرافيات خاصة محليا، والتفاعل اللاحق **يؤدي إلى نتائج مهجنة أو عالمية - محلية في الثقافة والاقتصاد والسياسة**. وتعمل العولمة بطريقتين في الوقت نفسه، وتعيد باستمرار إنتاج القياس وتشكيل مشهد اجتماعي متنوع يتغير باستمرار. علاوة على ذلك، فانتشار الشبكات يعني أن العمليات «العالمية» لا تقتحم الإقليم بطريقة شاملة، وتبقى «الثقوب السوداء» بين مجاري الشبكة.

هل العولمة عملية أو برنامج؟

تتألف العولمة من عمليات وبرامج تتفاعل بطرق معقدة. لقد بُرهن في هذا الكتاب على أن برامج العولمة مرتبطة بحاجات الرأسمالية. تطلق هذه البرامج العنان لعمليات وتدفقات تعيد تكوين البرامج، التي تستمر في إحداث دورة أخرى من العمليات. وأفكار المدرسة التنظيمية مهمة هنا لأنها تقدم نقاشات تؤيد فكرة عمليات وبرامج يكون بعضها بعضا.

كيف تغير العولمة مفاهيمنا عن الفضاء والمكان والقياس؟

كل واحدة من كل هذه المكونات الجغرافية المركزية تتحول بعمق من قبل العولمة، كما نُوقش ذلك بالتفصيل في الفصل الثاني. **أصبح الفضاء**

نسبيا، **وهُجن المكان، وانهار القياس**. عموما، غياب الإقليمية ووجودها يعيشان معا، وقد مُزقت فضاءات التدفقات ورُقمت بفضاءات الأماكن. بمعنى آخر، تنبع التدفقات الشبكية من محليات خاصة، وتؤدي بعض هذه المحليات - مثل المدن العالمية - دورا قياديا في توجيه هذه التدفقات. أفضل طريقة لتلخيص هذا كله هو الحديث عن العالمية - المحلية.

هل تشبه العولمة التدويل؟

يفترض النقاش التشكيكي أن ما نعتبره عولمة هو في الحقيقة تدويل مكثف. واقترح هذا الكتاب أن **التدويل هو جزء مكون من عملية العولمة الواسعة**، وأن العولمة المعاصرة هي مختلفة نوعيا عن عولمة الماضي. كل العمليات المعولِمة يجب أن تقع في محليات داخل الدول القومية، وتربط الشبكات هذه العمليات بمحليات أخرى في دول قومية أخرى.

ولكن، الشبكات التي تنتج عن ذلك تتخطى الحدود القومية، لأنها توجد خارج مجال الدول وأحيانا خارج تأثيرها. ولا تستعمل الشبكات العابرة للقوميات الجديدة بالضرورة نظام الدولة القومية، الذي هو كيان مبني، مرجعا. الكل أكبر من مجموع الأجزاء وظهور وعي عالمي يجسد ذلك.

هل تحدث العولمة تآكلا في قوة الدولة القومية؟

يقترح الفصل الخامس أن **الدولة تُحول من قبل العولمة بما أنها تروم تنظيم التدفقات من الأعلى والأسفل**. ويرى البعض أن هذا يعني ضمنا دورا أقل أهمية بالنسبة إلى الدولة في نظام حكامة متعددة الطبقات. وتشير معظم الأدلة، مع ذلك، إلى الظهور المستمر إلى الدولة القومية باعتبارها وعاءً للنشاط الاقتصادي، ومنتجا جديدا للثقافة، وجسدا يمثل الإرادة السياسية. ستتكاثر الدول القومية، ولكن قد تصبح أكثر ارتباطا بالشعوب الحقيقية - أي بمجموعات إثنية وعرقية - وهي تمارس هوياتها خارج قيود الدولة.

هل العولمة مضرة بالبيئة؟

كما يوضح الفصل الثامن، **إن أثر العولمة كما تمارس حاليا قد أفسد من المؤكد تقريبا البيئات المحلية والعالمية بشكل خطير**، ويرتبط هذا بانتشار التصنيع والاستهلاك المرتفع المتأصلين في الرأسمالية، لكن في الوقت نفسه **أحدثت العولمة فضاء للتعبير عن القلق من هذه الوضعية**. وللحركة البيئية العالمية إمكانية حل التوتر إن استطاعت الإمساك بالإرادة السياسية على مستوى الدولة القومية والمستوى العالمي، على الرغم من أن التحفظ المستمر للولايات المتحدة الأمريكية إزاء مواجهة القضايا البيئية العالمية لا يبشر بخير.

هل العولمة مضرة بـ «العالم الفقير»؟

كما يناقش الفصل السابع، **من دون شك أدت العولمة كما تمارس حاليا إلى التفاوت المتزايد داخل الدول والأقاليم وبين الدول والأقاليم**، ونشرت خطابات نتج عنها خضوع ملايين البشر. ولكن **الشبكات الجديدة التي تطورت من الأسفل إلى الأعلى تروم تحدي سلطة الليبرالية الجديدة وتوفير فضاء محتمل لممارسة التنمية التقدمية** التي قد تمنح تطورات عادلة ومستدامة في الرفاهة. بعد قولي هذا، إنه **احتمال فقط**. وعلاقات القوة الحالية شديدة إلى حد أن تحقيق هذا النوع من النتائج سيتطلب صراعا كبيرا.

هل تحدث العولمة رابحين أكثر من خاسرين؟

ليس هذا السؤال هو نفسه السؤال الذي سبق لأن **الرابحين والخاسرين يحدثون في العالم الثالث والغرب معا**. أصبح المجتمع المعولم معقدا جدا، وعوض أن نرى وجود عالمين أو ثلاثة للتنمية، أو مراكز وهوامش، فإننا نرى تكاثر شبكات التضمين/ الإقصاء. ويقع بعض الناس في ثقوب الشبكة بالدول الغنية، وتقع الأغلبية في الدول الفقيرة. لا شك في أن العولمة كما تمارس حاليا **تقود إلى تركيز أكبر للقوة والغنى** وبقيت نسبيا أغلبية شعوب العالم في الخلف.

هل يمكن إصلاح العولمة؟

ليست العولمة قوة لا ترحم توجد خارج السيطرة البشرية، فهي مبنية اجتماعيا ودائمة. يستطيع الناس أن يصلحوا العملية من خلال بناء التنظيم العالمي مرتكزين على هموم القاعدة وأفعالها، لكن من الواضح أن هذا ليس بالعمل السهل، وسيتطلب مجتمعا مدنيا يقظا وملتزما وحسن الاطلاع.

إذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن إصلاحها؟

إنه سؤال حاسم ولا يدعي هذا الكتاب الاقتراب من الجواب. دافع البعض على نقض العولمة والرجوع إلى الاستراتيجيات المحلية، لكن فك الارتباط ربما غير ممكن، ويمكن القول، غير مرغوب فيه، وقد يؤدي بالمقارنة إلى حرمان أكبر ويمنع الإمساك بالفرص التي تقدمها العولمة. وفي معالجة هذا السؤال نحتاج إلى الابتعاد عن المفاهيم التبسيطية للعولمة هل هي جيدة أم سيئة. إنها بطبيعتها لا هذا ولا ذاك. لذلك، فإن حركة تحول - العولمة المتطورة تمنح خيارا واقعيا أكثر لأجل إصلاح ذي معنى من خيار حركة ضد - العولمة. دمقرطة المؤسسات العالمية نقطة الانطلاق، وتعزيز إثبات المحلية مهم، والتعليم الكوني حاسم في إحداث نوع المجتمع المدني الذي يستطيع مواجهة تحديات العولمة.

ما الدور الذي تمارسه الجغرافيا ويمارسه الجغرافيون في تحقيق عولمة تقدمية بديلة؟

هذا موضوع الجزء اللاحق في هذه الخاتمة، حيث أُقترح برنامج لجغرافيات العولمة أكثر تقدمية.

جغرافيات العولمة - مخطط

يلخص الجدول (1 - 9) الآثار الجغرافية للأطروحات الثلاث عن العولمة من زاوية المجالات والتحديات المدروسة في هذا الكتاب. لاحظ أن العمود المخصص لمتحمسي العولمة يحيل على نظرية الليبراليين الجدد وليس

على الراديكاليين. ناقش هذا الكتاب بانسجام أن رأي المؤمنين بالتحول هو الذي يستوعب تطور العولمة المعاصرة والتاريخية. والشيء المحبط في هذا الرأي، مع ذلك، هو أنه شاسع ويقدم سلسلة من الاحتمالات. إن تبنينا هذا الرأي يجب أن نكون من ثم حذرين في دعم ادعاءاتنا التي لها علاقة بالمفاهيم بعمل تجريبي صلب. نحن مضطرون إلى أن نقدم اقتراحات ملموسة من حيث كيفية تحسين العالم، وللقيام بذلك، كما نُوقش ذلك في الجزء اللاحق، نحن في حاجة إلى تغيير الطريقة التي نعالج بها جغرافيات العولمة.

(الجدول 1 - 9) جغرافيات العولمة: مخطط

	متحمسون	مشككون	مؤمنون بالتحول
الجغرافيات الاقتصادية	السوق موجودة في كل مكان والشركات العابرة للقوميات قوية. تعوض الشبكات تقسيم المركز - الهامش. لا يُضَمَّن النشاط في الدول القومية. التحرير والتقارب	تشكيل تكتلات تجارية. نمو تقسيم المركز - الهامش. يُضمَّن النشاط في الدول القومية. تعكس الشركات العابرة للقوميات الاستراتيجيات القومية. التنظيم والتباعد.	تعايش الشبكات والأنماط البنيوية. تحكم الدول القومية والشركات العابرة للقارات في الأسواق. إعادة التنظيم والتقارب والتباعد في الوقت نفسه.
الجغرافيات السياسية	حكامة عالمية تقودها السوق. الدولة القومية تُعوض بالدول الإقليمية «الطبيعية». تذوب الحدود وتستسلم السلطة العليا للسوق العالمية.	إقليمية يقودها المركز. تستسلم السلطة العليا لمجموعات إقليمية مصممة من قبل الدول القومية. إزالة الحدود.	حكامة ذات طبقات متعددة في مستويات ثلاثة - مستوى عالمي، وقومي، ومحلي. تبقى الدولة القومية مركزية. التمركز والتردي في الوقت نفسه.
الجغرافيات الثقافية	حضارة عالمية جديدة. ثقافة استهلاكية متجانسة وسيطرة العلامات التجارية العالمية. تعميم الهويات الثقافية عالميا.	ثقافات متصادمة. كتل حضارية محصنة وهويات ثقافية متمايزة جعلت نسبية.	ثقافات هجينة محلية وعالمية جديدة. إمكانية تغيير ثقافي تقدمي. ولكن التغريب يسيطر حاليا.

البيئة/ الاستدامة	حل للاستدامة من قبل السوق. ستسعر السوق البيئة بفعالية وستحل التكنولوجيا الندرة.	الاستدامة مهددة من قبل الرأسمالية العالمية. انتشار الحداثة والنزعة الاستهلاكية تدفع بالبيئة إلى حدودها القصوى.	يمكن الوصول إلى الاستدامة من خلال الفعل السياسي. أصبحت المشاكل والهموم البيئية عالمية. التنظيم من الأعلى والأسفل مطلوب.
التنمية/ التفاوت	تحقيق التنمية بالمشاركة في العولمة. حل للفقر بالسوق. لا مفر من الاندماج.	التنمية مهددة من قبل التوسع الرأسمالي العالمي. نمو التهميش بانتشار السوق.	تقدم العولمة التهديدات والفرص للتنمية. التقدم رهن بالتدبير الحذر.
الرسالة الأخلاقية	مع العولمة. العولمة حقيقية، وهي قوة جيدة أخلاقيا للتقدم.	ضد العولمة في بعض القراءات. العولمة خطاب تذيعه المصالح القوية.	تحول العولمة. العولمة حقيقية وتتطلب التنظيم لجعلها أكثر فعالية.

برنامج للجغرافيا البشرية

في مقالة حديثة «الجغرافيون والعولمة (أيضا) مركب آخر مفقود؟»، يقول ديكن (2004)، إن الجغرافيين قد «طوروا عادة، وهي عادة مزعجة بل ذات خلل وظيفي، تضييع فرص نقاشات مهمة فكريا وسياسيا، حتى تلك النقاشات التي يبدو أن للجغرافيين فيها دورا يؤدونه» (ص5). إن ديكن قلق خصوصا من أن الجغرافيين، باعتبارهم مجموعة من العلماء، كان لهم تأثير محدود في تطور النقاش الواسع عن العولمة. هذا على الرغم من أن الجغرافيا غالبا ما تعتبر «علم العالم» (ص6). في جرد لبعض أهم الكتب في القضية وجد ديكن أنه أقل من الثلث يحيل على عمل الجغرافيين، وهكذا من مجموع 14 ألف مصدر اثنان في المائة فقط للجغرافيين. يقول ديكن (2004، ص7):

> يبين الدليل بصراحة أن الجغرافيين، في الحقيقة، وفي أحسن الأحوال، على هامش نقاشات العولمة الواسعة. الجغرافيا هي بالأحرى مثل طفل صغير في الملعب تضيع منه الفرصة دائما عندما يختار الأطفال الكبار فرقهم.

وبمـــا أنـــه لا يرغب أحد في اللعـــب معنا فهذا مقلـــق، أولا، لأن الجغرافيـــين لا يقدرون على تضييـــع فرصة قضايا اليوم الكبرى من وجهـــة نظر إعالة أنفســـهم، وثانيا، لأن عمـــق بصيرتهم ثمين لعمل شاسع في هذا العلم. إذن لماذا أهملنا؟ تُفهم الجغرافيا بشكل ضعيف من قبل الأكاديميين الآخرين ويُساء تمثيلها في المجتمع بصفة عامة. فيمـــا يخص المســـألة الأولى، هناك قلق من قبل بعض الأشـــخاص، حتى داخل الجغرافيا نفسها، أن هذا الحقل المعرفي أصبح منفصلا عن «القضايا الكبرى». بعضهم لام «المنعطف الثقافي» وتأثير ما بعد الحداثة فيه (انظر جونســـتون وســـيدواي، 2004). في رأي هاميت (2003، ص1)، مثلا:

> قـــاد ظهـــور جغرافيا بشـــرية «مـــا بعـــد حداثية»، بتركيزها على النصوص والنقـــد التفكيكي، و«القراءة» والتأويل، الجغرافيا البشـــرية إلـــى ملعب نظري حيث يحفـــز ممارســـوه أنفســـهم، ومعهم حفنة مـــن القراء، ويسلوها، ولكن أصبحوا في العملية منفصلين على نحو متزايد عن القضايا والاهتمامات الاجتماعية المعاصرة. والمخاطرة هي أن كثيرا من الجغرافيا البشرية سيتوقف عن أخذها بجديـــة في العالم خـــارج الحدود الضيقة للحياة الأكاديمية.

وتحـــت تأثير ما بعد الحداثة، أصبحت الجغرافيا، في نظر البعض، محدودة جدا في توقعاتها وغير مستعدة للمشاركة في التحولات المهمة فـــي الأقاليم والأماكن الحقيقية عبر العالـــم. عوضا عن ذلك، اتجهت نحو دراسات معقدة جدا لأحداث دقيقة وعمليات وظواهر على مستوى صغير. ويمكن القـــول إن الجغرافيا فقدت مكانة «دراســـاتها العالمية» رغبـــة منها في الحصـــول على «المحلي». لاحظ ديكـــن هذا في مقالته الصـــادرة في العام 2004، وتكرره انتقـــادات عدد من الجغرافيين في العقـــود الثلاثـــة الأخيرة بما في ذلك ســـتودارد (1987)، جونســـتون (1986)، وبوتـــر (1993). مع أن الاهتمامات المذكورة أعلاه لها بعض

الميـــزات فهي ربما مبالغ فيها. ارتكز «المنعطف الثقافي»، بينما قاد إلى جغرافيـــات مقصورة على فئة قليلة في بعـــض الحالات، على الاعتقاد بأن الجغرافيا يجب أن تكون أكثر انتقادا للنماذج المســيطِرة. قدم كثير من مقترحات هذا «المنعطف» طرقـــا أغنى وأمهر لتأويل العالم المعولِم (انظر كرانـــغ 2002، إيمري 2004). في هـــذا المجال إذن يجب على الجغرافيين أن يواجهوا الواقع ويتشبثوا بآرائهم.

خارج الحيـــاة الأكاديمية، مع ذلك، فـــإن إدراك الجغرافيا مختلف تماما، بل أقل إيجابية. يعتبر هذا الحقل المعرفي إلى حد بعيد خلاصة وصفيـــة للحقائق - ومن المفارقات أن هذه واحـــدة من النقائص التي حـــاول المنعطف الثقافـــي أن يعالجها - بدلا من كونهـــا حقلا معرفيا يشـــارك في تحليل وتأويل وشـــرح التمايز في المجتمع العالمي. وإدراك الجغرافيـــا بصفتها أطلســـا ممجدا يمكن ملاحظتـــه أيضا في حقول معرفية أخرى أحيانا. ومن المفارقات كذلك أن عددا من المواضيع، مثل الاقتصاد، قد اكتشـــفت حديثا فضاء جديدا. مع ذلك، فإن اســـتعمال «منظور جغرافي» في مكان آخر غالبا ما يبدو أنه يخطئ في تمثيل ما جـــرى في الجغرافيا، أو لا يعترف به تماما. ويقلق ديكن (2004) ولي (2002) أن نوع الجغرافيا التي تُنشـــر عبر الحدود المعرفية اختزالية ومبســـطة. وبســـبب هذه المفاهيم الخاطئة المتعـــددة، غالبا ما تُوضع الجغرافيا جانبا في نقاشات مهمة، في حين كان يجب أن تتصدر، بحق، النقاش. إذن، معالجة الأســـئلة حول معنى الجغرافيا ومجال تركيزها يبقى عملا مهما. ويمثل تبيان أجوبة مقنعة للأكاديميين وللعالم الأوسع تحديا أكثر أهمية كذلك.

والعمل المركزي بالنسبة إلى الجغرافيين، في نظر ديكن، هو إعطاء عنايـــة كبرى لنتائج العولمة. في الماضي (واعتمادا على مناقشـــة بريدج (2002) توجه الجغرافيون الاقتصاديون خاصة - ولو أن الشيء نفسه قـــد يقال عـــن كل متخصصي الجغرافيا البشـــرية - نحو التركيز على العمليات، يقـــول بريدج «إن التزام كثير مـــن الجغرافيين الاقتصاديين بمنظـــور إجرائي عن العالم له أثـــر انهيار التمييز التقليدي بين العملية

والنتيجة: أصبحت العمليات نفسها هدفا للتفسير واعتبرت في حد ذاتها نتائج» (بريدج 2002، ص362). ولتوضيح النتائج يحتاج الجغرافيون إلى القيام بعمل تجريبي على مستويات دقيقة (أي، تحت مستوى الدولة القومية) مشيدين جغرافيات العولمة من الأسفل إلى الأعلى. ويلاحظ ديكن (2004) وجود عدد من أنواع «الصمت» في البحث التجريبي عن آثار العولمة في الجغرافيا الاقتصادية. يرى أن هذا الحقل المعرفي الفرعي نزع إلى كونه إنتاجيا عوض أن يركز على الاستهلاك. في الصناعة، تم التركيز على مجالات معينة (مثل محرك المركبات) على حساب أخرى، وفي قطاع الخدمات يعرف القليل عن خدمات التوزيع مقارنة بالخدمات المالية. أما الزراعة فتعرف دراسة محدودة، وكان العمل على هوامش الموارد قليلا. ويعرف القليل عن تدفقات التجارة مقارنة بتدفقات الاستثمار، ولا تفهم جيدا الآثار البيئية للعولمة الاقتصادية. تتطلب قضايا الجنوسة عناية أكبر. ومقاومة العولمة، كيفما أُدركت، لم تُفصل بجدية. وأهم عمل بالنسبة إلى الجغرافيين في حقول معرفية فرعية أخرى هو تعيين لوائح مشابهة لمجالات توجد بها ثغرات معرفية.

عموما، بينما تحدث الجغرافيون بعضهم مع بعض على نطاق واسع نوعا ما حول آثار العولمة، فقد تم تجاهلهم بشكل واسع من قبل العالم خارج حقل الجغرافيا. ولمواجهة تحديات كبيرة مثل العولمة نحتاج إلى تحديد من نحن، وأن نمثل أنفسنا للعالم الخارجي على أفضل وجه. ترى ماسي مثلا أن الجغرافيا في حاجة إلى أن تكون «واثقة أكثر بخصوصياتها» (2001، ص 5) ويحيل هذا، في نظرها، إلى حد مشترك بين ما هو إنساني ومادي، وكذا إلى مفاهيمنا المتطورة نسبيا عن الفضاء والمكان. واعتمادا على النقاشات المذكورة أعلاه، وعلى ديكن (2004)، نناقش فيما يلي برنامجا من سبع نقط لتطوير جغرافيات العولمة.

1 - **وضع المفاهيم**: على الجغرافيين أن يطوروا إطارات للعولمة متطورة أكثر قد يعلق عليها العمل التجريبي. ومن الأهمية الحاسمة في

هذا المسعى استعمال المفاهيم الجغرافية عن الفضاء والمكان، اللذين يعبر عنهما بسذاجة في دراسات العولمة غير الجغرافية، حيث يعتبر الفضاء كيانا ثابتا/ إقليميا والأماكن كيانات ملموسة/ محدودة (انظر الفصل الثاني). والتبصر الحاسم الثاني الذي قد تقدمه الجغرافيا هو مفهومها المتطور نسبيا عن القياس (انظر الفصل الثاني). يفترض كثير من النقاش غير الجغرافي رؤية مبسطة عن التمايز بين العالمي/ والمحلي مع تحديد الأول للثاني. وكما يحاول هذا الكتاب أن يبين، تقود العولمة إلى عالم ذي مستويات متعددة. ومن المهم تطوير هذه النقاشات في علاقتها بالبحث عن الآثار الملموسة مع ذلك، بما أن عملا من هذا النوع يمكن أن يصبح بسرعة مقصورا على فئة معينة.

2 - **«وضع خريطة» تجريبية**: يتسم كثير من المادة عن العولمة بتصريحات كبرى مرتكزة على أدلة تجريبية قليلة. والدراسات التي تتوخى وضع خطوط عريضة لخطابات العولمة، والطرق التي تمارس بها وتنجز، تبقى مهمة. مع ذلك يجب أن يكمل هذا العمل بالدراسات التجريبية التي تروم توضيح كل من عمليات وآثار العولمة. مرة أخرى، حُدد الموقع المثالي للجغرافيا. للموضوع تقليد من الدراسات طويل يبحث في ربط التغيير في المستويات السفلى بعمليات في المستويات العليا، وفي الكيفية التي تتفاعل فيها إعادة البناء على مستويات مختلفة بطرق معقدة ومحددة بعضها لبعض بشكل متبادل. فمن الأهمية بمكان، كما أُشير من قبل، أن نذهب تحت مستوى الدولة القومية فيما يُبحث فيه. ما تحتاج إليه الجغرافيا هو الدراسات المحلية التي لها عين واحدة راسخة على ما هو عالمي.

3 - **جغرافيا إقليمية جديدة**: نطلب ما أشار إليه ديكن بـ «تجديد الجغرافيا الإقليمية في إطار علائقي» (2004، ص19). هذه الدعوة ليست جديدة، لقد أورد برادشو (1990) حججا دفاعا عن «جغرافيا إقليمية جديدة». وتعرض الأقاليم المختلفة أجوبة

متميزة على العولمة، وتعد المعرفة التي يحملها مجال الدراسات النقدية للبحث حاسمة. هذه ليست دعوة إلى العودة إلى الدراسات الإقليمية لسنوات الخمسينيات والستينيات، التي كانت وصفية ومفرطة في التعميم. بالأحرى إنها دعوة إلى تحليل العلاقة بين محليات وأماكن وأقاليم فريدة والنظام العالمي الشاسع. في هذا المسعى، على الجغرافيا أن تعطي عناية أكبر للبحث في الأقاليم خارج المنطقة الأنجلو - أمريكية. فالجغرافيون غير الأنجلو - أمريكيين، الموجودون في مناطق الاهتمام، يتولون جزءا كبيرا من هذا البحث. مع ذلك، فعملهم يهمش في أحوال كثيرة.

4 - **جغرافيا نقدية غير ممركزة:** لفهم العولمة، ولتقديم اقتراحات لإصلاح تقدمي، نحن في حاجة إلى جغرافيا بشرية ديموقراطية حقيقية. والجغرافيا المعاصرة بعيدة عن هذا، ومن المثير للسخرية أنه في حقل معرفي حيث آراء ما بعد الاستعمار قد أصبحت بارزة جدا أن تكون ممارسة البحث الحقيقية والنشر في نواح كثيرة ذات توجه استعماري جديد. وينعكس هذا في أن أغلب التحقيقات الجغرافية عن العولمة تدرس الغرب ويتولاها أكاديميون غربيون. علاوة على ذلك، فالمجلات الجغرافية حيث ينشر بحث العولمة توجد بشكل واسع في الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا، ويسيطر عليها حفنة من الشعب الفردية. فالأعمال من قبل جغرافيين غير أنجلو - أمريكيين عن جغرافيات غير أنجلو - أمريكية يجب أن تشجع بوضوح أكبر في المجلات السائدة، ويجب أن تعطى منزلة كبرى لطرق النشر غير الغربية. نحن في حاجة إلى جغرافيا أقل تمركزا في أوروبا قبل أن نبدأ في وصف وشرح العولمة في تنوعها.

5 - **التفاعل بين الحقول المعرفية وعبرها:** توجد الجغرافيا في موقع مثالي لفهم العولمة نظرا إلى طبيعتها متعددة التخصصات. والدراسات التي تروم اجتياز التقسيم الإنساني/ المادي تكتسي أهمية خاصة. وكما وضح الفصل الثامن، توجد في مجال العولمة

البيئيـة بعض التحديات الرئيسـة. وعموما مع ذلك، ونظرا إلى طبيعـة العولمة ذات الأبعاد والمواضيع المتعددة، نحتاج إلى تفاعل أكبر عبر الحقول المعرفية الفرعية. وقد كان هناك تقدم سـريع نحو هـذا. وقد تعـززت الجغرافيا الاقتصاديـة، مثلا، بأفكار عديدة مـن الجغرافيا الثقافية. طبعا مزيد من التفاعل مطلوب مع الحقول المعرفية الأخرى، لكن سيكون هذا مثمرا فقط لو كان لنا حقل معرفي قوي يتسم بالتعاون عبر أجزائه المكونة.

6 - **قضايا كبرى**: هناك اتجاه متأصل فـي الحياة الأكاديمية يريد دفع الحواجـز إلى الخلف والتحول نحو حـدود بحثية جديدة. عديـد من الأكاديميين لهم هذه الموهبة لبلوغ هذا الهدف، ولكن ضغط النشر والرغبة في تمييز العمل عن الأعمال الأخرى يقود أيضا العملية. كانت العولمة في برنامج العلوم الاجتماعية، بشكل جدي على الأقل، لمدة نحو خمسـة عشـر عاما فقط. ما يجب تجنبـه هو الرغبة فـي إضافة بادئة «بعد» للعولمـة قبل الأوان. لقد بدأنا مـن فورنا نفهم أهميتها وطبيعتهـا، ولم يحن الوقت بعد للانتقال إلى مرحلة أخرى. هناك عادة في الجغرافيا للنفر مـن «القضايا الكبرى»، والتركيز عوضا عن ذلك على اهتمامات أصغـر وأقل وضوحا. لهذا السـبب إلى حد ما فاتت الجغرافيا مراكـب البيئة والتنمية. مع ذلك، فالتركيز على القضايا الكبرى لا يعنـي أن يكثف الجغرافيون جهودهـم على ما هو عالمي على حسـاب المحلي، مـادام القيام بذلك سـيعني التخلي عن قوات الجغرافيا الكبرى.

7 - **الجغرافيـات الأخلاقيـة والخيـال المعولـم**: كان هنـاك نـوع من الارتفـاع المفاجئ في الجغرافيات الأخلاقية خلال السـنوات الأخيـرة (انظر لي وسـميث، 2004) يعتمد على النقاشـات ذات الصلـة بالموضوع في السـبعينيات. مع أننا في حاجة إلى دراسـات تجريبية تكسـو لحما العمل الـذي يعتمد الخطاب النقدي، يجب أن نكون أقل تحفظا في الحديث عن إحساسـنا

حول ما يجب أن يكون عليه العالم. ستقوم الجغرافيا بعمل جيد بالجمع بين الدراسات التجريبية والخيال المعولم الذي يقترح بدائل للوضع الراهن. ويتطلب هذا تجاوز نقاشات ضد/ أو مع العولمة المبسطة للتوجه نحو تحاليل أكثر تطورا تعترف بالفرص المحتملة للعملية وتهديداتها.

في الخلاصة إذن، من الواضح أن العولمة تحدث فرصا وتحديات على حد سواء للجغرافيا (مارتن 2004، ويونغ 2002). وكما يذكر ديكن (2004، ص 20، التشديد في النص الأصلي):

> تحدي «العولمة» بالنسبة إلينا هو تجنب الخداع المبسط، والاعتراف بأن أشياء خطيرة تحدث، وفهم ما هي العمليات والآثار، واستعمال فهمنا لجعل العالم مكانا أفضل. وفرصة «العولمة» هي أن تجعلنا قادرين على استعمال قواتنا المعرفية الممكنة لزيادة وضوح الجغرافيا في الحياة الأكاديمية، وبين صناع السياسة، ولجمهور أكثر شعبية.

بعض التأملات الأخيرة

يضيف ظهور العولمة إلحاحا وحيوية للجغرافيا البشرية. والاعتراف بأهمية الفضاء والمكان والقياس، وإن إدراكا أفضل لهذه الأشياء، ولمفاهيم جغرافية أخرى، قد يساعد على تشكيل سياسة تقدمية تعني ضمنا مسؤولية على الرغم من ذلك. يحتم علينا الواجب إذن أن نستمر في تأويل انتشار العولمة وجغرافياتها وتخطيطها واختبارها وقياسها وقراءتها والتحديق فيها وتقديمها وتمثيلها. وفيما يخص هذا الكتاب، ربما ما هو محبط هو أنه لم يقدم أجوبة حاسمة عن الأسئلة العديدة التي طرحها. تعتمد الأجوبة عن مثل هذه الأسئلة على تكوين المرء السياسي والفلسفي الخاص، كما تعتمد على أي شيء آخر. ما آمل أن يكون الكتاب قد قدمه، مع ذلك، هو الإطار

الذي يمكن من خلاله تقييم وجهات النظر المتنافسة عن العولمة. كما آمل أن يكون القارئ قد اقتنع بأن حصة الجغرافيا في هذه المناقشات متميزة وثمينة.

و«أطروحتي» الخاصة هي أن العولمة حقيقية وأننا نعيش في أزمنة جديدة. من ناحية أخرى، روابطنا في الماضي واضحة. وتعيد موجة العولمة الحالية إنتاج العالم المتفاوت وتجعله أكثر حدة. إننا نعيش في عصر الإمبريالية الجديدة (غريغوري 2004، هارفي 2003). والإمبريالية اليوم ماكرة، نادرا ما تكون واضحة إقليميا، والشركات والحكومات والنخبة التي تقودها غير مسؤولة. وبرنامج العولمة، والعمليات التي نمت منها، مرتبطة من قرب بتوسع رأسمالية الاحتكار - مع أنه بتعبير أورويل - نوعا ما - يشار إلى هذا في أحوال كثيرة باقتصادات «السوق الحرة». تحدث هذه القاعدة التبعية وغياب الحصانة، وهي بوضوح «غير حرة» بطرق عديدة: فهي ضارة للأغلبية ومبنية على اختراق متعسف، وأحيانا عسكري، للاقتصادات المهمشة والمناطق المصممة لزيادة غنى المركز إلى أقصى حد. والحريات الوحيدة المتاحة من خلال هذه العملية هي فوائد مادية زائلة بالنسبة إلى أولئك القلائل الذين يوجدون من حسن حظهم في شبكات التضمين. ولكن العولمة ليست مثل اليانصيب - بعض الناس لن يربحوا أبدا - يوجد كثير في الرهان كي تكون غير ذلك. لقد استولت النخبة الرأسمالية على العملية وجعلتها ملكا لها - وهي الآن تتبع أهدافها الخاصة على حساب مجتمع وثقافة وبيئة أوسع. وكما تمارس العولمة حاليا، فهي ربما التهديد الأكبر الوحيد للمجتمع الإنساني.

مع ذلك، هناك طريقة أخرى، والعولمة كما تمارس حاليا تعد مجرد تجلٍّ واحد لاحتمال أوسع إلى حد بعيد. فالتفاعل والتهجين اللذان تحدثهما العولمة قد يدعمان مجتمعا تقدميا أهدافه المساواة في الرفاهة والأمن العالمي والاستدامة البيئية. وحان الوقت كي نعيد كتابة البرنامج ونشكل عولمة جديدة من الأسفل لا تحتفل بالاختلاف فقط، بل تنشأ منه وتديمه. سيستلزم هذا بناء وتطبيق «خيالات معولمة» جديدة وبديلة.

لو اعتقدنا أن ما هو عالمي يشكل مما هو محلي والعكس صحيح، يمكننا إذن تحدي العولمة كما تمارس حاليا، من خلال أفعالنا الخاصة، ونحت مستقبل «عالمي - محلي». من يعيشون منا على شبكات عالمية في «فضاءات الأماكن» التي جعلت وافرة من قبل «فضاءات التدفقات» الاستغلالية من واجبهم المساهمة في بناء عالم أفضل بالنسبة إلى أولئك الذين لا يتمتعون بالامتياز. فتكوين خطاب تقدمي أكثر عن العولمة هو الميدان الذي نبدأ منه.



المراجع

Adams, W.M. (1999), 'Sustainability', *in* Cloke, P.J., Crang, P. and Goodwin, M. (eds), *Introducing Human Geographies*, London, Arnold.

Adams, W.M. (2001), *Green Development: Environment and Sustainability in the Third World* (2nd edn), London, Routledge.

Aguiton, C., Petrella, R. and Udry, C. (2001), 'A very different globalization: the globalization of resistence to the world economic system', *in* Hourtart, F. and Polet, F. (eds), *The Other Davos*, London, Zed Books.

Albrow, M. (1996), *The Global Age: State and Society Beyond Modernity*, Cambridge, Polity Press.

Allen, J. and Hamnett, C. (1995), *A Shrinking World?: Global Unevenness and Inequality*, Oxford, Oxford University Press.

Allen, T. (2000), 'Taking culture seriously', *in* Allen, T. and Thomas, A. (eds), *Poverty and Development into the 21st Century*, Oxford, Oxford University Press.

Allen, T. and Thomas, A. (2000), *Poverty and Development into the 21st Century* (revised edn), Oxford, Open University in association with Oxford University Press.

Amin, A. (ed.) (1994), *Post-Fordism: A Reader*, Oxford, Blackwell.

Amin, A. (1997), 'Placing globalization', *Theory, Culture and Society*, 14, 123–137.

Amin, A. (2002), 'Spatialities of globalization', *Environment and Planning A*, 34, 385–399.

Amin, A. (2004), 'Regulating economic globalization', *Transaction of the Institute of British Geographers*, 29, 217–233.

Amin, A. and Thrift, N.J. (1994), *Globalization, Institutions, and Regional Development in Europe*, Oxford, Oxford University Press.

Amin, A. and Thrift, N.J. (eds) (2004), *Cultural Economy: A Reader*, London, Sage.

Amin, S. (1997), *Capitalism in the Age of Globalization*, London and New York, Zed Books.

Angel, D. (2002), 'Studying global economic change', *Economic Geography*, 78, 3, 253–256.

Armstrong, W. and McGee, T.G. (1985), *Theatres of Accumulation: Studies in Asian and Latin American Urbanization*, London, Methuen.

Aryeetey-Attoh, S. (2003), *Geography of sub-Saharan Africa* (2nd edn), Upper Saddle River, NJ, Prentice Hall.

Auty, R.M. (1995), *Patterns of Development: Resources, Policy and Economic Growth*, London, Edward Arnold.
Barlow, M. and Clarke, T. (2001), *Global Showdown: How the New Activists are Fighting Global Corporate Rule*, Toronto, Stoddart.
Barrientos, S., Bee, A., Matear, A. and Vogel, I. (1999), *Women and Agribusiness: Working Miracles in the Chilean Fruit Export Sector*. London, Macmillan.
Barton, J.R. (1997), *A Political Geography of Latin America*, London, Routledge.
Barton, J.R. and Murray, W.E. (eds) (2002), *Chile: A Decade in Transition*, Special edition of the *Bulletin of Latin American Research*, 21 (3).
Batterbury, S.P.J. and Forsyth, T.J. (eds) (1997), 'Environmental transformations in developing countries', *Geographical Journal*, 163, 2, 126–224.
Baudrillard, J. (1988), *Selected Writings*, Stanford, CA, Stanford University Press.
Bebbington, A. (2004), 'Livelihood transitions, place transformations: grounding globalization and modernity', *in* Gwynne, R.N. and Kay, C. (eds), *Latin America Transformed: Globalization and Modernity* (2nd edn), London, Edward Arnold.
Beck, U. (1992), *Risk Society: Towards a New Modernity*, London, Sage.
Beck, U. (2000), *What is Globalization?*, Cambridge, Polity Press.
Bell, D. (1974), *The Coming of Post-industrial Society: A Venture in Social Forecasting*, London, Heinemann Educational.
Bell, D. and Binnie, J. (2000), *The Sexual Citizen: Queer Politics and Beyond*, London, Polity Press.
Bell, D. and Valentine, G. (1994), *Consuming Geographies: We Are What we Eat*, London, Routledge.
Bell, D. and Valentine, G. (1995), *Mapping Desire: Geographies of Sexualities*, London, Routledge.
Bello, W.F. (2002), *Deglobalization: Ideas for a New World Economy*, London, Zed Books.
Bertram, I.G. (1999), 'Economy', in Rapaport, M. (ed.), *Pacific Islands: Environment and Society*, Honolulu, University of Hawaii Press.
Bertram, I.G. (2006), 'The political economy of small islands in the 21st century: beyond MIRAB?', Special issue, *Asia Pacific Viewpoint*, 47, 1, in press.
Bertram, I.G. and Watters, R.F. (1985), 'The MIRAB economy in South Pacific microstates', *Pacific Viewpoint*, 23, 3, 497–519.
Blunt, A. and McEwan, C. (eds) (2003), *Postcolonial geographies*, Continuum, London.
Boyer, R. and Drache, D. (1996), *States Against Markets: The Limits of Globalization*, London, Routledge.
Bradshaw, M.J. (1990), 'New regional geography, foreign area studies and perestroyka', *Area*, 22, 4, 315–322.
Bradshaw, M.J. (2004a), *A New Economic geography of Russia*, London, Routledge.
Bradshaw, M.J. (2004b), 'Resources and development', *in* Daniels, P.W., Bradshaw, M.J., Shaw, D.J.B. and Sidaway, J.D. (eds), *Human Geography: Issues for the 21st Century* (2nd edn), London, Longman.
Brecher, J. and Costello, T. (1994), *Global Village or Global Pillage: Economic Reconstruction from the Bottom Up*, Boston, MA, South End Press.

Brecher, J., Childs, J.B. and Cutler, J. (1993), *Global Visions: Beyond the New World Order* (1st edn), Boston, MA, South End Press.

Brecher, J., Costello, T. and Smith, B. (2000), 'Globalization from below', *Nation*, 271, 18, 19–22.

Brenner, N. and Theodore, N. (2003), *Spaces of Neoliberalism*, Oxford, Blackwell.

Bridge, G. (2002), 'Grounding globalization: the prospects and perils of linking economic processes of globalization to environmental outcomes', *Economic Geography*, 78, 3, 361–386.

Britton, S. and Clarke, W.C. (1987), *Ambiguous Alternative: Tourism in Small Developing Countries*, Suva, University of the South Pacific.

Brohman, J. (1996), *Popular Development: Rethinking the Theory and Practice of Development*, Oxford, Blackwell.

Brookfield, H.C. (1975), *Interdependent Development*, London, Methuen.

Brundtland, G.H. (1987), *Our Common Future*, Oxford, World Commission on Environment and Development, Oxford University Press.

Bryceson, D., Kay, C. and Mooij, J. (eds) (2000), *Disappearing Peasantries? Rural Labour in Africa, Asia and Latin America*, London, Intermediate Technology Publications.

Bryson, J. and Henry, N. (2001), 'The global production system: from Fordism to Post-Fordism', *in* Daniels, P.W., Bradshaw, M.J., Shaw, D.J.B. and Sidaway, J.D. (eds), *Human Geography: Issues for the 21st Century* (1st edn), London, Prentice Hall.

Buchanan, K.M. (1963), 'The Third World: its emergence and contours', *New Left Review*, 18, 5–23.

Buchanan, K.M. (1964), 'Profiles of the Third World', *Pacific Viewpoint*, 5, 2, 97–126.

Buckingham-Hatfield, S. (2000), *Gender and Environment*, London, Routledge.

Burton, J.W. (1972), *World Society*, Cambridge, Cambridge University Press.

Bygrave, M. (2002), 'Where have all the protestors gone', *Guardian Weekly*.

Callinicos, A. (2001), 'Where now', *in* Bircham, E. and Charlton, J. (eds), *Anti-capitalism – A Guide to the Movement*, London, Bookmarks Publications.

Calvert, P. and Rengger, N.J. (2002), *Treaties and Alliances of the World* (7th edn), London, John Harper.

Carson, R., Darling, L. and Darling, L. (1962), *Silent Spring*, Boston, MA, Riverside Press.

Castells, M. (1996), *The Rise of the Network Society*, Malden, MA, Oxford, Blackwell.

Castles, S. and Miller, M.J. (1993), *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World*, New York, Guilford Press.

Castree, N. (2000), 'Environmental movement', *in* Johnston, R.J., Gregory, D., Pratt, G. and Watts, M. (eds), *The Dictionary of Human Geography*, London, Blackwell.

Champion, T. (2001), 'Demographic transformations', *in* Daniels, P.W., Bradshaw, M.J., Shaw, D.J.B. and Sidaway, J.D. (eds), *Human Geography: Issues for the 21st Century*, Harlow, Prentice Hall.

Chandra, R. (1992), *Industrialization and Development in the Third World*, London, Routledge.

Chang, T.C. (ed.) (2005), 'Place, Memory and Identity in "New" Asia', special edition of *Asia Pacific Viewpoint*, 46, 3, London and Melbourne, Blackwell.

Chant, S. (1999), 'Urban livelihoods, employment and gender', *in* Gwynne, R.N. and Kay, C. (eds), *Latin America Transformed: Globalization and Modernity*, London, Arnold.

Cho, G. (1995), *Trade, Aid, and Global Interdependence*, London, Routledge.

Chomsky, N. (2001), *9–11*, New York, Seven Stories.

Chomsky, N. (2004), *Hegemony or Survival? America's Quest for Global Dominance*, London, Penguin.

Christopherson, S. (2002), 'Changing women's status in a global economy', *in* Johnston, R.J., Taylor, P.J. and Watts, M. (eds), *Geographies of Global Change: Remapping the World*, London, Blackwell.

Cline-Cole, R. and Robson, E. (eds) (2003), *West African Worlds*, London, Pearson Education.

Cloke, P.J., Crang, P. and Goodwin, M. (1999), *Introducing Human Geographies*, London, Arnold.

Cloke, P.J., Philo, C. and Sadler, D. (1991), *Approaching Human Geography: An Introduction to Contemporary Theoretical Debates*, London, Paul Chapman.

Coe, N., Kelly, P.F. and Olds, K. (2003), 'Globalization, transnationalism and the Asia Pacific', *in* Peck, J.A. and Yeung, H.W.C. (eds), *Remaking the Global Economy: Economic-geographical Perspectives*, London, Sage.

Connell, J. (2003a), 'Regulation of space in the contemporary postcolonial Pacific city: Port Moresby and Suva', *Asia Pacific Viewpoint*, 44, 3, 243–258.

Connell, J. (2003b), 'Losing ground? Tuvalu, the greenhouse effect and the garbage can', *Asia Pacific Viewpoint*, 44, 2, 89–108.

Connell, J. and Gibson, C. (2003), *Sound Tracks: Popular Music, Identity and Place*, London, Routledge.

Corbridge, S. (1993), *Debt and Development*, Oxford, Blackwell.

Corbridge, S. (2002), 'Third World debt', *in* Desai, V. and Potter, R.B. (eds), *The Companion to Development Studies*, London, Arnold.

Corbridge, S., Thrift, N. and Martin, R. (eds) (1994), *Money, Power and Space*, Oxford, Blackwell.

Cowen, M.P. and Shenton, R.W. (1996), *Doctrines of Development*, London, Routledge.

Cox, K.R. (ed.) (1997), *Spaces of Globalization: Reasserting the Power of the Local*, New York, London, Guilford Press.

Crang, M. (1998), *Cultural Geography*, London, Routledge.

Crang, M. (2002), 'Qualitative methods: the new orthodoxy?', *Progress in Human Geography*, 26, 647–655.

Crang, M. and Thrift, N.J. (eds) (2000), *Thinking Space*, London, Routledge.

Crang, P. (1999), 'Local–global', *in* Cloke, P.J., Crang, P. and Goodwin, M. (eds), *Introducing Human Geographies*, London, Arnold.

Crush, J. (ed.) (1995), *Power of Development*, London, Routledge.

Crystal, D. (1997), *Cambridge Encyclopaedia of Language*, Cambridge, Cambridge University Press.

Daniels, P.W. (2001), 'The geography of the economy', *in* Daniels, P.W., Bradshaw, M.J., Shaw, D.J.B. and Sidaway, J.D. (eds), *Human Geography: Issues for the 21st Century*, Harlow, Prentice Hall.

Daniels, P.W. and Lever, W. (eds) (1996), *The Global Economy in Transition*, Harlow, Longman.

Daniels, P.W., Bradshaw, M.J., Shaw, D.J.B. and Sidaway, J.D. (eds) (2001), *Human Geography: Issues for the 21st Century*, Harlow, Prentice Hall.

Dicken, P. (1998), *Global Shift: Transforming the World Economy* (3rd edn), London, Paul Chapman.

Dicken, P. (2000), 'Localization', *in* Johnston, R.J., Gregory, D., Taylor, P.J. and Watts, M. (eds), *The Dictionary of Human Geography*, London, Blackwell.

Dicken, P. (2003), *Global Shift: Reshaping the Global Economic Map in the 21st Century* (4th edn), London, Sage.

Dicken, P. (2004), 'Geographers and "globalization": (yet) another missed boat?', *Transactions of the Institute of British Geographers*, 29, 5–26.

Dicken, P., Kelly, P.F., Olds, K. and Yeung, H.W.C. (2001), 'Chains and networks, territories and scales: towards a relational framework for analysing the global economy', *Global Networks*, 1, 2, 89–112.

Dickenson, J.P., Gould, B., Clarke, C., Mather, S., Prothero, M., Siddle, D., Smith, C. and Thomas-Hope, E. (1996), *A Geography of the Third World* (2nd edn), London, Routledge.

Dunning, J.H. (1988), *Multinationals, Technology and Competitiveness*, London, Unwin Hyman.

Dwyer, C. (1999), 'Migrations and diaspora', *in* Cloke, P.J., Crang, P. and Goodwin, M. (eds), *Introducing Human Geographies*, London, Arnold.

Economist (2003), 'The revenge of geography', *The Economist*, 15 March, 19–23.

Ehrlich, P.R. (1971), *The Population Bomb*, Cutchogue, NY, Buccaneer Books.

Escobar, A. (1995), *Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World*, Princeton, NJ, Princeton University Press.

Esteva, G. (1992), 'Development', *in* Sachs, W. (ed.), *The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power*, London, Zed Books.

Esteva, G. and Prakash, M.S. (1998), *Grassroots Post-modernism: Remaking the Soil of Cultures*, London, Zed Books.

Findlay, A. (1995), 'Population crises: the Malthusian specter?', *in* Johnston, R.J., Taylor, P.J. and Watts, M. (eds), *Geographies of Global Change: Remapping the World in the Late Twentieth Century*, Oxford, Blackwell.

Firth, S. (2000), 'The Pacific Islands and the globalization agenda', *The Contemporary Pacific*, 12, 1, 178–192.

Frank, A.G. (1969), *Latin America: Essays on the Development of Underdevelopment*, New York, Monthly Review Press.

Frèobel, F., Heinrichs, J. and Kreye, O. (1980), *The New International Division of Labour: Structural Unemployment in Industrialised Countries and Industrialisation in Developing Countries*, Cambridge, Paris, Cambridge University Press, Maison des sciences de l'homme.

Friedmann, J. (1986), 'The world city hypothesis', *Development and Change*, 17, 69–83.

Friedmann, J. (1996), 'Where we stand: a decade of World City research', *in* Knox, P.L. and Taylor, P.J. (eds), *World Cities in a World System*, Cambridge, Cambridge University Press.

Fukuyama, F. (1992), *The End of History and the Last Man*, London, Hamish Hamilton.
Geddes, P. (1915), *Cities in Evolution, an Introduction to the Town Planning Movement and to the Study of Civics*, London, Benn.
George, S. (2001), 'Corporate globalization', *in* Bircham, E. and Charlton, J. (eds), *Anti-capitalism: A Guide to the Movement*, London, Bookmark.
Gereffi, G. (1994), 'The organization of buyer-driven global commodity chains: how US retailers shape overseas production networks', *in* Gereffi, G. and Korzeniewicz, M. (eds), *Commodity Chains and Global Capitalism*, Westport, CT, and London, Praeger.
Gereffi, G. (1996), 'Global commodity chains: new forms of coordination and control among nations and firms in international industries', *Competition & Change*, 1, 427–439.
Gibson, L. (2004), 'Empty shells: demographic decline and opportunity in Niue', *in* Terry, J.P. and Murray, W.E. (eds), *Niue Island: Geographical Perspectives on the Rock of Polynesia*, Paris, INSULA, UNESCO.
Gibson-Graham, J.K. (2002), 'Beyond global vs. local: economic politics outside the binary frame', *in* Herod, A. and Wright, M.W. (eds), *Geographies of Power: Placing Scale*, Oxford, Blackwell.
Giddens, A. (1985), *A Contemporary Critique of Historical Materialism*, Cambridge, Polity Press.
Giddens, A. (1990), *The Consequences of Modernity*, Cambridge, Polity Press.
Giddens, A. (1991), *Modernity and Self-identity: Self and Society in the Late Modern Age*, Cambridge, Polity Press.
Giddens, A. (1999), *Runaway World: How Globalization is Reshaping our Lives*, London, Profile.
Gilbert, A. (1996), *The Mega-city in Latin America*, Tokyo, United Nations University Press.
Gill, S. (1995), 'Globalization, market civilization, and disciplinary neoliberalism', *Millenium*, 24, 3, 399–425.
Gilpin, R. (1987), *The Political Economy of International Relations*, Princeton, NJ, Princeton University Press.
Gilpin, R. (2001), *Global Political Economy: Understanding the International Economic Order*, Princeton, NJ, Princeton University Press.
Glasius, M., Kaldor, M. and Anheier, H. (eds) (2002), *Global Civil Society*, Oxford, Oxford University Press.
Goldsmith, E. and Mander, J. (eds) (2001), *The Case Against the Global Economy*, London, Earthscan.
Goodman, D. and Watts, M. (eds) (1997), *Globalizing Food*, London, Routledge.
Goodwin, M. (1999), 'Citizenship and governance', *in* Cloke, P.J., Crang, P. and Goodwin, M. (eds), *Introducing Human Geographies*, London, Arnold.
Gordon, D.M. (1988), 'The global economy: new edifice or crumbling foundations?', *New Left Review*, 168, 24–64.
Grassman, S. (1980), 'Long term trends in openness of international economies', *Oxford Economic Papers*, 32, 1, 122–133.
Gray, J. (1998), *False Dawn: The Delusions of Global Capitalism*, London, Granta Books.
Gregory, D. (1994), *Geographical Imaginations*, Blackwell, Oxford.

Gregory, D. (2004), *The Colonial Present: Afghanistan, Palestine, Iraq*, Oxford, Blackwell.
Greider, W. (1997), *One World, Ready or Not: The Manic Logic of Global Capitalism*, London, Allen Lane.
Gruffudd, P. (1999), 'Nationalism', *in* Cloke, P.J., Crang, P. and Goodwin, M. (eds), *Introducing Human Geographies*, London, Arnold.
Gwynne, R.N. (1985), *Industrialization and Urbanization in Latin America*, London, Croom Helm.
Gwynne, R.N. (1990), *New Horizons? Third World Industrialization in an International Framework*, Harlow, Essex, Longman.
Gwynne, R.N. (2004), 'Political economy, resource use, and Latin American environments', *Singapore Journal of Tropical Geography*, 24, 3, 247–260.
Gwynne, R.N. and Kay, C. (2000), 'Views from the periphery: future of neoliberalism in Latin America', *Third World Quarterly*, 21, 1, 121–156.
Gwynne, R.N. and Kay, C. (2004), *Latin America Transformed: Globalization and Modernity* (2nd edn), London, Arnold.
Gwynne, R.N., Klak, T. and Shaw, D.J.B. (2003), *Alternative Capitalisms: Geographies of Emerging Regions*, London, Arnold.
Hägerstrand, T. (1968), *Innovation Diffusion as a Spatial Process*, Chicago, IL, University of Chicago Press.
Hägerstrand, T. (1975), 'Space, time and human conditions', *in* Karlquist, A., and Lundquist, L. and Snickers, F. (eds) *Dynamic Location of Urban Space*, Farnborough, Saxon House.
Hall, P.G. (1984), *The World Cities* (3rd edn), London, Weidenfeld & Nicolson.
Hamnett, C. (2003), 'Contemporary human geography: fiddling while Rome burns', *Geoforum*, 34, 1–4.
Hardin, G.J. (1968), 'The tragedy of the commons', *Science*, 162, 1243–1248.
Hardt, M. and Negri, A. (2000), *Empire*, Cambridge, MA, and London, Harvard University Press.
Hardt, M. and Negri, A. (2001), 'What the protestors in Genoa want', *in* Negri, A. (ed.), *On Fire: The Battle of Genoa and the Anti-capitalist Movement*, London, One-Off Press.
Hart, G. (2001), 'Development critiques in the 1990s: culs de sac and promising paths', *Progress in Human Geography*, 25, 649–658.
Harvey, D. (1989), *The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change*, Oxford, Blackwell.
Harvey, D. (1995), 'Globalization in question', *Rethinking Marxism*, 8, 4, 1–17.
Harvey, D. (1999), *The Limits to Capital* (new edn), London, Verso.
Harvey, D. (2000), *Spaces of Hope*, Edinburgh, Edinburgh University Press.
Harvey, D. (2001), *Spaces of Capital: Towards a Critical Geography*, Edinburgh, Edinburgh University Press.
Harvey, D. (2003), *The New Imperialism*, Oxford, Oxford University Press.
Hay, C. and Marsh, D. (eds) (2000), *Demystifying Globalization*, London, Macmillan.
Hayter, R., Barnes, T.J. and Bradshaw, M.J. (2003), 'Relocating resource peripheries to the core of economic geography's theorizing: rationale and agenda', *Area*, 35, 15–23.
Held, D. (ed.) (1991), *Political Theory Today*, Cambridge, Polity Press.

Held, D. (1995), *Democracy and the Global Order*, Cambridge, Polity Press.
Held, D. and McGrew, A.G. (2002), *Gloabalization/Anti-globalization*, Cambridge, Polity Press.
Held, D., McGrew, A.G., Goldblatt, D. and Perraton, J. (1999), *Global Transformations: Politics, Economics and Culture*, Cambridge, Polity Press.
Henderson, J. (2003), 'The future of democracy in Melanesia: what role for outside powers?', *Asia Pacific Viewpoint*, 44, 3, 225–242.
Herdt, G.H. (1997), *Same Sex, Different Cultures: Gays and Lesbians across Cultures*, Oxford, Westview Press.
Herman, E.S. and Chomsky, N. (1988), *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media*, London, Vintage.
Herod, A. (2002), 'Global change in the world of organised labor', *in* Johnston, R.J., Taylor, P.J. and Watts, M. (eds), *Geographies of Global Change*, Oxford, Blackwell.
Herod, A. (2003), 'Scale: the local and the global', *in* Holloway, S., Rice, S. and Valentine, G. (eds), *Key Concepts in Geography*, London, Sage.
Hertz, N. (2001), *The Silent Takeover: Global Capitalism and the Death of Democracy*, London, Heinemann.
Hill, R.C. (1989), 'Comparing transnational production systems: the automobile in the USA and Japan', *International Journal of Urban and Regional Research*, 13, 3, 462–480.
Hillis, K. (1999), 'Cyberspace and cybercultures', *in* Cloke, P.J., Crang, P. and Goodwin, M. (eds), *Introducing Human Geographies*, London, Arnold.
Hines, C. (2000), *Localization: A Global Manifesto*, London, Earthscan.
Hirst, P.Q. (1997), *From Statism to Pluralism: Democracy, Civil Society and Global Politics*, London, UCL Press.
Hirst, P.Q. and Thompson, G. (1999), *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance* (2nd edn), Cambridge, Polity Press.
Houtart, F. (2001), 'Alternatives to the neoliberal model', *in* Hourtart, F. and Polet, F. (eds), *The Other Davos: The Globalization of Resistence to the World Economic System*, London, Zed Books.
Hughes, H. (2003), 'Aid has failed the Pacific', *Issue Analysis 33*, Sydney, The centre for independent studies.
Huntington, S.P. (1991), *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, Norman, London, University of Oklahoma Press.
Huntington, S.P. (1996), *The Clash of Civilizations and the Remaking of the World Order*, New York, Simon & Schuster.
Ilbery, B. (2001), 'Changing geographies of global food production', *in* Daniels, P.W., Bradshaw, M.J., Shaw, D.J.B. and Sidaway, J.D. (eds), *Human Geography: Issues for the 21st Century*, Harlow, Pearson Education.
Imry, R. (2004), 'Urban geography, relevance, and resistance to the "policy turn"', *Urban Geography*, 25, 8, 697–708.
Inglehart, R. (1990), *Culture Shift in Advanced Industrial Society*, Princeton, NJ, Princeton University Press.
Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) (2001), *Climate Change 2001*, Cambridge, IPCC and Cambridge University Press.

International Federation of the Phonographic Industry (IFPI) (2004), 'Global music retail sales', available online at http://www.ifpi.org/site-content/publications/rin_order.html, accessed 12 November.

Jackson, P. (1989), *Maps of Meaning*, London, Unwin Hyman.

Jackson, P. (2002), 'Consumption in a globalizing world', *in* Johnston, R.J., Taylor, P.J. and Watts, M. (eds), *Geographies of Global Change*, Oxford, Blackwell.

Janelle, D.G. (1968), 'Central place development in a time-space framework', *Professional Geographer*, 20, 1, 5–10.

Janelle, D.G. (1969), 'Spatial reorganization: a model and concept', *Annals of the Association of American Geographers*, 59, 348–364.

Janelle, D.G. (1973), 'Measuring human extensibility in a shrinking world', *Journal of Geography*, 72, 8–15.

Jenkins, R.O. (1987), *Transnational Corporations and Uneven Development: The Internationalization of Capital and the Third World*, London, Methuen.

Johnston, R.J. (1986), *On Human Geography*, Oxford, Blackwell.

Johnston, R.J. (1996), *Nature, State and Economy: The Political Economy of Environmental Problems*, Chichester, John Wiley.

Johnston, R.J. (2000), 'Relevance', *in* Johnston, R.J., Gregory, D., Pratt, G. and Watts, M. (eds), *The Dictionary of Human Geography*, Oxford, Blackwell.

Johnston, R.J. and Sidaway, J.D. (2004), *Geography and Geographers: Anglo-American Human Geography since 1945* (6th edn), London, Arnold.

Johnston, R.J., Taylor, P.J. and Watts, M. (eds) (2002), *Geographies of Global Change: Remapping the World*, Oxford, Blackwell.

Johnston, R.J., Gregory, D., Pratt, G. and Watts, M. (eds) (2000), *The Dictionary of Human Geography*, Blackwell, Oxford.

Jones, R.L. (2000), 'Deforestation', *in* Thomas, D.S.G. and Goudie, A. (eds), *The Dictionary of Physical Geography*, Oxford, Blackwell.

Jubilee 2000 (2002), 'About Jubilee research', UK, www.jubilee2000uk.org.

Karl, T.L. (1997), *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-states*, Los Angeles, University of California Press.

Kay, C. (1989), *Latin American Theories of Development and Underdevelopment*, London, Routledge.

Kay, C. (2001), 'Reflections on rural violence in Latin America', *Third World Quarterly*, 22, 5.

Kay, C. (2002), 'Why East Asia overtook Latin America: agrarian reform, industrialisation and development', *Third World Quarterly*, 23, 6, 1072–1102.

Kelly, P.F. (1999), 'The geographies and politics of globalization', *Progress in Human Geography*, 23, 3, 379–400.

Kelsey, J. (1995), *The New Zealand Experiment: A World Model for Structural Adjustment?*, Auckland, NZ, Auckland University Press.

Keohane, R.O. (1995), ''Hobbes' dilemma and institutional change in world politics: sovereignty in international society', *in* Holm, H.H. and Sorensen (eds), *Whose World Order?*, Boulder, CO, Westview Press.

Khan, L.A. (1996), *The Extinction of the Nation State: A World Without Borders*, The Hague, Kluwer Law International.

Kindleberger, C. (1967), *Europe's Post-war Growth*, Oxford and New York, Oxford University Press.

Kitchin, R. and Dodge, M. (2002), 'The emerging geographies of cyberspace', *in* Johnston, R.J., Taylor, P.J. and Watts, M. (eds), *Geographies of Global Change: Remapping the World* (2nd edn), Oxford, Blackwell.

Klak, T. (1998), *Globalization and Neoliberalism: The Caribbean Context*, Lanham, Oxford, Rowman & Littlefield.

Klein, N. (2001), *No Logo: No Space, No Choice, No Jobs*, London, Flamingo.

Knox, P.L. (2002), 'World cities and organization of global space', *in* Johnston, R.J., Taylor, P.J. and Watts, M. (eds), *Geographies of Global Change*, Oxford, Blackwell.

Knox, P.L. and Agnew, J.A. (1998), *The Geography of the World-economy* (3rd edn), London, Edward Arnold.

Knox, P.L. and Taylor, P.J. (eds) (1995), *World Cities in a World Economy*, Cambridge, Cambridge University Press.

Korten, D.C. (1995), *When Corporations Rule the World*, West Hartford, Kumarian Press.

Krugman, P.R. (1996), *Pop Internationalism*, Cambridge, MA, and London, MIT Press.

Krugman, P.R. (1998), 'What's new about the "new" economic geography?', *Oxford Review of Economic Policy*, 14, 7–17.

Larner, W. and LeHeron, R.B. (2002), 'From economic globalisation to globalising economic processes: towards post-structural political economies', *Geoforum*, 33, 4, 415–419.

Lash, S. and Urry, J. (1994), *Economies of Signs and Space*, London, Sage.

Lee, H. (2004), 'Second generation Tongan transnationalism: hope for the future?', *Asia Pacific Viewpoint*, 45, 2, 235–254.

Lee, R. (2000a), 'Economic geography', *in* Johnston, R.J., Gregory, D., Pratt, G. and Watts, M. (eds), *The Dictionary of Human Geography*, Oxford, Blackwell.

Lee, R. (2000b), 'New international division of labour (NIDL)', *in* Johnston, R.J., Gregory, D., Pratt, G. and Watts, M. (eds), *The Dictionary of Human Geography* (4th edn), Oxford, Blackwell.

Lee, R. (2000c), 'Transational corporation', *in* Johnston, R.J., Gregory, D., Pratt, G. and Watts, M. (eds), *The Dictionary of Human Geography*, Oxford, Blackwell.

Lee, R. (2002), '"Nice maps, shame about the theory"? Thinking geographically about the economic', *Progress in Human Geography*, 26, 3, 333–355.

Lee, R. and Smith, D.M. (2004), *Geographies and Moralities: International Perspectives on Development, Justice and Place*, Malden, MA, Blackwell.

LeHeron, R.B. (1993), *Globalised Agriculture: Political Choice*, Oxford, Pergamon Press.

Levitt, P. (2001), *The Transnational Villagers*, Berkeley, London, University of California Press.

Lewis, A. (1981), 'The rate of growth of world trade, 1830–1973', *in* Grassman, S. and Lundberg, E. (eds), *The World Economic Order: Past and Prospects*, Basingstoke, Macmillan.

Lewis, W.A. (1955), *The Theory of Economic Growth*, London, Allen & Unwin.

Leyshon, A. (1995), 'Annihilating space? the speed up of communications', *in* Allen, J. and Hamnett, C. (eds), *A Shrinking World?*, Oxford, Oxford University Press.

Leyshon, A. (1996), 'Dissolving difference? Money, disembedding and the creation of global financial space', *in* Daniels, P.W. and Lever, W. (eds), *The Global Economy in Transition*, London, Longman.

Lin Sien, C. (ed.) (2003), *Southeast Asia Transformed: A Geography of Change*, Institute of Southeast Asian Studies, Singapore.

Lipeitz, A. (1987), *Mirages and Miracles: The Crises of Global Fordism*, London, Verso.

Love, J.F. (1995), *McDonalds: Behind the Arches*, New York, Bantam.

Lowe, P., Murdoch, J., Marsden, T., Munton, R. and Flynn, A. (1993), 'Regulating the new rural spaces: the uneven development of land', *Journal of Rural Studies*, 9, 205–222.

Luard, E. (1990), *The Globalization of Politics: The Changed Focus of Political Action in the Modern World*, London, Macmillan.

McCarthy, J. (2000), 'Social movements', *in* Johnston, R.J., Gregory, D., Pratt, G. and Watts, M. (eds), *The Dictionary of Human Geography*, Oxford, Blackwell.

McCormick, J. (1989), *Reclaiming Paradise: The Global Environmental Movement*, Bloomington, Indiana University Press.

McDowell, L. (1997), *Undoing Place?: A Geographical Reader*, London, Arnold.

McDowell, L. (1999), *Gender, Identity and Place: Understanding Feminist Geographies*, Cambridge, Polity Press.

McEwan, C. (2001), 'Geography, culture, and global change', *in* Daniels, P.W., Bradshaw, M.J., Shaw, D.J.B. and Sidaway, J.D. (eds), *Human Geography: Issues for the 21st Century*, London, Pearson Education.

McGrew, A.G. (2000), 'Sustainable globalization?', *in* Allen, T. and Thomas, A. (eds), *Poverty and Development: Into the 21st Century*, Oxford, Oxford University Press.

McGrew, A.G. and Lewis, P.G. (1992), *Global politics: Globalization and the Nation-state*, Cambridge, Polity Press.

McIntyre, M. and Soulsby, J. (2004), 'Land use and land degradation on Niue', *in* Terry, J.P. and Murray, W.E. (eds), *Niue Island: Geographical Perspectives on the Rock of Polynesia*, Paris, INSULA, UNESCO.

McKenna, M.K.L. and Murray, W.E. (2002), 'Jungle law in the orchard: comparing globalization in the New Zealand and Chilean apple industries', *Economic Geography*, 78, 4, 495–514.

McLuhan, M. (1962), *The Gutenberg Galaxy: The Making of Typographic Man*, Toronto, University of Toronto Press.

McLuhan, M. (1964), *Understanding Media: The Extensions of Man* (1st edn), New York, McGraw-Hill.

McMichael, P. (2004), *Development and Social Change: A Global Perspective* (3rd edn), Thousand Oaks, CA, and London, Pine Forge.

Malecki, E.J. (1991), *Technology and Economic Development*, New York, Longman.

Mann, M. (1988), *States, War and Capitalism: Studies in Political Sociology*, Oxford, Blackwell.

Mansvelt, J. (2005), *Geographies of Consumption*, London, Sage.

Martin, R. (1994), 'Stateless monies, global financial integration and national ecoomic autonomy: the end of geography?', *in* Corbridge, S., Martin, R. and Thrift, N.J. (eds), *Money, Power and Space*, Oxford, Blackwell.

Martin, R. (2004), 'Geography: making a difference in a globalising world', *Transaction of the Institute of British Geographers*, 29, 2, 147–150.

Massey, D.B. (1984), *Spatial Divisions of Labour: Social Structures and the Geography of Production* (1st edn), London, Macmillan.

Massey, D.B. (1991), 'A global sense of place', *Marxism Today*, June, 24–29.

Massey, D.B. (1994), *Space, Place and Gender*, Cambridge, Polity Press.

Massey, D.B. (1995), *Spatial Divisions of Labour: Social Structures and the Geography of Production* (2nd edn), London, Macmillan.

Massey, D.B. (2001), 'Geography on the agenda', *Progress in Human Geography*, 25, 5–18.

Meadows, D.H. (1972), *The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind*, London, Earth Island.

Mercier, K. (2003), 'The anti-globalisation movement in London', *Institute of Geography*, Victoria University of Wellington, Masters of Development Studies.

Meyer, W.R. and Turner, B.L. (1995), 'The Earth transformed: trends, trajectories and patterns', *in* Johnston, R.J., Taylor, P.J. and Watts, M. (eds), *Geographies of Global Change*, Oxford, Blackwell.

Mittelman, J.H. (2000), *The Globalization Syndrome: Transformation and Resistance*, Princeton, NJ, Princeton University Press.

Morgan, S. (1984), *Sisterhood is Global*, London, Feminist Press.

Murray, W.E. (1998), 'The globalisation of fruit, neoliberalism and the question of sustainability – lessons from Chile', *European Journal of Development Studies*, 10, 1, 201–227.

Murray, W.E. (1999), 'Local responses to global change in the Chilean fruit complex', *European Review of Latin American and Caribbean Studies*, 66, 19–38.

Murray, W.E. (2000), 'Neoliberal globalisation, "exotic" agro-exports and local change in the Pacific Islands: a study of the Fijian kava sector', *Singapore Journal of Tropical Geography*, 21, 3, 355–375.

Murray, W.E. (2001), 'The second wave of globalisation and agrarian change in the Pacific Islands', *Journal of Rural Studies*, 17, 2, 135–148.

Murray, W.E. (2002a), 'From dependency to reform and back again: the Chilean peasantry in the twentieth century', *Journal of Peasant Studies*, 29, 3/4, 190–227.

Murray, W.E. (2002b), 'Sustaining agro-exports in Niue: the inevitable failure of free-market restructuring', *Journal of Pacific Studies*, 24, 2, 211–228.

Murray, W.E. (2004a), 'Mercosur', *in* Forsyth, T.J. (ed.), *Encyclopedia of International Development*, London, Routledge.

Murray, W.E. (2004b), 'Neocolonialism', *in* Forsyth, T.J. (ed.), *Encyclopedia of International Development*, London, Routledge.

Murray, W.E. and Silva, E. (2004), 'The political economy of sustainable development', *in* Gwynne, R.N. and Kay, C. (eds), *Latin America Transformed: Globalization and Modernity*, London, Arnold.

Murray, W.E. and Storey, D. (2003), *Post-colonial Transformations and Political Conflict in Oceania*, Melbourne, Blackwell, Special edition of *Asia Pacific Viewpoint*, 44/3.

Murray, W.E. and Terry, J.P. (2004), 'Niue's place in the Pacific', *in* Terry, J.P. and Murray, W.E. (eds), *Niue Island: Geography on the Rock of Polynesia*, Paris, INSULA, UNESCO.

Nagar, R., Lawson, V., McDowell, L. and Hanson, S. (2002), 'Locating globalization: feminist (re)readings of the subjects and spaces of globalization', *Economic Geography*, 78, 3, 257–284.

Nicole, R. (2000), *The Word, the Pen and the Pistol: Orientalism in the Pacific*, New York, State University of New York Press.

Nunn, P.D. (2003), 'Revising ideas about environmental determinism: human–environment relations in the Pacific Islands', *Asia Pacific Viewpoint*, 44, 1, 63–72.

O'Brien, R. (1992), *Global Financial Integration: The End of Geography*, London, Royal Institute of International Affairs, Pinter Publishers.

Ohmae, K. (1990), *The Borderless World*, London, Collins.

Ohmae, K. (1995), *The End of the Nation State*, New York, Free Press.

O'Riordan, T. (1981), *Environmentalism* (2nd edn), London, Pion.

Ó' Tuathail, G. (1996), *Critical Geopolitics*, Minneapolis, Minneapolis University Press.

Ó' Tuathail, G. (2002), 'Post Cold-War geopolitics: contrasting superpowers in a world of global dangers', *in* Johnston, R.J., Taylor, P.J. and Watts, M. (eds), *Geographies of Global Change*, Oxford, Blackwell.

Overton, J.D. (2000), 'Vakavanua, vakamatanitu: discourses of development in Fiji', *Asia Pacific Viewpoint*, 40, 2, 121–134.

Overton, J.D. (2003), 'Understanding coups', *Asia Pacific Viewpoint*, 44, 3, 351–356.

Overton, J.D. and Scheyvens, R. (eds) (1999), *Strategies for Sustainable Development: Experiences from the Pacific*, London, Zed Books.

Pacione, M. (1999), *Applied Geography: Principles and Practice*, London, Routledge.

Painter, J. (1995), *Politics, Geography and Political Geography: A Critical Perspective*, London, New York, Arnold, Wiley.

Painter, J. (2000), 'Localization', *in* Johnston, R.J., Gregory, D., Pratt, G. and Watts, M. (eds), *The Dictionary of Human Geography*, Oxford, Blackwell.

Painter, J. and Philo, C. (1995), 'Spaces of citizenship', *Political Geography*, 14, 2, 107–120.

Peck, J. (2001), 'Neoliberalizing states', *Progress in Human Geography*, 25, 3, 445–455.

Peck, J. and Tickell, A. (1994), 'Jungle law breaks out: neoliberalism and global–local disorder', *Area*, 26, 4, 317–326.

Peck, J. and Tickell, A. (2002), 'Neoliberalizing space', *Antipode*, 34, 380–404.

Peck, J. and Yeung, H.W.C. (eds) (2003), *Remaking the Global Economy: Economic Geographical Perspectives*, London, Sage.

Peet, R. (1991), *Global Capitalism: Theories of Societal Development*, London, Routledge.

Peet, R. and Watts, M. (1993), 'Development theory and environment in an age of market triumphalism', *Economic Geography*, 69, 227–253.

Perlmutter, H.V. (1991), 'On the rocky road to the first global civilisation', *Human Relations*, 44, 9, 902–906.

Perraton, J. (2001), 'The global economy – myths and realities', *Cambridge Journal of Economics*, 25, 669–684.

Petras, J. (1993), 'Cultural imperialism in the late 20th century', *Journal of Contemporary Asia*, 23, 2, 139–148.

Petras, J. (1999), *The Left Strikes Back: Class Conflict in Latin America in the Age of Neoliberalism*, Boulder, CO, Westview Press.

Petras, J. and Vettmeyer, H. (2001), *Globalization Unmasked*, London, Zed Books.
Philo, C. (ed.) (1991), *New Words, New Worlds: Reconceptualising Social and Cultural Geography*, Aberystwyth, Cambrian Printers.
Pickering, K.T. and Owen, L.A. (1997), *An Introduction to Global Environmental Issues* (2nd edn), London, Routledge.
Pieterse, J.N. (1995), 'Globalization as hybridisation', *in* Featherston, S., Nash, S. and Robertson, R. (eds), *Global Modernities*, London, Sage.
Pieterse, J.N. (2001), 'Globalization and collective action', *in* Hamel, P., Lustiger-Thaler, H., Pietrse, J.N. and Roseneil, S. (eds), *Globalization and Social Movements*, Basingstoke, Palgrave.
Pieterse, J.N. and Parekh, B. (eds) (1995), *The Decolonisation of Imagination: Cultural Knowledge and Power*, London, Zed Books.
Pollard, J. (2001), 'The global financial system: worlds of monies', *in* Daniels, P.W., Bradshaw, M.J., Shaw, D.J.B. and Sidaway, J.D. (eds), *Human Geography: Issues for the 21st Century*, Harlow, Prentice Hall.
Porter, M.E. (1990), *The Competitive Advantage of Nations*, London, Macmillan.
Potter, D. (2000), 'Democratization, good governance, and development', *in* Allen, T. and Thomas, A. (eds), *Poverty and Development into the 21st Century*, Oxford, Oxford University Press.
Potter, L. and Cooke, F.M. (eds) (2004), *Negotiating Modernity and Globalisation in Rural and Marine Environments*, Special edition of *Asia Pacific Viewpoint*, Oxford, Blackwell.
Potter, R.B. (1993), 'Little England and little geography: reflections on Third World teaching and research', *Area*, 25, 291–294.
Potter, R.B., Binns, T., Elliott, J.A. and Smith, D. (1999), *Geographies of Development* (1st edn), Harlow, Prentice Hall.
Potter, R.B., Binns, T., Elliot, J.A. and Smith, D. (2004), *Geographies of Development* (2nd edn), Harlow, Prentice Hall.
Power, M. (2003), *Rethinking Development Geographies*, London, Routledge.
Power, M. and Sidaway, J.D. (2004), 'The degeneration of tropical geography', *Annals of the Association of American Geographers*, 94, 3, 585–601.
Prebisch, R. (1950), *The Economic Development of Latin America and its Principal Problems*, New York, United Nations.
Prebisch, R. (1964), *Towards a New Trade Policy for Development*, New York, UNCTAD.
Preston, P.W. (1996), *Development Theory*, Oxford, Blackwell.
Radcliffe, S.A. (2004), 'Civil society, grassroots politics and livelihoods', *in* Gwynne, R.N. and Kay, C. (eds), *Latin America Transformed: Globalization and Modernity*, London, Arnold.
Rapaport, M. (ed.) (1999), *Pacific Islands: Environment and Society*, Honolulu, University of Hawai'i Press.
Rennie-Short, J. (1993), *An Introduction to Political Geography* (2nd edn), London, Routledge.
Rennie-Short, J. (2004), 'Black holes and loose connections in a global urban network', *The Professional Geographer*, 56, 2, 295–302.

RIAA (2004), 'Anti-piracy', http://www.riaa.com/issues/piracy/default.asp.

Rigg, J. (2002), 'Of miracles and crises: (re-)interpretations of growth and decline in East and Southeast Asia', *Asia Pacific Viewpoint*, 43, 2, 137–156.

Rigg, J. (2003), *Southeast Asia: The Human Landscape of Modernization and Development*, London, Routledge.

Ritzer, G. (1993), *The McDonaldizaton of Society*, London, Pine Forge/Sage.

Roberts, D. (2001), *Guinness World Records: British Hit Singles and Albums*, Enfield, Guinness.

Roberts, J.T. and Hite, A. (eds) (2000), *From Modernization to Globalization: Perspectives on Development and Social Change*, Malden, MA, and Oxford, Blackwell.

Roberts, S.M. (2002), 'Global regulation and trans-state organization', *in* Johnston, R.J., Taylor, P.J. and Watts, M. (eds), *Geographies of Global Change*, Oxford, Blackwell.

Robertson, R. (1992), *Globalization: Social Theory and Global Culture*, London, Sage.

Robertson, R. (2003), *The Three Waves of Globalization*, London, Zed Books.

Rosenau, J.N. (1980), *The Study of Global Interdependence: Essays on the Transnationalization of World Affairs*, London, Pinter.

Rosenau, J.N. (1990), *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity*, New York, London, Harvester Wheatsheaf.

Rostow, W. (1960), *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto*, Cambridge, Cambridge University Press.

Routledge, P. (1999), 'Survival and resistence', *in* Cloke, P.J., Crang, P. and Goodwin, M. (eds), *Introducing Human Geographies*, London, Arnold.

Routledge, P. (2002), 'Resisting and reshaping destructive development: social movements and globalizing networks', *in* Johnston, R.J., Taylor, P.J. and Watts, M. (eds), *Geographies of Global Change: Remapping the World* (2nd edn), Oxford, Blackwell.

Rugman, A. (2000), *The End of Globalization*, London, Random House.

Ruigrok, W. and van Tulder, R. (1995), *The Logic of International Restructuring*, London, Routledge.

Rupert, M. (2000), *Ideologies of Globalization*, London, Routledge.

Sassen, S. (2000), *Cities in a World Economy* (2nd edn), Thousand Oaks, CA, and London, Pine Forge Press.

Sassen, S. (2001), *The Global City: London, New York, Tokyo*, Princeton, NJ, Princeton University Press.

Sauer, C. (1925), 'The morphology of landscape', *University of California Publications in Geography*, 2, 19–54.

Scheyvens, R. (2002), *Tourism for Development: Empowering Communities*, Harlow, Prentice Hall.

Schirato, T. and Webb, J. (2003), *Understanding Globalization*, London, Sage.

Scholte, J.A. (2000), *Globalization: A Critical Introduction*, Basingstoke, Palgrave.

Scott, A.J. (1988), *New Industrial Space*, London, Pion Press.

Shurmer-Smith, P. and Hannam, K. (1994), *Worlds of Desire, Realms of Power: A Cultural Geography*, London, Edward Arnold.

Sidaway, J.D. (2000), 'Postcolonial geographies: an exploratory essay', *Progress in Human Geography*, 24, 591–612.

Sidaway, J.D. (2001a), 'Geopolitical traditions', *in* Daniels, P.W., Bradshaw, M.J., Shaw, D.J.B. and Sidaway, J.D. (eds), *Human Geography: Issues for the 21st Century*, London, Longman.

Sidaway, J.D. (2001b), 'The place of the nation-state', *in* Daniels, P.W., Bradshaw, M.J., Shaw, D.J.B. and Sidaway, J.D. (eds), *Human Geography: Issues for the 21st Century*, London, Longman.

Sidaway, J.D., Bunnell, T. and Yeoh, B.S.A. (2003), 'Editors' introduction: Geography and postcolonialism', *Singapore Journal of Tropical Geography*, 24, 3, 269–272.

Silva, E. (2004), 'Authoritarianism, democracy and development', *in* Gwynne, R.N. and Kay, C. (eds), *Latin America Transformed: Globalization and Modernity*, London, Edward Arnold.

Sklair, L. (2001), *The Transnational Capitalist Class*, Oxford, Blackwell.

Smith, D.M. (1994), *Geography and Social Justice*, Oxford, Blackwell.

Smith, D.M. (2000), *Moral Geographies: Ethics in a World of Difference*, Edinburgh, Edinburgh University Press.

Smith, G. (2000a), 'Nation-state', *in* Johnston, R.J., Gregory, D., Pratt, G. and Watts, M. (eds), *The Dictionary of Human Geography*, Oxford, Blackwell.

Smith, G. (2000b), 'Geopolitics', *in* Johnston, R.J., Gregory, D., Pratt, G. and Watts, M. (eds), *The Dictionary of Human Geography*, Oxford, Blackwell.

Smith, N. (1984), *Uneven Development*, Oxford, Blackwell.

Smith, N. (2000), 'Global Seattle', *Environment and Planning D*, 18, 1, 1–5.

Smith, N. (2003), *American Empire: Roosevelt's Geographer and the Prelude to Globalization*, Berkeley, University of California Press.

Soja, E.W. (1996), *Thirdspace: Journeys to Los Angeles and Other Real-and-imagined Places*, Cambridge, MA, and Oxford, Blackwell.

Spybey, T. (1996), *Globalization and World Society*, Cambridge, Polity Press.

Sriskandarajah, D. (2003), 'Inequality and conflict in Fiji: from purgatory to hell?', *Asia Pacific Viewpoint*, 44, 3, 305–324.

Starr, A. (2000), *Naming the Enemy: Anti-corporate Movements Confront Globalization*, London, Zed Books.

Steger, M.B. (2002), *Globalism*, Maryland, Rowman and Littlefield.

Stiglitz, J.E. (2002), *Globalization and its Discontents*, London, Penguin.

Stoddard, D.R. (1987), 'To claim the high ground: geography for the end of the century', *Transactions of the Institute of British Geographers*, NS, 12, 327–336.

Storey, D. and Murray, W.E. (2001), 'Dilemmas of development in Oceania: the political economy of the Tongan agro-export sector', *Geographical Journal*, 167, 4, 291–304.

Storey, D., Bulloch, H. and Overton, J.D. (2005), 'The poverty consensus: some limitations of the "popular agenda"', *Progress in Development Studies*, 5, 1, 30–44.

Strange, S. (1996), *The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy*, Cambridge, Cambridge University Press.

Stutz, F.P. and De Souza, A.R. (1998), *The World Economy: Resources, Location, Trade, and Development* (3rd edn), Upper Saddle River, NJ, Prentice Hall.

Sunkel, O. (ed.) (1993), *Development from Within: Towards a Neo-structuralist Approach for Latin America*, Boulder, CO, and London, Lynne Rienner.

Swyngedouw, E. (1997), 'Neither global or local: "glocalization" and the politics of scale', *in* Cox, K.R. (ed.), *Spaces of Globalization: Reasserting the Power of the Local*, New York, London, Guilford Press.

Taylor, G. (2002), 'We haven't gone away', *Observer Worldview* extra online www.observer.co.uk, 21 July.

Taylor, P.J. and Flint, C. (1989), *Political Geography: World Economy, Nation-state and Locality* (2nd edn), Harlow, Longman Scientific and Technical.

Taylor, P.J. and Flint, C. (2000), *Political Geography: World-Economy, Nation-state and Locality* (4th edn), Harlow, Prentice Hall.

Taylor, P.J., Watts, M. and Johnston, R.J. (2002), 'Geography/globalization', *in* Johnston, R.J., Taylor, P.J. and Watts, M. (eds), *Geographies of Global Change*, Oxford, Blackwell.

Thompson, C.J. and Tambyah, S.K. (1999), 'Trying to be cosmopolitan', *Journal of Consumer Research*, 26, 3, 214–241.

Thompson, G. and Allen, J. (1997), 'Think global, then think again: economic globalization in context', *Area*, 29, 3.

Thrift, N.J. (2000), 'Local–global dialectic', *in* Johnston, R.J., Gregory, D., Pratt, G. and Watts, M. (eds), *The Dictionary of Human Geography*, Oxford, Blackwell.

Thrift, N.J. (2002), 'A hyperactive world', *in* Johnston, R.J., Taylor, P.J. and Watts, M. (eds), *Geographies of Global Change*, Oxford, Blackwell.

Todaro, M.P. (1997), *Economic Development* (6th edn), London, Longman.

Toffler, A. (1970), *Future Shock*, London, The Bodley Head.

Tomlinson, J. (1991), *Cultural Imperialism: A Critical Introduction*, London, Pinter.

Tomlinson, J. (1999), *Globalization and Culture*, Cambridge, Polity Press.

Tyler-Millar, G. (2002), *Living in the Environment* (12th edn), London and New York, Brookes-Cole.

UNCTAD (2002), *The Least Developed Countries Report 2002*, New York, United Nations.

UNCTAD (2004), *World Investment Report*, New York, United Nations.

UNDP (various years), *Human Development Report*, Oxford, Oxford University Press.

Urry, J. (2003), *Global Complexity*, Cambridge, Polity Press.

Vernon, R. (1977), *Storm Over the Multinationals: The Real Issues*, London, Macmillan.

Wallerstein, I.M. (1980), *The Modern World-system II*, New York, Academic Press.

Waters, M. (2001), *Globalization* (2nd edn), London, Routledge.

Weber, M., Roth, G., Wittich, C. and Fischoff, E. (1978), *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*, Berkeley, London, University of California Press.

Weiss, L. (1998), *The Myth of the Powerless State: Governing the Economy in a Global Era*, Cambridge, Polity Press.

Whatmore, S. (2002), 'From farming to agri-business: global agri-food networks', *in* Johnston, R.J., Taylor, P.J. and Watts, M. (eds), *Geographies of Global Change*, Oxford, Blackwell.

Whatmore, S. and Thorne, J. (1997), 'Nourishing networks: alternative geographies of food', *in* Goodman, D. and Watts, M. (eds), *Globalizing Food*, London, Routledge.

Wieringa, S. (ed.) (1995), *Subversive Women: Women's Movements in Africa, Asia, Latin America and the Caribbean*, London, Zed Books.

Williamson, J. and Milner, C. (1991), *The World Economy: A Textbook in International Economics*, New York, London, Harvester Wheatsheaf.

World Bank (various years), *World Development Report*, Washington, DC, World Bank.

Yeung, H.W.C. (2002), 'The limits to globalization theory: a geographic perspective on global economic change', *Economic Geography*, 78, 3, 285–306.



المحرر في سطور

د. ورويك موراي

* من مواليد 1972 في نيوزيلندا.
* مفكر في مجال الجغرافيا البشرية ومتخصص في مناطق أمريكا اللاتينية.
* يشغل حاليا منصب أستاذ دراسات الجغرافيا البشرية والتنمية في جامعة فيكتوريا - نيوزيلندا.
* أصدر ما يقرب من ثمانين كتابا، وعددا من المقالات في مجالات التنمية والجغرافيا الاقتصادية.

المترجم في سطور

د. سعيد منتاق

* من مواليد 1962 بمدينة صفرو، المغرب.
* يدرس حاليا في شعبة الدراسات الإنجليزية بجامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
* سبق أن ترجم كتابا في سلسلة «عالم المعرفة» بعنوان «الجغرافيا الثقافية: أهمية الجغرافيا في تفسير الظواهر الإنسانية» - يوليو العام 2005، العدد 317.
* ترجم قصصا قصيرة للكاتب أحمد زيادي إلى اللغة الإنجليزية، صدرت في مجموعة بالدار البيضاء، المغرب، في العام 2009.
* ترجم مجموعة قصصية للكاتبة الإنجليزية دوريس ليسينغ إلى اللغة العربية، بعنوان «إغراء جاك أوركني وقصص أخرى» ستصدرها قريبا جامعة محمد الأول، وجدة - المغرب.

* له مقالات عديـدة باللغة الإنجليزية صدرت فـي مجلات أمريكية محكّمـة، ويتمحـور جلهـا حول الإسـلام وثقافة ما بعـد الحداثة والدراسات الثقافية.



هذا الكتاب

يقــدم المؤلف في كتــاب «جغرافيات العولمة» دراســة حية لآثار العولمة الجغرافية، ولإســهام الجغرافيا البشــرية المميز فــي مناقشــات العولمة. هو كتاب مهم بالنســبة إلى دارســي التحولات الاقتصادية والسياســية والثقافيــة المعاصرة؛ لأنه يحلــل مفهوم العولمة وعملياتها مــن منظور جغرافي، ويناقش التطــور التاريخي للمجتمع المعولم، ويوضــح كيف أن المبادئ المركزية للجغرافيا البشــرية - مثل الفضاء والقياس - تؤدي إلى فهم أفضل لظاهرة العولمة.

كمــا يعــرض الكتــاب لجغرافيــات العولمــة الاقتصادية والسياسية والثقافية المترابطة، ويفحص أثر التحولات العالمية علــى أرض الواقع، معتمدا أمثلة من قــارات مختلفة، ويبحث في تحديات العولمة البيئية ونتائجها في الدول المتقدمة والعالم الثالث، ويقترح إطارا جغرافيًا لعولمة تقدمية.

يمنــح الكتاب المهتمين بالعولمة رؤى متنوعة وغنية، ويحثهم على التفكير النقدي الموضوعي فــي معالجة أحدث القضايا الإنسانية.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 382 - 8
رقم الإيداع (2013/19)